

جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

بعنوان

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018)

تحت إشراف:

أ.د. بابا عبد القادر

من إعداد الطالبة:

نسمن فطيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د دواح بلقاسم
مقررا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د بابا عبد القادر
عضوا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن زيدان الحاج
عضوا	المركز الجامعي البيض	أستاذ محاضر (أ)	د. بوبكر محمد
عضوا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر (أ)	د. آيت مختار عمر
عضوا	جامعة التكوين المتواصل وهران	أستاذ محاضر (أ)	د. كاتب كريم

السنة الجامعية : 2021 / 2020

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور بابا عبد القادر

على قبوله الإشراف لإنجاز هذه المذكرة

وعلى سعة صدره وحكمة توجيهاته

وملاحظاته التي كانت نورا تسيير

على ضوئه خطوات البحث.

كم أتقدم بالشكر لجميع الزملاء بمديرية

الضرائب لولاية مستغانم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

أطال الله في عمرهما

إلى ابنتي لجين

إلى كل الأهل

والأحباب

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة عامة

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

تمهيد 02

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية..... 03

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي..... 04

1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي..... 04

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي..... 05

3- السياسة المالية في الفكر النقدي..... 07

4- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي الجديد..... 08

المطلب الثالث : محددات السياسة المالية..... 09

المطلب الرابع : السياسة المالية والتقلبات الاقتصادية..... 12

1- السياسة المالية ومعالجة الفجوة الانكماشية..... 12

2- السياسة المالية ومعالجة الفجوة التضخمية..... 13

المطلب الخامس : المزايا والصعوبات التي تواجه السياسة المالية..... 15

1- مزايا السياسة المالية..... 15

2- الصعوبات التي تواجه السياسة المالية..... 15

المبحث الثاني : أهداف السياسة المالية

المطلب الأول : تحقيق الاستقرار الاقتصادي..... 18

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي..... 18

- 2- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....19
- المطلب الثاني : التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.....23
- 1- مفهوم تخصيص الموارد.....23
- 2- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية.....24
- المطلب الثالث : التوزيع الأمثل للدخل.....25
- 1- مفهوم التوزيع الأمثل للدخل.....25
- 2- دور السياسة المالية في التوزيع الأمثل للدخل.....28
- المطلب الرابع : تحقيق التنمية الاقتصادية.....29
- 1- مفهوم التنمية الاقتصادية.....29
- 2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.....30
- 3- دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية.....36
- المطلب الخامس : تحقيق مستوى التوظيف الكامل.....38
- 1- مفهوم التوظيف الكامل.....38
- 2- دور السياسة المالية في تحقيق مستوى التوظيف الكامل.....38

المبحث الثالث : أدوات السياسة المالية

- المطلب الأول : النفقات العامة.....40
- 1- تعريف النفقات العامة وعناصرها.....40
- 2- تقسيمات النفقات العامة.....44
- 3- التقسيم الجزائري للنفقات العامة.....52
- 4- أسباب تزايد النفقات العامة.....56
- المطلب الثاني : الإيرادات العامة.....64
- 1- تعريف الإيرادات العامة وخصائصها.....64
- 2- تقسيمات الإيرادات العامة.....65
- 3- التقسيم الجزائري للإيرادات العامة.....67
- 4- مصادر الإيرادات العامة.....68
- المطلب الثالث : الموازنة العامة.....88

88.....	1- تعريف الموازنة العامة وخصائصها.
90.....	2- مبادئ الموازنة العامة.
96.....	3- أنواع الموازنات العامة.
98.....	4- دورة الموازنة العامة في الجزائر.
106.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : النمو الاقتصادي وفاعلية السياسة المالية في تحقيقه

108.....	تمهيد
----------	-------

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

109.....	<u>المطلب الأول</u> : تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه.
109.....	1- تعريف النمو الاقتصادي .
110.....	2- خصائص النمو الاقتصادي .
112.....	<u>المطلب الثاني</u> : أنواع النمو الاقتصادي وأهدافه وأعباءه .
112.....	1- أنواع النمو الاقتصادي.
115.....	2- أهداف النمو الاقتصادي.
115.....	3- أعباء النمو الاقتصادي .
116.....	<u>المطلب الثالث</u> : طرق قياس النمو الاقتصادي.
116.....	1- الناتج المحلي الإجمالي .
119.....	2- الدخل الفردي .
121.....	<u>المطلب الرابع</u> : محددات النمو الاقتصادي.
121.....	1- عوامل الإنتاج .
127.....	2- عوامل سياسية.
127.....	3- عوامل اجتماعية .
127.....	4- عوامل طبيعية .
128.....	5- عوامل السياسات الاقتصادية .
133.....	6- عوامل السياسات الهيكلية والمؤسسات .
137.....	<u>المطلب الخامس</u> : مراحل النمو الاقتصادي.

- 1- مراحل النمو الاقتصادي حسب روستو 137
- 2- تقييم مراحل النمو الاقتصادي 141

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

- المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي..... 143
- 1- نظرية آدم سميث للنمو الاقتصادي (1776)..... 143
- 2- نظرية روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1796)..... 146
- 3- نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1817)..... 147
- 4- نظرية كارل ماركس للنمو الاقتصادي (1967)..... 149
- 5- نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي (1911)..... 150

المطلب الثاني : نماذج النمو التقليدية..... 152

- 1- نموذج هارود دومار للنمو الاقتصادي (1939-1946)..... 152
- 2- نموذج كالدور للنمو الاقتصادي (1956)..... 162
- 3- نموذج روبنسون للنمو الاقتصادي (1962)..... 165

المطلب الثالث : نماذج النمو النيوكلاسيكية..... 170

- 1- نموذج سولو للنمو الاقتصادي (1956)..... 170
- 2- نموذج رامسي للنمو الاقتصادي (1928)..... 176
- 3- نموذج ميد للنمو الاقتصادي (1961)..... 179

المطلب الرابع : نماذج النمو الداخلية (الحديثة)..... 183

- 1- نموذجي رومر للنمو الاقتصادي (1986-1990)..... 184
- 2- نموذج لوكاس للنمو الاقتصادي (1988)..... 188
- 3- نموذج بارو للنمو الاقتصادي (1990)..... 193
- 4- نموذج ريبيلو للنمو الاقتصادي (AK 1991)..... 196

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي

- المطلب الأول : دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في اقتصاد مغلق (نموذج IS-LM)..... 199
- 1- التوازن في سوق السلع والخدمات ومنحنى (IS)..... 199
- 2- التوازن في سوق النقود ومنحنى (LM)..... 200

202.....	3- التوازن لسوق السلع والخدمات وسوق النقود (IS-LM)
203.....	4- فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في اقتصاد مغلق
206... ..	المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في اقتصاد مفتوح (نموذج IS-LM-BP)
206.....	1- التوازن في سوق السلع والخدمات ومعادلة (IS) في اقتصاد مفتوح
207.....	2- التوازن في سوق النقود (LM) في اقتصاد مفتوح
207.....	3- التوازن الخارجي ومنحنى ميزان المدفوعات (BP)
209.....	4- فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في اقتصاد مفتوح
217.....	خلاصة الفصل

الفصل الثالث : تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

219.....	تمهيد
----------	-------

المبحث الأول : وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)

220.....	المطلب الأول : مرحلة الانتظار والمخططات الاقتصادية (1962-1989)
220.....	1- مرحلة الانتظار (1962-1966)
221.....	2- مرحلة المخططات الاقتصادية (1967-1989)
224.....	المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على اقتصاد السوق (1990-1999)
224.....	1- مرحلة الاختلالات الاقتصادية (1990-1994)
224.....	2- مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998)
225.....	المطلب الثالث : مرحلة تطبيق البرامج التنموية (2001-2019)
225.....	1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
227.....	2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
229.....	3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
231.....	4- البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)
234.....	5- مخطط عمل الحكومة لأجل الإصلاح والتنمية الاقتصادية (2020)

المبحث الثاني : تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر ومدى دعمها للنمو الاقتصادي

خلال الفترة (1990-2018)

238.....	المطلب الأول : السياسة الإنفاقية في الجزائر (1990-2018)
----------	---------------------------------------------------------

- 1- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).....238
- 2- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).....243
- المطلب الثاني : السياسة الضريبية في الجزائر (1990-2018).....250
- 1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).....250
- 2- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).....257
- المطلب الثالث : الموازنة العامة في الجزائر (1990-2018).....269
- 1- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).....269
- 2- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).....271

المبحث الثالث : تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

- المطلب الأول : تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2018).....276
- 1- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).....276
- 2- تطور النمو القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).....279
- المطلب الثاني : تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).....285
- المطلب الثالث : تحليل تطور وضعية التوازن والمالية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).....288
- 1- تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).....288
- 2- تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).....293
- المطلب الرابع : تحليل تطور البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).....297
- المطلب الخامس : تحليل الأداء الاقتصادي الجزائري عن طريق مربع كالدور خلال الفترة (1990-2018).....305
- 307**..... خلاصة الفصل

الفصل الرابع : الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

- 309**..... تمهيد

المبحث الأول : أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990-2018) باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)

- المطلب الأول : تحديد المتغيرات وصياغة النموذج القياسي.....310
- 1- تحديد متغيرات الدراسة ومصدرها.....310
- 2- اختيار النموذج الرياضي المناسب.....311

- 312.....3- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج.....
- 313.....المطلب الثاني : الاستقرارية والتكامل المشترك للنموذج.....
- 313.....1- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية.....
- 316.....2- تحديد درجة التأخير للنموذج.....
- 318.....3- اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات.....
- 321.....المطلب الثالث : تقدير النموذج القياسي واختبار جودته.....
- 321.....1- تقدير نموذج VAR.....
- 325.....2- اختبار جودة نموذج VAR.....
- 328.....المطلب الرابع : التحليل الهيكلي للنموذج.....
- 328.....1- اختبار السببية بين المتغيرات.....
- 329.....2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية.....
- 331.....3- تحليل التباين.....

المبحث الثاني : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

- 334.....المطلب الأول : تحديد المتغيرات وصياغة النموذج القياسي.....
- 334.....1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها.....
- 336.....2- اختيار النموذج الرياضي المناسب.....
- 338.....3- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج.....
- 339.....المطلب الثاني : الاستقرارية والتكامل المشترك للنموذج.....
- 339.....1- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية.....
- 341.....2- تحديد درجة الإبطاء الأمثل للنموذج.....
- 342.....3- تحليل التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود.....
- 345.....المطلب الثالث : تقدير النموذج القياسي واختبار جودته.....
- 345.....1- تقدير معاملات نموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ.....
- 349.....2- اختبار جودة نموذج ARDL.....
- 355.....المطلب الرابع : التحليل الهيكلي للنموذج.....

355.....1- اختبار السببية.....

المبحث الثالث : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990-2018) باستخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (VECM)

357.....المطلب الأول : تحديد المتغيرات وصياغة النموذج القياسي.....

357.....1- تحديد متغيرات الدراسة ومصدرها.....

358.....2- اختيار النموذج الرياضي المناسب.....

360.....3- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج.....

361.....المطلب الثاني : الاستقرار والتكامل المشترك للنموذج.....

361.....1- اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية.....

363.....2- اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات.....

365.....3- تحديد درجة التأخير للنموذج.....

366.....المطلب الثالث : تقدير النموذج القياسي واختبار جودته.....

366.....1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM.....

369.....2- اختبار جودة نموذج VECM.....

371.....المطلب الرابع : التحليل الهيكلي للنموذج.....

371.....1- اختبار السببية بين المتغيرات.....

372.....2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية.....

375.....3- تحليل التباين.....

377.....خلاصة الفصل.....

379.....الخاتمة العامة.....

391.....المراجع.....

408.....الملاحق.....

قوائم الجداول
والأشكال والملامح

قائمة الجداول

رقم	العنوان	صفحة
(1-1)	كيفية توزيع نفقات التجهيز على مختلف القطاعات في الجزائر	55
(1-2)	أثر السياسة المالية التوسعية على احتياطات العملة الصعبة وأسعار الفائدة والنتائج المحلي في ظل أسعار الصرف الثابتة واختلاف حركية رؤوس الأموال	213
(2-2)	أثر السياسة المالية التوسعية على قيمة العملة الصعبة وأسعار الفائدة والنتائج المحلي في ظل أسعار الصرف المرنة واختلاف حركية رؤوس الأموال الدولية	216
(1-3)	حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1967-1977)	221
(2-3)	بنية الاستثمار الصناعي للمخططات الاقتصادية (1967-1977)	221
(3-3)	حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1980-1989)	222
(4-3)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	225
(5-3)	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	226
(6-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	228
(7-3)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	230
(8-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	238
(9-3)	تطور هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999)	240
(10-3)	تطور هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-1999)	242
(11-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	243
(12-3)	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	246
(13-3)	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	248
(14-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	251
(15-3)	هيكل الضريبة على الدخل الإجمالي (1992، 1994 و 1999)	252
(16-3)	تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (1992-1999)	253
(17-3)	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	254
(18-3)	معدل الرسم على النشاط المهني في الجزائر سنة 1996	254
(19-3)	هيكل الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	255
(20-3)	تطور معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	256
(21-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)	258
(22-3)	هيكل الضريبة على الدخل الإجمالي (2003 و 2008)	262

قائمة الجداول

263	تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (2008-2015)	(23-3)
264	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(24-3)
264	تطور معدل الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2000-2018)	(25-3)
266	هيكل الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(26-3)
268	تطور معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(27-3)
269	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(28-3)
272	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(29-3)
274	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	(30-3)
275	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)	(31-3)
278	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من PIB	(32-3)
280	تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(33-3)
285	تطور معدل التضخم وأسعار الإنتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018)	(34-3)
289	تطور هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(35-3)
293	تطور المديونية واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(36-3)
294	تركيبة الدين الخارجي في الجزائر بالعملة الأجنبية خلال الفترة (1990-1996)	(37-3)
298	تطور مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(38-3)
299	مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(39-3)
302	توزيع القانوني لعدد العمال في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)	(40-3)
304	تطور مؤشرات التنافسية العالمية لسوق العمل الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2015-2018)	(41-3)
305	تطور متوسط المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة ما بين (1990-2018)	(42-3)
311	الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية المتعلقة بالسياسة الضريبية والنمو الاقتصادي	(1-4)
315	نتائج اختباري ADF و PP لجذر الوحدة لمتغيرات نموذج السياسة الضريبية	(2-4)
317	نتائج تحديد درجة تأخير النموذج	(3-4)
319	نتائج اختبار Johansen	(4-4)
328	نتائج اختبار علاقة السببية ل Granger	(5-4)
336	الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية للعلاقة بين السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي	(6-4)
340	نتائج اختباري ADF و PP لجذر الوحدة لنموذج السياسة الإنفاقية	(7-4)

قائمة الجداول

344	نتيجة اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج السياسة الإنفاقية	(8-4)
345	تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير	(9-4)
348	تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل	(10-4)
351	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي	(11-4)
351	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي	(12-4)
351	نتائج اختبار ARCH	(13-4)
352	نتائج اختبار تحديد الشكل الدالي للنموذج	(14-4)
355	نتائج اختبار السببية لجرانجر	(15-4)
358	الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي	(16-4)
362	نتائج اختباري ADF و PP لجذر الوحدة لمتغيرات السياسة المالية	(17-4)
363	نتائج اختبار علاقة السببية لـ Granger	(18-4)
365	نتائج اختبار Johansen	(19-4)
370	نتائج تحديد درجة تأخير النموذج	(20-4)
371	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	(21-4)
371	نتائج اختبار ثبات التباين	(22-4)

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	صفحة
(1-1)	حالات التوازن للاقتصاد الكلي	06
(2-1)	جانب الطلب للسياسة المالية لمواجهة الفجوة الانكماشية	13
(3-1)	جانب العرض للسياسة المالية لمواجهة الفجوة الانكماشية	13
(4-1)	جانب الطلب للسياسة المالية لمواجهة الفجوة التضخمية	14
(5-1)	جانب العرض للسياسة المالية لمواجهة الفجوة التضخمية	14
(6-1)	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	31
(7-1)	أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة	46
(8-1)	أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة	50
(9-1)	قانون فانجر	57
(10-1)	الأسباب الاقتصادية لتزايد النفقات العامة	60
(11-1)	تقسيمات الإيرادات العامة	65
(12-1)	تقسيمات القروض العامة	82
(13-1)	مبادئ الموازنة العامة	91
(14-1)	أنواع الموازنات العامة	97
(15-1)	دورة الموازنة العامة	98
(1-2)	أنواع النمو الاقتصادي حسب سرعته	112
(2-2)	المربع السحري لكالدور	113
(3-2)	مسار النمو المتوازن والنمو غير المتوازن	114
(4-2)	التدفق الدائري للناتج في اقتصاد ذو أربع قطاعات	116
(5-2)	الحجم الأمثل للسكان	124
(6-2)	النمو الاقتصادي والتوسع في الإنتاج بتخصيص الموارد المتاحة	128
(7-2)	النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة	129
(8-2)	مؤشر الابتكار العالمي	132
(9-2)	حصص دول العالم من الإنتاج العالمي في الفترة (2000-2024)	134
(10-2)	نسبة واردات الجزائر من دول العالم لسنة 2018	134
(11-2)	مراحل النمو الاقتصادي	138
(12-2)	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	145

قائمة الأشكال

147	نظرية مالتوس للنمو الاقتصادي	(13-2)
155	الانتعاش الاقتصادي عند "هارود"	(14-2)
155	الأزمة الاقتصادية عند "هارود"	(15-2)
157	النمو الاقتصادي عند "هارود"	(16-2)
157	الركود الاقتصادي عند "هارود"	(17-2)
158	نموذج هارود-دومار	(18-2)
164	نموذج كالدور للنمو الاقتصادي	(19-2)
168	معدل التراكم المرغوب عند "روبنسون"	(20-2)
169	حالة التوازن (العصر الذهبي لـ "روبنسون")	(21-2)
173	دالة الانتاج في نموذج "سولو"	(22-2)
174	حركية التعديل في نموذج "سولو"	(23-2)
182	نموذج النمو المتوازن لـ "ميد"	(24-2)
197	نموذج النمو الاقتصادي AK	(25-2)
200	منحنى (IS)	(26-2)
201	منحنى (LM)	(27-2)
202	التوازن الآني في سوقي السلع والنقود (IS-LM)	(28-2)
203	فاعلية السياسة المالية في اقتصاد مغلق	(29-2)
209	حالات منحنى (BP)	(30-2)
210	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال	(31-2)
211	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال	(32-2)
213	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت وانعدام حركة رؤوس الأموال	(33-2)
214	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال	(34-2)
215	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف المرن والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال	(35-2)
216	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف المرن وانعدام حركة رؤوس الأموال	(36-2)
239	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2000)	(1-3)

قائمة الأشكال

239	تطور نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2000)	(2-3)
241	هيكل متوسط نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	(3-3)
241	تطور هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999)	(4-3)
242	هيكل متوسط نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(5-3)
244	تطور النفقات العامة في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2018)	(6-3)
244	تطور نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(7-3)
245	تطور معدل نمو كلا من نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(8-3)
247	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(9-3)
247	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(10-3)
249	هيكل متوسط نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(11-3)
251	تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية والعادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(12-3)
255	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(13-3)
256	متوسط نسب هيكل الجباية العادية من الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(14-3)
256	متوسط نسب هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(15-3)
259	تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية والعادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(16-3)
259	تطور معدل نمو الإيرادات العامة والجباية البترولية والعادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(17-3)
261	نسبة الجباية العادية والبترولية والإيرادات غير الجبائية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(18-3)
267	هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(19-3)
268	متوسط نسب هيكل الجباية العادية من الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(20-3)
268	متوسط نسب هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(21-3)
270	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(22-3)
273	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(23-3)
279	تطور الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه ومعدل النمو الاقتصادي	(24-3)
281	تطور معدلات النمو القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(25-3)
281	متوسط نسبة القيمة المضافة للقطاعات من PIB في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(26-3)

قائمة الأشكال

286	تطور معدل التضخم وأسعار الإنتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018)	(27-3)
290	تطور رصيد الميزان التجاري وهيكله في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(28-3)
290	تطور أرصدة الحساب الجاري ورأس المال وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(29-3)
300	معدلات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)	(30-3)
301	معدل البطالة حسب نوع الجنس في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(31-3)
301	متوسط عدد العمال حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(32-3)
303	الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر	(33-3)
305	مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2018)	(34-3)
312	الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي	(1-4)
325	نتائج استقرارية نموذج VAR	(2-4)
330	استجابة النمو الاقتصادي لصدمة تنبؤية لمتغيرات السياسة الضريبية خلال عشر سنوات مقبلة	(3-4)
333	نتائج تحليل التباين لدالة النمو الاقتصادي ومؤشرات السياسة الضريبية	(4-4)
338	الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي	(5-4)
342	نتائج درجة الإبطاء الأمثل لنموذج السياسة الإنفاقية	(6-4)
353	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(7-4)
354	المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM	(8-4)
354	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	(9-4)
360	الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السياسة المالية والنمو الاقتصادي	(10-4)
369	نتائج استقرارية نموذج السياسة المالية	(11-4)
373	استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة تنبؤية لمتغيرات السياسة المالية خلال عشر سنوات مقبلة	(12-4)
375	نتائج تحليل التباين لدالة النمو الاقتصادي ومؤشرات السياسة المالية	(13-4)

قائمة الملاحق

رقم	العنوان	صفحة
السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي		
01	الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية	408
02	الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية	409
03	اختبار الاستقرار لـ PP و ADF	409
04	اختبار التكامل المشترك Johansen	409
05	تقدير نموذج VAR	410
06	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	410
07	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	410
08	اختبار السببية	410
09	تحليل الصدمات	410
10	تحليل التباين	410
السياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي		
11	الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية	411
12	الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية	417
13	اختبار الاستقرار لـ PP و ADF	418
14	اختبار السببية	419
السياسة المالية والنمو الاقتصادي		
15	الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية	420
16	الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية	426
17	اختبار الاستقرار لـ PP و ADF	427
18	اختبار التكامل المشترك Johansen	427
19	نموذج تصحيح الخطأ VECM	428
20	اختبار معنوية المعامل في المدى القصير	429
21	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	429
22	اختبار السببية	429
23	دوال الاستجابة	429
24	تحليل التباين	429

مقدمة عامة

تختلف المدارس الاقتصادية وتتباين وجهات نظرها حول تدخل الدولة في القرارات الاقتصادية، بدءاً من المدرسة الكلاسيكية التي قامت على مبدأ حيادية الدولة وانحصر دورها كدولة حارسة للمصالح العامة، مقتصر نشاطها على ضمان الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، وبالتالي فهي تفترض أن توازن الاقتصاد الوطني يحدث بشكل تلقائي ودائم عند مستوى التشغيل التام بالاعتماد على قانون "ساي" للأسواق، غير أن ذلك المنهج انبثقت عنه عدة أزمات اقتصادية في النظام الرأسمالي، تجلّت في أزمة الكساد العالمي 1929، وما ترتب عليها من ارتفاع مستويات البطالة وظاهرة الركود التضخمي، وكانت هذه الأزمة بمثابة المنعرج الحاسم في مسار السياسات الاقتصادية، أين نادى مؤسس المدرسة الكينزية "جون مينارد كينز" وقتها بضرورة تدخل الدولة وتبني الإصلاحات لمعالجة المشاكل الاقتصادية، الأمر الذي أبرز الدور الهام للسياسة المالية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

كما تحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية، وتعد ضرورة حتمية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وتتجلى أهميتها في اعتبارها أسلوباً لإدارة اقتصاديات الدولة ودافعاً نحو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، التي تتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل والعمل على رفاهية المجتمع، تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إلى جانب زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا باستخدام مختلف أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة، ولم يقتصر تطبيق السياسة المالية على بلد دون آخر، بل امتد ليشمل البلدان كافة على اختلاف درجات تطورها الاقتصادي.

وتعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي موضوعاً بالغ الأهمية وسط المحللين وصناع القرار الاقتصادي، وقد اختلفت النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى فعالية السياسة المالية في التأثير عليها، من النظريات الكلاسيكية، ونماذج النمو التقليدية، النيوكلاسيكية والداخلية الحديثة.

وللأزمات الاقتصادية أثر على الدول النامية والمتقدمة على السواء، لكن حدّتها تكون أكبر على الدول النامية لهشاشة نظامها الاقتصادي، وبذلك تكون السياسة المالية المنتهجة فيها أكثر تعقيداً، نظراً لمحدودية مواردها إضافة إلى عدة مشاكل أخرى تعتلجها نذكر منها الاعتماد على الدخل الريعي القائم على الإيرادات النفطية والتي تطأها الأزمة البترولية بصفة مباشرة، كالأزمة الأخيرة لسنة 2014 التي لازالت آثارها وارتداداتها سارية على مختلف اقتصاديات الدول النامية لحد الآن، بيروقراطية المؤسسات، التهرب والغش الضريبي وغيرها من المعوقات.

والجزائر وعلى غرار بقية الدول السائرة في طريق النمو، سعت منذ الإصلاحات الاقتصادية في تسعينات القرن الماضي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، مع محاولة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق العمالة الكاملة باستخدام مختلف أدوات السياسة المالية، حيث تبنت السياسة المالية الانكماشية المدعومة من قبل الهيئات الدولية فترة التسعينات، بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي المنوط تحت لواء الحد من العجز الموازني والرفع من المعدلات الضريبية وتوسعة وعاءها، مع خفض الإنفاق الحكومي خاصة نفقات التسيير الخاصة بالأجور والمرتببات، أما بداية الألفية الثالثة وبفضل انتعاش أسعار النفط التي ساهمت في الرفع من الإيرادات العامة، تم انتهاج سياسة مالية توسعية بتسطير الحكومة لبرامج تنمية متعددة أدت إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية في مقدمتها معدلات النمو الاقتصادي.

من هنا تظهر أهمية دراسة وتحليل وقياس أثر السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ومدى فعاليتها في النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة (1990-2018)

وعليه ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي آثار استخدام أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ؟

ولكشف جوانب هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالسياسة المالية وما هي مختلف أدواتها وأهدافها ؟
- ما هي محددات النمو الاقتصادي وكذا علاقته بالسياسة المالية ؟
- ما مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ؟ في خضم الإصلاحات الاقتصادية والتحويلات الدولية الراهنة ؟
- ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر ؟

فرضيات البحث :

تقودنا الإجابة على الإشكالية إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لهذه الدراسة كالتالي :

- تبني الدول للنظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية التدخل المدروس للدولة، والمتمثل في السياسات الاقتصادية لإدارة الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات التي تصيبه

- برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المنظمات الدولية، تصبّ في مصلحة هذه الأخيرة أكثر مما تساعد على معالجة الاختلالات الاقتصادية للدولة
- تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي والمساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية
- تؤثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي من خلال نمط القطاعات المستفيدة من ذلك

أهداف البحث :

تتجلى أهداف البحث في تسليط الضوء على السياسة المالية، وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر بفترات الإصلاح الاقتصادي، ومراحل استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي مروراً بعقبات الأزمات الدولية، وذلك لإبراز متغيرات السياسة المالية الضريبية والإنفاقية عبر القطاعات، الأكثر أهمية والتي تلعب دوراً أساسياً في زيادة حجم الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي المعبر عن النمو الاقتصادي، وكذا المتغيرات التي تؤثر سلباً على حجم هذا الناتج في المدى القصير والبعيد.

أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي، خاصة مع التطورات الاقتصادية الدولية التي تشهدها، والتي لها التأثير المباشر وغير المباشر على مختلف القطاعات، لتظهر بذلك مدى فعالية السياسة المالية الانكماشية والتوسعية المنتهجة من طرف الجزائر في تعزيز النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع :

- يعود دافع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وموضوعية يمكن إجمالها فيما يلي :
- قلّة الدراسات المتناولة موضوع فعالية أدوات السياسة المالية كل على حدى ومع بعض في تحفيز النمو الاقتصادي، وقد جاء بحثنا هذا كمساهمة متواضعة لإثراء هذا الموضوع أكثر.
 - إثراء واقع السياسة المالية في الجزائر في فترتين مختلفتين، بعد المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
 - توالي الأزمات المالية والنفطية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، وتوجه الدولة إلى تبني السياسة المالية المناسبة لها حسب الوضع الداخلي والخارجي.

- البحث في البعد الاقتصادي للسياسة المالية من ضبط التوازن الاقتصادي، والبعد المالي لها من مصادر تمويل الموازنة العامة، والبعد الاجتماعي من إعادة التخصيص والتوزيع العادل للدخول بين الأفراد.
- لإبراز مكانة السياسة المالية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي.

تحديد إطار الدراسة :

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار مكاني وزماني، ففيما يخص :

- الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري
- الإطار الزمني : تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (1990-2018)، نظرا لكونها مجال زمني يجمع بين فترتين مختلفتين، فترة الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية والركود الاقتصادي، وفترة التوسع المالي والانتعاش الاقتصادي، وتسطير البرامج الاستثمارية التنموية، مروراً بعقبات ومطبات الأزمات العالمية.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة سيتم الاستعانة بـ :

- المنهج الوصفي : لوصف أدوات السياسة المالية ، ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي
- المنهج التاريخي : يأتي فيه عرض مراحل تطور السياسة المالية الإنفاقية والضريبية بالجزائر خلال فترة محل الدراسة
- المنهج التحليلي : يتم تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالاستعانة إلى الأساليب الكمية من خلال الدراسة القياسية لتلك المتغيرات في الجزائر

أما بخصوص الأدوات المستخدمة في البحث، فسيتم استعمال برنامج EViews.9 لقياس الأثر الإيجابي أو السلبي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة محل الدراسة، معتمدين في ذلك على بيانات مختلفة المصادر من قبل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة المالية (MF)، صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي (B.Mondial) وبنك الجزائر (B.Algerie) .

صعوبات البحث :

- من الجانب النظري للدراسة هناك صعوبات إيجاد المراجع ذات معلومات حديثة وقيمة بخصوص نماذج النمو الاقتصادي خصوصا باللغة العربية
- من الجانب التطبيقي للدراسة واجهنا صعوبة تحديد البيانات والإحصاءات، وعدم دقتها وتناقضها في عديد من المواقع، إضافة إلى عدم توفر بعض المعطيات التي قادتنا إلى جلبها من مقر وزارة المالية.

الدراسات السابقة :

- **عماد الدين أحمد المصباح (2007-2008)**، في دراسته بأطروحة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، تحت عنوان محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970-2004)، أشار إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وخاصة نظريات النمو الداخلي، كما اختار الباحث مجموعة من المحددات التي اعتبرها مؤثرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي مؤثرة على النمو الاقتصادي، ومن بين هذه المحددات أشار إلى السياسة المالية وما لها من أثر على النمو الاقتصادي نظريا، ثم قام بقياس ذلك الأثر على الاقتصاد السوري، أين خلصت نتائج تقديره للنموذج على وجود علاقة إيجابية بين الضرائب والنمو الاقتصادي وهي نتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، أما بخصوص النفقات العامة فقد كانت نفقات التسيير والتجهيز ذات علاقة موجبة مع النمو الاقتصادي بمعدلي 0.35 و 0.28 على التوالي.
- **طاوش قندوسي (2013-2014)**، الذي حاول في أطروحته للدكتوراه في علوم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، قياس تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2012، حيث طبق في البداية نموذج Ram (1986) لدراسة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي، و قد بينت النتائج وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، كما قام باستخدام نموذج Robinson و Landau لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أن نفقات التسيير تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي الجزائري، على عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، و من جهة أخرى، استخدم نموذج VAR مع دراسة سببية لاختبار

علاقة السببية بني الناتج الداخلي الخام و مختلف تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة، وقد بينت النتائج أن قطاع الصناعة، الطاقة و المناجم يسبب النمو الاقتصادي أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

● **ضيف أحمد (2014-2015)**، قام بدراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين (1989-2012) في أطروحته للدكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، وذلك بتقدير نموذجين، الأول تم فيه إدراج متغيري الإنفاق الحكومي للتسيير والتجهيز، ونسبة التحصيل الضريبي من إجمالي الناتج المحلي إلى دالة الإنتاج لـ "سولو"، وخلصت نتائجه إلى عدم معنوية نفقات التسيير ووجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة عكسية بين معدل الضريبة والناتج المحلي، والنموذج الثاني يحوي على متغيري الإنفاق على رأس المال البشري (نفقات الصحة والتعليم) والبنية التحتية المضافة إلى دالة الإنتاج، أظهرت نتائجه إلى وجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة عكسية بين نفقات الصحة والتعليم وبين الناتج المحلي، كما توصلت نتائج تحليل وضعية الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر متذبذباً وغير مستديم، يتغير تبعاً لتغيرات قطاع المحروقات.

● **Ahmed Zakane (2002-2003)**، دراسة بعنوان *Dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie*، بأطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، أشار إلى أهم النظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعلقة بالنفقات العامة، كما قام بقياس أثر الإنفاق على رأس المال البشري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2000)، باستخدام نموذج "رومر" للنمو الاقتصادي يتضمن حجم الإنفاق على التعليم في مختلف المستويات الابتدائي، الثانوي والجامعي، ثم اختبر العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية بمختلف أصنافها والنمو الاقتصادي باستعمال دالة الإنتاج لنموذج "بارو"، أفضت نتائج كافة النماذج إلى عدم معنوية كل المتغيرات الاقتصادية، على الرغم من أهمية متغيري رأس المال البشري والبنية التحتية واعتبارهما عاملان محفزان لتحسين الناتج الوطني، لكن ضعفهما من ناحية الإنفاق عليهما في الجزائر لم يسمح لهما بتأدية الدور المرجو منهما بصفة تامة.

• **Assi Tano Maxime et Oulai sieni toussaint (2019)**، في مقالهما تحت عنوان : **Effets de la politique fiscale sur la croissance économique : une analyse sur données de Panel appliquée a six pays de European scientific journal, vol.15, N°28**; منشورة بمجلة UEMOA قاما بدراسة أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي بستة دول ضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (UEMOA) خلال الفترة (1970-2016) يحوي على 276 مشاهدة، باستخدام نموذج النمو الداخلي المتضمن دالة الإنتاج متغيرها التابع عبارة عن الناتج المحلي الحقيقي، والمتغيرات المفسرة هي الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على دخل الأشخاص، الضريبة على التجارة الخارجية، الضريبة على الأجور والمرتببات، استنتجا من خلال تلك الدراسة أن لاختلاف المعدلات الضريبية أثر على النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج كذلك أن فرض الضريبة على أرباح الشركات يؤثر إيجابا على الاقتصاد إذا كان معدل الضريبة المتأخر لفترة واحدة أقل من 12.7%، بمعنى هنا تمكن فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، كما أشار إلى أن السياسة الضريبية الانكماشية تشجع عملية الاستثمار للشركات، لكن قد ينخفض من جراءها حجم الطلب على المنتجات المقدمة من طرفها، كما أن السياسة الضريبية التوسعية تعمل على تثبيط حجم العمل والادخار.

خطة البحث :

سيتضمن هذا البحث أربع فصول، خصّص الفصلان الأوليان للجزء النظري لموضوع البحث، والفصلين الثالث والرابع لدراسة حالة الاقتصاد الجزائري، حيث سنتطرق إلى :

- **الفصل الأول :** الموسوم بـ "المفاهيم العامة حول السياسة المالية"، سيتمّ الإلمام بالجوانب والأسس النظرية للسياسة المالية وأدواتها من النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة، إضافة إلى بسط أهداف السياسة المالية ومحدداتها.
- **الفصل الثاني :** جاء تحت عنوان "النمو الاقتصادي وفاعلية السياسة المالية في تحقيقه"، سنقوم بعرض لمختلف مفاهيم ومحددات ومراحل النمو الاقتصادي، وكذا نظرياته ونماذجه، مع إبراز دور السياسة المالية في تحقيق هذا الأخير (النمو الاقتصادي).

- **الفصل الثالث :** يأتي هذا الفصل التطبيقي للبحث بعد الفصلين النظريين، نستعرض فيه تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بالإطالة على وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)، وعرض تطور أدوات السياسة المالية وكذا تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

- **الفصل الرابع :** تكملة للجانب التطبيقي لهذا البحث تحت عنوان "الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)"، سيتم التطرق أولاً إلى السياسة الضريبية وكذا السياسة الإنفاقية وأثر ككل منهما على حدى على النمو الاقتصادي، ثم جمع السياستين معا ضمن نموذج واحد للنمو الداخلي لقياس مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني : أهداف السياسة المالية

المبحث الثالث : أدوات السياسة المالية

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني : أهداف السياسة المالية

المبحث الثالث : أدوات السياسة المالية

تمهيد :

تعد السياسة المالية من بين أهم أجزاء السياسة الاقتصادية للدولة والآلية التي تمكنها من التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة لذلك على رأسها النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وهذا من خلال استخدامها لأدواتها الخاصة المتمثلة في الضرائب والنفقات والموازنة العامة.

وعلى هذا الأساس خصصنا هذا الفصل الأول من الدراسة لغرض التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية من المفاهيم والمحددات والمزايا والصعوبات التي تواجهها، إضافة إلى الأهداف وكذا الأدوات المستعملة لها، وهذا عبر عرضها بالمباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني : أهداف السياسة المالية

المبحث الثالث : أدوات السياسة المالية

المبحث الأول ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للنهوض باقتصادها الوطني وتطويره، ومن أجل بلوغ أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبهذا الصدد سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي، والاطلاع على محدداتها والآلية التي تنتهجها السياسة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، إضافة إلى عرض مزاياها والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية

يأتي مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة¹، أما عن للسياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية فلقد اختلف الباحثون والمؤسسات الاقتصادية العالمية في تعريفاتهم ولكنهم لم يبتعدوا كثيراً عن المضمون، ونذكر بعضها فيما يلي :

- هي السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام².

- هي تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم، وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام³.

- السياسة المالية هي تلك الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك للمحافظة على استقراره وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة المحيطة به⁴.

- تتمثل السياسة المالية في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي⁵.

- تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تتخذها الدول بشأن إدارة نشاطها المالي (إيرادات ونفقات) بما يحرك القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي لتحقيق أهداف توفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع للدخول والثروات، وتحقيق التنمية المالية المستدامة من خلال الخطط والبرامج للسياسة المالية⁶.

¹- سعد الله داود، الأزمتان النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 163

²- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، ط1، عمان 2008، ص 335

³- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية مصر 2006، ص 49

⁴- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2007، ص 212

⁵- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 99

⁶- خالد أحمد المشهداني ونبيل ابراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014، ص 34

- يرى جون مينارد كينز أن السياسة المالية هي تلك المجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة¹، إضافة إلى كيفية استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي وللحيلولة دون حدوث التضخم الاقتصادي².

- كما عرّفها صندوق النقد الدولي على أنها : الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهاً فعالاً مع شفافية تنفيذ الميزانية بما يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي

- وعرّفت المنظمة العالمية للتجارة السياسة المالية : أنها هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم على توجيه الإنفاق العام توجيهاً دقيقاً وفعالاً قصد تحرير التجارة الخارجية من خلال التنازل على جزء من إيراداتها السيادية

- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرّفها : على أنها مجموعة القواعد والأساليب والتدابير التي تحقق الانضباط في السياسة المالية للدولة قصد المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

وبصفة عامة ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن "السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار من خلال التقريب بين طبقات المجتمع"

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

اختلفت المدارس الاقتصادية في رؤيتها ومفهومها للسياسة المالية وفقاً للتغيرات التي شهدتها النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة"، وفيما يلي نستعرض تطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية كالتالي :

1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :

تقوم النظرية الاقتصادية التقليدية على قانون "ساي" للأسواق الذي يعني أن المساواة بين العرض والطلب الكلي هي من طبيعة ضرورية حتمية ودائمة، ما يستدعي عدم حدوث أزمة إفراط إنتاج عامة أو كلية، وعدم إمكان حدوث بطالة إجبارية³، وبالتالي من مبادئ السياسة المالية عند الكلاسيك حيادية السياسة المالية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والاكتفاء فقط بالمهام التقليدية لها من ضمان الأمن والتحكيم خلال

¹ - عاطف وليد أندراوس، السياسة المالية وأسواق رأس المال خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2005، ص118

² - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2015، ص190

³ - محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر 2011، ص287

المنازعات والدفاع¹. وهذا ما يتوافق والمنهج الليبرالي السائد آنذاك، بالإضافة إلى خفض النفقات العامة إلا من أجل سير المصالح العمومية الضرورية وذلك بهدف تحميل المكلفين بالضريبة أقل عبء مالي ممكن².

فمبدأ توازن الميزانية العامة للدولة يعدّ حجر الزاوية للمالية العامة الكلاسيكية، ورمزا للإدارة السليمة، لعدّة أسباب منها³:

- تسبب القروض الحكومية المترتبة على ميزانية غير متوازنة ارتفاعا في سعر الفائدة السوقية، والذي بدوره يؤثر سلبا على النشاط الاستثماري الخاص في الاقتصاد

- تؤدي الميزانية غير المتوازنة إلى زيادة مستمرة في عبء الدين العام، خلال فترة النضج يتوجب على الحكومة البحث عن الموارد المالية اللازمة من خلال فرض الضرائب الإضافية، وذلك من أجل تسديد الدين العام، وهذه الضرائب ستؤثر سلبا مرة أخرى على القدرة الادخارية للأفراد، إلى جانب تثبيط حافزهم على العمل

- إن الميزانية غير المتوازنة تدفع إلى الاقتراض العام، والذي يخفض بشكل طبيعي كمية الأموال المتاحة للإقراض لأصحاب المشاريع الخاصة لأغراض إنتاجية

- تساهم الميزانية غير المتوازنة في توليد الضغوط التضخمية في الاقتصاد على حساب النفقات العامة المفرطة وخاصة غير المنتجة

إن التمسك بأسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي يعيق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها، حيث في فترة الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب، مما يدفع الدولة ووفقا لمبدأ تحقيق توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام، مما يزيد من حدة التضخم ويقوم بإضافة قوة جديدة لزيادة الدخل النقدي فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية وهكذا، ويحدث عكس ذلك في حالة الكساد أو الركود، مما يدل على عدم تحقيق الحياد المالي للدولة في كل الأحوال.

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي :

عكست أزمة الكساد العالمي سنة 1929 على عدم جدوى وفعالية قانون "ساي"، حيث أظهر الاقتصادي كينز في كتابه "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود" أن التشغيل الكامل ليس حالة طبيعية لاقتصاد رأسمالي متطور⁴، كما يمكن حدوث التوازن عند مستويات أقل من التشغيل الأمثل وهو الوضع السائد في ظل وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية وبالتالي لا يمنع من حدوث بطالة إجبارية عند التوازن.

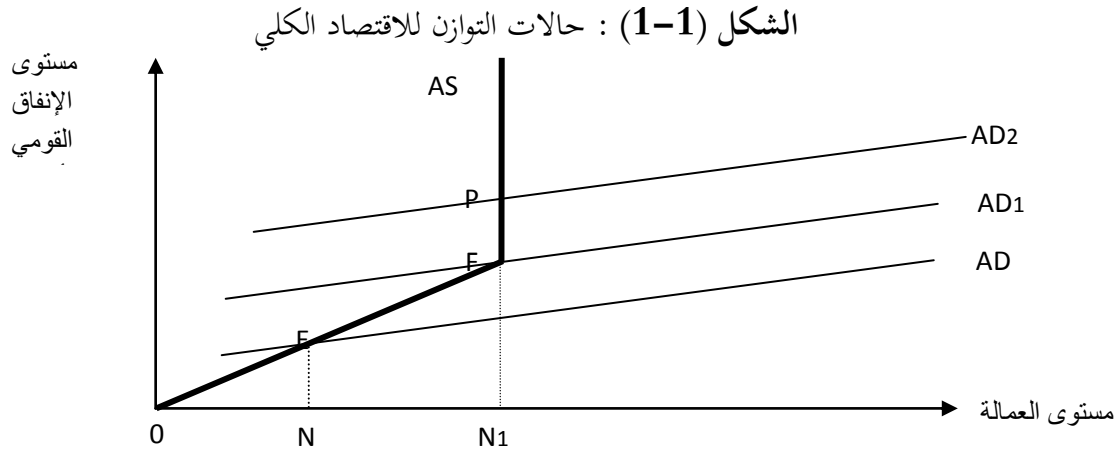
والشكل التالي يوضح حالات التوازن للاقتصاد الكلي عند مستويات أقل أو أكبر أو مساوية للتشغيل الكامل

¹ - محمد الكفراوي عوف، السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، الإسكندرية، مصر 2006، ص152

² - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 53-54

³ - Matthieu Caron, Budget et politiques budgétaires thèmes et débats, éditions Bréal, Paris 2007, p50

⁴ - محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص 288.



Source : T.R. Jain, Macroeconomics, V.K. Publications, New Delhi, 2008, P59.

تمّ الفكرة الأساسية للاقتصاد الكينزي على أنّ مستوى التشغيل الكامل يتم تحديده عند النقطة (E) التي يتساوى فيها الطلب الكلي (AD) مع العرض الكلي (AS) حسب الشكل رقم (01-01)، ويطلق على هذه النقطة بـ "نقطة التعادل" أو "نقطة التوازن" أو "الطلب الفعال"، وتمثل [ON] عدد الأشخاص الراغبين في العمل، وتمثل [NN1] وجود عددا من الأشخاص العاطلين عن العمل، وبالتالي فإن توازن الاقتصاد الكلي يقع عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، معبرا بذلك عن ظهور الفجوة الانكماشية ووجود البطالة الإجبارية، نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة (E) غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل.

وقد يرتفع الطلب الكلي بزيادة الاستثمار، وعليه ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى كما هو موضح بالشكل (AD1) ويتقاطع مع منحنى العرض الكلي (AS) في النقطة (F) التي تشير إلى وضعية التوازن الجديدة، أين يتم فيها توظيف جميع الأفراد الراغبين في العمل [ON1]، ويطلق على هذه النقطة بـ "نقطة توازن العمالة الكاملة".

وإذا كانت زيادة الاستثمار مستمرة، فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل مرة أخرى نحو الأعلى كما هو موضح في الشكل (AD2) ويتقاطع مع منحنى العرض الكلي في نقطة التوازن الجديدة (P)، في هذه الحالة لن يحدث ارتفاع في مستوى التشغيل والإنتاج، وذلك لأن الاقتصاد قد وصل بالفعل إلى مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي إذا استمر الطلب الكلي في الارتفاع فسيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، والتضخم، ويشار إلى هذه الحالة بوضعية التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل.

ويمثل هذا التحليل لنظرية كينز الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية، التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ورفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفئاض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي¹.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002، ص 34

- إضافة إلى ذلك وحسب وجهة نظر كينز فإنه ليس بالضرورة أن ينفق الدخل كلياً وتلقائياً على السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية، بل يمكن ادخار جزء من الدخل وبالتالي سوف يظهر هناك نقص في الطلب والذي بدوره يؤدي إلى ظهور البطالة، وهذا أخذاً بمبدأ أن الميل الحدي للاستهلاك هو أقل من الواحد.

- ناهيك عن استبعاد اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك، فقد أوضح كينز عن وجود اختلاف بين مصلحة الفرد الخاصة ومصلحة المجتمع العامة، وتدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشداً من الأفراد لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع¹.

- إن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة، بل والأهم من ذلك هو التوازن الاقتصادي الوطني الكلي ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة على المدى القصير على الأقل².

- يرى كينز أن مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تقع على عاتق الدولة بتدخلها في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة³.

- يرتكز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على نظرية العمالة عند كينز، حيث كانت السياسة المالية بجانبها الانفاقي واليرادي أهم الآليات التي يمكن استخدامها في علاج البطالة، ثم اعتبرت بعد ذلك سلاحاً للتخفيف من حدة التضخم في فترات التوسع، إذ لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يتعين أن يصل الاستثمار الكلي إلى مستوى يعجز الاستثمار الفردي أن يصل إليه بمفرده، الأمر الذي يلزم تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي الفعال للوصول بالاقتصاد إلى درجة التشغيل الكامل، ويتم ذلك عن طريق الإنفاق على الاستثمار وهو يؤدي عن طريق المضاعف إلى زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك وبالتالي زيادة العمالة⁴.

3- السياسة المالية في الفكر النقدي :

في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظهرت في أمريكا المدرسة النقدية بزعامه "فريدمان M.Freidman"، أين أولت أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد، وترى بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها في إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص، كما أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى الكينزية وما ترتبت عليها من سياسات اقتصادية⁵.

وتتلخص أهم أفكار المدرسة النقدية فيما يلي:

¹ - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 57

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 2006، ص ص 45-47.

³ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، نفس المرجع، ص 30

⁴ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2001، ص 617.

⁵ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، مرجع سبق ذكره، ص 619

- العرض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن تركز عليه السلطات النقدية إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي
- السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية
- رفض النقديون لأي دور للسياسة المالية رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار
- يرى أنصار هذه المدرسة أن السياسة النقدية التي تعتمد على رفع أسعار الفائدة رفعا بسيطا لها آثار قوية
- يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص
- يعتقد فريدمان والنقديون أن أسعار الفائدة تتحدّد على مستوى السوق وعليه فإن الدولة لا تأثير لها على ضبط هذه الأسعار وفقا لمتطلبات توازن ميزان المدفوعات
- عدم اعتراف النقديين بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي رغم أن تخفيض الضرائب سنة 1964 في الولايات المتحدة الأمريكية كان دليلا على هذه الأهمية، إذ ساهمت هذه التخفيضات في امتصاص فائض البطالة

وما يمكن استنتاجه أن النقديين أعطوا النقود أهمية شديدة في تحديد مستوى الطلب الكلي، وأن السياسة النقدية بالغة الفعالية، في حين أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقود تعتبر غير فعالة وهذا على الأقل في الأجل الطويل. كما يؤكد النقديون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن تمول عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي أو إصدار نقود مدارة لزيادة الناتج على المدى القصير والطويل وهذا نتيجة للتغيير في عرض النقود، أما إن مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة الضرائب أو الإصدار الحكومي في هذه الحالة لن تحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص.

خلاصة القول أن النقديين يرون أن السياسة النقدية شديدة الفعالية، أما السياسة المالية فهي غير فعالة ما لم تكن مصحوبة بالتغيير في عرض النقود¹.

4- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي الجديد :

بعد انتقاد المدرسة النقديّة، ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد في منتصف السبعينات من أهم رواده : لوكاس R.lucas، بارو Barro، سارجو Sergeut، ولاس Wallace، حيث تم إدخال وتطوير مفهوم التوقعات الرشيدة ومضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد

ومن أهم الركائز الأساسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة نجد :

- وجود معلومات كافية على الاقتصاد.

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة منصور ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1999، ص. 334-333

- السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان، وبالتالي أي تغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوى السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها.

- إن الكلاسيك الجدد يرفضون منحى فليس حتى في الأجل القصير ويرجعون ذلك إلى رشادة العمال، فهم لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات، فمنحى فليس لا يتحقق نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، أي هذا لا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم¹.

وبالتالي فالمدرسة ترجع فعالية السياسة الاقتصادية إلى مصداقية السلطات النقدية، أي العلاقة التي تكمن بين الأعوان الاقتصادية والسلطات النقدية ومدى التعاون بينهم. وبالرغم من الإضافات التي قدمتها هذه المدرسة إلا أنها بالغت في فرضيتها خاصة فكرة الرشاد العقلانية التي يصعب تخيلها خاصة في الدول النامية التي تتصف بنقص واضح في البيانات والمعلومات الخاصة بصفة دقيقة عن الاقتصاد.

المطلب الثالث : محددات السياسة المالية

يعتمد نجاح السياسة المالية على عدة عوامل اقتصادية وسياسية تكون مواكبة للسياسة المالية في تحقيق الأهداف المسطرة، ومن بين هذه العوامل نجد² :

- الاستقرار السياسي : حيث يعد من أهم الدعائم الأساسية لنجاح أي برنامج تصحيحي، وعليه ومن أجل تحقيق وتحسين الكفاءة الاقتصادية الكلية يتطلب أن يسود مناخ الأمن والسلام لتوفير الثقة بين المستثمرين، والعمل على خلق المجال أمام حرية التعبير وفتح المجال للديمقراطية، والتقليل من تعاقب الحكومات.

- الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي : يقتضي الأمر الزيادة من سرعة انفتاح اقتصادياتها أمام المنافسة وتعميق تكاملها مع الاقتصاد العالمي، وتعتبر زيادة تحرير نظم الصرف الأجنبي والتجارة أمرا أساسيا، كما يمكن أن يكون التعاون الإقليمي بمثابة نقطة انطلاق فعالة نحو التحرير الخارجي، وهو يوفر نطاق مفيد يمكن للدول أن تعمل على التنسيق بين سياساتها المالية، وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الخارجية والتعاون في منع الخلافات وحلها، وفك القيود على الاستثمار الأجنبي وخلق مناصب شغل جديدة.

- تعديل الأنظمة الضريبية وكفاءة الجهاز الإداري : للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، ويهدف تعديل الأنظمة الضريبية إلى خلق حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع التعامل بالأوراق المالية، وكذلك تبسيطها من أجل ضمان حسن الإدارة والتحصيل، والعمل على توسيع القاعدة الضريبية، وخفض معدلات

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية القاهرة، ط1، مصر 2003، ص42
² - حربي محمد، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن 2006، ص ص 186-187

الضرائب وتقليص نفقات التحصيل ومحاربة التهرب، كما يساعد كفاءة الجهاز الإداري على التحصيل الجيد للضرائب، وبالتالي تمكين قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

- توسيع الإنفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية : يعتبر الإنفاق الحكومي على البنى التحتية خاصة الاقتصادية ذو أهمية بالغة لتحقيق النمو، وربط البلدان بالأسواق الإقليمية والدولية، حيث تهدف بمجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي نقل الخبرة وجلب موارد جديدة، وكل هذا يستدعي دعم المؤسسات والتشريعات العامة بما في ذلك الإطار الخاص بوضع السياسة وتنفيذها.

- مدى تقدم المؤسسات العامة : إن مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها دورا في سير الميزانية العامة للدولة وما تهدف إليه السياسة المالية، ويتخصص إنفاق عام لمؤسسة عمومية من طرف صانعي السياسة المالية وترشيد إنفاقه في الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

- الخصوصية وتوسيع الأوراق المالية : أي إعادة تأهيل المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها من النواحي التشريعية والإدارية ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية، وتحسين أدائها المالي من خلال معالجة ديونها اتجاه الجهاز المصرفي وفتح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي باعتباره عاملا لخلق مناصب شغل والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، أما لأسواق الأوراق المالية فهي تتيح فرصة خلق السيولة النقدية خاصة للاستثمارات الكبيرة، وكذلك الحصول الدائم على رأس المال من خلال إصدارات الأسهم، كما أن السيولة التي توفرها الأسواق المالية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي تطوير النمو الاقتصادي.

- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية : يعنى بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية، تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدره الجهاز المصرفي وكفاءته¹.

- الفجوات الزمنية : تعد الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية أحد المحددات الرئيسية لفاعليتها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتنقسم الفجوات الزمنية إلى ثلاث هي² :

* فجوة الإدراك : وهي المدة بين وقت ظهور الحاجة إلى العمل بالسياسة المالية ووقت إدراك الحاجة إلى العمل بها

* فجوة الإنجاز : هي المدة بين وقت إدراك الحاجة إلى العمل بالسياسة المالية ووقت التغيير الفعلي لتلك السياسة

* فجوة الاستجابة : هي الفترة التي تقع بين التغيير الفعلي للسياسة المالية ووقت تأثيرها فعليا على الاقتصاد

يكون التغيير في فجوة الإنجاز للسياسة المالية أكبر عند إجراء تغييرات في جانب الإنفاق الحكومي عنها في حال إجراء تغييرات في المعدلات الضريبية، فهي الأطول لأن التغييرات الضريبية يمكن أن تولد أثرها بشكل أسرع

¹ - مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 278.
² - نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري للنشر، مصر 2013، ص53-55.

بالنظر لوجود إمكانية أسهل في تغيير معدلاتها مقارنة وصعوبة تغيير معدلات الإنفاق الحكومي، أما فجوة الاستجابة فتختلف باختلاف نوعية الإجراء المالي حيث تكون الأطول عند الإنفاق الحكومي.

إن تأثير هذه الفجوات الزمنية قد تشكل قيودا على الاقتصاد وتقلل من احتمالات سيطرة السياسة المالية على التقلبات الاقتصادية، حيث يتطلب التغيير في السياسة المالية تغييرات تشريعية وإصدار الموافقات لتعديلها ويسبق إقرارها عادة وقت طويل، فالتأخر بين طلب التغيير للتشريع وبين التشريع في البرلمان من جهة، وبين التشريع والتعديل من جهة أخرى، يحتاج إلى محطات زمنية متباعدة وبالتالي تفقد هذه التشريعات فاعليتها واستجابتها.

- آثار التضخم المالي : إن تمويل عجز الموازنة من خلال إصدار الأوراق المالية الحكومية وبيعها يؤدي إلى مزاحمة الأوراق المالية التي يطرحها القطاع الخاص في أسواق المال، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن مسألة تمويل العجز ترتبط بحدود وإمكانية الحكومة في الافتراض محليا خارجيا، مما يؤثر على الاستمرار في العمل بالسياسة المالية سواء كانت توسعية أو انكماشية، فمن جهة قد تؤثر هذه الحدود على البرامج الاجتماعية التي لا يمكن التراجع عنها، ومن جهة أخرى قد لا تستطيع فرض ضرائب إضافية تحمل المجتمع تكاليف أكثر مما يجب.

ومما لاشك فيه تبرز الخطورة الأكثر التي يشكلها أثر المزامح عندما يكون الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، وخصوصا عند إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية تقود إلى ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة (مع ثبات العوامل الأخرى) ومزاحمة القطاع الخاص، وبالنظر لاحتياجات القطاع العام المستمرة وتنافسها مع القطاع الخاص على الأسواق المالية ذات القدرات المحدودة فإن ذلك يؤدي إلى تراكم آثار المزاحمة¹.

¹ - نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 55-56

المطلب الرابع : السياسة المالية والتقلبات الاقتصادية

يتم استخدام السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية والتقلبات الاقتصادية لغاية تحقيق معدل نمو اقتصادي مصحوب باستقرار في المستوى العام للأسعار، ويتم ذلك من خلال التغيرات في جانبي العرض والطلب الكليين كما يلي¹ :

1- السياسة المالية ومعالجة الفجوة الانكماشية :

ظهر الاهتمام بجانب الطلب للسياسة المالية كنتيجة مباشرة لأفكار كينز، خاصة عند حدوث الفجوات الانكماشية، والتي ترجع بصفة أساسية لعدم كفاية الطلب الكلي في المجتمع، فيتم بذلك إتباع سياسة مالية توسعية لمواجهة الفجوة، وهذا إما بزيادة الإنفاق الحكومي أو انخفاض معدل الضرائب أو الاثنين معاً، وحيث أن الطلب الكلي هو عبارة عن كمية الناتج التي تتم بواسطة قطاعات الاقتصاد الوطني مرجحة بمتوسط العام للأسعار ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

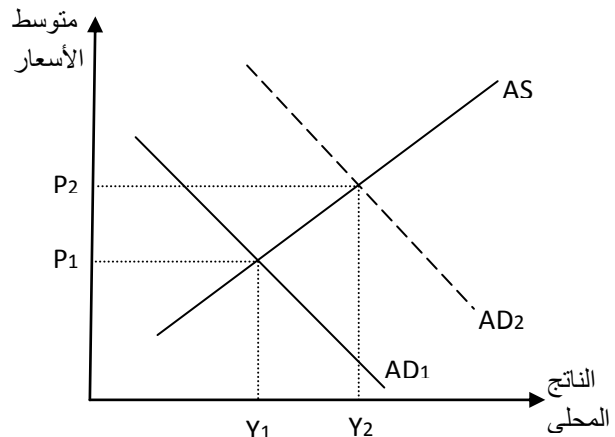
$$\text{الطلب الكلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

- فإذا قامت الحكومة برفع الإنفاق الحكومي والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات) فيزداد بذلك الدخل الفردي ومن ثمّ زيادة الطلب ورفع إنتاج المؤسسات، هذا من جهة ومن جهة أخرى عند خفض الحكومة لمعدلات الضرائب، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين ما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي^(*)، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وفي كلا الجهتين تؤدي الأداتين إلى رفع الطلب الكلي أي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى جهة اليمين (AD1) إلى (AD2) كما يتضح من الشكل رقم (1-2) المبين أدناه، ويترتب على ذلك زيادة الناتج الوطني من Y1 إلى Y2، ومع محاولة القضاء على هذه الفجوة الانكماشية من خلال زيادة الطلب الكلي فإن هذا سيؤدي بالضرورة لارتفاع الأسعار من P1 إلى P2.

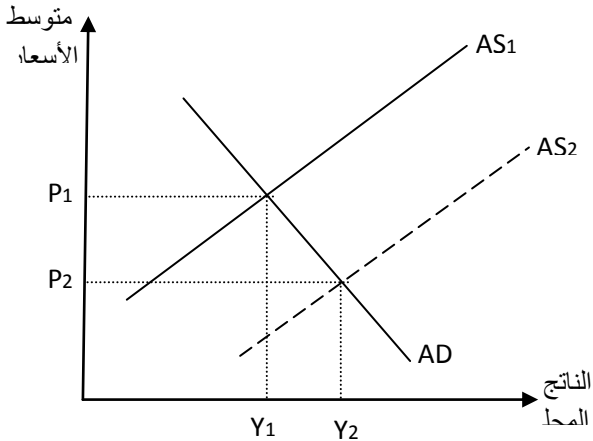
- أما المنهج الجديد للسياسة المالية فيركز على استغلال التغيرات التي يمكن أن تحدث في معدلات الضرائب للتأثير على جانب العرض الكلي، فقد أوضحت كثير من الدراسات الاقتصادية أن جميع المشاريع عند تقديرها للتكاليف المتوقعة تأخذ في اعتبارها الضرائب المتوقع سدادها من المؤسسات أو الأفراد، أي أنها تعتبر جزءاً من التكاليف مثل الأجور وأسعار المواد الأولية وغيرها. ويتضح هذا من الشكل رقم (1-3)، حيث أن الزيادة في النفقة يترتب عليها حدوث فجوة انكماشية ولمواجهتها يمكن أن نستخدم جانب العرض للسياسة المالية، أي تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على الأشخاص مما يؤدي لانخفاض تكلفة الإنتاج، وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي من (AS1) إلى (AS2) جهة اليمين، ويترتب على ذلك زيادة الناتج من Y1 إلى Y2 وانخفاض الأسعار من P1 إلى P2.

¹ - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر 2016، ص 328-332
^(*) - الدخل التصرفي = الدخل الفردي - الضرائب

شكل (1-2) : جانب الطلب للسياسة المالية لمواجهة الفجوة الانكماشية



شكل (1-3) : جانب العرض للسياسة المالية لمواجهة الفجوة الانكماشية



المصدر : خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر 2016، ص 330.

2- السياسة المالية ومعالجة الفجوة التضخمية :

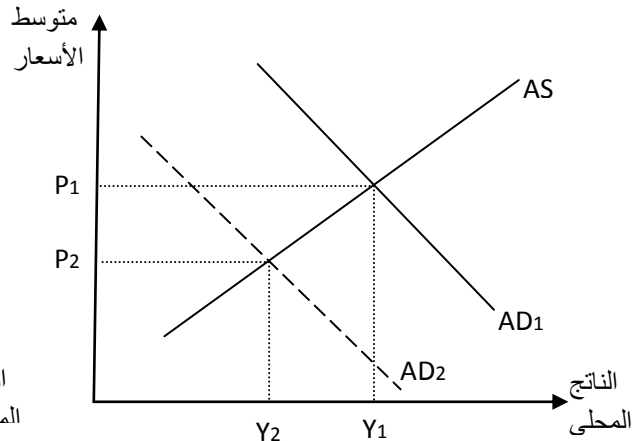
- لمواجهة هذه الفجوة تهدف الدولة إلى تخفيض الطلب الكلي وذلك من خلال إتباع سياسة مالية انكماشية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو رفع معدلات الضرائب على الدخل (أو الاثنين معاً)، الذي يؤدي بذلك إلى تخفيض حجمي الاستهلاك والدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب الكلي، ومنه إلى كبح مستوى الأسعار¹. حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل جهة اليسار من (AD1) إلى (AD2) وينخفض الناتج المحلي من Y1 إلى Y2، وتراجع الأسعار من P1 إلى P2 كما يوضحه الشكل رقم (1-4)

- أما من ناحية استخدام العرض للسياسة المالية لمواجهة التضخم حسب الشكل (1-5)، حيث أنه عند انخفاض التكلفة للمشروعات فإن ذلك يؤدي لزيادة العرض الكلي وحدوث فجوة تضخمية، ولمواجهة هذه الفجوة يمكن أن نستخدم جانب العرض للسياسة المالية من خلال رفع معدلات الضرائب مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة، وهذا يؤدي بدوره لانتقال منحنى العرض الكلي من (AS1) إلى (AS2) ومع محاولة القضاء على الفجوة التضخمية من خلال تخفيض العرض الكلي سيؤدي بالضرورة لارتفاع الأسعار من P1 إلى P2.

¹ - خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط6، عمان، الأردن 2005، ص 329.

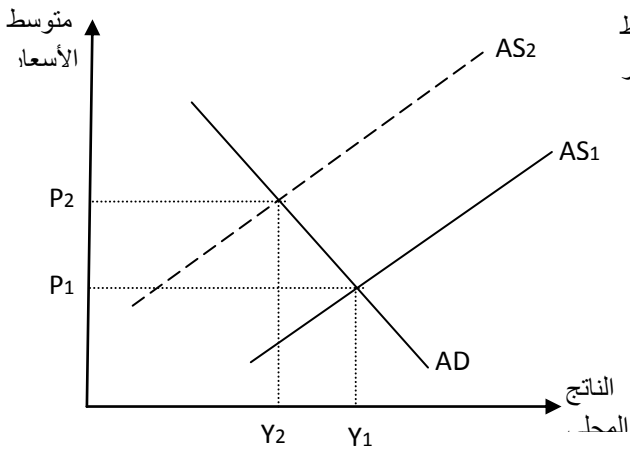
شكل (1-4) : جانب الطلب للسياسة

المالية لمواجهة الفجوة التضخمية



شكل (1-5) : جانب العرض للسياسة

المالية لمواجهة الفجوة التضخمية



المصدر : خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر 2016، ص 332.

ويتم استخدام السياسة المالية لمعالجة التقلبات الاقتصادية بالصعوبة والتعقيد، وذلك بسبب تأثير عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة، فالتزامن بين البطالة والتضخم والذي يعيشه كثير من دول العالم يصيب السياسة الاقتصادية بشيء من الغموض، وكذلك عند دراسة السياسة المالية يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب الكليين، فالتغير في السياسة المالية قد يولد آثارا ثانوية على الأسواق وخاصة أسواق السلع الرأسمالية¹.

¹ - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 332

المطلب الخامس : المزايا والصعوبات التي تواجه السياسة المالية

تتصف السياسة المالية بعدة مزايا سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل تواجه صعوبات تعيق من فعاليتها في ذلك، نختصرهم فيما يلي :

1- مزايا السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على¹ :

- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها
- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة، وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب
- التأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية

2- الصعوبات التي تواجه السياسة المالية

يشير الواقع إلى وجود العديد من الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تعوق تأثير السياسة المالية للحكومة ويقلل من فاعليتها، وأهم هذه المشكلات هي² :

1-2- مشكلات اتخاذ القرارات المالية :

تتعامل السياسة المالية مع جانب الإنفاق الحكومي وجانب الضرائب، ونظرا لأهميتها في المجتمع ككل فإن قرارات السياسة المالية تتطلب اعتمادها من السلطة التشريعية، وأهم القرارات التي يواجهها صانعي السياسة المالية تتمثل في :

أ- اختيار السياسة المناسبة :

يتوقف اختيار السياسة المالية المناسبة على الوضع النسبي للحكومة داخل الاقتصاد، فإن كانت الحكومة تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وترغب في تدعيم هذا الدور، فإنها ستعتمد على الرفع من حجم الإنفاق الحكومي لمواجهة الفجوة الانكماشية، وزيادة الضرائب لمواجهة الفجوة التضخمية، وإن كان دور الدولة قليل في

¹- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2007، ص ص 219- 220
²- خديجة الأعرس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 271-276

النشاط الاقتصادي وترغب في تشجيع الاستثمار الخاص، فإنها تؤيد تخفيض الضرائب لمواجهة الفجوة الانكماشية، وتخفيض الإنفاق الحكومي لمواجهة الفجوة التضخمية.

ب- توقعات نقاط التحول الدائرية :

إن اختيار السياسات المالية الملائمة والتنبؤ بآثارها يتطلب التنبؤ الدقيق بحدوث الدورات التجارية ونقاط التحول الدائري في هذه الدورات، أي التحول من الرواج إلى الانحسار ثم الانكماش والعكس، ومع توفر التقدم العلمي والتقني والبرامج الإحصائية ونماذج التوقعات، إلا أنه لا زال هناك صعوبة في إمكانية التنبؤ الدقيق لحدوث الدورات التجارية والاكتفاء بالتحليل وشرح الأسباب بعد حدوث الدورات التجارية، هذا ما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بآثار السياسة المالية واختيار الملائم منها.

ج- حساب الوقت وفترات الإبطاء : إن تقدير الوقت الذي تستغرقه كل مرحلة من مراحل الدورات التجارية، يمثل صعوبة بالغة لوجود العديد من فترات الإبطاء وأهم أنواع هذه الفترات هي :

- فترة التعريف : عادة تستغرق هذه الفترة عدة شهور قبل التعرف على السياسة التي ستتبع بواسطة الحكومة، وخلال هذه الشهور قد تتفاقم الفجوات الانكماشية أو التضخمية.

- فترة الإبطاء الخاصة باتخاذ القرار : وهي فترة إبطاء لاتخاذ القرار من جانب السلطة التشريعية (فترة المناقشات وإجراء التعديلات والموافقة عليها ..) ويستغرق ذلك وقت آخر قد يساعد في تفاقم التضخم أو الانكماش.

- فترة الآثار : بعد اتخاذ القرار باعتماد الموازنة وإجراء التعديلات فيها، توجد فترة زمنية قد تستغرق عدة شهور أو سنة أو أكثر لا بد أن تمر حتى تظهر فيها آثار السياسات المتبعة.

2-2- مشكلات المزاومة المالية :

عندما تقوم الحكومة بتمويل عجز الموازنة العامة فقد تقترض من الخزانة العامة أو الأسواق المالية من خلال بيع السندات الحكومية أو إصدار أذونات للخزانة بأسعار فائدة مرتفعة نسبياً، وهنا فإن الحكومة تزاوم (تنافس) القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة أين ترتفع بذلك تكلفة الاقتراض وبالتالي ينخفض الاستثمار الخاص. ومن جهة أخرى إن حجم تأثير الاقتراض على أسعار الفائدة العالمية يتوقف على حجم وقوة الدولة، فإن كانت الدولة صغيرة مثل الدول النامية، فإن اقتراضها من الأسواق المالية العالمية لن يكون له تأثير على أسعار الفائدة، أما إذا كانت الدولة المقترضة كبيرة مثل الدول المتقدمة، فإن هذا الاقتراض سيؤدي لارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

2-3- مشكلات التنبؤ بالآثار على مستوى الأسعار :

إذا كانت السياسة المالية التوسعية التي تهدف إلى مواجهة الفجوة الانكماشية، يعبر عنها في انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن المدى الذي يحدث فيه هذا الارتفاع يتوقف على ميل المنحدر منحنى العرض الكلي في المجتمع، وكلما كان هذا المنحنى أكثر انحداراً كلما أدى ذلك إلى

لمزيد من الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن أثر السياسة المالية التوسعية في مواجهة الفجوة الانكماشية على الأسعار يصعب التنبؤ به، ولذلك هناك صعوبة في معرفة انتعاش جانب الطلب.

2-4- مشكلات التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية :

يتم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية إنجاز أهداف الكفاءة والاستقرار والنمو الاقتصادي، ويوجد نوعين من السياسات تعكس التنسيق بين السياسة النقدية والمالية :

أ- السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية :

تتمثل السياسة المالية التوسعية في زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً، وتؤدي هذه السياسة إلى خلق ضغوط تضخمية ملموسة، ولمواجهتها أو التخفيف من حدة هذه الأخيرة تتبنى الحكومة سياسة نقدية انكماشية من خلال خفض معدل نمو النقود (الإصدار النقدي)، بما يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الناتج المحلي، وإذا كان الأثر الانكماشى للسياسة النقدية يفوق الأثر التوسعي للسياسة المالية فإن ذلك يدفع المجتمع نحو الكساد.

ب- السياسة المالية الانكماشية والسياسة النقدية التوسعية :

تتم السياسة المالية الانكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الاثنين معاً، ولتعويض هذه السياسة الانكماشية ومنع الاقتصاد من الاتجاه نحو الكساد، تتبنى الحكومة سياسة نقدية توسعية بهدف تعويض آثار السياسة المالية وذلك من خلال زيادة عرض النقود وانخفاض أسعار الفائدة بما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الناتج المحلي.

إضافة إلى عدم توافر جهاز مالي كفؤ يستطيع أن يقدر النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول¹.

¹- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص213.

المبحث الثاني : أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف متعددة تمس الجانب الاجتماعي، الاقتصادي، المالي والسياسي وهذا باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تساهم في ذلك، ويمكن إجمال أهم أهداف السياسة المالية كالآتي :

المطلب الأول : تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على المحافظة على الأسعار في ظل معدلات منخفضة من البطالة في الاقتصاد المحلي¹. ويتم ذلك بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، وفيما يلي نتعرض لمفهوم الاستقرار الاقتصادي ودور السياسة المالية في تحقيقه.

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي :

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار التي من شأنها يمكن أن تؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة المالية²، كذلك مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، ويتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة : إن الاستخدام الكامل حسب مفهومه العادي يعبر عن الحالة التي لا يوجد فيها شخص بدون عمل، ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الجزئية أو الانتقالية³. وبعبارة أخرى يقصد بالاستخدام الكامل ذلك الوضع الذي تكون فيه الموارد المتاحة في المجتمع موظفة بالكامل في إنتاج السلع والخدمات⁴.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار : أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار⁵. ومن الأفضل الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار لأنه إذا لم تكن الأسعار موضع ثقة، سيتخذ الأفراد

¹ - محمد نجاته الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، ط1، المملكة العربية السعودية 2007، ص18.

² - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2005 ص37، ص46.

³ - عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن 2002، ص 138.

⁴ - مجيد علي حسين، عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن 2004، ص 241.

⁵ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 76.

قراراتهم الاقتصادية استنادا إلى التضخم المتوقع (أو الإنكماش) بدلا عن اللجوء إلى الوسائل الأكثر فاعلية لإنتاج المنتجات أو استثمار المدخرات أو زيادة الاستهلاك للحد الأقصى¹.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المطلوبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي أن يرافقه ويلزمه زيادة في معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية أخرى وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني. وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون السياسة المالية في خدمة الاستقرار الاقتصادي؟

2- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد أحد الظروف الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية، وتلعب السياسة المالية دورا لا يقل أهمية عن باقي السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف، وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

- أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية

- أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة.

- سياسة الأجور والأسعار: باعتبار أن تغير الأجور والأسعار له تأثير على مستوى كل من الاستثمار والاستهلاك، لذا فإن البرنامج المتكامل للاستقرار الاقتصادي يتطلب نوعا من الرقابة على ما تسلكه المؤسسات ونقابات العمال من سياسات تتعلق بالأجور والأسعار.

ونركز هنا على معرفة دور السياسة المالية مع العلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها فائض أو عجز، ومن هنا يمكن تتبع أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الحالتين التاليتين:

أ- الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

■ **عجز في الطلب الكلي:** والتي يكون فيها الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي من السلع والخدمات عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، وهي الحالة التي يطلق عليها بالكساد الاقتصادي، ويرجع كينز العجز في الطلب الكلي إلى الانخفاض في كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري،

¹ - أوجست سواينبيرج، الاقتصاد الكلي، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ط1، عمان، الأردن 2008، ص86

حيث أن الطلب الاستهلاكي وخاصة طلب العائلات يعتبر عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، إلى جانب أن الطلب الاستثماري يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة، ويظهر هنا تفاعل بين كل من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري إذ أن ارتفاع الأول يحفز الثاني¹.

عند انخفاض الطلب الكلي يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والضريبي (إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة) التي من شأنها رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة.

- الزيادة في النفقات العامة :

تستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية أن ترفع من مستوى الطلب من خلال الإنفاق على البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، كإقامة مشاريع استثمارية وشق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات... إلخ، أو من خلال منح إعانات حكومية إما على شكل نقدي أو عيني أو على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددها الدولة كالحصول على خدمات الصحة أو منح البطالة والشيخوخة... إلخ، أين يزيد هذا النوع من الدعم من مقدرة الأفراد على الإنفاق بفعل مضاعف الاستثمار مما يحفز على الاستثمار والعمالة².

- تخفيض الضرائب :

للضريبة أثر لا يقل أهمية عن الإنفاق الحكومي في رفع حجم الطلب الكلي، ذلك أن التخفيض في الضريبة يُسهم في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار.

ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأول من الدخل³.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب⁴ لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

■ **فائض في الطلب الكلي :** تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أي أنّ هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة،

¹ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 211

² - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2009، ص 203

³ - سهيل محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، مصر 2000، ص 335.

⁴ - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 205.

ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على الدولة استخدام السياسة المالية الانكماشية من أجل تخفيض مستوى الطلب الكلي وغلط الفجوة التضخمية، عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما¹، خاصة وقت التضخم الاقتصادي وقد لا يكون أثر هذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك².

- الزيادة في الضرائب :

يتم الزيادة في الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة بهدف امتصاص القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة حجم كل منهما يؤثر في اتجاه معين، فزيادة الضرائب المباشرة على الدخل عن طريق زيادة نسب الاستقطاعات الضريبية سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات مما يمكن أن يؤدي إلى تقليص ملحوظ في الفجوة بين إجمالي الإنفاق الفردي وإجمالي الإنتاج القومي (الفجوة التضخمية) ومنه تخفيض الطلب الكلي.

كما أن زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المختلفة تساهم في الحد من الاستهلاك خاصة السلع الكمالية وبالتالي ارتفاع أسعارها وانخفاض الطلب عليها³. ويتوقف ذلك على مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

- تخفيض النفقات العامة :

تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعاً للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق العام في فترة سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل، ولهذا نجد الدول تعتمد سياسة زيادة الإنفاق في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الازدهار⁴. إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور... الخ للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

ونظراً لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة⁵.

¹ - عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 247

² - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 205

³ - محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، مكتبة إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2008، ص 374.

⁴ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 196

⁵ - سهيل محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص 345.

ب- الحالة الثانية:

تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي. أما في الدول النامية ومنها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توفر البنى التحتية الاقتصادية، مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي¹:

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق .

- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم؛

- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

¹- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 81.

المطلب الثاني : التخصيص الأمثل للموارد المتاحة

للإنسان حاجيات ضرورية وأخرى كمالية متعددة يسعى لتوفيرها باستخدام الموارد المتاحة، ويقصد بالموارد في علم الاقتصاد جميع العناصر أو المدخلات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليها عناصر أو عوامل الإنتاج وهي كالاتي¹ :

- العمل : وهو كل مجهود ذهني أو عضلي يبذل في العملية الإنتاجية ويطلق عليه الموارد البشرية
- رأس المال : وهو كل ما يمتلكه المجتمع من آلات ومعدات تستخدم في الإنتاج وكل ما يحدث من تنمية على سطح الأرض من طرق وسدود وقنوات ومباني سكنية ومصانع وغيرها من صنع الإنسان
- الأرض : تمثل نوعا خاصا من رأس المال ويقصد بهذا المورد الإنتاجي كافة الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والمياه السطحية والجوفية، ومكامن الثروة الطبيعية داخل وعلى سطح الأرض مثل مناجم الحديد والفوسفات والغاز الطبيعي والنفط ... الخ، وتمتاز بصفتي ثباتها النسبي وعدم وجود نفقة إنتاج عليها².
- التنظيم : يمثل نوعا خاصا من العمل وهو الجهد الذي يقوم به نخبة من العمال الذين لديهم خبرات ومهارات إدارية عالية.

والجدير بالملاحظة هنا أن الموارد الاقتصادية المتاحة غير كافية في كل مجتمع لإشباع الرغبات المتزايدة واللامحدودة للأفراد، بسبب الندرة النسبية للموارد المتاحة إضافة إلى الميل المستمر والمتزايد للأفراد إلى تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي خصوصا مع مرور الزمن والتقدم الحضاري.

1- مفهوم تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد توزيع الموارد المتاحة على مواقع الإنتاج المختلفة وحشد هذه الموارد بغية الحصول على التشكيلة المناسبة من السلع والخدمات التي تلبى حاجات أفراد المجتمع بأعلى درجة ممكنة³. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

¹- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2006، ص 20.

²- سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2018، ص 239

³- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2002، ص 14.

تبلغ الموارد الاقتصادية لمجتمع ما درجة الاستخدام الأمثل عندما تكون جميع هذه الموارد تدر من استخداماتها الحالية أكبر نفع اجتماعي ممكن، بحيث لو تم تحويل وحدة من وحدات الموارد الاقتصادية من استخدام معين إلى استخدام آخر لأدى ذلك التحويل إلى انخفاض الناتج القومي وإبطاء معدلات النمو¹.

وهناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، فالوسيلة الأولى هي جهاز السوق يميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية فهي تدخل الدولة ويميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة².

2- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ويأتي ذلك في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه وتحقيق الكفاءة المثلى في تخصيص موارد الإنتاج بسوء تخصيصه إما بالتقليل من إنتاج السلع الضرورية أو بالمبالغة أو الإسراف في إنتاج السلع الكمالية سعياً وراء الربح.

وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد عن طريق السياسة المالية في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضاً إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينضب معينها دون توفير البدائل المناسبة.

وهناك إجراءات تساعد على تخصص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تنفق وفق الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين³.

- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة

- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية

¹ - حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002، ص 28

² - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 83.

³ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 85

- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

- بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

المطلب الثالث : التوزيع الأمثل للدخل :

يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناع السياسة جزءا كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة، وفيما يلي نستعرض مفهوم التوزيع الأمثل للدخل ودور السياسة المالية في ذلك.

1- مفهوم التوزيع الأمثل للدخل

هو تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع¹، بمعنى آخر هو توزيع الناتج الوطني بشكل منصف بحسب مساهمة كل فرد في عملية الإنتاج بضمان العدالة في توفير الحد الأدنى من الدخل لكل فرد²، وهناك نوعان من توزيع الدخل نذكرهما فيما يلي :

أ- التوزيع الوظيفي للدخل :

يقصد بالتوزيع الوظيفي للدخل بأنه حصول عوامل الإنتاج الأربعة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم على دخول نقدية مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية وفي هذا تلعب أثمان هذه العناصر دورها³ :

¹ - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص191

² - نمر محمد الخطيب، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق محاضرات وتمارين، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2007-2008، ص07

³ - نبيل سوفي، مطبوعة دروس إقتصاد العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، السنة الجامعية 2018-2019، ص03.

- **الربح** : حسب ريكاردو Ricardo فهو يميّز بين الربح المطلق وهو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل تأجيرها، والربح الفرقي الذي يرجع إلى وجود فروق في خصوبة الأرض وأفضلية موقعها كوفرة المياه.

- **الربح** : يعبر عن الفرق بين نفقات إنتاج سلعة ما وبين ثمن بيعها، وإذا كان الأصل أن المنظم الذي يجمع عناصر الإنتاج هو الذي يحقق الربح (الربح الصناعي)، فإن المشتري يحقق كذلك ربحاً في حالة شراء السلعة وبيعها بثمن أعلى (الربح التجاري).

- **الفائدة** : الثمن الذي يدفعه مقترض رأس المال للحصول على خدمات مائة وحدة نقدية منه لمدة سنة.

- **الأجر** : ثمن تأجير قوة العمل، يحسب على أساس وحدة زمنية كالساعة أو اليوم، أو على أساس القطعة، أو شهرياً (الراتب). وتتدخل في تحديد الأجور عدة عوامل كالقوانين، النقابات، تكاليف المعيشة، المستوى العام للأسعار، المستوى السائد للأجور وقدرة المنظمات على الدفع.

وبذلك فإن نظرية التوزيع تبحث في الطرق والكيفيات التي يتم بواسطتها حصول كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، ولا يتحقق هذا الأمر دون التطرق إلى عوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج¹ :

▪ **طبيعة الطلب على عناصر الإنتاج** : يختلف الطلب على عناصر الإنتاج عن طلب السلع الاستهلاكية من ناحيتين هما :

- **أنه طلب مشتق** : ذلك لأن طلب المستهلكين على سلعة ما يكون بدافع الانتفاع بها، بينما يكون طلب المؤسسة لمُدخل (عنصر الإنتاج) معين بدافع الإشباع الآني أو المستقبلي لاحتياجات المستهلكين لسلعة أو خدمة معينة يساهم فيها ذلك المُدخل، مما يجعل الطلب على المدخلات طلباً مشتقاً بشكل غير مباشر من طلب المستهلك على السلع النهائية والذي يحدد الطلب على جميع المدخلات.

- **يعتمد على بعضه البعض** : حيث أن الإنتاج يتم بمزج عناصر الإنتاج، فلا يمكن الحصول على الإنتاج بفصل أحد العناصر أو الاستغناء عنه مما يجعلها تتفاعل وترتبط بكيفية مزجها وبمقاديرها المطلقة والنسبية، كما يمكن للمنتج تغيير توليفة الإنتاج باستبدال عنصر مكان الآخر دون إهماله، إذا تغيرت الظروف المحيطة بعرضه مثل تغيرات سعره أو أسعار العناصر الأخرى المرتبطة به في السوق، سواء في حالة المنافسة الكاملة أو الاحتكارية، ولا يمكن أيضاً نسب الفضل لأحدهما على حساب الثاني. وبما أن إنتاجية أحدهما تعتمد على الأخرى فإن إيرادات الناتج الحدي هو الذي يحدد توزيع الدخل بين تلك العناصر، لأنه كلما كان أكبر من التكلفة الحدية كلما كان باستطاعة المؤسسة تحقيق أقصى ربح ممكن، وبهذا تضمن المؤسسة تغطية نفقات الأجور والفوائد والإيجار (الربح)، كما تمكّنها

¹ - عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2001، ص95

من تحقيق علاقة التساوي بين النواتج الحدية لعناصر الإنتاج نسبة إلى أسعارها، وهذا الأمر هو الذي يجعل مسألة توزيع الدخل أمراً معقداً.

■ **طبيعة عرض عوامل الإنتاج :** وهي تختلف من عنصر لآخر، فمثلاً طبيعة عرض العمل يستطيع العمال من خلالها السيطرة والتحكم في طريقة استخدامهم لقوة العمل، بينما الأرض ورأس المال قد يشترك فيها العديد من الناس، كما أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تحدد قرارات عرض العمل منها معدل الأجر والسن والجنس والتعليم...إلخ. وأما كمية الأرض والموارد الطبيعية الأخرى فتقررهما الجيولوجيا، حيث لا يمكن إحداث تغيرات كبيرة عليها رغم أن نوعية الأرض تتأثر بطرق صيانتها وأنماط الاستيطان فيها وغيرها من التحسينات، وأما رأس المال فيعتمد عرضه على الاستثمارات السابقة التي قام بها قطاع الأعمال والأسر والحكومات، وحيث أنه في المدى القصير يكون مخزون رأس المال ثابتاً مثله مثل الأرض، ولكنه على المدى الطويل يكون حساساً للعوامل الاقتصادية مثل أسعار الفائدة¹.

ب- التوزيع الشخصي للدخل :

يعرف التوزيع الشخصي للدخل بأنه الدخل القابل للتصرف الذي يحصل عليه الأفراد في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وهذا النوع من التوزيع يهتم بمستويات دخول الأفراد وأصنافهم من دون الاهتمام بمصدر وكيفية الحصول على الدخل، مُهملاً بذلك المصادر العوالمية والمهنية للدخل ومكان تحقيق الدخل².

ويتشكل الدخل الشخصي من أحد أو كلا المصدرين الآتيين :

- **الخدمات الشخصية :** كتلك التي يقدمها الأفراد إما بصورة عمل مقابل أجر أو راتب، أو بشكل خدمات تنظيمية يحصل مقابلها على ربح، مما يعني أن الطلب على الأنواع المختلفة من العمل يتوقف على طبيعة عرض الخدمات الشخصية، وبالتالي فالاختلافات الحاصلة في مكتسبات الأفراد ترجع إلى اختلاف كفاءاتهم وفروقات المواهب التي يتصفون بها، مثل مستوى التعليم المحصل عليه ودرجاته وجودته، وكذا الخبرة المهنية والميول الشخصي كحب التفوق والطموح. من جهة أخرى لا تقترن القرارات التي تؤثر في توزيع الدخل الشخصي فقط بالمقدرة الفكرية أو الفنية أو اليدوية، فكثيراً ما يتساوى بعض الأفراد في المستوى التعليمي والمهني، إلا أن مداخيلهم تتفاوت بسبب اختلاف صفاتهم الشخصية وكذا تعدد القطاعات.

- **الثروة أو الملكية :** وهي جميع صور الملكية المختلفة لبقية عناصر الإنتاج، والتي تُعطى دخولا بشكل فوائد أو ربح، وهي تعد بمثابة الأثمان التي تدفع لقاء خدماتها الإنتاجية، ومن البديهي اعتبار أن يتوزع الدخل بالتساوي النسبي وليس المطلق بين الأفراد لو اقتصر الأمر على بيع الخدمات الشخصية، إلا أن الذي يحدث الفوارق هو

¹ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص91.
² - طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس، ط1، القاهرة، مصر 2006، ص202.

ملكية بعض الناس لمعظم الثروات (شخصية أو وطنية)، والتي تتراكم بالإرث والادخار، فاختلاف مداخيل العمال والرأسماليين يرجع إلى ميولاتهم الحدية للاستهلاك أو الادخار المرتبطة بحجم دخولهم الشخصية، وحيث أنها السبب في تمركز الثروات في أيدي الطبقة الرأسمالية واستمراريتها.

تساهم دراسة التوزيع الشخصي للدخول في الكشف عن مدى التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل بين الأفراد، أين يمكن للفئات الاقتصادية القوية أن توجه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئياً، وبالتالي خلق درجة من التباين في توزيع الدخل الوطني وتفاوت في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموماً، وأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضاً لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع الاجتماعية واقتصادية في آن واحد.

2- دور السياسة المالية في التوزيع الأمثل للدخل

لقد زاد اهتمام البلدان الرأسمالية بإعادة توزيع الدخل نتيجة للأزمات الاقتصادية والعالمية المتتالية التي مرت بها، فكان تدخل الدولة من خلال سياستها المالية أمراً ضرورياً من أجل العمل على إعادة توزيع الدخل والحد من تفاوته لضمان تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع المختلفة، وذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وضمان الاستقرار السياسي¹.

ولتحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني لا بد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب المباشرة التصاعدية على الدخل - خاصة إذا ارتفع سعرها - والضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية تؤدي إلى التخفيف من حدة انعدام التساوي في توزيع الدخل لأنها تتضمن استقطاع جزء أكبر نسبياً من الدخل المرتفعة، الأمر الذي يقلل من النقص النسبي في الاستهلاك، وتكون هذه السياسة فعالة إذا كان النظام الضريبي كله نظاماً تصاعدياً، غير أن ذلك قد يحدّ من مجال الاستثمار الخاص إضافة إلى تواجد صعوبة في نقل القوة الشرائية لذوي الدخل المرتفعة إلى ذوي الدخل المنخفضة². كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات الادخار العائلي وذلك ما يتناقض مع متطلبات التنمية الاقتصادية³.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن بواسطة الإنفاق الحكومي تحويل تلك الاقتطاعات من أصحاب الدخل المرتفعة إلى أصحاب الدخل المنخفضة بشكل إعانات نقدية أو خدمات، كإعانات العجز والشيوخوخة

¹ - عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014، ص 165

² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 1999، ص 405-406

³ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص 65

والبطالة، والإنفاق على التعليم المجاني أو على الخدمات الصحية وغيرها، حيث تساعد ذلك في توفير الخدمات لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين مستواها، وفي إعادة توزيع الدخل لصالحها¹.

المطلب الرابع : تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية إحدى أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها، من خلال الإسهام في تكوين رأس المال عن طريق تعبئة مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من الموارد المالية والرأسمالية اللازمة لذلك، وزيادة النشاط الاقتصادي، وبذلك سوف نتطرق بداية إلى مفهوم التنمية الاقتصادية والاطلاع على مختلف مصادرها التمويلية، ومن ثمّ معرفة كيفية مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية :

اختلف الكتاب في إيجاد مفهوم موحد للتنمية نظراً لما تنطوي عليه من تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، وتعديل لمختلف العلاقات التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض، خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقتزن بنمو السكان وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج بالتوافق مع التغيرات الحادثة في تركيبة السكان وتغير توزيع الإنفاق الوطني بين الاستهلاك والادخار، وأيضاً توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة اختلافاً إيديولوجياً وفكرياً، ناهيك عن اختلاف الآراء الشخصية².

فيرى بعض المفكرون الاقتصاديون أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة معينة عادة ما تكون السنة، مع وجود توافر تغيرات تكنولوجية وتقنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها³.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها وسيلة وأداة للتكامل والاستقلال الاقتصادي، كما تعتبر فجوة لتقليل الفجوة الاقتصادية⁴.

وتشمل التنمية الاقتصادية مجموعة من الإجراءات في مجالات متعددة من بينها رأس المال البشري والبنى التحتية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى والتي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع⁵.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى الارتفاع المستمر بمستوى المعيشة والتوزيع العادل لثمار النمو بين أفراد المجتمع، وأن تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة محلياً مع مراعاة ضرورة وحتمية الحفاظ على التوازن البيئي،

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن 2008، ص333.

² - أنطونيس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، ط1، بيروت، لبنان 2008، ص24

³ - ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 30

⁴ - بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الرابحة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2008، ص116.

⁵ - مدحت أبو النصر وباسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها - مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة، مصر 2017، ص93.

كذلك لابد للتنمية أن تتبنى إستراتيجية الاعتماد على الذات في مجال التنمية، بمعنى أن يصبح دور المساعدات والقروض الخارجية دورا ثانويا¹.

وبصفة عامة يتضح أن التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة، مستمرة، موجهة وواعية تمس كافة جوانب المجتمع، محدثة تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه، وذلك باستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة، حيث أنها تشير إلى التحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان وتركيباتهم وكمية وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، حيث أنها عملية تغيير هيكلية الذي يركز على قضايا الهيكل الاقتصادي وهو ما يؤثر على المستوى الكمي للاقتصاد واستقراره².

وبذلك نرى أنه ولتحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن تتوفر الشروط (المؤشرات) التالية³ :

أ- حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا تحت الشروط التالية :

- يجب ألا تستأثر بهذه الزيادة فئة اجتماعية دون غيرها، أي يجب أن تكون هناك عدالة في توزيع الدخل الوطني بما يؤدي إلى تقليل التفاوت بين دخول الأفراد

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية، أي يجب استبعاد أثر التضخم، بمعنى آخر حتى يكون هناك نمو اقتصادي حقيقي يجب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي أكبر من الزيادة في التضخم

- يجب أن تكون الزيادة في المدى الطويل

ب- حدوث تغيير في الهيكل الاقتصادي عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاع الصناعي لأنه أكثر إنتاجية من القطاع الزراعي والخدمي، بالإضافة إلى تصدير سلع أخرى غير المواد الأولية

ج- تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع والخدمات الأساسية مثل : السلع الغذائية الضرورية، السكن، الدواء، التعليم ... إلخ

د- زيادة إنتاجية اليد العاملة وتحسن المستوى الصحي للأفراد وانخفاض الأمية والبطالة، ونقص التبعية الاقتصادية

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يقع تمويل التنمية الاقتصادية في المقام الأول على عاتق المدخرات الوطنية، إلا أنه يستعان أيضا بالمدخرات الأجنبية في هذا الخصوص، وعلى ذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الداخلية والخارجية للتمويل كالاتي⁴ :

¹ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر 2016، ص336.

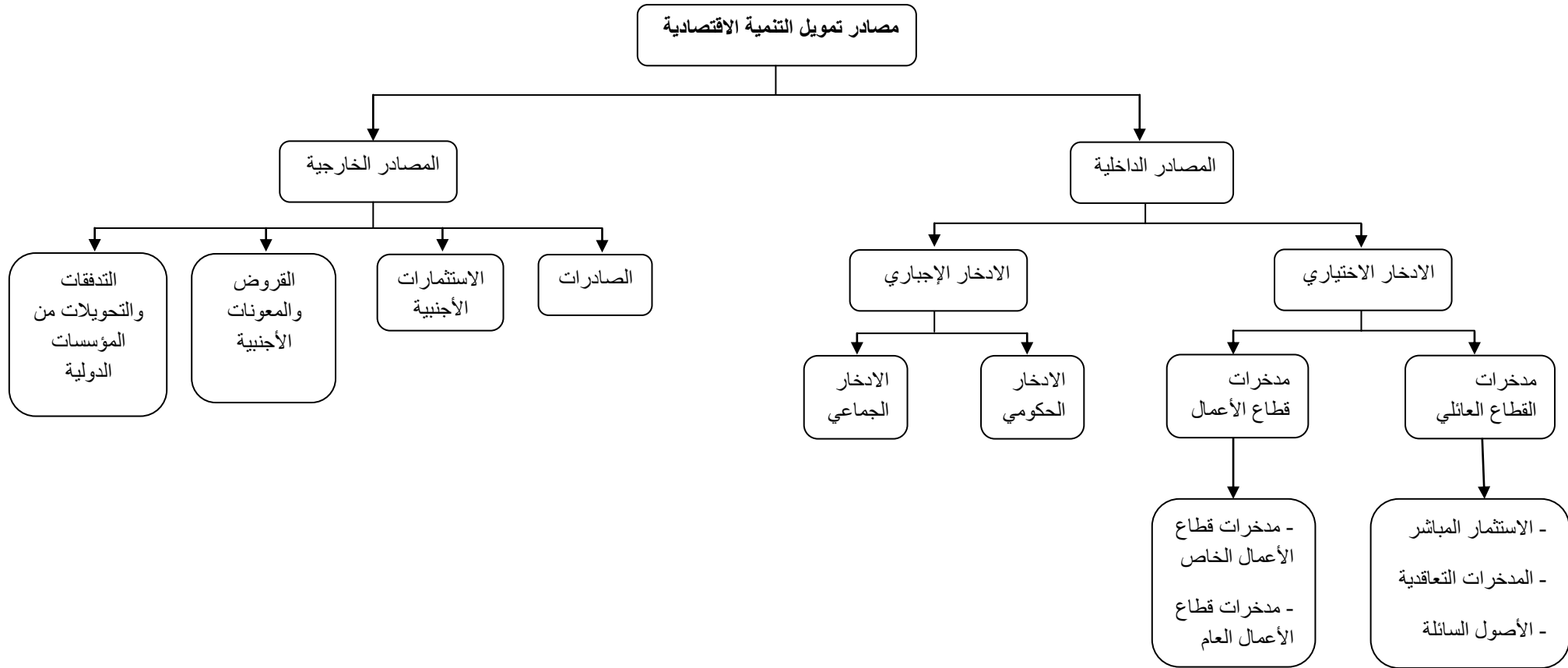
² - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2009، ص41.

³ - بولحية الطيب، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، السنة الجامعية 2015-

2016، ص96

⁴ - أحمد محمد مندور ومحمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي الأوفست والماستر، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2000،

شكل (1-6) : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المرجع أحمد مجد مندور ومجد أحمد السريتي (مبادئ الاقتصاد الكلي)، مرجع سابق

2-1- المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية :

تتمثل المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية في الادخار الاختياري، والادخار الإجباري. وفيما يلي لمحة مختصرة عن كل مصدر من هذه المصادر

أ- الادخار الاختياري :

المقصود بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طوعاً واختياراً ويتمثل في :

مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال

❖ **مدخرات القطاع العائلي** : وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها (أي الدخل الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة) والإنفاق الخاص على الاستهلاك وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور منها :

- الاستثمار المباشر : ويشكل مثل هذا النوع من المدخرات جانبا هاما من الادخار في المناطق الريفية كإقتناء الآلات والمعدات وإصلاح الأراضي الفلاحية، ويتميز هذا النوع من الادخار بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر، وذلك يعني صعوبة قياسه بدقة والتمييز بينه وبين الاستثمار، وعمليا يقدر هذا الادخار بشكل غير مباشر من خلال قيمة التحسينات التي تطرأ على الأراضي الفلاحية ومعداتهما وما إلى ذلك.
- المدخرات التعاقدية : مثل عقود التأمين على الحياة أو نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وتتميز هذه المدخرات بدرجة من الثبات إذ أن التوقف عن دفع الأقساط يتولد عنه خسارة للمتعاقد.
- الأصول السائلة : مثل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار

وتتوقف مدخرات القطاع العائلي على عدة عوامل من بينها حجم الدخل وطريقة توزيعه، المرونة والتغير في الأسعار، القوة الشرائية وعوامل أخرى سياسية واجتماعية. وتتسم تلك المدخرات بالضعف في الدول النامية التي تسعى بدورها إلى تعزيز الجهود للرفع من مستوى الادخار باتخاذ عدة تدابير من بينها :

* التوسع في صور الادخار التعاقدية بتشجيع التأمين على الحياة وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها

* تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار (كشهادات الاستثمار) لضمان تشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها

* انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة لاستخدام أكبر للأوراق المالية (الأسهم والسندات)

* زيادة كفاءة البنوك القائمة على تجميع المدخرات، ونشر الخدمات المصرفية والتسهيلات الادخارية

* تنمية الوعي الادخاري للمواطن لتأمين مستقبلهم والمساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد القومي

❖ **مدخرات قطاع الأعمال** : تتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو النامية، على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته، وينقسم إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام حيث :

- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص** : تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تمتلكها الشركات المساهمة، لكن يبقى دور تلك المدخرات ضعيفا في إمداد الاقتصاد القومي لغرض عملية التنمية، ويرجع ذلك إلى عزوف رجال الأعمال عن استثمار مدخراتهم لتجديد مشاريعهم وتوسيعها لما قد يحمله من خطر التأميم خصوصا في الدول التي تأخذ طريقها إلى التحول الاشتراكي

- **مدخرات قطاع الأعمال العام** : تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشاريع المملوكة لها، ولما كانت الأرباح تتمثل في الفرق بين تكاليف الإنتاج وثن بيع السلع المنتجة، فإن الأرباح (مع ثبات الضرائب) تتوقف على أسعار بيع المنتجات وتكلفة الحصول على مستلزمات الإنتاج من القطاعات الأخرى، وكذا على مستوى الأجور والمرتببات التي يتقاضاها العمال في هذا القطاع، بالإضافة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع التي يتكون منها، وعليه فإن مساهمة مدخرات هذا القطاع في الاقتصاد القومي تتوقف على وضع سياسة محددة تتضح فيها علاقة الأجور بالأسعار الجارية، بالإضافة إلى نمط السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة نحو الشركات.

ب- الادخار الإجباري :

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخل الأفراد - بعيدا عن حاجة الاستهلاك - بطريقة إلزامية، ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي¹.

❖ **الادخار الحكومي** : يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات الجارية (الضرائب والرسوم والرخص والغرامات) والنفقات الجارية (مصاريف الإدارة الحكومية وتكاليف المرافق العامة وفوائد الدين العام)، وبعبارة أخرى فإن الادخار الحكومي هو عبارة عن الفائض المتبقي من الضرائب والنفقات الجارية الذي يحققه القطاع الحكومي ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، وتكمن العوامل المحددة لذلك الفائض في طبيعة النظام الضريبي القائم من حيث مدى شمولية وملاءمة معدلاته وكفاءة الجهاز الضريبي وكذا مدى التهرب من الضرائب التي تلعب دورا أساسيا في تحديد حجم حصيلة الإيرادات الجارية، إضافة إلى النفقات التحويلية والإعانات الحكومية المقدمة للقطاع الاستهلاكي أو الإنتاجي ونفقات تمويل خدمة الدين العام، والإنفاق على الخدمات العامة في مجالات الأمن والدفاع والصحة والتعليم وغيرها، جميعها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى النفقات العامة.

❖ **الادخار الجماعي** : يقصد بالادخار الجماعي ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الأفراد بطريقة إجبارية نتيجة لتشريعات معينة يفرضها القانون كأرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بشتى أنواعها، والتي

¹ - أحمد محمد مندور ومحمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 320-321

من شأن هاته الأخيرة كبح جماح الطلب على الاستهلاك بأن تقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار التي عادة ما تصاحب عملية التنمية الاقتصادية، ويتميز الادخار الجماعي عن الأنواع الأخرى من الإدخارات في أن الأفراد الذين يساهمون في تكوينه يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ... الخ، ومعنى ذلك أنه بجانب إسهام هذا الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية فهو يسهم أيضا في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد¹.

2-2- المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية :

قد تلجأ الحكومة إلى مصادر خارجية للتمويل لدعم مصادرها الداخلية في حالة عدم كفاية هذه الأخيرة، لتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، وهناك أربع مصادر أساسية للتمويل الخارجي هي : تعزيز حصيلة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية، والمعونات والقروض الأجنبية نبسطها كآلاتي :

أ- تعزيز حصيلة الصادرات :

من المعلوم أن الزيادة في حصيلة الصادرات تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، ما يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ما يدفع ذلك إلى تحفيز الاستثمار وانتعاش الاقتصاد الوطني، والعكس صحيح، وتعتبر الدول النامية من منتجي ومصدري المواد الأولية ومستوردة في ذات الوقت للمنتجات المصنعة، وتتسم صادراتها بقلّة أو انعدام مرونة العرض سواء في حالة زيادة الأسعار أو انخفاضها، ويعود ذلك إلى² :

- عدم توفر الأيدي العاملة والمهارة الفنية الخاصة بالقدر الكافي في عملية التصدير.
 - ضيق حجم السوق المحلية إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية.
 - ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وذلك بسبب استيراد معظم مستلزمات الإنتاج اللازمة للتصنيع ما يجعل تكاليف الإنتاج مرتفعة نسبيا مما يفقدها القدرة على المنافسة، هذا بالإضافة إلى قلة خبرة هذه الدول بالأسواق الدولية.
 - العقبات التي تضعها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة، بفرض الرسوم الجمركية وإتباع نظام الحصص وغيرها.
- وعلى ذلك فلم يعد أمام الدول النامية سوى اللجوء إلى التكامل الإقليمي وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها، وكذا اتخاذ مواقف مشتركة في علاقاتها مع الدول المتقدمة لزيادة حصيلة صادراتها.

¹ - أحمد محمد مندور ومحمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 325

² - أحمد محمد مندور ومحمد أحمد السريتي، نفس المرجع، ص 327

ب- الاستثمارات الأجنبية :

تعد الاستثمارات الأجنبية إحدى الطرق لسد فجوة الموارد المحلية* في حالة ما إذا كان إجمالي المدخرات المحلية لدولة ما غير كاف لتمويل استثمارات مشاريعها التنموية، وتقسّم هذه الاستثمارات إلى نوعان هما¹ :

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر** : وتتمثل في تلك الاستثمارات التي تمتلكها إحدى المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما أجنبية، ويتم إدارتهم لها ملكيتهم الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكهم في رأس مال المشروع بنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ويسهم هذا النوع من الاستثمارات في عمليات التنمية الاقتصادية بشكل كبير، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقّق نتيجة تواجده، كما تأخذ الاستثمارات الأجنبية ثلاث أشكال أساسية هي :

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة : وتتمثل في المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية : تتمثل في تلك المشروعات التي يشارك فيها المستثمر المحلي في الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات المقامة على أرضه وبالتالي يشاركه في الإدارة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسية : تعتبر هذه الشركات من أهم الأشكال التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.

❖ **الاستثمار الأجنبي غير المباشر** : ويتعلق هذا النوع بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت أسهمًا (حقوق الملكية) أو سندات (حقوق دين)

قد تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في خلق طاقات إنتاجية جديدة تؤدي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبذلك يكون أثرها إيجابيًا على ميزان المدفوعات، وعلى الرغم من ذلك فالتنمية المستقرة القوية لا يمكنها أن تعتمد أساسًا على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وإنما يجب أن تقوم على موارد متولّدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ويشترط على رأس المال الأجنبي أن يكون مكتمل فقط للموارد المحلية وليس بديلاً عنها، حتى يستطيع الادخار الوطني أن يحل محل التمويل الخارجي.

ج- الإعانات والقروض الأجنبية :

❖ **القروض الخارجية** : تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية للأقطار النامية، ويقصد بها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقاً لظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع الفائدة عليها وفق شروط معينة².

*- فجوة الموارد المحلية = الادخار المحلي - الاستثمار المحلي

¹- محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية - المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر 2008، ص 308-311

²- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، ط1، لبنان 2014، ص239.

❖ **المنح والمعونات الأجنبية** : وهي التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية في شكل نقدي أو عيني إلى الدول النامية، وتعرف المنحة بأنها هبة خالصة لا ترد، ومن ثم لا تحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو أعباء في المستقبل، أما المعونات فتجمع بين عنصري المنحة والقرض أي يكون على الدولة المتلقية لها الدفع بشروط ميسرة.

د- التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية : أصبح للمنظمات الولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات هي¹ :

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير : يستمد البنك أمواله من حصيلة ما يصدره من سندات في الأسواق المالية العالمية، ويقوم بتشجيع الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية) خاصة مشروعات البنية التحتية في الدول النامية، بمنح قروض مباشرة للتنمية الاقتصادية بأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية
- مؤسسة التنمية الدولية : تتحصل هذه الهيئة على مصادر تمويلية معظمها عبارة عن منح دولية، وتقوم المؤسسة بتقديم قروض ميسرة إلى الدول النامية عادة ما تكون طويلة الأجل مقابل رسوم الخدمة فقط.
- مؤسسة التمويل الدولية : تستمد هذه المؤسسة أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي، وعن طريق إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية، كما يركز دورها في تحفيز الاستثمارات الخاصة في الدول النامية عن طريق المساهمة في رؤوس الأموال المطلوبة لمشاريع معينة دون أن تزيد هذه المساهمة عن 50% من قيمة أي مشروع، ويقتصر دورها على التمويل ولا يمتد إلى الجوانب التنظيمية للمشروع
- بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات المالية الإقليمية التي تقدم المعونات الاقتصادية إلى الدول النامية منها: بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الموجه لأمريكا اللاتينية، وكذا صناديق التنمية العربية التي ظهرت في السنوات الأخيرة كالصندوق السعودي، والصندوق الكويتي وغيرهما.

وبصفة عامة قد تكون المنح والإعانات الأجنبية مفيدة في بعض الحالات للتغلب على الأزمات الطارئة، إلا أنه مهما كان حجمها ومهما كانت صورتها فإنها تكون عديمة الفاعلية ما لم تقم الدول النامية بتعبئة واستغلال مواردها المحلية الطبيعية منها والبشرية أفضل ما يمكن.

3- دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية

يمكن للسياسة المالية المنتهجة من طرف الدولة أن تسهم في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القيام بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة، ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار²، ويتم هذا بالطرق التالية :

¹ - محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية - المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية - المشكلات، مرجع سابق، ص 291-294.

² - محمد مبارك حجبر، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 58.

أ- **زيادة حجم الضرائب** : يمكن رؤية أنه من الأسباب الأساسية التي تكمن وراء انخفاض معدل الزيادة في الإيرادات الجارية في الدول النامية، تعود إلى قصور نظمها الضريبية، ومن الخصائص الأساسية التي تميّز هذه النظم: - ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي، ومن أسباب ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي، واتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة)، عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال، انخفاض مستوى الوعي الضريبي مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التهرب الضريبي.

- انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من إجمالي الموارد الحكومية، فنجد أن حجم النشاط الاقتصادي والدخل الوطني في هذه الدول ضئيل، أين يقع مجال تطبيق الضرائب المباشرة مباشرةً على رقم الأعمال والدخول الفردية وأرباح المشاريع، فحصيلتها تكون منخفضة مقارنة مع الضرائب غير المباشرة التي يدمج عبؤها في أسعار السلع الاستهلاكية.

وعلى إثر ذلك تلجأ الحكومات إلى رفع التحصيل الضريبي لتمويل التنمية الاقتصادية، ولتحقيق مطالبها يتعيّن على الدول خاصة النامية منها، إلى إتباع سياسة ضريبية فعالة برفع كفاءة الجهاز الضريبي ومكافحة التهرب من الضرائب، بالإضافة إلى استحداث ضرائب جديدة للأنشطة غير الخاضعة بعدد للضرائب دون التعرض إلى تدهور المستوى المعيشي للطبقات محدودة ومتوسطة الدخل¹.

كما أن فرض الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخل المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته، بينما أن تخفيض الضرائب على التراكات يؤدي إلى تشجيع الادخار، حث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجمالي، يمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخل أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

ب- **ضغط النفقات الجارية** : إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب عادة زيادة في حجم النفقات الجارية للحكومة، من الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية، والتي يمثّل الإنفاق عليها إنفاقاً على خدمات إنتاجية كالقطاع التعليمي الذي يمثّل إنفاقاً في الاستثمار البشري اللازم لدفع عجلة التنمية، ومن ثمّ فإن

¹ - أحمد محمد مندور ومحمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 324.

ما يسهم به القطاع الحكومي في الادخار الوطني يكون أكبر من حقيقته في الواقع، إلى جانب تحسين الكفاية الإنتاجية في الجهاز الحكومي

المطلب الخامس : تحقيق مستوى التوظيف الكامل :

تعتبر حالة التوظيف الكامل والحفاظ عليه أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسة المالية والاقتصادية الكلية، ومطلبا أساسيا للتنمية الاقتصادية ودعمها أساسية لنجاحها، ويعدّ كينز أول اقتصادي أكد على الحاجة إلى التوظيف أو العمالة الكاملة وضرورة جعلها هدفا للاقتصاد الكلي، والحكومات المعاصرة تعتبر نفسها مسؤولة عن استخدام كل الوسائل العملية التي تتماشى مع حاجاتها والتزاماتها بالتوافق مع استخدام السياسة المالية لاستغلال كل خططها ووظائفها ومواردها بغرض خلق مناصب عمل وفيرة للرفع من الإنتاجية والقضاء على البطالة وتحقيق الاستقرار السياسي

1- مفهوم التوظيف الكامل

يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري والعملية للتوظيف الكامل، فالمفهوم النظري للعمالة الكاملة يعني استخدام جميع الموارد استخداما كاملا وأمثالا، ومن ثمّ فإن هدف التوظيف الكامل يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، ومن الناحية العملية يكون التوظيف الكامل متوافقا مع قدر معين من البطالة سواء كانت موسمية، احتكاكية، هيكلية أو تكنولوجية¹.

كما يعرف كينز التوظيف الكامل على أنه الحالة أو الوضعية التي يصبح عندها التوظيف الكلي غير مرن في الاستجابة للزيادة في الطلب الفعال².

ويمكن تعريف التوظيف الكامل أنه عبارة عن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية في نمو الاقتصاد، وضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وان يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية للممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

2- دور السياسة المالية في تحقيق مستوى التوظيف الكامل

أولت الحكومات أهمية كبيرة لسياسة التشغيل خاصة المحاولة للوصول إلى التوظيف الكامل خصوصا بعد أزمة الكساد العالمي في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي،

¹ - محمد الخطيب نمر ومسعود صديقي، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2009/2008، ص 06

² - D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 2nd ed.; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2005, p569.

ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات، ومن ثمَّ زيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة، إن دور السياسة المالية في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل في الطلب الخاص، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي ومن ثمَّ زيادة مستوى التشغيل¹.

وحسب كينز أن رفع مستوى الطلب الكلي الفعال قد يتطلب في بعض الأحيان أن تكون الميزانية في حالة عجز، حيث ينبغي أن يتم تمويل هذا العجز، والعجز في الميزانية له آثار مختلفة اعتماداً على وضعية الاقتصاد فيما إذا كان يعمل عند حالة التوظيف الكامل أو بعيداً عنه، ففي الحالة الأولى من المحتمل أن يترتب على عجز الميزانية آثار سلبية، فقد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة، كما قد يؤدي كذلك إلى ظهور التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي، ويمكن أن تتفاقم مشكلة التضخم عندما يتم تمويل مشاريع التوظيف من خلال التمويل بالعجز، لأن ذلك سوف يرفع من عرض النقود دون أن يساهم في زيادة الإنتاج خلال فترة زمنية قصيرة، كما أن ارتفاع معدلات التضخم تضع برامج التوظيف في خطر في كثير من الأحيان لأنه يرفع الاحتياجات المالية لتوفير فرص عمل جديدة لعدد معين من الأفراد، أما إذا كان الاقتصاد بعيداً عن حالة التوظيف الكامل فإن عجز الميزانية لن يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، ومن ثمَّ ينبغي على الأقل أن يأخذ على عاتقه تحقيق العمالة الكاملة².

وبصفة عامة، ومن أجل الحفاظ على حالة التوظيف الكامل تقوم الدولة باستخدام سياستها المالية عن طريق رفع الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يسمح بارتفاع إنفاق القطاع الخاص ومستوى الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج والعمالة.

¹ - نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 29-30.

² - Jesus Felipe; " Inclusive Growth, Full Employment, and Structural Change : Implications and Policies For Developing Asia "; 2nd Edition; Anthem Press and Asian Development Bank, London and Manila, 2012, p 193

المبحث الثالث : أدوات السياسة المالية

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات، تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال استعمالها للنفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وستناول في هذا البحث تفصيلا عن كل أداة منها.

المطلب الأول : النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع مستخدمة في ذلك سياستها المالية بواسطة الأداة الإنفاقية، وعليه سنتطرق في بادئ الأمر إلى مفهوم النفقة العامة وخصائصها، إلى جانب ذكر أهم تقسيماتها وأسباب تزايدها.

1- تعريف النفقات العامة وعناصرها :

النفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها، من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة¹.

أو هي مبلغ مالي نقدي يتم رصده في الموازنة العامة، صادرا عن هيئة عامة من أجل إشباع حاجة عامة وتحقيق الأهداف القصوى للمجتمع².

ومن خلال هذان التعريفان يتبين ضرورة توافر أربعة أركان أو عناصر للنفقة العامة وهي :

أ- النفقة العامة مبلغ نقدي :

إن السمة الحديثة للإنفاق العام هو أن الدولة تقوم بإنفاق مبالغ نقدية لتحصيل ما يلزمها من السلع والخدمات، وهذا غير ما كان معتمدا عليه قديما في مرحلة اقتصاد المقايضة³، أين كانت الدولة تقوم بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد أو الاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا، أو إرغام الأفراد على العمل بدون أجر (السخرة).

واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المساعدات، من باب النفقات العامة، كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب، أو الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو غيرهم من الأفراد، ولا يقلل من ذلك أنه في بعض الحالات الاستثنائية التي قد يتعذر على الدولة تماما

¹ - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، بدون جهة نشر، جامعة عين شمس، مصر 2011، ص24.

² - أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، مصر 2012، ص42

³ - فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2013، ص 59.

الحصول على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي، مثل أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض الوسائل غير النقدية من قبيل النفقات العامة. إلا أن ذلك استثناء لا يجب تعميمه.

وأصبح الإنفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي، وذلك للأسباب التالية¹ :

- أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي لتصبح النقود وسيلة للتبادل، وذاع استخدامها في مجمل الاقتصاد القومي للحصول على السلع والخدمات، فليس من المعقول أن يتعامل أفراد المجتمع بالنقود، في الوقت الذي تتعامل معهم الدولة بالمقايضة.

- قد يتضمن تقديم المزايا العينية إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، فقد تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب نسبيا، ولكنها تعود وتحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية على حساب بعضهم الآخر.

- تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية والتشريعية، لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها، فيسهل إجراء هذه الرقابة إذا كانت النفقة في شكلها النقدي لا العيني أين يتعذر لها ذلك.

- يثير تقدير النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة منها : عدم الدقة في تقديرها، أو التهاون في ذلك التقدير، وهو ما يفسح المجال أمام السلطة العامة إلى الانحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

- أدى انتشار الأفكار والمبادئ الاشتراكية والديمقراطية إلى عدم لجوء الدول إلى إلزام الأفراد وإكراههم على القيام بالأعمال، أو تأدية الخدمات عن طريق السخرة لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.

ب- صدور النفقة العامة عن الدولة أو شخص معنوي عام :

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالشخص العام الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا الأساس فالنفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو معنوية، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة².

ويستند الفكر المالي على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة أحدهما قانوني والآخر وظيفي حيث :

¹ - خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، الجزائر، بدون مصدر ولا تاريخ نشر، ص39.
² - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر 2015، ص ص57-58.

- المعيار القانوني والإداري :

اعتمد التقليديون هذا المعيار الذي مفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة من الشخصيات المعنوية العامة، مثل الدولة والهيئات العامة والهيئات المحلية¹. فطبقاً لهذا المعيار تتحدّد طبيعة النفقة بالاستناد على اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، سواء من حيث الهدف أو الوسائل المستعملة. فبينما يسعى النشاط العام لتحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات الجماعية العامة، يسعى النشاط الخاص في الدرجة الأولى لتحقيق المصالح الخاصة وإشباع الحاجات الفردية، وأما لاختلاف طبيعة الإجراءات والوسائل التي يستخدمها كل منهما، فبينما يعتمد الأول أساساً على الأوامر أو القرارات الإدارية نتيجة لما تتمتع به الهيئات العامة من سلطة أمر، يلجأ أشخاص القانون الخاص عادة إلى طريق التعاقد، بالرغم من تفاوت المراكز الاقتصادية والاجتماعية لأطراف هذا التعاقد. وأياً كان هذا الأمر فإن الاختلاف بين طبيعة النشاط العام والخاص يتركز أساساً على فكرة الدولة الحرة أو "الحارس" التي كانت تنادي بقصر نشاط الدولة على بعض الأعمال المحدودة. ومع تطور دور الدولة من "الدولة الحارس" إلى "الدولة المتدخلة" ثم إلى "الدولة المنتجة"، لم يعد الدور مقصوراً على تلك الدوائر الضيقة، بل امتد ليشمل كثيراً من الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص نشاط الأشخاص الخاصة مثل أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستثمار ... إلخ.

ومن ناحية أخرى وأمام هذا التطور فإن هذا المعيار لم يعد يتلاءم وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة، نظراً لانحياز الأساس الذي بني عليه، واستنتج بعض الاقتصاديين إلى اقتراح معيار آخر يتناسب مع توسع نشاط الدولة ويعتمد على الوجهة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقة العامة².

- المعيار الوظيفي أو الموضوعي :

يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة، واتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناءً على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها أشخاص معنيون تفويضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها، فإنها تعتبر نفقات خاصة.

¹ - عيد الكريم بوغزالة أمجد، مطبوعة محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 28.

² - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 58-59.

يلاحظ أن الأخذ بالمعيار الوظيفي الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، يستبعد جزءا كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة - التي تقوم بها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة - التي استجدت إثر تطور الدولة، مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف باسم الاقتصاد العام.

وخلاصة القول أن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تصدر عن الدولة، الحكومة المركزية والمحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات الاقتصاد المختلط، التي تملك الدولة الجزء الأكبر من رأسمالها، وتسيطر عليها وتتحكم في إدارتها، وهو ما يطلق عليه معيار ملكية الأموال المنفقة¹.

ج- الغرض من النفقة العامة تحقيق المنفعة العامة :

يجب أن يكون غرض النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومنه تحقيق المنفعة العامة، ويعني ذلك وجود مبررين لهذا الشرط هما :

- المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة، تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد.

- إن مصروفات الأشخاص العامة يتم تمويلها عادة من الضرائب والرسوم، التي تحصل من المواطنين وفقا لمبادئ معينة، يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء العامة (مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة).

وقد اختلف مفهوم المنفعة العامة مع تطور الفكر المالي، فالفكر التقليدي كان يرى أن تحقيق المنفعة العامة يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة، في الجيش والأمن الداخلي والقضاء وبعض المرافق العامة، إلا أن حديثا ومع اتساع دور الدولة، أدى إلى اتساع مضمون المنفعة العامة ليضم النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الأغراض المالية التقليدية، وبذلك تتحقق المنفعة العامة لأنها تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهناك عدّة معايير لقياس المنفعة العامة نذكر منها² :

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة.

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة.

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة، بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

¹ - خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 41.

² - خياطة عبد الله، نفس المرجع، ص 42.

ومع ذلك لا يوجد معيار دقيق لقياس المنفعة العامة، ويمكن القول أن فكرة هاته الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام اقتصادي إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة. ويجب ترك تقرير المنفعة العامة للسلطات السياسية وخضوع هذا التقرير إلى الرقابة التشريعية أو القضائية.

ومن جهة أخرى النفقة العامة تسعى لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية والمتمثلة في ¹:

- الأهداف الاقتصادية : إما أن تتضمن الإنفاق من أجل تسيير أمور الدولة كنفقات التسيير من دفع المرتبات والأجور، وإما من خلال خطط اقتصادية قومية يتحقق من خلالها التوازن فيما بين الطلب الكلي والعرض الكلي.
- الأهداف الاجتماعية : فتتحقق من خلال نفقات تحويلية كدعم سلع محدودي الدخل أو إعفاء بعض الطبقات من الضرائب وغيرها.
- الأهداف السياسية : هي تلك التي تتحقق بسبب زيادة تطور الدولة، كالتمثيل الدبلوماسي، وزيادة الأحزاب السياسية في الدولة وبالتالي تحتاج إلى زيادة في النفقات.

د- رصد النفقة العامة في الموازنة العامة :

فلا بد لكي يكون هذا المبلغ من قبيل النفقة العامة، أن يتم رسده ضمن بنود الموازنة العامة، لذا فإن رصد هذا المبلغ ضمن بنود الميزانية العمومية لإحدى الشركات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة، وإنما نفقة خاصة ².

2- تقسيمات النفقات العامة :

في السابق وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين، حيث كانت النفقات العامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة، إلا أنه ومع تطور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة والمنتجة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها.

ومن ثمّ ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية.

وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضا متعددة من أبرزها :

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية

¹ - أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مرجع سابق، ص44

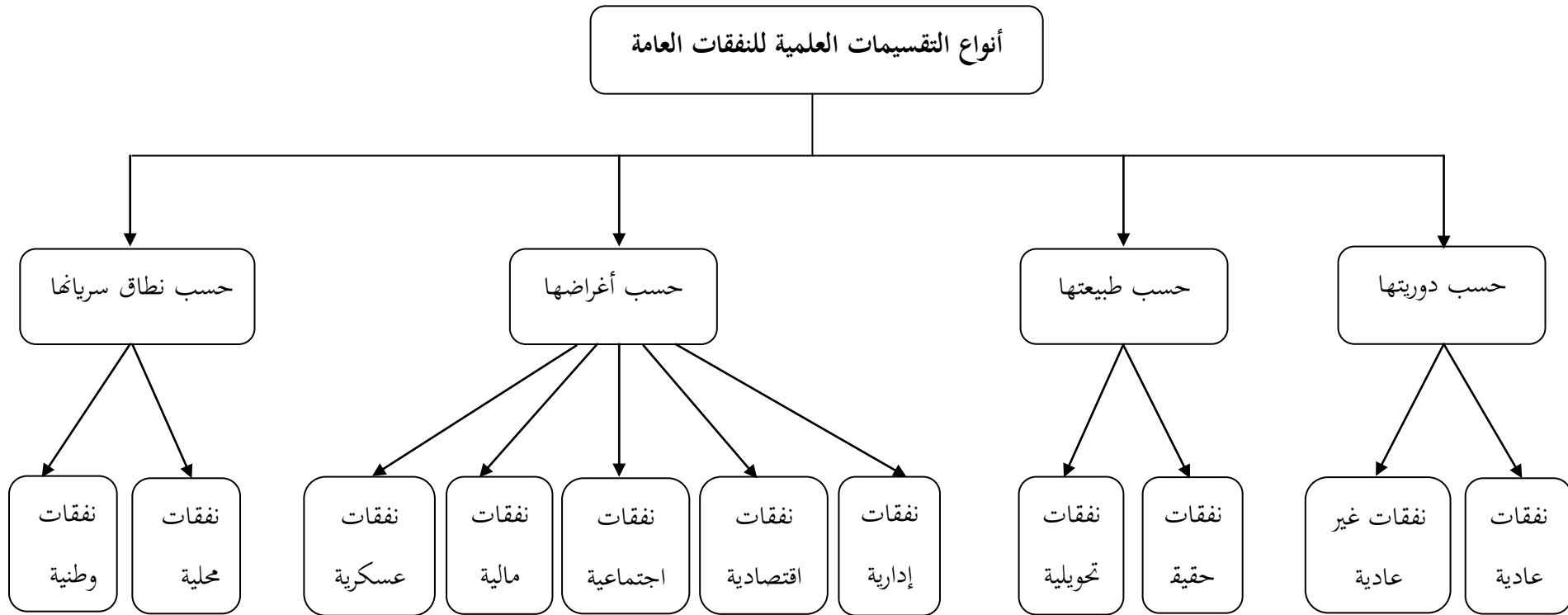
² - أحمد عبد السميع علام، نفس المرجع، ص43.

- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة والتكاليف للأنشطة العامة ومعرفة تطورها وأهميتها مقارنة بالأنشطة الأخرى
- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة
- أما فيما يخص تقسيمات النفقات العامة فسنعرضها مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الذي نصّه التشريع الجزائري كالتالي :

2-1- التقسيمات العلمية للنفقات العامة (الاقتصادية) :

ويقصد بها تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية، وهي تبين الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الدخل الوطني، تهدف إلى إظهار طبيعة النفقات العامة، وأغراضها، وآثارها، مما يساعد في إدارة الأموال العامة إدارة حسنة تتصف بالكفاية والفعالية، المساعدة في التعرف على مقدار ما يكلفه كل نوع من أنواع نشاطات الدولة على حدى، إضافة إلى تمكين السلطة التشريعية من إجراء عملية الرقابة المالية الفعالة لنشاط الدولة، والشكل الموالي يبين أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة :

الشكل (1-7) : أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مصادر سابقة.

أ- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها :

❖ **نفقات عادية :** هي النفقات التي تتصف بالدورية، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة، وإن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى، وتشمل رواتب الموظفين، نفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، نفقات شراء الأجهزة والآلات، وما تدفعه الدولة سنويا من إعانات ومساعدات

❖ **نفقات غير عادية :** هي النفقات التي تتصف بعدم انتظامها وبعدم تكرارها في الموازنة العامة سنويا، وتشمل النفقات الاستثنائية أو الطارئة، كالإنفاق على الحروب، وعلى إعانة المنكوبين في الحوادث الطبيعية، ونفقات مكافحة الاضطرابات الداخلية¹.

ويتم تسديد النفقات العادية من الإيرادات العادية، أما النفقات غير العادية فمصدرها التمويل هو من الإيرادات غير العادية كالقروض والاستدانة الخارجية أو الإصدار النقدي، لأنها تبقى غير متوقعة من طرف واضعي الميزانية².

لكن يبقى هذا التقسيم فاقد للأهمية العملية، فمن ناحية نجد أن أنواع النفقات التي كانت تعتبر في وقت من الأوقات غير عادية كالنفقات الاستثمارية قد أصبحت تتكرر سنويا وتحتل بنودا ثابتة في ميزانية الدولة، ومن ناحية أخرى فإن التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية أصبحت غير واضحة المعالم في الوقت الحاضر مع ازدياد لجوء الدولة إلى القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، ولذلك فإن بعض الإيرادات التي كان ينظر إليها على أنها غير عادية، قد أصبحت مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العادية. ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات هما النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

❖ **النفقات الجارية :** وهي تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة، أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات المختلفة لوظائفها وخدماتها، مثل المرتبات والأجور ونفقات الصيانة، وهي تشبه بطبيعتها النفقات العادية بانتظامها ودوريتها، ولذلك يغلب تغطيتها من الضرائب والرسوم.

❖ **النفقات الاستثمارية :** وهي النفقات اللازمة لزيادة الإنتاج وتوفير أسباب التنمية، أي أنها تتعلق بتنمية قدرات الأجهزة العامة على أداء الخدمات التي تقدمها، مثل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، ونظرا لأهمية هذه المشاريع ومساهمتها في زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فإنه يجوز اللجوء إلى الإيرادات غير العادية اللازمة لتغطية نفقاتها³.

ب- تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها :

❖ **نفقات حقيقية :** وتتمثل في المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة، بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية التنموية، فهي

¹ - السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر 2000، ص 182.
² - خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن 2007، ص 115.
³ - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص78.

بذلك تتضمن النفقات الاستهلاكية والتي تمثل النفقات الحكومية الجارية والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية مثل المرتبات، ولوازم الإنتاج لتشغيل المرافق العامة، كما تتضمن النفقات الحكومية الرأسمالية كمشروعات البنية التحتية وغيرها¹.

❖ **نفقات تحويلية :** هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر، ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وفئاته، وتقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل بقصد زيادة القدرة الشرائية لبعض فئات المجتمع أو قطاعاته وبالتالي تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو مالية، كالإعانات الاجتماعية المقدمة للعجزة والفقراء². وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: - النفقات التحويلية الاجتماعية : وتمثل في مدفوعات الإعانات النقدية التي تدفعها الدولة مباشرة إلى بعض الأفراد أو الفئات لتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي مثل التأمينات الاجتماعية، وتعويضات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

- النفقات التحويلية الاقتصادية : وتمثل في تلك النفقات التي تدفعها الدولة لتخفيض أسعار السلع الضرورية لتصبح في متناول أيدي فئات محدودي الدخل.

- النفقات التحويلية المالية : وتمثل في النفقات التي تدفعها الدولة لسداد أقساط الدين العام وفوائده، وتحتل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات التحويلية في الدول النامية لتفاقم مشكلة الدين العام فيها³.

ج- تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها :

تستهدف نفقات الدولة تحقيق أغراض متنوعة، إدارية واقتصادية واجتماعية ومالية وعسكرية، واستنادا إلى ذلك فإنه يمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلى :

❖ **نفقات إدارية :** وتتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من أجور ومراتب الموظفين ومكافآتهم ومعاشاتهم، ونفقات رئيس الدولة، ومكافآت أعضاء المجالس النيابية⁴.

❖ **نفقات اقتصادية :** وتتضمن النفقات الحكومية لغاية تحقيق الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج، أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتشمل نفقات الأشغال العامة، والإعانات الاقتصادية المختلفة كإعانة المشروعات الكاسدة ونفقات خفض الأسعار.

❖ **نفقات اجتماعية :** ويكمن هدفها في زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة وذوي الدخل المحدودة بصفة خاصة، وتشمل إعانات البطالة والمساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من صحية وتعليمية وغيرها¹.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2011، ص 471.

² - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2007، ص 56.

³ - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 81-82.

⁴ - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مرجع سابق، ص 33.

- ❖ نفقات مالية : وتشمل أقساط استهلاك الدين العام وفوائده السنوية.
- ❖ نفقات عسكرية : وتشمل نفقات التسليح وتجهيزات القوات العسكرية.

د- التقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها :

تنقسم النفقات العامة من حيث سريانها إلى وطنية وأخرى محلية، ويرتكز هذا التقسيم إلى معيار مجال شمولية النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها حيث :

❖ **النفقات الوطنية :** وتسمى النفقات المركزية، وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع الوطني والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

❖ **النفقات المحلية :** وتسمى النفقات الإقليمية، وهي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

وما يجب أن نشير إليه في هذا الإطار أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ومدققة، حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص².

2-2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة (العملية) :

يوجد عدة أنواع للتقسيمات الوضعية للنفقات العامة في موازنات دول العالم كل حسب ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية³، يطلق عليها تبويب النفقات العامة لتسهيل عملية وضع البرامج والمشاريع وتنفيذها وتدقيقها من قبل أجهزة الرقابة ومن السلطة التشريعية، وكذا تنظيم نفقات الموازنة بأسلوب يساعد عملية دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للنشاطات الحكومية المختلفة، ونذكر أهمها حسب ما يوضحه الشكل التالي⁴ :

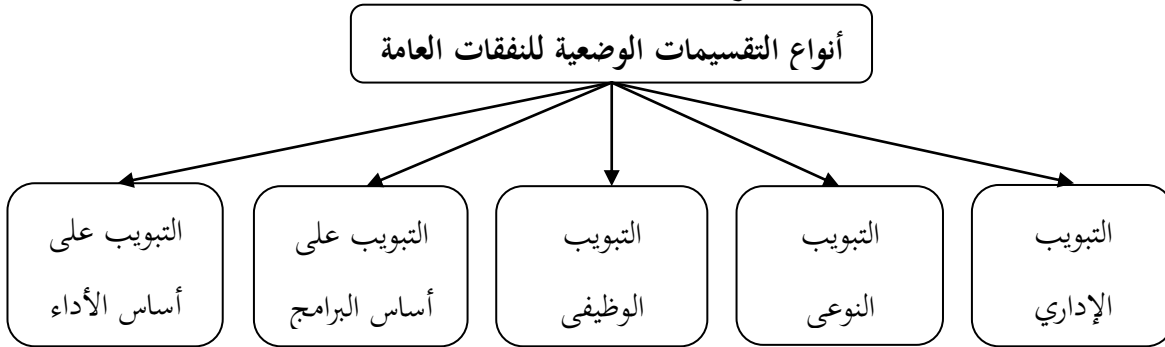
¹- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 476.

²- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 79.

³- طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 125.

⁴- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 287.

شكل (1-8) : أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة



المصدر : مُجّد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 288

أ- التبويب الإداري :

يطلق عليه التبويب التنظيمي، ويقصد به تقسيم النفقات العامة حسب الأجهزة الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي للدولة، حيث يخصص لكل باب أو قسم لجهة إدارية معينة تمثل الجهات الإدارية الرئيسية أو العليا، فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب محدد، وزارة الأمن الداخلي باب آخر، وزارة التعليم العالي باب ثالث... وهكذا، وكل باب خاص بوزارة معينة ينقسم إلى عدد من الفروع الإنفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية، والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات إلى جارية ورأسمالية، وقد نجد الموازنات الاستثنائية وملحق الموازنات.

لهذا التبويب عدّة مزايا منها سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام، وسهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الموازنات المقبلة. أما عيوب هذا التبويب فتكمن في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية والمالية للدولة.

ب- التبويب النوعي :

تقسم الاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية داخل كل فصل أو فرع وفقا لطبيعة ونوع النفقة، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى بنود إنفاقية كالتالي :

- نفقات مقابل خدمة العمل تتمثل في الأجور والمرتببات

- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية

- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

ويتعين على التوزيع النوعي أن يسبقه تقسيما إداريا، حيث توزع النفقات العامة بموازنة الدولة أولا استنادا إلى التقسيم الإداري، وداخل التقسيم الإداري توزيع النفقات توزيعا نوعيا¹.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص ص 478-479.

يحقق هذا التبويب عدّة أغراض منها أنه يساعد في التعرف على توزيع النفقات طبقاً لطبيعتها، وإحكام الرقابة عليها في الوزارات والمصالح الحكومية، تأكيداً لعدم تجاوز الاعتمادات المرصودة في البند عند الإنفاق.

ج- التبويب الوظيفي :

يبين التبويب الوظيفي كيفية توزيع النفقات العامة حسب الوظائف، أو الخدمات أو المهام التي تقوم بها الدولة، وتجمع في هذا التبويب النفقات المتشابهة تحت عنوان واحد، بغض النظر عن الوزارات والمصالح التي تقوم بتقديم تلك الخدمة، ولهذا فمن الممكن حسب التبويب الوظيفي أن تشترك عدو وزارات أو مصالح في أداء وظيفة أو خدمة واحدة، مثلاً وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من خلال وزارة الصحة، من خلال وزارة التربية والتعليم (الصحة المدرسية) وزارة الدفاع (خدمات صحية لأفراد القوات المسلحة بالوزارة) وهكذا.

ويخدم هذا التبويب أغراضاً متعددة، فهو يفيد من الناحية الإعلامية وذلك بتقديم المعلومات للمواطنين عن مختلف أوجه النفقات العامة، وأنواع الخدمات التي تقدمها الدولة لهم، ونسبة ما خصص لها في الموازنة العامة، كما يساعد على دراسة وتحليل الإنفاق الحكومي على مختلف الوظائف الحكومية خلال عدد من السنوات، وكذلك دراسة تطور الأهمية النسبية للإنفاق على مختلف الوظائف خلال نفس الأعوام ومقارنة تلك الأهمية خلال فترة زمنية محددة.

د- التبويب على أساس البرامج :

يهتم هذا التبويب ببيان البرامج والمشاريع التي تقوم بتنفيذها أو الإشراف عليها من طرف الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة، ويكون لتلك الأجهزة المطبقة عادة خطة متوسطة الأجل (5 سنوات)، يصاغ فيها أرصدة الاعتمادات السنوية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج والمشاريع في الموازنة العامة للدولة، ومن مميزات هذا التبويب انه يبين النشاطات والبرامج والمشاريع المختلفة التي تنفذها كل وزارة أو مصلحة وتكاليفها، إلى جانب ذلك فإنه يحقق رقابة أفضل لقياس كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية في إنجاز البرامج، وإحصاء المشاريع المنجزة والتي لا تزال تحت قيد التنفيذ، والاستفادة من الإمكانيات البشرية، وتقديم البيانات اللازمة لخدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

هـ- التبويب على أساس الأداء (الإنجاز) :

يؤكد هذا التبويب على الأهداف والغايات التي ترصد من أجلها الاعتمادات المالية، وتكاليف البرامج والمشاريع المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف، وعدد وحدات الأداء التي أنجزت أو ستنجز من كل برنامج أو مشروع في وقت محدد، وتكاليف إنجاز كل وحدة، مثال ذلك بيان عدد الكيلومترات التي عبّدت أو ستعبّد للطرق في برنامج الأشغال العمومية، ويقوم بالإشراف على تنفيذ المشاريع عادة الوحدات الإدارية المتوسطة والصغيرة في الوزارة، أو المصلحة المشرفة على التنفيذ، الأمر الذي يتطلب وجود جهاز إشراف فعال لعملية الرقابة،

ويقوم بتقديم تقارير شهرية وسنوية عن عدد وحدات الأداء المنجزة والمقرر إنجازها إلى الإدارة العليا المختصة، لمعرفة ما قد تم تنفيذه ومقدار التكاليف على أساس الوحدة، والصعوبات والعقبات التي تعرقل سير التنفيذ لأخذ إجراءات وقرارات مناسبة لتجنبها في الوقت المناسب.

2-3- التقسيمات السياسية للنفقات العامة :

تقسم النفقات العامة من حيث الغاية السياسية التي تهدف إلى تحقيقها، إلى نفقات محايدة وأخرى إيجابية أو فعالة، ويمكن توضيحها كالآتي :

أ- النفقات المحايدة :

وهي التي لا تؤثر بصورة مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي النفقات الرئيسية وفقا للمفهوم التقليدي للمالية العامة، من نفقات الدفاع والأمن والقضاء، أين لم يكن للدولة حق التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويجول بالتالي دون أن يكون لنفقاتها العامة أي تأثير اقتصادي أو اجتماعي، ولكن هذا النوع من النفقات العامة أصبح محدودا مقارنة بأوجه الإنفاق الأخرى التي أصبحت الدولة الحديثة تقوم بها نتيجة لتدخلها في مختلف مجالات الحياة وتجاوزها لفكرة حياد النفقات العامة.

ب- النفقات الإيجابية أو الفعالة :

هي التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتنقسم هذه النفقات بحسب طبيعة أهدافها إلى عدّة أنواع أهمها :

❖ **النفقات السياسية :** مثل المصاريف السرية التي تستعين بها الحكومات للتأثير على الحياة السياسية في الداخل أو الخارج، كتقديم إعانات للأحزاب أو الصحف المؤيدة أو لحكومات حليفة أو صديقة، أو تقديم العون للجماعات المناهضة لحكومة عدوة أو لحركة تحرر وطني ... الخ.

❖ **النفقات الاجتماعية :** كالمساعدات الاجتماعية ونفقات التعليم والصحة، وكل ما من شأنه تحسين ظروف معيشة الأفراد والمجتمع.

❖ **النفقات الاقتصادية :** وهي التي تهدف إلى تحقيق سياسة التدخل التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي كتشجيع الصادرات.

3- التقسيم الجزائي للنفقات العامة :

إن النفقات العامة في الجزائر كغيرها من الدول تكتسي طابعا خاصا لتعدد مجالات إنفاقها، والتي بدورها تخصص لها اعتمادات مالية تضبط بقانون المالية سنويا بالميزانية العامة للدولة، لغاية ضمان السيورة الاجتماعية والاقتصادية، ويختلف تبويب هذه النفقات وفقا لعدة معايير نذكر منها :

3-1- التبوب الاقتصادي للنفقات العامة في الجزائر :

تنقسم النفقات العامة في الجزائر وفقا لهذا المعيار وحسب التشريع الجزائري إلى¹ :

أ- نفقات التسيير :

تتلخص في مجموع النفقات الضرورية لسير مختلف أجهزة الدولة الإدارية، وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ...، والتي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية، وهذا يتناسب مع دور الدولة المحايد الذي لا يتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما ينتج عنه من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية. وتتفرع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي² :

❖ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات :

يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة

المحسومة من الإيرادات، ويحوي هذا النوع خمسة أجزاء هي :

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)

- الدين الداخلي - ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)

- الدين الخارجي

- ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)

❖ تخصيصات السلطات العمومية :

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة،

المجلس الدستوري ...، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

❖ النفقات الخاصة بوسائل المصالح :

تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، ويضم ما يلي :

- المستخدمين - مرتبات العمل

- المستخدمين - المنح والمعاشات

- المستخدمين - النفقات الاجتماعية

- معدات تسيير المصالح

- أشغال الصيانة

¹ - القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، المادة 23.

² - القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، المادة 24.

- إعانات التسيير

- نفقات مختلفة

❖ التدخلات العمومية :

تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملائها، كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن، وتضمّ :

- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)

- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)

- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)

- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)

- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ... الخ)

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهما الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام، ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية وعنصر مهم في الرقابة المالية.

ب- نفقات الاستثمار :

هي كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة، على شكل رخص و برامج وتنفيذ باعتمادات الدفع، وهي أيضا تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وتقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب هي¹ :

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة : وتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو المنظمات العمومية

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

- النفقات الأخرى برأسمال

وتوزع نفقات التجهيز العمومية في الجزائر حسب المخطط الاستراتيجي للتنمية المتعدد السنوات، حيث يتم تجميع النفقات الاستثمارية والتي توزع حسب القطاعات مثلما يظهره الجدول أدناه :

¹ - القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، المادة 35.

جدول (1-1) : كيفية توزيع نفقات التجهيز على مختلف القطاعات في الجزائر

رقم القطاع	اسم القطاع
قطاع رقم 01	قطاع الصناعة
قطاع رقم 02	قطاع الفلاحة والري
قطاع رقم 03	دعم الخدمات المنتجة
قطاع رقم 04	قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
قطاع رقم 05	قطاع التربية والتكوين
قطاع رقم 06	قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
قطاع رقم 07	دعم الحصول على سكن
قطاع رقم 08	مجالات مختلفة
قطاع رقم 09	المخططات البلدية للتنمية

المصدر : القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية عدد 67 الصادر بتاريخ 2016/12/29.

3-2- التبوب المالي للنفقات العامة في الجزائر :

تقسم النفقات العامة في الجزائر وفق المعيار المالي إلى ثلاثة أنواع هي الاعتمادات الحصرية، والاعتمادات التقييمية والاعتمادات المؤقتة، وهي ما نصت عليه المادة 26 من القانون العضوي 17/84، وينبغي أن تكون هذه الأصناف الثلاثة من الاعتمادات موضوع فصول متميزة¹.

أ- الاعتمادات الحصرية :

وهي تلك الاعتمادات التي توضع في حدها الأقصى، بحيث لا يمكن تجاوزها، وفي التطبيق العملي عند تنفيذ الموازنة لا يمكن تجاوز هذه الاعتمادات إلا عن طريق طلب اعتمادات إضافية، إما لتصحيح التقديرات الأولية، أو لمواجهة أعباء مالية مترتبة عن وقائع غير منتظرة مثل الأجور والمرتبات وفوائد الدين العام وغيرها.

ب- الاعتمادات التقديرية :

وهي الاعتمادات التي توضع في قانون المالية، ولكن نظرا لطبيعتها التقديرية لا يمكن الحساب المسبق والدقيق لمبالغها، لأنها موجهة لتغطية أعباء خاصة مثل : نفقات الانتخاب، والوفاء بديون الدولة الناجمة عن أحكام تشريعية... الخ

ج- الاعتمادات الاحتياطية أو المؤقتة :

وهي اعتمادات مخصصة، بحيث أن مبالغها المسجلة في الموازنة العامة لا تكون إلا على سبيل الاسترشاد فقط، مثل الاعتمادات المرصدة من أجل تغطية مشاركة الدولة في التظاهرات الدولية.

¹ - عبد الكريم بوغزالة أحمد، محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق ، ص 74.

3-3- التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر :

تقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة، ورغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه، إلا أنه لا يعتبر مجهولا في الجزائر، وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة هي¹ :

أ- الخدمات العامة : وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع.
ب- الخدمات الاجتماعية والجماعية : وتضم التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي، الخدمات الجماعية (تعمير، سكن، ترقية... الخ)

ج- الخدمات الاقتصادية : المتعلقة أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل وغيرها

د- النفقات غير القابلة للتخصيص : وتضم فائدة الدين العام، رد القرض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها

3-4- التبويب الإداري للنفقات العامة في الجزائر :

توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية، فيما يتعلق بـ نفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بـ نفقات الاستثمار، تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم².

4- أسباب تزايد النفقات العامة

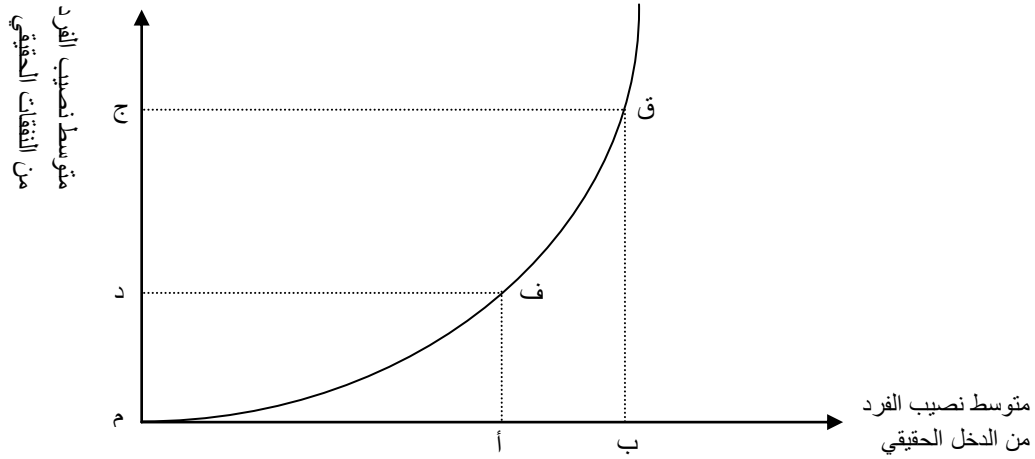
لقد عرف حجم الإنفاق العام تطورا كبيرا على مختلف أوجهه، وذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي واجتماعي ودفع عجلة النمو³، ويعتبر تزايد النفقات من الظواهر العامة والتي تعرفها جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية)، ومهما اختلفت درجة تقدمها (دول متقدمة أو دول نامية). حيث يعتبر أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني ألدوف فاجنر A. Wagner بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها بالدول الأوروبية، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها. وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف بقانون "فاجنر"، ويتخلص هذا القانون في أنه كلما حُقِّق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة، ومن ثمَّ زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني، ونستطيع توضيح قانون فاجنر في الشكل التالي :

¹ - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2004، ص ص 36-37.

² - المادة 20 من قانون 17/84 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل.

³ - أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه للنشر، بوزريعة، الجزائر 2005، ص 51.

الشكل (1-9) : قانون فاجنر



المصدر : دغمان زويير، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة مُجَد الشريف مساعديّة سوق أهراس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2016/2017، ص 46.

يتضح من خلال الشكل أن النقطة 'ف' تمثل العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ومتوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية في سنة معينة ولتكن السنة (ن)، في حين أن النقطة 'ق' تمثل هذه العلاقة بعد فترة زمنية معينة ولتكن (ن+4).

وبالتالي فالعلاقة بين المتغيرين في السنة (ن) كانت (م د/م أ)، وخلال السنة (ن+4) أصبحت (م ج/م ب)، وكما هو واضح من الشكل أن المسافة [دج] أكبر من [أب] أي أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يترتب على زيادة النفقات العامة أن يتقل عبء التكاليف العامة كالضرائب على الأفراد بنفس معدل زيادة النفقات، وذلك بسبب ارتفاع الدخل واتجاه الدول الديمقراطية إلى زيادة أعباء الضرائب بوسائل مختلفة على الطبقات ذات الدخل المرتفع والتي تنقص المنفعة الحدية لدخولها كثيرا عن المنفعة الحدية للطبقات الأخرى ذات الدخل المحدود¹.

ويمكن تقسيم أسباب تزايد النفقات العامة إلى نوعين من الأسباب هي الأسباب الظاهرية، وأخرى حقيقية نستعرضهما كالآتي :

4-1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

المقصود بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة تلك التي تؤدي لتضخم أرقام الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للأفراد أو تحسين مستواهم، وأهم هذه الأسباب :

¹ معيوف أمجد، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2016/2017، ص 34.

أ- انخفاض قيمة النقود :

يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات، والتي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاقها وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، وفي هذه الحالة يعتبر هذا التزايد ظاهري إذ لا تقابله زيادة في الخدمات الحكومية ولا في المنفعة الحقيقية، ولتحديد منفعة الإنفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة¹.

ب- تغير النظم المالية والمحاسبية :

- قديما ومع لجوء الدولة إلى نظام السخرة لتنفيذ الجزء الأكبر من أشغالها العامة، لم تكن تحمل هذه الأشغال في الميزانية العامة أية أعباء مالية، أما حاليا ومع إلغاء أعمال السخرة، فإن تنفيذ هذه الأشغال يستوجب تخصيص الإعتمادات الملائمة لها، مما يعني منطقيا تزايد حجم النفقات العامة ظاهريا.

- إضافة إلى ذلك فقد ترتب الانتقال من طريقة الميزانية الصافية إلى طريقة الميزانية الإجمالية زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة، ذلك أن الموازنات كانت تحضر في الماضي طبقا لمبدأ الناتج الصافي، أي أن نفقات المرافق العامة كانت لا تسجل في الموازنة إلا بعد خصم (طرح) حصيلة إيراداتها منها، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق العام. أما حاليا فإن الموازنات أصبحت تحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي تقيد بمقتضاه في الموازنة العامة كافة نفقات المرافق العامة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تزايد حجم النفقات العامة المعلنة بصورة صورية².

ج- اتساع إقليم الدولة :

يؤدي اتساع إقليم الدولة أو زيادة مساحتها إلى زيادة حجم النفقات العامة، مثل تزايد النفقات العامة في مصر بعد استعادتها لسيناء، وزيادتها في ألمانيا بانضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية بعد انهيار سور برلين وقيام ألمانيا الاتحادية، وبذلك تضاف موازنة الأقاليم المنضمة إلى نفقات الإقليم الأصلي، وتعتبر هذه الزيادة ظاهرية عندما لا يترتب عليها توسع في أنواع خدماتها العامة، وإنما توسع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة.

¹ - محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن 2007، ص ص 43-44.

² - معيوف أحمد، محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق، ص 66.

4-2- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة، زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، النسبة ترتبط غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا التدخل يترتب عنه زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة¹.

وتعود هذه الزيادة في النفقات العامة إلى عدة أسباب منها الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، التكنولوجية، الإدارية والسياسية يمكن تفصيلهم كآتي :

أ- الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة :

لقد لعبت الأسباب الاقتصادية وما تزال دورا مميذا وكبيرا في مجال زيادة النفقات العامة والتوسع فيها، تحقيقا للخطط والأهداف التنموية الاقتصادية الطموحة لحكومات الدول النامية والمتقدمة على السواء، وبالتالي تحفيزها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ومن بين تلك الأسباب نذكر منها :

❖ **زيادة الدخل الوطني** : تعتبر زيادة الدخل الوطني عامل هام في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، ذلك أنه

يترتب على نمو الدخل الوطني زيادة في دخول الأفراد وارتفاع في مستوى معيشتهم، إضافة إلى زيادة في مقدار الاقتطاعات الضريبية التي تقوم بحقن الاقتصاد الوطني والقطاعات الإنتاجية بمزيد من النقد التمويلي لتنفيذ مشاريعها ومضاعفة إنتاجها ومنه المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي².

❖ **تزايد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي** : نتيجة تطور الفكر الاقتصادي من الدول الحيادية إلى الدول

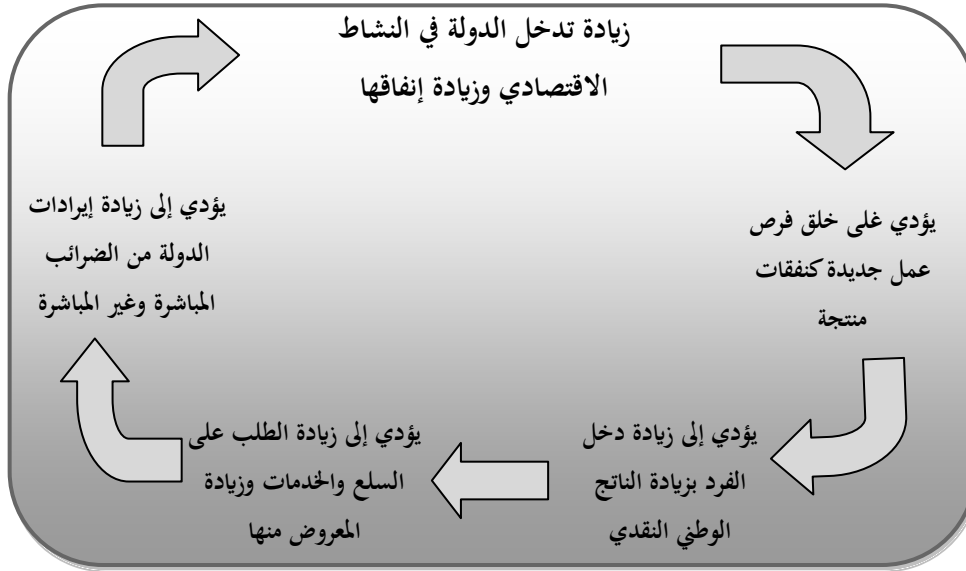
الإيجابية (المتدخلة)، زادت مسؤوليات الدولة واضطلاعها بأمر التنمية وتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يستلزم زيادة حجم الإنفاق العام بصفة خاصة تلك النفقات الرأسمالية المخصصة للتصنيع، ويظهر هذا الدور بشكل واضح في الدول النامية حديثة الاستقلال، كما زاد تدخل الدولة لمواجهة والتأثير في الدورات الاقتصادية من فترات الكساد بزيادة الإنفاق الحكومي لتنشيط الطلب الفعال والخروج من الكساد كما يحدث عند تطبيق السياسة المالية الحديثة في الدول الرأسمالية³. ويمكن توضيح كل ما سلف ذكره في الشكل الموالي

¹- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2000، ص ص 64-65.

²- دغمان زويبر، مطبوعة محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق، ص 47.

³- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 83.

الشكل (10-1) : الأسباب الاقتصادية لتزايد النفقات العامة



المصدر : سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان 2015، ص 72.

❖ **التوسع في المشروعات الاقتصادية :** يؤدي التوسع في إقامة وتنفيذ المشروعات الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، وتسعى الدولة من خلال قيامها بهذه المشروعات إلى الحصول على موارد لخزانة الدولة، التعجيل بالتنمية الاقتصادية، محاربة الاحتكار، وتوجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة.

❖ **التنافس الاقتصادي الدولي :** يؤدي التنافس الاقتصادي الدولي إلى زيادة النفقات العامة، وقد يكون في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية¹.

ب- الأسباب الاجتماعية لزيادة النفقات العامة :

تقوم الدولة بزيادة نفقاتها العامة تنفيذا لخططها التنموية الاجتماعية، وذلك بتوجيه النفقات نحو المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية لتحسين ورفع المستويات المعيشية للأفراد والمجتمعات، ومن الأسباب الاجتماعية المساهمة في زيادة النفقات العامة هي :

❖ **نمو الوعي الاجتماعي :** ساهم الوعي الاجتماعي والتعليم في توسيع نشاطات الدولة، حيث أضحت الدولة تؤدي وظائف لم تعرفها في ما مضى، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة، وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، حيث نتج عن توالي الدولة هذه الإعانات

¹ - لوني نصيرة وربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2014-2013، ص 23.

والخدمات الاجتماعية زيادة في حجم النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية. بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والحد من الفروقات القائمة بين الفئات الفقيرة والفئات الغنية، وتخفيف الأعباء على محدودي الدخل، وكل هذا نتيجة لوعي الأفراد بحقوقهم ومطالبتهم بها.

❖ **ازدياد عدد السكان** : إن زيادة عدد السكان وطريقة توزيعهم في المناطق العمرانية، وتوزيع أعمارهم، يؤدي بالدولة إلى زيادة الإنفاق لمقابلة جزء من احتياجات هذه الزيادة في السكان وتوفير المزيد من الخدمات والمرافق الضرورية لهم.

ج- الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة :

تتمثل هذه الأسباب في سهولة الاقتراض ووجود فائض وموارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة، نوضحها فيما يلي :

❖ **سهولة الاقتراض** : بالوقت الحالي وبسبب تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة، أصبح سهلاً على الدول اللجوء إلى القروض العامة، بنوعيتها القروض الاختيارية أو الإلزامية (قروض داخلية)، وهذا لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها، ما يترتب على ذلك زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة، سواء في البداية عند صرف مبالغ القرض في الأغراض المخصصة لها، أو في النهاية عندما تقوم الدولة بإرجاع مبلغ القرض ودفع الفوائد المستحقة عنه.

❖ **وجود فائض في الإيرادات** : والذي يكون غير مخصص لغرض معين، ما يشجع الحكومة على إنفاقه في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الإنفاق، حيث يصبح من غير السهل على الدولة أن تقوم بخفض كثير من بنود الإنفاق العام¹.

د- **الأسباب التكنولوجية لزيادة النفقات العامة** : أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى استمرار الزيادة في النفقات العامة في الدول المتقدمة، وتطورت صناعات الدول وزاد إنتاجها، ونتيجة لتطور العلاقات الدولية فتحت الأسواق وعقدت الاتفاقيات التبادلية التجارية، كل هذا فتح الأفق في زيادة الإيرادات ومنه الرفع في مستوى الإنفاق الحكومي². هذا من جهة، ومن جهة أخرى ومع التطور التكنولوجي تغيرت النظرة على السلع والخدمات العامة، فأصبح إنتاجها ذو توافر اقتصادي، مثال ذلك زيادة وتطور تكنولوجيا صناعة السيارات أدى إلى زيادة النفقات العامة لبناء الطرق السريعة وتوسيعها، وتقدم تكنولوجيا الطيران الذي أدى إلى السباق نحو الغزو الفضائي، كما أدت الاكتشافات الحديثة لأسلحة ومعدات القتال والحروب إلى السباق أيضاً نحو التسليح بين الدول للحصول على أحدث الأسلحة تكنولوجياً³.

¹- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص 69.

²- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط1، بيروت، لبنان 2015، ص 76.

³- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 76-77.

هـ- الأسباب الإدارية لزيادة النفقات العامة :

يؤدي اتساع نشاطات الدولة وتعدد وظائفها، نتيجة لتطور سياسة الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى إنشاء العديد من الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية للقيام بالخدمات المطلوبة، ويسبب ذلك زيادة في عدد الوظائف والموظفين في جهاز الدولة، ما يترتب عنه الزيادة في حجم النفقات العامة¹. وهذه الزيادة في النفقات حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام².

و- الأسباب السياسية لزيادة النفقات العامة :

تعدّ الأسباب السياسية من بين الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة، وتكون نتيجة لسياسة الدولة الداخلية أو لعلاقتها مع دول العالم الأخرى ومنظمتها، ولذلك يمكننا أن نقسم هذه الأسباب السياسية إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية نستعرضها كالآتي :

❖ الأسباب السياسية الداخلية :

هي الأسباب التي تتعلق بالسياسة الداخلية للدولة ومنها :

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية : مما ينتج عنه سيطرة الأغلبية على الحكم، وقد شجع ذلك على سنّ القوانين المناسبة لنصرة وحماية الطبقات الفقيرة، وما تبع ذلك من زيادة في الإنفاق العام، كما ان الحكومات المنتخبة تحاول دائماً إرضاء الرأي العام حتى تستطيع أن تجدد فترات حكمها، وهي بالتالي ملزمة بالتوسع في النفقات العامة وتوسيع مجال الخدمات التي تقدمها لأفراد الشعب، يضاف إلى ذلك تقرير مبدأ مسؤولية الدولة عن نشاطاتها أمام القضاء، مما نتج عنه إلزامها في حالات كثيرة بتعويض الأشخاص عن الأضرار التي تلحقها بهم، ومن الطبيعي أن يؤدي كل ذلك إلى زيادة الإنفاق العام.

- انتشار الأفكار الاشتراكية : أدى انتشار الأفكار الاشتراكية إلى قيام الدول خاصة النامية إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، والقيام بالمشاركة في العمليات الإنتاجية، وبذلك أصبحت الدولة في طورها الجديد منتجة للأموال بالإضافة إلى كونها مستهلكة وموزعة لها، وقد أدّى ذلك إلى نشأة ما يسمى بالقطاع العام واتساعه، مما نتج عنه زيادة كبيرة في الإنفاق العام.

❖ الأسباب السياسية الخارجية :

هي الأسباب التي تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، أي لعلاقتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ونذكر منها :

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 324.

² - بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2017-2018، ص 55.

- **ازدياد النفقات الحربية** : تحتل النفقات الحربية نصيب الأسد في معظم موازنات الدول، فانتشار النزاعات السياسية بين الدول وتعبئة الموارد لظروف الحرب ومحاوله تفادي وقوعها والمحافظة على السلم تمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق العام في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء¹، هذا ما تؤكدُه الظروف الراهنة التي يجوبها التوتر في كافة دول العالم، وتتفاوت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي لها واللازمة للحرب حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كقيام الدولة بتعمير وإصلاح ما دمرته الحرب، ودفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا ومنكوبي الحرب من لاجئين وأيتام ومصابين، فضلا عن نفقات إعادة البناء والتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني، إلى جانب قيام الدولة بسداد قيمة القروض وفوائده التي عقدتها لتمويل الحرب. وبالتالي أصبح التسابق والتنافس في ساحة التسليح حول اكتساب أحدث معدات الحرب عاملا مهما في الرفع من الإنفاق الحكومي، وبصفة عامة تؤدي الحروب إلى زيادة النفقات العامة سواء قبلها للاستعداد لها، أو خلالها أو بعدها

- **ازدياد نفقات التمثيل الخارجي** : نظرا لكثرة دول العالم (196 دولة)، فقد اتسع نطاق التمثيل الدبلوماسي فيما بينها وإنشاء السفارات والقنصليات، ما يؤدي إلى رفع النفقات العامة الخاصة بذلك، كما أن اشتراك هذه الدول في المنظمات العالمية والإقليمية العامة والمتخصصة قد زاد من حجم هذه النفقات ومقدارها.

- **متطلبات التعاون الدولي** : إضافة إلى التبادل التجاري والاقتصادي، أصبح من واجب التعاون الدولي ضرورة تقديم الإعانات والمساعدات المختلفة للدول المحتاجة إليها، لتدعيم العلاقات فيما بينها خاصة في أوقات الأزمات الطبيعية كالزلازل والأوبئة والفيضانات والمجاعة، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

¹ - محمد السيد راضي ومصطفى حسني السيد، المالية العامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2017، ص 148.

المطلب الثاني : الإيرادات العامة

إنّ اتساع دور الدولة وتعدد وظائفها في العصر الحديث، قد جعل من الإيرادات العامة أداة مالية في يد الدولة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، فلكي تتمكن الدولة من ممارسة دورها وتغطية نفقاتها، عليها أن تحدّد مصادر إيراداتها العامة، والتي تعتبر دخولا للدولة تمكنها من تغطية نفقاتها في شتى المجالات، وسنستعرض فيما يلي المفاهيم الأولية للإيرادات العامة وتقسيماتها مع ذكر مصادرها

1- تعريف الإيرادات العامة وخصائصها

تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض خارجية أو داخلية، او مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وهذا للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية¹.

يمكن تحديد مفهوم الإيرادات العامة للدولة على أنها المصادر التي تستقي منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، من ضرائب، رسوم، أرباح المؤسسات التابعة للدولة، الغرامات، الهبات وهدايا والقروض العامة. وتعرّف أيضا الإيرادات العامة على أنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي².

كما يمكن أن نعرف الإيرادات العامة للدولة على أنها : هي المبالغ النقدية التي أذنت السلطة التشريعية بتحصيلها من قبل السلطة التنفيذية خلال السنة المالية لمواجهة النفقات العمومية للدولة³. وعليه يمكن من التعريفات السابقة تحديد خصائص الإيرادات العامة على النحو التالي :

أ- الصفة النقدية : إن الإيرادات العامة عبارة عن مبالغ نقدية تواجه بها الدولة الأعباء العامة، وتكون النفقة نقدية لسهولة التعامل بالنقود، كما أنها لا تحتاج إلى نفقات كبيرة لتخزينها وحفظها، على العكس لو كانت غير نقدية لتكلفت الدولة مصاريف إضافية لنقلها وحفظها وصرفها فيما بعد.

ب- الصفة الدورية : بما أن الميزانية العامة للدولة تكون دورية خلال كل سنة مالية، فكذلك الإيرادات العامة التي هي جزء من هذه الموازنة تعتمد خلال السنة، فإيرادات الدولة بصفة عامة تكون دورية، أبرز مثال عليها الضرائب والرسوم التي من أهم مبادئها أن تفرض مرة واحدة خلال السنة.

ج- الصفة العمومية : ما تحصله الدولة يعود بالنفع العام لتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية ومالية.

¹- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2004، ص 223.

²- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 115

³- برجمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2015، ص 63.

د- الصفة الإجبارية والنهائية : هي دخول تفرضها الدولة أو هيئاتها العامة جبرا، إذ تستقل الدولة بوضع القواعد القانونية بصفة إلزامية لتتحصل على هذه الدخول وبصورة نهائية¹.

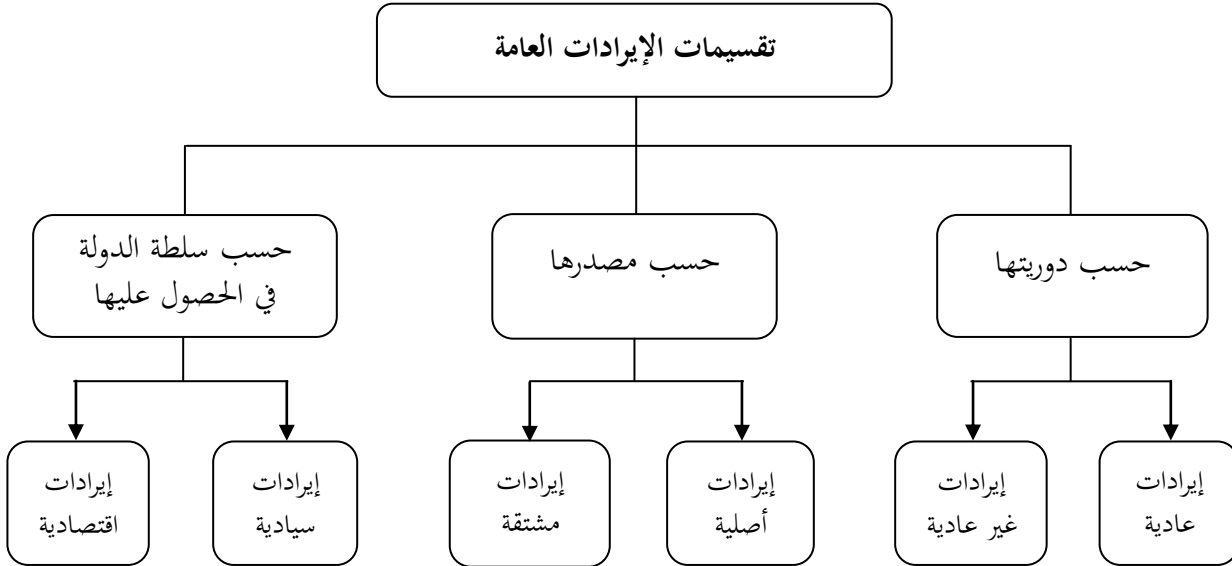
هـ- أن النفقات هي التي تحدد الإيرادات : تجمع الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العمومية للدولة، ولا يتم تحديد الإيرادات إلا بعد تقدير النفقات، وعليه لا يمكن أن تحصل الإيرادات العامة إلا بالحجم اللازم لتغطية النفقات العامة².

2- تقسيمات الإيرادات العامة

لقد حاول بعض المفكرون في مجال المالية تقسيم الإيرادات العامة إلى تقسيمات علمية، يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص أو التي لها نفس الطبيعة، وإن كان في الواقع أن هذه التقسيمات لا تسلم جميعها من النقد نظرا لعدم دقة المعايير المتخذة كأساس للتفرقة فيما بينها، وعملية الاختيار بين أوجه الإيرادات العامة المختلفة تشكل جزءا من السياسة المالية التي يجب أن تكون منسقة وغير متعارضة مع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع³.

والشكل الموالي يوضح أهم هذه التقسيمات :

الشكل (11-1) : تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر : مُجَّد شاكِر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص343.

¹ - نوزاد عبد الرحمان الهيبيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، الأردن 2005،

ص 82.

² - برحمانى محفوظ، نفس المرجع، ص ص 63-64.

³ - معيوف أمجد، مطبوعة محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق، ص 61.

2-1- تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها

في الفقه الكلاسيكي تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وأخرى غير عادية حيث:

أ- الإيرادات العادية : وهي تلك الإيرادات التي تتكرر وتدرج تقديراتها دوريا (كل سنة) في الميزانية العامة للدولة، وتستخدم في تمويل النفقات العادية، وتشمل إيرادات الدولة من مشاريعها الزراعية والتجارية والصناعية، والضرائب والرسوم بأنواعها.

ب- الإيرادات غير العادية : وتسمى أيضا الإيرادات الاستثنائية، وهي تلك الإيرادات التي لا تتكرر دوريا (سنويا) في الميزانية العامة للدولة، وهي غير منتظمة في تحصيلها، أي أن الدولة لا تلجأ إليها إلا في حالة الضرورة وبسبب عجز الموارد المالية العادية عن سد النفقات الطارئة، وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية، كالمشاريع الاقتصادية الكبيرة، الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها، وتشمل الإيرادات غير العادية على إيرادات القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

إن التمييز بين الموارد العادية والموارد غير العادية لم يعد ينطبق على الواقع المالي، لأن الكثير من الدول تعتمد على الموارد غير العادية من قروض والإصدارات النقدية، وفي مقدمتها الدول النامية اقتصاديا.

2-2- تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها

يقوم هذا التقسيم على أساس مصدر الإيرادات من إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة حيث¹ :

أ- إيرادات أصلية : إن كتاب المالية العامة يرون أن هناك إيرادات أصلية، وهي ما تحصل عليه الدولة من دخل الدومين أو دخل أملاكها الزراعية والتجارية والصناعية والمالية (أرباح الأسهم والسندات في الشركات)

ب- إيرادات مشتقة : وهي ما تحصل عليه الدولة عن طريق اقتطاع قسم من أموال الأفراد، ويشمل هذا النوع باقي الإيرادات غير دخل الدولة من أملاكها، كالدخل من الضرائب والرسوم والغرامات الجزائية والقروض وغيرها.

ومهما يكن من أمر هذه التقسيمات فهي تقسيمات غامضة ومتداخلة ويشوبها كثير من النقد، ولذلك فإن كل دولة تحدد مصادر إيراداتها في ظل ظروفها الخاصة، وتشكل عملية اختيار هذه المصادر جزءا أساسيا من سياستها المالية التي تتفاعل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

2-3- تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها :

هو التقسيم الحديث حسب الفكر المالي، وينقسم إلى قسمين هما :

أ- الإيرادات السيادية : وهي الإيرادات الإجبارية التي تحصل عليها الدولة أو غيرها من الهيئات العامة بما لها من سلطة أمر، وقدرة على إجبار الأفراد على دفع أموالهم دون ما حاجة إلى موافقتهم، وهذا مقابل ما تقدمه الدولة

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 344.

من خدمات عامة لهم، ومن أهم الإيرادات السيادية للدولة الضرائب باختلاف أنواعها والرسوم، الغرامات المالية التي يحكم بها القضاء.

ب- الإيرادات الاقتصادية : هي الإيرادات الاختيارية التي تحصل عليها الدولة باستخدام وسيلة العقد أو الاتفاق، أي أن الأفراد يقومون بدفعها بمحض رغبتهم وحرية اختيارهم كإيرادات أملاك الدولة من العقارات والمنقولات، وأرباح المؤسسات التي تمتلكها الدولة والقروض الاختيارية.

ويعيب هذا التقسيم إسقاطه ما تتمتع به الدولة من سلطة واسعة في تحديد أسعار منتجات المنشآت العامة الاحتكارية، فقد تفرض رسوما على خدمات لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها، وحينئذ تعتبر إيراداتها ذات نمط إجباري.

3- التقسيم الجزائي للإيرادات العامة

نظم المشرع الجزائري الإيرادات العامة بموجب القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم¹، حيث نصت المادة 11 منه بأن تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ثمانية أقسام على النحو التالي :

- 01- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وحاصل الغرامات
- 02- مداخيل الأملاك التابعة للدولة
- 03- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة من طرف الدولة والأتاوى المقبوضة
- 04- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات
- 05- التسديد برأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا فوائد الديون المترتبة عنها
- 06- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها
- 07- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا
- 08- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصّلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

¹ - المادة 11 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المضمن قوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28 سنة 1984، عدل بموجب القانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988، الجريدة الرسمية رقم 02 لسنة 1988، والقانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، الجريدة الرسمية رقم 01 لسنة 1990.

4- مصادر الإيرادات العامة

كل دولة تحدد مصادر إيراداتها في ظل ظروفها الخاصة، وتشكل عملية اختيار هذه المصادر جزءاً أساسياً من سياستها المالية التي تتفاعل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، ونظراً لتعدد أنواع الإيرادات العامة واختلاف أهميتها النسبية فإننا سنقوم بدراسة موسعة لبعض الإيرادات المهمة كدخل الدولة من أملاكها، الضرائب والرسوم والقروض العامة، ثم نقوم باستعراض موجز للإيرادات العامة قليلة الأهمية كالغرامات والأتاوى والتعويضات التي تحصل عليها الدولة، وكذلك الإصدار النقدي رغم أهميته النسبية

4-1- الإيرادات الاقتصادية :

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات هي الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، حيث تشكل مصدراً إيرادياً هاماً ومستمرًا، يوفر للدولة موارد مالية شبه مضمونة تستعين بها في توفير الأموال في خزينتها العامة، إلا أن علماء المالية يقسمون أملاك الدولة إلى قسمين : إيرادات الدومين، الثمن العام

أ- إيرادات الدومين :

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيًا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيًا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين هما الدومين العام والدومين الخاص.

❖ **الدومين العام :** يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة والأشخاص المعنوية العامة الأخرى ملكية عامة وهي تخضع للقانون العام، وتخصص للنفع العام، ومثلها الطرق والأنهار وشواطئ البحر والموانئ العامة والمطارات والحدائق.. الخ، والأصل أن الدولة لا تفرض رسماً أو مقابلاً للانتفاع بالدومين العام أو استعماله إلا في حالات خاصة الغرض منها تنظيم هذا الانتفاع، ويخضع الدومين العام لحماية قانونية، مدنية وجنائية، حيث إنه لا يجوز التصرف فيه واكتسابه بالتقادم والحجز عليه، والإيرادات المحصلة من هذه الأملاك لا تغل في الغالب إيراداتاً كبيراً يعول عليه في الاقتصاد الوطني.

❖ **الدومين الخاص :** وهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعاً خاصاً للنفقة التي تستخدمها.

والدومين الخاص يولد إيرادات وفيرة للدولة تفوق بكثير ما ينفق على هذه الأملاك، ويمكن أن نقسم الدومين الخاص أو الأملاك الوطنية الخاصة إلى ¹ :

- **الدومين العقاري :** ويتضمن الأملاك الوطنية الخاصة العقارية التابعة للدولة وهي ² :

¹ - محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة، سورية 2013، ص 45.

² - برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري مرجع سابق، ص 69.

- * البنايات والأراضي التي تملكها الدولة وغير المصنفة في الأملاك الوطنية العامة، وخصصت لمرافق عمومية وهيئات إدارية تابعة مالياً للدولة أو مستقلة عنها.
- * العقارات ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري
- * الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية، والأراضي الرعوية التابعة للدولة
- * الأراضي الجرداء وغير المخصصة التابعة للدولة.
- **الدومين الصناعي** : ويقصد بها تلك الإيرادات الناجمة عن الصناعات التي تنشئها الدولة، أو تشارك فيها أو تؤممها، ومن أهم الصناعات التي يمكن للدولة أن تملكها وتقوم بها هي :
 - * الصناعات النموذجية خاصة المتعلقة بميادين الطاقات المتجددة
 - * الصناعات الحربية والطاقة النووية
 - * احتكار بعض المشاريع كقطاع البريد والميترو ليكون إيراد عوائدها لصالح العام.
 - * مشاريع التنمية الاقتصادية والاستثمارات الضخمة كالصناعات النفطية الكبرى، وصناعة الحديد والصلب، ومناجم الفحم والفوسفات والكبريت.
 - * مشاريع البنية التحتية الاقتصادية كالسكك الحديدية

ويتم تأمين هاته الأملاك من طرف الدولة عن طريق استخدام أحد الأساليب التالية¹ :

- * الاستغلال المباشر : وتكون فيه الدولة صاحبة السيادة في تسييرها للمشاريع الصناعية، مع تحملها نتائج وأعباء تجسيد تلك المشاريع، لغاية تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
- * منح الامتياز : يتم تولي المشاريع من قبل منظم خاص (فرد أو شركة)، ويكون تحت إشراف الدولة بمقتضى عقد استخدام.
- * الاستغلال المختلط : تشارك الدولة والأفراد والهيئات الخاصة في إنشاء شركات مساهمة عامة، يكون لدى الدولة أكبر عدد أسهم الشركة ممّلاً يسمح لها بالسيطرة على إدارة الشركة مثل شركة سونطراك بالجزائر.

- **الدومين التجاري** : يعتمد أساساً على الاحتكارات المالية للدولة، التي تمكنها من تحقيق إيرادات مالية تعجز الدولة عن تحقيقها عن طريق فرض الضرائب، إذ تتمكن الدولة ولغاية اقتصادية واجتماعية عن طريق احتكارها لتجارة سلعة معينة من تحديد أسعار بيع هذه السلعة مثل الأدوية، التبغ، المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، والمواد الكيماوية التي تدخل في صناعة بعض السلع، وهنا حتى ولو كان للقطاع الخاص دوراً في

¹ - سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2015، ص 152.

استيراد بعض أنواع السلع لكن يبقى للدولة دورٌ في تحديد الكثير من الأسعار وذلك لدعم أصحاب ذوي الدخل المحدود¹.

- الدومين الخدماتي : تقوم الدولة أحيانا بتحقيق إيرادات عن طريق احتكارها بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد، مثل احتكار نشاط التأمين وخاصة التأمينات الاجتماعية، ومرجع ذلك لما يقوم به قطاع التأمين من دور مهم على مستوى النشاط الفردي أو النشاط الجماعي، وفي حماية رأس المال البشري والمادي والمحافظة عليه².

- الدومين المالي : يشمل جميع ممتلكات الدولة من الأسهم والسندات المستثمرة في الأسواق المالية، والتي ترد إيرادا ماليا من خلال البيع والشراء والمضاربة، إضافة إلى فوائد القروض التي تمنحها للأفراد والهيئات، والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في المصارف، وتمثل إيراداته مصدرا هاما لخزينة الدولة، نظرا لتطور دور الدولة ليشمل إشرافها على حركة التداول النقدية في السوق المحلي وكذلك أنشطة البنوك والمصارف فيها.

ب- الثمن العام : يقصد بالثمن العام القابل الذي تحصل عليه الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي، وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجارية تمييزا له عن الثمن الخاص الذي تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات³.

بمعنى آخر هو ثمن منتجات المصانع التابعة للدولة من السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة مثل خدمة الكهرباء، الاتصالات والمواصلات وغيرها⁴.

ويعتبر الثمن العام من الإيرادات الاختيارية التي تتحصل عليها الدولة، حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا، ولا يوجد قواعد عامة موحدة يمكن الارتكاز عليها عند تحديد ثمن منتجات القطاع العام، إذ يختلف الأمر بحسب نوع السوق والهدف من المؤسسات العامة.

4-2- الإيرادات السيادية :

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد بما لها من حق السيادة، وتشمل الضرائب والرسوم

أ- الضرائب :

تعتبر الضرائب مظهرا من مظاهر سيادة الدولة، وهي من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة لها، وفيما يلي نقدم شرحا وافيا عن تعريفها وأهم خصائصها، وكذا تقسيماتها ومعايير التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى مزايا وعيوب هاتين الأخيرتين.

¹- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق، ص 104.

²- معيوف أحمد، محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق، ص 67.

³- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 127.

⁴- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق، ص 107.

أولاً- تعريف الضرائب وخصائصها :

تعرف الضريبة "أنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعا لقدراتهم دون نفع خاص يعود عليهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية تقوم الدولة بتحصيلها"¹.

كما تعرف "بأنها فريضة مالية تستأديها الدولة بواسطة إحدى جهاتها التنفيذية أو الهيئات التابعة لها، بموجب قوانين أو تشريعات مقرر إجباريا وبصورة نهائية من المكلفين لتغطية النفقات العامة من غير أن يكون دفعها نظير مقابل معين"².

ومن خلال التعريفين يظهر أن للضريبة الخصائص التالية :

- الشكل النقدي للضريبة : إن الضريبة تدفع في صورة نقود مسايرة للطابع النقدي للمعاملات المالية الحديثة، تستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

- الطابع الإجباري والنهائي للضريبة : إن صفة الإلزام ذات صبغة قانونية وليست معنوية، إذ أن النظام القانوني للضريبة من اختصاص الدولة من حيث سعر الضريبة والمكلف بأدائها وتحديد وعائها، وفي حالة امتناع الفرد عن أدائها فللدولة حق التنفيذ الجبري، كما لها صفة الامتياز من حيث الاقتضاء على أموال المدين، أما الصفة النهائية للضريبة فهنا تعني أن الدولة غير ملزمة برد قيمتها (إلا في حالة الخطأ) أو دفع فوائد عنها.

- الضريبة تدفع دون مقابل : وتعني أن المكلف بالضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حين دفعه للضريبة، فالضريبة يدفعها الفرد بصفته عضوا في المجتمع كله يلتزم بالمساهمة في الأعباء، والتكاليف العامة، وإن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة، ولكن بصفته عضوا في المجتمع وليس بصفته دافع للضريبة.

- الضريبة فريضة ذات أهداف : ترمي الضريبة إلى تحقيق المنفعة العامة من تغطية النفقات العامة كغاية تقليدية (غاية مالية)، لتتعداها إلى غايات اقتصادية واجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية كتشجيع الاستثمارات وإعادة توزيع الدخل الوطني، بوصفها إحدى أدوات السياسة المالية.

- الضريبة تفرض بقانون : أي انه يتم فرضها وكذلك ربطها وتحصيلها وإلغائها والإعفاء منها بموجب نصوص قانونية، ويترتب على هذه الخاصية حفظ حقوق المكلفين بدفع الضريبة.

ثانيا - أنواع الضرائب :

لقد تعددت الضرائب وفقا لتطورها التاريخي والموضوعي، وحسب الأغراض التي فرضت من أجلها وحسب النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، وعليه نجد عدّة مجموعات في تقسيم الضريبة لعل أهمّها :

¹- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر 2010، ص 342.

²- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق، ص 123.

- الضرائب المفروضة على الأشخاص والضرائب على الأموال
- الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة
- الضرائب الشخصية والضرائب العينية
- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة
- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية
- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية

❖ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة :

من خلال دراستنا هذه سنركز على تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة وحسب التصنيف الاقتصادي للضريبة لاعتبارها أكثر أنواع التقسيم الضريبي أهمية وانتشارا بين الدول والأنظمة الضريبية الحديثة، وقبلها سنتطرق إلى أهم المعايير للفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ثالثا - معايير التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة :

هناك ثلاثة معايير للفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تتمثل في¹ :

- **المعيار الإداري** : يعتمد على الأسس الإدارية لتنظيم الضريبة، فتكون الضريبة مباشرة بموجب تلك التي يتبع في تنظيمها أساليب إدارية معينة، وتعتمد في تحقيقها وجبايتها على جداول اسمية تعرف من خلالها قوائم المكلفين بها مسبقا، بينما الضرائب غير المباشرة فلا يمكن معرفة المكلفين بها لكونها تفرض بمناسبة وقوع الحادثة المولدة للضريبة.

- **المعيار الاقتصادي** : يقوم على أساس التفريق بين تحمّل المكلف لعبء الضريبة ونقل العبء الضريبي إلى مكلف آخر، ففي الحالة الأولى نكون أمام ضرائب مباشرة، وفي الحالة الثانية نكون أمام ضرائب غير مباشرة.

- **المعيار المالي** : يعتمد هذا المعيار على ثبات المادة المفروضة عليها الضريبة ومدى إستمراريتها وانتظامها، فالضرائب المباشرة تفرض على عناصر لها صفة الدوام أو الثبات أو على الأقل الاستمرار، بينما الضرائب غير المباشرة فلا تفرض إلا على وقائع وتصرفات مقتطعة².

قبل الاعتماد على أحد المعايير يجب النظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي للدولة، ومن خلاله يمكن الحكم على أحد المعايير أنه الأنجع في تحديد نوع الضريبة أكانت مباشرة أو غير مباشرة.

¹ - محمد خير العكام، المالية العامة 1، رخصة المشاع المبدع، الجامعة الافتراضية السورية، سورية 2018، ص 174.
² - دوداح رضوان، مطبوعة محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الدراسية 2016-2017، ص 12.

وفيما يلي عرض لمفهوم الضرائب المباشرة وغير المباشرة أوهم تقسيماتهما :

1- **الضرائب المباشرة** : وهي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية¹، وهي بذلك اقتطاع مباشر من الدخل أو رأس المال وتفرض على عناصر تتمتع نسبيا بالدوام والاستقرار، ويتفرع منها نوعين هما

■ **الضريبة على الدخل** : يعد الدخل أهم أوعية الضريبة باعتباره دوري ومتكرر ومستمر المصدر، وتنقسم الضرائب على الدخل إلى :

* **الضرائب النوعية على فئات الدخل** : تفرض الضرائب النوعية على الفئات المختلفة للدخل على أساس مصدر كل دخل، وفي هذا النوع تعدد الأوعية الضريبية التي تفرض على أساسها الضريبة، فنجد منها :

- الضريبة على الدخل الناتج من رأس المال العقاري (ملكية العقارات) TF

- الدخل الناتج من رأس المال المنقول (ملكية الأوراق المالية)

- الدخل الناتج عن العمل (الأجور والمرتبات والمهن الحرة) IRG/Salaire

- الدخل الناتج عن العمل ورأس المال (الأرباح التجارية والصناعية) IBS

ويمتاز هذا النظام بتنوع أحكام الضريبة المطبقة بحسب كل دخل وطبيعته، من حيث أسلوب تقدير المادة الخاضعة للضريبة، تحصيلها أو معدل الضريبة ذاتها.

* **الضريبة على الدخل الإجمالي IRG** : ويقصد بها الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل المتحقق للمكلف بالضريبة من مصادر متعددة، ويعرفها المشرع الجزائري "يتم تأسيس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بضريبة الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"²، وهي ضريبة تصريحية تصاعدية تمتاز بتحقيق العدالة الضريبية، فتساوي بين المكلفين بالضريبة في المقدرة التكلفة بغض النظر عما إذا كان الدخل من مصدر واحد أو من مصادر متعددة.

■ **الضريبة على رأس المال** : يعتبر رأس المال مجموع ما يمتلكه الشخص من أموال عقارية أو منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت منتجة أو غير منتجة للدخل، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من رأس المال:

- رؤوس الأموال العقارية (الأراضي والمنازل)

- رؤوس الأموال المنقولة (الديون والأوراق المالية كالأسهم والسندات)

- رؤوس أموال منتجة (العقارات المبنية)

- رؤوس أموال غير منتجة (التحف والمجوهرات والأراضي المعدة للبناء)

¹- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 171.

²- المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية 2019، ص 10.

وتنقسم الضرائب على رأس المال استنادا إلى دوريتها إلى نوعين أساسيين هما :

* الضرائب على رأس المال التي تدفع من الدخل : وهي ضرائب دورية متجددة تفرض بنص القانون يكون معدّها منخفضا بحيث لا يستطيع المكلف بالضريبة أن يدفعها دون أن يضطر إلى اقتطاع جزء من رأسماله لأداء الضريبة، ومثال ذلك الضريبة على الثروة التي تستهدف الإقامة، العقارات، القيم المنقولة، وسائل العمل، الحلّي والتحف الأثرية ... الخ.

* الضرائب العرضية على رأس المال : وهي اقتطاع جزء من رأس المال، ينتفي فيها عنصر الدورية والتجدد، تفرض مرة واحدة لمناسبة معينة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

- الضريبة الاستثنائية على رأس المال : تفرض بصورة استثنائية في حالات الحروب والأزمات، مما يضطر الدولة لمواجهة الزيادة في النفقات إلى فرض ضريبة مرتفعة المعدل على رؤوس الأموال للحصول على ما تحتاج إليه من إيرادات.

- الضريبة على فائض القيمة : تمثل إحدى ضرائب رأس المال التي تفرض على أي زيادة تحدث في قيمة رأس المال سواء كان عقارا أو منقولا، ولا يكون لإرادة المالك دخل فيها، كارتفاع أسعار الأراضي بسبب الزحف العمراني أو قيام الدولة بأعمال المنفعة العامة مثل تعبيد الطرق وإدخال المياه والكهرباء وهذا ما يسمى بالضريبة على الزيادة في القيمة العقارية، أو كزيادة الأوراق المالية من أسهم وسندات بسبب المضاربة عليها في البورصة أو لأسباب اقتصادية وهذا ما يسمى بالضريبة على الفائض في القيمة المنقولة.

- الضريبة على التركات : تفرض على جميع الحقوق المنقولة والعقارية عند انتقال ملكيتها إلى الورثة أو الموصى لهم أو الغير، عن طريق الميراث أو الوصية، ويصطلح عليها في التشريع الجزائري برسوم التسجيل¹. وتنقسم الضريبة على التركات إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

* الضريبة على مجموع التركة : تفرض على صافي عناصر التركة قبل توزيعها على الورثة أي بعد تسديد كافة الديون.

* الضريبة على حصة كل وريث : تفرض بعد توزيع حصص الورثة، سواء انتقلت إليه الأموال بسبب الوفاة أو قبل الوفاة عن طريق الوصية أو الهبة أو غيرها.

* الضريبة المزدوجة على التركات : يميل بعض منظري المالية العامة إلى الجمع بين الضريبتين، باعتبار أن الضريبة على مجموع التركة تمثل ما يجب أن يدفع للمجتمع على أساس فكرة التضامن والضريبة على نصيب الوريث تلائم فكرة زيادة قوة الوريث الاقتصادية².

¹ - برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 88
² - محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 220-221

2- **الضرائب غير المباشرة** : يطلق على الضرائب غير المباشرة ضرائب الإنفاق لكونها على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، وتعرف الضرائب غير المباشرة أنها "ضرائب تفرض بصفة غير مباشرة على المادة الخاضعة لها، بصفة متقطعة أو عرضية، لا تتطلب الجداول الاسمية كما يستطيع المكلف بها نقل عبئها الضريبي إلى طرف آخر"، ويشمل هذا النوع من الضرائب، الضرائب على الاستهلاك والتداول والضرائب الجمركية

■ **الضرائب على الاستهلاك** : تفرض الضرائب على الاستهلاك بمناسبة استعمال الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي يحتاج إليها، وتتعدّد الضرائب على الاستهلاك وفقا لطبيعة الأنظمة الضريبية، إذ أن الأمر يتوقف دائما على مدى حاجة الدولة للمال، فضلا عن أهمية تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية من فرض الضريبة على الاستهلاك، ويمكن تقسيم هذه الضرائب إلى نوعين رئيسيين هما :

- **الضرائب النوعية على الاستهلاك** : يقصد بها الضرائب التي تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع والخدمات، بغرض تحقيق أهداف مالية (لتغطية النفقات العامة)، أو أهداف اجتماعية (لتجنب استهلاك سلع معينة كالمواد الكحولية والسجائر)، أو لتحقيق أهداف اقتصادية (تشجيع استهلاك المنتجات الوطنية)، ويختلف فرض هذا النوع من الضرائب على حسب نوع السلعة وأسلوب تحصيلها حيث :

* تحديد السلع الخاضعة للضريبة : تفرض الضرائب على السلع الضرورية والسلع شائعة الاستعمال بمعدلات منخفضة أو تلجأ الدولة إلى دعمها لبيعها بسعر أقل من ثمن تكلفتها، بينما تفرض معدلات ضريبية مرتفعة على السلع الكمالية وهذا لغاية تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

* أسلوب تحصيل الضريبة : قد يتم تحصيل الضريبة النوعية على الاستهلاك في آخر مرحلة، أي بعد الإنتاج عند بيعها إلى المستهلك، وتسمى في هذه الحالة ضريبة الإنتاج، مثل الضريبة على الوقود، الكبريت والتبغ، الكحول وغيرها، وقد تفرض عند تداولها بحيث تفرض الضريبة عليها في كل مرحلة من مراحل التداول.

- **الضرائب العامة على الاستهلاك** : تفرض الضرائب العامة على الاستهلاك على مجموع السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد، وتسمى ضريبة الإنفاق الاستهلاكي، تتميز بأنها عينية لا تنظر إلى شخص المستهلك.

- وتتخذ الضريبة على الاستهلاك صورا متعددة أهمها¹ :

* الضريبة على المبيعات : وهي تلك الضريبة التي تفرض على المستهلك عند شرائه للسلعة أو الخدمة، ويطلق عليها ضريبة البيع بالتجزئة.

¹ - محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 234.

* الضريبة على المشتريات : وهي الضريبة التي تفرض على السلعة أو الخدمة في مرحلة وصولها إلى المستهلك، أي مرحلة تجارة الجملة، ويتم دفعها مرة واحدة عند بيع السلعة من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، الذي بدوره ينقل عبؤها إلى تاجر تجزئة آخر، وهكذا حتى يتحملها المستهلك النهائي في الأخير

* الرسوم على رقم الأعمال : وهي الضريبة التي تفرض في كل مرة من مرّات انتقال السلعة بين مرحلة الإنتاج ومرحلة الاستهلاك، ومن ثمّ يتسع حجم وعائها الضريبي في كل مرة، ما يدعو إلى ضرورة فرضها بسعر منخفض يتناسب مع عدد مرات الانتقال حتى لا يكون عبؤها ثقيلا على المستهلك النهائي، ومثال ذلك الرسم على القيمة المضافة TVA، الذي يساهم من خلاله تمويل ريع الإيرادات الجبائية العالمية في أكثر من 120 دولة¹، من مبادئها الحيادة الجبائية اتجاه الخاضعين لها والتحفيز على الاستثمار، والتي أصبح معدلها في الجزائر 19% كمعدل عادي و 09% بالنسبة للمعدل المنخفض ابتداء من سنة 2017 حسب قانون المالية لنفس السنة².

■ **ضرائب التداول** : وهي الضرائب المفروضة على الجزء المتبقي من الدخل بعد إنفاقه على استهلاك السلع والخدمات، أين يتم استثماره في شكل أصول جديدة، عقارية أو منقولة أو يقوم بالتصرف بالبيع في الأموال الموجودة لديه إلى شخص آخر، وفي كلتا الحالتين يتم فرض عليهما ضرائب على التداول، ومن أمثلة ذلك ضريبة الطابع وضريبة التسجيل.

- **ضريبة الطابع** : ويطلق عليها ضريبة الدمغة وهي تفرض على عملية تداول الأموال وانتقالها من شخص إلى آخر، ويتم ذلك عن طريق تحرير وثائق معينة كالعقود أو الشيكات أو الأوراق التجارية أو الفواتير أو السندات، وينظم القانون طريقة تحصيل هذه الضريبة إما بلبصق طابع جبائية على تلك المحررات، أو عن طريق دمج المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك كما هو الحال بالنسبة للشيكات.

- **ضريبة التسجيل** : تستحق هذه الضريبة عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص إلى آخر، أو عند توثيق عقد الملكية، ويختلف معدل الضريبة على التسجيل باختلاف قيمة المال موضوع التوثيق أو التسجيل، وتتميز هذه الضريبة بأنها تحقق اعتبارات العدالة والملائمة لأنها تتناسب مع قيمة المال موضوع الضريبة ويتم تحصيلها عند تداول الأموال.

■ **الضرائب الجمركية** : تعتبر الضرائب الجمركية أهم أنواع الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب على استهلاك سلع معينة، ويعود ذلك إلى غزارة الحصيلة الضريبية بسبب ضخامة حركة التجارة الدولية من وإلى الخارج، وتقسم إلى نوعين أساسيين هما :

- ضرائب الاستيراد : تفرض على السلع الأجنبية الداخلة إلى حدود الدولة.

¹ - Liam Ebrill, Michael Keen, Jean-Paul Bodin et Victoria Summers : "L'attrait de la taxe sur la valeur ajoutée", Finance et développement, Juin 2002, P 44.

² - المادة 21 والمادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية 2017، ص ص 12-13.

- ضرائب التصدير : تفرض على السلع الوطنية الخارجة من حدود الدولة. وتساهم الضرائب الجمركية في تحقيق أهداف مالية واقتصادية وكذا اجتماعية، كما تتصف بقاعدة العمومية على كافة السلع الخاضعة لها والعابرة لحدود الدولة، إلا أنه قد يقرر المشرع الضريبي بعض الاستثناءات على مبدأ العمومية بهدف تحقيق أهداف معينة، وعادة ما تتعلق هذه الاستثناءات بالضرائب على الواردات وتشمل¹ :

- **نظام التجارة العابرة** : يقصد بها السلع التي تعبر إقليم الدولة، ليس بغرض الدخول إليها ولكن بقصد الوصول إلى دولة أخرى، ويرجع إعفاء هذه السلع من الضريبة الجمركية إلى كونها لا تنافس السلع الوطنية من جهة، والفوائد الاقتصادية والعائد المادي الذي يعود على الدولة التي تمر بها، خاصة فيما يتعلق بالتأمين عليها ونقلها، من جهة أخرى، كما أن من شأنها أن تنشط حركة النقل الداخلي والبحري مما يجعل من الدولة مركزاً لتسوية المعاملات التجارية ما يساعد على تحسين الحالة الاقتصادية للدولة.

- **نظام استرداد الضريبة** : يقصد بها حق استرداد الضريبة الجمركية المفروضة على سلع معينة كالمواد الأولية في حالة إعادة تصديرها كما هي أو بعد تصنيعها خلال فترة زمنية يحددها القانون، والغرض من هذا الاستثناء هو تشجيع حركة التصنيع والتجميع وتشغيل اليد العاملة والمهارات التقنية، كما أنها لا تنافس السلع الوطنية حيث يعاد تصنيعها وتصديرها إلى الخارج، بالإضافة إلى العائد الذي تحصل عليه الدولة من العملة الصعبة، ما يساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني.

- **نظام الإعفاء المؤقت** : يستلزم هذا النظام أن يتم دخول السلع أو البضائع المستوردة إلى داخل إقليم الدولة دون دفع أية ضريبة جمركية عليها، على أن يتم إعادة تصديرها خلال مدة معينة محددة قانوناً، فإذا لم يتم تصديرها خلال تلك المدة أصبحت الضريبة الجمركية واجبة الأداء.

- **نظام المناطق الحرة** : وهي المناطق التي تسمح فيها الدولة بإنشاء بعض الصناعات أو تداولها داخل هذه المنطقة فقط، ويمكن التصدير منها للخارج فقط، ولكن إذا تم تداول هذه السلع في الدولة تم فرض الضريبة عليها، والهدف من إنشاء تلك المناطق الحرة هو تشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المنطقة، مما يتيح الفرصة لتشغيل اليد العاملة وتنشيط حركة التجارة وتعبئة العملة الصعبة وإقامة المنشآت التجارية والصناعية، ما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الوطني.

¹ - محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 231-233

رابعا - مزايا الضرائب المباشرة وغير المباشرة :

للضرائب المباشرة وغير المباشرة عدّة مزايا نذكر منها :

■ بالنسبة للضرائب المباشرة :

- تمتاز الضرائب المباشرة بالثبات والانتظام في تحصيلها، ولا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية لأنها تفرض على دخل يتميز بالثبات النسبي مثل الأجور والرواتب.

- تعتبر الضرائب المباشرة الأقرب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في توزيع الأعباء العامة، وذلك لأنها تفرض على أساس مقدرة المكلفين على الدفع، كما أن المشرع يراعي عند فرضها مختلف الاعتبارات الشخصية للمكلف بالضريبة.

- أنها واضحة وملموسة، ومن ثمّ فإنّ المكلف بها يشعر بعبئها مما يدفعه إلى ممارسة حقوقه السياسية ومحاسبة السلطات العامة عن أوجه إنفاقها.

■ بالنسبة للضرائب غير المباشرة :

- وفرة حصيلتها لكثرة عدد المكلفين بها واتساع نطاقها، فهي عادة تفرض على السلع والخدمات شائعة الاستعمال، فهي ذات نطاق من التعاملات على الاستهلاك والإنتاج والاستيراد والتصدير.

- تتميز بالمرونة، حيث يمكن رفع معدلها وخفضه تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في فترة معينة، فتزداد حصيلتها في فترات الرخاء بسبب رواج الحالة الاقتصادية، وفي فترات الكساد تقل حصيلتها بسبب انخفاض المعاملات في التداول والاستهلاك.

- أنها مصدر مستمر للإيراد على مدار السنة المالية، وسهلة الدفع فقيمتها تدفع ضمن سعر السلعة، وبالتالي لا يشعر المكلف بعبئها.

- سهولة التحصيل، وذلك لعدم تطلبها لإجراءات إدارية معقدة أو لخبرة محاسبية وقانونية كبيرة.

خامسا - عيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة :

للضرائب المباشرة وغير المباشرة عيوب نذكر منها :

■ بالنسبة للضرائب المباشرة :

- اتصافها بعدم المرونة، أي صعوبة زيادة حصيلتها أو خفضها بسهولة لما تقتضي به الظروف الاقتصادية.

- تعقد وطول إجراءات الربط والتحصيل، مما يترتب عليه تأخر تحصيل الكثير منها، وبذلك يصعب الاعتماد عليها وحدها في تمويل النفقات العامة، مما يدفع بالسلطات العامة إلى الاقتراض قصير الأجل ودفع مستحقات فوائده.

- سهولة التهرب الضريبي، وذلك يرجع إلى شعور المكلف بوطأتها ولاسيما في حالة ارتفاع معدلاتها الضريبية.

■ بالنسبة للضرائب غير المباشرة :

- عدم مراعاتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمكلف بالضريبة، ما ينتج عنه ثقل عبئها على ذوي الدخل المحدود، خاصة عند فرضها على السلع الأساسية والضرورية واسعة الاستهلاك.
- عدم وضوحها، وذلك راجع إلى دمج قيمتها مع أسعار السلع والخدمات، مما يجعل عامة الناس لا تشعر بها وبالتالي لا تقوم بدورها في ممارسة الرقابة على الحكومات.
- تتأثر حصيلتها بالأزمات الاقتصادية، حيث تقل إيراداتها وقت الأزمات¹.

ب- الرسوم :

يعدّ الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة، ويتميّز بعدة خصائص تميّزه عن باقي الإيرادات الأخرى

أولا - تعريف الرسوم وخصائصها

يمكن تعريفه على أنه اقتطاع نقدي يفرض جبرا من قبل الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى لقاء منفعة خاصة تؤديها للمكلف²، إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل. ومن التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميّز بالخصائص التالية :

- الصفة النقدية للرسم : أصبحت الصفة النقدية من الملامح الأساسية في المعاملات المالية التي تقوم بها الدولة سواء بالنسبة للإيرادات العامة أو النفقات العامة، مسايرة بذلك التطور الحديث في المالية العامة والأوضاع الاقتصادية الراهنة.

- الصفة الإجبارية : تتمثل الصفة الإجبارية في كون الدولة ممثلة في هيئاتها العامة تستقل بوضع القواعد القانونية التي لها صفة الإلزام المتعلقة بالرسم، تجبر الفرد على دفعه إذا ما تقدم بطلبه للحصول على الخدمة، والقول أن الرسم اختياري هو في كَوْنِ الشخص مخيّر في طلب الخدمة من عدمها.

- صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من طرف الدولة أو هيئاتها العامة، كرسوم التوثيق والإعلان ورخص السياقة وجواز السفر وغيرها.

- طابع المنفعة : لدفع الرسوم طابعين للمنفعة أولهما تحقيق منفعة خاصة لشخص ما، وأخرى عامة تعود على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني ككل، فمثلا دفع رسوم التعليم يقترن فيها النفع الخاص (تحسين المستوى الفكري للفرد) بالنفع العام الذي يعود على المجتمع من نشاط المرافق العامة للتعليم (تنمية رأس المال البشري وبالتالي المساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية للدولة)، كما نأخذ مثلا آخر في مجال العدالة أين يكون دفع رسوم التقاضي في المحاكم العامة قد يحقق نفعاً خاصاً للمتقاضين في حصول كل منهم على حقه المشروع وتثبيت حقوقهم القانونية، ونفعاً عاماً للمجتمع يتمثل في استقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الأمن والعدالة لأفراد المجتمع، وهكذا فإن الرسم العام يقترن فيه المنفعة الخاصة والعامة معاً.

¹- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق، ص 148-149

²- برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 71.

ثانيا - التفرقة بين الرسم وبعض الإيرادات الأخرى :

■ الرسم والتمن العام :

- يتشابه الرسم والتمن العام في أن كلاهما إيراد عام تحصل عليه الدولة وتعتمد عليه في تغطية نفقاتها، وأن الهدف منهما تحصيل منفعة خاصة، لكنهما يختلفان في عدة جوانب نذكر منها :
- يشترط في الخدمة التي تدفع عنها الرسم أن تغلب فيها المنفعة العامة على المنفعة الخاصة، أما التمن العام الذي تباع به الدولة منتجاتها وخدمات نشاطها التجاري والصناعي فإن المنفعة الخاصة تكون هي الغالبة فيه¹.
- التمن العام يتم تحديده نتيجة للاتفاق بين الدولة والمستفيد، أما الرسم فهو دائما فريضة إجبارية تقررها الدولة ولا تكون محل مساومة.
- يتم فرض الرسم استنادا إلى قانون، أي بموجب قرارات أو مقررات إدارية من جانب السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، ويتم تحديد قيمته دون تدخل من الطرف الخاص، أما التمن العام فيتم تحديده بقرار إداري من طرف المؤسسة العمومية المنتجة للسلع والخدمات ويتم تقديره بموجب قانوني العرض والطلب في السوق دون تدخل من جانب السلطة العامة
- يمكن تحويل الرسم إلى ضريبة عن طريق إصدار قانون المالية، أما التمن العام فلا يمكن له ذلك².
- إن أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة، أخذت تقول شيئا فشيئا نحو التقلص، بينما أهمية التمن العام تتوقف على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإذا كانت دولة منتجة أو متدخلة ازدادت أهمية التمن العام، أما إذا انحصرت دورها في كونها دولة حارسة ازدادت أهمية الرسوم وتضاءلت أهمية التمن العام.

■ الرسم والضرائب :

- يتشابه كل من الرسم والضريبة في عنصر الإلزام، وأن كلاهما يدفعان بشكل نهائي ولا يردان، إلا أنهما يختلفان في :
- أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبه الشخص ويحصل من خلالها على منفعة خاصة إلى جانب المنفعة العامة، أما الضريبة فهي تفرض دون مقابل حيث تعتبر مساهمة من الشخص في تغطية جزء من النفقات العامة.
- تحديد قيمة الرسم يتم على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد، بينما تحديد مقدار الضريبة يتم على أساس المقدرة التكاليفية أو المالية للمكلف بالضريبة.
- الرسم يفرض بناء على قانون في صورة قرارات إدارية، أما الضريبة فتفرض بقانون يصدر عن السلطة التشريعية.
- الضريبة تهدف إلى تحقيق أغراض مالية وأهداف اقتصادية واجتماعية، أما الرسم الهدف الأساسي من فرضه هو تحقيق الإيراد المالي للدولة.

¹- سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، مرجع سابق، ص 147.

²- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 140.

- تزداد أهمية الضرائب كمورد مالي للدولة، في حين أن الرسم تتضاءل أهميته وذلك تحقيقاً لدور الدولة المعاصر بأنها دولة خدمات.

4-3- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة) :

يقصد بالإيرادات الائتمانية المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام من الأفراد أو الأشخاص العامة الوطنية أو الأجنبية أو من الدول الأخرى، والمؤسسات الدولية، مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وذلك وفقاً لشروط عقد القرض، وتعتبر القروض من الإيرادات غير العادية، لذا فالدولة لا تلجأ إليها إلا لتمويل إنفاق غير عادي، وهنا سنتعرض لخصائص القرض العام وأهدافه وأهم أنواعه كالتالي :

أ- خصائص القروض العامة : للقروض العامة عدّة خصائص نذكر منها :

- القرض العام مبلغ من المال قد يكون عيني أو نقدي، إلا أن القرض النقدي هو الأكثر شيوعاً
- يدفع القرض العام بصورة اختيارية وفق الشروط الناظمة لأحكام العقد
- القرض العام يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة.
- يتم القرض العام بموجب عقد بين طرفين هما المقرض (الدائن) والمقرض (المدين) لمدة زمنية محددة وبفوائد معينة
- تقوم الحكومة بعقد القروض العامة وإصدار سندات الدين العام استناداً إلى إذن مسبق من قبل القروض التشريعية

- يتضمن القرض العام مبلغ الدين مقابل الوفاء والتعهد بإعادة رأس المال مضافاً إليها الفوائد السنوية

ب- أهداف الدين العام :

- إن سياسة اللجوء إلى الاقتراض يمكن أن تقوم على إحدى الفرضيات التالية¹ :
- الاقتراض من أجل الاستثمار، يكون وسيلة لتغطية أعباء الاستثمار نظراً لمردوديته وإنتاجيته
- الاقتراض من أجل المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، يسمى بالقرض المالي يكون بغرض تغطية الأعباء العامة، نظراً لعدم كفاية الموارد الأخرى
- الاقتراض من أجل توزيع الأموال والدخل سواء في الحاضر أو المستقبل كتسخير رؤوس الأموال، استعمال الأموال المدخرة، نقل الأعباء باستعمال الفوائد... الخ
- الاقتراض الدوري لتغطية الأعباء العامة، في المقابل تستعمل جباية خفيفة الوطاء للمحافظة على التوازن المالي لمدة أطول

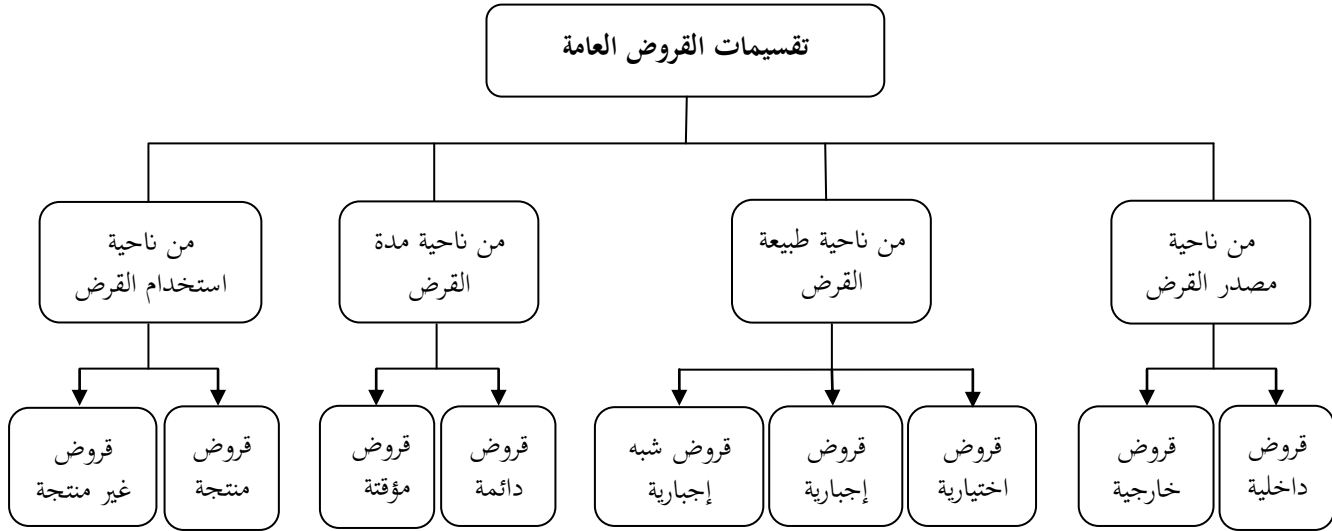
¹ - برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 93.

الاقتراض من أجل تحسين سير وتوزيع النقود، يسمى بالقرض النقدي وهو الاقتراض بغرض سد النقص في السيولة النقدية.

ج- تقسيمات القروض العامة :

يمكن تصنيف القروض العامة بطرق مختلفة تبعا للمعيار الذي يستند عليه كل تصنيف حسب الشكل التالي :

الشكل (1-12) : تقسيمات القروض العامة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مراجع سابقة

أولا - من ناحية مصدر القرض : نميز بين

- **قروض داخلية** : يعتبر القرض داخليا إذا قام بالاكتمال في سنداته أشخاص طبيعيون أو اعتباريون داخل إقليم الدولة، بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجناب، وتتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة إذ أنها تضع شروط القرض المختلفة، وتبين المزايا الممنوحة للمقترض، وكيفية السداد، ويطلق على هذا القرض أحيانا القرض الوطني، ويسمى في الجزائر القرض الشعبي، وغالبا ما يستعمل هذا النوع من القروض في تمويل أغراض قومية، كتغطية نفقات الحرب، أو تمويل مشاريع التعمير والبنية التحتية وما دمرته الكوارث الطبيعية... الخ

- **قروض خارجية** : وهي القروض التي يتم إصدارها خارج إقليم الدولة سواء من حكومات أجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، أو من الهيئات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وتكتب بالعملة الأجنبية، وقد تلجئ الدولة إلى مثل هاته القروض لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها، أو لتمويل برامجها التنموية المخطط لها.

ويمكن توضيح أهم أوجه الاختلاف بين القروض الداخلية والقروض الأجنبية فيما يلي :

- القرض الداخلي لا يؤدي إلى أي زيادة أو نقصان في الثروة الوطنية، عكس القرض الخارجي الذي ينقل جزءاً من ثروة البلاد الأخرى إلى الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة القوة الشرائية، والعكس عند سداد القرض تنتقل الثروة من الداخل إلى الخارج ما يعني نقص في القوة الشرائية.

- لا تؤثر القروض الداخلية على ميزان المدفوعات أو على سعر صرف العملة الوطنية، أما القروض الخارجية فإنها تؤدي إلى تحسن سعر الصرف وميزان المدفوعات عند إصدارها والعكس عند سدادها.

- القروض الداخلية يمكن أن تكون إجبارية وإن كانت في الغالب اختيارية، أما القروض الخارجية فلا يمكن تصور الإلزام فيها لأنه لا يمكن للدولة أن تجبر غيرها من الدول أو المنظمات الدولية على إقراضها.

- القروض الخارجية تؤدي في كثير من الأحيان إلى التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدولة، بل قد تؤدي في بعض الأحيان إلى فقدان الدولة لاستقلالها كما حصل لمصر وتونس في نهاية القرن التاسع عشر، إضافة إلى ما تفرضه الهيئات الدولية من شروط يتعين على الدولة المقترضة الالتزام بها وإتباعها في مجال سياستها الاقتصادية والمالية.

- يلقي القرض الخارجي عبء التسديد على الأجيال اللاحقة (ضريبة مؤجلة)، كما له آثار تضخمية بما أنه يرفع من حجم النقود المتداول بها في السوق الوطنية¹.

ثانياً - من ناحية طبيعة القرض :

- قروض اختيارية : هي مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين طوعاً لا كرهاً²، فالأصل في القروض العامة أنها اختيارية، أي أن يكون الأفراد أحراراً في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب، حسبما تكون فيه سعر الفائدة مرتفعة عن السعر السائد في السوق أو تمنح مجموعة من المزايا التحفيزية مثل الإعفاءات الضريبية ووضع امتيازات تعري الرأسماليين في الاكتتاب.

- قروض إجبارية : قد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض إجبارية لا يكون للأفراد حق الاختيار في الاكتتاب من عدمه، وإنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقرها القانون بسبب إحجام الأفراد والمؤسسات عن الدخول في عقد القرض، وظهر القرض الإجباري بعد الحرب العالمية الأولى، وهو قرض أزمات أي استثنائي، تلجأ إليه الدولة في الحروب وكذا الأزمات الاقتصادية أو امتصاص القوة الشرائية لمواجهة حالات التضخم، أو في خدمة الديون، لكن هذه القروض لا تعتبر ضرائب لأنها وإن شابهتها في عنصر الجبرية، فإنها لا تدفع نكثاً ولا بدون مقابل.

¹- بلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص 253.

²- حيدر وهاب عبود، دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية القانون، بغداد، العراق 2012، ص 07.

- قروض شبه إجبارية : وهي التي تعتمد الدولة من أجل عقدها على الدعاية وإثارة النزعات الوطنية والقومية، التي تجعل من هذه القروض واجبا وطنيا يفرض على الأفراد الاككتاب فيها، ويظهر ذلك خاصة إذا كان النظام دكتاتوريا، حيث يخشى الأفراد من وصفهم بالسلبية في حال امتناعهم عن الاككتاب، ففي مثل هذه الوضعية لا يوجد إزام قانوني بالاككتاب في القرض العام ولكنه التزام داخلي ناتج عن الرغبة في المساهمة في ما يحتّمه الواجب الوطني أو الخوف من سوء النظر إليهم إن لم يكتتبوا في القرض العام.

ثالثا - من حيث مدّة القروض :

- قروض دائمة : وهي تلك القروض التي تلتزم فيها الدولة بدفع فوائدها بصفة منتظمة دون أن تحدد تاريخا معيناً لتسديد قيمة القرض إلى المكتتبين، كما تستطيع الدولة أن تختار أكثر الطرق التي تراها ملائمة للتخلص من القرض، ففي حالة ارتفاع سعر الفائدة في السوق ومن ثمّ انخفاض سعر سندات القرض الدائم أو المؤبد تلجأ الدولة إلى شراء ما تستطيع من هذه السندات بسعر أقل من سعر الإصدار، وبهذا تتخلص من جزء من الدين، أما في حالة انخفاض سعر الفائدة ومن ثمّ ارتفاع سعر سندات القرض تلجأ الدولة إلى إصدار قروض جديدة بفائدة أقل وتستخدم حصيلة القرض الجديد للوفاء بالقرض المؤبد، وتسمى هذه العملية "تبديل الدين"، هذا وتشكل القروض الدائمة خطرا على موازنة الدولة حيث يؤدي ذلك إلى تراكم الديون وأعباء الفوائد المترتبة عنها¹

- قروض مؤقتة : هي تلك القروض التي تحدد الدولة مقدما أجلا للوفاء بها، ويطلق عليها "القروض القابلة للاستهلاك"، وعادة ما تحدد هذه المدة في القواعد المنصوص عليها في قانون إصدار القرض، ويتم تسديد القرض إما في أجل واحد أو عبر دفعات أو أقساط سنوية متغيرة أو أقساط سنوية ثابتة، ويمكن تقسيم القروض المؤقتة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

* قروض قصيرة الأجل : وفي الغالب تكون قروض داخلية في شكل سندات تسمى أذونات الخزينة، لا تتجاوز مدتها سنتين، وتلجأ الدولة إليها في حالة وجود عجز نقدي مؤقت في إيراداتها، وخاصة عند التأخير في تحصيل الضرائب، ويطلق على القروض قصيرة الأجل الدين السائر أو الدين العائم.

* قروض متوسطة الأجل : هي القروض التي تزيد مدتها عن سنتين وتقل عن عشر سنوات، تلجأ إليها الدولة لتمويل العجز في الإيرادات نتيجة لتزايد الإنفاق العام، ويطلق عليها القروض المثبتة.

* قروض طويلة الأجل : هي القروض التي تتجاوز مدتها العشر سنوات وقد تصل حتى ثلاثون سنة، تلجأ إليها الدولة في حالات تمويل المشاريع التنموية الكبرى، أو لمواجهة المصاريف الناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والمالية.

¹ - سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، مرجع سابق، ص 170.

رابعا - من حيث استخدام القرض : تصنف القروض العامة حسب الاستخدام إلى ¹ :

- قروض منتجة : تشير إلى تلك الديون التي تخصصها الدولة لأغراض إنتاجية مباشرة، حيث يتم استخدامها في المشاريع التي تدر إيرادات مثل : السكك الحديدية، إنشاء محطات توليد الكهرباء، مشاريع الري، وسائل النقل... الخ، وقد أطلق على هذا النوع من القروض مصطلح الديون النشيطة، نظرا لأنها تلعب دورا نشيطا وفعالا في زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، ويتم تسديد الديون المنتجة (من أصل وفوائد) انطلاقا من الإيرادات الناتجة عن المشاريع التي تخصص لها هذه الديون.

- قروض غير منتجة : وهي تلك القروض التي لا يقابلها أي إيرادات أو أصول حالية، حيث لا يتم استخدامها لأغراض إنتاجية مباشرة، مثلا يتم إنفاق هذه الديون على الحروب، الكوارث الطبيعية وغيرها، ويطلق على هذه القروض أنها الديون ذات الحمل الثقيل أو القروض غير النشيطة، فهي قروض لا تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للبلد، ويقع عبؤها على الاقتصاد بأكمله.

4-4- الإيرادات الأخرى (الإيرادات العامة غير العادية) :

يقصد بها الموارد غير العادية تلك الموارد التي لا تتكرر بطبيعتها بطريقة منتظمة دوريا أو سنويا في الميزانية، وأهم هذه الموارد هي الأتاوى والغرامات واليانصيب العام، والهبات والهدايا والمعونات الأجنبية إلى جانب التعويضات والإصدار النقدي نستعرضهم كالتالي :

أ- الأتاوى : تعتبر الإتاوة أحد المصادر الإيرادية للدولة وهي تختلف من حيث طبيعتها عن كافة المصادر الإيرادية الأخرى، وتعرف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تقوم الدولة بتحديدده، ويقتصر دفعه على طبقة معينة من أفراد المجتمع هي طبقة ملاك العقارات مقابل عمل عام قامت به الدولة فتترتب عليه منفعة خاصة، وتتميز الإتاوة بمبدأ الإلجباري والإكراه في عملية تحصيلها نتيجة الزيادة في القيمة الرأسمالية للعقارات نظير استفادة ملاكها من التحسين الذي أدخل على العقارات التي في نطاق الأعمال العامة، كتحسين البنية التحتية أو بناء مشروع صحي وغيرها، ومن ناحية أخرى أن الحد الأقصى لمقدار الإتاوة هو قيمة المنفعة الخاصة التي عادت على مالك العقار والتي تتمثل في الزيادة الرأسمالية والتي كانت نتيجة للأعمال الحكومية وليس للتضخم النقدي، وهنا يكمن الفرق بين الإتاوة والرسم حيث أن هذا الأخير وكما ذكرنا سالفا أنه يمتد دفعه إلى كل فرد يطلب خدمة عامة تعود عليه بمنفعة خاصة، إضافة إلى مبدأ الاختيار في دفع الرسم وتكرار ودورية قيمته ².

¹ - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015، ص 46.

² - محمد السيد راضي و مصطفى حسني السيد، المالية العامة، مرجع سابق، ص 76.

ويتوقف لجوء الدولة إلى فرض الأتاوى على السياسة المنتهجة وعلى الظروف المالية للدولة، إلا أنه لا يمكن أن تفرض الإتاوة إلا بمقتضى قانون تصدره السلطة التشريعية، إلا أنها تترك جانبها الفني إلى السلطة التنفيذية مثل تحديد مقدارها وطرق دفعها¹.

ب- الغرامات : وهي في الأصل عقوبة مالية تصدر لجهة خاصة، وتفرض غالباً على مرتكبي المخالفات القانونية والنظام العام، وبذلك فإن الغاية الأصلية منها ليست الحصول على إيرادات للدولة وإنما معاقبة المخالفين، وبما أن الغرامة عقوبة فغنه يصعب الاعتماد عليها في تمويل النفقات العامة، خاصة وأنه يصعب التنبؤ بمقدارها لارتباطها بالمخالفات القانونية وجوداً وعدمياً، كما أن حصيلتها ضئيلة وغير ثابتة، وتزداد ضآلتها كلما اقترب قانون العقوبات من تحقيق الهدف من وجوده، والمتمثل في :

- نجاح المشرع في فرض الغرامة بصورة رادعة.

- ازدياد درجة الوعي القومي لدى أفراد المجتمع، ومن ثمّ درجة احترام أفراد المجتمع لقوانين الدولة وتنظيماتها.

- تطبيق اللوائح والقوانين بصورة فعالة بعيداً عن التسبب في الجهات المنفذة.

ويمكن تصنيف الغرامات إلى فئتين هما :

- فئة تفرضها السلطة التنفيذية على المخالفين مباشرة، دون اللجوء إلى القضاء، ويقتصر دور السلطة التنفيذية وفقاً لما هو مرخص لها به من قبل السلطة التشريعية في تطبيق الغرامات المنصوص عليها في القانون، ومثالها في حالة ارتكاب مخالفة لقانون المرور، والغرامات التأخيرية عند التأخر في دفع الضريبة أو الرسوم.

- فئة ثانية من الغرامات لا تملك السلطة التنفيذية الحق في فرضها، وإنما يكون ذلك من حق السلطة القضائية التي تحكم بما عقاباً وجزءاً يلحق المخالفين لقواعد القانون العام، بإصدار وتنفيذ أحكام قضائية بعد استنفاد طرق الطعن العادية.

ج- اليانصيب العام : يعتبر اليانصيب العام أحد الموارد الذي تعتمد عليه العديد من الدول غير الإسلامية، فهذا المورد أقل عبثاً على بعض أفراد المجتمع الذين يميلون إلى الاشتراك في المراهنات وألعاب اليانصيب طواعية دون إكراه أو إجبار، ما يدفع الدولة إلى إصدار أوراق اليانصيب العام وتحصل مقابلها على مورد لتغطية نفقاتها العامة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، ولكن الدول الإسلامية لم تقتبس هذا النظام و ذلك لتحريمه وتنافيه مع المبادئ الدينية الأخلاقية، فهو مستبعد من إيرادات الدولة الإسلامية.

د- الهبات والهدايا والمعونات الأجنبية : وهي ما تحصل عليها الدولة أو غيرها من الهيئات والأشخاص العامة، من منح وتبرعات أو هدايا سواء من مواطني الدولة أو من دولة أخرى، كما قد تكون منحا من منظمات دولية، أو معونات أجنبية وقد تحدث في مناسبات وطنية أو حالات استثنائية، ولا يعتمد على هذه الإيرادات لاعتبارها

¹- برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 73.

من المصادر الثانوية للإيرادات العامة قليلة الحصيلة وغير منتظمة في معظم الأحوال، إضافة إلى العلاقات السياسية بين الدول المانحة والممنوحة والتي تلعب دورا رئيسيا في تحديد حجم المنح والإعانات الخارجية ومعدل تدفقها.

هـ- التعويضات : وهي ما تحصل عليه الدولة لمبالغ مالية من الداخل أو الخارج، نتيجة لارتكاب الغير أعمال أضرت بها، وتصدر التعويضات بقوانين عامة عندما تتحصل عليها الدولة من داخل أراضيها، وبقوانين دولية من منظمات دولية عامة في حالة تحصل الدولة عليها من الخارج نتيجة تعويضات عن عدوان عسكري أو تعويضات حروب أو أفعال أضرت بصالحها، وهذا ما سعت ولا تزال تسعى إليه الجزائر بمطالبتها لفرنسا الاعتراف بجرائم حربها عليها خلال فترة الاستعمار والمطالبة بالتعويض المادي والمالي لضحايا حرب التحرير الجزائرية وعائلاتهم.

و- الإصدارات النقدية : تعاني معظم الدول النامية من نقص الموارد النقدية لضيق وعائها الضريبي، وافتقادها للخبرة في إدارة الشؤون الضريبية، وعليه قد تلجأ إلى تمويل عجزها المالي من البنك المركزي عن طريق الإصدار النقدي، ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثمّ زيادة الأسعار، مما يخفض من حجم الاستهلاك ويطلق عليه "الادخار الإجباري" وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للفرد، ومن ناحية أخرى فإنّ زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة (ثمن النقود)، وهو ما يساعد على تشجيع الطلب، ولذلك يطلق على الزيادة في عرض النقود في المجتمع على أنها "ضريبة التضخم"، ويؤدي الإصدار النقدي إلى مساوئ اجتماعية واقتصادية نظرا لعدم ارتفاع الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار وخاصة في البلدان النامية التي لا تتمتع بجهاز إنتاجي مرن، ويترتب على ذلك¹ :

- عدم القدرة على مواجهة الإصدار النقدي الجديد لأنه يخلق قوة شرائية جديدة.
- عدم زيادة الإنتاج لمواجهة الأموال الجديدة كقوة شرائية وبالتالي ترتفع الأسعار نتيجة عدم امتصاص الكميات الجديدة من النقود
- ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وبالتالي يشكل مشكلة قومية تقف عائقا أمام زيادة الإنتاج
- انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات الصادرات في الأسواق العالمية، مما يفقدها القدرة التنافسية، ومن ناحية أخرى انخفاض حصيلة الدولة من العملات الصعبة يضعف الثقة في الإنتاج الوطني
- انخفاض القوة الشرائية يؤدي إلى ارتفاع الواردات وبالتالي تخفيض حجم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وبالتالي نصل للمعادلة التالية :

$$\text{انخفاض القوة الشرائية} = \text{خفض معدل الصادر} + \text{خفض معدل الوارد}$$

¹ يسرى أبو العلا وماجدة شلبي وأحمد مصطفى معبد وعصام حسني، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة بنها، مصر بدون سنة النشر، ص 78. على الموقع <http://olc.bu.edu.eg/olc/images/313.pdf> ، تاريخ الاطلاع (2019/12/13)

- وهذا الأثر يمثل خطورة على البلدان النامية التي تعتمد في مواردها على الصادرات في تمويل ميزانيتها العامة
- يترتب على التضخم حدوث مضاربات وارتفاع قيمة العقارات والمعادن النفيسة لعدم الثقة في العملة الوطنية ، وهروب الأموال الأجنبية من البلاد وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد.
 - ولعملية إصدار النقود عدّة قواعد قد تتبع الدولة إحداها هي¹ :
 - قاعدة الغطاء الذهبي النسبي : على المصرف المركزي أن يحتفظ بغطاء متنوع للعملة يشكل الذهب نسبة محددة منه وهي 20% والباقي يعطى بأصول أخرى مختلفة من عملات أجنبية متنوعة وسندات محلية وأجنبية.
 - قاعدة الحد الأقصى للإصدار : تُلزم الحكومة المصرف المركزي بحدّ معين من الإصدار النقدي لا يمكن تجاوزه وفق القانون، ويتم تعديل هذا الحد بين الحين والآخر من طرف الحكومة.
 - قاعدة الغطاء الذهبي الكامل : على المصرف المركزي أن يتقيّد في إصدار العملة بحجم الاحتياطي من الذهب المتوفر في خزانته، ولا يجوز له أن يتعداه.
 - قاعدة الإصدار الجزئي الوثيق : على المصرف أن يحتفظ بغطاء من سندات وأوراق مالية مسحوبة على الخزانة أو على أي من المؤسسات العامة لحجم ثابت من العملة، وما زاد عنها على المصرف المركزي أن يحتفظ بغطاء ذهبي لها، بمعنى يكون بالإمكان للمصرف تجاوز الحد الأقصى لإصدار العملة بغطاء من السندات والأوراق المالية الصادرة عن الدولة على أن يلتزم بغطاء ذهبي للمقدار الزائد.

المطلب الثالث : الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة* من أهم أدوات السياسة المالية التي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كونها الوسيلة التي تحدّد من خلالها سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى مفهوم الموازنة العامة من خلال تبيان بعض التعريفات المتعلقة بها، مع أبرز الخصائص و المبادئ التي تعتمد عليها، إضافة إلى الإطّلال على أنواعها ومعرفة دورة الموازنة العامة في الجزائر.

1- تعريف الموازنة العامة :

للموازنة العامة عدّة تعريفات نذكر منها :

- تعرّف الموازنة العامة بأنها "الخطة المالية الأساسية لتنفيذ الخطة الاقتصادية بصورة مخططة ومنظمة بما يتفق مع البيان العام والتفصيلي للخطة"²

¹ - سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق، ص 201.

* - يستخدم مصطلح الموازنة وليس الميزانية، فالموازنة مرتبطة بالدولة تقابلها كلمة (Budget) وهي نفقات وإيرادات الدولة لسنة مالية قادمة، وقد أشتقت أصلا من كلمة (Bougette) الفرنسية القديمة والتي تعني حقيبة أو كيس صغير، التي كان يحملها وزير الخزانة الانجليزي، والتي كانت تحوي بداخلها الأختام والوثائق المالية الخاصة باقتراحاته فيما يتعلق بالنفقات وتوفير الإيرادات، أما مصطلح الميزانية فهي كلمة محدثة يقابلها اصطلاح (Balance sheet) وهي عبارة عن كشف لموجودات ومطلوبات بالمركز المالي للشركة في تاريخ معين.

² - خالد أحمد المشهداني ونبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، مرجع سابق، ص 143.

- كما عرفت المنظمة العربية للعلوم الإدارية بأنها "الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة في توصية رقابة أعمال الدولة، وتتضمن برنامج مالي عن سنة مالية بما تقديراً مفصلاً لنفقات الدولة وإيراداتها، أي استخداماتها في حدود الموارد المتاحة لها"¹.

- الموازنة العامة هي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها²

- تعرف الموازنة العامة بأنها "خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة"³

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن إبراز أهم خصائص الموازنة العامة المتمثلة في :

- **الموازنة العامة خطة مالية** : الموازنة العامة للدولة خطة مالية ذات أهداف اقتصادية وسياسية ومالية واجتماعية، في إطار ما ترسمه لها الخطة الاقتصادية، بمعنى أن الموازنة أضحت المصدر الرئيسي في تمويل المشروعات الواردة في الخطة، كما تعد بمثابة عملية تخطيط قصيرة الأجل مدته سنة أو أكثر، وعموماً هي في الغالب سنة تترجم خطة التنمية وأهدافها إلى برامج سنوية.

- **الموازنة العامة محددة المدة** : وهذه المدة غالباً ما تكون سنة، ويرجع السبب إلى الأخذ بذلك إلى :

* السبب السياسي : هو أن إقرار البرلمان للموازنة سنوياً يضمن الرقابة الفعلية على مالية الدولة

* السبب المالي : هو أن الظروف تتغير من سنة إلى أخرى، ومن ثم ينبغي أن تتجدد التقديرات سنوياً حتى تصبح دقيقة، على أنه في بعض الظروف الاستثنائية قد توضع الموازنة لمدة أكثر من سنة كوضع برنامج ينفذ على عدة سنوات، لكن يجب أن تتضمن الموازنة بياناً لما ينفق كل سنة⁴.

- **الموازنة العامة تقدير وتخمين احتمالي** : الموازنة العامة للدولة عبارة عن تقديرات توضع على أساس فترة ماضية بهدف الإنفاق خلال فترة لاحقة (مستقبلية)، وهذا الفرق الزمني يتيح فرصاً للمناقشات وإبداء الآراء لتعديل وتحديد بعض بنودها.⁵ كما أنه من الصعب التحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي ستصرف على الإيرادات المتحصل عليها خلال العام المقبل، كما أن هذا التقدير قد لا يتوافق في كثير من الأحيان مع النفقات الفعلية على الرغم من أن هناك نفقات يمكن تقديرها بصورة نهائية كنفقات التسيير من الرواتب والأجور، إلا أن نفقات التجهيز والنفقات الاجتماعية لا يمكن تحديدها لأن مقدارها يتوقف على العديد من العوامل كتقلبات

¹ - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2014، ص 48.

² - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 317.

³ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن 2011، ص 16.

⁴ - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، مرجع سابق، ص 52.

⁵ - ميثم صاحب عجم وعلي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن 2015، ص

الأسعار، أو اندلاع الحروب أو انتشار الأوبئة وغيرها، كذلك الحال بالنسبة للإيرادات العامة، فبعض الإيرادات كالضريبة على الأرباح مرتبطة بمدخيل المكلفين التي تزايد أو تنخفض بازدهار أو انكماش الحالة الاقتصادية¹.

- **الموازنة العامة للدولة إجازة** : لا تصبح الموازنة العامة للدولة وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ، إلا بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وبذلك يجوز ويعطى الحق للحكومة بحماية الإيرادات وصرف النفقات، غير أن مضمون الإجازة يحتل في كل من النفقات والإيرادات، فالإجازة بالنسبة للنفقات تعطى للحكومة حق القيام بالإنفاق بذات المبالغ أو أقل منها، بينما الإجازة بالنسبة للإيرادات فلا تتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها من عدمه، لأنها واجبة التحصيل طبقاً لنصوص القوانين التي تنظمها.

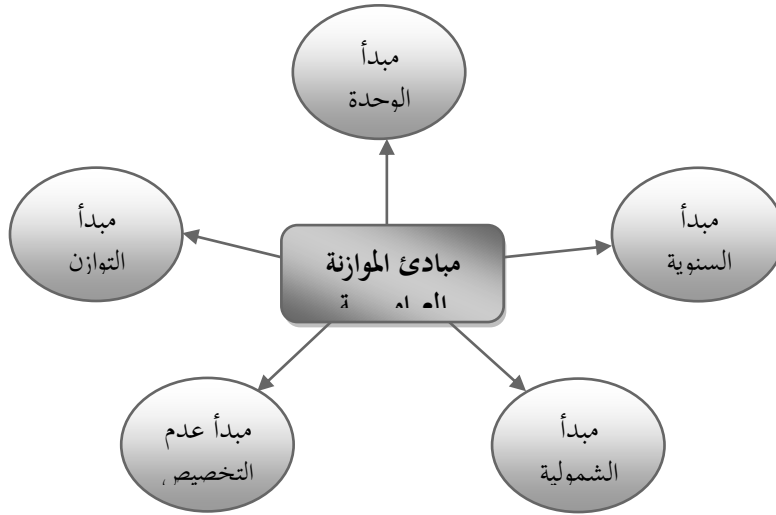
- **الموازنة العامة ذات أهداف** : للموازنة العامة عدّة أهداف منها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مالية، وكلها تصبّ في الوصول إلى تحقيق الصالح العام بالدرجة الأولى والخاص في بعض الأحيان، فتكمن الأهداف السياسية من خلال فرض البرلمان ممثلو الشعب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، واختيار النظام المالي، ومن الناحية الاقتصادية عبّرَ مواجهة التقلبات الاقتصادية والتضخم والانكماش، أما من الناحية الاجتماعية فيكون بالنهوض وتحسين المستوى المعيشي للفرد وهذا من خلال إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وعن الأهداف المالية فإنها توضح مركز الدولة المالي بمهية النفقات وأوجه صرفها، ومهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، وبالتالي فهي الأداة الرئيسية للتخطيط المالي².

2- مبادئ الموازنة العامة :

للموازنة العامة عدّة مبادئ تساهم في تنظيم شؤونها، وتسهيل معرفة المركز المالي للدولة، وتيسير الرقابة عليها بواسطة السلطة التشريعية عند إجازة الإيرادات والنفقات، وإلى تحضير الموازنة العامة بأسلوب علمي اقتصادي بعيد بقدر الإمكان عن التبذير والإسراف، ونذكر تلك المبادئ حسب الشكل الموالي كالتالي :

¹ - عبد القادر فار، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-آفاق 2019)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2017-2018، ص 34.
² - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، مرجع سابق، ص 53.

الشكل (1-13) : مبادئ الموازنة العامة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المراجع السابقة

2-1- مبدأ الوحدة : يقصد بوحدة الموازنة العامة أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة موازنة واحدة، لتحقيق الغايات التالية :

- الغاية المالية : حيث يسهل ذلك من معرفة المركز المالي للدولة، إذ يستطيع الباحثون تحديد حالات العجز والفائض وحساب المجموع الكلي للإيرادات والنفقات.
- الغاية الاقتصادية : تمكن وحدة الموازنة من دراسة الموازنة بصورة كلية وبالنتيجة تحديد نسب الإيرادات العامة المحققة والنفقات العامة إلى الدخل القومي، مما يوضح درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- الغاية الرقابية : تسهل هذه القاعدة عمل السلطة التشريعية في الرقابة والحكم على صحة القرارات المعتمدة من السلطة التنفيذية.

ونظرا لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت بعض الاستثناءات من مبدأ وحدة الموازنة العامة نذكرها كما يلي :

- الحسابات الخاصة : هي عبارة عن وسيلة حسابية تسجل بموجبها أموال تدخل الموازنة العامة، نتيجة لبعض النشاطات التي تقوم بها السلطة التنفيذية، وهذه الأموال لا تعد إيرادا حقيقيا كما في التأمينات التي يدفعها المقاولون ضمانا لقيامهم بالأشغال العامة، وتعاد إليهم خلال مدة محددة، كذلك الحال بالنسبة للنفقات كما في القروض الممنوحة للمزارعين والشركات الخاصة والصناعيين، التي يجب ردها إلى الخزينة العامة خلال السنة المالية ذاتها التي صرفت فيها.
- الموازنة الملحقية : تتعلق بموازن المؤسسات العامة التي لا تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، وتعرف باسم "المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي"، وتتمتع هذه المؤسسات باستقلال مالي وذلك بهدف

تحريرها من تطبيق القواعد الحكومية، وإظهار مركزها المالي ونتائج نشاطها وإدارتها والحكم على مدى كفاءتها التجارية وتحقيقها للربح أو الخسارة.

- الموازنات المستقلة : هي موازنة المرافق والمشروعات العامة ذات النشاط الاقتصادي التي تتمتع بالشخصية المعنوية، إذ يمنح الاستقلال لتمكين قيامها بوظائفها وهذا يتطلب أن يكون لها موازنة مستقلة عن موازنة الدولة خاصة بها، دون الحاجة إلى نص تشريعي يقرر ذلك.

- الموازنات غير العادية : كما رأينا سابقاً أن هناك نفقات غير عادية تشمل نفقات المشاريع الكبرى والحروب والكوارث الطبيعية وغيرها، وإيرادات غير عادية تشمل القروض الخارجية والإصدار النقدي الجديد، وعليه يرى بعض المفكرين أن تعدّ الدولة موازنتين هما : موازنة عادية تتضمن النفقات والإيرادات العادية، وموازنة غير عادية تتضمن النفقات والإيرادات غير العادية.

2-2- مبدأ السنوية : يقصد بهذا المبدأ أن تغطي الموازنة العامة سنة كاملة، ويتم ذلك بصفة دورية، وأن تعرض سنويا على السلطة التشريعية لمناقشتها وإقرارها، ويتم تنفيذها خلال مدة سنة، ويعود إقرار السنوية للموازنة العامة وفقا للمبررات التالية¹ :

- الاعتبارات المالية : لا يمكن وضع الموازنة العامة لأقل من سنة، لأنه قد تتفاوت الإيرادات والنفقات حسب الفصول والمواسم التي تتضمنها السنة ما يؤدي إلى التبذير أو الإسراف في النفقات والإيرادات، كذلك الأمر لو زاد عن السنة أين يصعب القيام بتقديرات دقيقة للنفقات والإيرادات العامة لطول الفترة، كما أن السنوية تعد قاعدة متبعة في الحسابات المالية وخاصة حسابات الدخل الوطني.

- الاعتبارات الإدارية : إن إعداد وتحضير الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والموافقة عليها من طرف السلطة التشريعية يأخذ وقتاً طويلاً ولا يمكن إنجازه بأقل من سنة، لذا يجب إعطاء وقت كافي بين إعداد الموازنة وتنفيذها حتى يتسنى للسلطة التنفيذية القيام بتنفيذ المشاريع وتسريع وتيرة الإنجاز خلال السنة.

- الاعتبارات السياسية : إن عرض مشروع الموازنة العامة كل عام على الهيئة التشريعية يكفل رقابة فعالة لممثلي الشعب على خطط إنفاق الحكومة وإيراداتها.

غير أن مبدأ السنوية للموازنة العامة يشمل استثناءات نذكر منها :

- الموازنة الإثني عشرية : وهي الموازنة التي تحضر لمدة شهر واحد، أي لجزء من اثني عشر جزء (12/1) من السنة، ويؤخذ بمثل هذه الموازنة في حالة تأخر تصديق السلطة التشريعية على الموازنة العامة في موعدها المحدد، ويعود سبب التأخير إما لظروف اقتصادية أو سياسية، أو إلى تأخر السلطة التنفيذية في تحضير الموازنة، أو عدم كفاية الوقت لدراسة ومناقشة الموازنة من طرف السلطة التشريعية.

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص ص 52-53.

- الموازنة لبضعة أشهر : تلجأ بعض الدول لإعداد موازنات لبضعة أشهر (أقل من سنة) في حالة اعتماد الدولة لتغيير موعد بداية ونهاية السنة المالية، مثال ذلك أن دولة ما تبدأ سنتها المالية من شهر أبريل وتنتهي شهر مارس من السنة الموالية، وقررت تغيير موعد بداية السنة المالية ابتداء من شهر جانفي، فهنا تقوم الدولة بإعداد موازنة عامة لمدة تسعة أشهر في السنة الأولى، ثم تعد في السنة الموالية موازنتها لمدة اثني عشر شهر ابتداء من شهر جانفي.

- الإعتمادات الإضافية : الموازنة العامة عبارة عن تقديرات للإيرادات والنفقات خلال سنة مقبلة، وقد لا تكون كافية تلك الإعتمادات المخصصة لبند من البنود، وفي هذه الحالة ولتغطية العجز تلجأ الحكومة إلى إضافة إعتمادات جديدة إلى الإعتمادات السابقة تسمى الإعتمادات التكميلية، وتكون بعد بداية السنة المالية وتنتهي مع نهايتها.

- الموازنات لسنتين أو أكثر : تعد بعض الدول موازنات لمدة سنتين أو أكثر، وذلك لمواجهة ظروف اقتصادية وسياسية معينة، ومثل هذه الحالات قليلة ونادرة، وتعتبر هذه الموازنات خروجاً على قاعدة سنوية الموازنة العامة، لأنها تمتد لمدة أطول من سنة.

- موازنة البرامج : تقوم الحكومات (خاصة الدول النامية) إلى جانب تنفيذ المشاريع العادية الصغيرة، التي تنتهي مع نهاية السنة المالية، بتنفيذ مشاريع إنمائية كبيرة يحتاج تنفيذها إلى برامج على مدار عدد من السنوات، ترصد لها إعتمادات تمتد إلى ما بعد نهاية السنة المالية، ويصار تدويرها إلى حين انتهاء البرامج أو المشاريع الموافق على تنفيذها.

- الإعتمادات الثابتة : هي الإعتمادات التي تجيزها السلطة التشريعية لعدة سنوات، أو لمدة طويلة وتبقى أرقامها ثابتة بدون أية تغييرات خلال تلك المدة، ولا تعرض سنويا على السلطة التشريعية لإجازتها، ومثال ذلك نفقات البلاط الملكي في بريطانيا، وفوائد الدين العام، ومعاشات التقاعد وغيرها.

2-3- مبدأ الشمولية : يقضي هذا المبدأ بظهور جميع إيرادات الدولة أياً كان مصدرها، وجميع النفقات مهما كانت أنواعها في الموازنة العامة، ولا يسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها، وبعبارة أخرى لا يجوز إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة، ويتناقض مبدأ الشمولية مع قاعدة الناتج الصافي، التي تنصّ على أن يقيد في موازنة الدولة صافي الإيرادات وصافي النفقات، وتسمح هذه القاعدة بأن تخصص نفقات كل وزارة من إيراداتها بحيث لا يقيد في الموازنة إلا صافي الإيرادات إذا كانت الوزارة قد حققت فائضاً، وصافي النفقات في حالة وجود عجز، ويستند الاعتماد على مبدأ الشمولية إلى الأسباب التالية :

- تسهيل عملية مراقبة السلطة التشريعية على الإيرادات والنفقات، وذلك لأن جداول الموازنة العامة تتضمن جميع الإيرادات والنفقات للدولة.

- تبين الأوضاع المالية على حقيقتها، فتقيد بموجبها الإيرادات وتكاليف كل نوع من أنواع النفقات.
- تساعد على التقليل من الإسراف والتبذير في أموال الدولة، لأن الإعتمادات المخصصة للإنفاق محددة ولا يجوز تجاوزها عند الصرف.

ولمبدأ الشمولية جملة من الاستثناءات نذكر منها :

- الموازنات المستقلة : هي موازنات المؤسسات العامة لها شخصية معنوية، تمنحها الدولة نوعا من الاستقلال في إدارة شؤونها المالية والإدارية، ولا تقيد إيرادات ونفقات هذه المؤسسات بالتفصيل في الموازنة العامة للدولة، حيث لا تتضمن وثيقة الموازنة العامة إلا الأرصدة المدينة، في حالة وجود عجز في الموازنة المستقلة، حيث يصار إلى رصد اعتمادات لها في جداول النفقات في الموازنة العامة لتغطية العجز، ويكون ذلك على شكل إعانات لتلك المؤسسات، أما الأرصدة الدائنة التي تتمثل في تحقيق فائض في الإيرادات، فإن المؤسسة تحتفظ به عادة لنفسها لتتوسع في خدماتها ونشاطاتها مستقبلا.

- الموازنات الملحقة : هي موازنات بعض المؤسسات العامة التي تغلب عليها الصبغة التجارية أو الصناعية أو الاجتماعية أو التعليمية، وتمنحها الدولة الاستقلال المالي، ولا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الدولة، ولا تدرج إيراداتها ونفقاتها بالتفصيل في صلب وثيقة الموازنة العامة، وإنما تظهر فقط أرصدها الدائنة أو المدينة إذا حققت فائضا أو عجزا على التوالي في إيراداتها.

- بقايا قاعدة الناتج الصافي : يلاحظ في الدول التي تطبق مبدأ الشمولية أنه لا تزال هناك بعض البقايا من قاعدة الناتج الصافي، لم يتخلص منها نهائيا، ومن أمثلة ذلك أنه إذا منح دافعوا الضرائب إعفاء جزئيا بنسبة (5%) مثلا من قيمة الضريبة لتشجيعهم على القيام بتسديد ما عليهم من الضرائب ضمن مهلة قانونية محددة، فإن مقدار الحسم (الإعفاء الجزئي) هذا يخصم من القيمة الإجمالية للضريبة، ويسجل فقط المبلغ الصافي في جداول الإيرادات.

2-4- مبدأ عدم التخصيص : ويعني عدم التفضيل والمفاضلة في تخصيص إيرادات محددة لتغطية نوع محدد من النفقات¹، مثلا لا تخصص حصيلة الضريبة على قسيمة السيارات لإنشاء طرق جديدة أو لصيانة الطرق، ومن مزايا مبدأ عدم التخصيص هي :

- تحقيق المساواة بين جميع النفقات العامة، دون إعطاء أفضلية لنفقة على أخرى بتخصيص إيراد معين لها.
- تساعد الحكومة على توزيع الإيرادات على وجوه الإنفاق المتنوعة، حسب مبدأ الأولويات في الإنفاق، فتوفر الأموال اللازمة لإشباع الحاجات الهامة أولا، ثم توزع الأموال المتبقية على الحاجات الأقل أهمية.

وعن الاستثناءات من مبدأ عدم التخصيص نذكر ما يلي :

¹ - ميثم صاحب عجم وعلي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 386.

- تخصيص بعض القروض للإنفاق على مشاريع معينة : إن المبالغ المستلمة من القرض تخصص للإنفاق على المشروع المتفق على تنفيذه، وفقا لاتفاقية توقيع عقد الحكومة لمنحها قرض من حكومة أخرى أو إحدى الهيئات الدولية.

- تخصيص بعض الإيرادات لتسديد الدين العام : تخصص أحيانا بعض أنواع الإيرادات (كالجمارك مثلا) لتسديد المبالغ المقترضة، بقصد تشجيع المواطنين على الاكتتاب في القروض الداخلية وللتأكد للدائنين بإمكانية الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وبضمان تسديد الدين المقترض وفوائده.

- تخصيص بعض الإيرادات لمؤسسات عامة ذات شخصية معنوية : مثال ذلك تخصيص نسبة معينة من إيرادات الجمارك لجامعة أو مؤسسة علمية في بلد ما، وتدفع نتيجة تحصيل هذه الإيرادات للمؤسسة المخصصة لها، لتكون موردا من موارد التمويل التي تعتمد عليها في ميزانيتها.

- التخصيص لأغراض اقتصادية : كأن تخصص حصيلة رسوم الإنتاج الصناعي لرفع مستوى الإنتاج الصناعي، أو لتحسين أنواع معينة من المنتجات، أو تخصيص ضريبة معينة على الفلاحين لتحسين الإنتاج الفلاحي، عن طريق تقديم الأسمدة والبذور بأسعار رمزية.

- تخصيص أموال الهبات والوصايا لغايات معينة : تخصص مبالغ معينة في الموازنة والموهوبة أو الموصى عليها من طرف بعض الأفراد لغايات معينة كبناء مساجد أو مستشفيات أو متاحف، وهذا احتراما لرغبتهم وتشجيعا للمواطنين على المساهمة في هذه المشاريع.

2-5- مبدأ التوازن : يركز هذا المبدأ على المساواة السنوية بين تقديرات الإيرادات وتقديرات النفقات للدولة، تجنبا لحدوث عجز أو فائض في الموازنة العامة، ولبدأ توازن الموازنة مفهومين في ظل النظرية المالية التقليدية والنظرية المالية الحديثة نذكرهما كالآتي :

- مبدأ توازن الموازنة في ظل النظرية المالية التقليدية : تستلزم النظرية المالية التقليدية العمل على توازن الموازنة، أي عدم الالتجاء إلى القروض أو الإصدار النقدي الجديد، وقد جعلت هذه النظرية من هذا المبدأ معيارا للحكم على سلامة السياسة المالية، وهدفا لها، ويقصد بهذا المبدأ في ظل النظرية المالية التقليدية أن تغطي الإيرادات العامة العادية النفقات العامة العادية، حيث لا ينتج عن ذلك أي عجز أو فائض في الموازنة العامة.

- مبدأ توازن الموازنة في ظل النظرية المالية الحديثة : تدعو النظرية المالية الحديثة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام حتى ولو أدى إلى عجز مؤقت في الموازنة، مؤكدة بذلك ضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها لغرض تحقيق تحفيز الطلب الفعلي وتحقيق التوازن الاقتصادي، ودعوتها لتمويل تلك الزيادة عن طريق القروض العامة أو الإصدار النقدي، أو إحداث فائض الموازنة العامة في أوقات التضخم لغرض تقليص الطلب الفعلي لتحقيق التوازن عند

مستوى التشغيل الكامل، ويعني ذلك أنه ليس المهم أن تكون الموازنة في حالة فائض أو عجز أو في حالة توازن، بل المهم هو تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام الموازنة العامة وسيلة لذلك¹.

وتتمثل استثناءات مبدأ توازن الموازنة العامة :

- الموازنة الدورية : ظهرت هذه الموازنة نتيجة للمبدأ الاقتصادي القائل بأن هناك أزمات اقتصادية عامة تصير بصورة دورية في أوقات تتراوح بين 7 و 11 سنة، فتحدث مرحلة ازدهار تعقبها أزمة اقتصادية ثم مرحلة ازدهار، ولمواجهة هذه الأحوال وباستخدام الوسائل المالية وضعت الدولة موازنتها بصورة دورية، للمحافظة على التوازن الاقتصادي، ففي حالة الكساد والأزمات حيث تقل الإيرادات العامة، تقوم الدولة بصرف الفائض (الاحتياطي) من سنوات الازدهار التي سبقت، أو تلجأ إلى القروض وهذا لتشغيل الأيدي العاملة وتنشيط الحياة الاقتصادية للدولة، وبموجب الموازنة الدورية يكتفي بتوازن الموازنة في نهاية الفترة الدورية (عدة سنوات) التي أعدت لها الموازنة، ولا يشترط أن تتساوى سنويا الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة

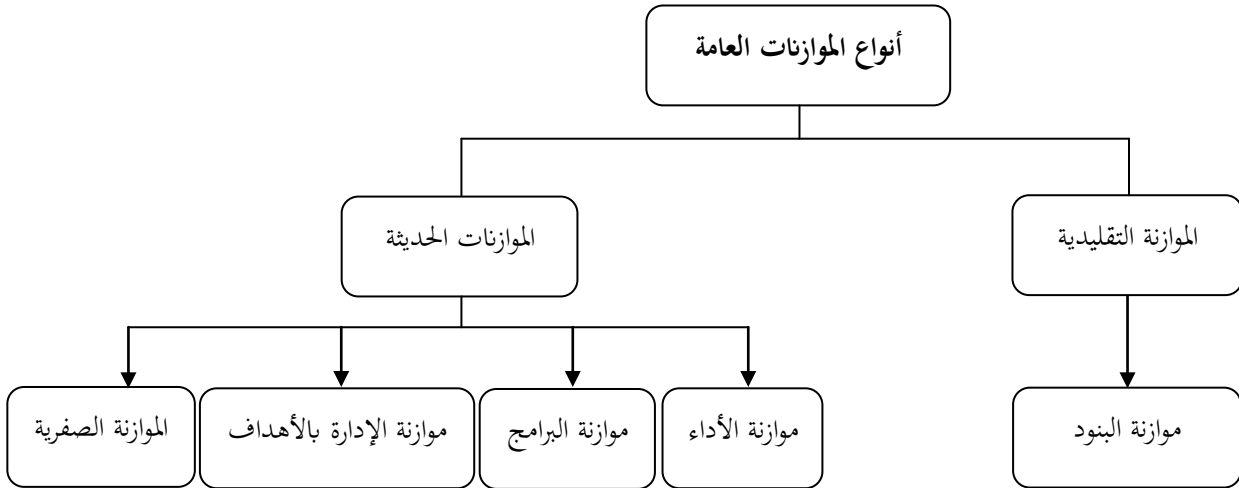
- نظرية العجز المتراكم : تستند هذه النظرية على السماح بوجود عجز في الموازنة العامة للدولة في حدود معينة، وذلك لأجل علاج مشكلات الاقتصاد الوطني من الكساد والبطالة، عن طريق زيادة إنفاقها الذي يمول إما بالاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد، وهذا يهني التخلي عن مبدأ التوازن وإحداث عجز منظم ومقصود في الموازنة العامة، وعند خروج الاقتصاد من الأزمة لابد من العودة إلى مبدأ التوازن، لأن الاستمرار في وجود العجز وتمويله عن طريق القرض أو الإصدار النقدي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود.

3- أنواع الموازنات العامة :

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بعدة مراحل، نجم على إثرها عدّة أنواع من الموازنات العامة المبيّنة حسب الشكل أدناه :

¹ - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، مرجع سابق، ص ص 119-120.

الشكل (1-14) : أنواع الموازنات العامة



المصدر : مُجّد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط3، مرجع سابق، ص 197.

3-1- الموازنة التقليدية (1921-1939) :

تعتبر هذه الموازنة النموذج الأول للموازنة العامة، طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسمى هذه الموازنة "بموازنة البنود" وتركز على الرقابة المالية للنفقات العامة، وأن تتم عمليات الصرف وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات لأجل التقليل أو منع المخالفات أو الاختلاسات المالية، وقد تطلب هذا الوضع تبويب الإيرادات والنفقات العامة، بشكل يمكن من إحكام الرقابة عليهما، ومحاسبة المسؤولين عن إساءة التصرف فيهما.

3-2- الموازنات الحديثة :

تشمل هذه الموازنات موازنات الأداء والبرامج والموازنة الصفرية ويمكن عرضهم كآتي :

أ- موازنة الأداء (1939-1960) :

تمثل هذه الموازنة المرحلة الثانية في تطور الموازنة العامة، وهدفها لا يقتصر على الرقابة المالية للنفقات العامة، وإنما يمتد ليشمل عنصر الكفاءة الإدارية في إنجاز الأعمال، فهي تهتم بوظيفة الرقابة الإدارية وبكيفية استخدام الإمكانيات المالية استخداما سليما ورشيدا، ما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء وهذا بتحديد عناصر التكاليف المختلفة، ووضع مستويات الأداء النمطية لكل نشاط من الأنشطة، لكي يتم على أساسها تقييم الأداء الفعلي.

ب- موازنة البرامج (1960-1970) :

تمثل موازنة البرامج المرحلة الثالثة في تطوير الموازنة العامة، وتهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى استخدام الإمكانيات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية، لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين.

ج- موازنة الإدارة بالأهداف (1970-1975) :

تأتي هذه المرحلة بديلا لموازنة البرامج، تركز على عنصر الكفاءة الإدارية والاهتمام بالتخطيط وتقييم الأداء، وتستخدم لمساعدة الإدارة في تحقيق أغراض التخطيط قصير المدى (سواء في القطاع العام أو الخاص)، وهي تؤكد على قياس الإنتاجية، وتقييم البرامج ووضع مؤشرات اجتماعية لقياس فعاليتها.

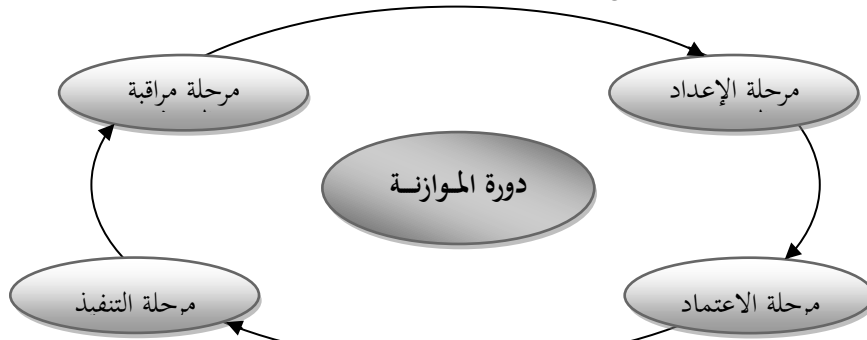
د- الموازنة الصفرية (1976-1981) :

هي موازنة تفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية، وأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فعالية للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارات، وتعتمد هذه الموازنة على تحديد أنواع المصروفات المتوقعة في الفترة القادمة، وكذا تحديد التغييرات في الخدمات المتبادلة بين الأقسام، ولهذا يرى العديد من الكتاب أن جوهر الموازنة الصفرية يتلخص في محاولة ترشيد عملية إعداد الموازنة لتدعيم دورة الموازنة بنظام يكون من شأنه المعاونة في تخصيص موارد الدولة، والمساعدة في تعظيم الرفاهية الاجتماعية، كما يساعد متخذي القرارات للوصول إلى المخرج المناسب الذي يحقق أكبر مجموع لاحتياجات المجتمع وتحقيق رغباته

4- دورة الموازنة العامة في الجزائر:

تمر الموازنة في معظم دول العالم بأربعة مراحل تمثل دورة الموازنة العامة، تبدأ بمرحلة الإعداد والتحضير، وتليها مرحلة الاعتماد، ثم مرحلة التنفيذ وأخيرا مرحلة مراقبة التنفيذ، وتتصف هذه المراحل بالاستمرار والتكرار والتداخل، وبينما نجد أن بعض الوحدات الإدارية تقوم بتحضير مشروع الموازنة للسنة المقبلة، تعمل وحدات أخرى على تنفيذ موازنة السنة المالية الحالية، ووحدات أخرى تدقق في موازنة السنة المالية الماضية والحالية، وهذا ما يعطي الموازنة صفة الدورية، بمعنى ما تكاد تنتهي موازنة السنة المالية الحالية إلا ويبدأ العمل بتحضير موازنة للسنة المالية القادمة، وفيما يلي شرح مفصل عن كل مرحلة من دورة الموازنة العامة حسب الشكل التالي¹ :

الشكل (1-15) : دورة الموازنة العامة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المرجع السابق

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط3، مرجع سابق، ص 82.

4-1- مرحلة إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة :

تثير عملية إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة معرفة أجهزة التحضير وإجراءات وضع الموازنة وكذا أساليب تقديرها، ونقدم فيما يلي شرحا موجزا لما سلف ذكره

أ- أجهزة التحضير :

يرجع الاختصاص تقليديا في وضع مشروع الموازنة العامة للدولة ولقانون المالية إلى السلطة التنفيذية ممثلة في مجلسي الوزراء والحكومة، ويكون لكل دائرة وزارية على حدا دور في عرض اقتراحاتها حول احتياجاتها المالية لتأدية مهامها، لكن الصياغة التقنية للمشروع وضمان التوازن المالي للدولة يبقى من اختصاص وزارة المالية.

- السلطة التنفيذية : وهي التي تقترح النفقات والإيرادات اللازمة لتنفيذ برنامجها، ثم تطلب من السلطة التشريعية الترخيص بتنفيذ اقتراحاتها، ويعود سبب تولي السلطة التنفيذية لهذه المهام إلى :

- السلطة التنفيذية أكثر اطلاعا على القدرة الجبائية للمواطنين، وتوزيع النفقات العامة توزيعا عقلانيا، بالإضافة إلى توفرها على بيانات ومعلومات دقيقة حول الوضعية الاقتصادية للدولة (نسبة النمو الاقتصادي)، والمالية (معدل التضخم)، والاجتماعية (نسبة النمو الديمغرافي ومعدل البطالة)، حيث تحصل عليها بواسطة المصالح التقنية المتخصصة التابعة لها.

- كون أن البرلمان هيئة منتخبة يميل إلى العمل على تخفيض الضرائب والرفع من حجم النفقات العامة بغرض إرضاء الناخبين، الشيء الذي يؤثر سلبا على الوضعية المالية للدولة.

- من الضروري أن تتولى مهمة الإعداد والتنفيذ سلطة واحدة لتجنب العيوب واقتراح الحلول المناسبة.

وهناك أجهزة مختصة داخل السلطة التنفيذية تستند إليها فعلا مهمة تحضير وإعداد الموازنة، فتقوم الوزارات بتحضير نفقات الموازنة، وتنفرد وزارة المالية بتحصيل مواردها¹.

- الوزارات : يقوم كل وزير بتحضير مشروع موازنة دائرته ثم يرفعه إلى وزارة المالية التي تعمل على تنسيق وتكييف جميع المشاريع الوزارية مع توجيهات الحكومة وأهداف المخطط الوطني للتنمية.

- وزير المالية : يتولى وزير المالية وضع مشروع تمهيدي لموازنة الدولة الذي يعرضه على الحكومة للمصادقة عليه، ثم يحال على البرلمان لمناقشته ثم التصديق عليه، وبذلك فوزير المالية هو الذي يقوم بالإعداد والصياغة التقنية للمشروع التمهيدي للموازنة.

¹- بلس شاولش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص 68.

ب- إجراءات وضع الموازنة :

تمر أشغال تحضير الموازنة بعدة مراحل :

- **الأشغال التمهيدية :** تنطلق أشغال تحضير الموازنة بوزارة المالية بمساعدة المصالح الأخرى (مديريات الضرائب، الخزينة، التأمين، المراقبة المالية...) بإجراء تقدير أولي لمجمل موارد ونفقات الدولة، ووضع تقدير عام تعرض فيه الخطوط العامة للوضع المالي والاقتصادي للدولة.

- **مناقشات مجلس الحكومة :** يرفع تقرير وزارة المالية (مديرية الموازنة) إلى الحكومة، وعلى أساس هذا التقرير وبناء على السياسة الاقتصادية للبلاد، يحدد مجلس الحكومة التوجيهات العامة والمبادئ التي يجب أن تقود أشغال تحضير موازنة الدولة، كما تحدد في هذا التقرير القطاعات التي تحظى بالأولوية.

- **منشورات مديرية الموازنة :** بناء على تعليمات الحكومة وتوجيهات رئيس الجمهورية تقوم مديرية الموازنة بإعداد منشور يوجه لكافة الوزارات، تحدد لهم فيه المبادئ الواجب احترامها عند وضع مشروع الموازنة (تحديد القواعد الشكلية والموضوعية لإعداد الموازنة).

- **تحضيرات الموازنة على مستوى الدوائر الوزارية :** تتمثل في تحضير مشروع موازنة النفقات التي تجري داخل كل دائرة وزارية، وتقوم المديرية العامة للمالية بجمع كافة الوثائق المتعلقة بالعملية، وبمجرد تلقيها لمنشور مديرية الموازنة، تقوم المديرية العامة للمالية بتبليغه للمديريات التقنية والمصالح التابعة لها وكذا المؤسسات الخاضعة لوصايتها، وتطالبها في نفس الوقت بتقديم اقتراحاتها المالية، ليتم فيما بعد دراستها وتكييفها مع توجيهات كل من الحكومة ومديرية الموازنة، وبالأخير تعرض على وزير المالية.

- **الفحص النقدي للاقتراحات الوزارية :** تتكفل بهذه العملية مديرية المالية، حيث تقوم بتقدير طلبات الإعتمادات المقدمة من مختلف الوزارات، وفحصها وتقييمها لمنح الموافقة لجميع الاقتراحات المقدمة من طرف الوزارة، أو مطالبة الوزارة المعنية بتوضيحات أو تبريرات إضافية، أو تخفيض الاعتمادات المقترحة.

- **تحديد موقف مديرية الموازنة من كل مشروع وزاري :** تنطلق المناقشات على هذا الأساس بين وزارة المالية وممثلي الوزارات الأخرى لتقريب وجهات النظر بينهما، فإن فشلا في ذلك، يعرض المشكل على مجلس الحكومة أو مجلس الوزراء ليفصل فيه، وفي حالة الاتفاق يتكلف وزير المالية بوضع المشروع التمهيدي للموازنة الذي يعرض على مجلسي الحكومة والوزراء للمصادقة عليه قبل أن يقدم للبرلمان لمناقشته والتصويت عليه.

ج- أساليب تقدير الموازنة :

يقصد بما تقدير النفقات والموارد المراد إنجازها خلال السنة المالية اللاحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاسترشاد بأحدث الوقائع منها أرقام النفقات والموارد المحققة فعلا في الحسابات الختامية لميزانيات السنوات خاصة آخر

حساب ختامي، وكذا تقصير الفترة بين التحضير والتنفيذ ليكون التقدير أقرب إلى الدقة، ويتم تقدير الإيرادات والنفقات بأساليب عدّة نذكر منها :

❖ **تقدير الإيرادات :** هي من اختصاص وزارة المالية وحدها، تستعمل فيها أساليب متنوعة منها¹ :

- **التقدير القياسي :** يقضي هذا الأسلوب بتقدير أرقام إيرادات السنة القادمة بالاستناد إلى أرقام الإيرادات الفعلية المحصل عليها في الدورة المالية الأخيرة التي تعرف نتائج التحصيل بالنسبة إليها، ومن مميزات هذا الأسلوب أنه سهل الاستعمال حسابيا، لكنه يعاب عليه أنه يفترض اقتصادا مستقرا لا يراعي التقلبات الاقتصادية وانعكاساتها على القدرة الجبائية للمكلفين بالضريبة، كما لا تأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية وما يرافقها من ازدهار وركود خلال فترة زمنية معينة.

- **التقدير الوسطي :** يقضي هذا الأسلوب بتقدير أرقام إيرادات السنة القادمة بالاستناد إلى أرقام الإيرادات الفعلية المحصل عليها في عدد من السنوات السابقة، فتأخذ المعدل الوسطي لها ويعتبر رقما تقديريا للجباية بالنسبة للسنة المالية القادمة، ويعاب على هذا الأسلوب أن له نفس عيوب أسلوب التقدير القياسي.

- **التقدير المباشر :** يترك هذا الأسلوب الحرية للمسؤولين عند عملية تقدير الموارد في اختيار الطرق والأساليب التي يرونها مناسبة، على أن تكون الحكومة التي يعدون لها الميزانية مسؤولة عن نتائج هذا التقدير أمام البرلمان، كما تؤخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في الإيرادات بعين الاعتبار ضمن التقدير المباشر.

❖ **تقدير النفقات :** لا توجد قاعدة معينة لتقدير النفقات العامة، بل يراعى فيه الإنفاق الذي صرف فعلا في السنوات المالية السابقة، ويتقرر على أساسه ما تدعو الحاجة إلى زيادته أو إنقاصه نظرا لمتطلبات المستقبل.

4-2- اعتماد (تشريع) الموازنة العامة :

لا تكون الموازنة العامة للدولة قابلة للتنفيذ إلا بعد التصديق عليها أو إقرارها من طرف السلطة التشريعية، ويهدف هذا الإجراء إلى تمكين البرلمان من الترخيص للسلطة التنفيذية القيام بعمليات تحصيل الموارد وصرف النفقات، وبهذا تمر عملية تشريع أو اعتماد الموازنة العامة بمرحلتين هما :

أ- إجراءات مناقشة قانون المالية والموازنة :

فور مصادقة مجلس الحكومة ثم مجلس الوزراء على المشروع التمهيدي لقانون المالية، تقوم الحكومة بإيداع مشروع هذا القانون لدى مكتب الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني)، الذي يحيله بدوره على اللجان الدائمة المعنية قبل مناقشته من طرف المجلس في جلسة عامة.

¹ - يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص 76-79.

❖ **الكيفيات التي يعرض بها قانون المالية على البرلمان :** حسب المادة 24 من القانون المتعلق بقوانين المالية¹، حدّد تاريخ 30 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية كحد أقصى لإيداع الحكومة لمشروع قانون المالية، كما حددت نفس المادة مضمون قانون المالية الذي يجب أن يحتوي جزأين متباينين :

- الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية بالطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية، وضمان التوازنات المالية الداخلية والخارجية المنصوص عليها في المخطط السنوي للتنمية.

- المبلغ الإجمالي لإعتمادات التسيير حسب طبيعة النفقة، وإعتمادات التجهيز حسب كل قطاع، ونفقات رأس المال، والترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات وبعدها كل ميزانية ملحقّة، والإجراءات التشريعية المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة

❖ **مناقشة مشروع قانون المالية :** تجرى مناقشة المشروع على مستوى اللجان خاصة اللجنة المكلفة بالمالية، ثم على مستوى الغرفة في جلسة عامة

- مناقشة المشروع على مستوى اللجان : لغرفتي البرلمان عدّة لجان، تختص كل واحدة منها في نشاط معين، وأهم هذه اللجان لجنة التخطيط والمالية التي تدرس مشروع الموازنة قبل عرضها على الغرفة في جلسة عامة.

- مناقشة المشروع في جلسة عامة : تجرى دراسة مشروع قانون المالية على مرحلتين متتاليتين : المناقشة العامة والمناقشة مادة مادة من قبل وزير المالية.

ب- التصويت على مشروع الموازنة وقانون المالية :

يجري التصويت طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة 70 من قانون 07 يوليو 1984، وتختلف هذه القواعد بحسب نوعية العمليات المالية.

- التصويت على العمليات المرتبطة بالموازنة العامة للدولة : يتم التصويت على موارد الموازنة بصفة إجمالية، أما النفقات فيصوت على نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية، كما يصوت على نفقات التجهيز الموزعة حسب كل قطاع.

- التصويت على العمليات المالية الأخرى : يصوت فيها على رخص تمويل الاستثمارات، والموازنات الملحقّة والحسابات الخاصة للخزينة

- التصويت على قانون المالية : يصوت عليه مادة مادة ثم النص كاملاً، ويكون التصويت بالأغلبية العادية بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، وبأغلبية ثلاثة أرباع بالنسبة لمجلس الأمة².

¹ - القانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يعدل ويتم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 01، لسنة 1989.

² - المادة 120 من الدستور الجزائري.

4-3- تنفيذ الموازنة العامة :

يتم تنفيذ الموازنة العامة للدولة من أول يوم من السنة المالية بدفع النفقات وتحصيل الموارد

أ- تنفيذ النفقات العامة :

تجري عملية صرف النفقة العمومية ضمن قواعد تضمن صيانة الأموال العمومية، وهي تمر عبر مرحلتين متتاليتين :

❖ **المرحلة الإدارية :** ينفذ الأمر بالصرف هذه المرحلة خلال ثلاث فترات هي :

- **الالتزام بالنفقة :** وهو الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين حسب المادة 19 من القانون المتعلق بالحاسبة العمومية¹، ويخضع الالتزام بالنفقة لشروطين : أن يصدر عن السلطة المختصة، وان ينطبق على الإعتمادات المقررة في الموازنة والتقييد بمقدار الاعتماد المخصص لهذه النفقة.

- **تصفية النفقة :** ويقصد بها تحديد مبلغ الدين بعد التأكد من وجوده واستحقاقه، طبقا للمادة 20 من قانون الحاسبة العمومية التي تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقة العمومية.

- **الأمر بالدفع :** وهو أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي لدفع النفقة العمومية

❖ **المرحلة الحسابية :** تتمثل هذه المرحلة في دفع المحاسب العمومي للنقود من الخزينة العمومية للدائنين، كما يعرف دفع النفقة بالتصرف الذي تتحرر بواسطته الهيئات العمومية من ديونها (إبراء الدين العمومي).

ب- تنفيذ الإيرادات العامة :

تتعدد قواعد وإجراءات تنفيذ الإيرادات العامة لموازنة الدولة بتعدد نوع الإيراد كالتالي :

❖ إجراءات تنفيذ الموارد الجبائية :

تتميز الموارد الجبائية بتنوعها وتعددتها، من ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، ومنه تتنوع طرق تحصيلها، وتنفيذ هذه الموارد يمر بمرحلتين هما المرحلة الإدارية التي تشمل تحديد وعاء الضريبة وتصفيته، والمرحلة الحسابية المتمثلة في تحصيلها.

- **العمليات الإدارية :** مثلا بخصوص الضرائب المباشرة، تشمل عمليات تحديد المادة الخاضعة للضريبة بمعنى تحديد الوعاء الضريبي (دخل، رأسمال، استهلاك) ثم تقييمها، ويحدد التقييم بطريقة جزافية إذا لم يتجاوز رقم أعمال المكلف بالضريبة حدا معيناً، وإذا زاد عن هذا الحد يخضع لأسلوب التقدير الحقيقي فيكون ملزماً بمسك محاسبة نظامية تكون مصحوبة بالوثائق الثبوتية، أما بالنسبة لأصحاب المهن الحرة فإنهم يخضعون لأسلوب التصريح المراقب.

¹ - القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، 1990

وبعد تحديد الوعاء الضريبي تأتي مرحلة تصفية الضريبة، وهذا باحتساب مبلغ الضريبة وتطبيق السعر الذي حدده المشرع على الوعاء، وقد يكون هذا السعر إما نسبيا (الضريبة على أرباح الشركات)، وإما تصاعديا (الضريبة على الدخل الإجمالي) وغيرها.

- المرحلة الحسابية (تحصيل الضريبة) : تحصل الضرائب بمقتضى الجداول (Rôles)، ويوجه قابض الضرائب إنذارا إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب يبين فيه المبالغ المطلوب أدائها وشروط وجوب الأداء، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل، ويرفق الإنذار بحوالة للخزينة محررة سلفا¹.

❖ إجراءات تنفيذ حاصل أملاك الدولة :

حدد قانون المالية لسنة 1992 القواعد التي تحكم كيفية تحصيل حقوق وإتاوات وحاصل أملاك الدولة، أسند التشريع لمحاسب أملاك الدولة متابعة تحصيل هذه الحقوق، في حالة عدم تسديد دين خاص بأملاك الدولة في آجاله ودون المطالبة بتأجيل الدفع مع ضمانات يجب على محاسب أملاك الدولة قبل الشروع في أي إجراء للمتابعة أن يوجه للمدين سند تحصيل موقعا عليه من قبل مدير أملاك الدولة.

4-4- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة :

تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة إلى تحقيق أغراض سياسية وأخرى مالية :

- الأغراض السياسية : طالما أن الموازنة وثيقة تشريعية يجب التحقق من أن الحكومة نفذتها وفقا للترخيص الذي منحتها لها السلطة التشريعية، أي التأكد من عدم تجاوز الاعتمادات المقررة والتثبت من تحصيل كافة الإيرادات.

- الأغراض المالية : تكمن في تجنب التبذير والعمل على وضع إنفاق الاعتمادات حسب الغاية التي فتحت من أجلها، وهكذا يستدعي الأمر مراقبة مسيري الأموال العامة وتحديد مسؤولياتهم عند الإقتضاء.

وتمارس الرقابة على تنفيذ الموازنة حسب الأشكال الثلاثة التالية² :

أ- الرقابة الإدارية :

تعد الرقابة الإدارية رقابة ذاتية تمارسها السلطة التنفيذية على نفسها بواسطة الأجهزة التابعة لها، وهي رقابة تتناول الإنفاق أكثر من تحصيل الإيرادات، يقوم بها المحاسب العمومي، أو المراقب المالي، أو لجان الصفقات العمومية قبل إتمام التنفيذ وصرف النفقة، كما تمارس أيضا عملية الرقابة الإدارية اللاحقة من قبل المفتشية العامة للمالية بعد إتمام عمليات التنفيذ.

ب- الرقابة القضائية :

أسند الدستور الجزائري عملية الرقابة القضائية على تنفيذ الموازنة العامة والعمليات المالية لمحكمة متخصصة في المجال المالي، تدعى مجلس المحاسبة يقوم بممارسة الرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية حسب المادة 160 من دستور 1989 بهدف :

¹ - المادة 326 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة 2019، ص 71.

² - بلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص 281-

- تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، و ترقية إجبارية تقديم الحسابات
- تطوير شفافية تسيير المالية العمومية
- المساهمة في تعزيز الوقاية ومكافحة جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية التي تشكل تقصيرا في الأخلاقيات، وفي واجب النزاهة أو الضارة بالأموال العمومية.

ج- الرقابة البرلمانية :

يتكون البرلمان الجزائري من غرفتين : المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وإلى جانب الوظيفة الأصلية للبرلمان المتمثلة في التشريع على الموازنة العامة، فإن الرقابة على النشاط الحكومي تعدّ الوظيفة الثانية بعد التشريع، أكد عليها الدستور في العديد من أحكامه، وتتم عملية الرقابة بوسائل متعددة تشمل النشاط العام والمالي للحكومة.

❖ الوسائل العامة للرقابة على نشاط الحكومة :

تتمثل في جميع وسائل الرقابة التي لا تخص النشاط المالي وحده، وتمارس من طرف أعضاء البرلمان إما بصفة فردية أو جماعية

- الوسائل الفردية : تشمل استجواب الحكومة بخصوص مسألة تكون موضوع الساعة، أو توجيه أسئلة شفوية أو كتابية إلى أيّ عضو في الحكومة للاستفسار عن القضايا التي لها صلة بالمالية.

- الوسائل الجماعية : تشمل مناقشة المجلس الشعبي الوطني لبيان عمل الحكومة السنوي، إلى جانب إنشاء لجان تحقيق في المسائل المالية أو القضايا ذات المصلحة العامة.

❖ الوسائل الخاصة للرقابة بالنشاط المالي للحكومة :

يشكل مشروع قانون ضبط الموازنة فرصة بالنسبة للبرلمان لمتابعة الكيفيات التي تم بها تنفيذ الموازنة، ولتقييم النتائج المترتبة عن تصويته على قانون المالية وتحليل شروط تطبيقه، وتظهر أهمية الرقابة اللاحقة على تنفيذ الموازنة خصيصا في نوعية النصوص التي أقرتها في كل سنة مالية، ويمثل قانون ضبط الموازنة آخر عمل أو إجراء يتعلق بالدورة المالية، محتتما بالفصح عن الأرقام المنجزة فعلا والمصادق عليها من طرف البرلمان، ولتمكين البرلمان من ممارسة رقابته عن علم ودراية بالكيفيات التي تم بها تنفيذ الموازنة، أوجب المشرع على الحكومة عند تقديم مشروع ضبط الموازنة للبرلمان أن ترفقه بتقارير وبيانات توضيحية، وهي على الخصوص : تقرير سنوي يبرز شروط تنفيذ الموازنة العامة للدولة للسنة المعتمدة، وجدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها، ورخص تمويل الاستثمارات المخططة، كما يضم قانون ضبط الموازنة نوعين من الأحكام : معاينة نتائج العمليات المتخذة من أجل تنفيذ الموازنة، ثم المصادقة على حساب نتائج السنة والذي يشكل جزءا من الرقابة.

خلاصة الفصل :

تختلف المدارس الاقتصادية في وجهات نظرها للسياسة المالية باختلاف النظام الاقتصادي المتبع ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فمنها من ترى أن السياسة المالية غير مجدية، وتعتقد أن الاختلالات الاقتصادية ستؤول تلقائياً دون الحاجة لتدخل الدولة، وذلك مثل ما دعا إليه الفكر الكلاسيكي، أما الفكر الكينزي فقد رفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفئاض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي، وعن الفكر النقدي فهو يفضل السياسة النقدية عن السياسة المالية في معالجة الفجوات الاقتصادية وتأثيرها المباشر والفعال في النشاط الاقتصادي، في حين أنه تم إدخال وتطوير مفهوم التوقعات الرشيدة عن الاقتصاد ضمن التيار الكلاسيكي الجديد.

وللسياسة المالية عدة أهداف تشمل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة وإعادة توزيع الدخل، إضافة إلى تحقيق مستوى التوظيف الكامل و دعم النمو الاقتصادي ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية.

وتعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية، على مجموعة من الأدوات التي تُساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، ولعلّ من ضمن تلك الأدوات المستعملة هي النفقات العامة، الإيرادات العامة وكذا الموازنة العامة.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي وفاعلية السياسة المالية في تحقيقه

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي وفاعلية السياسة المالية في تحقيقه

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي

تمهيد :

لقد حظيت مسألة النمو باهتمام العديد من الاقتصاديين، وهو ما نتج عنه العديد من النظريات والنماذج المفسرة له، بدءاً من النظريات الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولاً إلى النماذج الحديثة للنمو التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية التي ظهرت في العقود الأخيرة، وبالمقابل ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد التي أصبحت عوناً اقتصادياً مساهماً في عملية النمو الاقتصادي وفعالاً في الحياة الاقتصادية، بانتهاجها للسياسات الاقتصادية منها السياسة المالية، قد حظيت هاته الأخيرة (السياسة المالية) بمكانة هامة في مختلف نماذج النمو الاقتصادي

وعلى إثر ذلك وتكملة للدراسة النظرية للموضوع، نحاول الإحاطة بالمفاهيم العامة للنمو الاقتصادي، وتقديم أهم النظريات التي تربط السياسة المالية بالنمو، وكذا نماذجه، مع تسليط الضوء على فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك بإتباعنا للمنهجية التالية :

المبحث الأول : خصص لبحث وتوضيح مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وكذا أهدافه ومراحله

المبحث الثاني : عرض أهم النظريات الكلاسيكية ونماذج النمو الاقتصادي التقليدية والنيوكلاسيكية والحديثة

المبحث الثالث : إيضاح دور وكيفية تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد المغلق والمفتوح

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع البارزة التي تناولتها الدراسات القديمة والحديثة، نظرا لاهتمام جل الاقتصاديات بتحسين ظروف أفراد مجتمعاتها، ومفهوم النمو الاقتصادي يتطلب معرفة مختلف التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح وكذا خصائصه وأنواعه وطرق قياسه ومحدداته ومراحلته عبر الزمن من التخلف إلى النمو، وهذا ما سيتم عرضه من خلال هذا المبحث

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

1- تعريف النمو الاقتصادي

لقد قدّم لمصطلح النمو الاقتصادي عدّة تعاريف يمكن أن تُوردَ أهمها فيما يلي :

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه : "التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية للإنتاج الوطني، الدخل الوطني... الخ"¹.

- كما يعرف النمو الاقتصادي أنه : "زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، بما يسمح بالزيادة في متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة"².

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه : "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها"³.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي المتمثلة في :

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، ومنه :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو ناتج الدخل الوطني الحقيقي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

- الزيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية اسمية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية راجعة إلى زيادة كمية ونوعية في الإنتاج، مع استبعاد أثر معدل التضخم⁴

$$\text{وعليه فإن : معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999، ص 40

² - عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر 2007، ص 73.

³ - عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن 2006، ص 268.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية قسم الاقتصاد كلية التجارة، مصر

2002، ص 51-54.

- الزيادة في الدخل تكون مستمرة على المدى الطويل، وليس القصير مثل التوسع الاقتصادي، مع استبعاد ما يعرف بالنمو العابر وغير المستديم الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية¹، ويمكن ملاحظة أن الزيادة الموسمية العرضية أو الدورية في الناتج لا تحقق شروط النمو الاقتصادي المستدام².

ويتعين الإشارة في النهاية إلى أن النمو الاقتصادي يركّز على التغير الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، ولا يهتم بتوزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها³. كما أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية⁴.

2- خصائص النمو الاقتصادي

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه كزنتس* "kuznets" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ستة خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي⁵:

- **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني** : معظم الدول المتقدمة وعبر تاريخها من الفترة 1770 إلى وقتنا الحالي، قد قامت بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج ومعدل النمو السكاني.

- **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج** : وهي الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي، حيث أكدت دراسات للبنك الدولي أن ما توصل إليه كزنتس من أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال.

- **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد** : تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلية الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية ثم إلى الأنشطة الخدمية، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك بتحول القرى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، نفس المرجع، ص ص 57-60.

² - D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 2nd ed.; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2005. P383.

³ - جلال خشيب، النمو الاقتصادي، دون جهة نشر، 2015، ص 04.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجية-المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر 2008، ص 81.

* - سيمول كزنتس حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة

⁵ - ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 2006، ص ص 174-

- **المعدلات المرتفعة للتحوّل الإيديولوجي والاجتماعي والسياسي** : عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أيّ مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، والتي يطلق عليها التحوّل الحضري أو الحدّثة التي تمسّ الجوانب التالية :

* **الرشادة** : حيث لا بد أن يؤدي التحوّل الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضاً إلى تفكير حديث.

* **التخطيط الاقتصادي** : حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحوّلها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستناد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

* **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة** : حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقلّ الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وترتفع مستويات المعيشة وتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

* **تحسين الاتجاهات والمؤسسات** : إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال، وتشجيع المنافسة ليحقق الحراك الاجتماعي وتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة، كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وتُعد النظر.

- **الامتداد الاقتصادي الدولي** : من خصائص النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة محاولتها السيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة على المستوى الدولي، إلى جانب فتح الأسواق المرحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة (وهي في أغلبها بلدان نامية) مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المتكررة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجدداً على البلدان النامية والضعيفة.

- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي** : على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين، نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، كما أن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير متكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة.

وتجدر الإشارة إلى أن أول خاصيتين من الخصائص السابقة تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصة الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، بينما الخاصة الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو.

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي، أهدافه وأعباءه

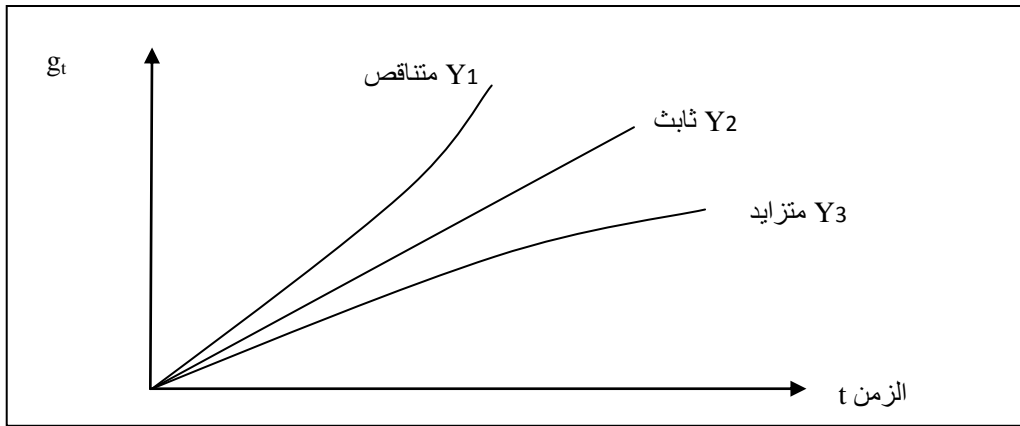
يمكن التمييز بين عدّة أنواع من النمو الاقتصادي استنادا إلى معايير مختلفة كالتالي :

1- أنواع النمو الاقتصادي : للنمو الاقتصادي أنواع منها

أ- النمو الاقتصادي حسب سرعته :

ونميز فيه بين ثلاثة أنواع حسب الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-1) : أنواع النمو الاقتصادي حسب سرعته



المصدر : قمومية سفيان، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان،

الجزائر 2017، ص 107.

- النمو المتزايد : وهو الذي يسير بمعدلات متزايدة

- النمو المتناقص : وهو الذي يزيد بمعدلات متناقصة

- النمو الثابت : وهو الذي يزيد بمقدار ثابت

ب- النمو الاقتصادي حسب طبيعته ومصدره :

نميز فيه بين هذه الأنواع¹ :

- النمو الأسي : حيث يتغير الناتج حسب متتالية هندسية.

- النمو المكثف : يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج،

أي تنمية قيم السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، ويعني زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وهذا ينتج

عنه تحسن في المستوى الاقتصادي لمعيشة الأفراد

¹- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 04.

- النمو الموسع : يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالنتائج المحلي الحقيقي، وهذا يعني أن الدولة تحقق نموا شاملا وموسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي، بمعنى آخر يكون نمو الناتج المحلي بنفس معدل نمو السكان، ما يجعل الدخل الفردي ساكنا.

- النمو الحر (الليبرالي) : ينتج عن قوى السوق والأسعار وكل التبادلات التي تخضع لقانون العرض والطلب.

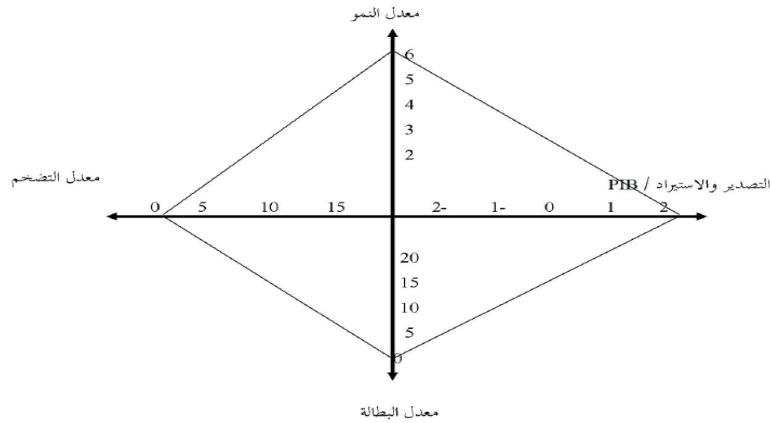
- النمو الاقتصادي التدخلي : وهو عكس النمو الاقتصادي الحر، حيث تتدخل الدول في تحديده

ج- النمو الاقتصادي حسب التوازن :

نميز بين نوعين من النمو هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن حيث :

- النمو الاقتصادي المتوازن : هو النمو الذي يضمن تطور كل القطاعات بشكل متوازن، ومن مؤشرات النمو المتوازن نجد : ارتفاع الناتج، تحقيق التشغيل الكامل، التحكم في التضخم وتحقيق التوازن الخارجي، وهو ما يسمى بالمرجع السحري لكالدور.

الشكل (2-2) : المربع السحري لكالدور

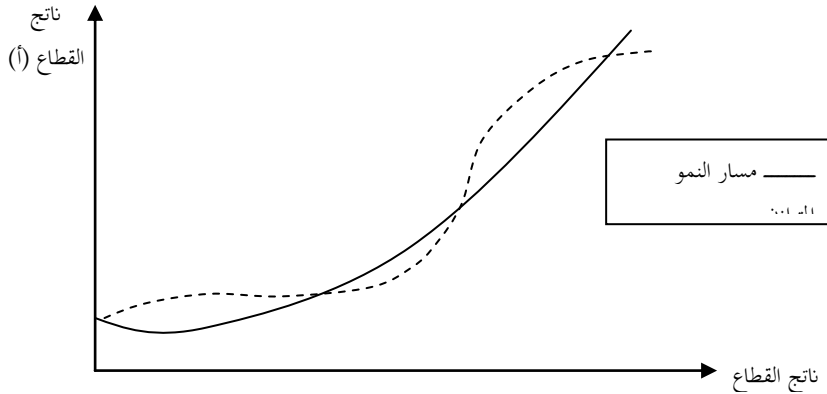


المصدر : مُجد صلاح، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 05.

- النمو الاقتصادي غير المتوازن : هو النمو الذي يتصف بنمو قطاعات دون أخرى، وتعتمد على الاستثمارات الفردية أو ما يسمى في المفهوم الاقتصادي بالقطاع القائد أو أقطاب النمو أو مراكز النمو، إن هذا يؤدي بالمستثمرين إلى القيام بإنتاج بعض السلع التي يزداد الطلب عليها بقطاع معين وإهمال القطاعات الأخرى، ليتم تدارك هاته القطاعات الأخيرة بعدها لسد ثغرة الإنتاج، لكن ومع ذلك ستبقى قطاعات غيرها مهملة لتظهر فجوات أخرى وبالتالي يبقى الاقتصاد الوطني في حالة اللاتوازن.

والشكل الموالي يوضح مسار كل من النمو المتوازن والنمو غير المتوازن :

الشكل (2-3) : مسار النمو المتوازن والنمو غير المتوازن



المصدر : مُجدد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 190.

يتضح من الشكل أعلاه أن مسار النمو المتوازن هو الطريق الأقصر، لكنه يتطلب شروط ومتطلبات معينة تفوق قدرات الدول النامية، بينما مسار النمو غير المتوازن فهو يحقق الهدف وإن كان أطول، غير أنه أكثر ملائمة لإمكانيات هذه الدول.

د- النمو الاقتصادي حسب العوامل المتحركة فيه :

بالنظر إلى صفة العوامل المتحركة في النمو الاقتصادي يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي :

- **النمو الاقتصادي الخارجي** : وهو الذي ينتج عن عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وقد اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية وخاصة نموذج "سولو" من النماذج الخارجية للنمو الاقتصادي، كونها ترى محدد التطور التقني والنمو السكاني محددات خارجية للنمو الاقتصادي

- **النمو الاقتصادي الداخلي** : ينتج عن عوامل داخلية يمكن التحكم فيها، وهو موضوع نماذج النمو الاقتصادي الحديثة، والتي كان مبدؤها الأساسي هو تفسير كل اختلاف في معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، وبالتالي تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي.

- **النمو الاقتصادي النصف داخلي** : وهو النمو الذي نستطيع التحكم في بعض العوامل الداخلة في تحديده، ولا نستطيع التحكم في العوامل الأخرى لذلك سمي بالنمو النصف داخلي.

هـ- النمو الاقتصادي حسب استغلال الموارد :

يسعى كل اقتصاد للوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وهي الحالة التي تكون فيها الموارد مستغلة بشكل كامل، لكن الواقع الاقتصادي يثبت أن حالة التشغيل الكامل هي حالة عرضية، مما يجعلنا نفرق بين نوعين من النمو :

- **النمو الاقتصادي الفعلي** : وهو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، وهو يعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد

- **النمو الاقتصادي الكامن** : وهو التغير النسبي المسجل في قيمة الناتج الكامن، حيث يعرف الناتج الكامن في اقتصاد ما بأنه أقصى مستوى من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم، والنمو الممكن يعتبر نظري لا يمكن تحقيقه على الواقع الاقتصادي.

2- أهداف النمو الاقتصادي :

يمكن حصر أهم فوائد فيما يلي :

- زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات، وتحسين مستواهم المعيشي
- زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج والرفع من معدلات لأجور والأرباح والدخول الأخرى
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من مستوى الخدمات العامة للسكان من الصحة والتعليم
- زيادة الدخل الوطني يسمح بزيادة موارد الدولة، ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، لتعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل الوطني دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك
- التخفيف من حدة البطالة، وتحسن معدل العمالة

3- أعباء النمو الاقتصادي :

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها :

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي واستنزاف الثروات الطبيعية وازدحام المدن
- عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا وغيرها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع، إضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني

- حدوث النمو الاقتصادي وتوسع النشاط الاقتصادي يؤدي إلى بيع الطبقات الاجتماعية إلى عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة مثل أصحاب المؤسسات المتوسطة والمصغرة، الفلاحين والحرفيين الذين يعانون من الدخل الضعيف والتهميش نتيجة الاعتماد على طرق الإنتاج الموسع.

المطلب الثالث : طرق قياس النمو الاقتصادي

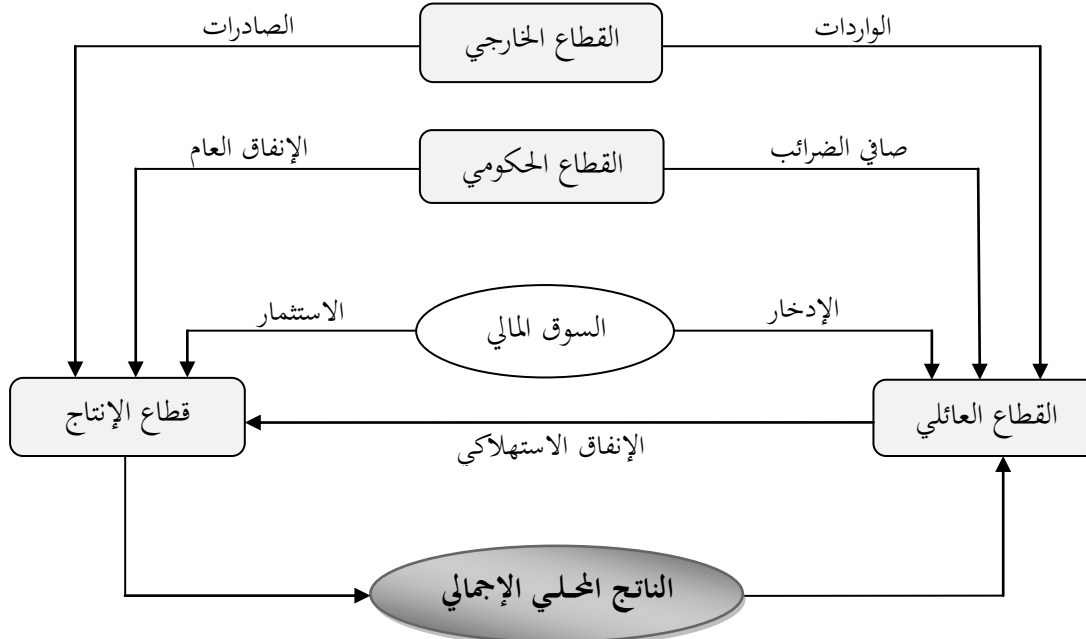
تمثل طرق قياس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم من خلالها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، وبشكل عام وحسب تعريف النمو الاقتصادي الذي يقتضي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد، فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج المحلي ونمو الدخل الفردي.

1- الناتج المحلي الإجمالي (PIB) :

يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحيز الجغرافي للدولة، بغض النظر عن جنسية المالك لعوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة¹. يمكن حسابه بإحدى الطرق الثلاثة التالية :

أ- طريقة الإنفاق : يتم حساب الناتج المحلي بطريقة الإنفاق من خلال تجميع كل النفقات المنفقة من طرف القطاعات الأربعة المكونة للطلب الكلي على شراء الناتج الكلي من السلع والخدمات، حيث يقسم الاقتصاديون الطلب الكلي إلى أربعة قطاعات مبينة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-4) : التدفق الدائري للناتج في اقتصاد ذو أربع قطاعات



المصدر : يونس معبدي، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دون سنة نشر، ص 81.

- القِطَاع العائلي : يقوم بوظيفة الاستهلاك، أي الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ويرمز له بالرمز (C)

¹ - Michael Parkin and Robin Bade, Macro Economics, CANADA in the global environment, 09th Edition, PEARSON Toronto, CANADA 2016, P 466.

- قطاع الأعمال : يقوم بوظيفة الاستثمار، أي الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات، والإضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية خلال فترة زمنية معينة¹، ونرمز له بالرمز (I).

- القطاع الحكومي : ويمثل القطاع الحكومي الذي يقوم بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، أي بالإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية منها والرأسمالية بغية تأمين الحوادث العامة للأفراد، ويرمز له بالرمز (G).

- قطاع العالم الخارجي : يمثل صافي الصادرات أو صافي التعامل مع العالم الخارجي (X-M)، ويشمل صادرات المنتجات المحلية المباعة إلى الخارج (X) مطروح منها الواردات من السلع والخدمات المشتراة من الخارج (M).

وعليه فإن :

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

وأيضاً يحسب الناتج المحلي الإجمالي

بالطريقة التالية :

$$PIB = C \text{ finale} + FBCF + \Delta S + (X - M)$$

حيث C finale : الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات، FBCF : التراكم الخام للأصول الثابتة، ΔS : التغير في المخزون

ب- طريقة الإنتاج : يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين :

- طريقة المنتجات النهائية : حسب هذه الطريقة فالناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية

معينة، وتحسب بالطريقة التالية² :

$$PIB = \sum_{i=1}^n P_i Q_i$$

حيث : P : يمثل السعر الوحدوي، ويمثل Q الكمية المنتجة من السلع والخدمات

ويعاب على هذه الطريقة هو إمكانية تكرار الحساب لأن بعض المنتجات تدخل في إنتاج منتجات أخرى وبالتالي

يمكن أن يحصل ازدواج حسابي.

- طريقة القيمة المضافة : وتستعمل هذه الطريقة لتجنب تكرار الحساب لبعض السلع التي تدخل في تكوين

الناتج المحلي، وتعرف القيمة المضافة بأنها صافي الإنتاج الذي نحصل عليه في كل مرحلة من مراحل العملية

الإنتاجية، وهذا بعد استبعاد السلع الوسيطة، ومنه يحسب الناتج المحلي الإجمالي بالطريقة التالية³ :

$$PIB = P.(Q - C) = VA - CI$$

¹ - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، جامعة الجزائر، 2003، ص 29.

² - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 2013، ص 25.

³ - Vincent Drobinski, Introduction à l'économie, Aubin imprimeur, Paris, France 2015, P 379.

حيث يمثل P : المستوى العام للأسعار، Q : كمية السلع والخدمات المنتجة، C : كمية الاستهلاك الوسيط

VA : القيمة المضافة، و CI : الاستهلاك الوسيط

ج- طريقة الدخل : يتم من خلال هذه الطريقة تجميع كل المداخل المكتسبة من طرف أصحاب عوامل الإنتاج من العمل، الأرض، رأس المال والمستحدث (المنظم أو الإدارة) الذين ساهموا في عملية الإنتاج¹ حيث أن :

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الأجور} + \text{الفوائد} + \text{الربوع} + \text{الأرباح}$$

و يجدر الإشارة إلى أن معدل النمو الاقتصادي لا يقاس بالناتج المحلي الاسمي وإنما يقاس بالناتج المحلي الحقيقي حيث² :

- الناتج المحلي الاسمي : هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بالأسعار الجارية (الحالية) أو أسعار السوق.

- الناتج المحلي الحقيقي : هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بأسعار سنة الأساس (أسعار ثابتة)، أي بعد استبعاد تأثيرات الأسعار، ويمثل بالعلاقة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي}}{\text{الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار}}$$

ومنه يمكن صياغة معدل النمو الاقتصادي حسب العلاقة التالية :

$$g_{\text{PIB}} = \frac{\text{PIB}_t - \text{PIB}_{t-1}}{\text{PIB}_{t-1}} \cdot 100\%$$

حيث : g_{PIB} : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

PIB_t : تمثل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (t)

PIB_{t-1} : تمثل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (t-1)

▪ **الصعوبات التي تواجه قياس الناتج المحلي الإجمالي :**

على الرغم من وضوح قياس الناتج المحلي الإجمالي من حيث العناصر المكونة له، إلا أنّ هناك مشاكل تتعلق بتحديد تلك العناصر ومنه يصعب حساب الناتج المحلي الإجمالي وتحديد قيمته الحقيقية، وأهم هذه الصعوبات تتمثل فيما يلي³ :

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر 2005، ص 19.

² - Olivier Blanchard, Macroeconomics, 07th edition, Person Education Limited, London, England 2017, P 51.

³ - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ط3، مرجع سابق، ص ص 35-36.

- نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية، حيث أن الإحصائيات الرسمية قد لا تتمكن من ذكر جميع المنتجات ولا تستطيع التعرف إليها أو الوصول لها فتغفل عن ذكرها، فالأمر يحتاج إلى معرفة دقيقة وخبرات طويلة حتى يتم إيجاد أرقام منقحة تمثل الناتج الداخلي الخام.
- مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، مما يؤدي إلى تضخم الناتج الداخلي الخام.
- صعوبة قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، حيث لا تمر هذه السلع في السوق وبالتالي لا يتم حسابها، ومن أمثلتها الاستهلاك الشخصي للمزارعين لجزء من الناتج الذي يزرعونه، كذلك الصناعات المنزلية والمنتجات اليدوية.
- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، لذا يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج المحلي الإجمالي، حتى تكون النتائج فعلية وحقيقية.
- مشكلة حساب المدفوعات التحويلية (ويقصد بها جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل مثل الإعانات والهبات والهدايا) التي يجب استثناءها، وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام.
- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة، إذ يجب أن تدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للسنة الجارية باعتبار أن هناك سلعا يتم إنتاجها في سنوات سابقة وتستعمل لعدة سنوات، مثل المباني والأجهزة المعمرة.
- إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج الداخلي، وهو الجزء المتمثل في عمل ربوات البيوت اللواتي لا يعتبرن عاملات ولا يتقاضين أي أجر.
- عملية بيع وشراء السندات والأسهم لا تمثل سوى نقل ملكيتها، حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا، لذا فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج الداخلي، أما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص لآخر مثل العمولات والسمسرة، فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي لأنها تمثل خدمات جديدة.
- تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تباين الناتج الداخلي واختلاف معدلاته وأحيانا يعطي أرقاما لا تمثل حقيقة الناتج الداخلي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بحساب الناتج الداخلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج الاسمي.
- عدم القدرة على تقدير اهتلاك رأس المال وبالتالي عدم إمكانية الحصول على قيمة الناتج الداخلي الصافي.

2- الدخل الفردي (Y) :

يعبر الدخل الفردي عن متوسط ما يحصل عليه كل فرد من مجموع الدخل الوطني، ويعتبر هذا المقياس أكثر كفاءة من الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يعطي قياس عيني للنمو، أي يقيس المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، وهو ما يعبر عن تطور المستوى المعيشي المتوسط للأفراد في المجتمع.

$$\text{الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

➤ يمكن حساب متوسط معدل نمو دخل الفرد $g_{\bar{y}}$ حسب العلاقة التالية¹ :

$$g_{\bar{y}} = \left(\frac{Y_T}{Y_0} \right)^{\frac{1}{T}} - 1$$

Y_T : تمثل الدخل الفردي في الفترة T

Y_0 : تمثل الدخل الفردي في الفترة الابتدائية

وللتوضيح أكثر نأخذ المثال التالي :

إذا كان دخل الفرد في بلد ما عام 1870 هو 2800 دولار أمريكي، وفي عام 2012 هو 43000 دولار أمريكي، يحسب متوسط نمو دخل الفرد خلال 142 عام بالشكل التالي :

$$g_{\bar{y}} = \left(\frac{43000}{2800} \right)^{\frac{1}{142}} - 1 = 0.0194$$

وبذلك حافظ هذا البلد على

متوسط نمو دخل الفرد يقارب 2% خلال 142 عاما.

➤ كما يمكن حساب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام خاصية نسب معدلات

النمو كالتالي² :

$$g_y = g_{PIB} - g_p$$

حيث : g_y معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

g_p : معدل النمو السكاني

فإذا كان :

• $g_y > 0$: هناك معدل نمو اقتصادي موجب شرط أن يتزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع

من معدل النمو السكاني ($g_{PIB} > g_p$).

• $g_y < 0$: هناك معدل نمو اقتصادي سالب ويعرف بالتباطؤ الاقتصادي، وهذا عندما يكون معدل النمو

السكاني يتجاوز معدل الناتج المحلي الإجمالي ($g_{PIB} < g_p$) حتى مع وجود معدلات موجبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

• $g_y = 0$: لا يوجد معدل نمو اقتصادي لتساوي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع معدل النمو السكاني

($g_p = g_{PIB}$).

- كما يعبر عن معدل النمو الاقتصادي حسب "سنجر" سنة 1956، بأنه دالة لثلاث عوامل كما هو موضح في

المعادلة التالية¹ :

¹- حواس أمين، مطبوعة محاضرات في النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2016، ص 18.

²- حواس أمين، مطبوعة محاضرات في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 24.

$$g_y = S.P_k - g_p$$

حيث : S : الادخار الصافي ، P_k : إنتاجية رأس المال ، g_p : معدل النمو السكاني ومنه فإن معدل الدخل الفردي له أهميته الخاصة في حساب معدل النمو الاقتصادي كونه يمكن من معرفة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتطور حجم السكان، حيث تستخدم طريقة الناتج المحلي الإجمالي لقياس التوسع في الإنتاج، بينما تستخدم طريقة الدخل الفردي للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد².

المطلب الرابع : محددات النمو الاقتصادي

تختلف معدلات النمو الاقتصادي من بلد لآخر، ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستويات وكيفية استخدام العناصر الداخلة في تحديد هذا النمو الاقتصادي، وتشمل محددات النمو الاقتصادية مجموعة من العوامل المتمثلة في عوامل الإنتاج من العمل، رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى عوامل أخرى سياسية، اجتماعية، سياسات الاقتصاد، المؤسسات الهيكلية والابتكارات، وفيما يلي عرض لهذه العوامل بإيجاز :

1- عوامل الإنتاج :

يسعى الاقتصاديون إلى قياس التغيرات على المدى الطويل لكمية ونوعية عوامل الإنتاج المستخدمة من أجل حساب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه بالنمو الاقتصادي، وتزداد كمية الإنتاج بزيادة التراكم الرأسمالي وزيادة القوى العاملة، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي، التي بدورها تساهم في زيادة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وتمثل عوامل الإنتاج متغيرات لدالة الإنتاج الكلي المعبر عنها حسب العلاقة التالية :

$$Y = f(K, L, A)$$

حيث أن Y : مستوى الإنتاج الحقيقي، K : يمثل رأس المال، L : حجم العمل، A : مستوى التكنولوجيا

أ- رأس المال : يقصد به أساساً تراكم رأس المال، ويشمل كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، وينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، ويتطلب ذلك وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي³. ويعبر عن تراكم رأس المال في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية السنة عما كانت عليه في بداية العام⁴.

يعتبر رأس المال من العناصر الإنتاجية، ليس للإنتاج المباشر للسلع والخدمات، وإنما للتمكين من إنتاج السلع الأخرى، ويمكن تقسيم رأس المال من زوايا متعددة :

¹ - محمد صلاح، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 24.

² - حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن 2014، ص 109.

³ - Longatte et Van Hove, Economie générale, Dunod, Paris, France 2001, P 56.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مرجع سابق، ص 272.

- حسب طبيعة الاستعمال : يمكن تقسيمه إلى الرأس المال الثابت وهو رأس مال حقيقي وهو العيني أو الإنتاجي مثل الأراضي، البنائات، المنشآت والآلات، والتي تستخدم لفترات طويلة، وهناك الرأس المال المتداول الذي يدمج في عملية الإنتاج، أي تنتهي منفعتها بمجرد استخدامها في العملية الإنتاجية مثل الطاقة، المواد الأولية، منتجات نصف مصنعة.¹

- حسب الشكل : يقسم إلى الرأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة والأسهم والسندات، ولا يعتبر هذا النوع من رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، أما القسم الثاني حسب الشكل فهو الرأس المال العيني وهو يمثل الأصول الثابتة من الآلات والمباني المساهمة في العملية الإنتاجية.²

- حسب الغرض : يقسم إلى رأس مال إنتاجي يشمل الآلات والمنشآت القائمة بالعملية الإنتاجية، ورأس مال إيرادي المكون من الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات للاكتتاب العام.

- حسب طبيعة التكوين : يقسم هنا إلى رأس مال مادي وهو العيني من العدد والآلات والمواد الخامة، ورأس مال غير مادي مثل الابتكار والاختراع والتجديد.

- حسب الملكية : يمكن تقسيم رأس المال حسب الملكية إلى رأس مال عام مملوك للدولة، ورأس مال خاص مملوك للأفراد والشركات.

- حسب المصدر : يقسم إلى رأس مال وطني ذو مصدر من داخل الدولة سواء كان من المواطنين أو الهيئات المحلية أو الدولة، ورأس مال أجنبي يكون مصدره من طرف حكومات أو أفراد أجنبية.

❖ وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي :

إذا كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة لزيادة عنصر رأس المال بوحدة واحدة، حسب العلاقة التالية :

$$Pmk = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$$

حيث أن Pmk : الإنتاجية الحدية لرأس

المال، ΔY : التغير في الإنتاج ، ΔK : التغير في مخزون رأس المال

وبالتالي تساهم الإنتاجية الحدية لرأس المال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأس المال بوحدة واحدة، حيث يؤدي ارتفاع مخزون رأس المال ب ΔK إلى ارتفاع حجم الناتج بمقدار $Pmk \cdot \Delta K$

وعلى سبيل المثال نفترض أن $0.3 = Pmk$ و $20 = \Delta K$ فإن :

¹ - Diemer Arnaud, Cours de Economie générale, université Blaise Pascal, IUFM Auvergne, France 2011, P 127.

² - مناور فريخ حداد وحازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013، ص 192.

$$\Delta Y = Pmk \cdot \Delta K = 0.3 \times 20 = 6$$

أي أن زيادة 20 وحدة من عامل رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 6 وحدات.

ب- العمل : يعرف العمل على أنه مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الفرد لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته¹. وتتوقف مساهمة العمل في الإنتاج على عوامل عديدة تختلف من حيث طبيعتها، وسنركز على العاملين التاليين نظرا لما لهما من علاقة مباشرة بحجم الإنتاج وكفاءته :

• **العامل النوعي للعمل :** هذه الناحية متعلقة بالكفاية الإنتاجية للعمل أو القدرة على الإضافة إلى الإنتاج، والعمل كعنصر إنتاجي هو أنواع مختلفة نذكر منها :

- حسب القطاعات : منها العمل الزراعي، العمل الصناعي، العمل التجاري والعمل الخدماتي.

- حسب درجة المهارة : نجد فيها عمالة ماهرة ذوي كفاءة خاصة، عمالة شبه ماهرة ذوي كفاءة بحد معين وعمالة غير ماهرة أي عمل غير فني لا يتطلب كفاءة خاصة.

- حسب النوعية ودرجة الإبداع : وهي العمل المبدع مثل البحث العلمي، العمل الإداري الممارس من طرف الموظفين، أعمال التنظيم مثل الإدارة العليا والتخطيط، العمل التنفيذي سواء كان فني أو غير فني.

- حسب الأعمال اليدوية والذهنية : فيها العمال اليدويون الذين يستخدمون مجهودهم العضلي، العمال الموظفون العاديون، والعمال الإداريون والمدراء الذين يستخدمون نشطا ذهنيا عاليا.

وبغض النظر عن التقسيمات المتبعة للقوى العاملة، فإن هناك عوامل تؤثر في الكفاءة الإنتاجية للعمل (قدرة عنصر العمل على المساهمة في الإنتاج) نذكر منها:

- عوامل تتعلق بالفرد نفسه : من حيث استعداده الفطري وميوله وطموحاته

- عوامل تتعلق بالبيئة الاجتماعية : التي تساهم في تشكيل اتجاهات الفرد وتحديد مجال عمله

- عوامل تتعلق بظروف العمل نفسه : قد تساعد الحوافز ونظام تقسيم العمل وحسن الإشراف والتوجيه والرعاية للعمال على الأداء الجيد وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية.

• **العامل الكمي للعمل :** تتحدد كمية العمل بعدد المنتجين من السكان، لا بعدد السكان الإجمالي، إذ أن

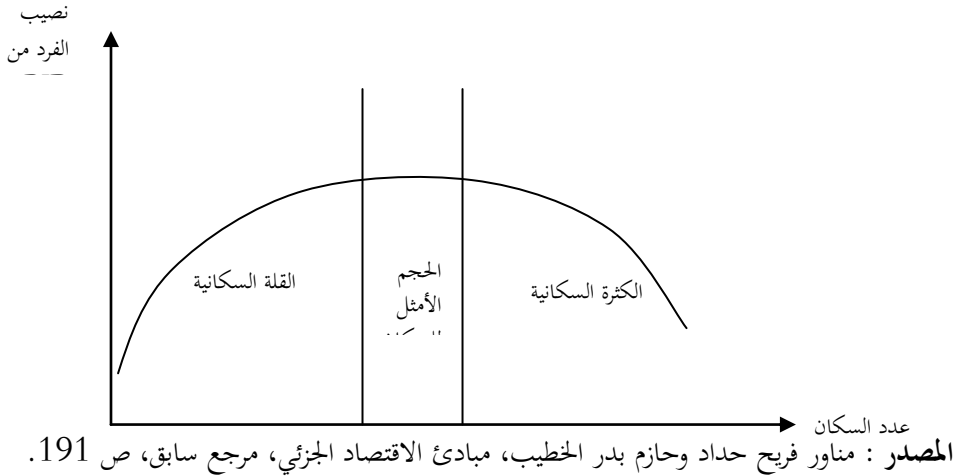
النسبة الأكبر من عدد السكان هي فئات مستهلكة مثل كبار السن والأطفال، وقد نوقش موضوع السكان والعمالة من قبل العديد من العلماء من بينهم الاقتصادي الإنجليزي "توماس روبرت مالتوس" سنة 1798، أين تبين من خلال دراسته أن عدد السكان يتزايدون بمتتالية هندسية، بينما يزداد الإنتاج بموجب متتالية

¹ - Longatte et Van Hove, *Economie générale*, Dunod, Paris, France 2001, P56.

عددية، بمعنى أن هناك فجوة متزايدة بين الإنتاج والحاجة إلى الإنتاج، وبناء عليه أطلق نظريته المتشائمة عن السكان¹.

كما أن الحد الأنسب للسكان هو الوضع الأسلم الذي يقع بين الوفرة والقلّة السكانية، بحيث يتوازن حجم السكان مع كمية الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة في وقت معين يسمح بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقصى حد ممكن، ويشير إلى الحد الأنسب بالحجم الأمثل للسكان²، وهو الموضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-5) : الحجم الأمثل للسكان



❖ وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي :

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة، حسب العلاقة التالية :

$$PmL = \frac{\Delta Y}{\Delta L}$$

حيث أن PmL : الإنتاجية الحدية لرأس المال،

ΔY : التغير في الإنتاج ، ΔL : التغير في العمل

وبالتالي تساهم الإنتاجية الحدية للعمل في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل عنصر العمل بوحدة واحدة،

حيث يؤدي ارتفاع عنصر العمل بـ ΔL إلى ارتفاع حجم الناتج بمقدار $PmL \cdot \Delta L$:

وعلى سبيل المثال نفترض أن $0.2 = PmL$ و $20 = \Delta L$ فإن :

$$\Delta Y = PmL \cdot \Delta L = 0.2 \times 20 = 4$$

أي أن زيادة 20 وحدة من عامل عنصر العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 4 وحدات.

ج- التطور التقني والتكنولوجي : وهو التقدم التكنولوجي ويتمثل في البحث العلمي، الاختراعات والابتكارات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج، التحسينات في تصميم الآلات وأدائها... كل ذلك يؤدي إلى زيادة

¹ - عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 50.

² - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن 2016، ص 264.

حجم ونوع الناتج من السلع والخدمات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ويأخذ التقدم التكنولوجي عدّة أشكال تندرج تحت الأنواع الرئيسية التالية :

- التقدم التكنولوجي المحايد : هذا النوع من التقدم التكنولوجي يزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله.

- التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال : يحدث عند زيادة إنتاجية عنصر العمل مقارنة بإنتاجية رأس المال، لذلك يبدّل عنصر العمل برأس المال ونتيجة لذلك ترتفع نسبة العمل إلى رأس المال، وهو موضوع اهتمام الدول النامية لتوفرها على عنصر العمل وافتقارها لرأس المال.

- التقدم التكنولوجي الموفر للعمل : يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة وقوة العمل، حيث يؤدي إلى تقليل المستخدم من عناصر الإنتاج، ولكن بانخفاض أكبر لعنصر العمل، ومثال ذلك استخدام وسائل الاتصال في التعليم.

❖ تبرز أهمية التقدم التكنولوجي في عملية الإنتاج بالشكل الرياضي كالتالي :

فالناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع عنصر العمل أو عنصر رأس المال أو الاثنين معا فقط، ولكن يرتفع أيضا نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" والمعبر عنه بمساهمة عامل التقدم التكنولوجي، ويمكن استخراجها كما يلي:
بفرض أن عوامل الإنتاج مستقلة عن عوامل وراء التغير التكنولوجي، وباستخدام دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التالية :

$$Y = f(K,L,A)$$

نعلم أن الإنتاج يتغير بتغير عوامل الإنتاج حيث :

$$\Delta Y = Pmk.\Delta K$$

$$\Delta Y = Pml.\Delta L$$

$$\Delta Y = PmA.\Delta A$$

Pmk : الإنتاجية الحدية لرأس المال

Pml : الإنتاجية الحدية للعمل

PmA : الإنتاجية الحدية للتقدم التكنولوجي

وبذلك يصبح التغير الكلي في الناتج معبرا عنه في العلاقة التالية :

$$\Delta Y = Pmk.\Delta K + Pml.\Delta L + PmA.\Delta A$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = Pmk.\frac{\Delta K}{Y} + Pml.\frac{\Delta L}{Y} + PmA.\frac{\Delta A}{Y}$$

شق المعادلة : $Pmk.\frac{\Delta K}{Y}$ نضربها في $\frac{K}{K}$

شق المعادلة : $PmL \cdot \frac{\Delta L}{Y}$ نضربها في $\frac{L}{L}$

شق المعادلة : $PmA \cdot \frac{\Delta A}{Y}$ نضربها في $\frac{A}{A}$

فحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = Pmk \cdot \frac{K}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + Pml \cdot \frac{L}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + PmA \cdot \frac{A}{Y} \cdot \frac{\Delta A}{A}$$

$$Pmk \cdot \frac{K}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \cdot \frac{K}{Y} = \frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{K}{\Delta K} \quad \text{لدينا :}$$

الكسر $(\frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{K}{\Delta K})$ هو نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج، وهو نفسه

مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال ويرمز له بالرمز α

$$Pml \cdot \frac{L}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y} = \frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{L}{\Delta L} \quad \text{ولدينا :}$$

الكسر $(\frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{L}{\Delta L})$ هو نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج، وهو نفسه

مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل ويرمز له بالرمز $(1-\alpha)$

$$PmA \cdot \frac{A}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta A} \cdot \frac{A}{Y} = \frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{A}{\Delta A} \quad \text{ولدينا :}$$

الكسر $(\frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{A}{\Delta A})$ هو نفسه مرونة الإنتاج بالنسبة للتقدم التكنولوجي ويساوي

1

- وبالتالي تصبح معادلة النمو على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي $(\frac{\Delta Y}{Y} = g_{PIB})$ هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، وهم مساهمة

عامل رأس المال $\alpha \cdot \frac{\Delta K}{K}$ ، ومساهمة العمل $(1-\alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L}$ ، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج $\frac{\Delta A}{A}$.

أي :

$$\text{نمو الإنتاج} = \text{مساهمة عنصر رأس المال} + \text{مساهمة عنصر العمل} + \text{الإنتاجية الكلية لعوامل}$$

وبالتالي ومن خلال معادلة نمو الإنتاج يمكن استخراج معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج حسب العلاقة

التالية :

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta Y}{Y} - \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} - (1-\alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L}$$

2- عوامل سياسية :

يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا مؤثرا في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي، وذلك من ناحيتين :

- يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي، إذ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغلب المصالح الشخصية والخاصة لجهة معينة على المصالح الاقتصادية، وهو ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية.

- يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في الاقتصاد، لأنه يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين، ويوفر أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

3- عوامل اجتماعية :

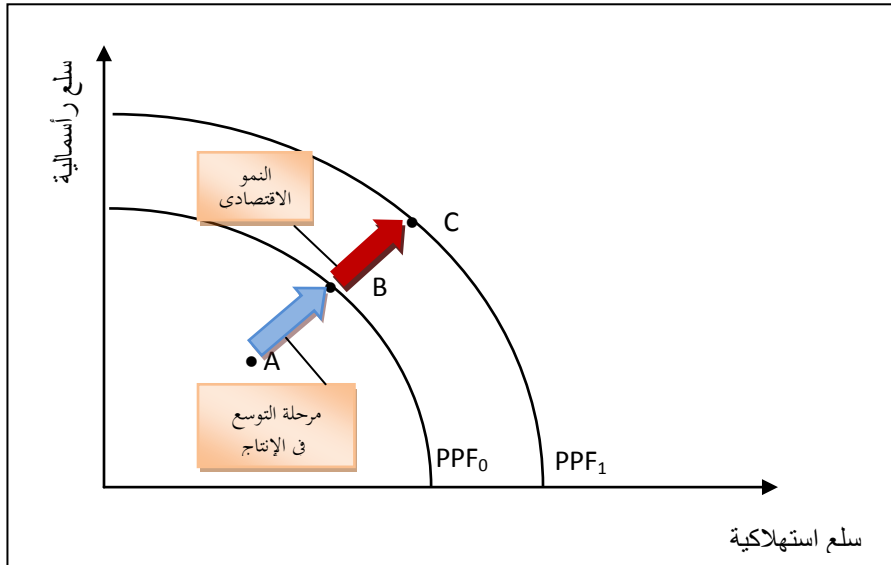
ترتبط عملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاجتماعية، وتشمل العوامل الاجتماعية المواقف أو السلوكيات الاجتماعية، القيم والمؤسسات الاجتماعية، والتي تتغير مع توسع وانتشار التعليم، إضافة إلى تحول أو انتقال الثقافات من مجتمع لآخر¹. فتلك التغيرات الاجتماعية والمؤسسية المناسبة تساهم في زيادة عرض رأس المال، وتطور الكفاءة العلمية والمعرفة التقنية، فلو نظرنا إلى النمو الاقتصادي في الدول النامية التي تقودها العادات التقليدية، والإيديولوجيات والقيم والمواقف والسلوكيات القديمة، التي لا تلائم ولا تساعد عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وبالتالي تدعو الحاجة إلى التغيير التدريجي في العوامل الاجتماعية للدول النامية، وهذا قصد مواكبة مصاف الدول المتقدمة والمساهمة في العملية الإنتاجية وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لها.

4- عوامل طبيعية : يعتمد نمو وإنتاج اقتصاد بلد ما على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الثروة الغابية، مناخ جيد ومعتدل، الموارد النفطية... الخ، ويعد وفرة الموارد الطبيعية أمر ضروري خصوصا في المرحلة الأولى للنمو، كما تلعب عملية استغلال الموارد الطبيعية شرطا ودورا مهما في تقدم الدول، فمثلا من بين أسباب تخلف الدول النامية، هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة ولا المستغلة بشكل جيد نظرا لنقص أو غياب التقدم التكنولوجي، فيما نرى أن دولة اليابان ورغم عجزها وحاجتها للموارد الطبيعية، إلا أنها تعتبر من الدول المتقدمة في العالم نظرا لقدرتها على اكتشاف استخدامات جديدة لمواردها المحدودة.

وبالتالي حسن استغلال الموارد والتخصيص الأمثل لها يساهم في تحقيق مستوى أكبر للإنتاج، ويوضح ذلك من خلال الشكل التالي :

¹ - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي مرجع سابق، ص 124.

الشكل رقم (2-6) : النمو الاقتصادي والتوسع في الإنتاج بتخصيص الموارد المتاحة



Source : Michael Parkin and Robin Bade, Macro Economics, Op cit, P 515.

حيث يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج (PPF_0) البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية وفقاً لاحتياجات المجتمع عند تحقيق العمالة الكاملة، فعند زيادة الإنتاج تنتقل من النقطة A إلى النقطة B ويحدث هذا نتيجة للتوسع في العمل، كما لا يطرأ أي تغيير في إمكانيات الإنتاج، وهذا التغيير لا يعتبر نمو اقتصادي وإنما فقط توسع في الدورة الاقتصادية، وبالتوسع في إمكانيات الإنتاج عبر التخصيص الجيد للموارد المتاحة واستغلالها الأمثل ينتج عن ذلك زيادة في الإنتاج والتقل من النقطة B إلى النقطة C ما ينجم عليه انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى (PPF_1) وبالتالي يتحقق حدوث النمو الاقتصادي.

5- عوامل السياسات الاقتصادية :

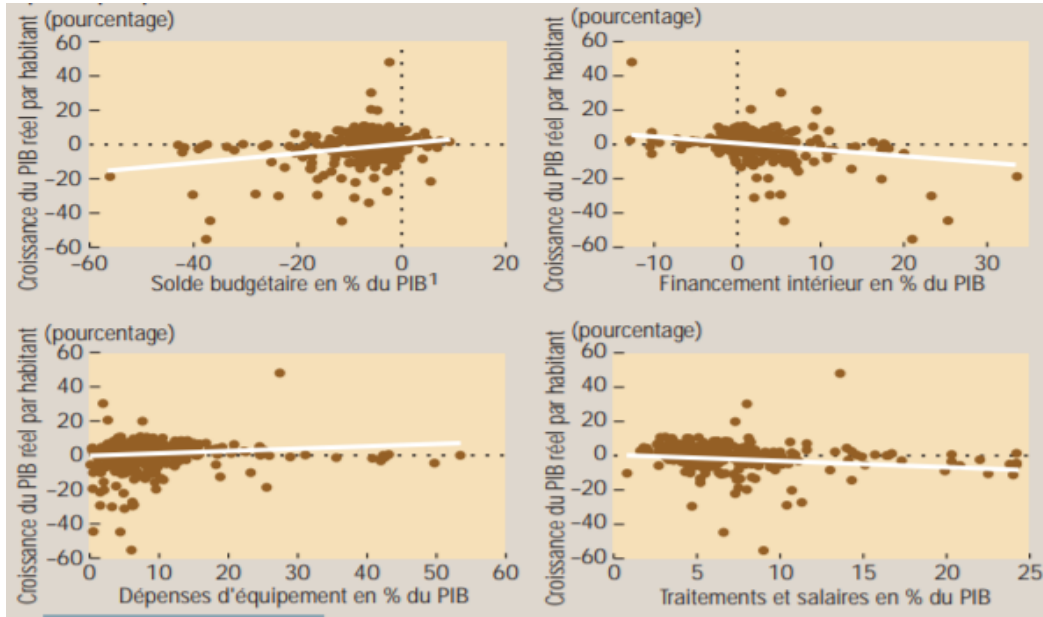
تعتبر السياسات الاقتصادية من محددات النمو الاقتصادي، حيث أنها بالإضافة إلى تأثيرها في التغيرات الدورية، فهي أيضاً تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وتشمل سياسات الاستقرار الاقتصادي كل من:

أ- الموازنة العامة : تؤثر موازنة الدولة على الإنتاج والنمو الاقتصادي في المدى المتوسط، وللتحديد أكثر، فإن تخفيض القروض العامة لتمويل عجز الموازنة يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض عجز الموازنة يدفع القطاع الخاص إلى تقليل تقديرات التزاماته الضريبية الحالية والمستقبلية، ما يحفزهم أكثر على الاستثمار الخاص والاستهلاك. وفي هذا الإطار قام صندوق النقد الدولي بإجراء دراسة على 39 دولة ذات دخل منخفض طبقت برنامج التعديل المالي خلال سنوات التسعينيات*، وهذا من أجل معرفة أثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي لها، وخلصت النتائج إلى أن البلدان التي قامت بتخفيض عجز موازنتها العامة بمعدل يقل عن نصف نقطة من الناتج المحلي الإجمالي "PIB" لاسيما النفقات الجارية خلال فترة محل الدراسة، قد

*- طبقت الدول 39 برنامجاً للتعديل المالي المدعوم من طرف الصندوق النقد الدولي خلال الفترة ما بين 1990 إلى سنة 2000.

سجلت زيادة في معدل نمو نصيب الفرد بـ 0.5% سنويا على مرّ سنوات التسعينات، حسبما يوضحه الشكل رقم (7-2)

الشكل رقم (7-2) : النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة



Source : FMI, finances et développement, sur le site :

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/12/pdf/baldacci.pdf>

كما تجدر الإشارة إلى أن التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة لا يحفز على النمو الاقتصادي، أين سجل انخفاض نصيب الفرد من PIB بمعدل الثلث (1/3) مقابل الزيادة في التمويل المحلي لعجز الموازنة بنسبة 1%، وبذلك يكون لأثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة أثر ايجابي أكبر من التمويل المحلي، هذا من جهة ومن جهة أخرى، إن لتخصيص النفقات العامة أثر على معدل النمو الاقتصادي، حيث سجّل الرفع من الإنفاق الجاري على الأجور والمرتببات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، في حين أن الإنفاق الاستثماري عمّل على الرفع من وتيرة النمو خلال فترة محل الدراسة حسبما يوضحه الشكل السابق¹.

ب- التضخم : يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار غير المصاحب بارتفاع مماثل في الإنتاج²، وعليه فإن التحكم في استقرار الأسعار يساهم في المحافظة وتعزيز القوة الشرائية للمواطنين، كما أن استقرار الأسعار يعتبر عاملاً حاسماً في القدرة التنافسية للمؤسسات، وعنصرًا ضروريًا لإلهام الثقة بين الأعوان الاقتصاديين، سواء كانوا مدخرين أو مستثمرين، ووطنيون أو أجنبيون، وعلى هذا الأساس وجب السيطرة على التضخم لتحفيز الاستثمار بجانبيه المحلي والأجنبي، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، خاصة في الدول النامية ذات جهاز

¹ - Emanuele Baldacci, Benedict Clements et Sanjeev Gupta, Utiliser la politique budgétaire pour stimuler la croissance, Finances et développement, vol 40, FMI 2003, P 29

² - عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن 2010، ص 194.

الصادرات الجامد نسبيا، والتي لا تستطيع مواجهة زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض قيمة عملتها¹، هذا وحسب دراسة بارو "Barro" للتضخم والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 100 دولة خلال الفترة 1960-1990، فقد توصل إلى أن زيادة معدل التضخم بأكثر من 10% سنويا يؤدي إلى تخفيض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بمعدل 0.2-0.3% سنويا، كما يؤدي إلى تخفيض معدل الاستثمار إلى الناتج بمعدل 0.4-0.6% سنويا².

ج- سعر الصرف : تؤكد النظرية الاقتصادية على أن طبيعة نظام سعر الصرف المتبني في بلد معين يكون لها نتائج على النمو في المدى المتوسط، ويكون ذلك بطريقتين، إما مباشرة من خلال آثارها على سرعة التصحيح والتعديل من الصدمات والاضطرابات العشوائية التي تصيب الاقتصاد المحلي، وإما بطريقة غير مباشرة من خلال تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على محددات أخرى هامة للنمو الاقتصادي، مثل الاستثمار، التجارة الخارجية، القطاع المالي وغيرها³، حيث تؤثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي بواسطة تأثيرها على معدلات تراكم رأس المال المادي، على اعتبار أنه يحدث في ظلها انخفاض عدم التأكد المرتبط بتغير سعر الصرف، كما يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال حجم المبادلات التجارية الذي يكون مرتفعا في ظل نظام سعر الصرف الثابت، لأن التقلب الضعيف في أسعار الصرف يقلل من حالات عدم التأكد والذي يخفض من التكاليف المتعلقة بالتبادل الدولي وبالتالي يزيد من مستوياته، كما قد تمارس أنظمة الصرف تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى تطور الأسواق المالية باستخدام أنواع أسعار الصرف، بالإضافة إلى أن كل اختلاف مؤقت وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي قد يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فسعر الصرف الحقيقي لا يعدّ محددًا نظاميًا للنمو الاقتصادي فقط، ولكن عاملا محفزًا إذا تحققت باقي الشروط فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي قد يكون له انعكاس ايجابي في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي.

د- الدين الخارجي : إن تأثير الدين الخارجي على معدل النمو الاقتصادي سلبا أو إيجابا، هو أمر يرتبط في الغالب بكيفية تعبئة القروض العامة وإنفاق حصيلتها، وطبيعة الظروف الاقتصادية التي تستخدم في ظلها تلك الديون، حيث تشير النظرية الكينزية على وجود أثر ايجابي للديون الخارجية على النمو الاقتصادي، لاعتباره وسيلة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ومواجهة التقلبات الدورية فيها، وتخفيف الطلب الكلي في سياق الأسعار والأجور الكينزية التي تفترض الثبات في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الدين الخارجي يزاحم الاستثمار الخاص ومن ثمّ يكون أثره سلبيًا على النمو الاقتصادي، فيما ترى النظرية الكلاسيكية أن الدين الخارجي عبء على الاقتصاد، يخل بالتوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل، وتؤمن هذه النظرية بأن إنفاق الدولة هو إنفاق

¹ - عادل عامر، التضخم وأثره على النمو الاقتصادي، مقال منشور بتاريخ 2017/08/26 على الموقع :

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/443982.html> تاريخ الإطلاع : 2020/03/03.

² - Kouame Wassakou, *Relation inflation et croissance économique dans les pays de l'UEMOA*, Université Cocody- Abidjan, Côte d'Ivoire 2009, sur le site : <https://www.memoireonline.com/11/13/7993/Relation-inflation-et-croissance-economique-dans-les-pays-de-l-UEMOA.html>, consulté le 03/03/2020.

³ - بن ويدان فاطمة الزهرة، محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج بائل 1990-2016، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص 116.

استهلاكي، وأن الديون الخارجية تؤدي إلى تقليل حجم الادخار الخاص، ومن ثمّ تقليل حجم الاستثمار الخاص، ويترتب على ذلك أثر سلبي للديون على النمو الاقتصادي¹.

وحسب هانسن "Hansen, 1959" فإنه يمكن أن يؤدي الدين الخارجي أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي حيث²:

- زيادة المدخرات الخاصة

- حوافز أقل للعمل والاستثمار خاصة لأصحاب السندات الحكومية

- التأثير السلبي للضرائب الإضافية اللازمة لتمويل الفوائد

- ارتفاع أسعار الفائدة

وعموماً يعتبر الدين الخارجي محددًا للنمو الاقتصادي حسب فعاليته إن كان منتجاً أو غير منتج، حيث تعتبر القروض الخارجية غير المنتجة والتي تستخدم في تمويل الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية، تعتبر عبئاً على الميزان التجاري وعلى ميزان مدفوعات، وبالتالي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، بينما القروض الخارجية المنتجة والتي تستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية، ينتج عنها زيادة في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين، والرفع من معدلات التشغيل وزيادة الصادرات ومنه الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

هـ- الابتكارات : يعد الابتكار من أهم العوامل المحددة للأداء والنمو الاقتصادي، ويعزف على أنه عملية تحويل الأفكار والمعرفة الجديدة إلى منتجات وخدمات جديدة، ويعرفه "جوزيف شومبتير"^{*} على أنه نشاط يقود إلى وظيفة إنتاج جديدة، وهو الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة عن التقليد، التي تستخدم في عمل أو تطوير الأفكار والمنتجات، ويجب التفرقة بين الاختراع والإبداع والتحسين، حيث أن :

- الاختراع : هو فكرة أو رسم أو نموذج لآلة أو عملية أو نظام جديد أو محسن، أي أن الاختراع هو أول عملية يقوم بها المفكر وتكون موضحة بفكرة لازالت لم تطبق على أرض الواقع.

- الإبداع : هي المرحلة الموالية برسم الفكرة، فهو يعتبر الجانب الملموس لها، من خلال تعديلها وإضافة تحسينات عليها قبل تطبيقها على أرض الواقع.

- التحسين : هي آخر عملية تتم في الابتكار، أين يتم في هذه المرحلة إدخال تحسينات وتعديلات على العمليات المبتكرة أو المنتجات الجديدة، بما يجعلها أكثر كفاءة وملائمة في الاستخدام النهائي.

وللابتكرات أنواع نذكر منها³ :

¹ - حمدي أحمد علي الهنداوي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد 02، المجلد 02، مصر 2017، ص 360-363.

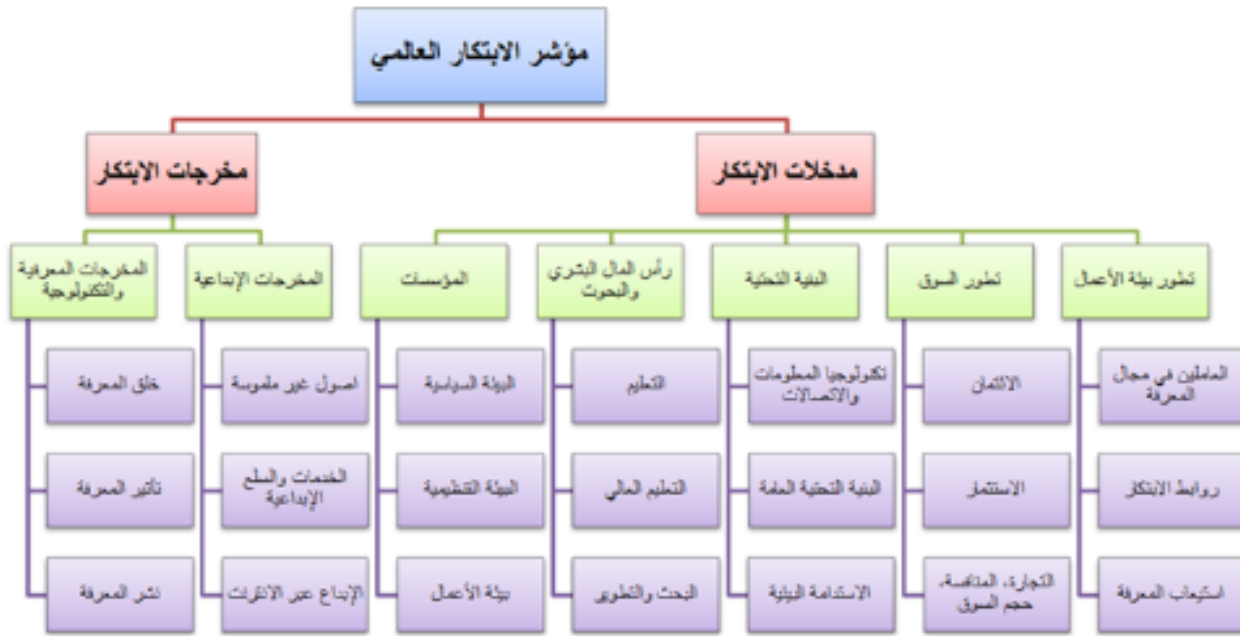
² - المصطفى بنتور، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع : إسقاطات على حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص 08.

^{*} - جوزيف الويس شومبتير 1883-1950 عالم اقتصاد أمريكي اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

³ - Lexique de catégorisation de l'innovation élargie- Version du 06 janvier 2014, P01-02.

- الابتكار التكنولوجي : هو خلق أو تحسين تكنولوجيا جديدة أو مجموعة من التكنولوجيات بهدف تلبية الحاجة إلى السوق أو توقع الاحتياجات الحالية أو المستقبلية.
 - الابتكار في الاستخدام : هو التغيير الذي يتم إدخاله في طريقة استخدام المنتج أو استهلاك الخدمة، وإنشاء سهولة استخدام جديدة للرد على احتياجات السوق أو توقع الاحتياجات المستقبلية.
 - الابتكار الاجتماعي : هو تطوير استجابات جديدة للاحتياجات الاجتماعية، هذه الابتكارات تتعلق بكل من المنتج أو الخدمة وأنظمة التوزيع في مجالات الشيخوخة، الطفولة، الإسكان، الصحة ومكافحة الفقر... الخ
 - ابتكارات فنية : مثل الهندسة المعمارية، الموسيقى، الحرف اليدوية وغيرها
- ويُقاس الابتكار عبر مؤشر سنوي لحوالي 129 بلداً واقتصاداً حول العالم، يعتمد على اثنين من المؤشرات الفرعية الرئيسية وهما مدخلات الابتكار ومخرجات الابتكار، حسب ما يوضحه الشكل أدناه :

الشكل رقم (2-8) : مؤشر الابتكار العالمي



المصدر : أشرف إبراهيم، مؤشر الابتكار العالمي 2016، العالم والاقتصاد 2016/08/21، على الموقع :

<https://www.saspost.com/global-innovation-index-2016/>، تاريخ الاطلاع 2020/03/05

وكل مؤشر فرعي يتمحور حول ركائز أساسية، وتتفرع هاته الأخيرة إلى ركائز فرعية، وكل ركيزة فرعية مكونة من مؤشرات فردية وصلت في مؤشر عام 2016 إلى 82 مؤشر فردي.

يقود الابتكار إلى البحث عن الموارد البديلة في ظل الندرة الطبيعية والاقتصادية، مما يفضي إلى زيادة وتحسين جودة المنتجات بأساليب إنتاجية أكثر فعالية، كما يعمل الابتكار على دعم الاستثمار وتوفير فرص عمل

جديدة، وفتح أسواق أخرى متنوعة، وزيادة القدرة التنافسية، مع تحقيق أفضل العوائد وتخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي الرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

6- عوامل السياسات الهيكلية والمؤسسات :

حسب نظريات النمو الداخلي فإن معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يتأثر بالسياسات الهيكلية ونوعية وفعالية المؤسسات، فلا شك فيه أن للحكومة دور في التأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال خلق بيئة مواتية للاستثمار، واعتماد سياسة الحوافز التي تشجع على تخصيص الموارد، ومن أهم السياسات والأساليب المعتمدة نذكر منها :

أ- الأنظمة المالية : تلعب الأنظمة المالية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الاقتصادي¹. كما يعد النظام المالي عاملا محفزا ومساهما للنمو الاقتصادي من خلال تخصيص وتوجيه أفضل للمدخرات نحو الاستثمار والتخصيص الأمثل لرؤوس الأموال، علاوة على ذلك، فالبحوث التجريبية تؤكد أن نظام مالي فعال يساهم في تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي²، وقد تبني صندوق النقد الدولي سياسة الإصلاح المالي في بعض الدول النامية لتمكين النظام المصرفي من أداء وظائف الوساطة المالية بشكل يؤدي إلى نمو القطاع الحقيقي بإتباع إستراتيجية التحرير المالي من خلال إلغاء القيود والضوابط على العمل المصرفي وإعطاء المؤسسات المالية الاستقلالية التامة لإدارة أنشطتها.

ب- الانفتاح التجاري : العلاقات الاقتصادية لا تكون فقط بين العوامل الاقتصادية، لكن أيضا بين الدول عبر تبادلاتها التجارية، حيث يساهم الانفتاح التجاري وهذه التبادلات في تعزيز عملية النمو الاقتصادي من خلال المنافذ التي تستحدثها بين الدول³، وقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة قوية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا، مثلها الصين التي حازت على 7% من الناتج العالمي سنة 2000، وستزيد حصتها من الإنتاج العالمي إلى 21% سنة 2024 حسب توقعات صندوق النقد الدولي، بينما ستتناقص حصتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى 14% و 15% على التوالي سنة 2024،

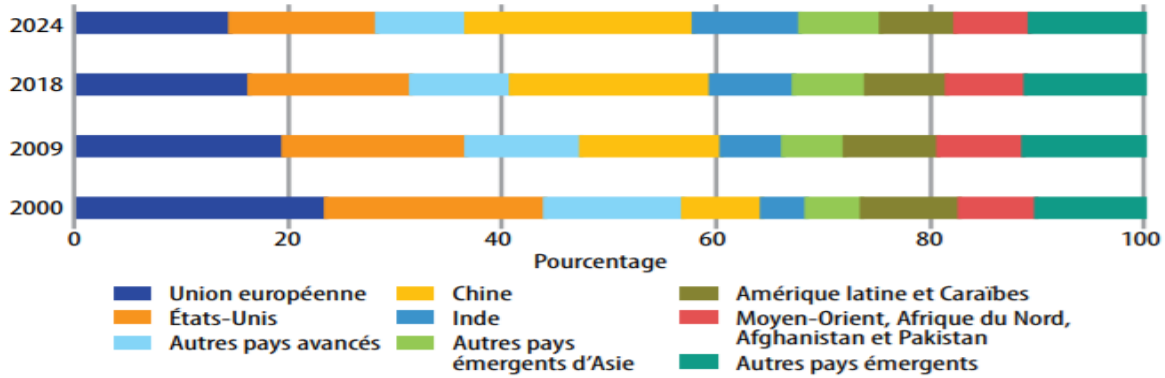
¹ - بودخد كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص 83.

² - جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 269.

³ - جيراد فونوني - فارد، ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي ومراجعة سمية الجراح، مقدمة في التحليل الاقتصادي (الاقتصاد للجميع)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان 2013، ص 69.

حسبما يوضحه الشكل رقم : (02-05) حصص دول العالم من الإنتاج العالمي في الفترة ما بين (2000-2024).

الشكل رقم (2-9) : حصص دول العالم من الإنتاج العالمي في الفترة ما بين (2000-2024)



Source : FMI, Finances et développement Juin 2019, P06

فالصين وبفضل انفتاحها التجاري على مختلف دول العالم ومنها الدول الإفريقية خاصة الجزائر التي تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية للمبادلات التجارية والتي تحتل فيها الصين المرتبة الأولى بالنسبة للموردين الرئيسيين بمعدل 16.99% حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في سنة 2018¹.

الشكل رقم (2-10) : نسبة واردات الجزائر من دول العالم لسنة 2018

الحجم بالمليون دولار

النظور (%)	الهيكلة %	الحجم	بند الاستيراد
-5,77	16,99%	7 850	الصين
11,08	10,35%	4 781	فرنسا
-2,87	7,91%	3 653	إيطاليا
12,69	7,65%	3 535	إسبانيا
-1,64	6,88%	3 179	ألمانيا
14,87	5,00%	2 310	تركيا
24,39	4,10%	1 892	الأرجنتين
-10,55	3,52%	1 628	الولايات المتحدة الأمريكية
31,88	2,81%	1 299	الهند
-28,61	2,61%	1 208	جمهورية كوريا
-12,65	2,60%	1 202	البرازيل
-25,45	1,97%	911	الاتحاد الروسي
31,45	1,51%	698	المملكة العربية السعودية
45,63	1,44%	667	بولندا
-2,83	1,34%	617	بلجيكا
	76,69%	35 430	المجموع الفرعي
	100	46 197	المجموع



المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

¹ - ANDI sur le site : <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>, consulté le : 05/03/2020.

وقد وصفت الصين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أنها "المنافس الاستراتيجي"، وعبر عنها الإتحاد الأوروبي بأنها "المنافس الاقتصادي الباحث عن التفوق التكنولوجي"¹، وتقاس درجة الانفتاح التجاري (OPEN) بالعلاقة التالية :

$$OPEN = \frac{X + M}{PIB}$$

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الدولية الساعية لتطبيق سياسات التحرير التجاري من أجل تعزيز القدرات التنافسية وتدعيم المنتجات الوطنية، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كل هذا للوصول إلى النمو والرخاء الاقتصادي.

ج- جودة الحوكمة (نوعية المؤسسات) : اتفق مختلف الخبراء الاقتصاديين على أن أحد الأسباب الرئيسية لتباين معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، هو نوعية البيئة الاقتصادية للعملاء الاقتصاديين، وتشمل هذه البيئة مجموعة من القوانين، المؤسسات، القواعد، السياسات واللوائح الحكومية للدولة، فالمؤسسة الكفؤة هي التي تشمل على قوانين تقلل من حالة عدم اليقين، وتعزز الكفاءة وتسهم في تحسين الأداء الاقتصادي، ويمكن قياس جودة حوكمة المؤسسات حسب البنك الدولي من خلال مجموعة من المؤشرات نذكرها كالتالي² :

- المشاركة والمساءلة : يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.

- الأمن وغياب العنف : للأمن تأثير على الحوكمة الرشيدة، فكلما كانت الدولة آمنة ومستقرة، فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية، ووفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية فإن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب شرعي أو استخدام العنف سواء كان ذو طابع سياسي أو إرهابي.

- فاعلية الحكومة : يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، درجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقاتها ومصداقية التزام الحكومة بها.

- جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها : يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة نمو القطاع الخاص، كما يقيس هذا المؤشر مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج، وكذلك إلى دور القطاع الخاص في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، كما يقيس كذلك جودة التشريعات المنظمة غير الربحية، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة.

- سيادة القانون : لمؤشر سيادة القانون أهمية بالغة من خلال بعث وخلق الثقة في الجهات التنفيذية الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، فهو يقيس مدى ثقة المتعاملين الاقتصاديين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل

¹ - FMI, Finances et développement Juin 2019, P 05.

² - World economic forum, The global competitiveness Report 2019. P 51.

متساوي على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى تنفيذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة، واستقلال القضاء فضلا عن احتمال حدوث الجرائم.

- مكافحة الفساد : لمكافحة الفساد بأنواعه الاقتصادي والسياسي والإداري ارتباط وثيق بتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا يبث الشفافية والنزاهة والحياد والأمانة على مستوى كل المؤسسات، والحد من ممارسة المصالح الشخصية بالسلطة.

وبالتالي وإلى جانب تلك المؤشرات، فإن لدور جودة الحوكمة أثر إيجابي على فعالية النمو الاقتصادي بإرساء الأمن والشفافية وتطبيق اللوائح والتنظيمات وغيرها، وكل هذا بغية بعث الثقة بين الفرد وحكومته وتحفيز المتعامل الاقتصادي للاستثمار وفتح مجال المنافسة النزيهة ومنه تحسين مستويات الإنتاج والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

د- هيكل الإنتاج : بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال معظم الدول وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية، التي كانت موجهة نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية عُداة الاستعمار، قامت بعدها بإحداث تغييرات هيكلية في بنائها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه، وقد ترتب عن ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة من الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها، وبناء على ذلك فإن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في هيكل الإنتاج والتي يمكن استخدامها كمحدد للنمو الاقتصادي تتمثل في :

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي

- الوزن النسبي للصادرات الصناعية من الصادرات الإجمالية

- معدل التشغيل في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فيعني هذا أنها قد حققت تغييرات إيجابية في بنائها الاقتصادي وهيكل الإنتاج الخاص بها، وبالتالي ينعكس ذلك على زيادة وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

هـ- العملاء الاقتصاديون : وهم الفاعلون في عمليات النمو الاقتصادي للدولة حيث :

- الأسر : تساهم الأسر في تحديد مستوى النمو الاقتصادي من خلال استهلاكها النهائي للسلع المنتجة بغية إشباع حاجاتها.

- المؤسسات : يكمن دورها من خلال استثماراتها (التكوين الصافي لرأس المال الثابت وتغييرات المخزون)، وهذا يزيد قدراتها على الإنتاج ويولد المزيد من الثروات.

- الدولة : من خلال تأثيرها على مضاعف الإنفاق الحكومي¹.

المطلب الخامس : مراحل النمو الاقتصادي

في خضم الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وردا على النظرية الشيوعية لـ "سيغال" في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" حيث قسّم سيغال مراحل تطور المجتمعات إلى : الشيوعية البدائية، الرق، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية، عقبها رد "روستو" (*) Rostow في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي- بيان غير شيوعي" الصادر سنة 1960، أين أوضح أن الانتقال أو التحول من حالة التخلف إلى حالة النمو والتنمية يمكن أن يوصف على انه سلسلة من الخطوات أو المراحل تمر بها جميع الدول والمجتمعات، وقد بنى "روستو" نظريته على نظرية "ماركس" حول مراحل التنمية الاقتصادية، ولكنها تركز على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي لتحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة²، وفيما يلي ذكر لمراحل النمو الاقتصادي مع عرض أهم الانتقادات الموجهة إليه من طرف المفكرين الاقتصاديين.

1- مراحل النمو الاقتصادي عند "روستو" :

تشمل نظرية "روستو" على خمسة مراحل لعملية النمو الاقتصادي، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، وقال "روستو" عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث³، كما أنه قد بنى نظريته على فرضيتين أساسيتين هما :

- أن المجتمعات هي عبارة عن منظمات يعمل أفرادها على الإنتاج مع بعضهم البعض

- التغيرات الاقتصادية الأكثر عمقا تنظم بموجب تطلعات خالية من أي طابع اقتصادي⁴.

وتتلخص مراحل النمو الاقتصادي حسب "روستو" من خلال الشكل التالي :

¹- جيرارد فونوني فارد، مقدمة في التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 70.

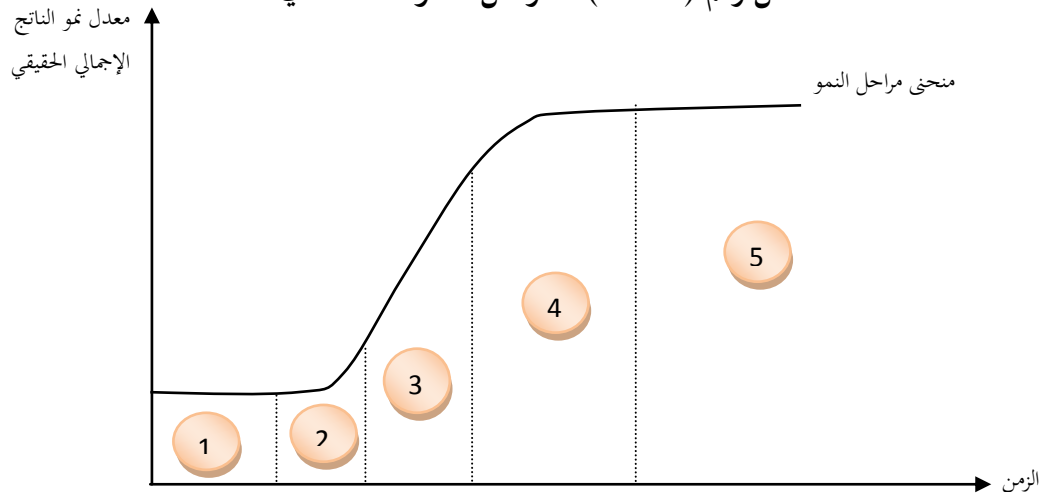
(*) Rostow (1916-2003) اقتصادي أمريكي ومؤرخ ومنظر سياسي، صاغ نظرية تطوير النمو الاقتصادي سنة 1950، ونشرها في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" عام 1960، للاطلاع أكثر في كتابه *The stages of Economic Growth (the syndics of the Cambridge university press, American 1960)* على الموقع : <https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIA-RDP78-03062A001100030001-6.pdf>

²- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، ط1، عمان الأردن 2014، ص 27.

³- تودارو ميشال، ترجمة حسني محمد حسن، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، السعودية 2006، ص ص 124-125.

⁴- Diemer Arnaud, *Cours de Economie générale, Op.Cit, P 109*

الشكل رقم (2-11) : مراحل النمو الاقتصادي



المصدر : عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكّلة والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية الأردن، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص 48.

أ- مرحلة المجتمع التقليدي :

هي مرحلة تصف حالة المجتمعات القديمة ذات الطبيعة الهرمية، وهي مجتمعات محدودة الإنتاجية يعمل معظم أفرادها في النشاط الزراعي الذي يقسم عمالها إلى فئة الكفاف حيث يعيش سكانها قبالة الأرض ويكتفون بمنتجاتهم عن الموارد الخارجية، وفئة أخرى تقوم ببيع الفائض من إنتاجها الزراعي أو مقايضته بغية الحصول على حاجاتهم من الموارد الخارجية (اقتصاد الكفاف والمقايضة)¹، لذا فإن تركز السلطة في هذه المجتمعات يكون في أيدي ملاك الأراضي، وتمتاز هذه المرحلة بـ :

- صعوبة التغير الاجتماعي لتمسك أفراد المجتمع بتقاليدهم
 - انتشار نظام الإقطاع
 - انخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية بسبب بدائية وسائل الإنتاج وغياب التكنولوجيا
 - معدل زيادة الإنتاج أقل من معدل النمو السكاني
 - غياب السلطة المركزية في المناطق البعيدة عن المركز²
 - الركود الاقتصادي
 - انخفاض مستوى الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي
- يضيف "روستو" أن المدخرات والاستثمارات في هذه المرحلة لا تكاد تكفي لتغطية اهتلاك الأصول الرأسمالية، وبالتالي فالاقتصاد يكون في حالة توازن ركودي، كما وصف المجتمع التقليدي من الناحية التاريخية العلمية بأنه "عالم ما قبل نيوتن" أي عالم لم يصله بعد العلم الحديث وتطبيقاته التي بدأت مع اكتشافات العالم نيوتن.

¹ - MURRAY Hunter, *The stages of economic development from an opportunity Perspective : Rostow extended, Geopolitics, History, and International Relations, Volume 4(2), Addleton academic publishers, New york 2012, P 02.*

² - علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص 28.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق :

هي مرحلة انتقالية تشمل تأمين مستوى معين من الاستثمار بحدود 10% من الدخل الوطني لإحداث النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية للاقتصاد خاصة في مجالات التعليم، وتعتمد هذه المرحلة على رغبة أفراد المجتمع في المساهمة في إقراض رأس المال، وعلى توفر الإدارة الكفوءة، وعلى تقسيم العمل واستبدال السلطة المتمثلة بملاك الأراضي بنخبة جديدة من المجتمع تشكل المجتمع الصناعي، لديها القدرة على تحمل مخاطر الاستثمار في الاقتصاد، وتتسم هذه المرحلة بـ :

- استخدام وسائل حديثة للإنتاج الزراعي وتحفيز المزارعين للانتقال إلى الإنتاج من أجل السوق
- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي
- انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى
- زيادة معدل التكوين الرأسمالي وتعبئة المدخرات والابتكارات
- ظهور نظام سياسي جديد راغب في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق المصلحة الوطنية
- الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة
- ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين تعمل على توجيه المدخرات للاستثمار في كافة الأنشطة
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية بفضل التخصص وتقسيم العمل
- غير أن هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء، وتعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، وقد بدأت هذه المرحلة في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

ويقول "روستو" أن الخطوات اللازمة التي ينبغي أن تسبق مرحلة التصنيع تلخص في ثلاث خطوات هي :

- بناء شبكة من المواصلات لتوسيع نطاق السوق وزيادة التخصص
 - تطوير الزراعة وتوفير الغذاء اللازم للعاملين في القطاع الصناعي من سكان المدن
 - التوسع في الواردات ومن بينها رأس المال
- ويتحقق التحول من مرحلة التهيؤ إلى مرحلة الانطلاق عن طريق التحولات السياسية والإدارة وأثر الدعاية، وقد يتخذ ذلك أشكالاً متعددة مثل ظهور طبقة من رجال الأعمال المغامرين في مجال التجارة، وظهور السوق للمحاصيل الزراعية والسلع الاستهلاكية واتساع شبكة المواصلات.

ج- مرحلة الانطلاق :

هي المرحلة المعززة للاستثمار الذي يزيد عن 10% من الدخل الوطني، وقد تصل إلى ما يزيد عن 20%، مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتمويل المشاريع الصناعية الكبيرة، وبذلك تحفيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه مرحلة الثورة الصناعية مع استخدام التكنولوجيا المحسنة، وما يميّز هذه المرحلة هو :

- ظهور مؤسسات اجتماعية وثقافية جديدة في المجتمع
- ظهور قطاعات اقتصادية رائدة تقود عملية النمو الاقتصادي من خلال تمويل التجارة والصناعة
- قيام إطار سياسي واجتماعي مؤسس لتنشيط وتوسيع القطاع الحديث ومحفز للنمو المطرد.
- حدوث تغيرات في القيم الاجتماعية والثقافية
- بروز نخبة من المنظمين في مختلف المجالات خاصة الصناعية، حيث يلعب إدخالهم المستمر للابتكارات في طرائق الإنتاج والتنظيم دورا مركزيا في عملية النمو.
- معدل الاستثمار أكبر من معدل النمو السكاني.
- وقد أعطى "روستو" لمرحلة الانطلاق أهمية مركزية في عملية النمو الاقتصادي، حيث يتم من خلالها التخطيط النهائي للقيود القديمة، والقوى المناوئة للنمو المضطرد، وحسب "روستو" تستغرق مرحلة الانطلاق فترة قصيرة نسبيا تمتد إلى عقدين أو ثلاثة، يستطيع الاقتصاد خلالها أن يحدث تحولات ذاتية حاسمة في أساليب الإنتاج الفنية، التي تلعب دورا في عملية التصنيع وفي مجمل عملية النمو الاقتصادي.

د- مرحلة الاتجاه نحو النضوج :

وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد الوطني مكانة هامة على المستوى الدولي، وتنطوي هذه المرحلة على التغيرات التالية :

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي لتتجاوز 10% و 20% من الناتج المحلي بما يفوق معدل نمو عدد السكان، وبذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع
- تقدم قطاع النقل والمواصلات، فضلا عن توسع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية
- التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسسية مواتية للنمو الاقتصادي
- النضج الفكري للمجتمع
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات والانفتاح التجاري

- زيادة رأس المال البشري وارتفاع مستوى أدائه، متمثلاً في زيادة العمالة الماهرة، والقدرات الإدارية والتنظيمية المرتفعة.

ويقدر "روستو" بناء على تجارب الدول المتقدمة أن مرحلة النضج هذه تغطي حوالي أربعة عقود من الزمن، ينتقل بعدها المجتمع إلى المرحلة الموالية.

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير :

هي آخر مرحلة من مراحل النمو كما تصورها "روستو"، تكون الدولة قد بلغت شوطاً كبيراً من التقدم والرفاه الاجتماعي، ويتغير اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب، ويتم استخدام أساليب فنية عالية المستوى في عملية إنتاج السلع والخدمات المطلوبة، ومن مظاهر هذه المرحلة :

- ارتفاع دخل الأفراد وازدياد معدلات إستهلاكهم، ما يجعلهم يتوجهون إلى الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع

- الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا والفضاء والمجالات العسكرية بهدف حيازة مركز عالمي قوي بمختلف أبعاده

- تمركز السكان بالمدن وضواحيها وزيادة نسبتهم على حساب تراجع نسبة سكان الريف

- ارتفاع معدل العمالة بقطاع الخدمات الحكومية والخاصة

- ضمان مستوى عالٍ من خدمات التعليم والثقافة والخدمات الصحية والترفيهية

- توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع لنمو دعم الرفاهية الاجتماعية

- إحلال حب الأمان على حافز الربح

وحسب "روستو" تعتبر الفترة التي يستغرقها الاقتصاد للانتقال من مرحلة الإتيان نحو النضج إلى مرحلة الاستهلاك الوفير أطول المراحل، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الوحيدة من بين دول العالم التي استطاعت بلوغ هذه المرحلة في حوالي عام 1920، ثم بريطانيا في عام 1930، واليابان وغرب أوروبا عام 1950¹.

ومن أهم الدروس التي يتضمنها نموذج "روستو" هو إمكانية استفادة الدول النامية من خبرة الدول المتقدمة، والتنبؤ بمستقبل الدول النامية وفقاً لهذه المراحل،

2- تقييم نظرية مراحل النمو الاقتصادي :

على الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية، وما تركته في الفكر والسياسة الاقتصادية، غير أنها لاقت العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين، وفيما يلي أهمها :

¹ - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية وناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 163.

- انتقد "سولو" نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـ "روستو" لأنه لم يقدم نموذجاً نظرياً بالمعنى الحقيقي، أي نموذجاً يسمح باختبار فرضياته وخصائصه من خلال مواجهتها بالبيانات والمعلومات التي يوردها، وأن نموذج "روستو" لا يحتوي إلا على القليل من القدرة التحليلية، ولم يتم إدخال دور التجارة الخارجية وازدواجية التكنولوجيا في نموده بشكل كاف.

- أما "كزننتس" فيرى أن الخط الفاصل بين مراحل النمو عند "روستو" غير واضح، خصوصاً بين مرحلة الانطلاق ومرحلة الاتجاه نحو النضوج، فنفس الخصائص تتكرر في المراحل الأخرى، ويرى "كزننتس" أنه لا توجد أرض صلبة للوقوف عليها في مناقشة العلاقات التحليلية التي تربط مرحلة الانطلاق بالمراحل التي تليها أو تسبقها، كما ساد الغموض تحديده لكل مرحلة من مراحل النمو متى تبدأ ومتى تنتهي؟ وما خصائصها المميزة عن المراحل الأخرى؟.

- وعن المفكرين الماركسيين فقد انتقدوا كذلك "روستو" لتقدمه تفسيراً غير تاريخي يحاول أن يطمس الأسباب التاريخية للتخلف ممثلة في الاستعمار والامبريالية، حيث يرى "روستو" أن الأسباب الأساسية للتخلف تكمن في نقص المدخرات والتراكم الرأسمالي، كما يضيف الماركسيين أن نظرية مراحل النمو الاقتصادي عند "روستو" قد وضعت في مقابل النظرية الشيوعية لمراحل تطور المجتمعات، كذلك ركّز "روستو" على التغيرات الكمية في جانب القوى المنتجة، مهملاً بذلك التغيرات النوعية في علاقات الإنتاج لاسيما أشكال الملكية، وهو بذلك يتجاهل الفروق الجوهرية بين النظم الاجتماعية المختلفة.

- إضافة إلى هذه الانتقادات فهناك متغيرات هامة أخرى تم تجاهلها في نظرية "روستو"، فالأوضاع التي تعيشها البلدان النامية اليوم تختلف جذرياً عن تلك الظروف التي عاشتها دول أوروبا وأمريكا الشمالية في مرحلة ما قبل الانطلاق، حيث خضعت البلدان النامية وما تزال لمختلف أشكال الاستغلال الامبريالي الاستعماري لثرواتها القومية، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدول تلعب دوراً مهماً في نجاح أو فشل عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

- كما أنه ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، حيث لا يوجد سبب لحدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل أن يحدث الانطلاق، كما أن مرحلة الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، فهناك دولاً دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضوج مثل أستراليا وكندا¹.

وخلاصة القول أن نظرية مراحل النمو لـ "روستو" لا يمكن تعميمها على ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر، إلا أنه يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بمرحلة الانطلاق، بما يمكن هذه الدول من تحقيق النمو الذاتي، وذلك فيما يتعلق بالنقاط التالية :

- ضرورة تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمارات الإنتاجية، خاصة في قطاع الصناعة، مما يؤدي إلى زيادة قوى الإنتاج وتطوير أساليبه.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 164.

- التركيز على القطاعات والأنشطة الرائدة بما يتلاءم مع الظروف الحالية للدول النامية
- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات المالية لتعمل على تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية، قصد المساهمة في زيادة تراكم رأس المال بالمجتمع.
- العمل على توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية المواتية لعملية النمو والتقدم الاقتصادي، فضلا عن استقرار السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية والحريات العامة.

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

لقد أُوِّى رواد ومفكري الاقتصاد بمختلف المدارس الاقتصادية أهمية بالغة للنمو الاقتصادي، باعتباره عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية وكذا مؤشر اقتصادي لقياس مدى تطور الدولة، وقد خلصت دراساتهم إلى وضع نظريات ونماذج مفسرة للنمو الاقتصادي بداية من النظريات الكلاسيكية والنماذج التقليدية والنيوكلاسيكية إلى النماذج الحديثة.

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي

عاصر الكلاسيك فترة الثورة الصناعية في غرب أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، والتي تحققت فيها النمو التلقائي، وقد بنوا أفكارهم على مشاهداتهم بالإضافة إلى أن التحليل الكلاسيكي قد حاول إلقاء الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه، وسنسلط الضوء هنا على أهم النظريات الكلاسيكية ووجهات نظر مفكريها كالتالي :

1- نظرية آدم سميث للنمو الاقتصادي (1779)

لم يرقم "آدم سميث" بصياغة نموذج خاص للنمو الاقتصادي لكنه وضع مجموعة من الأفكار الأساسية التي من خلالها يمكن التعرف على وجهة نظره في ذلك الموضوع، وفيما يلي نستعرض نظريته للنمو الاقتصادي وأهم الانتقادات التي وجهت له

1-1- عرض نظرية آدم سميث للنمو الاقتصادي

لقد ساهم "آدم سميث" (Adam Smith) مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، والذي أصدره سنة 1776، حيث يرى أن النمو الاقتصادي ثمرة لثلاث ظواهر رئيسية :

- **القانون الطبيعي** : حيث يعتقد بسيادة القانون الطبيعي في الحياة الاقتصادية ويرى أنه يجب ترك الحرية للفرد في تحقيق غاياته لتحقيق مصالح جميع أفراد المجتمع تحت افتراض التصرف الرشيد والعقلاني للأفراد، وهذا المبدأ يتعارض مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما قد دعا أيضا إلى مبدأ حرية التجارة وتحرير الأسواق التي يعتبر لأن لها

*- آدم سميث (1723-1790) اقتصادي وعالم اسكتلندي من رواد المدرسة الكلاسيكية، من أشهر أعماله كتاب ثروة الأمم عام 1776.

دور فعال في توجيه الموارد وتحديد أرباح المنتجين معتمداً في ذلك على قانون اليد الخفية في تحقيق التوازن في سوق المنافسة التامة

- **تقسيم العمل** : يرى "آدم سميث" أن تقسيم العمل وتخصيصه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وكذا المقدرة على الابتكار بما يدفع بعجلة التقدم التكنولوجي، وعليه فهو يساهم في عملية النمو الاقتصادي¹

- **التراكم الرأسمالي** : يولي "آدم سميث" أهمية كبيرة للتراكم الرأسمالي (الناتج أساساً من زيادة الأرباح التي يولدها الادخار)، حيث أن زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع والرفع من حجم الاستثمارات الجديدة وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل الفردي إضافة إلى توسيع المبادلات.

وحسب "آدم سميث" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبها كما يلي :

$$Y = f(K, L, N)$$

Y : الناتج K : رأس المال L : العمل N : الأرض

ويرى "آدم سميث" أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إلى ذلك بإجراء عملية تفاضل للمعادلة السابقة بالنسبة للزمن (t) كما يلي

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \cdot \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \cdot \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \cdot \frac{dN}{dt}$$

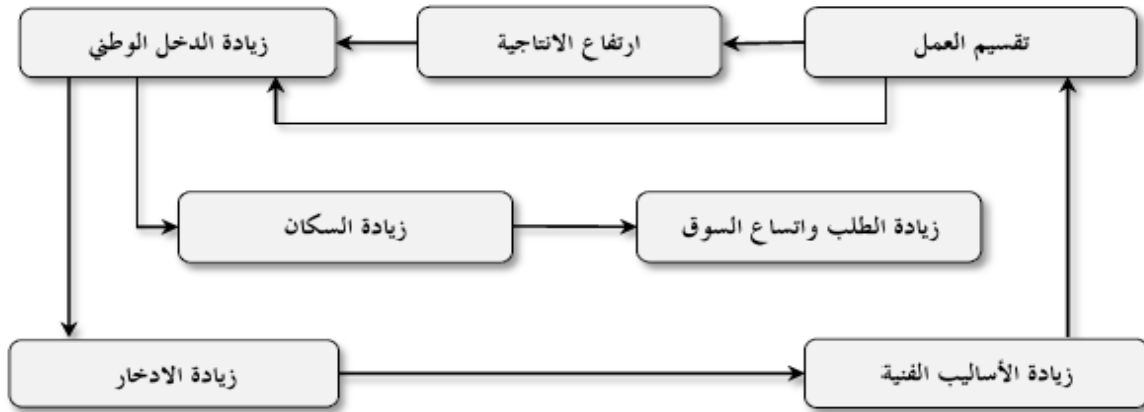
حيث : $\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي $\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل $\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض

يشير "آدم سميث" إلى أن مسألة تراكم النمو الاقتصادي هو نتيجة لتقسيم العمل، ويمكن تلخيص تصورات وأفكار "آدم سميث" حول النمو الاقتصادي في الشكل رقم (02-12) التالي :

¹ - هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005، ص 371.

الشكل رقم (2-12) : تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي



المصدر : سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 2000، ص 61.

خُصّص النمو الاقتصادي "آدم سميت" إلى أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعدّ حافزاً لزيادة السكان، حيث يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب، كما استنتج أن الادخار يؤدي إلى التراكم اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى توسع السوق، ويتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين والمنتجين¹.

2-1- نقد نظرية آدم سميت للنمو الاقتصادي :

من بين الانتقادات التي تعرضت إليها نظرية آدم سميت للنمو الاقتصادي ما يلي :

- أنه استند إلى تقسيم طبقي حاد للمجتمع، حيث قسمه إلى طبقتين، الأولى تضم الأراضي والرأسماليين، والثانية تضم الطبقة الوسطى من العمال الكادحين
- إهمال مدخرات الطبقة الوسطى والتي تتجمع في مؤسسات الائتمان
- التعامل مع المنافسة والتجارة الحرة على أساس أنها حقيقة قائمة، في حين هما مجرد طرحين نظريين.
- أفكاره محدودة بالنسبة للدول المتخلفة ذات الدخل الواسع للدولة، وانخفاض مستوى دخل الأفراد وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999، ص ص 68-69.

2- نظرية روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1796)

يحتل "مالتوس" مكانة هامة بين الاقتصاديين الذين لعبوا دورا هاما في تنمية الاقتصاديات الكلاسيكية، كما يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون "ساي"¹، وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها فيما يلي :

2-1- عرض نظرية توماس مالتوس للنمو الاقتصادي

تقوم نظرية "توماس روبرت مالتوس"^(*) (Thomas Robert Malthus) على جانبين أساسيين هما :

- **النمو السكاني** : طرح "توماس مالتوس" في كتابه "بحث في مبدأ السكان" قانون النسمة، حيث قال أنه مهما كان النظام الاقتصادي المتبع في الدول فإن مستوى معيشة الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، وأكد على أن النظام الرأسمالي ليس مسؤول على الفقر المعاش في اغلب البلدان، بحيث أرجعه (الفقر) إلى الفارق الموجود بين معدل النمو الديمغرافي والاقتصادي، فحجم السكان ينمو بمتتالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة)، بينما ينمو الإنتاج بمتتالية حسابية، ما ينتج عنه المجاعة وتناقص العوائد الإنتاجية، والذي يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد على مستوى أدنى من مستوى الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال، مما يعيق مساعي النمو الاقتصادي.

- يعتبر "مالتوس" أن تراكم رأس المال يمثل محمدا رئيسيا للنمو الاقتصادي، حيث تؤدي الأرباح المرتفعة إلى زيادة تراكم رأس المال، والتي تتحقق من مدخرات الرأسماليين، وليس من مدخرات العمال من الطبقة الكادحة.

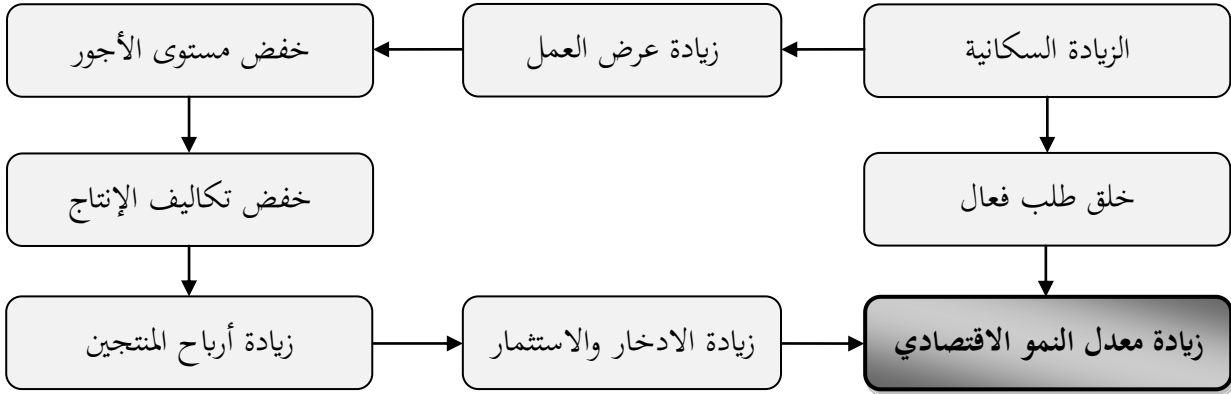
- **تحديد الطلب** : حيث يرى "مالتوس" أن الطلب يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي ينخفض معه النمو الاقتصادي

ولقد قسم "مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، ويرى أن القطاع الصناعي ينتج عنه النمو الاقتصادي بفعل تزايد الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها.

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن 2007، ص 56.
(*) توماس روبرت مالتوس (1766-1834) باحث سكاني واقتصادي سياسي انجليزي، من مؤلفاته "بحث في مبدأ السكان" نشر عام 1798، وكتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام 1820، انضم إلى نادي الاقتصاد السياسي عام 1821 إلى جانب دافيد ريكاردو وجيمس ميل،

ويمكن شرح هذه العلاقات من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2-13) : نظرية مالتوس للنمو الاقتصادي



المصدر : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص 63.

2-2- نقد نظرية روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي :

رغم أن تحليلات "مالتوس" تنطبق على بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات ونظريته التشاؤمية حول السكان لم تكن مطابقة على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل، وكذلك تزايد الإنتاج الفلاحي بمعدلات أعلى من توقعات "مالتوس"، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوّض تناقص الغلة.

3- نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1817)

يعتبر "ريكاردو" من أبرز كتّاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار، منها الربح والأجور والتجارة الخارجية، وكما هو الحال عند "سميث" لم يضع "ريكاردو" نظرية واضحة للنمو الاقتصادي، لكنه وضع مجموعة من الأفكار الهامة بخصوص النمو.

3-1- عرض نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي

جاءت أفكار دافيد ريكاردو (*) (David Ricardo) عن النمو متفقة بشكل عام مع ما قدمه آدم سميث من أفكار، وإن اختلفت عنها في بعض الإضافات التفصيلية التي واكبت التطور الاقتصادي والبعد الزمني آنذاك، حيث يعتبر "ريكاردو" أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى، ولم يعطي "ريكاردو" للتقدم التكنولوجي دور يذكر للتقليل من هذا التناقص في معدلات الزيادة، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

(*) دافيد ريكاردو (1772-1823) اقتصادي بريطاني، من أعلام التيار الكلاسيكي وثاني أهم مرجع في الاقتصاد السياسي بعد آدم سميث، من مؤلفاته كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، اهتم بالبحث عن المشاكل المطروحة في عصره مثل التضخم، انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الذهب له نظريات محورية تشمل نظرية القيمة، نظرية السكان، نظرية الأجور، نظرية التجارة الدولية

كما قام "ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، والتي تكون ناتجة عن القطاع الزراعي لا الصناعي، ويرجع سبب ذلك إلى نوعية الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، هذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

وقد حلل "ريكاردو" عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع إلى ثلاث طبقات هم الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي الزراعية، ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشديد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح وغيرها، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف لزيادة عرض العمل، بينما تكمن مهمة ملاك الأراضي الزراعية في إمداد المجتمع بمنتجات أراضيهم الطبيعية. وأعطى "ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، وكذلك ركز على حرية التجارة كعامل للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل¹.

3-3- نقد نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي :

- على الرغم من أهمية أفكار "ريكاردو" واتسامها بالديناميكية، إلا أنها تعرضت للنقد على النحو التالي :
- إهمال القطاع العام والطبقة الوسطى في نظريته، مع تنافي وصول الأجور إلى حالة الكفاف مقارنة بالواقع، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- تجاهل تأثير التقدم التكنولوجي في قانون تناقص الغلة، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.
- اعتبر "ريكاردو" حالة الاستقرار حالة حتمية تصل إليها البلدان بطريقة آلية، وهذا عكس ما أثبتته التجارب التاريخية.
- أهمل "ريكاردو" تأثير سعر الفائدة وأدجمه مع الربح، وبذلك لم يتم التفرقة بين النشاط المالي والنشاط الإنتاجي، كما افترض ثبات معاملي رأس المال والعمل على الرغم من تغييرهما

¹ - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2013، ص 72.

4- نظرية كارل ماركس للنمو الاقتصادي (1767)

يرى "كارل ماركس" أن نجاح الدول في تحقيق النمو الاقتصادي يقتضي تحليله من خلال إطار التفسير المادي للتاريخ والنظام الاجتماعي للرأسمالية، الذي يحوي على مجموعة من التناقضات الداخلية المعيقة لعملية تحقيق التنمية، ويسعى من خلال نظريته طي ذاك النظام وإحلاله بالنظام الاشتراكي الذي يستخدم القوى الاقتصادية القوية التي تعزز وتدعم النمو استخداما كاملا.

4-1- عرض نظرية كارل ماركس للنمو الاقتصادي

لقد فند "كارل ماركس" (*) (Karl Heinrich Marx) في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، حيث قامت نظريته عبر كتابه "رأس المال" المنشور سنة 1867 على مجموعة من الفرضيات بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنها زيادة الإنتاج عن حاجة المستهلك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى "ماركس" أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

ويرى "ماركس" أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة أي هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع يتضمن :

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق

- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة

- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وحالة العلم بوجه عام

قسم "ماركس" المجتمع إلى قسمين : طبقة الرأسماليين والعمال، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد (المعدات والموارد الطبيعية)، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم الفانية والتي يقومون بعرضها للبيع، ويفترض أن الاقتصاد ينتج نوعان من السلع : سلع استهلاكية و سلع التجهيز تستخدم نوعين من رأس المال الثابت والمتغير، كما يفترض في البداية أن كل السلع المنتجة من طرف مخزون رأس المال المتاح مطلوبة، ولكن في المدى الطويل فإن استمرارية تراكم رأس المال سيؤدي إلى عدم التوازن في الاقتصاد، بسبب خلق فارق بين

(*) : كارل ماركس (1818-1883) فيلسوف ومفكر سياسي واقتصادي وعالم اجتماع ألماني، يعد أب النظام الشيوعي ناقد للرأسمالية، له مؤلفات عدة في مجالات الفكر والفلسفة والسياسة والاقتصاد منها "رأس المال" "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" "نظريات فائض القيمة" "بيان الحزب الشيوعي"، "بؤس الفلسفة"، "الأيديولوجيا الألمانية"،

القدرة الإنتاجية والطلب، وبالتالي القدرة الشرائية للعمال لا تستطيع امتصاص مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، هذه التطورات تؤدي بالاقتصاد الرأسمالي إلى الكساد وانخفاض الأرباح وبالتالي الانهيار.

ويرى "ماركس" أن البطالة التكنولوجية التي تكون نتيجة التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية تنعكس على أجور العمال حيث تؤول إلى الانخفاض، أو يتم تسريحهم وبالتالي تتسبب بأزمات اقتصادية واجتماعية.

4-2- نقد نظرية كارل ماركس للنمو الاقتصادي :

- إهمال دور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديد العمل كمحدد للقيمة
- عدم تأثير ارتفاع الأجور لفترات طويلة على فائض القيمة المحقق في الدول الرأسمالية
- تنبؤ "كارل ماركس" بزوال الرأسمالية كان عكسيا
- حاضرا لا تعتبر البطالة الفنية أو التكنولوجية إلا مشكلا من المشاكل المؤقتة

5- نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي (1911)

يعتبر "شومبيتر" من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، والذي ركز في نظريته على دور المنظم المبتكر في دفع عجلة النمو الاقتصادي بتقديم ابتكارات جديدة، وفيما يلي عرض للنظرية والنقد الموجه إليها

5-1- عرض نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي :

تنطلق نظرية جوزيف شومبيتر^(*) (Joseph Schumpeter) حول النمو الاقتصادي من افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة التامة في حالة توازن راكد، كما يفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج، وقد أعطى "شومبيتر" دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، بدمجها في دالة الإنتاج إلى جانب العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، حيث:

$$Y = f(K, L, N, R)$$

Y : الناتج K : رأس المال L : العمل N : الأرض T : التنظيم

فالمنظم هو المبتكر والمجدد الذي يتضمن :

- تقديم منتج جديد
- استحداث أساليب إنتاج جديدة
- استغلال موارد جديدة
- فتح أسواق جديدة

(*) : جوزيف شومبيتر (1883-1950) اقتصادي سوفيائي، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، من مؤلفاته كتاب نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، تنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي آنذاك بفعل تحلل العائلة البرجوازية وانتهاء الوظيفة التنظيمية وتحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.

- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة الابتكار¹

وتتضمن عملية النمو الاقتصادي لدى "شومبيتر" ثلاثة عناصر هي الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي، فاليئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وفي مجال تمويل الاستثمار فهو يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الإدخارات، وهنا يختلف "شومبيتر" عن الكلاسيك المحدثين باعتقادهم أن عرض النقد معطى لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس "شومبيتر"، وقد ميّز بين نوعين من الاستثمار :

- الاستثمار التلقائي : الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي، منها عوامل الابتكار والتجديد، وهو المحدد الأساسي لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- الاستثمار التابع : يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم.

حيث أن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثمّ زيادة القدرة الشرائية، ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشاريع وخروجها تدريجيا، وعند شروع المبتكر في سداد القرض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض، ويرى "شومبيتر" أن هناك موجات طويلة من المد والجزر للازدهار والسكون للاقتصاد بفعل الابتكار.

5-2- نقد نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي :

على الرغم من الإضافات التي قدمها "شومبيتر" للأدب الاقتصادي، إلا أنّ نظريته لا تعتبر كاملة، وقد واجهت العديد من الانتقادات منها :

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم حيث تفتقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات من الخبراء والمتخصصين.

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي يكون مجدي في الأجل القصير، لكنه غير ذلك في الأمد الطويل أين تلجأ الدول إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والسندات.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منه معظم الدول الأقل نموا.

- اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية عن دول أوروبا الغربية وأمريكا التي تتلاءم نظرية "شومبيتر" مع نظام هاته الأخيرة.

¹ - حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، مرجع سابق، ص 122.

- التأكيد التام على الائتمان المصرفي يقلل من دول الإيداعات والاستثمارات الحقيقية، كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في الدول النامية

المطلب الثاني : نماذج النمو التقليدية (الكينزية)

صيغت بعد النظريات الاقتصادية العديد من النماذج على أساس علاقات رياضية لتفسر وتوسع مجال اهتمام قضية النمو، وقد أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية، منها نماذج النمو التقليدية التي تعتمد على مبادئ الفكر الكينزي، أين تستند على تجربة البلدان المتقدمة وتبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان، كما تعتبر أيضا هذه النماذج نقطة انطلاق وقاعدة لباقي النماذج التي أتت بعدها، وستعرض لأهم النماذج التقليدية منها نموذج هارود دومار وكالدور وروبينسون.

1- نموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي (1939-1946) :

يعتبر "روي هارود" (*) و "إفسي دومار" (***) (Evsey Domar) من الاقتصاديين الذين تبنا الفكر الكينزي وساروا على خطاه، محاولين معالجة النقائص التي أغفلها "كينز" خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي، حيث اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي، وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، لكن ليس بالضرورة أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، كما أشار إلى أن سبب الفقر في الدول المتخلفة يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل، أو إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة¹.

لكن التحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، لذلك جاء نموذج "هارود-دومار" لتبيان ديناميكية التحليل الكينزي وشرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي، وفكرته الأساسية تكمن في دور الاستثمار في تفعيل حركة النمو في المدى الطويل وأثره المزدوج على جانبي كلا من العرض والطلب.

1-1- عرض نموذج هارود للنمو الاقتصادي 1939 :

اهتم "هارود" بكيفية تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع حركي، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة، وإن حدث فيصعب استمراره على المدى الطويل. وقد وضع "هارود" جملة من الفرضيات التالية في نموذج حوله النمو الاقتصادي هي² :

(*) : روي هارود (1900-1978) اقتصادي بريطاني، كان زميلا لكينز، درس في أكسفورد وكامبريدج، وضع نموذجا شهيرا للنمو الاقتصادي، اهتم بالنقود والتضخم، واهتم في نهاية حياته بالذاكرة والمعرفة

(**) : إفسي دومار (1914-1997) اقتصادي أمريكي، بولندي الأصل، درس في هارفارد، اشتهر بنموذجه الاقتصادي للنمو، له دراسات عدة منها التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

¹ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 381.

² - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 77.

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل، وهذا الادخار يطلق عليه الادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

- الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

- الادخار دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

كما طرح "هارود" ثلاث تصورات لمعدل النمو نذكرها فيما يلي :

• **معدل النمو الفعلي (g_y)** : هو معدل النمو الجاري الذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار ومتوسط

رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)، بافتراض ما يلي :

- أن الاقتصاد مغلق مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

- افتراض أن هناك توازن في الاستخدام التام.

- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار أي :

$$PMs = Pms \Leftrightarrow \frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

- الادخار جزء ثابت من الدخل أي :

$$S = sY \quad \text{حيث : } 0 < s < 1$$

- الاستثمار يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال أي : $I = \Delta K$

ولأن الرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل الإجمالي، وفقا لمعامل رأس المال / الناتج فإن معادلة

معامل رأس المال (k) ثابتة وتكون على النحو التالي :

$$k = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

- حالة التوازن هي تساوي الادخار مع الاستثمار أي : $I = S$

وبالتالي ومن خلال العلاقات السابقة نحصل على :

$$I = \Delta K = k \cdot \Delta Y = sY = S$$

وانطلاقا من العلاقة $k \cdot \Delta Y = sY$ يصبح لدينا :

$$g_y = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال، وبالتالي فهو له علاقة

طرديّة مع معدل الادخار وعلاقة عكسية مع معامل رأس المال، وعليه فمعدل النمو الفعلي حسب نموذج

"هارود" أساسه أن رأس المال الذي يُخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الاستثمارات الممكنة.

- **معدل النمو المضمون (g_w)** : يقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، مما يدفع بهم لاتخاذ قرارات للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج، ومن أجل تحديد معدل النمو المضمون فغنه يعتمد على مبدأ المعجل، وبهذا يصبح الاستثمار متغيرا تابعا يرتبط داليا بمعدل نمو الدخل الوطني، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي :

$$I = \beta.(\Delta Y)$$

وحتى يتحقق رضا المنتجون يجب أن يتساوى الاستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق، أي :

$$I = S$$

$$I = \beta.(\Delta Y) = s.Y = S$$

وهذا يعني أن :

ومن العلاقة $\beta.(\Delta Y) = s.Y$ يصبح لدينا :

$$g_w = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{\beta}$$

وبالتالي يفسر معدل النمو المضمون السلوك الاستهلاكي الممثل في s وسلوك المنتجين في البحث عن أعظم ربح ممكن الممثل في β .

- **معدل النمو الطبيعي (g_n)** : يقدم "هارود" مفهوم معدل النمو الطبيعي على أنه التعبير عن القدرات المادية لنمو النظام الاقتصادي¹، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، ويتوقف معدل النمو بأنه مجموع كلا من :
- معدل النمو السكان النشطين (n) بافتراض معامل العمالة (L/Y) ثابت، بعبارة أخرى يجب أن تكون زيادة الإنتاج بنفس زيادة السكان من أجل تحقيق الاستخدام التام.
- معدل نمو إنتاجية العمل (μ).

وبالتالي يمكن صياغة معدل النمو الطبيعي كالتالي :

$$g_n = n + \mu$$

➤ **العلاقة بين معدلات النمو حسب نموذج "هارود" :**

بانطلاق "هارود" في نمودجه حول النمو الاقتصادي من الفرضيات سابقة الذكر والذي ميّز بين معدلات النمو الثلاث الفعلي والمضمون والطبيعي، حاول تفسير حالة النمو اللامتوازن بتحليل العلاقة بين معدلات النمو تلك في المدى القصير والبعيد حيث يرى أن :

¹ - Keita Moussa, *Elements de Macroeconomie, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), universit  d'auvergne clermont ferrand 1, France 2015, P76.*

• العلاقة بين معدل النمو الفعلي (g_y) ومعدل النمو المضمون (g_w) في المدى القصير :

- حالة $g_y = g_w$: يرى "هارود" أنه نادرا ما يحصل توازن أو تساوي بين معدل النمو الفعلي والمعدل النمو المضمون، لأنهما يعتمدان على السلوك المتقلب لكلا من المستهلك والمستثمر الباحث عن أعظم ربح ممكن s و β ، وبالتالي فاحتمال تعادل المعدلين ضعيف جدا.

- حالة $g_y > g_w$: يكون الاقتصاد في حالة انتعاش حسب ما يوضحه الشكل رقم (02-14)، ويتم على إثرها الوصول إلى النتائج التالية :

$g_y > g_w$ \Leftarrow الطلب المتوقع $>$ الطلب الفعال \Leftarrow ↑ المعجل \Leftarrow ↑ الدخل (المضاعف) \Leftarrow ↑ رأس المال \Leftarrow ↑ الاستثمار \Leftarrow g_y أكثر وأكثر \Leftarrow انتعاش اقتصادي مع وجود التضخم.

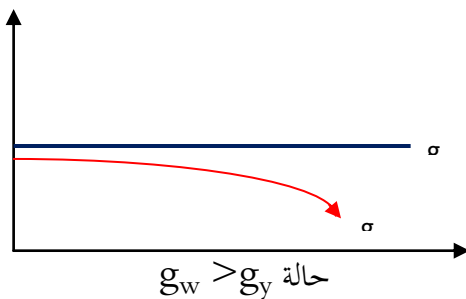
ففي هذه الحالة تكون الاستثمارات المحققة أقل من الاستثمارات المتوقعة، ما يحفز ذلك على الرفع من الاستثمار لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي، فيتم توسيع الهوة أكثر ما يوقع الاقتصاد في حالة تضخم.

- حالة $g_y < g_w$: حسب الشكل رقم (02-15) معدل النمو الفعال لا يكفي لضمان التوازن الاقتصادي الكلي بين الادخار والاستثمار، وتنشأ هذه الحالة عند مبالغة المستثمر في تقدير الطلب، فيقوم بتقليل حجم استثماراته مما يزيد في توسيع الهوة بين المعدلين ما ينتج عنه ركود اقتصادي¹، ويمكن توضيح ذلك كالتالي :

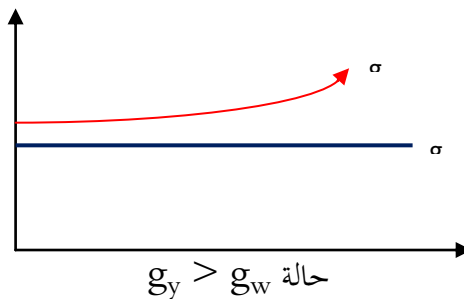
$g_w > g_y$ \Leftarrow الطلب الفعال $>$ الطلب المتوقع \Leftarrow ↓ المعجل \Leftarrow ↓ الدخل (المضاعف) \Leftarrow ↓ رأس المال \Leftarrow ↓ الاستثمار \Leftarrow g_y أكثر وأكثر \Leftarrow أزمة وركود اقتصادي.

في كلا الحالتين الأخيرتين يزداد الفرق بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المضمون، ويطلق عليها "هارود" بأنها "حالة التوازن على حافة الشفرة"².

الشكل رقم (2-15) : الأزمة الاقتصادية عند "هارود"



الشكل رقم (2-14) : الانتعاش الاقتصادي عند "هارود"



Source : Les théories de croissance, sur le site :

<http://flaubert-lyc.spip.ac-rouen.fr/IMG/pdf/ece-theorie-croissance-2010.pdf>

¹ - RAKOTOMALALA Marie Anatholie, La nouvelle théorie de la croissance : une revue de littérature, mémoire de maîtrise en sciences économiques, faculté de droit, d'économies, de gestion et de sociologie, université d'Antananarivo, 2012-2013, P14.

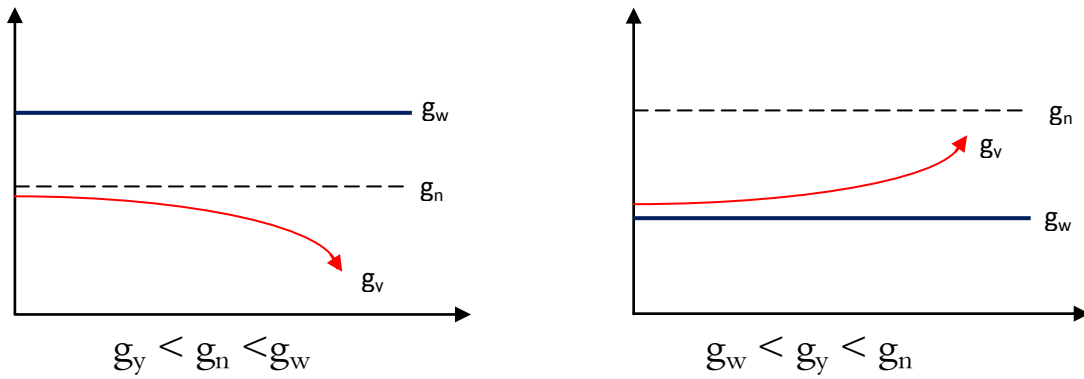
² - La croissance économique le Modèle Keynésien harrod-domar, 2017, sur le site : <http://e.20-bal.com/law/1290/index.html>, consulté le 09/04/2020.

• العلاقة بين معدل النمو الفعلي (g_y) ومعدل النمو المضمون (g_w) ومعدل النمو الطبيعي (g_n) في المدى الطويل

- حالة $g_y = g_w = g_n$: وهو شرط التوازن للعمالة الكاملة، ووفقاً لـ "هارود" فإنه من الصعب جداً تحقيق هذه المساواة، حيث تعتمد هذه المعدلات (الفعلي والمضمون والطبيعي) على معلمات خارجية ومستقلة (s, β, n, μ)، حيث ترتبط s بسلوك المستهلك، β بالمؤسسات الاستثمارية، n بالسكان ومحدد انتاجية العمل μ ، علاوة على ذلك إذا تمّ التوصل إلى هذا التوازن في وقت ما، فاستحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة على المدى الطويل، وأي انحراف عرضي خارج مسار النمو المتوازن، يدفع الاقتصاد بشكل تراكمي أبعد من التوازن الاقتصادي، كما لو كانت هناك قوة طرد مركزي¹
- حالة $g_y = g_n$: إن احتمال تعادل أو تساوي كلا من المعدلين الفعلي والطبيعي في المدى الطويل ضئيل جداً، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام التام لرأس المال، ومن أجل تساوي معدل النمو الطبيعي والفعلي يجب تعديل الميل الحدي للاادخار أو معامل رأس المال.
- حالة $g_w < g_y < g_n$: حسب الشكل رقم (02-16) فهذا أحسن وضع يصفه ويفضله "هارود" للوصول إلى الانتعاش الاقتصادي، حيث يرى أنه لن يكون هناك أي سبب يمنع معدل النمو الفعلي من أن يتجاوز معدل النمو المضمون في أغلب الأوقات، وبما أن معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون، فإن النمو الحقيقي للاقتصاد أعلى من مستوى النمو المطلوب، ما ينجم عنه تحفيز الاستثمار أكثر وأكثر، ليدخل الاقتصاد في عملية التراكم الموسع والتضخم في حالة عدم وجود بطالة هيكلية.
- حالة $g_w > g_n > g_y$: يكون الحد الأقصى للنمو الفعلي أقل من النمو المضمون لتجنب الطاقات الإنتاجية غير المستخدمة حسبما يوضحه الشكل رقم (02-17)، ومنطقياً معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو الطبيعي وبالتالي فهو أقل من معدل النمو المضمون، ونظراً لمبدأ التسارع، فإن الاستثمار الحالي سيكون أقل من الادخار، وبالتالي سيؤدي هذا إلى مزيد من الانخفاض في الدخل الوطني، إلى جانب عدم قدرة المستثمرين على تنفيذ برامجهم ومشاريعهم الاستثمارية ما ينجم عنه تدهور الاقتصاد وتحقيق نسبة أكبر من البطالة، وللخروج من تلك الأزمة يرى "هارود" أن الحل الأمثل هنا هو تدخل الدولة والأخذ على عاتقها وتوليها للأنشطة ذات أكبر ربح مدر للاقتصاد الوطني مع مراعاة ظروف الإنتاج.

¹ - Beatriz Betegon, *histoire de l'analyse de la croissance économique harrod-domar*, Paris 1999, sur le site : <https://www.yildizoglu.fr/croissance/dos9899/HarroDom.html>, consulté le 07/04/2020.

الشكل رقم (2-16) : النمو الاقتصادي والبطالة عند "هارود" الشكل رقم (2-17) : الركود الاقتصادي عند "هارود"



Source : Les théories de croissance, sur le site :

<http://flaubert-lyc.spip.ac-rouen.fr/IMG/pdf/ece-theorie-croissance-2010.pdf>

1-2- عرض نموذج دومار للنمو الاقتصادي 1946 :

يعتبر نموذج "دومار" بناء نظري يتفحص الدور المزدوج للاستثمار في توسع الطلب الكلي وكذا طاقة العرض الكلي للاقتصاد (إجمالي الناتج الوطني المتوقع) عبر الزمن، ويعتمد نموده للنمو الاقتصادي على الافتراضات التالية :

- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار، وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المحقق

- أن الاقتصاد مغلق مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة لكل منهم.

- جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا وبدون فواصل زمنية، مما يعطي إحاء باستمرارها.

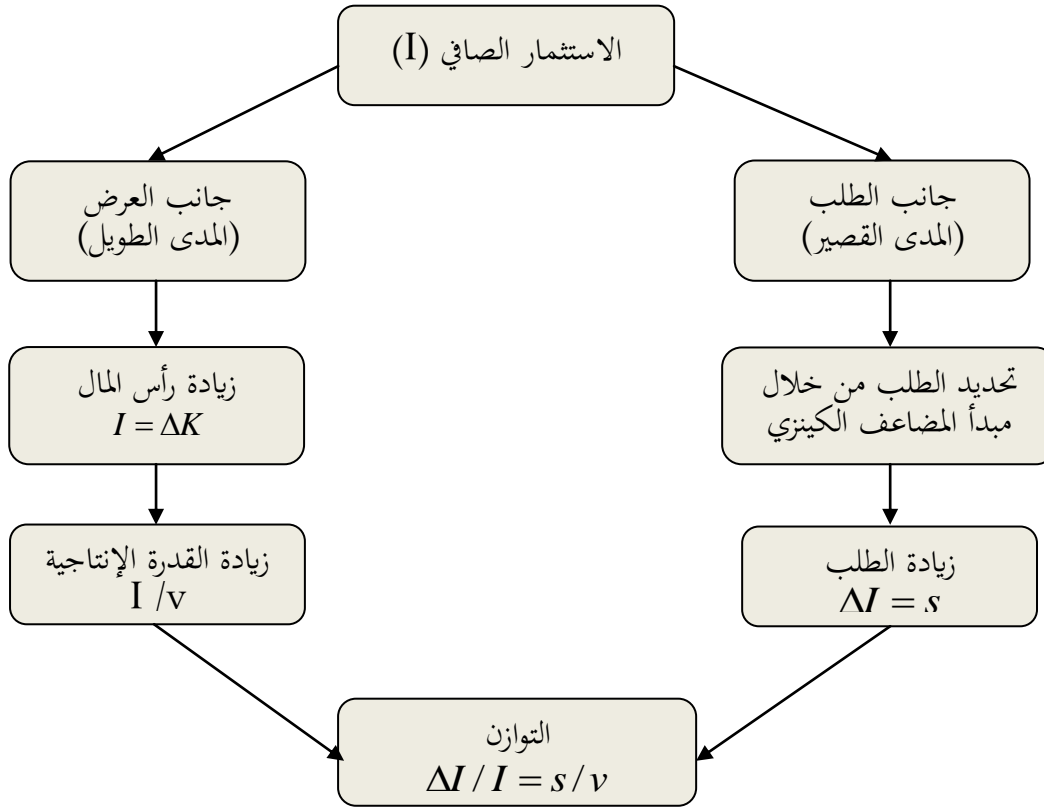
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة والتحليل.

- علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.

وقد بني "دومار" نموده على السؤال التالي : بما أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ورفع الدخل الوطني، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار الواجب تحقيقه من أجل جعل الزيادة في الدخل مساوية لتلك الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يتم الحفاظ على حالة الاستخدام التام ؟

وللاجابة على هذا السؤال وضع "دومار" في تحليله معادلة التوازن لاستخراج معدل النمو المطلوب، جانبها الأيمن (العرض في المدى الطويل) يمثل معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية، والجانب الأيسر (الطلب في المدى القصير) يمثل معدل الزيادة في الدخل، وذلك على النحو التالي :

الشكل رقم (2-18) : نموذج هارود دومار



Source : : Diemer Arnaud, Cours de Economie générale, Op cit, P 98.

• جانب العرض :

- تعتمد دالة العرض من الناتج (Y_s) عند العمالة الكاملة على عاملين أساسيين هما :
- σ : القدرة الإنتاجية لرأس المال وتساوي ($1/v$)، حيث أن v يمثل معامل رأس المال
- K : مقدار رأس المال الحقيقي

$$Y_s = \sigma.K$$

تشير هذه المعادلة إلى جانب العرض للاستثمار

- أي زيادة أو نقصان في أحد هذين العاملين سيؤدي إلى زيادة أو تخفيض العرض من الإنتاج كالتالي :

$$\Delta Y_s = \sigma.\Delta K$$

- التغير في رأس المال الحقيقي (Δk) يساوي صافي الاستثمار (I)، أي :

$$\Delta Y_s = \sigma.I$$

- القدرة الإنتاجية لرأس المال (σ) هي مقلوب معامل رأس المال (v)، أي ($\sigma = 1/v$)، ومنه :

$$\Delta Y_s = \frac{I}{v} \dots\dots\dots(01)$$

• جانب الطلب :

- يفسر جانب الطلب بواسطة المضاعف الكينزي، حيث أن :

$$\text{Multipliateur} = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{s}$$

c : يمثل الميل الحدي للاستهلاك

s : يمثل الميل الحدي للاادخار

- التغيير في الدخل هو في حد ذاته دالة للتغيير في الاستثمار مضروبا في المضاعف، وبالتالي تصبح لنا المعادلة التالية :

$$Y_d = \frac{1}{s} \cdot I \dots \dots \dots (02)$$

$$\Delta Y_d = \frac{1}{s} \cdot (\Delta I) \dots \dots \dots (03)$$

تفسر هذه المعادلة جانب الطلب للاستثمار

● التوازن العام :

لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل، لا بد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب للمعادلتين (01) و (03) على التوالي، حيث :

$$\Delta Y_s = \Delta Y_d$$

$$\frac{I}{v} = \frac{\Delta I}{s}$$

وعليه تصبح المعادلة الأساسية لـ "دومار" على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v} \dots \dots \dots (04)$$

يمثل $(\frac{\Delta I}{I})$ معدل نمو صافي الاستثمار، و $(\frac{s}{v})$ حاصل قسمة الميل الحدي للاادخار على معامل رأس المال وهما عاملين ثابتين وخارجيين في النموذج.

- ذاك من جهة، ومن جهة أخرى وبقسمة المعادلة رقم (03) على المعادلة رقم (02) وباعتبار أن

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\frac{1}{s} \cdot (\Delta I)}{\frac{1}{s} \cdot I} \quad (Y=Y_d) \text{ نحصل على :}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta I}{I} \dots \dots \dots (05) \quad \text{ومنه :}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v} = s \cdot \sigma \quad \text{بالمقارنة بين المعادلتين رقم (04) و (05) يمكن استنتاج أن :}$$

من خلال المعادلة الأخيرة، يمكن ملاحظة أنه للحفاظ على حالة الاستخدام التام يجب أن ينمو كل من الاستثمار (I) والدخل الحقيقي (Y) بمعدل (s/v) سنويا، وأي انحراف في شروط الاستقرار في الاتجاه التصاعدي أو التنازلي يجعل الاقتصاد يفقد معدل النمو المستقر، فإذا كان :

- ✓ الاستثمار يخلق زيادة أكبر في الدخل عنها في القدرة الإنتاجية : ينتج عنه عجز في المعدات الإنتاجية، فيزداد الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الدخل.
- ✓ الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في القدرة الإنتاجية : كخلق قوى تعمل في الاتجاه التنازلي، وتعتبر هذه النتيجة نفسها التي توصل إليها "هارود"، ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع بتسمية النموذج باسم "هارود-دومار".

1-3- نموذج التوازن لـ "هارود-دومار" :

نتيجة تقارب التحليل الديناميكي لـ "هارود" و "دومار" وبصفة عامة فإن نموذج "هارود-دومار" للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة إنتاج لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال والعمل، وتأخذ الشكل التالي :

$$Y = \text{Min}\left(\frac{K}{v}, \frac{L}{u}\right)$$

K : رأس المال L : العمل v : وحدة رأس المال u : وحدة العمل

- في حالة ما إذا كان هناك فائض في العمالة أو ندرة في رأس المال، تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد رأس المال على النحو التالي :

$$Y = \frac{K}{v}$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{v} \cdot \Delta K \dots \dots \dots (01)$$

- الاستثمار الصافي هو الاستثمار الإجمالي المتمثل في مجموع السلع المشتراة مطروحا منه اهتلاك رأس المال ويرمز له بالرمز (δ)، ومنه التغير في رأس المال يمثل الاستثمار الصافي حيث :

$$K_{t+1} - K_t = I_t - \delta \cdot K_t$$

$$\Delta K = I - \delta \cdot K \dots \dots \dots (02)$$

بتعويض المعادلة رقم (02) في المعادلة رقم (01) نحصل على :

$$\Delta Y = \frac{1}{v} \cdot (I - \delta \cdot K) \dots \dots \dots (03)$$

نعلم أن : $I = sY$ و $K = vY$

نعوض المعادلتين الأخيرتين في المعادلة رقم (03) فنحصل على :

$$\Delta Y = \frac{1}{v} \cdot (sY - \delta \cdot vY)$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} - \delta \dots \dots \dots (04)$$

ومنه :

تشير المعادلة رقم (04) إلى معدل النمو الاقتصادي الذي يعتمد على معطيات سلوكية (s) ومعطيات تقنية (v) وهي متغيرات خارجة عن نطاق التحكم إضافة إلى معدل اهتلاك رأس المال (δ)

- لاستخراج معدل النمو لرأس المال تتبع الخطوات التالية :

لدينا عند التوازن يجب أن يكون الادخار مساوي للاستثمار، ويمكن كتابة الشرط كالتالي :

$$K_{t+1} - K_t = I_t - \delta.K_t$$

$$\Delta K = S - \delta.K \dots \dots \dots (05)$$

بقسمة المعادلة رقم (05) على K نجد :

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{S}{K} - \delta \Leftrightarrow \frac{\Delta K}{K} = \frac{sY}{K} - \delta \dots \dots \dots (06)$$

$$\frac{Y}{K} = \frac{1}{v}$$

نعلم أن :

وعليه تصبح العلاقة رقم (06) بالشكل التالي :

$$g_k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{s}{v} - \delta \dots \dots \dots (07)$$

تشير العلاقة رقم (07) إلى معدل نمو الاستثمار (g_k)، وتعني هذه المعادلة أن معدل نمو الاستثمار يتساوى مع معدل النمو الاقتصادي، وبذلك نجد أن الإنتاج يزداد بنفس وتيرة رأس المال.

- تفسير النتائج :

من خلال المعادلات الأخيرة يبين نموذج التوازن لهاورد-دومار أن معدل الاستثمار اللازم للحفاظ على مستوى التشغيل الكامل يجب أن يساوي $(\frac{s}{v} - \delta)$ ، وأن معدل النمو الاقتصادي الضعيف ناتج عن ضعف معدل الادخار (عامل خارجي) الذي يؤثر على معدل نمو الاستثمار التوازني سلبا، وبعبارة أخرى إذا كان معدل نمو اقتصاد ما ضعيف فهذا يعني أن المتعاملين لا يدخرون بشكل كاف.

كما ميز النموذج بين حالتين لعدم التوازن هما :

- $g_k < \pi \frac{s}{v} - \delta$ الاقتصاد هنا سيعرف تضخما، لأن الإنتاج سيرتفع بسرعة أقل من المداخيل.
- $g_k > \phi \frac{s}{v} - \delta$ الاقتصاد هنا سيعرف كسادا أو أزمة نظرا للفائض الإنتاجي.

كما وافق كلا من "هارود و دومار" نظرية ورؤية "كينز" في ضرورة تدخل الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، كما أكد على أن النمو ليس منهجي، فليس بالضرورة تحقيق النمو وتحسن المستوى المعيشي جراء التراكم الرأسمالي، وإنما يجب أن يزداد الاستثمار بمعدل محدد بعوامل خارجية حتى لا يولد النمو حالة اللاتوازن.

1-4- نقد نموذج هارود دومار :

- بعض فرضيات هذا النموذج غير واقعية، كفرضية ثبات الميل الحدي للاادخار ومعدل رأس المال من الناتج، الذي يمكن أن يتغير في المدى الطويل، وكذا فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- عدم اهتمام النموذج بتغير مستوى الأسعار ومعدلات الفائدة.
- فرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الحكومة لا تلائم الدول النامية، لأن السياسة المالية للحكومة يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد وفعلي.
- التأكيد بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، هذه الفكرة رفضتها نظريات النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو على المدى الطويل.
- هذا النموذج يصطدم مع أوضاع الدول النامية نظراً لأنها تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج ووجود البطالة المقنعة، لأنه يعتبر رأس المال والادخار العاملين الأساسيين لإحداث النمو.
- هناك دول شهدت معدلات نمو سريعة رغم نقص مدخراتها مثل تايلاندا¹.
- رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج سمحت له بأن يكون النموذج المرجعي في النظريات الحديثة للنمو التي سنتطرق إليها خلال الفروع الموالية.

2- نموذج كالدور للنمو الاقتصادي (1956)

- قام نيكولاس كالدور^(*) (Nicholas Kaldor) سنة 1956 بالتخفيف من النظرة التشاؤمية لكل من "هارود ودومار"، إذ أن التوازن الديناميكي حسبه يرتبط بالربح كما أن معدل النمو لا يتأثر بالاستثمار ولا بالادخار، بل بدالة التغير التكنولوجي، حيث ميّز بين سلوكين للأعوان الاقتصاديين المنتجين الحاصلين على الأرباح (π) والعمال الحاصلين على الأجور (w) إلى جانب بناء نموذج على مجموعة من الفرضيات التالية :
- الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين، وبالتالي يكون الميل الحدي للاادخار لدى العمال (S_w) أصغر من نظيره لدى المستثمرين أو المنتجين (S_π) أي :

$$0 \leq S_w \leq S_\pi \leq 1$$

¹ - Tejvan Pettinger, Harrod-Domar Model of Growth and its Limitations, university of Oxford, Britain 2019, sur le site : <https://www.economicshelp.org/blog/498/economics/harrod-domar-model-of-growth-and-its-limitations/>, consulté le 01/04/2020.

(*) : نيكولاس كالدور (1908-1986) اقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري، يعد أحد أبرز منظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد، اشتهر بـ "مربع كالدور" لتفقد أداء السياسة الاقتصادية "مربع كالدور" له عدة مؤلفات من بينها "ضريبة الإنفاق"

- نسبة (الاستثمار/الناتج) متغير مستقل
- نسبة (الادخار/الناتج) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو الاقتصادي
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام مع تحقيق العمالة الكاملة
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع
- ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات
- اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال، واعتباره كمتغير داخلي لنموذج النمو
- الدخل (y) عبارة عن مجموع الأرباح والأجور، أي :

$$y = \pi + w \dots \dots \dots (01)$$

- يتكون الادخار من جزأين، جزء يستقطع من الأجور وآخر يستقطع من الأرباح

$$S = S_{\pi} \cdot \pi + S_w \cdot w$$

- دالة الاستثمار هي التي تجعل من الاستثمار لأي جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغير ربح رأس المال لنفس الفترة

2-1- عرض نموذج كالدور :

انطلق "كالدور" في بناء نموذج من المعطيات المقدمة من طرف "كينز" لكنه توصل إلى نتيجة مختلفة عنه بالرغم من استخدام إطار منهجي مشابه، حيث :

لدينا حالة التوازن أين يتساوى الادخار مع الاستثمار :

$$I = S$$

$$I = S_{\pi} \cdot \pi + S_w \cdot w \dots \dots \dots (02)$$

بتعويض المعادلة (01) في المعادلة (02) نحصل على :

$$I = S_{\pi} \cdot \pi + S_w \cdot (y - \pi)$$

$$I = (S_{\pi} - S_w) \cdot \pi + S_w \cdot y \dots \dots \dots (03)$$

بقسمة طرفي المعادلة (03) على y نحصل على :

$$\frac{I}{y} = (S_{\pi} - S_w) \cdot \frac{\pi}{y} + S_w$$

$$\frac{\pi}{y} = \frac{I}{y} \cdot \frac{1}{(S_{\pi} - S_w)} - \frac{S_w}{(S_{\pi} - S_w)} \dots \dots \dots (04)$$

ومنه :

من المعادلة الأخيرة وحسب "كالدور" يرى أن حصة الأرباح من الدخل الوطني تعتمد على معدل الاستثمار والميول الحدية لكل من المستثمرين والعمال، ويشير تحليله هذا إلى مجموعة من الملاحظات التالية¹ :

¹ - Alain Béraud, *Kaldor et la théorie Keynésienne de la répartition, Macro-économie et effets de répartition : Histoire et théories, Maison des Sciences Economiques, université de Cergy-Pontoise, France, Avril 2007, PP 08-09.* sur le site <https://beraud.u-cergy.fr/nkaldor.pdf>, consulté le 30/05/2020.

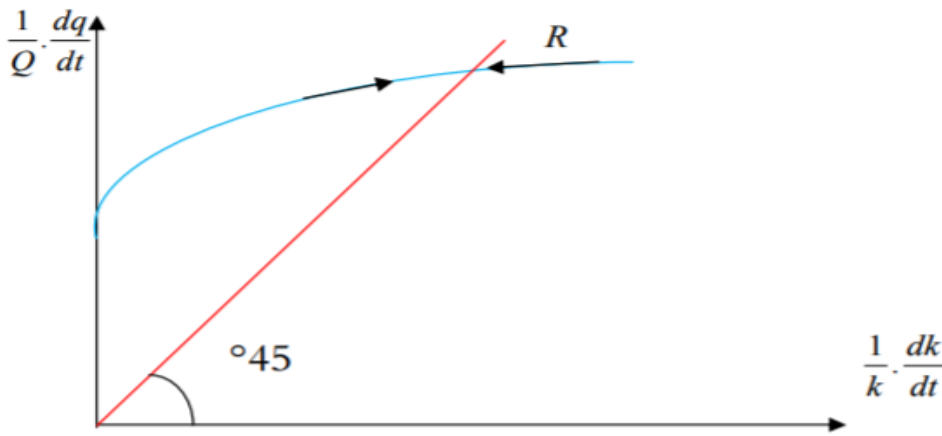
- لا يجب افتراض أن الميل الحدي للادخار ثابت حتى يكون للنموذج معنى.
 - هل مدخرات العمال مصدره من الرواتب والأجور فحسب، أو أيضا من الأرباح؟
 - المعطيات التي تم اعتمادها بالنموذج والنتائج هي عبارة عن كميات مادية أو نقدية؟
 - هل الادخار مساوي للاستثمار، وسوق السلع في وضع توازن دائم؟
- وقد كانت تلك الملاحظات والتساؤلات محض تمنع وتعديل خاصة من طرف المفكر الاقتصادي "ياسينيتي" (*) "Luigi Lodovico Pasinetti" الذي قام باقتراح وإضافة بعض الافتراضات على النموذج حتى يكون منطق "كالدور" أكثر قبولا وهي :
- يجب افتراض أن الميل المتوسط لادخار العمال أقل من معدل الاستثمار، لأنه إذا كان غير ذلك فإن حصة الأرباح من الدخل ستكون معدومة أو سالبة.
 - يجب أن يكون معدل ادخار المستثمرين أكبر من معدل الاستثمار، وإلا فإن حصة الأجور ستععدم أو تكون سالبة.
- من ناحية أخرى أدخل "كالدور" دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الإنتاج الاعتيادية، وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الإنتاجية وتراكم رأس المال، بينما ترجعها دالة الإنتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد ونصيبه في رأس المال، حيث يعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\frac{1}{Q} \cdot \frac{dq}{dt} = L \left(\frac{1}{k} \cdot \frac{dk}{dt} \right)$$

حيث : k يمثل معامل رأس المال

Q : تمثل مستوى الإنتاج، ويعتبر النمو الحاصل في دالة الإنتاج دالة في معدل تزايد رأس المال

الشكل رقم (2-19) : نموذج كالدور للنمو الاقتصادي



Source : Gilbert A.F, Dynamique économique, édition Dalloz, 7ème édition, Paris, France 1991, P192

(*) : باسينيتي من مواليد 1930/09/12، اقتصادي إيطالي، من المدرسة الكينزية، له مساهمات في الاقتصاد تطوير الأسس التحليلية للاقتصاد الريكاردي الجديد، ونظرية القيمة والتوزيع، كما طور نظرية التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي والديناميكيات الاقتصادية الهيكلية والتنمية القطاعية غير المتكافئة.

تمثل النقطة (R) مستوى الاستقرار حيث يتساوى معدل نمو الإنتاج ورأس المال، إذ يخفّض المنتجون استثمارات مداخيلهم بنسبة تقل عن مصاريف رأس المال على يمين النقطة (R)، بينما يحدث العكس على يسار تلك النقطة.

2-2- الانتقادات الموجهة لنموذج كالدور :

لقد وجهت عدة انتقادات إلى نموذج "كالدور" منها :

- افتراض ثبات معدل الادخار الوطني عبر الزمن غير واقعي
- تغير حركة الأسعار والأجور في حالة حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي هي مسألة لا تحدث بصورة عرضية
- الارتكاز على دور تراكم رأس المال في تحقيق النمو وإهمال إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل ورأس المال
- عدم توضيح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام بعبارة أخرى عدم إعطاء أسباب لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية

3- نموذج روبنسون للنمو الاقتصادي (1962)

تعتبر "جوان فيولت روبنسون" (*) (Joan Violet Robinson) من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، اعتمدت في نموذجها من خلال كتابها الشهير "تراكم رأس المال" على النظرية العامة لـ "كينز" في افتراض لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب، مضيفة إليها دور الاحتكارات في النظام الرأسمالي.

3-1- عرض نموذج روبنسون

انطلقت "روبينسون" في نموذجها الاقتصادي من الفروض التالية :

- إن الاقتصاد الوطني مغلق يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج (سلع استثمارية)، والثاني ينتج سلع استهلاكية.
- ثبات الفن التكنولوجي، ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج
- إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- لقد تناولت "روبينسون" في نموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج، كما ركزت في تحليلها على عاملين أساسيين ، ينصّ أولهما على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، وثانيهما ينص على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأس المال وعرض العمل، ثم نفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح.

(*) : جوان فيولت روبنسون (1903-1983) اقتصادية بريطانية وأستاذة جامعية تعتبر من أكثر المنتقدين للفكر النيوكلاسيكي، يصنفها الكثيرون ضمن اليسار الكينزي، لها إسهامات إبداعية رائدة كتطوير نظرية المنافسة الاحتكارية، من مؤلفاتها كتاب "تراكم رأس المال"

وتنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك، بينما توجه الطبقة الثانية كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ثم نفترض أيضا أن العمل ورأس المال يتم مزجهما معًا بنسب ثابتة في العملية الإنتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

• نموذج "روبنسون" من جانب الدخل :

استنادا لما ذكر سلفا فإن صافي الدخل القومي للاقتصاد يتكون من مجموع قائمة الأجور الكلية وإجمالي الأرباح، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$pY = wL + \pi pK \dots\dots\dots(01)$$

حيث أن :

p : متوسط مستوى السعر لكل من الإنتاج وخزين السلع الرأسمالية

Y : صافي الناتج القومي

w : معدل الأجر

L : عدد العمال المستخدمين

π : معدل الربح الإجمالي (شاملا سعر الفائدة)

K : حجم رأس المال

من المعادلة رقم (01) يمكن استخراج معدل الربح الإجمالي والذي يلعب دورا جوهريا في تراكم رأس المال كالتالي :

$$\pi = \frac{pY - wL}{pK} \dots\dots\dots(02)$$

بقسمة بسط ومقام الطرف الثاني للمعادلة رقم (02) على p نحصل على :

$$\pi = \frac{Y - \frac{wL}{p}}{K} \dots\dots\dots(03)$$

بقسمة بسط ومقام الطرف الثاني للمعادلة رقم (03) على L نحصل على :

$$\pi = \frac{\frac{Y}{L} - \frac{w}{p}}{\frac{K}{L}} \dots\dots\dots(04)$$

تمثل $\frac{Y}{L}$ إنتاجية العمل ونرمز لها بـ b

تمثل $\frac{w}{p}$ معدل الأجر الحقيقي

تمثل $\frac{K}{L}$ نسبة رأس المال من العمالة ونرمز لها بـ V

وبهذا يمكن كتابة المعادلة رقم (04) على الشكل التالي :

$$\pi = \frac{b - \frac{w}{p}}{v} \dots\dots\dots(05)$$

تظهر المعادلة الأخيرة أن معدل الربح هو دالة لإنتاجية العمل، ومعدل الأجر الحقيقي ونسبة رأس المال من العمالة، ولتحقيق أقصى ربح ممكن يجب زيادة إنتاجية العمل (b) أو تخفيض معدل الأجر الحقيقي (w/p)، وتخفيض نسبة رأس المال إلى العمالة (v).

• نموذج "روبنسون" من جانب الإنفاق :

أخذًا بحالة التوازن الكينزية، أي أن الناتج الوطني يساوي مجموع الاستهلاك (C) والاستثمار (I) :

$$Y = C+I$$

عندما يساوي إجمالي الإنفاق (C+I) إجمالي الناتج الوطني (Y) فإن الادخار (S) سيتساوى مع الاستثمار (I)

$$I = S \quad \text{أي :}$$

تفترض "روبنسون" أن جميع الأرباح المحققة من طرف المستثمرين يتم ادخارها، وأن إجمالي أجور العمال يتم استهلاكها، ومنه فإن :

$$S = \pi K = I$$

لدينا : خزين رأس المال (ΔK) بالنسبة للاستثمار (I) هو :

$$\Delta K = \pi K$$

$$\pi = \frac{\Delta K}{K} \dots\dots\dots(06) \quad \text{وعليه :}$$

وهذا يعني أن معدل الربح (π) يساوي معدل الاستثمار (I) المعبر عنه بالتغير في رأس المال إلى إجمالي مخزون رأس المال (K).

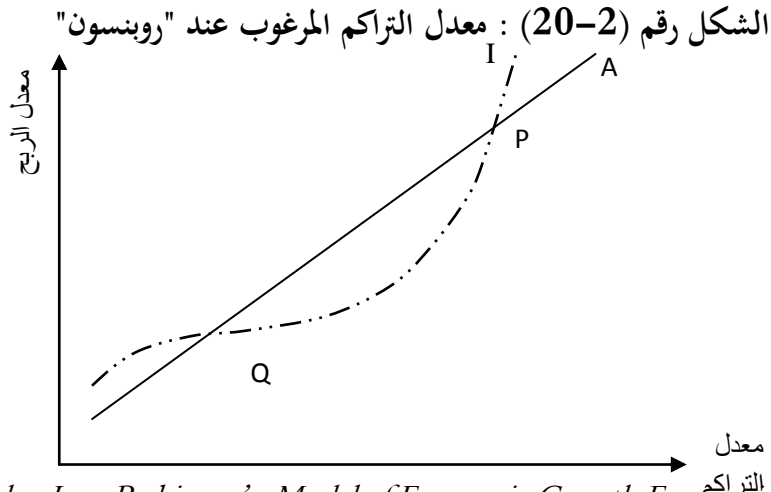
• حالة التوازن عند "روبنسون" :

للحصول على حالة التوازن نقارن بين جانبي الدخل والإنفاق المعبر عنهما في المعادلتين (05) و(06) على التوالي،

$$\pi = \frac{b - \frac{w}{p}}{v} = \frac{\Delta K}{K} \quad \text{أي :}$$

تظهر حالة التوازن هاته أن معدل الربح يتحكم في معدل التراكم، وأي شيء يحدد معدل الربح سيحدد أيضا معدل نمو رأس المال، وهكذا في نموذج النمو لـ "روبنسون" تحدد الرغبة في تجميع أو تراكم رأس المال من جانب المستثمرين على معدل الربح المتوقع. وبالتالي فإن التراكم الرأسمالي والربح مرتبطان ببعضهما البعض، وهذا ما يبينه الشكل التالي

:



Source : J.Ayesha, Joan Robinson's, Model of Economic Growth Economics, economics discussion, sur le site <http://www.economicdiscussion.net/economic-growth/models-economic-growth/joan-robinsons-model-of-economic-growth-economics/30038>, consulté le 29/03/2020.

يمثل المنحنى (A) معدل الربح كدالة لمعدل التراكم الذي ينتج عنه، ويمثل المنحنى (I) معدل التراكم كدالة لمعدل الربح، يتقاطع المنحنيان في النقطة Q و P أين يتساوى معدل الربح مع معدل التراكم، أما المنطقة ما بين Q و P فتمثل وضع المؤسسات الناشطة والتي تميل إلى زيادة معدل التراكم، ويحدث هذا عندما تكون نسبة الآلات بين السلع الرأسمالية وقطاع السلع الاستهلاكية منخفضة، حيث تميل النسبة الأعلى من الاستثمار إلى التدفق نحو قطاع السلع الرأسمالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة معدل التراكم، أما المعدل المطلوب أو المرغوب للتراكم فهو يعبر عن شعور المؤسسات بالرضا عن الوضع الذي تجدها فيها والممثل في النقطة P.

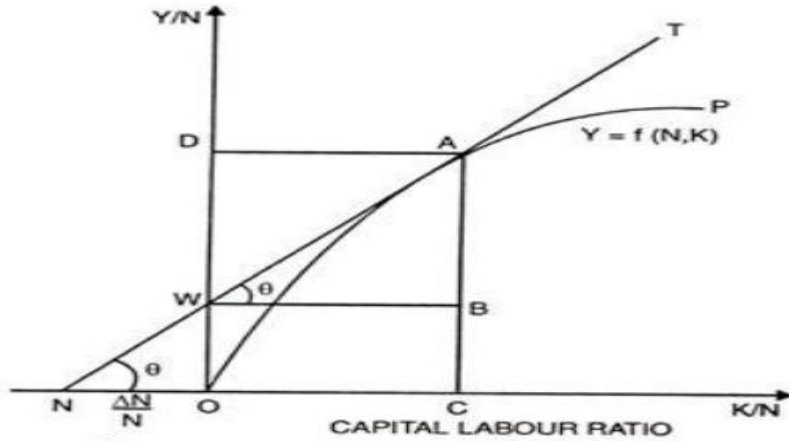
من جهة أخرى تفترض "روبينسون" أن نسبة رأس المال من العمالة ($v=K/N$) ثابتة في ظل العمالة الكاملة، فنحصل على :

$$\begin{aligned}
 k &= vN \\
 \Delta K &= v\Delta N \\
 \Delta N &= \Delta K / v \\
 \frac{\Delta N}{N} &= \frac{\Delta K / v}{N} = \frac{\Delta K / v}{K / v} \\
 \frac{\Delta N}{N} &= \frac{\Delta K}{K} \dots\dots\dots(07)
 \end{aligned}$$

تشير المعادلة الأخيرة رقم (07) إلى أنه إذا كانت (v) ثابتة عند مستوى الاستخدام التام، فإن العمل ورأس المال ينمو بنفس المعدل، وتسمى هذه الحالة عند "روبينسون" بحالة التوازن "العصر الذهبي"، حيث يحقق فيه المستثمر معدل التراكم المطلوب من ناحية، ويسود التوازن بين العرض والطلب على العمالة من ناحية أخرى¹.

¹ - J.Ayesha, Joan Robinson's Model of Economic Growth Economics, sur le site <http://www.economicdiscussion.net/economic-growth/models-economic-growth/joan-robinsons-model-of-economic-growth-economics/30038>, consulté le 29/03/2020.

الشكل رقم (2-21) : حالة التوازن "العصر الذهبي" لروبينسون



Source : Sanket Suman, *Joan Robinson's Model of Growth (With Diagram), economics discussion, sur le site : <http://www.economicdiscussion.net/economic-growth/joan-robinsons-model/joan-robinsons-model-of-growth-with-diagram/13099>, consulté le 30/03/2020.*

في الشكل أعلاه رقم (21-02) يتم توضيح إنتاجية العمل (Y/N) في المحور العمودي، ونسبة رأس المال من العمالة (K/N) في الجانب الموجب للمحور الأفقي، ومعدل نمو العمالة ($\Delta N/N$) على الجانب السلبي للمحور الأفقي، و (OP) يمثل منحنى دالة الإنتاج وكل نقطة واقعة على هذا المنحنى هي مجموع كلا من رأس المال والعمل لإنتاج مستوى معين من الإنتاج، وظل الزاوية θ للمماس $[NT]$ يلامس المنحنى (OP) في النقطة A ، والتي تقدر نسبة رأس المال من العمالة بـ $[OC]$ وإنتاجية العمل بـ $[OD]$ ، و $[OW]$ تمثل معدل الأجور، $[WD]$ تمثل العائد من رأس المال، كما تعبر A عن نقطة التوازن بين معدل النمو لرأس المال ($\Delta k/k$) ومعدل النمو للعمالة ($\Delta N/N$) أي حالة التوازن "العصر الذهبي" حسب نموذج النمو لـ "روبينسون"¹، وإذا كان :

● : معدل نمو العمالة أكبر من معدل نمو رأس المال، وهي حالة عدم التوازن وتتواجد أكثر في

البلدان المتخلفة، وترى "روبينسون" أن علاقة الأجر بالربح تدفع بالاقتصاد إلى حالة العصر الذهبي، فزيادة عرض العمالة سيؤدي إلى خفض الأجور مما يزيد من مستوى الربح الذي بدوره يحفز نمو رأس المال.

● : معدل نمو العمالة أقل من معدل نمو رأس المال، وهي أيضا حالة عدم التوازن وتتواجد أكثر في

البلدان المتقدمة، كما أن إمكانية عودة البلدان المتقدمة إلى مسار العصر الذهبي أكبر من إمكانية اقتصاديات الدول المتخلفة، ويرجع ذلك إلى أن البلدان المتقدمة يمكنها الانتقال إلى منحنى إنتاج أعلى من خلال التحسن التكنولوجي، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العمالة.

¹ - Sanket Suman, *Joan Robinson's Model of Growth (With Diagram), op cit,*

3-2- الانتقادات الموجهة لنموذج "روبينسون" :

وجهت لـ "روبينسون" بعض الانتقادات فيما يخص تحليلها بالنسبة للدول النامية أهمها :

- المستوى المنخفض لمعدل تراكم رأس المال إلى معدل النمو المتوقع، حيث في الاقتصاد النامي يكون معدل تراكم رأس المال دائما أقل من معدل النمو المتوقع مع وجود فائض في قوة العمل.
- افترضت "روبينسون" أن الاقتصاد مغلق وهذا شرط غير واقعي
- افتراض "روبينسون" أن العمل ورأس المال يتم مزجهما بنسب ثابتة للحصول على كمية معينة من الإنتاج هو افتراض غير واقعي.

المطلب الثالث : نماذج النمو النيوكلاسيكية

تعدّ النماذج النيوكلاسيكية من النماذج البارزة والأساسية في نظرية النمو، ظهرت بدايتها خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، أين تميزت تلك الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة، وإن اتصف بالطول النسبي، وقد قامت النماذج النيوكلاسيكية على أسس إمكانية استمرار النمو الاقتصادي دون حدوث حالة الركود، وذلك بسبب عاملي التقدم التكنولوجي وتوازن سوق رأس المال، وفيما يلي ذكر لأهم النماذج من أعمال سولو ورامسي وميد.

1- نموذج سولو للنمو الاقتصادي (1956) :

يعتبر نموذج سولو^(*) (Robert Solow) من أشهر النماذج النيوكلاسيكية حيث اعتمد نموذجه على توسيع نموذج هارود - دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي هو عنصر العمل، ومتغير مستقل ثابت هو العامل التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي¹.

- فرضيات النموذج: ويرتكز نموذج سولو على عدّة فرضيات²

- الفرضية 1 : الاقتصاد مغلق ينتج وحدات متجانسة تستخدم للاستهلاك $C(t)$ والاستثمار $I(t)$
- الفرضية 2 : يتم الإنتاج في ظل المنافسة التامة
- الفرضية 3 : المعامل التقني (التكنولوجي) هو متغير خارجي، ويعبر عن فعالية العمل أي حيادي حسب هارود ويمكن إدراجه في دالة الإنتاج على الشكل (AL) وهي الكمية الفعلية للعمل
- الفرضية 4 : الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز :

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1 - c).Y = s.Y$$

(*) : روبرت سولو (1924) اقتصادي أمريكي متخصص في ميدان العمل وسياسات النمو، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 150.

² - Murat Yidizoglu, sources de la croissance économique, université Bordeau France. V.3.6, Février 2013.P16.

- الفرضية 5 : تعرف دالة الإنتاج بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية والتي يطلق عليها دالة كوب دوغلاس والتي تنصّ على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج : رأس المال (k) والعمل (L) حيث تأخذ الدالة الشكل التالي :

$$y = F(k, AL)$$

- الفرضية 6 : نسبة مساهمة السكان في العمل ثابتة، حيث إذا زاد السكان بمعدل (n) فإن عرض العمل يزداد بنفس النسبة (n).

$$\frac{d \log(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

- الفرضية 7 : تتميز دالة الإنتاج في ظل النظرية النيوكلاسيكية بالخصائص التالية :

✓ الإنتاجية الحدية متناقصة :

$$\left\{ \begin{array}{l} F_k = \frac{\partial(K, AL)}{\partial K} \phi 0 \quad ; \quad F_{k;k} = \frac{\partial^2(K, AL)}{\partial^2 K} \pi 0 \\ F_{AL} = \frac{\partial(K, AL)}{\partial(AL)} \phi 0 \quad ; \quad F_{AL,AL} = \frac{\partial^2(K, AL)}{\partial^2(AL)^2} \pi 0 \end{array} \right.$$

✓ ثبات غلة الحجم : حيث

$$F(\lambda K, \lambda AL) = \lambda F(K, AL); \forall \lambda \phi 0$$

(F متجانسة من الدرجة الأولى).

✓ شرط Inada (1963) : وتمثل العلاقة بين الناتج الفردي ورأس المال للفرد

$$\left\{ \begin{array}{l} \lim_{k \rightarrow 0} (F_k) = \lim_{AL \rightarrow 0} (F_{AL}) = \infty \\ \lim_{k \rightarrow \infty} (F_k) = \lim_{AL \rightarrow \infty} (F_{AL}) = 0 \end{array} \right.$$

1-1- عرض نموذج "سولو" :

تمثل دالة الإنتاج كوب دوغلاس على الشكل التالي :

$$Y = F(K, AL) = K^\alpha \cdot (AL)^{1-\alpha} \quad ; \quad 0 < \alpha < 1$$

ونحصل على الشكل المركز لدالة كوب دوغلاس باستعمال فرضية ثبات غلة الحجم :

$$Y = F(K, AL) = AL \cdot F\left(\frac{K}{AL}, 1\right)$$

$$= AL f(k, 1)$$

$$\Rightarrow y = f(k) = \left(\frac{K}{AL}\right)^\alpha$$

وذلك بوضع : $y = Y/AL$: الناتج لكل وحدة فعلية من العمل.

$k = K/AL$: رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل.

ونحصل على : $y = f(k, 1) = f(k) = k^\alpha$

$$y = f(k) = k^\alpha, \quad f(0) = 0 \dots\dots\dots(01)$$

تمثل العبارة (01) الشكل المشدد لدالة الإنتاج، كما أنها توضح أن المحدد الوحيد لمستوى الناتج لكل وحدة فعلية من العمل (y) هو مستوى مخزون رأس المال المادي لكل وحدة فعلية من العمل (k)، أي أن رأس المال هو عنصر ضروري للعملية الإنتاجية.

- ومن خلال الفرضيتين (3) و(6) نجد أنّ :

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \quad , \quad \frac{\dot{A}}{A} = g$$

$$\dot{L} = \frac{\partial L}{\partial t} \quad , \quad \dot{A} = \frac{\partial A}{\partial t}$$

و n : يمثل معدل نمو السكان وهو نفسه معدل نمو البطالة الناشطة.

g : يمثل معدل نمو أو تطور العامل التكنولوجي والمعبر عنه بالتحسن في مردودية الهياكل التنظيمية.

- وفي ظل الفرضية (1) فإن التوازن في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد المغلق يتحقق عندما يكون

$$y = c + I \quad \text{و} \quad I = s$$

$$y - c = I = S \quad \text{أي :}$$

هذا يعني أن كل الادخار في حالة استثمار، مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال بالاعتماد على الفرضية (4)

$$s = y - c = (1 - c)y = s \cdot y \quad \text{والمعادلة}$$

فهي توضح أن الادخار جزء من الناتج الموجه لغرض الاستثمار يزيد عن مخزون رأس المال الذي يهتك بمعدل

ثابت هو (δ) إن التغير في مخزون رأس المال يمكن أن يكتب على النحو التالي :

$$\dot{K} = \frac{\partial K}{\partial t} = s \cdot Y - \delta K \quad \dots\dots\dots(02)$$

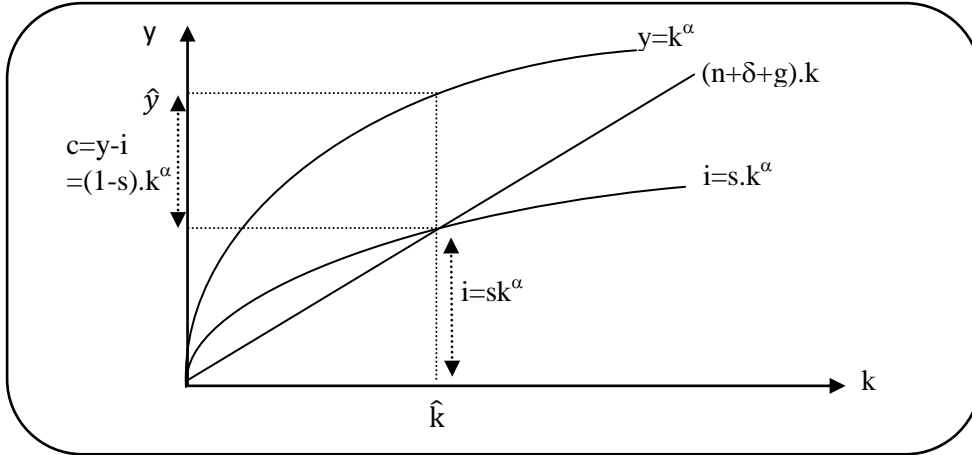
بوضع : $i = I/AL$ و $c = C/AL$

حيث : \dot{i} : تمثل دالة الاستثمار لكل وحدة فعلية من العمل.

c : تمثل دالة الاستهلاك لكل وحدة فعلية من العمل.

$$i = s \cdot K^\alpha \quad , \quad c = (1-s) \cdot K^\alpha \quad \text{ينتج :}$$

الشكل رقم (2-22): دالة الإنتاج في نموذج سولو



Source : M.Yildizoglu, croissance économique, université Montesquieu Bordeaux IV. France2007. P32

الشكل (3) يوضح بياناً الشكل المشدد لدالة الناتج (y) ودالة الاستثمار (i) ونلاحظ أنه كلما زادت قيمة (k) أصبح شكل منحنى دالة الناتج أكثر تسطحاً وذلك لأن ميل هذه الدالة عبارة عن الناتج الحدي لرأس المال $(\alpha k^{\alpha-1})$ والمفروض مسبقاً أنه يتناقص مع تزايد قيمة (k)، كما يبين الشكل استهلاك جزء من الناتج وجزء آخر يدخر ويستثمر فعند قيمة (k_0) يكون :

الناتج : k_0^α ، قيمة الاستهلاك : $c = (1-s).k_0^\alpha$ ، قيمة الاستثمار : $i = s.k_0^\alpha$

• حركية التعديل في نموذج (Solow. Swan) :

سيتم اختبار سلوك رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل (k) حيث : $k=K/AL$ باشتقاق تلك العبارة بالنسبة للزمن نجد :

$$\dot{k} = \frac{\dot{K}}{AL} - \left[\frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{A}}{A} \right] \cdot k$$

بما أن : $n = \frac{\dot{L}}{L}$; $g = \frac{\dot{A}}{A}$ وباستعمال العبارة (02) نجد :

$$\dot{k} = sk^\alpha - (n + g + \delta) \cdot k \quad ; \quad (n + g + \delta) \neq 0 \dots\dots\dots(03)$$

- وهذه المعادلة الأخيرة تمثل أهم معادلات نموذج سولو حيث أنها توضح معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل وهو عبارة عن الفرق بين حديهما¹.

- الحد الأول : sk^α : وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.
- الحد الثاني $(n+g+\delta).k$: يمثل الاستثمار الواجب استثماره من أجل منع k من الانخفاض وإبقائه ثابتاً.

¹ - X.Ragot, la théorie de la croissance économique à long terme, ENSAE France 2006. PP16-18

- يرتكز صولو في تحليل النمو الاقتصادي على المدى الطويل حتى يتمكن من تحقيق حالة الاستقرار، بمعنى نمو أهم عوامل الإنتاج بمعدل ثابت، فمن خلال ذلك يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد : تحديد نقطة التوازن (k^*, y^*)

نجعل قيمة (k^*) معدومة في المعادلة (03) فنحصل على قيمة التوازن (k^*) وهي :

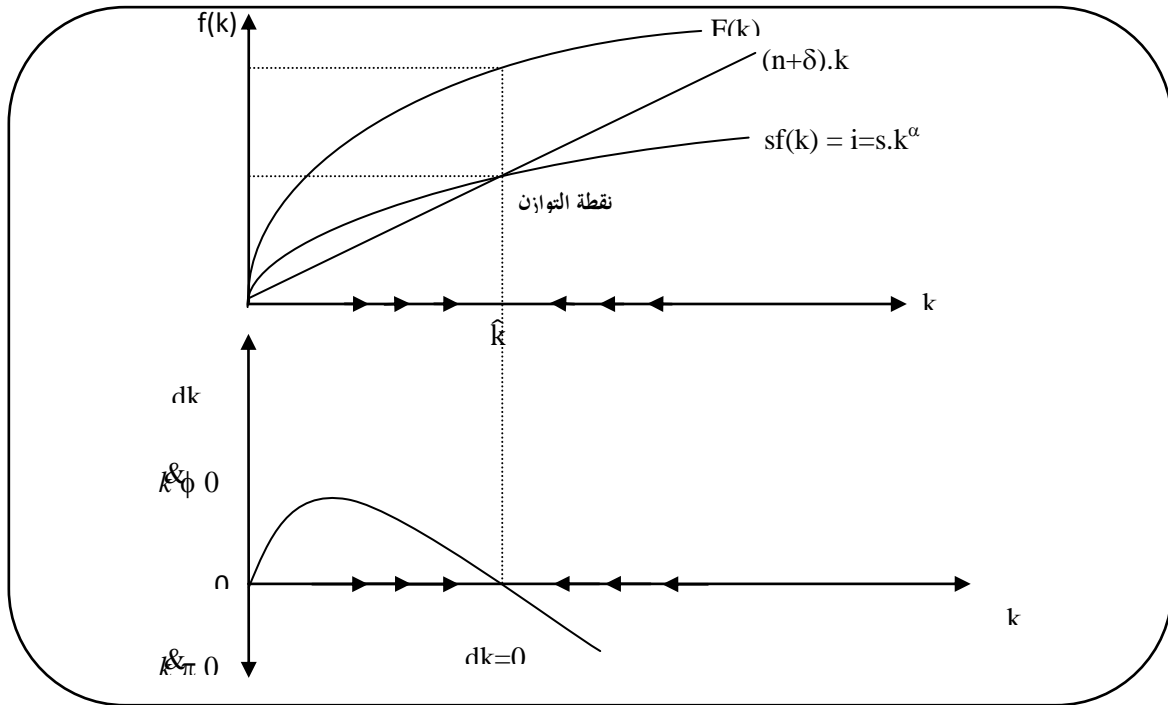
$$k^* = \left(\frac{s}{n+g+\delta} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

بتعويض قيمة (k^*) في دالة الإنتاج نحصل على :

$$y^* = \left(\frac{s}{n+g+\delta} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيراً أكثر قيمة للفارق بين الفقر والغنى بين البلدان، حيث أن البلدان المتطورة تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع ومعدل نمو ديمغرافي منخفض ورقي تقني وقوي، والعكس بالنسبة للدول النامية.

الشكل رقم (2-23) : حركية التعديل في نموذج سولو



Source : Arnaud Mayeur, Macroéconomie, avenue pierre de Coubertin Nathan2011, Paris. P276

الشكل (2-23) : يوضح بياناً عمليات حركية التعديل في نموذج سولو، ففي الجزء العلوي وحسب الفرضية (7) يكون منحنى الاستثمار الجاري فوق مستوى الاستثمار الواجب عند القيم الصغرى لـ (k) ويحدث العكس عندما يكون $(k \phi k^*)$ ، أما الجزء السفلي فإنه يوضح بياناً شكل الدالة (k^*) حسب قيم (k) - وتميّز به 3 حالات :

- إذا كانت $k \pi k$: فإن الاستثمار الجاري أكبر من الاستثمار الواجب، أي أن $K \&$ موجبة هذا يؤدي إلى تزايد قيم k باتجاه قيم k
- إذا كان $k \phi k$: فإن الاستثمار الجاري أقل من الاستثمار الواجب، أي أن $K \&$ سالبة وهذا يؤدي إلى تناقص قيم k باتجاه قيم k
- إذا كان $k = k$: فإن الاستثمار الجاري يساوي الاستثمار الواجب، أي أن $K \&$ معدومة وهذا يؤدي إلى بقاء k عند قيمتها.

- كما يمكن أيضا حساب عند الحالة المستقرة $k = k$ كل من 1 :

- معدل نمو المخزون : $K = AL.k \Rightarrow g_k = \frac{A\&}{A} + \frac{L\&}{L} + \frac{k\&}{k} = g + n$
- معدل نمو الناتج : $Y = AL.y \Rightarrow g_y = \frac{A\&}{A} + \frac{L\&}{L} + \frac{y\&}{y} = g + n$
- معدل نصيب العامل من الناتج : $\frac{Y}{L} = A.y \Rightarrow g_{\frac{y}{L}} = \frac{A\&}{A} + \frac{y\&}{y} = g$
- معدل نصيب العامل من مخزون رأس المال : $\frac{K}{L} = A.k \Rightarrow g_{\frac{k}{L}} = \frac{A\&}{A} + \frac{k\&}{k} = g$

وخلاصة التحليل الديناميكي لنموذج "سولو"، أن الاقتصاد يتجه نحو حالة التوازن المستقر كما أن المتغيرات : نصيب العامل من مخزون رأس المال، نصيب العامل من الناتج، تنمو في المدى الطويل بمعدل ثابت وهو معدل نمو العامل التكنولوجي (التقني) والذي يتحدد خارج النموذج، وليس له علاقة بالخواص الذاتية للاقتصاد على حسب اعتقاد "سولو".

1-2- الانتقادات الموجهة لنموذج سولو :

على الرغم من أهمية الإضافة التي قدمها "سولو" لنظرية النمو الاقتصادية وسيادته إلى غاية ثمانينات القرن الماضي، إلا أنه انتقد من عدة جوانب من بينها :

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل
- مسألة تناقص معدل النمو على المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية للفرد التي اعتمد عليها "سولو" لبناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين
- إهمال الدور الاقتصادي للدولة، وافترض أن الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع خاصة بالدول النامية

¹-Jean Paul Tsasa, rappelés et recueil d'exercices sur le long terme, université protestante au Congo, centre congolais Allemande de Micro finance 2010. PP59-60

- عجز "سولو" في توضيح كيفية وطريقة تحقيق التقدم التكنولوجي الذي يعتبره متغير ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي

- اعتبار التقدم التقني في نمودجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي افرضها نمودج "سولو" حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها لبناء نماذج أخرى أكثر تطوراً وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد بنماذج النمو الداخلي.

2- نمودج رامسي للنمو الاقتصادي (1928)

يحتل نمودج "فرانك رامسي" (*) (Frank Plumpton Ramsey) مكانة هامة في النظرية الاقتصادية، حيث يعتبر من النماذج القاعدية ذات التوجه النيوكلاسيكي، عرف النسيان لأكثر من ثلاث عقود إلى أن أُعيد اكتشافه بفضل أعمال كل من (David Cass (1965 و Tjalling Koopmans (1965 ، ويعتمد "رامسي" على أن دخل الأعوان الاقتصاديين العقلانيين يخضع لعملية التحكيم بين الاستهلاك والادخار، قصد تعظيم المنفعة الحدية، ويمكن تلخيص أهم فرضيات هذا النمودج كالتالي :

- افتراض اقتصاد مغلق حيث يقسم الدخل إلى استهلاك وادخار الذي يعتبر معدله كمتغير خارجي

- غياب التقدم التقني على المدى القصير

- ينمو السكان بمعدل ثابت هو (n)، ويهتلك رأس المال بنسبة (δ)

- يعطى الاستثمار الخام الفردي بـ (i) والاستهلاك الفردي بـ (c) حيث : $f(k) = c + i$

2-1- عرض نمودج رامسي

تقسم الأعوان الاقتصادية وفق نمودج "رامسي" إلى العائلات والمؤسسات كالتالي :

أولاً- قطاع العائلات :

- تتكون دخول قطاع العائلات من الأجور التي يحصلون عليها من العمل والفوائد المقدمة لهم من توظيف أموالهم في الأصول المالية، هدفهم يكون تعظيم منفعتهم مع الأخذ بعين الاعتبار منفعة الأجيال القادمة، يتزايد حجمها بصورة ثابتة وبمعدل خارجي (n)، وبذلك يعطى المعدل الكلي لنمو السكان بالصيغة التالية¹:

$$L(t) = e^{nt}$$

- يعطى استهلاك العائلة في الزمن t بـ : $c(t) = \frac{C(t)}{L(t)}$ حيث C(t) تمثل الاستهلاك الكلي

- تعطى دالة المنفعة للعائلة بـ :

$$U = \int_0^{\infty} \mu[c(t)]e^{nt} \cdot e^{-\rho t} dt \dots \dots \dots (01)$$

(*) : فرانك بليمبون رامسي (1903-1930)، رياضياتي بريطاني، يعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للاحتتمالات مع كل من Savage و Finetti، شغل منصب مدير الدراسات في الرياضيات بكلية الملك في كامبريدج، له عدة مؤلفات فلسفية منها المسلمات (1925)، المعرفة، نظريات (1929)، الظروف العامة والعلاقة السببية (1929)،

¹ - Robert J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2nd Edition, the MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England 2004, P 86

حيث تسعى العائلة إلى تعظيم دالة المنفعة الكلية $\mu[c(t)].e^{nt}$ وليس $\mu[c(t)]$ فقط، كما تمثل $e^{-\rho t}$ المعدل الحالي المشترك للتفضيل، و ρ معدل تفضيل الحاضر للعائلة الواحدة، وتحقق الدالة μ شروط Innada أي :

$\mu(0) = +\infty$ و $\mu(+\infty) = 0$.

- يتكون دخل العائلات في الزمن t من دخل العمل $w(t)$ والدخل المحصل عليه نتيجة توظيف الأصول $[a(t).r(t)]$ حيث $a(t)$ يمثل دخل الأصل للفرد الواحد، و $I(t)$ يمثل معدل الفائدة، مع $a = \frac{A}{N}$ حيث A الدخل الكلي و N عدد الأفراد، ويكون استهلاك العائلات تحت قيد الميزانية التالي :

$$\& = \frac{A.N - A.N\&}{N^2} = \frac{A}{N} - \frac{A}{N} \cdot \frac{N\&}{N} = \frac{A}{N} - a.n \dots \dots \dots (02)$$

$$A\& = W + r.A - C \dots \dots \dots (03) \quad \text{نلاحظ أن :}$$

$$\& = \frac{W + r.A - C}{N} - a.n \quad \text{بتعويض (03) في (02) نحصل على :}$$

$$\& = w + r.a - c - a.n \dots \dots \dots (04) \quad \text{ومنه :}$$

المعادلة رقم (04) تمثل متطلبات الميزانية للكون الذي يسعى لتعظيم منفعة في حدود دخله، وتكون له دالة منفعة من النوع "CIES" (Constant Inter temporal Elasticity of Substitution) المتميزة بمرونة ثابتة ومرتفعة، وتعطى المعادلة التالية¹ :

$$\mu(c) = \frac{c^{(1-\theta)} - 1}{(1-\theta)}$$

حيث تمثل θ درجة الاستبدال المؤقت، أي كلما زادت قيمتها كلما غيّرت العائلات استهلاكها عبر الزمن والعكس صحيح، وبالتالي يتغير تعظيم المنفعة كالتالي :

$$\frac{\&}{C} = \frac{r - \rho}{\theta} \dots \dots \dots (05)$$

من الملاحظ أن الاستهلاك يتزايد بارتفاع معدل الفائدة I ويتناقص بارتفاع معدل تفضيل الحاضر ρ ومعامل المرونة المؤقت θ .

ثانياً- قطاع المؤسسات :

- تنتج المؤسسات سلعة واحدة باستعمال عنصرين من عناصر الإنتاج هما رأس المال K والعمل L الذي يمكن رفع فعاليته بإدخال التقدم التقني باعتباره عاملاً خارجياً ينمو بمعدل ثابت x قصد زيادة الإنتاج، إذن :

$$Y(t) = F[K(t), L(t).T(t)]$$

$$Y = F(K, \hat{L}) \quad \text{نضع : } \hat{L} = L.T(t) \quad \text{فتصبح دالة الإنتاج على الشكل التالي :}$$

- تهدف المؤسسة إلى تعظيم ربحها المعطى بالعلاقة التالية² :

¹ - Robert J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Op.cit, P 91.
² - Robert J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Op.cit, P 96.

$$\pi = F(K, \hat{L}) - (r + \delta).K - wL$$

حيث Γ يمثل معدل الفائدة المدفوع للعائلات نتيجة الاقتراض منها، و δ هو معدل اهتلاك رأس المال، كما أن المؤسسات تبيع السلع بالسعر p المساوي فرضاً إلى الواحد.

- يعطى الربح بالنسبة للوحدة الفعلية بالعلاقة الآتية :

$$\pi = \hat{L} \cdot [f(\hat{k}) - (r + \delta).\hat{k} - w.e^{-xt}] \dots\dots\dots(06)$$

حيث \hat{k} يمثل رأس المال الفردي

- لتعظيم دالة هدف المؤسسة نشق العلاقة (06) بالنسبة لـ \hat{k} فنحصل على :

$$f'(\hat{k}) = (r + \delta) \dots\dots\dots(07)$$

أيضاً في توازن السوق الشامل، معدل الأجر المدفوع لكل وحدة من خدمات العمل (w) يعادل الناتج الحدي للعمالة المقابلة للقيمة \hat{k} ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$w = [f(\hat{k}) - \hat{k}.f'(\hat{k})]e^{xt}$$

هذا الشرط يحقق انعدام الربح لأي قيمة من \hat{L}

ثالثاً - التوازن :

حالة التوازن تجمع بين سلوكي الأسر والمؤسسات بجمع مركباتهما لتحليل هيكل توازن السوق التنافسي، ويعطى الشرط الأول بالمعادلة (05) حيث يمكن التعبير عن تطور رأس المال الفردي كما يلي¹ :

$$\begin{aligned} k &= \frac{K}{L} \Rightarrow \dot{k} = \frac{\dot{K}L - K.\dot{L}}{L^2} = \frac{\dot{K}}{L} - n.k \\ \Rightarrow \dot{k} &= \frac{I - \delta K}{L} - n.k \Rightarrow \dot{k} = \frac{F(K) - \delta.K}{L} - n.k \\ \Rightarrow \dot{k} &= f(k) - c - (\delta + n).k \dots\dots\dots(08) \\ \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} &= \frac{f(k) - c}{k} - (\delta + n) \end{aligned}$$

حسب "رامسي" فإن النمو الأمثل يتم عند تعظيم دالة المنفعة المعروفة في المعادلة (01) تحت قيد المعادلة رقم (08) أي² :

¹ - Arnaud Mayeur, *Traite de Macro choix collectifs et raison d'état*, PUF, France 2005, P 286.

² - Pierre Olivier Gourinchas, *The Ramsey-Cass-Koopmans Model*, 2014, P05, sur le site : https://eml.berkeley.edu/~webfac/gourinchas/e202a_f14/Notes_Ramsey_Cass_Koopmans_pog.pdf, consulté le 02/06/2020.

$$\begin{cases} \text{Max} U = \int_0^{\infty} \mu [c(t)] e^{nt} \cdot e^{-\rho t} dt \\ s/c \\ \dot{k} = f(k) - c - (\delta + n) \cdot k \end{cases}$$

كما يعطى شرط الأمثلية للنموذج بالشكل التالي :

$$f'(k) = n + \delta + \rho^*$$

تسمى هذه النتيجة المعرفة في المعادلة الأخيرة بالقاعدة الذهبية المصححة¹، حيث يظهر أن الأمثلية تأخذ بعين الاعتبار التحكيم الزمني والذي يكون مرتبط بالتفضيل الحاضر للأعوان.

2-2- تقييم نموذج "رامسي" :

يلاحظ في نموذج "رامسي" أنه تعميمٌ لنموذج "سولو"، حيث أن معدل الادخار الداخلي ويدرس تطوره في حالة التفضيل الحاضر للأعوان، وكذلك دراسة التنظيم الأمثلي لرأس المال والاستهلاك الفردي من أجل الوصول إلى نمو متوازن، حيث يجب توجيه الأعوان لإجراء تغييرات في مستوى استهلاك رأس المال.

كما يستنتج منه أن النمو الاقتصادي سوف يتحقق باستمرار باتجاه الناتج القومي الحقيقي إلى أعلى، ولن يحدث تناقص الغلة في الأجل الطويل إلا إذا تباطأت عملية تكوين رأس المال بسبب ضعف معدلات الاستثمار أو تباطأت عملية تكوين رأس المال بسبب ضعف معدلات الاستثمار أو تباطأت عملية التقدم التقني أو أصاب المجتمع ركود علمي أو فكري.

وقد لقي نموذج "رامسي" بعض من الانتقادات نذكر منها :

- إهمال التجارة الخارجية والتدخل الحكومي
- عدم أخذه بعين الاعتبار تقلبات دورة الأعمال
- عدم تضمن النموذج أي مصادر للاضطرابات مثل عيوب السوق أو عدم التجانس بين الأسر أو الصدمات الخارجية .

3- نموذج ميد للنمو الاقتصادي (1961)

يُعد "جيمس ميد" (*) (James Edward Meade) من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، ويوضح في نموذجه مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد اعتمد على مجموعة من الفرضيات متمثلة في :

¹- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 92.

- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه
- افتراض ثبات العوائد وأسعار السلع الاستهلاكية
- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا
- أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل
- نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والطويل
- هناك إمكانية إحلال بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض

3-1 - عرض نموذج "ميد"

وفي بناءه للنموذج فقد اعتبر "ميد" أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة الرئيسية وهي :

- المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح (K)

- القدر المتاح من قوة العمل (L)

- القدر المتاح للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى (N)

- الزمن المؤثر على التقدم الفني (T)

وعلى ذلك يمكن التعبير على الدخل الوطني بدالة الإنتاج بالشكل التالي :

$$Y=f(K,L,N,T)$$

بافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي أو الدخل الوطني يمكن ان يزداد من سنة لأخرى بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية :

$$\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta Y'$$

حيث :

Δ : تعبر في جميع الأحوال عن التغير بالزيادة (يستبعد التغير بالنقص)

v : الناتج الحدي لرأس المال

w : الناتج الحدي لقوة العمل

Y' : تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة تغير المستوى التكنولوجي T

وعلى ذلك يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين بالمعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left[\frac{vK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} \right] + \left[\frac{wL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} \right] + \left[\frac{\Delta Y'}{Y} \right]$$

(*) : جيمس إدوارد ميد (1907-1995) اقتصادي بريطاني، أستاذ بجامعة كامبريدج، من مؤلفاته كتاب بعنوان : "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي"، تحصل على جائزة نوبل للإقتصاد بالاشتراك مع الاقتصادي السويدي "برثيل أولن" لمساهمتهما في "نظرية التجارة الدولية والحركات الرأسمالية الدولية عام 1977،

بوضع :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = y \quad \text{والتي تمثل معدل النمو النسبي للناتج}$$

$$\left[\frac{\Delta K}{K} \right] = k \quad \text{تمثل معدل النمو النسبي لرأس المال}$$

$$\left[\frac{\Delta L}{L} \right] = n \quad \text{تمثل معدل نمو السكان}$$

$$\left[\frac{\Delta Y'}{Y} \right] = r \quad \text{تمثل معدل النمو التكنولوجي}$$

$$\left[\frac{vK}{Y} \right] = U \quad \text{تمثل الناتج الحدي النسبي لرأس المال}$$

$$\left[\frac{wL}{Y} \right] = Q \quad \text{تمثل الناتج الحدي النسبي للعمل}$$

ومنه تصبح المعادلة الأخيرة على هذا النحو :

$$y = Uk + Qn + r \dots \dots \dots (01)$$

وهذه المعادلة توضح أن معدل نمو الناتج y هو محصلة لثلاث معادلات مُرجحة للنمو هي :

✓ الأولى : معدل النمو في مخزون رأس المال k مرجح بالناتج الحدي لرأس المال U

✓ الثانية : معدل نمو السكان n مُرجح بالناتج الحدي لقوة العمل Q

✓ الثالثة : معدل النمو التكنولوجي r

من المعروف أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخل الأفراد، وعلى ذلك فإن معادلة "ميد" الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تأخذ الشكل التالي :

$$y - n = Uk - (1 - Q)n + r \dots \dots \dots (02)$$

وباعتبار أن :

$$I = S \quad \text{وأن} \quad S = sY \quad \text{وأن} \quad k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{I}{K} = \frac{sY}{K} \quad \text{وبالتالي فإن} :$$

$$Uk = v \cdot \frac{K}{Y} \cdot \frac{sY}{K} = v \cdot s \dots \dots \dots (03)$$

بتعويض المعادلة (03) في المعادلة (02) فإنه يصبح لدينا :

$$y - n = v \cdot s - (1 - Q)n + r \dots \dots \dots (04)$$

بشبات عدد السكان $(n=0)$ ، فإن معدل نمو دخل الفرد سيعتمد على كل من معدل التراكم الرأسمالي $(v \cdot s)$ ومعدل التقدم التكنولوجي (r) وتصبح المعادلة على الشكل التالي :

$$y = v \cdot s + r \dots \dots \dots (05)$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت هو أيضا $(r=0)$ فإن المعادلة الرئيسية لنمو الدخل تصبح :

$$y = v \cdot s \dots \dots \dots (06)$$

أي أن معدل نمو الدخل الوطني سيعتمد فقط على معدل تراكم رأس المال $(v \cdot s)$

افتراض "ميد" مجتمعاً فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، وأيضاً ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، أي أن معدل نمو السكان ثابت ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي، مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج وهي :

✓ أن تكون جميع مروّنات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الوحدة

✓ أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلاً تجاه كافة العناصر

✓ ثبات الجزء المدخر من الأرباح والأجور والريع، وهذا يعني ثبات نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل

ونظراً لافتراض ثبات Y في بداية النمو، فإن K سيكون هو أيضاً ثابت، ونظراً لأن $k = \frac{sY}{K}$ مع افتراض ثبات s ،

فإن k ستكون هي أيضاً ثابتة في حالة ثبات $\frac{Y}{K}$ ، ومن المفروض أن $\frac{Y}{K}$ تكون ثابتة إذا كان كل من Y و K

ينمو بمعدل متساوي، حيث يقتضي ذلك أن تكون $y = k$ وهو ما يعني أن نمو الدخل يصبح ثابتاً.

باعتبار أن وضع التوازن عند "ميد" يعتمد أساساً على معدل تراكم مخزون رأس المال، وافترض كذلك أنه يوجد معدل حرج لمخزون رأس المال هو الذي يحقق ذلك التوازن، وأي زيادة أو نقص عن هذا المعدل سينجم عنه عدم

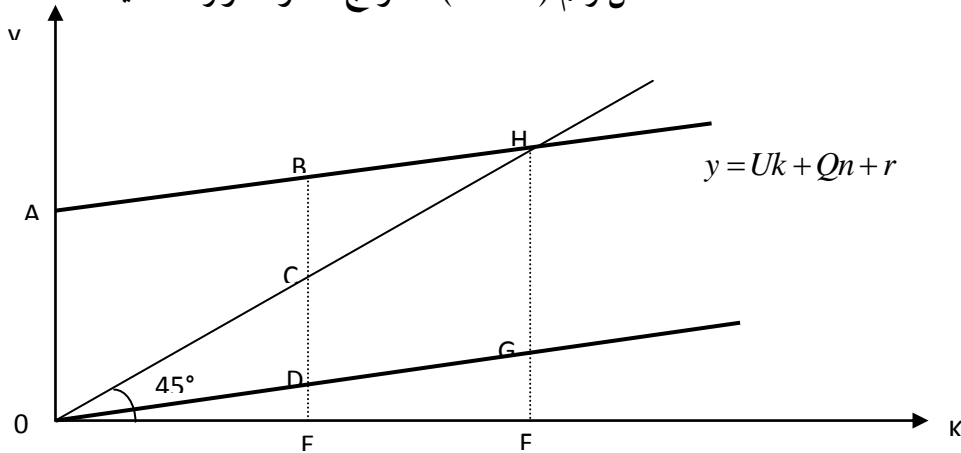
التساوي بين y و k وبافتراض أن a يرمز إلى هذا المعدل الحرج فإن المعادلة (01) تصبح على الشكل التالي :

$$a = Ua + Qn + r \Rightarrow a = \frac{Qn + r}{1 - U} \dots\dots\dots(07)$$

في حالة حدوث انحراف عن مستوى بداية النمو فإننا نكون بصدد احتمالين هما :

- إذا كان $k > a$ فإن الدخل سينمو بمعدل أقل من ذلك المعدل الذي ينمو به مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض المدخرات، وعلى ذلك سيتجه معدل نمو رأس المال نحو المستوى الحرج
- إذا كان $k < a$ فإن الدخل سينمو بمعدل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لارتفاع المدخرات، ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2-24) : نموذج النمو المتوازن لـ "ميد"



المصدر : مُجّد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 1999، ص 205

تتمثل بداية النمو عند استخدام معدل نمو مخزون رأس المال قدره (OE)، بحيث يكون معدل نمو الدخل الوطني (BE)، وحيث $BE=BD+DE$

BD تتحدد استنادا إلى نمو السكان والتقدم التكنولوجي $(Qn+r)$

DE تتحدد بمعدل تراكم رأس المال (Uk)

وعند هذه النقطة نجد أن قيمة y أكبر من قيمة k أي أن $CE < BE$ وبالتالي فإن قيمة k ستبدأ بالتزايد حتى النقطة F على المحور الأفقي، والتي تتحدد عند H على خط 45° ليتحقق التساوي بين k و y ، وهذه النقطة H تمثل نقطة ابتداء النمو الاقتصادي.

3-2- الانتقادات الموجهة لنموذج "ميد"

تعرض نموذج "ميد" بدوره وكغيره من نماذج النمو الاقتصادية إلى عدد من الملاحظات الناقدة منها :

- أن الاقتصاد مغلق وغياب التجارة الخارجية، مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع
- الافتراض التقليدي بسيادة المنافسة الكاملة مع ثبات العوائد للسلعة هي افتراضات نظرية لا وجود لها في الواقع العملي
- عدم التفرقة بين إحلال الآلات في الأجل الطويل والأجل القصير
- افتراض أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وان تغير معدلات الأجور النقدية كفيل بتحقيق العمالة الكاملة فرضية غير واقعية

المطلب الرابع : نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات بسبب عدم قدرتها على تفسير أسباب التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة نفسها وكذا الدول النامية خاصة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات.

وعليه ظهرت نظريات النمو الحديثة أو ما تسمى نظريات النمو الداخلي والتي تعتبر أن معامل التقدم التقني هو عامل داخلي للنمو، وقد شكلت آفاقا جديدة واعتبرت أن مجال التعليم والهيكل القاعدية وكذا مجال البحث العلمي يؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسات، واعتبرت كذلك بأن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة قادرة على خلق تأثير محدد على قيمة معدل النمو الاقتصادي، ومن بين هذه النماذج سوف يتم التطرق لأعمال كل من ريبيلو (AK)، رومر، لوكاس و بارو.

1- نموذجي رومر للنمو الاقتصادي (1986-1990)

يعتبر "بول رومر" (*) (Paul Michael Romer) من أوائل المفكرين الاقتصاديين لنظريات النمو الداخلي، لأنه أول من جاء بهذه الفكرة في نموذجيه الأول عام 1986، والثاني عام 1990، وسيتم التطرق إلى كليهما كالتالي :

1-1- النموذج الأول لـ "رومر" في النمو الاقتصادي 1986 :

اعتمد "رومر" في نموذجه على العمل الذي قام به "كينيث آروو" (Kenneth J. Arrow 1962) حول التدريب عن طريق التمرن (Learning by doing)، فالعمل نفسه في الإنتاج يحدث تطور في خبرة العمال، وبالتالي في إنتاجيتهم هذا الذي يسمح لهم بالإنتاج بكمية أكبر. ومن فرضيات النموذج نذكرها فيما يلي :

- أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي، مع مرور الوقت تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، وهذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة بالتمرن، وهو ما يعرف عند "رومر" بالتدريب عن طريق الاستثمار.
- المعرفة التكنولوجية التي تكتسبها المؤسسة تعتبر كسلعة جماعية، بحيث يمكن لباقي المؤسسات الأخرى الاستفادة منها، وذلك بتكلفة شبه معدومة عن طريق ميكانيزمات انتشار المعرفة.
- وجود اقتصاد تسوده المنافسة التامة بين عدد من المؤسسات (m)، تنتج سلعا متجانسة، تستخدم في الاستهلاك والادخار والتراكم، كما يفترض ثبات اليد العاملة.
- دالة إنتاج المؤسسات الفردية كما يلي¹ :

$$Y_{it} = K_{it}^{1-\alpha} (A_t L_{it})^\alpha \dots\dots\dots(01)$$

حيث أن : Y_{it} : تمثل مخرجات (إنتاج) المؤسسة i في الزمن t

K_{it} ، L_{it} : يمثلان على التوالي كمية العمل ورأس المال المادي المستخدم من طرف المؤسسة في الزمن t

A_t : عبارة عن رأس المال البشري (التعليم والمعارف) والمرتبطة بكمية رأس المال المادي، حيث يتراكم داخليا كتابع لرأس المال ليصبح المردود متزايدا، ويمكن صياغة طريقة تراكم رأس المال كالتالي :

$$A_t = A^\alpha \sum_{i=1}^m (K_{it})^\beta \dots\dots\dots(02)$$

حيث A : ثابت يعبر عن قدرة المؤسسة على جذب الوفرة الخارجية (معارف جديدة) من خلال استثمارها في الرأسمال المادي.

(*) : بول ميشيل رومر من مواليد 1955/11/06، اقتصادي أمريكي، عمل استاذ بعدة جامعات منها بيبوريوك وكاليفورنيا، ثم نائب رئيس البنك الدولي حتى سنة 2018، حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2018، له عدة إسهامات أهمها في مجال النمو الاقتصادي.

¹ - Dominique Geullec, Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5^{eme} édition, la découverte, Paris 2003, P 51.

➤ عرض النموذج :

بما أن المؤسسات لديها تكنولوجيات متماثلة، وبافتراض تساوي في توزيع عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال بين جميع المؤسسات وبافتراض تماثل تفضيلات المستهلكين لدينا :

$$Y_t = \sum_{i=1}^m Y_{it} \quad , \quad K_t = \sum_{i=1}^m K_{it} \quad , \quad L_t = \sum_{i=1}^m L_{it}$$

تمثل Y_t, K_t, L_t على التوالي العمالة الكلية، مخزون رأس المال الكلي، الإنتاج الكلي في الفترة t و m عدد المؤسسات، يمكن كتابة دالة الإنتاج الكلية انطلاقاً من دوال الإنتاج الفردية عن طريق إحلال المعادلة (02) في (01) كما يلي :

$$Y_{it} = K_{it}^{1-\alpha} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum_{i=1}^m K_{it} \right)^{\beta} \cdot L_{it} \right)^{\alpha}$$

ويجمع نواتج المؤسسات :

$$\sum_{i=1}^m Y_{it} = \left(\sum_{i=1}^m K_{it} \right)^{1-\alpha} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum_{i=1}^m K_{it} \right)^{\beta} \sum_{i=1}^m L_{it} \right)^{\alpha}$$

$$\sum_{i=1}^m Y_{it} = A \left(\sum_{i=1}^m K_{it} \right)^{1-\alpha+\beta\alpha} \left(\sum_{i=1}^m L_{it} \right)^{\alpha}$$

ومنه :

$$Y_t = A(K_t)^{1-\alpha+\beta\alpha} (L_t)^{\alpha} \dots\dots\dots(03)$$

- نستخرج من نموذج "رومر" العائد الحدي الخاص لرأس المال وذلك باشتقاق المعادلة (01) بالنسبة لـ K_{it} فنجد: معادلة العائد الحدي لكل مؤسسة :

$$r_{it} = \frac{\Delta(Y_{it})}{\Delta(K_{it})} = (1-\alpha)(K_{it})^{-\alpha} (A_t L_{it})^{\alpha} \dots\dots\dots(04)$$

وبتعويض A_t في المعادلة (04) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة برأس المال تعطى كالتالي :

$$\sum_{i=1}^n r_{it} = r_{it} = (1-\alpha)A(L_t)^{\alpha} (K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots(05)$$

باشتقاق المعادلة (03) بالنسبة لـ K_t نحصل على العائد الاجتماعي لرأس المال بالصيغة التالية :

$$r_t^* = (1-\alpha + \alpha\beta)A(L_t)^{\alpha} (K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots(06)$$

بمقارنة المعادلتين (05) و (06) نجد أن العائد الاجتماعي r_t^* يفوق مجموع العوائد الحدية الخاصة r_t وهذا ما يفسر وجود تأثيرات خارجية موجبة (الأثر الخارجي للتكنولوجيا)، وإلى هذا المستوى لم نصل بعد إلى دراسة نموذج للنمو الداخلي، وبناء على المعادلة (03)، وتحت افتراض أن كمية العمل ثابتة نستنتج أن الناتج (Y_t) ومن ثم النمو الاقتصادي يحدد على أساس رأس المال المادي وبقيمة أسية $(1-\alpha + \alpha\beta)$ ومنه نحدد ثلاث حالات ممكنة لقيم β تؤثر في سير قيم الناتج (Y_t) وهي :

- إذا كانت $\beta < 1$: هناك نمو ضعيف جدا.
 - إذا كانت $\beta > 1$: حدوث تفجر في معدلات النمو لتكون ذات تأثيرات حادة ومتباعدة، وبالتالي لا يمكن إثبات النمو من خلال الملاحظة التجريبية.
 - إذا كانت $\beta = 1$: هناك تناسب دقيق بين رأس المال والمعرفة من أجل تحقيق النمو، كما يحصل في هذه الحالة النمو الذاتي لأن المردودية الحدية لا تكون مرتبطة سواء بمستوى رأس المال الخاص أو الاجتماعي.
- بافتراض أن إذا كانت $\beta = 1$ وأن المستهلك عقلاني، فإننا نحصل على معدل النمو الاقتصادي التوازني في اقتصاد لا مركزي كما يلي :

$$g = (1 - \alpha)AL^\alpha - \rho$$

ρ : تمثل معدل التفضيل أو المنفعة الحالية ويكون ثابت وموجب

مجم القول أن نموذج "رومر" الأول 1986 يبين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الإنتاجي (استثمارات) للمؤسسة بواسطة التعلم بالتمرن (الذاتي)، بحيث أن الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات يضمن استمرارية النمو على المدى الطويل، كما يبين أن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي اكتسبت معرفة واستفادت منها.

1-2- النموذج الثاني لـ "رومر" في النمو الاقتصادي 1990 :

يصنف نموذج "رومر" 1990 من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي، وهو أكثر تقدما من نموده الأول، ويسعى "رومر" في هذا النموذج محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي.

وقد اعتمد فيه على مجموعة من الفرضيات هي ¹ :

- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.

- دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي :

$$Y = K^\alpha . (AL_Y)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(01) \quad 0 \leq \alpha \leq 1$$

حيث A : رصيد الأفكار

¹- بشير عبد الكريم ودحمان بو علي سمير، مداخلة بعنوان قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، مندى المغاربة "تطورات نظريات النمو الاقتصادي" شلف 2011. ص17

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K، ولكن يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "سولو" بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار-بمعدل ثابت s، ويهتك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب :

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots \dots \dots (02)$$

- معدل نمو الديمغرافي ثابت : $n = \frac{\dot{L}}{L}$

- إن (A) داخلي المنشأ ويتراكم عبر الزمن (A_t) مما يخلق الأفكار الجديدة (\dot{A}) في أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروباً في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (γ) وعليه :

$$\dot{A} = \gamma L_A \quad \text{و} \quad L = L_A + L_Y$$

حيث L_Y هي الإنتاج المباشر، L_A هي إنتاج الأفكار أو التكوين

- افترض أن $\gamma = b.A^\rho$ حيث ρ و b ثوابت، فعندما يكون ($\rho > 0$) فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون ($\rho < 0$) فغن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

- إذا افترضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا :

$$L_A = L_A^\lambda, \quad (0 < \lambda < 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي ($\lambda = 1$) ومنه فإن التغيير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$\dot{A} = b.A^\rho L_A^\lambda \dots \dots \dots (03)$$

حيث يلاحظ أنه وبأخذ كل باحث على حدى فإن (γ) يعتبر ثابتاً (مردودات ثابتة)، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثراً بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية λ)، مما يعني معاملة (A^ρ) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

• النمو المتوازن :

يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي :

$$g_Y = g_K = g_A$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي.

- بقسمة طرفي المعادلة (02) على A نحصل على :

$$\frac{\dot{K}}{K} = b \cdot \left(\frac{L_A^\lambda}{A^{1-\rho}} \right) \dots \dots \dots (04)$$

- على طول خط النمو المتوازن يكون $(\frac{\dot{A}}{A} = g_A)$ وهو ثابت، وبأخذ المشتقة اللوغاريتمية لـ (04) ينتج ما يلي:

$$\lambda \left(\frac{\dot{L}_A}{L_A} \right) - (1 - \rho) \left(\frac{\dot{A}}{A} \right) = 0$$

- بوضع معدل نمو السكان مساوي لمعدل عدد الباحثين أي $(\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n)$ فإنه يمكن كتابة¹ :

$$g_A = \frac{\lambda n}{(1 - \rho)} \dots \dots \dots (05)$$

توضح هذه العلاقة الأخيرة أنه في المدى البعيد يحدد (g^*) بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي

يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وحيث أنه عندما تكون $(\lambda = \rho = 0)$ فإن $(\dot{A} = b\dot{L}_A)$

فإذا كانت (b) ثابتة فإن $(b\dot{L}_A)$ هو الآخر يكون ثابتا، وعندما يؤول (t) إلى ما لانهاية فإن (\dot{A}) يؤول إلى الصفر، مما

يعين عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون (n) كبيرا بالكفاية،

وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن (n) متناقصة أو ثابتة، وللخروج من هذا العائق فإن

النموذج افترض أن $(\rho = \lambda = 1)$ ومنه يصبح :

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A$$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتراد مع الوقت حتى ولو بقي عددهم ثابتا، وفي القرن العشرين ارتفع الجهود

العالمي للبحث كثيرا، والمعادلة السابقة تستلزم ارتفاع معدلات نمو الاقتصاديات تزامنا مع ارتفاع L_A .

• العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو :

النموذج أعلاه مكون من ثلاث قطاعات أساسية وهي : قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة وقطاع

البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية

الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما

ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي :

- **قطاع الإنتاج النهائي** : يعرض سلعا متجانسة وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل

(L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطة (X_j) ، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وتستعمل المؤسسات

برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي² :

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^A X_j^\alpha$$

¹ - Karl Whelan, *endogenous Technological change : The Rpmr Model*, article university college Dublin 2014, P05, sur le site : <https://www.karlwhelan.com/MAMacroSem1/Notes12.pdf>.

² - Serge Macé, *Externalités et modèles de croissance*, thèse pour obtenir le doctorat en sciences économiques, université des sciences et technologies de Lille Flandres Artois, Année 1999, P226.

- قطاع البحث والتطوير : يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقاً من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة¹. حيث يعبر عن الربح بـ :

$$rP_A = \pi + \mathcal{M}$$

rP_A : هي الفوائد المتحصل عليها في السوق المالي، و π تمثل الربح المتحصل عليه الباحثون من استغلال الشهادة، و \mathcal{M} تمثل الربح أو الخسارة في رأس المال عند إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة.

- قطاع السلع الوسيطة : هو احتكاري وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، ويأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل التالي :

$$Max \pi_j = P_j(X_j) - r(X_j)$$

2- نموذج لوكاس للنمو الاقتصادي (1988)

يعتبر نموذج "روبرت لوكاس" (*) (Robert Emerson Lucas) من أهم وأوائل نماذج النمو الداخلي التي اهتمت برأس المال البشري، حيث يرى أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول في الأجل الطويل يرجع إلى التفاوت في مستوى تراكم رأس المال البشري بين تلك الدول، وأن العنصر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف والمهارات التقنية، وكذا مدى تكريس وقته لاكتسابها، ما يؤدي إلى تنمية رأس ماله البشري.

كما يرفض "لوكاس" فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري، واعتبر أنه العكس من رأس المال المادي، يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضاً عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي²

ويعتمد نموذج "لوكاس" على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي³ :

- الاقتصاد مشكل من قطاعين أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري
- كل الأعوان أحادية أي لا يوجد تباين لا في الاختبارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة : عددهم يساوي (n)، معدل نمو السكان ثابت

¹ - Philippe Darreau, *croissance et politique économique, édition de Boeck, Paris, France 2003, P173.*

(*) : روبرت إمرسون لوكاس من مواليد 1937/09/15 بواشنطن، شغل منصب رئيس قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو، تحصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية سنة 1995، له أبحاث في النظرية النقدية، التجارة الدولية، السياسة المالية والنمو الاقتصادي،
² - فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان للنشر، ط1، المملكة العربية السعودية 2001، ص 55.

³ - Katheline schubert, *Macroéconomie, comportement et croissance, 2^{eme} édition, vuibert France, 2000, PP 305-306*

- يفترض أن الاقتصاد يحوي n فرد من السكان أو القوى العاملة ولكل فرد وحدة زمن واحدة (i)، لكل وحدة زمن مستوى من رأس المال البشري $h_i(t)$

- معادلة تراكم رأس المال البشري هي : $\dot{h} = \beta \cdot (1 - \mu) \cdot h$

حيث μ : هو الزمن المسخر للعمل، $(1 - \mu)$: هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، β : هو مقدار فعالية التدريب - عدم وجود بطالة.

- الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطى بالمعادلة التالية :

$$I_t = \dot{K}_t - \delta K_t$$

عرض النموذج : حيث¹

- يمكن التعبير عن إنتاج السلع بدالة الإنتاج من الشكل كوب دوغلاس التالية :

$$Y = AK^\alpha (\mu hL)^{1-\alpha}$$

حيث : $0 < \alpha < 1$

ويمكن كتابة دالة الإنتاج من حيث نصيب الفرد على النحو التالي :

$$y = Ak^\alpha (\mu h)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(01)$$

حيث y يمثل منتج الفرد، و k يمثل رأس ماله العيني

وبما أن النموذج مكون من قطاعين : السلع المادية والتعليم، ولما لهذا الأخير من أهمية كبيرة في تأهيل الأشخاص للإنتاج، فإن "لوكاس" يركز على رأس المال البشري وآثار عدم التوازن بينه وبين رأس المال المادي على النمو.

يستعمل في هذا الإطار تحليل "رييلو" لدالتي الإنتاج كوب دوغلاس :

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A(vK)^\alpha \cdot (\mu H)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(02)$$

$$\dot{K} + \delta H = \beta [(1 - v\delta \cdot K)^n \cdot (1 - \mu) \cdot \mu]^{1-n} \dots\dots\dots(03)$$

حيث :

- Y يمثل إنتاج السلع (الاستهلاك ورأس المال المادي)، $A, \beta \neq 0$ مقاييس تكنولوجية
- α و n تمثلان أجزاء رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع حيث : $(0 \leq n \leq 1), (0 \leq \alpha \leq 1)$
- v و μ تمثلان على التوالي أجزاء من رأس المال البشري والمادي المستعمل في الإنتاج حيث : $(0 \leq v \leq 1), (0 \leq \mu \leq 1)$
- $(1 - v)$ و $(1 - \mu)$ تمثلان الأجزاء المستعملة في التعليم من رأس المال المادي والبشري على التوالي

¹-Jean Paul Tsasa, dérivation du modèle basique de Barro approche par l'optimisation dynamique non stochastique, vol1, Congo 2012. PP24-25

قطاع التعليم يتركز نسبيا على رأس المال البشري، بينما قطاع إنتاج السلع يتركز نسبيا على رأس المال المادي، هذه الخاصية للنموذج تسمح بتطابق H مع رأس المال البشري في الحياة الاقتصادية الحقيقية.

- المعادلتين (02) و (03) تبيين أن كل نشاط في الإنتاج له مردودية سلم ثابتة بالنسبة لكمية النوعين من رأس المال (المادي والبشري) اللذان يدخلان في الإنتاج.

- النموذج يعرف بهذا النمو الداخلي في حالة التوازن، حيث تكون v و μ ثوابت و H, K, C, Y تنمو بمعدل مشترك γ^*

- الإنتاج المقاس يمكن تحديده بأكثر اتساع، عن طريق إدخال الاستثمار الخام في رأس المال البشري $(H + \delta H)$ ، ويكون ذلك بأسعار ضمنية ملائمة لرأس المال البشري.

- عند تخصيص التحليل على نموذج "لوكاس"، أين يكون إنتاج رأس المال البشري هو المهم ولا يوجد رأس مال مادي ($n=0$ في المعادلة (03)) ويكون قطاع التعليم مركز نسبيا على رأس المال البشري ($n \leq \alpha$) ولما $n=0$ و $v=1$ (لأن K لا ينتج في قطاع التعليم، يستعمل فقط في قطاع إنتاج السلع والخدمات)، تصبح معادلتا الإنتاج (02) و (03) كما يلي :

$$K = C + \delta K + \delta K = AK^\alpha .(\mu H)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(04)$$

$$H + \delta H = \beta .[(1-\mu) .H] \dots\dots\dots(05)$$

- لأجل تسهيل التحليل نفترض ما يلي :

بتعويض $w = \frac{K}{H}$, $x = \frac{C}{K}$ في المعادلتين (04) و (05) نحصل على معدل النمو ل K و H كما يلي :

$$\gamma_K = A\mu^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} - x - \delta \dots\dots\dots(06)$$

$$\gamma_H = \beta(1-\mu) - \delta \dots\dots\dots(07)$$

ويعطى معدل نمو w بالمعادلة :

$$\gamma_w = \gamma_K - \gamma_H = A\mu^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} - \beta(1-\mu) - x \dots\dots\dots(08)$$

كما يعطى معدل نمو الاستهلاك بالصيغة :

$$\gamma_c = \frac{1}{\theta} (r - \rho)$$

حيث : θ هي مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك والتي تعطى $\mu(c) = \frac{(c-1)^{1-\theta}}{1-\theta}$ كما تعطى Γ كما يلي :

وهو الإيراد الحدي الخام لرأس المال المادي المستعمل في إنتاج السلع، ومعدل نمو الاستهلاك يكون :

$$\gamma_c = \frac{1}{g} [\alpha A \mu^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho] \dots \dots \dots (09)$$

حيث من خلال المعادلتين (06) و (09) يعطى معدل نمو x كالآتي :

$$\gamma_x = \gamma_c - \gamma_k = \left[\frac{\alpha - g}{g} \right] A \mu^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} + x - \frac{1}{g} [\delta \cdot (1 - g) + \rho] \dots \dots \dots (10)$$

- يعطى معدل نمو μ بالمعادلة التالية :

$$\gamma_\mu = \frac{\beta \cdot (1 - \alpha)}{\alpha} + \beta_\mu - x$$

- في حالة التوازن نفترض x, w, μ ثابتة ولدينا :

$$Y = \frac{\rho + \delta(1 - g)}{\beta g}$$

- تكون القيم التالية في حالة التوازن $\mu^* = w^* = x^* = 0$ وتعطى بالمعادلة التالية :

$$w^* = (\alpha A / \beta)^{1/(1-\alpha)} [Y + 1/\alpha - 1/g]$$

$$x^* = \beta(Y + 1/\alpha - 1/g)$$

$$\mu^* = Y + (g + 1)/g$$

وبالتالي يكون معدل الإيراد الحدي r^* ومعدل النمو المشترك γ^* لـ Y, H, K, C و Q التي تمثل دالة الإنتاج الكلية وتعطى بالمعادلة :

$$Q = Y + (A/\beta)(H^g + \delta H) = AK^\alpha H^{1-\alpha}$$

ومنه في حالة التوازن : $r^* = \beta - \delta$

$$\gamma^* = \frac{1}{\sigma} (\beta - \delta - \rho)$$

مع $\gamma^* \phi r^*$ والقيم w^*, x^*, μ^* كلها موجبة.

σ : معدل تجنب المخاطر، ρ : معدل التفضيل الزمني، δ : معدل اهتلاك الرأسمالي البشري.

- تكون دالة المنفعة الزمنية عند "لوكاس" أعظمية، حيث نحصل على مسار الاقتصاد بتعظيم تكامل المنفعة :

$$\int_0^\infty e^{-\rho t} N(t) \left(\frac{c(t)^{1-\sigma} + aL(t)^{1-\sigma}}{1-\sigma} \right) dt$$

حيث e تمثل مرونة الإحلال، c الاستهلاك، a معامل ثابت، L يرمز للفراغ، N معدل نمو السكان

ويضع "لوكاس" ($a=0$) لأنه لا يوجد فراغ في نمودجه، حيث كل فرد يستعمل وقته في نشاط أو نشاطين إما في العمل الذي يرمز له بـ μ أو في الدراسة، فلا يوجد أي استعمال آخر للوقت، فالوقت ينفق في العمل وتركيم رأس المال البشري.

ويعتبر توزيع لوقت مسألة داخلية، فإذا كان التغيير في توزيع الوقت كافياً لتغيير معدلات نمو عناصر الإنتاج، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير معدل نمو الناتج.

وعليه فتمودج "لوكاس" أكثر ثراءً من تمودج "سولو" لاعتماده على العديد من المعلمات التي تكون فيها السياسة الاقتصادية قادرة على التأثير.

إضافة إلى دور $(1-\mu)$ الذي يؤدي إلى زيادة الرأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو، وهذا ما يفسره اختلاف درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول.

3- تمودج بارو للنمو الاقتصادي (1990)

كان "روبرت بارو" (*) أول من أبرز أهمية ودور الإنفاق الحكومي باعتباره مصدر مهم للنمو الداخلي، حيث يرى أن تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق استثمار وتطوير البنى التحتية يوّلد زيادة العائدات على المدى الطويل والذي يلغي قانون تناقص الغلة للشركات الخاصة ما يؤثر بصفة غير مباشرة على الإنتاج¹. وقد اعتمد في تمودجه على الفرضيات التالية وهي²:

- بارو يفترض أن النفقات العمومية للبنى التحتية وليس خزين البنى التحتية ويرمز لها بـ G

- ميزانية الدولة متوازنة بين نفقاتها والضرائب المفروضة على الناتج الكلي أي :

$$G = T = t.Y \dots\dots\dots(01) \quad t \in [0,1];$$

- دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس :

$$Y = AK.L^{1-\alpha}.G^{1-\alpha} \dots\dots\dots(02) \quad ; \quad 0 < \alpha < 1$$

- المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة : $K = \alpha Y / K$

➤ عرض النموذج :

- النفقات العمومية للبنى التحتية تفسر كعامل إنتاجي خارجي (ظاهري) معطى ومتاح بدون تكلفة وتمويله بفعل الاقتطاعات الجبائية وهناك حالتين للاقتصاد :

(*) : روبرت بارو من مواليد 1944/09/28 بنيويورك، اقتصادي وأكاديمي أميركي، عمل أستاذ بجامعة هارفارد، اهتم بدراسة محددات النمو الاقتصادي، من مؤلفاته النقود والتوظيف والتضخم (1976)، الاقتصاد الكلي (1984)، النمو الاقتصادي (1995)، الاتحادات النقدية (2001)، تكاليف وفوائد التكامل الاقتصادي في آسيا (2011)،

¹-Jean Paul Kimbambu.TsasaVangu, Modèles macroéconomiques, théories de la croissance endogène, Congo octobre2012. P11. Site www.lareq.com,

²- JeanLuc Gaffard la croissance économique, editeur21, Armand colin Paris 2011. PP40-41

● حالة اقتصاد بمعدل ادخار ثابت :

نتائج نماذج بارو في إطار معدل ادخار ثابت مستخرج انطلاقاً من معادلة التوازن لسوق السلع :

$$Y = C + I + G = C + K' + \delta K + G$$

بارو يفترض أن النفقات العمومية ممولة من طرف ضريبة نسبية $T = t.Y$

وعليه دالة الاستهلاك تكتب على الشكل التالي : $C = (1-s)(1-t)Y$

$$Y = (1-s)(1-t)Y + K' + \delta K + G \quad \dots\dots\dots (03) \quad \text{ومنه توازن السوق يصبح :}$$

$$S(1-t) = K' + \delta K \quad \text{بتعويض (1) في (3) نجد :}$$

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} (tY)^{1-\alpha} \quad \text{وبتعويض (1) في (2) نجد :}$$

$$Y = (t)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} . A^{\frac{1}{\alpha}} . K . L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \quad \text{وليكن :}$$

بحيث L, A ثابتان

$$\frac{K'}{K} = S(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} . A^{\frac{1}{\alpha}} . L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \quad \text{وتمثل معادلة تطور مخزون رأس المال كالتالي :}$$

- الدولة تثبت معدل (نسبة) الضريبي (t) الذي يحدد (مبلغ النفقات العمومية G ومعدل النمو الاقتصادي)، المعدل الضريبي الذي يعظم النمو بمعنى المعدل الأمثل للضريبة المستخرج من المعادلة :

$$\frac{\partial(\frac{K'}{K})}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right] . S . A^{\frac{1}{\alpha}} . N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t)$$

$$t^* = 1 - \alpha$$

هذه النتيجة تبين أن الدولة ملزمة بتثبيت جزء من النفقات العمومية للمنشآت القاعدية (البنى التحتية) في الاقتصاد

$$\left[\frac{G}{Y} \right]^* = t^* = 1 - \alpha \quad \text{لذي يساوي :}$$

● حالة اقتصاد بمعدل ادخار داخلي :

في إطار هذه الفرضية نفترض نموذج فيه سلوك المستهلكين أحادي، حيث معدل نمو الاستهلاك هو:

$$\frac{C^*}{C} = (r - p) / p$$

حيث I: تمثل المردودية الصافية للاستثمار

p : معدل الأفضلية من أجل الحاضر

-أرباح المؤسسات بعد الضرائب تقيم : $(1-t)Y - wL - (r-\delta)K$

w : معدل الأجر

ومردودية الاستثمار هي : $(r + \delta) = (1-t).F_k$

- نفترض وضعيتين مختلفتين للتوازن بالنسبة لهذا النموذج في اقتصادين مختلفين :

➤ اقتصاد ممرکز :

المخطط الاجتماعي يختار المسارات الزمنية ذات طبيعة ضريبية (تساهمية) لتعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية، في هذه

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} : \text{الحالة الدالة تعطى بالشكل التالي :}$$

$$(r + \delta) = (1-t) \cdot F'_k = (1-t) \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$g = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{y}}{y} = \frac{r-p}{\sigma} = \frac{\alpha \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot (tL)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} (1-t) - \delta - p}{\sigma} : \text{بحيث معدل النمو الأمثل :}$$

$$\text{ومعدل الضريبة الذي يعظم معدل النمو } \left(\frac{\partial g}{\partial t} \right) \text{ هو : } t^* = 1 - \alpha$$

➤ اقتصاد غير ممرکز :

هنا المؤسسات ليست واعية للانعكاسات على الإنتاج والضريبة على الإنتاج وتعطي الدالة بالشكل التالي :

$$Y = A \cdot K^{\alpha} \cdot L^{1-\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

هنا G هو معامل خارجي للمؤسسات مما يقود إلى ربح خاص للاستثمار يساوي

$$(r + \delta) = (1-t) \alpha \cdot A \cdot K^{\alpha-1} \cdot L^{1-\alpha} \cdot G^{1-\alpha} = (1-t) \alpha \cdot \frac{Y}{K}$$

$$\text{حيث : } G = t \cdot y \text{ و } Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$(r + \delta) = \alpha(1-t) \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} : \text{الربح الخاص يأخذ الشكل :}$$

$$\text{ويكون معدل النمو أعظمي إذا كان المعدل الضريبي هو } t^* = 1 - \alpha$$

هذه النتيجة تبرر بقوة تدخل السلطات العمومية من أجل السماح لمعدل النمو في الاقتصاد غير الممرکز للوصول إلى المثلية.

- "بارو" درس كيف أن السياسة المالية ملزمة من أجل ضمان هذا التعظيم، من أجل هذا يفترض أن الدولة ملزمة

أولا بتثبيت مبلغ النفقات العمومية ويساوي $t = \frac{G}{Y} = 1 - \alpha$ ، وتقتطع بعدها ضرائب متفق عليها لكل الدخل

بالتساوي لكي تمول هذه النفقات.

4- نموذج ريبيلو للنمو الاقتصادي AK (1991)

يعتبر نموذج AK أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة من خلال إبراز دور السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على النمو في المدى الطويل، وقد افترض سيرجيو ريلو (*) (Sergio Rebelo) أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تبقى ثابتة أي أن $1 = \alpha$ من أجل الحفاظ على النمو في المدى الطويل¹.

4-1- عرض نموذج AK

- تعطى الصيغة الرياضية لهذا النموذج² : $Y_t = AK_t$

حيث Y_t : يمثل الناتج

A : معامل ثابت وموجب يعبر عن المستوى التكنولوجي ويمثل الإنتاجية الظاهرة لرأس المال

K_t : رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري)

بوضع : $y_t = \frac{Y_t}{N_t}$ و $k_t = \frac{K_t}{N_t}$

يصبح لدينا دالة الإنتاج التالية : (01) $y_t = Ak_t$

- انطلاقا من معادلة التراكم لرأس المال التالية :

$$\Delta k_{t+1} = sy_t - (\delta + n)k_t$$

حيث أن s : معدل الادخار، δ : معدل اهتلاك رأس المال، n : معدل نمو السكان : $n = \frac{\Delta N_{t+1}}{N_t}$

يمكن استخراج معدل نمو رأس المال كالتالي³ :

$$\frac{\Delta k_{t+1}}{k_t} = \frac{sy_t}{k_t} - (\delta + n)$$

من المعادلة رقم (01) لدينا $A = \frac{y_t}{k_t}$ ومنه يصاغ معدل نمو رأس المال كالتالي :

$$g_k = s.A - (\delta + n).....(02)$$

- إذا كان $s.A > \delta + n$: فإن معدل النمو لرأس المال ثابت وموجب
- إذا كان $s.A < \delta + n$: فإن معدل النمو لرأس المال لا ينخفض في حالة ارتفاع خزين رأس المال

(*) : سيرجيو ريبيلو من مواليد 1959/10/29، برتغالي الجنسية، من طلبة "بول رومر" شغل منصب أستاذ مساعد بجامعة بالبرتغال ومنسق أبحاث لبنك البرتغال، ويعمل حاليا باحثا مشاركا في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، له أكثر من 130 مقال محكم، من أهم منشوراته "تحليل السياسات الاقتصادية والنمو على المدى الطويل" و "سلوك أسعار الصرف".

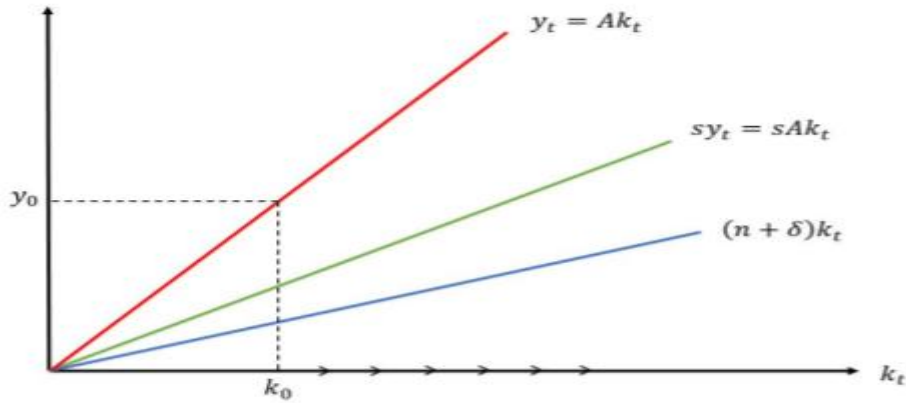
¹ - Rémy Herrera, *Dépenses publiques et croissance économique pour sortir de la science (-fiction) néo-classique*, l'Harmattan Paris, France 2010. P39

² - ars Weber, *Demographic Change and Economic Growth Simulations on Growth library of congress control*, Springer verlag Berlin heidelberg, New York 2010, P 125.

³ - Michael Wickens, *Analyse macroéconomique approfondie, une approche par l'équilibre général dynamique*, traduction par Marc Sangnier, Mouhamadou Sy et Hamidreza Tabarraei, groupe de Boeck université Paris, 2010, P 67.

وبذلك فإن تراكم رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK ويمكن تمثيل ذلك حسب الشكل الموالي :

الشكل رقم (25-2) : نموذج النمو الاقتصادي AK



Source: la croissance endogène : introduction 2016-2017, P11 sur le site :

http://www.unilim.fr/pages_perso/francois.pigalle/Croissance/cours/modeleAK.pdf,
consulter le 19/06/2020.

- بافتراض أن عدد السكان ثابت أي $n=0$ ، فإنه وكما يشير إليه الشكل (25-02)، فالمنحنى sy_t يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، في حين δk_t تمثل الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، وبالتالي وكما هو ملاحظ فإن المنحنيات عبارة عن خط مستقيم لأن y دالة خطية في رأس المال k ، وهذا ما يشكل الميزة الرئيسية في هذا النموذج مقارنة بنماذج النمو الخارجي.

- وبافتراض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة k_0 ، وانطلاقاً من ثبات حجم الغلة بالنموذج، أي أن الانتاجية الحدية لأي وحدة من رأس المال تكون ثابتة وتساوي A فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد g_y هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن :

$$\frac{\Delta y_{t+1}}{y_t} = sA - (\delta + n) = g_y$$

من هذه العلاقة نستنتج أن معدل النمو g محمي ذاتياً وذلك لكونه مرتبط بسلوك العائلات بمعنى معدل الادخار 's' والإنتاجية الحدية لرأس المال، لكن هذا النموذج البسيط لا يوضح المعنى الحقيقي للثروة لأنه مرتبط بمتغيرات أخرى داخلية وعليه أضيف في تحليله سلوك الادخار، إذن الحل يتركز على تعظيم دالة المنفعة ذات المرونة الثابتة تحت القيد التراكمي لرأس المال :

$$U(C) = \int_0^{+\infty} \frac{C_t^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} e^{-\rho t} dt$$

$$C_t = C_0 \cdot e^{\frac{1}{\sigma} \cdot (A - \delta - \rho) \cdot t} \quad \text{حيث :}$$

σ هي معدل خصم المنفعة وهي موجبة، و ρ هي مرونة التبادل للظرفية الزمنية وعليه يكون التوازن المنتظم (للمو أو للإنتاج أو لرأس المال أو الاستهلاك) متزايد بنفس الوتيرة كالتالي :

$$g = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{A - \rho - \delta}{\sigma} \Rightarrow A = g\sigma + \rho + \delta$$

هذه العبارة تسمح بالتعادل ما بين معدلات إنتاجية الاستثمار للمؤسسات (A) واستهلاك العائلات $g\sigma + \rho$ ويتضمن نموذج AK بالإنشاء الداخلي لمعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلاقته بمعدل الادخار، وعليه فمستوى النمو الذاتي يتحدد بمعدل الادخار، وهذا الأخير يستعمل كوسيلة مساعدة في السياسات الاقتصادية.

4-2- تقييم نموذج AK :

- لم يخلُ نموذج AK من التضاربات بخصوص مدى تطابقه مع الواقع الاقتصادي، بالإضافة إلى تجاهله تفسير كيفية تحول الدور الايجابي الذي لعبته السياسات المطبقة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في النمو الكبير المحقق في الاقتصاد العالمي إلى دور سلبي بداية من تسعينات القرن العشرين.

- إهمال التدخل الحكومي للدولة في الاقتصاد الوطني.

- عدم تفسير النموذج لعملية التقارب، لأنه يشير إلى أن معدل نمو اقتصاد دولة ما مستقل عن وضعية مخزون رأس المال السائد فيه، أي أن الدول ذات مخزون رأس المال الأقل تنمو بمعدلات أقل من الدول ذات مخزون رأس المال الأعلى، وهو ما يتنافى مع فرضية التقارب التي أبرزها من قبل نموذج النمو النيوكلاسيكي "سولو"¹.

- الإنتاجية الحدية لرأس المال ومعدل النمو مستقلان عن عامل العمل (L) وحجم السكان (n)

¹ - Philippe Aghion and Steven Durlauf, *From Growth theory to policy design*, World Bank, commission on growth and development, working paper 2009, P11.

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي

تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية الضريبية أو الإنفاقية أو الاثنين معاً، والتي تساهم في تنشيط حجم الطلب والعرض الكليين بالأسواق المغلقة أو المفتوحة، وبذلك وسيتم هنا توضيح كيفية تأثير هذه الأدوات على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي بالاستعانة بنموذجي IS-LM و IS-LM-BP

المطلب الأول : دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في اقتصاد مغلق (نموذج IS-LM)

عرض نموذج IS-LM لأول مرة سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكينزي جون هيكس (J.R. Hicks)، وأتمه العالم ألفن هونسن (Alvin H. Hansen)، ولذلك سمي هذا النموذج بنموذج "هيكس-هنسن" والهدف منه :

- تحديد كلا من الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) وسعر الفائدة الذين يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

- معرفة أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني.

1- التوازن في سوق السلع والخدمات منحني (IS) : يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى كل من العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات حسب العلاقة التالية :

$$Y = C + I + G \dots \dots \dots (01)$$

حيث :

➤ Y : مستوى الإنتاج أو الدخل.

➤ C : دالة الاستهلاك ويعبر عنها بالعلاقة التالية $C = C_0 + bY_d$

C_0 هو الاستهلاك المستقل عن الدخل، Y_d هو الدخل المتاح حيث $Y_d = Y - T$

مع العلم أن T تمثل الضرائب ومعادلتها $T = T_0 + tY$

حيث T_0 تمثل مستوى الضرائب المستقلة عن الدخل، t معدل الضريبة مع $(0 < t < 1)$

➤ I : دالة الاستثمار ويعبر عنها بالعلاقة التالية $I = I_0 - ir$

حيث أن I_0 هو الاستثمار المستقل، r معامل حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة $(r > 0)$ ، i هو معدل الفائدة

➤ G : الإنفاق الحكومي معادلته $G = \bar{G}$ حيث أن \bar{G} يمثل الإنفاق الحكومي المستقل

ويمكن استنتاج معادلة (IS) عن طريق معادلة التوازن كالتالي :

$$\begin{aligned} Y = C + I + G &\Rightarrow Y = C_0 + bY_d + I_0 - ir + \bar{G} \\ &\Rightarrow Y = C_0 + b(Y - T_0 - tY) + I_0 - ir + \bar{G} \\ &\Rightarrow Y = C_0 + bY - bT_0 - btY + I_0 - ir + \bar{G} \end{aligned}$$

$$\Rightarrow Y - bY + btY = C_0 - bT_0 + I_0 - ir + \bar{G}$$

$$\Rightarrow (1 - b + bt)Y = C_0 - bT_0 + I_0 - ir + \bar{G}$$

$$\Rightarrow Y = \frac{1}{1 - b(1 - t)} (C_0 - bT_0 + I_0 - ir + \bar{G})$$

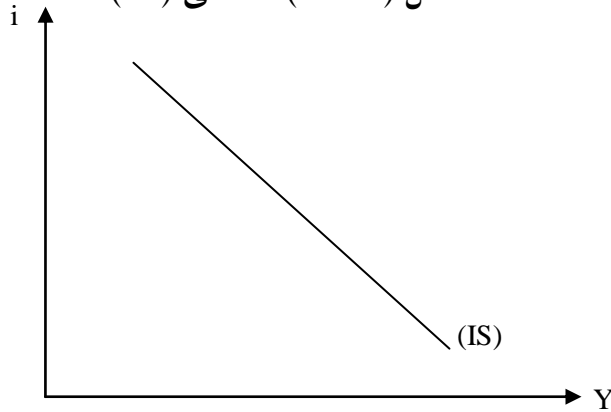
$$IS : Y = \frac{1}{1 - b(1 - t)} (C_0 - bT_0 + I_0 + \bar{G}) - \frac{1}{1 - b(1 - t)} (ir) \dots \dots \dots (02)$$

المعادلة (02) تمثل معادلة منحنى (IS) وهي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات، وبالتالي منحنى (IS) هو عبارة عن توفيقات لأسعار الفائدة ومستويات الدخل التوازني، ذو ميل سالب¹.

كما يمثل $\frac{1}{1 - b(1 - t)}$ مضاعف التوازن في سوق السلع والخدمات

ويمكن تمثيل منحنى (IS) حسب الشكل التالي :

الشكل (26-2) : منحنى (IS)



Source : Olivier Blanchard and David R.Johnson , Macroeconomics, 06th edition, Person Education Limited, London, England 2013, P88.

2- التوازن في سوق النقود منحنى (LM) : يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها.

- يفترض أن عرض النقود هو متغير خارجي (M_0) يتحدد من طرف البنك المركزي، ويجب أن يقدر بالأسعار الحقيقية لا الاسمية، ونحصل عليه بقسمة العرض النقدي الاسمي على المستوى العام للأسعار (P) أي : $\frac{M_0}{P}$

- الطلب على النقود حسب كينز يكون لثلاث دوافع هي² :

* الطلب على النقود لأجل المعاملات (التبادل) Md_1 : له علاقة طردية مع الدخل وتعطى بالعلاقة التالية

$$Md_1 = f(Y) = \alpha_1 Y$$

* الطلب على النقود لأجل الاحتياط (التحوط للمستقبل) Md_2 : له علاقة طردية مع الدخل وتعطى بالعلاقة

$$Md_2 = f(Y) = \alpha_2 Y$$

¹- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 268.
²- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال الوادي، الجزائر 2020، ص 393-394.

* الطلب على النقود لأجل المضاربة Md_3 : لها علاقة عكسية مع معدل الفائدة وتعطى بالعلاقة التالية :

$$Md_3 = f(i) = A - gi$$

حيث أن :

α_1, α_2 : معدلي الاحتفاظ بالنقود لغرضي الصفقات والاحتياط على التوالي

A : قيمة الدخل المحتفظ به عند وصول معدل الفائدة لأدنى مستوياته

g : مدى حساسية الطلب على النقود للمضاربة للتغيرات في سعر الفائدة

وبذلك تصبح معادلة دالة الطلب (Md) الكلي على النقود بالشكل التالي :

$$Md = Md_1 + Md_2 + Md_3 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y + A - gi = \alpha Y + A - gi$$

باعتبار أن : $\alpha = \alpha_1 + \alpha_2$

كما يعبر عن دالة الطلب الحقيقي على النقود بالشكل التالي : $\frac{Md}{P} = f(Y, i)$

ويمكن الحصول على معادلة منحنى (LM) باستخدام شرط التوازن لسوق النقد كالتالي :

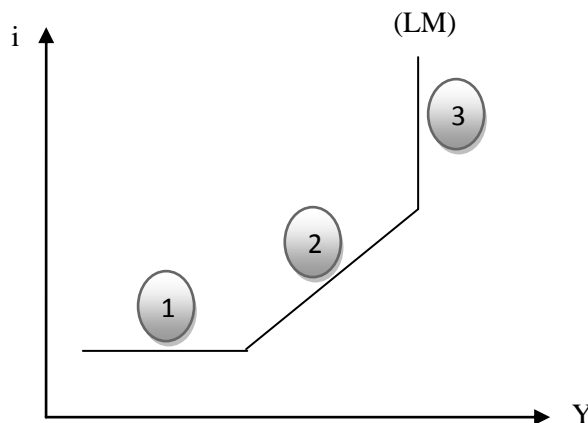
$$\frac{M_0}{P} = Md \Leftrightarrow \frac{M_0}{P} = \alpha Y + A - gi$$

$$LM : Y = \frac{1}{\alpha} \left(\frac{M_0}{P} \right) - \frac{A}{\alpha} + \left(\frac{g}{\alpha} \right) i \dots \dots \dots (03)$$

ويمثل المنحنى (LM) منحنى التوازن في سوق النقود، بمعنى أنه عبارة عن مجموعة من توليفات كل من الدخل وسعر الفائدة، وهو ذو ميل موجب¹.

وقد يأخذ منحنى (LM) حالات متطرفة أخرى بميل سالب وميل آخر مالا نهاية حسب ما يمثله الشكل الموالي²

الشكل (2-27) : منحنى (LM)



المصدر : عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال الوادي، الجزائر 2020، ص 401

- الحالة (1) : تمثل الحالة الكينزية يكون فيه منحنى (LM) أفقي ذو ميل معدوم، وتسمى تلك المنطقة بمصيدة السيولة تكون فيها معدلات الفائدة في أدنى مستويات لها، يعزف فيها المستثمرون على الاستثمار في البنوك

¹ - رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2014، ص 224.
² - عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ص 400-401.

التجارية ذات معدلات فائدة منخفضة، وتتجه الاستثمارات صوب الأسهم والسندات ذات العوائد المرتفعة مقارنة بمعدلات الفائدة في السوق النقدي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها نتيجة للعلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات، وبذلك يحتفظ الأفراد بالأرصدة عاطلة بدل استثمارها في أوراق مرتفعة السعر.

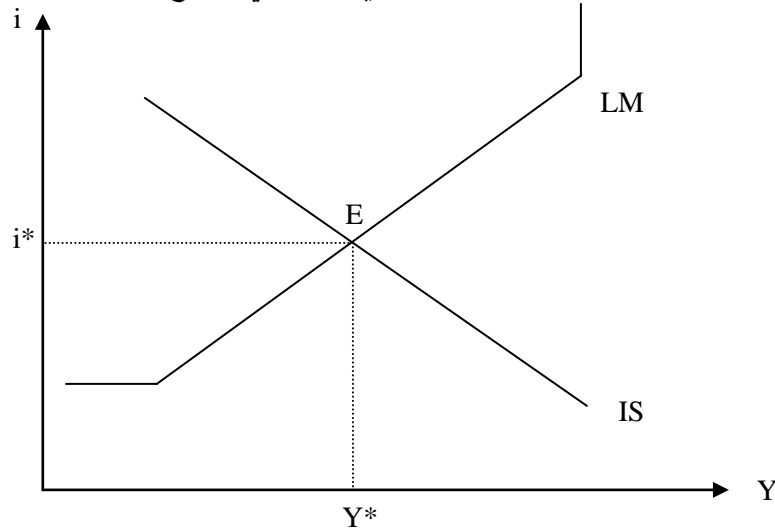
- الحالة (2) : تمثل الحالة العامة تقع بين الحالتين الأولى والثالثة، يكون فيها ميل المنحنى (LM) محصور بين الصفر وما لانهاية، وهو المجال الأوسط أين يكون فيه الطلب على النقود لأجل الصفقات والحذر والطلب على النقود لأجل المضاربة يتغير بتغير سعر الفائدة، حيث أن الطلب على النقود لأجل المضاربة تزداد مرونته كلما انخفضت معدلات الفائدة، والعكس صحيح.

- الحالة (3) : تمثل الحالة الكلاسيكية يكون فيه منحنى (LM) خطا مستقيما موازيا للمحور الرأسي، ميله غير محدود، وفي هذه الحالة تكون معدلات الفائدة في السوق النقدي مرتفعة، من جهة تكون قد بلغت أسعار السندات أدنى مستويات لها، فيقدم المضاربون على شراءها بكل ما يملكون من أرصدة مالية لديهم، وبذلك يكون الطلب على النقود لأجل المضاربة منعدم المرونة.

3- التوازن لسوق السلع والخدمات وسوق النقود IS-LM

يتحدد التوازن في سوقي السلع والنقود بيانيا عند تقاطع منحنى (IS) ومنحنى (LM) في النقطة (E) كما يمثله الشكل (2-26)، حي تمثل Y^* مستوى الدخل التوازني i^* سعر الفائدة التوازني.

الشكل (2-28) : التوازن الآني في سوقي السلع والنقود IS-LM



Source : Karl. E Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster, Principles of Macroeconomics, 10th édition, Pearson éducation, Boston, United States of America 2012, P 244.

ومن أجل تحديد التوازن الآني للسوقين رياضيا، يمكن حل جملة المعادلتين ل (IS) و (LM) كما يلي :

$$IS : Y = \frac{1}{1-b(1-t)} (C_0 - bT_0 + I_0 + \bar{G}) - \frac{r}{1-b(1-t)} . i$$

$$LM : Y = \frac{1}{\alpha} \left(\frac{M_0}{P} \right) - \frac{A}{\alpha} + \left(\frac{g}{\alpha} \right) i$$

من معادلة (LM) يمكن التعبير عن معدل الفائدة (i) بدلالة (Y)، ثم تعويضها في معادلة (IS) نحصل على :

$$(LM) \Rightarrow i = \frac{\alpha}{g} Y + \frac{A - \frac{M_0}{P}}{g} \Rightarrow Y = \frac{1}{1 - b(1-t)} (C_0 - bT_0 + I_0 + \bar{G}) - \frac{r}{1 - b(1-t)} \left(\frac{\alpha}{g} Y + \frac{A - \frac{M_0}{P}}{g} \right)$$

بعد النشر والاختصار نحصل على مستوى الدخل التوازني (Y*) في سوقي السلع والنقود كما يلي :

$$Y^* = \frac{g}{(1-b+bt)g + \alpha r} (C_0 - bT_0 + I_0 + \bar{G}) + \frac{r}{(1-b+bt)g + \alpha r} \left(\frac{M_0}{P} - A \right) \dots \dots \dots (04)$$

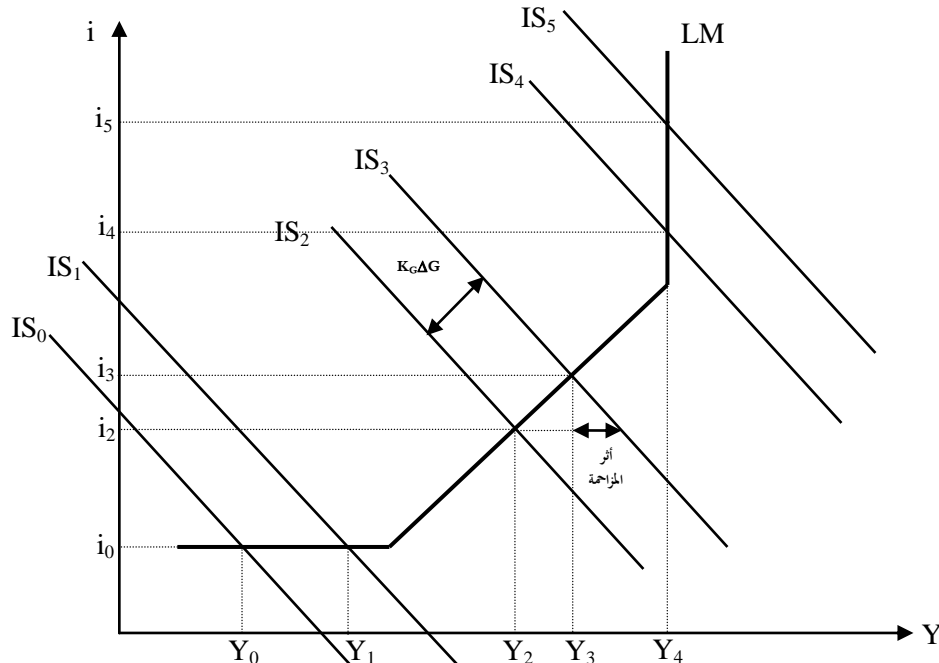
ولتحديد سعر الفائدة التوازني (i*)، نعوض مستوى الدخل التوازني (Y*) في معادلة (LM) لنجد :

$$i = \frac{\alpha}{g} \left[\frac{g}{(1-b+bt)g + \alpha r} (C_0 - bT_0 + I_0 + \bar{G}) + \frac{r}{(1-b+bt)g + \alpha r} \left(\frac{M_0}{P} - A \right) \right] + \frac{A - \frac{M_0}{P}}{g}$$

4- فاعلية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في اقتصاد مغلق :

يمكن توضيح أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال تغير مستوى الدخل، سواء بإتباع سياسة مالية انكماشية أو توسعية، وهذا عبر التغيرات في وضعية التوازن لسوق السلع والخدمات وسوق النقود، حسب ما يوضحه الشكل (29-2).

الشكل (29-2) : فاعلية السياسة المالية في اقتصاد مغلق



المصدر : عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال الوادي، الجزائر 2020، ص 419.

أ- دور سياسة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي : يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن يكون لها أثر على تحفيز ودعم النمو الاقتصادي، اعتماداً على نموذج (IS-LM) وحسب ما يوضحه الشكل (2-29)، الذي يوضح وجود ثلاث حالات مختلفة كالتالي :

● الحالة الكينزية : يلاحظ من الشكل أعلاه أن إتباع سياسة مالية توسعية عن طريق الرفع من الإنفاق الحكومي، ستؤدي إلى انتقال المنحنى من (IS_0) إلى (IS_1) ، الذي ينتقل على إثره الدخل من Y_0 إلى Y_1 دون التغير في سعر الفائدة i_0 ، وبالتالي تحقق السياسة الأثر الكامل للمضاعف على مستوى الدخل التوازني، حيث لا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وعليه يبقى الاستثمار بدون تغيير وبذلك لن يكون هناك أثر لظاهرة المزاحمة أو الطرد قبل الإنفاق الحكومي للاستثمار، ويعني هذا أن السياسة المالية في هذه الحالة هي سياسة كاملة الفعالية في زيادة مستوى الدخل التوازني ومنه الرفع من معدل النمو الاقتصادي، أين يزيد الدخل بمقدار الأثر الكامل للمضاعف $\Delta Y = Y_1 - Y_0 = K_G \Delta G$

● الحالة الوسطى العامة : تؤدي السياسة المالية في هذه الحالة عن طريق الرفع من الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS_2) إلى (IS_3) وارتفاع سعر الفائدة من i_2 إلى i_3 ، وبالتالي يرتفع الدخل من Y_2 إلى Y_3 ، حيث يكون مقدار ارتفاع هذا الأخير (الدخل) أكبر من رفع الإنفاق الحكومي، وذلك لأن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من الواحد، $K_G = \frac{g}{(1-b+bt)g+ar} = \frac{1}{(1-b+bt)+\alpha \frac{r}{g}} \phi 1$ ، وهذا ما

يحفّز في الرفع من معدل النمو الاقتصادي، لكن في هذه الحالة لن تكون المزاحمة كاملة، كما أن السياسة المالية تبقى أقل فعالية مما هي عليه في المجال الكينزي.

● الحالة الكلاسيكية : في هذه الحالة السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقاً في حالة الرفع من حجم الإنفاق الحكومي، حيث تؤدي إلى نقل منحنى (IS) من (IS_4) إلى (IS_5) ، يرتفع على إثرها سعر الفائدة من i_4 إلى i_5 ، دون تغير في مستوى الدخل الذي يبقى مكانه مقدر بـ Y_4 ، وهذا ما يفسّر أن السياسة المالية المتمثلة في السياسة الإنفاقية عديمة الفعالية والتأثير على النمو الاقتصادي، فالارتفاع في حجم الإنفاق الحكومي يقابله انخفاض معادل في الاستثمار الخاص، وتصبح ظاهرة الطرد أو المزاحمة كاملة بمعنى $\Delta G = -\Delta I$ ، مما يؤدي إلى عدم تغير مستوى الدخل التوازني، وتحدث هذه الحالة في فترات الرواج الشديد، أين يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل.

ب- دور السياسة الضريبية في دعم النمو الاقتصادي : بالاعتماد كذلك على نموذج (IS-LM)، يمكن للسياسة الضريبية التأثير على النمو الاقتصادي حسب النظرية الكينزية، وهذا من خلال تخفيض الضريبة عن طريق منح تخفيضات أو إعفاءات أو امتيازات ضريبية للتأثير على حجم الاستثمار وزيادة الدخل الفردي، وبالتالي الرفع من حجم الناتج المحلي الذي يُسفر على تحفيز النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل السابق (2-29)، حيث أن خفض الضريبة يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى محدثا زيادة في كلا من الإنتاج وسعر الفائدة، وهذا الأثر يحدث عن طريق مضاعف الضرائب K_T الذي يمكن استخراجه رياضيا من معادلي التوازن لسوقي السلع والنقود، وتقدر قيمته :

$$K_T = \frac{-bg}{(1-b+bt)g + \alpha r} = \frac{-b}{(1-b+bt) + \alpha \frac{r}{g}} \pi 1$$

من جهة أخرى يمكن تفعيل السياسة الضريبية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي باتخاذ الإجراءات التالية¹ :

- اشتغال السياسة الضريبية على مجموعة من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والمناطق التي ترغب الدولة في تنميتها، ونظرا لتعدد وتنوع الحوافز الضريبية المتاحة فالأمر يستلزم ضرورة دراسة إيجابيات وسلبيات استخدام كل حافز من هذه الحوافز، ومدى فعالية كل منها في تحقيق أهداف هذه السياسة.

- لنجاح السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المرجوة بالرفع من معدل النمو الاقتصادي، ينبغي أن تعمل تلك السياسة بالموازاة مع باقي السياسات الاقتصادية، كالسياسة النقدية وسياسة الأسعار والأجور، لوجود التكامل بينهم.

- لا يجب الفصل بين السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية أو موازنة الدولة، وذلك لكون الضرائب مورد هام للخزينة يجب تنميته.

- إضافة إلى تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، وسعيها لتحقيق العدالة التوزيعية والاستقرار، فهي تساهم كذلك في عدة جوانب أخرى نذكر منها الحد بعض الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة والأضرار الصحية.

- يؤدي زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع إلى عرقلة النمو الاقتصادي، خاصة إذا ما تجاوز هذا العبء الضريبي الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع، وهنا يتطلب الأمر من الحكومات المختلفة ضرورة ترشيد الإنفاق العام، والذي يمول أساسا من الضرائب من أجل عدم تجاوز الطاقة الضريبية.

- ينبغي أن تتوفر في النظم الضريبية البساطة والوضوح بقدر الإمكان، من أجل تجنب التهرب الضريبي وسد الثغرات الضريبية.

- تؤدي التغيرات السريعة للسياسة الضريبية إلى التأثير بصورة سيئة في محددات النمو الاقتصادي، لأخذها وقت طويل في التفهم والاستجابة للقانون الجديد من طرف المكلفين بالضريبة، ولذا ينصح بإدخال التعديلات الضريبية بصفة متدرجة بعد التشاور الكامل من جانب الأفراد خارج الجهاز الحكومي.

¹ - ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014-2015، ص ص 139-140.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في اقتصاد مفتوح (نموذج IS-LM-BP)

لا يمكن لأي دولة أن تبقى في منأى عن تغيرات العالم الخارجي وحركة رؤوس أمواله، فالانفتاح التجاري بين الدول والأقاليم ساهمت في تعزيز التكامل المالي بينها، وأضحى لميزان المدفوعات (BP) أهمية بالغة في عملية التوازن، ويعدّ نموذج (IS-LM-BP) لماندل-فلمنغ (Mundell-Fleming) الأنسب لتحليل الآثار المختلفة للسياسات الاقتصادية منها المالية ضمن اقتصاد مفتوح في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة والمرنة، تمّ تطويره في أوائل ستينات القرن الماضي من قبل "روبرت ماندل" و "ماركوس فلمنغ" كل باستقلالية عن الآخر فُنسب لكليهما، وفي هذا الإطار سيتم تحليل آثار وفعالية السياسة المالية في ظل مختلف أنظمة سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، بإدراج التغيرات الرئيسية اللازمة للنموذج.

1- التوازن في سوق السلع والخدمات ومعادلة (IS) في اقتصاد مفتوح

إن الطلب على السلع والخدمات في اقتصاد صغير مفتوح لا يقتصر على السلع والخدمات المنتجة محليا، وإنما يشمل أيضا الطلب على السلع والخدمات المستوردة، إضافة إلى تصدير جزء من الإنتاج المحلي، وبذلك تصبح صيغة معادلة (IS) لتوازن سوق السلع والخدمات على الشكل التالي :

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots\dots(05)$$

حيث أن :

➤ X : تمثل الصادرات من السلع والخدمات، وهي متغير خارجي لا يتأثر بالدخل المحلي، معادلتها

$$X = X_0$$

➤ M : تمثل الواردات من السلع والخدمات، معادلتها $M = \bar{M} + mY$ حيث \bar{M} تمثل قيمة الواردات المستقلة عن الدخل، و m تمثل الميل الحدي للواردات محصور بين 0 و 1.

ويمكن استخراج معادلة (IS) في الاقتصاد المفتوح كالتالي :

$$Y = C + I + G + X - M \Rightarrow Y = C_0 + bY_d + I_0 - ir + \bar{G} + X_0 - \bar{M} - mY$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + b(Y - T_0 - tY) + I_0 - ir + \bar{G} + X_0 - \bar{M} - mY$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + bY - bT_0 - btY + I_0 - ir + \bar{G} + X_0 - \bar{M} - mY$$

$$\Rightarrow Y - bY + btY + mY = C_0 - bT_0 + I_0 - ir + \bar{G} + X_0 - \bar{M}$$

$$\Rightarrow (1 - b + bt + m)Y = C_0 - bT_0 + I_0 - ir + \bar{G} + X_0 - \bar{M}$$

$$\Rightarrow Y = \frac{1}{1 - b(1 - t) + m} (C_0 - bT_0 + I_0 - ir + \bar{G} + X_0 - \bar{M})$$

$$IS : Y = \frac{1}{1-b(1-t)+m} (C_0 - bT_0 + I_0 + \bar{G} + X_0 - \bar{M}) - \frac{1}{1-b(1-t)+m} (ir) \dots \dots (06)$$

تمثل المعادلة (06) معادلة المنحنى (IS) في اقتصاد مفتوح.

وكما يلاحظ مثل الاقتصاد المغلق، أن المنحنى (IS) في اقتصاد مفتوح ذو ميل سالب، أي أنه مع زيادة الدخل لا بد من انخفاض معدل الفائدة الذي يتحقق عنده توازن سوق السلع والخدمات النهائية، ما يترتب عليه تدفق في رأس المال إلى الخارج، وهذا ما يضغط على سعر الصرف للانخفاض فتتحسن تنافسية السلع المحلية وتزيد الصادرات، وبالتالي يرتفع الدخل التوازني، أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل مختلفة السبب بالاقتصاد المفتوح عن الاقتصاد المغلق¹.

2- التوازن في سوق النقود ومعادلة (LM) في اقتصاد مفتوح:

في الاقتصاد المفتوح لا بد من الأخذ بعين الاعتبار احتياطات الصرف عند حساب الكتلة النقدية، التي تتكون من القرض الداخلي (CIN) واحتياطات الصرف (RES)، أي: $M_s = CIN + RES$

$$\frac{M_0}{P} = \frac{CIN + RES}{P}$$

فالتغير في الكتلة النقدية هو ناتج لتغير القرض الداخلي واحتياطات الصرف، أي $\Delta M_s = \Delta CIN + \Delta RES$

- إذا كان $\Delta RES \phi 0$ فإن $\Delta M_s \phi \Delta CIN$: يعني أن عرض النقود أكبر من الاحتياجات الداخلية فيما يخص القروض (قروض الاستهلاك وقروض الاستثمار وقروض الحكومة)، وبذلك فالإقتصاد في هذه الحالة يعاني من التضخم.
- إذا كان $\Delta RES \pi 0$ فإن $\Delta M_s \pi \Delta CIN$: يعني أن عرض النقود لا يلي احتياجات هذا الإقتصاد من القروض، وبالتالي فالإقتصاد يعاني من حالة كساد.

ويعبر عن معادلة (LM) عند توازن طلب وعرض النقود بالشكل التالي:

$$LM : Y = \frac{1}{\alpha} \left(\frac{M_0}{P} \right) - \frac{A}{\alpha} + \left(\frac{g}{\alpha} \right) i \dots \dots \dots (07)$$

3- التوازن الخارجي ومنحنى ميزان المدفوعات (BP) :

يعتبر كل من حساب العمليات الجارية (TC) وحساب رأس المال (BK) أهم حسابين في ميزان المدفوعات الذي يعرف على أنه السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم، ويحتوي الحساب الجاري على الميزان التجاري للسلع والخدمات (BC) وكذلك دفعات التحويلات، وتحتوي الخدمات على دفعات الملكية،

¹ - عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية 2018، ص 249.

الفوائد، مداخيل الاستثمار الصافي، سعر الفائدة والأرباح على أموال البلد الموجودة بالخارج مطروحا منها مداخيل الأجانب المحققة من أرصدهم الموجودة محليا، أما دفعات التحويلات فتحتوي على الإعانات، الهدايا والمنح¹.
ومنه فإن :

رصيد ميزان المدفوعات = رصيد الحساب الجاري + رصيد حساب رأس المال
رصيد الحساب الجاري = الميزان التجاري + صافي التحويلات - صافي الخدمات - صافي دخل العوامل
الميزان التجاري = الصادرات - الواردات
رصيد حساب رأس المال = صافي الاستثمار المباشر - صافي رؤوس الأموال الرسمية - صافي الأخطاء والسهو

والتوازن في ميزان المدفوعات يمثل التوازن بين الدخل الكلي وسعر الفائدة من خلال السوق الخارجي، الحساب الجاري من جهة والحساب الرأسمالي من جهة أخرى، حيث أن مستوى الناتج العالمي وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الداخلية والخارجية وصافي التدفقات المالية معطاة، وبذلك يمكن استنتاج دالة ميزان المدفوعات كالتالي :

$$BK = f(i - i^*) \quad \text{،} \quad BC = X_0 - M_0 - mY \quad \text{،} \quad \text{وميزان رأس المال :}$$

- إن رصيد ميزان رؤوس الأموال هو دالة متزايدة بالنسبة للفرق بين معدل الفائدة الوطني (i) ومعدل الفائدة في الأسواق الخارجية (i*).
- رصيد ميزان رؤوس الأموال هو نتيجة دخول رؤوس أموال (بيع الأوراق المالية) K_E ذات الدالة المتزايدة بالنسبة للفرق بين معدلات الفائدة الوطنية والأجنبية، وخروج رؤوس الأموال K_S ذات الدالة المتناقصة بالنسبة للفرق بين معدلات الفائدة الوطنية والأجنبية².

$$BK = K_E - K_S$$

التوازن في ميزان المدفوعات يعني :

$$BP = 0 \Rightarrow TC + BK = 0 \Rightarrow X_0 - M_0 - mY + BK = 0$$

بافتراض ثبات معدل الصرف فإن :

$$BP = 0 \Rightarrow X_0 - M_0 - mY + ki - K_0 = 0$$

$$BP : Y = \frac{1}{m}(X_0 - M_0 - K_0) + \frac{k}{m}.i \dots \dots \dots (08)$$

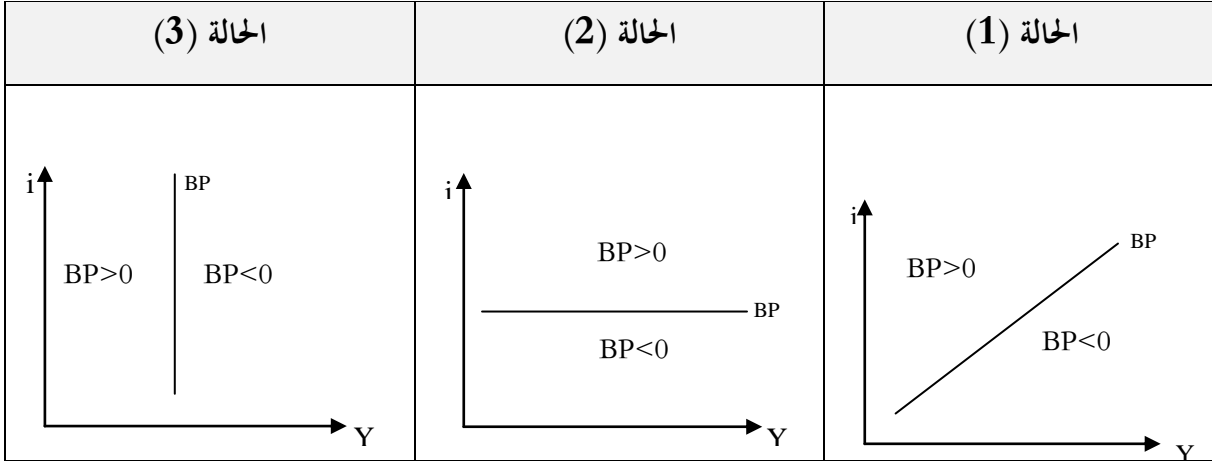
من المعادلة (08) فإن منحنى (BP) يعتمد على الميل الحدي للواردات (m) الذي يحدد ميل (BC)، ودرجة التدفق الخارجي لرؤوس الأموال k الذي يحدد ميل BK.

¹ - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 292.

² - قنوني حبيب، البسيط في الاقتصاد الكلي مع تمارين محلولة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر 2016، ص 95.

وبيانها فإن منحنى (BP) هو منحنى يمثل التوليفات المختلفة بين الناتج وسعر الفائدة، والتي من خلالها يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، وهو ذو ميل موجب يتخذ ثلاث أشكال موضحة في الشكل (2-30)

الشكل (2-30) حالات منحنى (BP)



المصدر : عبد الرحمن مُجَد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية 2018، ص 231-233.

من الشكل أعلاه نميز بين ثلاث حالات لمنحنى ميزان المدفوعات هي :

- الحالة (1) حركة غير تامة لرؤوس الأموال : يأخذ المنحنى (BP) شكل مائل ذو ميل موجب، وتكون فيه العلاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل، كما يمكن أن يكون الدخل أقل حساسية لسعر الفائدة إذا اتخذ منحنى (BP) وضعية شديدة الانحدار والعكس صحيح.

- الحالة (2) حركة تامة لرؤوس الأموال : يكون منحنى (LM) أفقي

- الحالة (3) عدم وجود حركة رؤوس الأموال : يكون فيه منحنى (BP) شاقولي أو عمودي، ويصبح ميزان المدفوعات يساوي الميزان التجاري، سعر الفائدة لا يؤثر لا في حساب رأس المال ولا في ميزان المدفوعات.

4- فاعلية السياسة المالية في تخفيف النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد مفتوح

في الاقتصاد المفتوح تلعب السياسة المالية دوراً مهماً لتحقيق النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج مندل - فلمنج (IS-LM-BP)، ويتحقق التوازن الكلي في هذا نموذج إذا تقاطعت المنحنيات الثلاث في نقطة واحدة مُسَفِّرة عن دخل توازني Y^* وسعر فائدة توازني i^* ، بمعنى البحث عن التوليفة (Y^*, i^*) التي يكون عندها :

$$\begin{cases} IS = LM \\ BP = 0 \end{cases}$$

وفي هذا الإطار نميز بين نوعين من نظام سعر الصرف هما نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن (العائم)، حيث يعرف نظام سعر الصرف الثابت أنه تثبيت سعر الصرف الإسمي المرجعي بحيث يكون غير قابل

للتعديل، ويتحدد بقيمة ثابتة تجاه عملة بلد التثبيت (في الغالب الدولار الأمريكي)، والهدف من ذلك هو الوصول إلى درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية¹، أما نظام سعر الصرف المرن أو العائم فيتميز بالمرونة وقابلية تعديله على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الاقتصادية للبلد، كما يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف، ويمكن التمييز بين نوعين من التعويم وهما التعويم الموجه أو المدار (يخضع تحديد سعر صرف العملة من قبل البنك المركزي لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها احتياطات الصرف، التضخم، وتطور سوق الصرف الموازي)، وكذا التعويم المستقل أو الحر (يتحدد سعر الصرف وفق قوى السوق لتحقيق التوازن التلقائي)، وفيما يلي نبرز أهمية السياسة المالية في نموذج ماندل-فلمنج في ظل سعري الصرف ذلك.

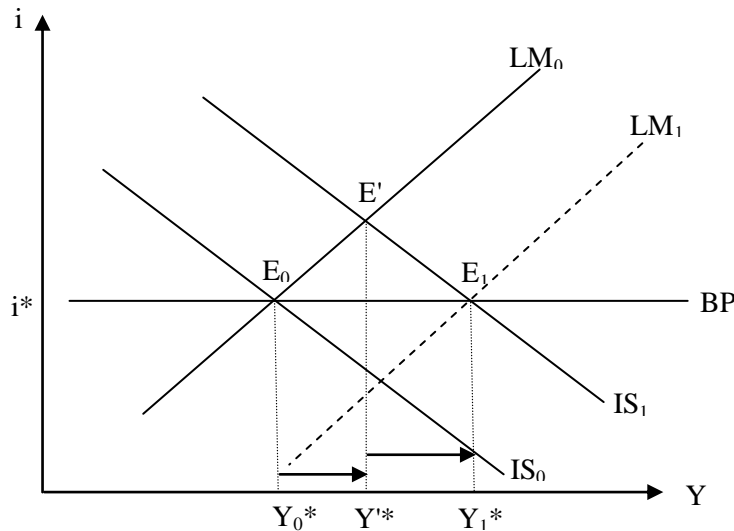
4-1- دور السياسة المالية في نموذج (IS-LM-BP) وفي ظل نظام الصرف الثابت

لتحديد دور وفعالية السياسة المالية في نموذج ماندل-فلمنج للاقتصاد المفتوح في ظل سعر الصرف الثابت، يجدر الإشارة إلى وضعية تنقل رؤوس الأموال ذات الحركة التامة وغير التامة كالتالي :

أ- السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال :

تشجع الفروقات في معدلات الفائدة على تدفق رؤوس الأموال في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت، والشكل الموالي يبرز فعالية السياسة المالية التوسعية في ظل ذلك وأثرها على النمو الاقتصادي.

الشكل (2-31) : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر : رابح بلعباس، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2020/2019، ص 173.

تكون السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال عالية الفعالية، فمع ثبات العرض النقدي وبالرفع من حجم النفقات العامة أو تخفيض معدلات الضريبة ينتقل منحنى (IS) إلى اليمين من (IS0)

¹ - مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف : ثابتة أو معدومة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص ص 42-43.

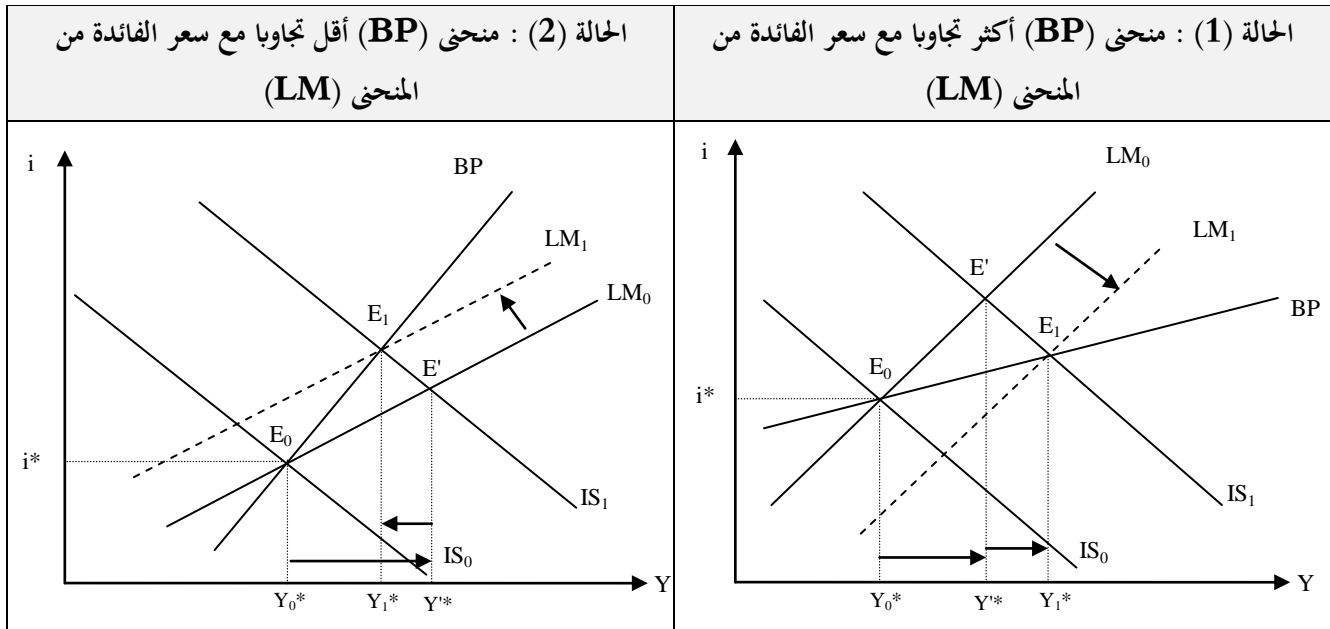
إلى (IS') جاعلا كلا من سعر الفائدة والدخل يرتفعان من i^* إلى i' ومن Y_0^* إلى Y^* ، فتساعد سعر الفائدة العالية على تدفق رؤوس الأموال من الخارج، ومنه يتحسن سعر الصرف، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه يجب على البنك المركزي التدخل والزيادة في عرض النقود، فينتقل منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1) ، ويرتفع بذلك الدخل أكثر من Y^* إلى Y_1^* ، ونصل إلى التوازن عندما يكون المعروض النقدي قد ارتفع بشكل كاف ليجعل سعر الصرف يعود من جديد إلى مستواه الأصلي.

ب- السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال :

في هذه الحالة تكون السياسة المالية أقل فعالية من الحالة السابقة التي تمتاز بسعر صرف ثابت وحركة تامة لتتنقل رؤوس الأموال، حيث ينتقل منحنى (IS) نحو اليمين من (IS_0) إلى (IS_1) ، فيرتفع الدخل من Y_0^* إلى Y^* ، وسعر الفائدة من i^* إلى i ، ونميز هنا حالتين حسب الشكل (2-32) الموالي :

الشكل (2-32) : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت

والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال



المصدر : رابح بلعباس، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2020/2019، ص 177.

فكما يلاحظ من الشكل أعلاه تباين في تغير الدخل المعبر عن النمو الاقتصادي بفعل تطبيق أدوات السياسة المالية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض معدلات الضريبة.

- في الحالة (01) : المنحنى (BP) أقل انحدارا من الحالة (02)، عند النقطة E للتوازن الكلي الممثل للدخل التوازني Y_0^* ومعل الفائدة التوازني i^* ، تكون هنالك حالة عدم تحقيق التشغيل التام، ويجب لزيادة الدخل استخدام السياسة المالية، مما يدفع المنحنى (IS) إلى انتقاله من (IS_0) إلى (IS_1) ، فيرتفع الدخل إلى Y^* وتنتقل

نقطة التوازن الكلي إلى E' ، وهي تمثل حالة فائض خارجي لوقوعها أعلى منحنى (BP)، وفي ظل نظام الصرف الثابت فهذا الفائض يؤدي إلى دخول الصرف الأجنبي، أي زيادة الطلب على العملة الوطنية وعرض الصرف الأجنبي، الأمر الذي سوف يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة الوطنية، لكن البنك المركزي يتدخل من أجل منع الارتفاع صرف العملة الوطنية، عن طريق طلب الصرف الأجنبي مقابل عرض العملة الوطنية، هذه العملية تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وانتقال المنحنى (LM_0) إلى (LM_1) حتى نصل إلى نقطة التوازن الكلية الجديدة E_1 عند مستوى دخل توازني جديد Y^*_1 .

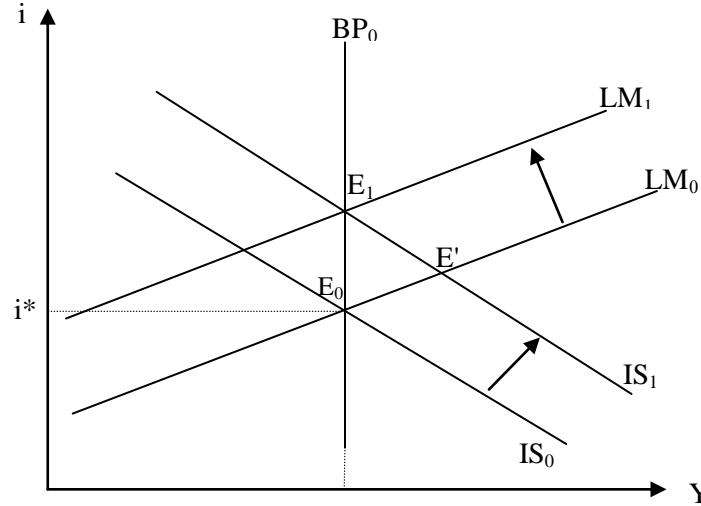
- في الحالة (02) : التي يكون فيها منحنى (BP) أشد انحدارا ((BP) أقل مرونة من (LM) بالنسبة لمعدل الفائدة)، وعند نقطة التوازن الكلي E يكون الاقتصاد في حالة عدم تحقيق التشغيل التام، وعليها يجب انتهاز سياسة مالية توسعية بالرفع من حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة نسبة الضريبة، وهذا للرفع من الدخل Y ، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (IS_0) إلى (IS_1) فينتقل التوازن الداخلي إلى النقطة E' والتي تمثل حالة عجز خارجي (E' تقع أسفل BP)، ويرتفع الدخل من Y^*_0 إلى Y^*_1 ، وبما أننا في حالة نظام سعر الصرف الثابت، هذا العجز يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية، لكن البنك المركزي يتدخل من أجل منع انخفاض صرف العملة الوطنية، عن طريق عرض الصرف الأجنبي مقابل طلب العملة الوطنية، هذه العملية تؤدي إلى خفض الكتلة النقدية وانتقال منحنى (LM_0) إلى (LM_1) حتى نصل إلى نقطة التوازن الكلية الجديدة E_1 ، وينخفض الدخل على إثر ذلك من Y^*_1 إلى Y^*_0 .

وعليه فالتغير في الدخل الناجم عن السياسة المالية التوسعية في الحالة (02) أقل منه في الحالة (01)، وبالتالي تكون فعالية السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالحالة (01) أكبر من فعاليتها من الحالة (02).

ج- السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت وانعدام حركة رؤوس الأموال :

إذا كان ميزان المدفوعات (BP) عمودي (عدم مرونة الدخل بالنسبة لمعدل الفائدة)، أي عدم تدفق رؤوس الأموال بمعنى عدم مرونة رأس المال بالنسبة لمعدل الفائدة، فإن انتهاز السياسة المالية في هذه الحالة غير مجدية اتجاه النمو الاقتصادي لعدم تأثيرها على الدخل.

الشكل (2-33) : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت وانعدام حركة رؤوس الأموال



المصدر : قنوني حبيب، البسيط في الاقتصاد الكلي مرجع سابق، ص 106.

فحسب الشكل (2-33) فإن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي أو تقليص نسبة الضريبة، سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من Y^* إلى Y'^* ، ما يسمح بارتفاع حجم الواردات ومنه سيقع عجز في رصيد الميزان التجاري، وفي ظل نظام الصرف الثابت فإن هذا العجز سيؤدي إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية، ما يستدعي تدخل البنك المركزي لمنع الانخفاض ودعم العملة الوطنية عن طريق الشراء مقابل العملات الأجنبية، ما ينتج عنه خفض في الكتلة النقدية وبالتالي ينزاح المنحنى (LM) إلى اليسار من (LM0) إلى (LM1) حتى يصل إلى نقطة التوازن E_1 ، وعليه يرجع الدخل إلى مستواه الأولي Y^* ، ومنه فالسياسة المالية غير فعالة في حالة نظام الصرف الثابت وعدم تدفق رؤوس الأموال¹.

وفيما يلي ملخص عن فعالية السياسة المالية التوسعية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

الجدول (2-1) : أثر السياسة المالية التوسعية على احتياطات العملة الصعبة وأسعار الفائدة والنتاج المحلي في

ظل أسعار الصرف الثابتة واختلاف حركية رؤوس الأموال

حركية رؤوس الأموال	الاحتياطات الأجنبية	النتاج المحلي (النمو الاقتصادي)	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	استنزاف كبير للاحتياطات	لا تغيير	زيادة كبيرة
ضعيفة	استنزاف قليل للاحتياطات	زيادة قليلة	زيادة أقل
عالية	تحقيق احتياطات محدودة	زيادة كبيرة	زيادة ضعيفة
تامة	تحقيق احتياطات كبيرة	زيادة أكبر	لا تغيير

المصدر : عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 127.

¹ - SOPHIE Brana, cours de macroéconomie, université Montesquieu Bordeaux IV, France 2011/2012, P 34. sur le site http://hassibacherifi.yolasite.com/resources/Macroéconomie_cours.pdf

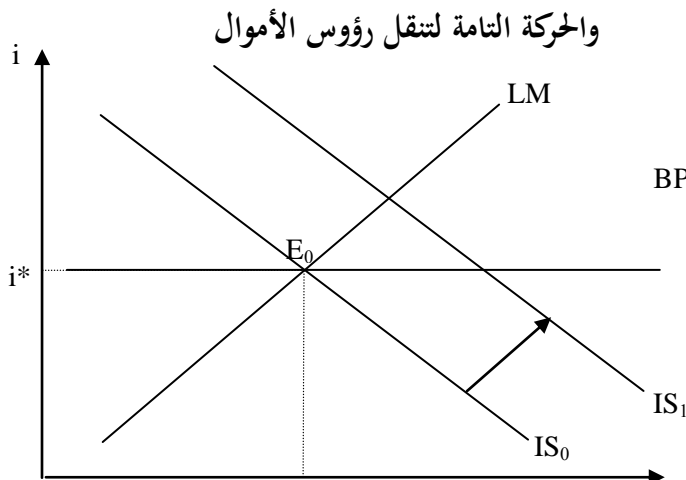
4-2- دور السياسة المالية في نموذج (IS-LM-BP) وفي ظل نظام الصرف المرن

في ظل نظام الصرف المرن واختلاف حركة رؤوس الأموال، تكون وضعية المنحنى (LM) مثبتة بواسطة السياسة النقدية، أي أنه لا يتحرك من أجل الوصول إلى التوازن بل يتحرك المنحنيان (IS) و (BP) ويتقاطعان دائما عند نقطة تقع على المستقيم (LM).

أ- السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال

الشكل (2-34) يوضح أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي المقاس بواسطة الدخل أو الناتج المحلي، حسب نموذج مندل-فلمنج في ظل نظام الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال.

الشكل (2-34): أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف المرن



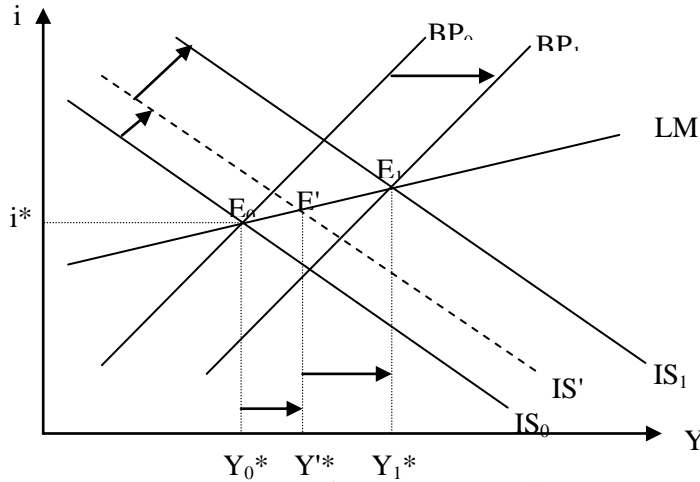
المصدر : رابع بلعباس، محاضرات في الاقتصاد الكلي العميق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2020/2019، ص 186.

تؤدي السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض نسبة الضريبة، إلى زيادة في الطلب، فتتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، ويؤدي ذلك إلى تحسين العملة بسبب تدفق رؤوس الأموال الدولية وزيادة الطلب على العملة المحلية، فيصبح ميزان المدفوعات في الأجل القصير في حالة فائض، ويزداد الدخل ويفقد الاقتصاد قوته التنافسية في الأسواق العالمية بسبب تحسن قيمة العملة الوطنية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، أي أن هناك مزاحمة تامة للواردات على حساب الصادرات، إذن في هذه الحالة السياسة المالية عديمة الفعالية.

ب- السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن والحركة غير التامة لتقل رؤوس الأموال

في ظل نظام الصرف المرن والحركة غير التامة لرؤوس الأموال، تكون السياسة المالية فعالة على النمو الاقتصادي، والشكل البياني (2-35) يوضح ذلك.

الشكل (2-35) : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف المرن والحركة غير التامة لتقل رؤوس الأموال



المصدر : رايح بلعباس، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2020/2019، ص 188.

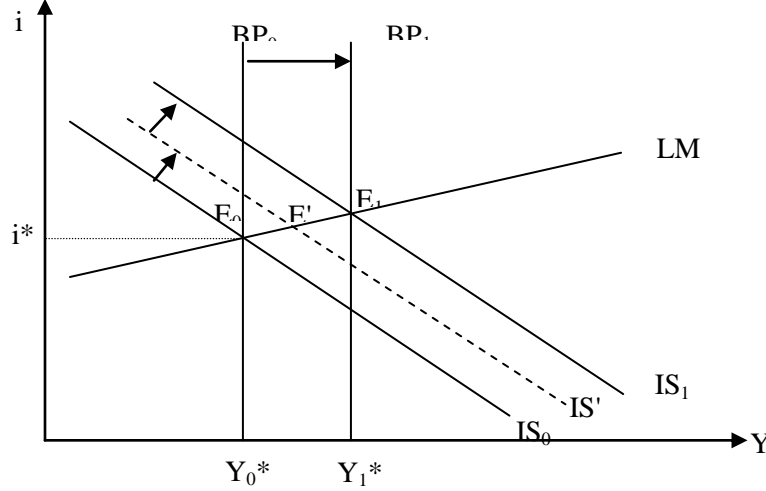
تمثل الثنائية $E_0(Y_0^*, i^*)$ نقطة التوازن الكلي، وللعمل على زيادة الدخل وتحقيق التشغيل التام، يجب انتهاز سياسة مالية توسعية، ما يؤدي إلى تحريك منحنى (IS) إلى اليمين من (IS_0) إلى (IS_1) ، فننتقل نقطة التوازن الكلي إلى E_1 ، ويُحدث ذلك عجزاً في ميزان المدفوعات لوقوع نقطة التوازن الكلي E_0 أسفل المستقيم (BP_0) ، وفي هذه الحالة وفي ظل نظام الصرف المرن، هذا العجز سيؤدي إلى خروج الصرف الأجنبي أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وعرض العملة الوطنية، الأمر الذي سوف يؤدي أيضاً إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية، مما يخفض سعر السلع المحلية بالنسبة للأجانب، فتزداد الصادرات وتنخفض الواردات، هذه العملية تتسبب في انتعاش إضافي يحرك من جراءه منحنى (IS) من (IS_1) إلى (IS') ، ويحرك (BP_0) إلى (BP_1) عبر المستقيم (LM) وينتهي المسار في الأجل الطويل عندما يتقاطع (BP_1) و (IS_1) و (LM) عند نقطة التوازن الجديدة E_1 ، وكملاحظة كلما كانت دالة $BP=0$ أقل تجاوبا لأسعار الفائدة من دالة LM ، كانت السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي ومنه الرفع من الدخل وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ج- السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن وانعدام حركة رؤوس الأموال :

في حالة منحنى ميزان المدفوعات يكون شاقولي (عدم مرونة الدخل بالنسبة لمعدل الفائدة)، أي عدم التدفق لرؤوس الأموال (عدم مرونة رصيد رأس المال بالنسبة لمعدل الفائدة)، تؤدي السياسة المالية إلى زيادة كبيرة في الدخل من Y_0^* إلى Y_1^* وانتقال نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 ، بعد انتعاش ميزان المدفوعات وتحسن رصيد الميزان التجاري

بارتفاع حجم الصادرات وانخفاض الواردات، جراء انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، وبارتفاع الدخل يرتفع معدل النمو الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح هذا.

الشكل (2-36) : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف المرن وانعدام حركة رؤوس الأموال



المصدر : قنوني حبيب، البسيط في الاقتصاد الكلي مع تمارين محلولة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر 2016، ص 112.

وبذلك فإن السياسة المالية فعالة في حالة نظام الصرف المرن وعدم تدفق رؤوس الأموال.

والجدول الموالي يوجز ما سبق باختصار عن أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف المرن ومختلف حركية رؤوس الأموال وأثرها على النمو الاقتصادي والاحتياطات الأجنبية وسعر الفائدة المحلي.

الجدول (2-02) : أثر السياسة المالية التوسعية على قيمة العملة الصعبة وأسعار الفائدة والنتائج المحلي في

ظل أسعار الصرف المرنة واختلاف حركية رؤوس الأموال الدولية

حركية رؤوس الأموال	الاحتياطات الأجنبية	الناتج المحلي (النمو الاقتصادي)	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	انخفاض كبير	زيادة قليلة	زيادة كبيرة
ضعيفة	انخفاض قليل	زيادة كبيرة	زيادة أقل
عالية	تحسن قليل	زيادة أكبر	زيادة ضعيفة
تامة	تحسن كبير	لا تغيير	لا تغيير

المصدر : عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 129.

خلاصة الفصل :

باعتبار أن النمو الاقتصادي جوهر أيّ سياسة اقتصادية منها السياسة المالية في تحقيق أهدافها التي تسعى إليها مختلف الحكومات، فهو مؤشر يعبر عن القدرة والوضعية الاقتصادية للدولة، فقد عرف اهتماما كبيرا من قبل المفكرين الاقتصاديين وعبر المدارس الفكرية محاولين في ذلك الوصول إلى نموذج معين يمكن تطبيقه في جميع الدول المتقدمة منها والنامية.

ومن خلال هذا الفصل قد تمّ التطرق إلى عرض مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهدافه وطرق قياسه عبر الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي، كما حاولنا الإلمام بأهم محددات النمو الاقتصادية التي تشمل عوامل الإنتاج والعوامل السياسية والاجتماعية والطبيعية والسياسات الاقتصادية والهيكلية، بالإضافة إلى ذكر مراحل النمو الاقتصادي حسب روستو.

بعدها قمنا بتسليط الضوء على النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، أين كان يعتمد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي عبر مفكري النظرية الكلاسيكية، بتركيزهم على التراكم الرأسمالي، لتأتي بعدها بناء نماذج اقتصادية ذات أسس رياضية عاجلت النمو في الأجلين الطويل والقصير، منها النماذج التقليدية التي تركز دعائمها على المنهج الكينزي واعتبار أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، بينما يرى النيوكلاسيك أن التقدم الفني وهو عامل خارجي يعتبر المحور الرئيسي للزيادة في الإنتاجية، في حين ركزت نماذج النمو الداخلي أي الحديثة، على قضايا التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري والمادي والسياسة الإنفاقية للدولة في الأجل الطويل، وكغيرها من النماذج فهاته الأخيرة لا تخلو من نقائص لاعتمادها على فرضيات واستخراجها لنتائج لا تتناسب مع اقتصاديات الدول النامية.

وفي ختام الفصل أبرزنا فعالية ودور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي نظريا، حسب نموذج "هيكس-هونسن" (IS-LM) في الاقتصاد المغلق، ونموذج "مندل-فلمنج" (IS-LM-BP) في الاقتصاد المفتوح، وخلصنا إلى أن انتهاج السياسة المالية تكون فعالة في الحالة الكينزية بالنسبة للاقتصاد المغلق، أما في الاقتصاد المفتوح فتكون السياسة المالية أكثر فعالية في الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال في ظل نظام الصرف الثابت وفي الحركة غير التامة في ظل نظام الصرف المرن.

في الفصل الموالي سنحاول عرض وتتبع التطور الحاصل في السياسة المالية من خلال تحليل أدواتها تماشيا مع البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي بها.

الفصل الثالث

تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

- المبحث الأول : وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)
- المبحث الثاني : تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر ومدى دعمها للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2018)
- المبحث الثالث : تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الفصل الثالث

تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

- المبحث الأول : وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)
- المبحث الثاني : تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر ومدى دعمها للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2018)
- المبحث الثالث : تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد :

بعد حصول الجزائر على استقلالها، تبنت النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقوم على تدخل الدولة في جميع الميادين الاقتصادية، حيث اعتمدت على التخطيط المركزي والتركيز على الصناعات الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية بالاتفاق مع المؤسسات الدولية بتطبيق سياسة مالية انكماشية، ومع انتعاش أسواق النفط بداية الألفية الثالثة، شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية شملت مختلف القطاعات بتسطينها لعدة برامج تنموية بداية من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2019، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الأول عن الإطالة على وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) بمختلف صيغها الضريبية والانفاقية إلى جانب الموازنة العامة، ولمعرفة آثار تلك السياسة على النمو الاقتصادي إرتأينا تحليل الأداء الاقتصادي خلال نفس الفترة مع التطلع على نتائجه من خلال عكسها على مربع كالدور في المبحث الثالث.

المبحث الأول : وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري بعدّة مراحل منذ استقلال الدولة إلى يومنا هذا، اتسمت بداياته بالتحريب والدمار على وقع مخلفات الاستعمار الفرنسي، ما دفعت الدولة إلى اتخاذ عدة تدابير للخروج من تلك الوضعية، وذلك بانتهاجها للمذهب الاشتراكي المبني أساساً على التخطيط المركزي لتحقيق الأهداف التنموية والقضاء على التخلف، من خلال وضع مخططات اقتصادية خلال الفترة (1967-1979)، غير أن نتائجها لم تكن في مستوى الجهود المبذولة، وفي مستوى المخصصات المالية المعتمدة لها، وبذلك لجأت الدولة إلى تغيير إستراتيجيتها والقيام بسلسلة من الإصلاحات والتعديل الهيكلي للاقتصاد خلال الفترة (1990-1999)، وعلى إثر تحسن مؤشرات أسعار النفط العالمي بداية من الألفية الثالثة، حفّز هذا على تسطير الدولة لعدّة برامج استثمارية تنموية طويلة المدى خلال الفترة ما بين (2001-2019).

المطلب الأول : مرحلة الانتظار والمخططات الاقتصادية (1962-1989)

خلف الاستعمار الفرنسي وراءه اقتصاداً جزائرياً هشاً جراء الحرب والتخريب الاستعماري، الذي طال ودمّر الهياكل الاقتصادية في مختلف قطاعاته الفلاحية والصناعية والتجارية، ما حثّ الدولة إلى مواجهة وتحدي تلك الوضعية بقيامها بإجراءات منها عملية التسيير الذاتي للأموال وتبني الاختيار الاشتراكي، واعتماد أسلوب التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني، وهذا ما سيتم توضيحه في مرحلتي الانتظار والمخططات الاقتصادية التالية.

1- مرحلة الانتظار (1962-1966) :

تميزت الفترة الأولى (1962-1966) التي تلت استقلال البلاد بفراغ النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، كما تمّ تهريب الأموال إلى الخارج وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة، إضافة إلى شغور الأراضي الفلاحية التي قدرت مساحتها بـ 900.000 هكتار، وتفريغ الجهاز الإداري من موظفيه، وأمام تلك الوضعية كان على الدولة اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها ضمان التمويل المالي وتأطير سير التنمية الوطنية، حيث وُكِّل للعمال تسيير القطاعات الزراعية والوحدات الصناعية التي تركها المعمّرون (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، كما تبنت الدولة النظام الاشتراكي الموثق في الجزائر سنة 1964، وقد تمّ تأمين الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966 من طرف السلطات الجزائرية، ورغم قصر مدّة هذه المرحلة إلا أنّها قد مهّدت الظروف لعملية التخطيط المركزي، والتدخل الواسع والمهيمن للدولة رغم ضعف المقومات المالية وغياب البنى التحتية¹.

¹ - شرقق سمير، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (1)38، جوان 2016، ص 361.

2- مرحلة المخططات الاقتصادية (1967-1979) :

يعتبر عن النموذج المتبع خلال الفترة ما بين 1967 و 1979 بإستراتيجية النمو غير المتوازن¹، حيث أعطيت الأهمية الكبرى لقطاع الصناعة القاعدية لقيادة النمو، واعتباره محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى، وهذا بتسطير عدّة مخططات نذكرها كآآتي :

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969) : تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي، يتميز بتوازن نسبي للمعامل المتوسط لرأس المال، وهو يعبر عن المعامل القطاعي لرأس المال، والجدول التالي يعكس الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية.

جدول رقم (3-1) : حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1967-1977) (الوحدة : مليار دج)

المخطط الرابعي الثاني	المخطط الرابعي الأول	المخطط الثلاثي	قطاعات النشاط
19.5	4.6	2.3	صناعة المحروقات
18.5	5.5	1.4	صناعات إنتاج وسائل الإنتاج (القاعدية)
9.6	2.3	1.0	صناعات إنتاج سلع الاستهلاك
16.6	4.1	1.9	الزراعة والري
15.5	3.1	1.1	البنية التحتية
8.3	0.9	0.4	السكن
10.0	3.3	1.0	التكوين
5.7	1.5	0.3	الصحة
5.4	1.3	0.9	أخرى

المصدر : TEMMAR (H) : la réforme économique en Algérie 2^{ème} ed, O.P.U, P29

كما كانت بنية الاستثمار الصناعي في المخططات على النحو التالي :

جدول رقم (3-2) : بنية الاستثمار الصناعي للمخططات الاقتصادية (1967-1977) (الوحدة : %)

توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي			القطاعات
المخطط الرابعي الثاني	المخطط الرابعي الأول	المخطط الثلاثي	
40	36	49	صناعة المحروقات
37	40	27	صناعة وسائل الإنتاج
20	18	20	صناعة سلع الاستهلاك
03	06	04	المناجم
100	100	100	الإجمالي

المصدر : TEMMAR (H) : la réforme économique en Algérie Op.Cit, PP29-30

¹ - سعدون بوكوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر 2013، ص 149.

تكملة للمخطط السابق، واختلف عنه في تقييمه للاستثمارات المحفزة عن طريق الارتفاع السريع لأسعار البترول، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرامج الاستثمارات العمومية، وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط في :

- رفع الناتج الداخلي الخام عند حلول الآجال الحقيقية بـ 46 مليار دج على الأقل، أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا.

- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية : الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة، ووضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

وقد اتجهت الجهود في هذا المخطط في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، والصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، لكن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

د- المرحلة التكميلية (1978-1979) : تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية التي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من الاستثمارات للمخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190.07 مليار دج، وقد أعيد تقييم أغلب البرامج (5.63 مليار دج سنة 1978) بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية¹.

هـ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984) : بدأت عملية إعادة الهيكلة بصورة محتشمة مع بداية سنة 1980، بلغت تكاليف البرنامج 560 مليار دج، حسب ما يوضحه الجدول رقم (3-3):

الجدول رقم (3-3) : حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1980-1989) (الوحدة : مليار دج)

القطاعات	البرنامج الخماسي الأول	البرنامج الخماسي الثاني
الفلاحة والري	59.40	115.42
الصناعة	213.21	251.60
مؤسسة أشغال البناء والأشغال العمومية	25.00	33.20
القطاع شبه المنتج	46.20	66.03
الهياكل الأساسية	216.69	362.13
مجموع الاستثمارات	560.50	828.38

المصدر : مُجد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص ص 97-223.

¹- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 343.

ومن أهم المحاور التي تضمنها المخطط هي :

- تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية في آفاق 1990

- استثمار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات

- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية والشروط العلمية للتحكم في التنمية

- بناء سوق داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد بصورة متواصلة ودائمة

- القضاء على البيروقراطية، ومكافحة التضخم وندرة المواد والحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية

- التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي

- إعطاء القطاع الخاص حق المساهمة في البرامج التنموية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

و- **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)** : حدد للبرنامج استثمارات قدرت تكاليفها بـ 828.38 مليار

دج، بهدف:

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية

- التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما بتخفيض تكاليف التسيير والاستثمار

والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة

- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد وذلك بتدعيم القدرات الإنتاجية للفلاحة والري وتطويرها، تطوير الصناعات

التكاملية بتفضيل حاجيات الفروع ذات الأولوية والنشاطات التي تعوض الواردات

- مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الإقليمية من خلال التوزيع الملتزم للوسائل

البشرية والمادية وتحسين التخطيط المحلي.

رغم تسطير تلك المخططات سالفه الذكر، إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الطموحات المتوقعة، حيث كان

المتوسط السنوي للنمو في حدود 0.4%، بعيد عن التقدير الذي حدد بـ 6.6%، وهو أقل من معدل النمو

السكاني المحقق آنذاك 3.2%، أي أن الاقتصاد كان في حالة انكماش حقيقية، لهذا اتخذت عدة إصلاحات

اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة، يمكن سردها في النقطة الموالية.

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على اقتصاد السوق (1990-1999)

إن الإختلالات الاقتصادية إثر الصدمة البترولية لسنة 1986، وانخفاض إيرادات الدولة من المحروقات دفعت بالدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في سياستها، تحت ضغوطات داخلية وخارجية، حيث انتقلت من الاقتصاد المخطط (سياسة التوجيه) إلى اقتصاد السوق (سياسة الانفتاح) لتجاوز الأزمة.

1- مرحلة الاختلالات الاقتصادية (1990-1994) :

أطلقت على هذه المرحلة بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح، ظهر جليا تناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف، حيث زادت نسبة الاستهلاك العمومي بـ 2% من إجمالي الناتج الإجمالي، وارتفع الاستثمار الحكومي إلى 6% سنة 1994، كما انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج الإجمالي، إضافة إلى ذلك وبسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي أثر على الصادرات البترولية تعرضت الميزانية العامة لعجز قدره 10% سنة 1993.

2- مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998) :

أطلق عليها بمرحلة الإصلاحات المتسارعة، حيث أجبرت الجزائر على إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي سنتي 1994 و 1995، تتمثلان في البرنامج الأول قصير المدى يمتد من أبريل إلى غاية مارس 1995، لهدف إعادة التوازنات الداخلية والخارجية من خلال القروض المتأتمية من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى فرض إجراءات أخرى منها تقليص العجز الميزاني، ورفع الدعم على أسعار مواد الاستهلاك الواسع، وتخفيض الدينار وتحرير معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم، والبرنامج الثاني للتعديل الهيكلي بداية من سنة 1995 إلى مارس 1998¹، بهدف تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية، والإصلاحات الجبائية، ورفع من نسب الفائدة لتشجيع الادخار وبالتالي تقليص الكتلة النقدية، إضافة إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات، ورفع القيود على القطاع الخاص وجلب تحرير حركية رؤوس الأموال الخارجية.

وبذلك فإن هدف هذه المرحلة هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، مع تطبيق عمليات الخصخصة، وبالرغم من الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس علاقات التشغيل، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998، أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف معدلات سالبة (-1% سنة 1988، -1.2% سنة 1991)، إلى جانب ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995.

¹ - سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2017، ص61.

المطلب الثالث : مرحلة تطبيق البرامج التنموية (2001-2019)

انطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي، والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في مخططات تنموية تعرضها على النحو التالي :

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) :

تمّ إرساء برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والذي وجّه لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، البنى التحتية، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

أ- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :

من خلال البرنامج تمّ تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي¹ :

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان.

ب- محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد تمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري البناء والأشغال العمومية وغيرها الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-4) مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة : مليار دج)

النسبة (%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية بشرية ومحلية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري
8.7	45.7	/	/	15.0	30.0	دعم الاصلاحات
100	525.8	20.5	113.9	178.3	213.1	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني 2001،

جوان 2002، ص 87

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني 2001، جوان 2002، ص 221.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعاً وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم (3-5) : التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة، والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
التربية، التكوين مهني والتعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية، شبابية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني 2001، جوان 2002، ص 122.

من خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا أنه ومن ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع المخطط بمبلغ قدره 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، كما وجه القسط الأكبر الثاني بعد ذلك إلى التنمية المحلية بنسبة 38.8% بينما سجلت أدنى نسبة وهي 8.6% أي ما يعادل 45 مليار دج لعملية دعم الإصلاحات المتعلقة بتحديث القطاع الجبائي وكذا قطاع الصناعة .

ج- تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تمثلت النتائج الأساسية التي توصلت إليها الجزائر من خلال تطبيقها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في التوازنات الاقتصادية التالية¹ :

- تحقيق نمو اقتصادي سنة 2003 قدره 6.8 % ونمو متوسط 3.8% طوال فترة البرنامج .
- تراجع معدل البطالة إلى 24%
- تكوين احتياطي صرف قدره 32.9 مليار دولار في زيادة مستمر.
- انخفاض ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 22 مليار دولار
- تقلص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

¹ - عبو عمر. جهود الدولة في الألفية لتحقيق التنمية المستدامة. ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسينية بن بوعلوي 2009. ص 03.

أما عن نسبة المشاريع المنفذة فهي¹:

11811 مشروع منجز (73%).

409 مشروع في طور الإنجاز (26%).

159 مشروع في طور الانطلاق (1%).

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) :

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار في نهاية السنة ذاتها².

ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

أ- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

سُطر هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها³:

- تحسين ظروف معيشة السكان ومنها توفير السكنات والاهتمام بالجامعة والتربية الوطنية والصحة العمومية والثقافية، وكذا إيصال الغاز والكهرباء والمياه وتنمية المناطق الجنوبية والهضاب العليا وتهيئة الإقليم.

- تطوير البنى التحتية ومنها قطاع النقل والأشغال العمومية وإنشاء السدود والتحويلات .

- دعم التنمية الاقتصادية ومنها: دعم الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وكذا تنمية السياحة.

- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها: قطاع العدالة والداخلية والمالية والتجارة والبريد والتكنولوجيا الجديدة والإعلام والاتصال.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

¹ - بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية - أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف. يومي 11 و12 مارس 2013،

ص12.

² - زرنوخ يسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، ملكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006. ص187

³ - Achour TaniYamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie, thèse de doctorat on sciences économique, université de Tlemcen 2013/2014. P33

ب- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

لتحقيق أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد رصد له مبلغ 4202.7 مليار دج وقسمت ضمن خمسة محاور كما الجدول التالي:

جدول رقم (3-6) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية (%)	حجم الإعتمادات	القطاعات
45.42	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.52	1703.1	تطوير البنى التحتية
8.02	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.19	50	تطوير تكنولوجيات الإتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، بوابة الوزير الأول، ص2 على الموقع www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texter_essentiels/progpilar/progeroissance.pdf.

إلى جانب هذا البرنامج أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب خصص له مبلغ 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا خصص له مبلغ 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه قدر المجموع النهائي بـ 8705 مليار دج¹.

كما يلاحظ من هذا البرنامج أن القيمة المخصصة له تفوق القيمة البرنامج السابق بأكثر من 7 أضعاف ويرجع ذلك من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة، وقد حظيت البنى التحتية وتطويرها حيزا هاما ضمن هذا البرنامج بتخصيص نسبة 40.5% من مجموع البرنامج وذلك لاعتباره عنصرا ارتكازيا لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

ج- تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو:

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بما يلي:

- إتسم معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض بسبب تراجع أسعار المحروقات لتقص الطلب عليها نتيجة الأزمة العالمية أواخر 2008 حيث انتقل من 5.1% سنة 2005 إلى 2.3% سنة 2009.
- انخفاض نسبة البطالة من 15.3% سنة 2004 إلى 10.2% سنة 2009.

¹ - صالحى ناجية، مباحث فنيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، ديسمبر 2012، ص06.

- ازدياد احتياطي الصرف من 56.18 مليار دولار سنة 2005 إلى 146.7 مليار دولار سنة 2009.
 - شهدت المديونية الخارجية انخفاضا كبيرا منذ سنة 2004 والتي قدرت ب 21.4 مليار دولار لتقلص سنة 2009 إلى 5.86 مليار دولار.
 - عدم استكمال كافة مشاريع البرنامج المسطرة حيث أجلت 40% من المشاريع وارتفاع تكاليف إنجازها إلى ما بين 25% و 30% على التكلفة الأصلية.
- 3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) :**

يعرف أيضا ببرنامج الاستثمارات العمومية أو ببرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي وهو أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال ولم يتم تخصيصه من أي دولة سائرة في طريق النمو حتى الآن باعتبار أن الجزائر انتهزت ارتفاع مداخيل المحروقات وتسييرها الجيد لها إضافة إلى تحكمها في معدلات التضخم والتي تراوحت ما بين 3% و 4% لتحقيق معدل نمو مرتفع نسبيا ما بين 4% و 5% سنويا رغم الأزمة المالية العالمية التي شهدتها آنذاك.

أ- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في¹:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة وإحداث التنمية الصناعية.
- تهيئة وانجاز بني تحتية تسمح بإعادة بعض النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري
- تطوير الوسائل الوطنية في مجال الانجاز والدراسات وتطوير اقتصاد المعرفة
- تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الاقتصادي

ب- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي :

جاءت اعتمادات هذا البرنامج في محورين أساسيين وهما :

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يقارب 156 مليار دولار
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها سيما في مجالات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يقارب 130 مليار دج

¹ - الهاشمي بن واضح. حاجي كريمة، دور الدولة في ظل اقتصاد السوق مع إشارة للتجربة الجزائرية 2001-2014 ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسة الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة 28 أكتوبر 2014، ص 120

وبهذا وصل المبلغ الإجمالي إلى 21214 مليار دج وقسم على ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها في

الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الوحدة (مليار دج)

النسبة (%)	الاعتمادات المخصصة	البرنامج
45.42	9903	- برامج تحسين ظروف معيشة السكان
	3700	- السكن
	1898	- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني
	619	- الصحة
	1800	- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية
	1886	- باقى القطاعات
	38.52	8400
5900		- قطاع الأشغال العمومية والنقل
2000		- قطاع المياه
500		- قطاع التهيئة العمرانية
16.06	3500	- برامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

المصدر: بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014

تماشياً مع النظرية الاقتصادية الحديثة التي توصي بالاعتناء باقتصاد المعرفة سعت الجزائر ومن خلال هذا البرنامج إلى ترقية وتحسين ظروف معيشة السكان والتركيز على تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وتحفيز التعليم في جميع أطواره من أجل تحسين مؤشرات التنمية البشرية وذلك بتخصيص 45.42% من مخصصات البرنامج، كما أنّها أولت أهمية مميزة لهياكل البنى التحتية برصد لها ميزانية قدرها 8400 مليار دج لتطوير تلك المنشآت وتحسين الخدمة العمومية بنسبة 38.52% ويبقى لقطاعي الفلاحة والصناعة دور مهم في تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي¹.

إضافة إلى تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها والخاصة بتخصيص لها غلاف مالي معتبر يقدر بـ 3500 مليار دج أي بنسبة 16.06% من مجموع مخصصات البرنامج.

¹ - ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية 2013/2012 جامعة الجزائر 03. ص 149

ج- تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

عرف هذا البرنامج :

- نمو اقتصاديا مذبذبا حيث قدر ب 3.3% سنة 2010 لينخفض إلى 2.8% سنة 2011 ثم ارتفع بعد ذلك إلى 3.3% من جديد سنة 2012 لينخفض من جديد إلى 2.8% سنة 2013 وعاود الارتفاع من جديد إلى 4% سنة 2014.
- ارتفاع احتياطي الصرف إلى 194 مليار دج
- صندوق ضبط الإيرادات قدر ب 5600 مليار دج سنة 2014
- تراجع معدل التضخم إلى 2.9% مع نهاية سنة 2014 بعدما كان يفوق 8.9% سنة 2012
- انخفاض المديونية الخارجية إلى 4 مليار دولار سنة 2014 أين كانت تتعدى 5.7 مليار دولار سنة 2010 وكلها مؤشرات جيّدة
- كما وصلت نسبة الانجاز سنة 2014 في مختلف القطاعات إلى 80% وتمّ ترحيل النسبة المتبقية من المشاريع إلى البرنامج الخماسي الموالي 2015-2019.

4- البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019) :

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الجزائر إلى تنفيذها مطلع 2001، بثّت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت قيد الإنجاز، والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا بتسطير برنامج خماسي مزود بغلاف مالي يقدر ب 22100 مليار دج، أي ما يعادل مبلغ 280 مليار دولار، وهذا في ظل ارتفاع أسعار البترول التي كانت تعدت 110 دولار للبرميل آنذاك، مع رصد احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا.

أ- أهداف البرنامج الخماسي للنمو :

- تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق معدل نمو سنوي قدره 7%
- ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة، وتنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات
- استحداث مناصب شغل جديدة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة
- تعزيز وتحديث الجهاز المصرفي والمالي
- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة¹.

ولتحقيق تلك الأهداف تم فتح حساب رقم 143-302 برسم صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 هذا كما جاء في التعليم رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015

ب- مضمون البرنامج الخماسي للنمو :

● **تطوير الاقتصاد الوطني وعصرنة القطاع الصناعي :** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي، والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي، حيث يتم :

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- تخصيص 2500 مليار دج لدعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة، وتنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.
- فتح مناجم جديدة لاستغلال الزنك، الرصاص، البارييت والذهب في 06 ولايات من الوطن
- انجاز 1000 منشأة تجارية و08 أسواق للجملة جهوية ووطنية ودخول 30 مخبرا لمراقبة النوعية حيز الخدمة

- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

● **النشاطات الفلاحية والسياحية والبيئة :**

- توسيع المساحات المسقية في حدود مليون هكتار
- تنفيذ مخطط للتهيئة الغابية على مستوى 172.000 هكتار، وإعادة التشجير على مستوى 340.000 هكتار منها 100.000 هكتار من الأشجار المثمرة.
- تعزيز تطوير الصناعة الزراعية-الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك وترقية التصدير.
- تنمية الصناعة السياحية وتعزيز عمليات التهيئة السياحية
- تجسيد برنامج خاص بحماية البيئة من مخاطر التلوث، وتشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

¹- عقون شراف، وبوقجان وسام وبوفغور خديجة، التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 02، أبريل 2018، ص 206.

● **تسيير وتوسيع المنشآت القاعدية :**

- توسيع شبكة الطرق من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا، واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم
 - تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة بمناطق الجنوب والهضاب.
 - إنجاز 04 محطات بحرية جديدة، وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.
 - تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.
 - عصرنة الأسطول البحري الوطني وتهيئة الموانئ وملاجئ الصيد البحري
 - إنجاز 14 أنبوب جديد لنقل المحروقات منها أنابيب الغاز المخصصة لتموين منطقتي تمنراست وجانت
 - ربط 1.5 مليون مشترك جديد بشبكة الكهرباء و2 مليون بشبكة الغاز الطبيعي
- **تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية :**

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال
 - تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية
 - تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية
 - تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة
 - العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير
- **عصرنة المنظومة المصرفية والمالية :**

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي
- الاستمرار في تحديث منظومة الدفع، وتدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك
- تحسين حكمة البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسييرها، وتفعيل سوق القرض

ج- تقييم البرنامج الخماسي للنمو :

تبقى الحصيلة المسجلة بعيدة عن التوقعات التي وضعتها الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الخماسية، والتي عجزت عن بلوغ الكثير من الأهداف المعلنة، بداية من تحقيق معدلات نمو قدرت بـ 3.7% سنة 2015، 3.2% سنة 2016، 1.4% سنة 2017، كما ارتفع معدل البطالة إلى 11.7% سنة 2018، ويرجع ذلك إلى التدهور الكبير في أسعار المحروقات والتي تعتبر الممول الأكبر للاقتصاد الوطني، وعلى إثره تمّ تجميد كل العمليات التي لم تنطلق من طرف وزارة المالية، والالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وتمّ قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن

مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة عن انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019).

5- مخطط عمل الحكومة لأجل الإصلاح والتنمية الاقتصادية (2020) :

بعد الهبة السلمية التي قام بها الشعب الجزائري يوم 22 فبراير 2019، بغية المطالبة بالتغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحقيق دولة القانون، ووضع حد لتمادي أخطاء السلطة الحاكمة آنذاك، أسفرت عن ولادة حكومة جديدة تحمل في طياتها تحقيق أهداف اقتصادية، سياسية، اجتماعية وكذا ثقافية، وسيتم التركيز هنا على خطة عمل الحكومة في المجال الاقتصادي من خلال :

أ - الإصلاح المالي : تطمح الحكومة من خلال مخطط عملها إلى الإصلاح العميق للمنظومة المالية الوطنية في ظرف يتميز ب :

- تراجع توازنات الميزانية والخزينة، وذلك بسبب تراجع محسوس للإيرادات الجبائية جراء التراجع المستمر لأسعار النفط، وضعف مستوى الجباية العادية التي بالكاد تحقق تغطية ميزانية تسيير الدولة (نسبة التغطية 64% سنة 2019).

- تراجع إيرادات الجباية البترولية من 4054 مليار دج سنة 2012 إلى 2669 مليار دج سنة 2019.

- شبكة مصرفية عمومية ضعيفة الأداء تمثل 90% من الأصول البنكية موجهة لتمويل الهياكل الأساسية. وانطلاقا من ذلك فإن الإصلاح المالي الوطني المزمع سيخص¹ :

- **مراجعة النظام الجبائي** : ستلتزم الحكومة بمحاربة التهرب الجبائي، وتحسين فعالية تحصيل الضرائب، تعزيز الرقابة الداخلية للإدارة الجبائية والجمركية، الإعفاء الضريبي لذوي الدخل الضعيفة (أقل من 30.000 دج) منح مزايا جبائية للنشاطات الحرفية، عصرنه النظام الجبائي للملكية الفكرية، تنويع الإيرادات الجبائية المحلية من أجل تزويد الجماعات المحلية بموارد معتبرة من أجل تعزيز المدنية بين المواطنين والجماعات المحلية.
- **اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية** : ويتم ذلك من خلال إنشاء آليات للمتابعة والتقييم الاقتصادي لكل تدبير يلمس ميزانية الدولة، في إطار تعميم النظام المعلوماتي والتسيير المالي على جميع الدوائر الوزارية، مما سيعزز إنشاء إطار الإنفاق متوسط المدى، وإطار الميزانية متوسطة المدى اللذين يشكلان أداتين أساسيتين لتطوير مسار ميزانية متعدد السنوات.
- **عصرنه النظام البنكي والمالي** : سيتم التركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية على عملاء البنوك، وتنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية وتطوير سوق السندات، وتشجيع الادخار، كما سيتم تشجيع الابتكار المالي وتنويع المنتجات المالية المبتكرة بما في ذلك طرح الأوراق المالية في السوق في إطار التمويل البديل مثل الصكوك وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى تطوير سوق البورصة.

¹ - مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2020/02/16، ص 20-22. على موقع بوابة الوزير الأول <http://www.premier-ministre.gov.dz> تاريخ الإطلاع (2020/06/03)

- تطوير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية ووظيفة الاستشراف : تعتمد الدولة على تطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية والاجتماعية يدمج معايير الشفافية والتحيين، وتوثيق البيانات وسيولتها لفائدة الأعدان الاقتصاديين والدولة، كما ستقوم باستكمال الدراسة الإستراتيجية بعنوان "رؤية الجزائر 2035" الموجهة إلى أن تستعمل كإطار مرجعي أساسي لمختلف القطاعات، وتطوير نظام وطني.
- ب - التجديد الاقتصادي : إن عملية التجديد الاقتصادي تتطلب تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يركز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية وتمثل في :
 - تعزيز إطار تطوير المؤسسة : وهذا من خلال تشجيع الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة في إطار منظم يهدف إلى تعزيز التنافسية وزيادة استخدام القدرات الإنتاجية المتاحة في مختلف قاعات النشاط، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع المستثمر الأجنبي، كما ستهتم بتطوير مختبرات الرقابة الصناعية.
 - التحسين الجوهرى لمناخ الأعمال : تسعى الدولة إلى تجديد واستقرار الإطار القانوني من أجل تشجيع النشاطات الاستثمارية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ستعمل على إزالة العراقيل البيروقراطية من خلال تطوير عمليات الرقابة البعدية، والإبقاء على الأنظمة التفاضلية التحفيزية على الاستثمار المقررة لفائدة المشاريع التي سيتم إنجازها في ولايات الهضاب العليا والجنوب.
 - ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي : سيتم فتح فضاءات جديدة لإنتاج العقار الاقتصادي في الهضاب العليا وولايات الجنوب، وتحسين تسيير العقار الصناعي من خلال مكافحة ظاهرة عدم استغلال الأراضي الممنوحة للاستثمار.
 - التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية : من خلال تشجيع الصناعات الزراعية، الصيدلانية، الكيماوية والنسيج ومواد البناء، كما ستراجع الحكومة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام CKD من أجل رفع معدل الاندماج الوطني ضمن أنشطة التركيب والتجميع في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، إلى جانب تنفيذ برامج استكشاف ودراسات القدرات المنجمية، إضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي.
 - تهمين الإنتاج الوطني : سيتم إعادة استعادة توازن ميزان المدفوعات، عن طريق ضبط وتقليص الواردات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات، والقضاء على ظاهرة تضخيم فاتورة الاستيراد، أيضا ستعزز مناطق حرة على مستوى ولايات الحدود الجنوبية، وتنشئ منصات لوجستية مخصصة للتصدير.
 - تطهير المجال التجاري : عن طريق محاربة التجارة الموازية، ورقمنة القطاع التجاري، وتطوير التجارة الإلكترونية، عصنة أداة الرقابة وتعزيزها لقمع الغش وحماية مصالح المستهلك، كذلك سيتم استحداث وكالة وطنية للأمن الصحي للأغذية ووضع شبكة للمخابر في الموانئ والمطارات لمراقبة نوعية المواد الواردة والصادرة.
 - الانتقال الطاقوي : عبر تطوير الطاقات المتجددة وترقية الفعالية الطاقوية، بوضع برنامج لتطوير الطاقات المتجددة بقدرة 15.000 ميغاواط، في آفاق سنة 2035، منها 4.000 ميغاواط بحلول سنة 2024.

- **الفلاحة والصيد البحري** : تسعى الدولة إلى رفع الإنتاج والإنتاجية وذلك من خلال استعمال التقنيات العصرية في ميدان الفلاحة، ترقية وتنمية صادرات المنتجات الفلاحية والغابية، وترشيد استيراد المنتجات الغذائية المدعمة، الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي، إطلاق جهاز خاص للتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية، وضع نظام جديد للتمويل الفلاحي لفائدة المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، دعم قدرات التخزين، كذلك الاهتمام بالفلاحة الصحراوية، وتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.
 - **من أجل صناعة سياحية وسينماتوغرافية حقيقية** : تعتمز الحكومة ترقية السياحة من خلال تشجيع منتجات الصناعة التقليدية، وتعزيز الجاذبية السياحية الوطنية، وكذا دعم قدرات المهن السينمائية بتشجيع الاستثمار في الميدان السينماتوغرافي، من خلال إقرار تحفيزات جبائية ومزايا بنكية لفائدة المنتجين والمستثمرين
 - **تطوير منشآت لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال** : وذلك قصد بروز وتطوير اقتصاد رقمي حقيقي، عبر تسيير وحوكمة الإنترنت وتطوير خدمات المصالح البريدية وتشجيع بروز التجارة الإلكترونية.
 - **اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع** : سيتم إنشاء دائرة وزارية جديدة تعنى بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، إضافة إلى دعم تمويل المؤسسات المبتكرة الصغيرة والناشئة في مجال اقتصاد المعرفة، إنشاء وتعزيز الجسور الضرورية بين الحاضنات والمسرعات وحاضنات المؤسسات والجامعات وتدعيم التعاون بين مختلف الشركاء، واستحداث صندوق موجه خصيصا لدعم تحويل التكنولوجيا.
- ج - مكافحة البطالة وترقية التشغيل** : إن اختلال توازن الكفاءات بين نتاج المنظومة التربوية والتكوينية واحتياجات السوق يعد العامل الأساسي الذي يسبب ويزيد من حدة البطالة الهيكلية لدى الشباب بوجه خاص وتنامي النشاط الموازي في الاقتصاد، إلى جانب ضعف النمو الاقتصادي الذي يصعب في ظل استحداث مناصب شغل تسمح بامتصاص نسبة البطالة، وعلى إثر ذلك تسعى الحكومة إلى تقليص نسبة هاته الأخيرة إلى أدنى من 10% خلال الفترة 2020-2024 وذلك عن طريق :
- **تكيف برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل** : بتحسين الأداء النوعي للمنظومة التربوية والتعليم التقني والتكوين المهني من أجل الملائمة بين المورد البشري واحتياجات سوق العمل.
 - **ترقية التشغيل** : بوضع آليات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني والحاملي الشهادات نحو القطاعات الاقتصادية خاصة، مع استفادة أرباب العمل من الإعفاءات الجبائية.
 - **دعم استحداث النشاطات** : سيتم تحفيز الاستثمار واستحداث النشاطات المنتجة لمناصب الشغل ضمن القطاعات الموفرة لذلك، كالفلاحة والصناعة والرقمنة والسياحة والصناعة التقليدية، وكذا التشجيع على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.
- د - التنمية البشرية** : في إطار تنمية الموارد البشرية سيتم دعم مختلف القطاعات التربوية والتعليمية والتكوينية وكذا قطاعي الصحة والرياضة كالتالي :

- **التربية :** يقدر حاليا عدد المنشآت التربوية بـ 27.634 مؤسسة تستقبل 9.597.267 تلميذ، و479.081 أستاذ، وهناك جملة من الأعمال تخص مجال الإصلاح البيداغوجي وإجبارية التمدرس، وتعزيز التعليم والتكوين عن بعد، وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال التعليمية، وتحسين حوكمة المنظومة التربوية وترقية تكوين المستخدمين، وتوفير النقل المدرسي وتطوير التربية الصحية.
 - **التعليم العالي :** بتحسين نجاعة حوكمة الجامعات وتفتحها على المحيط الوطني والدولي، وتعزيز اختصاصات البيداغوجية وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، وتشجيع حملة الشهادات على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
 - **التكوين المهني :** بتوسيع شبكة المنشآت الأساسية للتكوين، وإنشاء فروع الامتياز ضمن الشعب ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الشراكة وتفعيل مؤسسات الهندسة البيداغوجية، وتطوير التكوين عن بعد، وعصرنة ورقمنة النشاطات.
 - **الصحة :** تطوير قدرات الهياكل الجوارية والمنشآت الأساسية للإستشفائية والصحة الجوارية، وتعزيز البرامج الصحية الخاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا، مع إتاحة جميع الظروف التي تسمح بضمان الوفرة الدائمة للمنتجات الصيدلانية، ووضع برنامج خاص لتكوين مهني الصحة.
 - **الرياضة :** بترقية النشاطات البدنية والرياضية ورياضة النخبة، مع تسليم مختلف البرامج الاستثمارية عند نهاية هذه السنة، لاسيما منها المشاريع الكبرى للملاعب التي من شأنها أن تحتضن التظاهرات الدولية على المدى القصير (ألعاب البحر الأبيض المتوسط في سنة 2021 بوهران، والبطولة الإفريقية لكرة القدم للاعبين المحليين في سنة 2022 على مستوى 04 مدن)، الرفع من قدرات وتأهيل أزيد من 6000 منشأة رياضية.
- هـ- **السياسة الاجتماعية :** سيتم ضمن مخطط عمل الحكومة لسنة 2020 ما يلي :
- **رفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها :** وذلك برفع الأجر الوطني القاعدي الأدنى المضمون إلى 20.000 دج، وإعفاء ذوي الدخل الضعيف من الضريبة على الدخل الإجمالي، كذلك حماية وترقية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في الحياة العملية.
 - **الإسكان :** ستعمل الحكومة على القضاء الكلي على البيوت القصدية المحصاة، وتنفيذ برامج إسكان جديدة قوامها 1.000.000 سكن بكل الأصناف خلال المخطط الخماسي 2020-2024.
 - **التزويد بالماء والطاقة :** سيتم توصيل قنوات المياه الشروب إلى كافة المناطق المعزولة، أيضا إنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر، وبناء السدود لرفع القدرات الوطنية لتخزين المياه السطحية إلى 10 ملايين م³، أما في مجال الطاقة فسيتم استكمال البرامج العمومية الجاري إنجازها بربط 398.000 بيت بالغاز و 112.000 بيت بالكهرباء، وكذا تزويد المناطق النائية والمدن الجديدة والأقطاب الحضرية بالكهرباء.
 - **النقل :** ستستفيد الشبكات المختلفة عبر التراب الوطني من ربط شبكات الطرق والسكك الحديدية لفك العزلة وتحسين الوصول إلى المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب، كما سيشروع في أشغال تمديد خطوط مترو

الجزائر وخطوط التراموي القائمة واستكمالها وإنجاز خطوط جديدة، كذلك مواصلة أشغال المحطة الجوية والمطار الدولي بوهران وتوسيع المنشآت المرفئية

المبحث الثاني : تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر ومدى دعمها للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2018)

شهدت الجزائر تطورا في أداء سياستها المالية خلال الفترة (1990-2012)، أين عرفت إصلاحات اقتصادية وتعديل هيكلية بداية تلك الفترة، ومع تحسن الإيرادات الجبائية جراء الارتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار البترول، باعتبار أن إيرادات المحروقات تمثل تقريبا 93% من إجمالي الصادرات، فقد طبقت الدولة سياسة مالية توسعية خلال الفترة (2001-2018)، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث

المطلب الأول : السياسة الإنفاقية في الجزائر (1990-2018)

سيتم في هذا الجزء تحليل اتجاه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، من خلال التطور الحاصل في أدائها الإنفاقية وذلك بتقسيم فترة محل الدراسة إلى قسمين كالآتي :

1- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) :

كما رأينا سابقا من خلال الفصل الأول أن النفقات العامة لميزانية الدولة بالجزائر تنقسم إلى قسمين هما نفقات التسيير (النفقات الجارية)، ونفقات التجهيز (نفقات استثمارية)، وقد عرفت النفقات العامة اختلافا من حيث حجمها وأهدافها، والجدول الموالي يوضح تطور تلك النفقات خلال الفترة (1990-2000)

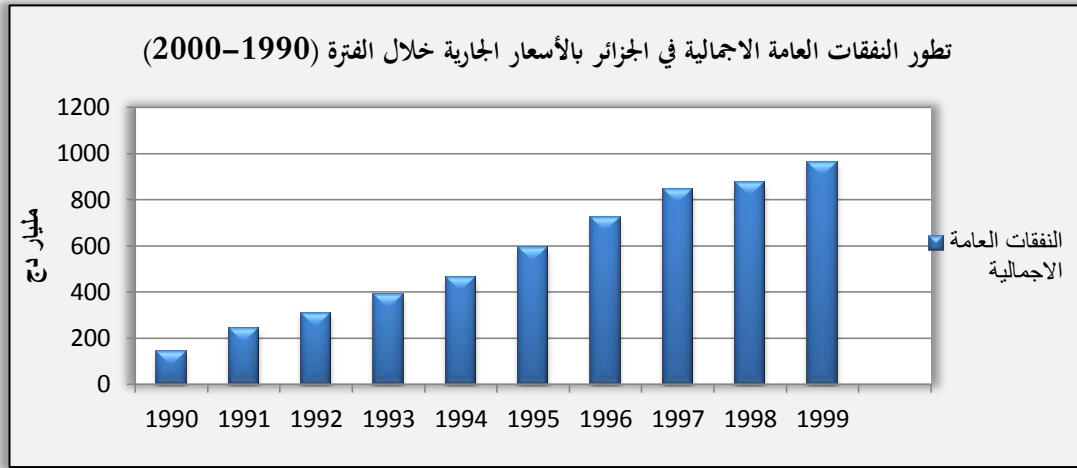
الجدول رقم (3-8) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/النفقات العامة الإجمالية (%)	نفقات التجهيز/النفقات العامة الإجمالية (%)	النفقات العامة الإجمالية/PIB (%)	نفقات التسيير/PIB (%)	نفقات التجهيز/PIB (%)
1990	142,5	96,9	45,6	68,00	32,00	25,70	17,48	8,23
1991	239,6	187,6	52	78,30	21,70	27,79	21,76	6,03
1992	308,7	236,1	72,6	76,48	23,52	28,72	21,97	6,76
1993	390,5	288,9	101,6	73,98	26,02	32,82	24,28	8,54
1994	461,9	344,7	117,2	74,63	25,37	31,05	23,17	7,88
1995	589,1	444,4	144,7	75,44	24,56	29,38	22,16	7,22
1996	724,61	550,59	174,02	75,98	24,02	28,19	21,42	6,77
1997	845,19	643,55	201,64	76,14	23,86	30,40	23,15	7,25
1998	875,74	663,85	211,89	75,80	24,20	30,94	23,45	7,49
1999	961,68	774,69	186,99	80,56	19,44	29,70	23,92	5,77

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على

- IMF; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 98/87 September 1998, P50
- IMF ; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 03/69, March 2003, P51

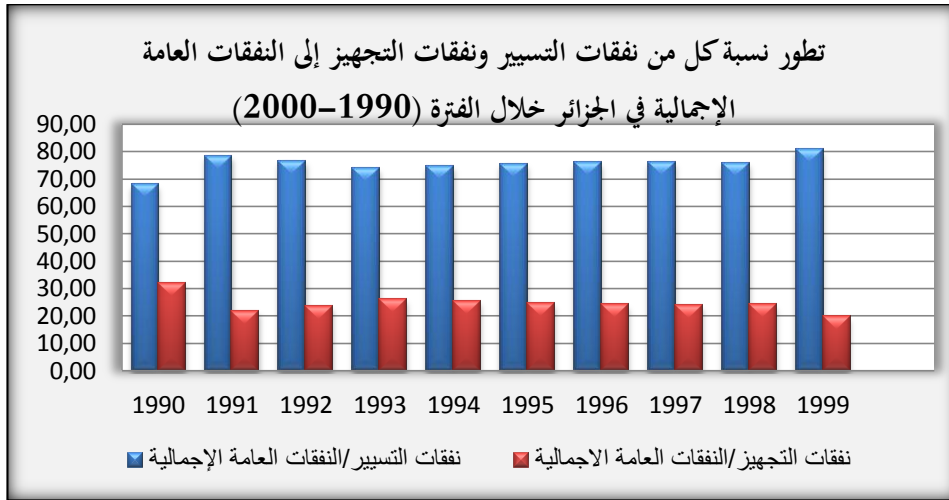
الشكل رقم (3-1) : تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2000)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03-08)

الشكل رقم (3-2) : تطور نسبة كل من نفقات التشغيل والتجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية

في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2000)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (03-08)

أبرمت الجزائر خلال هذه الفترة (1990-1999) اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، التي من شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي، ولكن هذا لم يكن عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 142.5 مليار دج سنة 1990، إلى 589.1 مليار دج سنة 1995، لتصل سنة 1999 إلى 961.68 مليار دج، وذلك لتحسن الإيرادات العامة للدولة بحكم ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 23.4 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار أثناء الأزمة البترولية سنة 1986، كما تم تخصيص مبالغ ضخمة لإنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، إضافة إلى التطهير المالي للجهاز

الإنتاجي للمؤسسات العمومية، حيث كلفت خزينة الدولة غلafa ماليا قدره 415.535 مليار دج مسّت 16 مؤسسة وطنية على مدار الفترة (1992-1998)¹.

ومن خلال تطور هيكل النفقات العامة يمكن ملاحظة ما يلي :

أ- بالنسبة لنفقات التسيير : شهدت تزايدا من سنة لأخرى، ويعود هذا الارتفاع لسيطرة الدولة وتحملها للمهام الأساسية المنوط بها، كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة... الخ، كما انخفض نصيب نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى قيمة له سنة 1996 بنسبة 21.42%، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التخفيض من حجم المناصب المالية الجديدة في قطاع الوظيف العمومي، يضاف إلى هذا ظاهرة تسريح 15000 عامل في مختلف القطاعات².

الجدول رقم (3-9) : تطور هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999) الوحدة : مليار دج

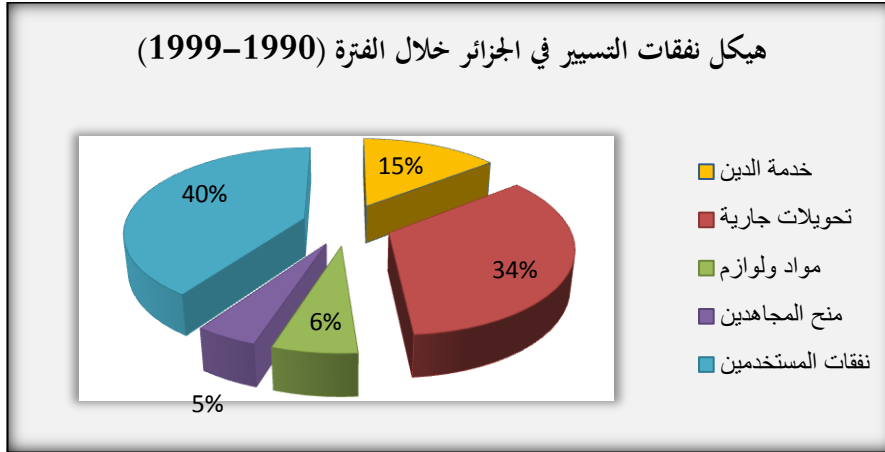
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نفقات التسيير	96,9	187,6	236,1	288,9	344,7	444,4	550,7	643,5	663,9	774,7
نفقات المستخدمين	51,4	71	100	121,5	151,7	187,5	222,8	245,2	268,6	286,1
منح المجاهدين	4,1	5,9	6,4	10	12,8	15,6	18,9	25	37,9	59,9
مواد ولوازم	3,8	8,1	12,1	16,7	18,2	29,4	34,7	43,5	47,5	53,6
تحويلات جارية	28,6	87	94,5	113,7	120,9	149,7	185,3	220,4	199,1	248,7
خدمة الدين	9	15,6	23,1	27	41,1	62,2	89	109,4	110,8	126,4
كنسبة من إجمالي النفقات (%)										
نفقات التسيير	68,0	78,3	76,5	74,0	74,6	75,4	76,0	76,1	75,8	80,6
نفقات المستخدمين	36,1	29,6	32,4	31,1	32,8	31,8	30,7	29,0	30,7	29,8
منح المجاهدين	2,9	2,5	2,1	2,6	2,8	2,6	2,6	3,0	4,3	6,2
مواد ولوازم	2,7	3,4	3,9	4,3	3,9	5,0	4,8	5,1	5,4	5,6
تحويلات جارية	20,1	36,3	30,6	29,1	26,2	25,4	25,6	26,1	22,7	25,9
خدمة الدين	6,3	6,5	7,5	6,9	8,9	10,6	12,3	12,9	12,7	13,1

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على

- IMF; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 98/87 September 1998, P50
- IMF ; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 03/69, March 2003, P51

¹- تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص103.
²- ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 218.

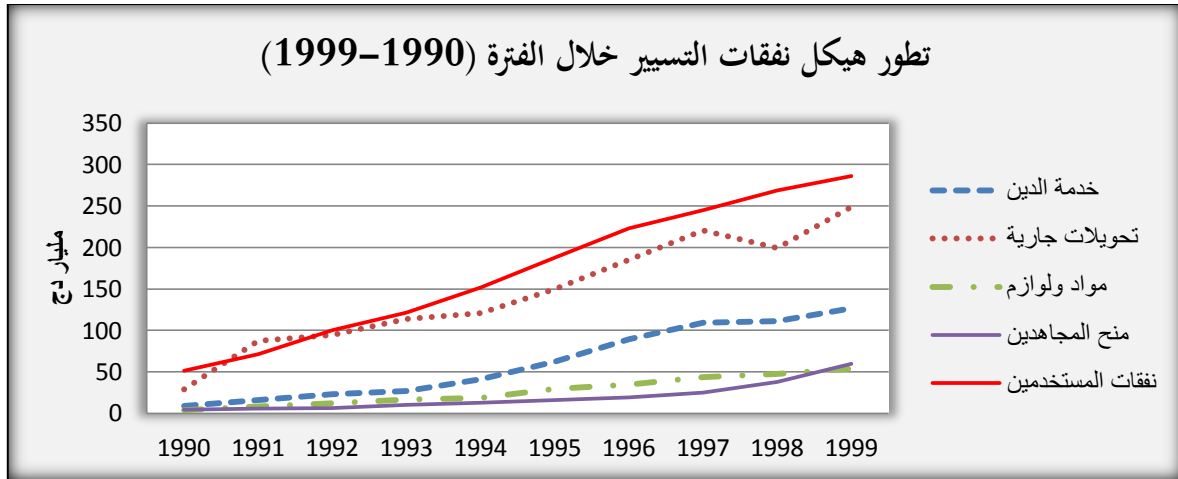
الشكل رقم (3-3) : هيكل متوسط نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03-09)

يتضح من خلال الشكل (3-3) أن هناك اختلاف في حصص العناصر المكونة لنفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999)، حيث تحتل نفقات المستخدمين المرتبة الأولى بنسبة 40% تليها دائما التحويلات الجارية بنسبة 34%، وزيادة النفقات في هاذين البابين يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال آلية المضاعف¹، ثم تأتي خدمة الدين بنسبة 15%، وأخيرا مواد ولوازم ومنح المجاهدين بنسبتي 6% و5% على التوالي.

الشكل رقم (3-4) : تطور هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999) الوحدة : مليار دج



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق رقم (03-09)

وحسب الشكل (3-4) فقد عرفت هذه الفترة منحي تصاعدي لكل من نفقات المستخدمين ومنح المجاهدين ومواد ولوازم وخدمة الدين، كما سجلت التحويلات انخفاضا محسوسا سنة 1998، حيث تقلصت

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 260.

نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 26.1% إلى 22.7%، لإلغاء الحكومة الدعم عن كثير من السلع مثل القمح، الزيت، البروبان... الخ، وانجر عن هذا انخفاض مستوى التحويلات الموجهة إلى صندوق إعادة التأهيل.

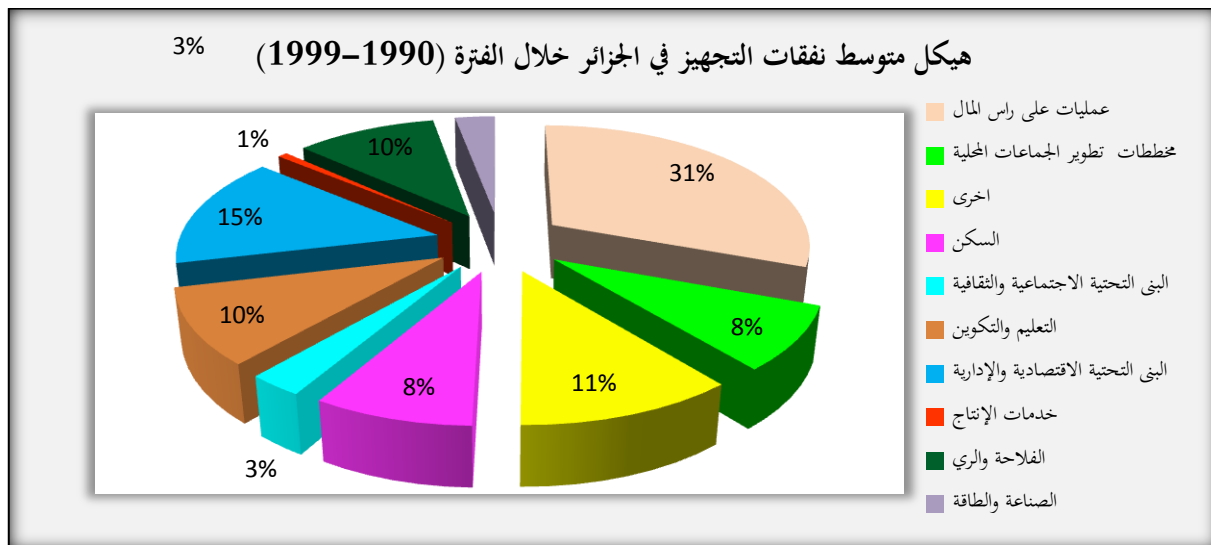
ب- بالنسبة لنفقات التجهيز : تشمل نفقات التجهيز عدّة قطاعات رئيسية حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10) : تطور هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-1999) الوحدة : مليار دج

السنوات	الصناعة والطاقة	الزراعة والري	خدمات الإنتاج	البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	التعليم والتكوين	البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	أخرى	مخططات تطوير الجماعات المحلية	عمليات على رأس المال
1990	3,15	6,11	0,14	10,35	5,47	1,55	0,14	7,62	6,66	4,38
1991	2,76	5,67	0,05	9,20	4,63	1,25	0,10	5,67	6,40	16,17
1992	2,54	5,08	0,15	7,91	5,15	1,60	0,07	6,10	6,68	37,39
1993	2,95	7,62	0,10	12,40	7,82	2,24	2,24	10,06	10,26	45,92
1994	2,34	7,27	0,35	11,49	7,97	3,16	3,16	12,77	8,56	60,12
1995	3,04	9,69	0,87	13,75	9,55	3,76	2,32	16,64	9,41	75,68
1996	3,31	14,27	1,04	20,19	14,27	4,70	5,22	25,41	12,18	73,61
1997	5,04	21,17	1,21	30,04	21,17	5,24	7,26	35,69	14,92	59,89
1998	7,42	31,78	2,75	39,62	28,61	7,63	44,71	15,47	17,59	16,53
1999	5,98	26,93	2,62	37,21	24,68	6,54	42,63	12,72	16,27	11,41

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات وزارة المالية Ministère des Finances

الشكل رقم (3-5) : هيكل متوسط نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-10)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن البنى التحتية الاقتصادية والإدارية كان لها حصة الأسد من نفقات التجهيز منذ بداية سنة 1990، لتمس نسبة 15% كمتوسط النفقات خلال الفترة (1990-1999) حسب

ما يوضحه الشكل (3-5)، يليه قطاعي الفلاحة والري والسكن، بينما كانت حصة باقي القطاعات ضعيفة منها والتعليم والتكوين والبنى التحتية الاجتماعية والثقافية، وقد جاء هذا التوزيع تماشيا مع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة، وتلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنية التحتية، تحديث المرافق العامة وترقية مستوى التعليم وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، على جانب إعادة إصلاح الهياكل القاعدية التي لحق بها الضرر نتيجة للوضع الاجتماعي المنعرج (الإرهاب والعشرية السوداء)

وعموما فقد عرفت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) تزايدا بالأسعار الجارية، ولكن هذا التزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه، وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي انعكس في تسارع معدلات نمو نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير.

2- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) :

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة انطلاق برامج تصحيحية وتقويمية وتنموية على عدة أصعدة خاصة الاقتصادية والاجتماعية، بدايتها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) والبرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)، والجدول الموالي يبرز تطور النفقات العامة الإجمالية وهيكلها عبر تلك البرامج.

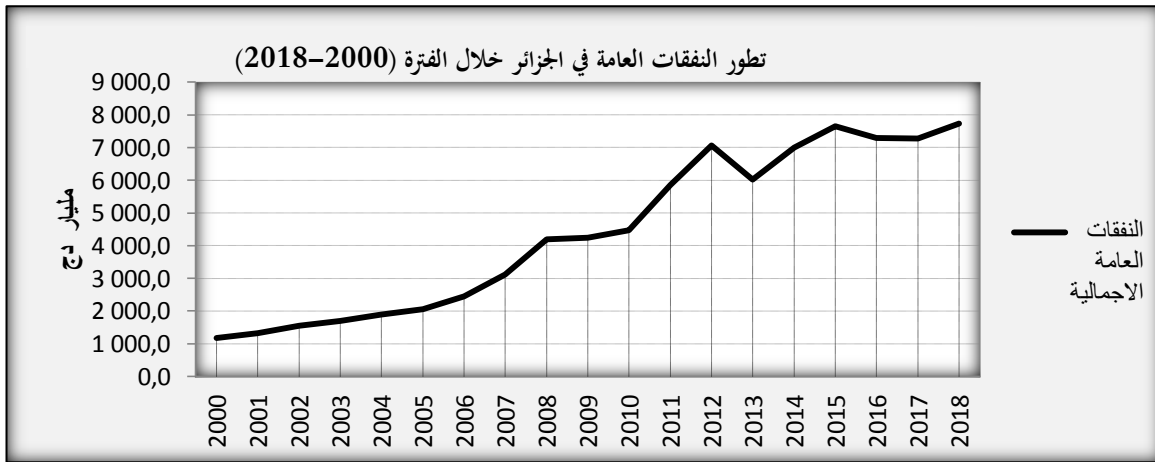
الجدول (3-11) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الإجمالية / التسيير	النفقات العامة الإجمالية / التجهيز	نفقات التسيير / PIB	نفقات التجهيز / PIB
2000	1 178,1	856.2	321.9	72.7	27.3	20.8	7.8
2001	1 321,0	963.6	357.4	72.9	27.1	22.8	8.5
2002	1 550,6	1097.7	452.9	70.8	29.2	24.3	10.0
2003	1 690,2	1 122,8	567,4	66,4	33,6	21,4	10,8
2004	1 891,8	1 251,1	640,7	66,1	33,9	20,3	10,4
2005	2 052,0	1 245,1	806,9	60,7	39,3	16,5	10,7
2006	2 453,0	1 437,9	1 015,1	58,6	41,4	16,9	11,9
2007	3 108,5	1 673,9	1 434,6	53,8	46,2	17,9	15,3
2008	4 191,0	2 217,7	1 973,3	52,9	47,1	20,1	17,9
2009	4 246,3	2 300,0	1 946,3	54,2	45,8	23,1	19,5
2010	4 466,9	2 659,0	1 807,8	59,5	40,5	22,2	15,1
2011	5 853,6	3 879,2	1 974,4	66,3	33,7	26,6	13,5
2012	7 058,1	4 782,6	2 275,5	67,8	32,2	29,5	14,0
2013	6 024,1	4 131,5	1 892,6	68,6	31,4	24,8	11,4
2014	6 995,7	4 494,3	2 501,4	64,2	35,8	26,1	14,5

18,2	27,6	45,8	39,7	60,3	3 039,3	4 617,0	7 656,3	2015
15,5	26,2	41,7	37,2	62,8	2 711,9	4 585,6	7 297,5	2016
14,0	25,2	39,2	35,8	64,2	2 605,5	4 677,2	7 282,6	2017
15,2	22,9	38,1	39,8	60,2	3 078,0	4 648,3	7 726,3	2018

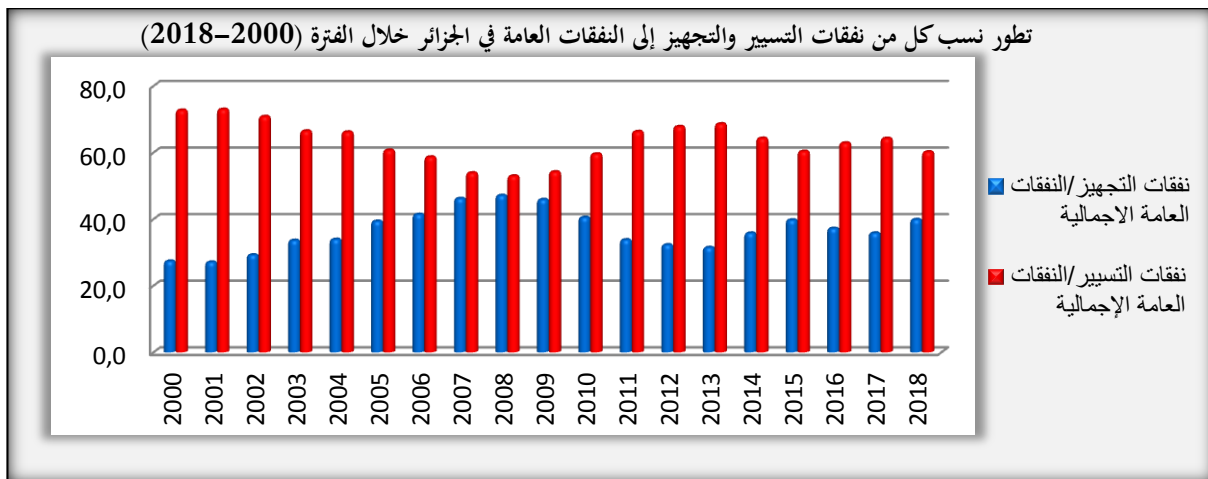
المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية على الموقع : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

الشكل رقم (3-6) : تطور النفقات العامة في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-11)

الشكل (3-7) : تطور نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-11)

شهدت النفقات العامة ارتفاعا متزايدا متسارعا، حيث انتقلت من 1178.1 مليار دج سنة 2000، إلى 2052 مليار دج سنة 2005، ثم إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 إلى 12.07 دولار للبرميل لترتفع سنة 2000 إلى 27.72 دولار للبرميل ثم إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، وكذا عزم الدولة مواصلة تنفيذ مشاريعها التنموية المسطرة عبر البرامج الاقتصادية، وفي سنة 2013 انخفضت النفقات العامة بمعدل إسمي قدر بـ 14.65% لتصل

إلى 6024.1 مليار دج، حسب ما يوضحه الجدول (3-11)، ويرجع هذا إلى انخفاض كلا من نفقات التسيير والتجهيز، لكن سرعان ما عاودت الارتفاع بداية من سنة 2014 بوتيرة بطيئة نظرا لانخفاض أسعار النفط ووصولها إلى 44.8 دولار للبرميل سنة 2016.

وبالنسبة لنسبة النفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي فقد سجلت أعلى نسبة لها سنة 2015 بنسبة 45.8% وهذا تماشيا مع ارتفاع كل من نسبي نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي الناتج المحلي بمعدلي 27.6% و 18.2% على التوالي.

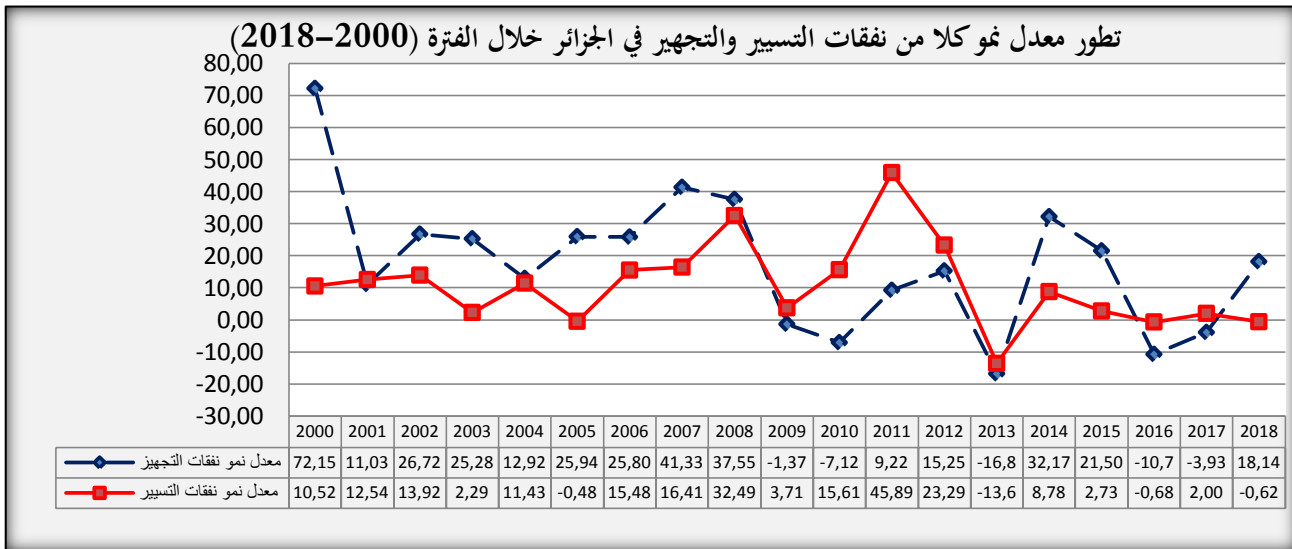
نفس التذبذبات تطابقت مع نفقات التسيير والتجهيز حيث :

أ- بالنسبة لنفقات التسيير (2000-2018) :

عرفت نفقات التسيير بالأسعار الجارية منحى تصاعدي على طول الفترة (200-2018)، وما يمكن ملاحظته تسجيل أعلى معدل نمو لنفقات التسيير سنة 2011 بنسبة 45.8% حسب ما يوضحه الشكل (3-8)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات المستخدمين إلى 1774.7 مليار دج أي لمعدل زيادة 46.35%، وهذا ناتج عن الاحتجاجات والإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية ما أسفر عن الزيادة في الأجور وصرف مخلفاتها بأثر رجعي من سنة 2008، وارتفاع الأجر القاعدي من 15.000 دج إلى 18.000 دج.

كما يوضح الجدول (3-12) إلى هيمنة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة بمعدل متوسط 63.32% على حساب نفقات التجهيز، لكنها تبقى أقل من الفترة السابقة الخاصة بـ (1990-1999) التي قدرت متوسط (نفقات التسيير/النفقات العامة) بـ 75.53%.

الشكل (3-8) : تطور معدل نمو كلا من نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (3-11)

الجدول رقم (3-12) : تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

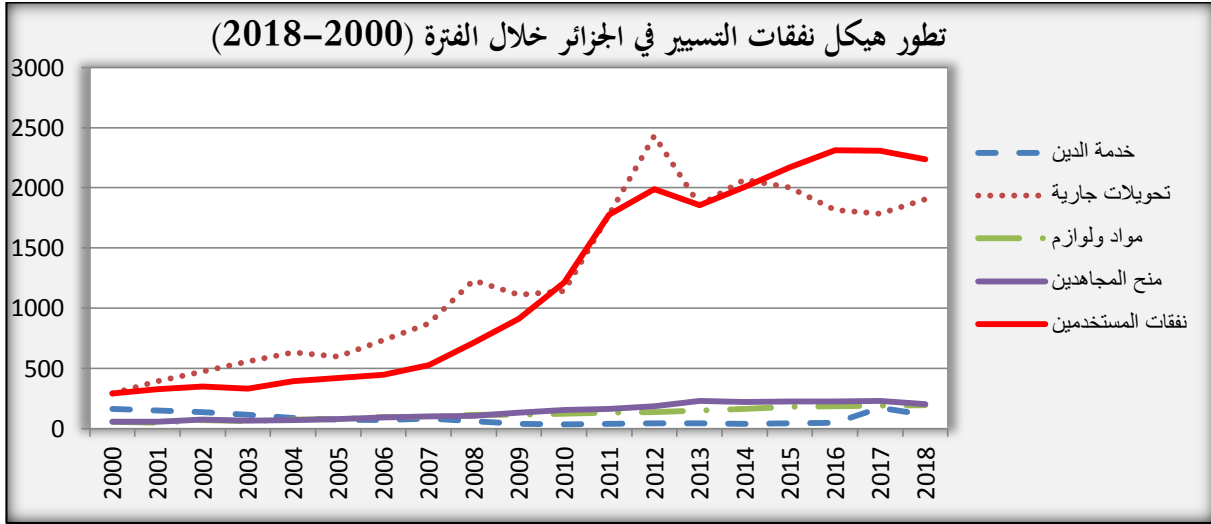
الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات المستخدمين		منح المجاهدين		مواد ولوازم		تحويلات جارية		خدمة الدين	
	المبلغ (مليار دج)	كسبة من إجمالي النفقات (%)	المبلغ (مليار دج)	كسبة من إجمالي النفقات (%)	المبلغ (مليار دج)	كسبة من إجمالي النفقات (%)	المبلغ (مليار دج)	كسبة من إجمالي النفقات (%)	المبلغ (مليار دج)	كسبة من إجمالي النفقات (%)	المبلغ (مليار دج)	كسبة من إجمالي النفقات (%)
2000	856,2	72,68	289,6	24,58	57,7	4,90	54,6	4,63	292,0	24,79	162,3	13,78
2001	963,6	72,94	324	24,53	54,4	4,12	46,3	3,50	391,4	29,63	147,5	11,17
2002	1097,7	70,79	346,2	22,33	73,9	4,77	68,5	4,42	471,9	30,43	137,2	8,85
2003	1122,8	66,43	329,9	19,52	63,2	3,74	58,8	3,48	556,9	32,95	114	6,74
2004	1251,1	66,13	391,4	20,69	69,2	3,66	71,7	3,79	633,6	33,49	85,2	4,50
2005	1245,1	60,68	418,5	20,39	79,8	3,89	76	3,70	597,6	29,12	73,2	3,57
2006	1437,9	58,62	447,8	18,26	92,5	3,77	95,7	3,90	733,3	29,89	68,6	2,80
2007	1673,9	53,85	526,2	16,93	101,6	3,27	93,8	3,02	871,8	28,05	80,5	2,59
2008	2217,7	52,92	711,0	16,96	103,0	2,46	111,7	2,67	1230,6	29,36	61,4	1,47
2009	2300,0	54,16	910,9	21,45	130,7	3,08	112,5	2,65	1108,5	26,11	37,4	0,88
2010	2659	59,53	1212,6	27,15	151,3	3,39	121,7	2,72	1140,2	25,53	33,2	0,74
2011	3879,2	66,27	1774,7	30,32	163,2	2,79	129,7	2,22	1773,9	30,30	37,7	0,64
2012	4782,6	67,76	1988,4	28,17	185,3	2,63	135,2	1,92	2431,7	34,45	42	0,60
2013	4131,5	68,58	1855,3	30,80	226,5	3,76	149,1	2,48	1856,4	30,82	44,2	0,73
2014	4494,3	64,24	2007,2	28,69	218,4	3,12	161,9	2,31	2069,0	29,58	37,8	0,54
2015	4617	60,30	2170,9	28,35	223,0	2,91	179,7	2,35	2000,8	26,13	42,6	0,56
2016	4585,6	62,84	2313,1	31,70	226,0	3,10	185,5	2,54	1814,2	24,86	46,8	0,64
2017	4677,2	64,22	2308,3	31,70	228,0	3,13	188,6	2,59	1783,2	24,49	169,1	2,32
2018	4648,3	60,16	2234,3	28,92	202,9	2,63	192,1	2,49	1903,6	24,64	115,4	1,49

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2004، دون صفحة
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2007، ص 165.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 210.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2015، ص 155.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 144.
- وزارة المالية على الموقع <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

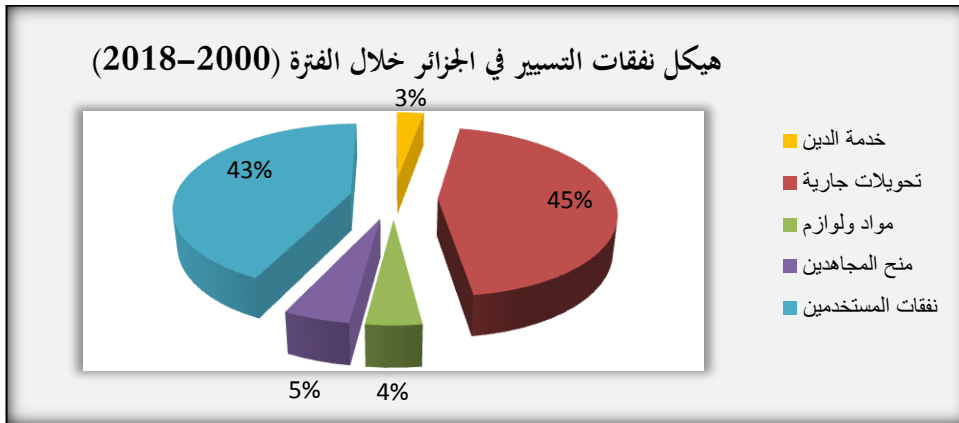
الشكل (3-9) : تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3-12)

أما بخصوص هيكل نفقات التسيير وحسب ما يوضحه الشكل (3-10) فقد حازت التحويلات الجارية على أعلى نسبة بمتوسط 45% وتأتي بعدها نفقات المستخدمين بـ 43%، ثم منح المجاهدين بـ 5% وأخيرا مواد ولوازم وخدمة الدين بنسبتي 4% و3% على التوالي كمتوسط لنسب هيكل نفقات التسيير للفترة (2000-2018)، ويرجع زيادة حصة التحويلات من نفقات التسيير لزيادة التدخلات العمومية، وذلك من خلال الإعانات للجماعات المحلية والمصالح العمومية والاقتصادية، وكذا المساهمات في الهيئات الدولية ونفقات النشاط الثقافي والترابي و مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، وعن خدمة الدين فقد تراجعت من 162.3 مليار دج سنة 2000 إلى 37.8 مليار دج سنة 2014 بفعل التسديد المسبق للدين الخارجي، لكنها بدأت بالارتفاع بداية من سنة 2015 لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2017 بمبلغ 169.1 مليار دج ومبلغ 115.4 مليار دج سنة 2018، ويعود ذلك للأزمة النفطية التي كانت بوادرها نهاية سنة 2014.

الشكل (3-10) : هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-12)

ب- بالنسبة لنفقات التجهيز (2000-2018) :

شهدت معدلات نمو نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018) تزايداً متسارعاً مقارنة بالفترة (1990-1999)، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2000 بمعدل نمو قدر بـ 72.1%، كما أنها قد زاحمت نفقات التسيير على طول تلك الفترة، وسجلت معدلات نمو أعلى من معدلات نمو نفقات التسيير كما يبينه الشكل (3-8)، وكذا ارتفع نصيب نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة من 27.3% ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من 7.8% سنة 2000، إلى معدلي 39.8% و 15.2% من نسبتها من إجمالي النفقات وإجمالي الناتج المحلي على التوالي سنة 2018 حسب الجدول (3-11)، وهذا ما يدل على مساعي الحكومة وتركيزها على تنفيذ وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة تحت لواء البرامج التنموية.

كما يمكن ملاحظة أن معدلات نمو نفقات التجهيز ترتفع وتنخفض مع بداية ونهاية كل برنامج تنموي، ما عدا في الفترة الأخيرة ما بين (2014-2018) التي تراجعت فيه لضعف الإيرادات الجبائية الناتجة عن الأزمة النفطية التي تماوت أسعاره إلى ما دون 40 دولار للبرميل سنة 2016، والتي اتبعت الحكومة على إثرها سياسة مالية انكماشية بتخفيض النفقات الحكومية الخاصة بالتجهيز.

والجدول والشكل المواليين يوضحان هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018)

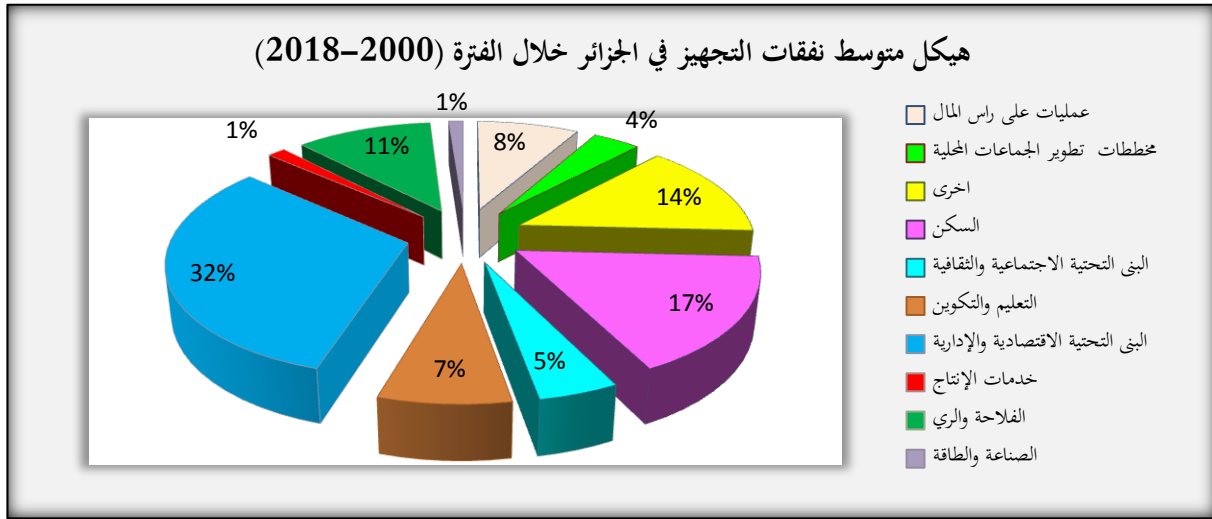
الجدول رقم (3-13) : تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) الوحدة : مليار دج

السنوات	الصناعة والطاقة	الزراعة والري	خدمات الإنتاج	البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	التعليم والتكوين	البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	أخرى	مخططات تطوير الجماعات المحلية	عمليات على رأس المال
2000	7,40	43,46	1,93	64,38	39,27	12,55	70,17	22,85	31,22	28,97
2001	6,08	49,32	3,57	69,69	43,96	13,58	67,55	18,58	31,45	53,61
2002	6,79	92,39	7,70	84,69	50,27	24,91	79,71	20,38	37,14	48,91
2003	5,67	83,41	12,48	102,13	60,14	31,77	74,90	27,24	43,12	126,53
2004	0,00	101,23	10,25	104,43	64,07	32,04	68,55	40,36	28,83	190,93
2005	0,00	101,67	20,17	188,01	70,20	39,54	58,10	100,86	29,05	199,30
2006	0,00	85,27	31,47	235,50	89,33	44,66	98,46	150,23	32,48	247,68
2007	0,00	199,00	25,00	434,83	126,16	58,76	184,75	215,13	79,35	111,62
2008	0,02	260,39	23,90	792,09	136,26	75,48	276,06	164,40	90,93	153,75
2009	0,13	311,34	17,89	661,62	144,85	82,80	292,48	223,52	92,69	119,00
2010	0,16	187,95	15,43	663,94	145,61	80,42	376,54	108,04	74,81	154,96
2011	0,17	204,19	27,10	704,60	137,90	89,20	271,42	321,46	64,45	153,88
2012	0,62	185,01	24,19	628,51	146,94	112,16	614,10	455,64	61,86	46,57
2013	4,63	273,20	27,89	703,73	204,92	115,29	254,71	206,55	72,50	29,18
2014	115,80	290,81	40,20	817,94	191,95	112,88	428,52	300,00	88,04	115,26
2015	119,35	305,40	40,83	1 032,20	227,90	135,40	615,70	396,58	99,43	66,51

130,67	100,00	349,83	438,40	119,40	172,50	1 126,40	41,00	202,80	30,90	2016
63,98	63,70	317,32	529,59	131,76	157,94	996,49	44,51	271,88	28,28	2017
528,58	70,65	894,26	469,25	124,30	135,25	577,13	43,01	193,45	42,14	2018

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات وزارة المالية Ministère des Finances وبنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 65.

الشكل (3-11) : هيكل متوسط نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-13)

عادت أكبر نسبة لهيكل نفقات التجهيز من نصيب البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، حيث بلغت نسبتها سنة 2008 (40.14%) وسنة 2016 (41.54%)، وبمعدل متوسط خلال الفترة (2000-2018) قدر بـ 32% من إجمالي نفقات التجهيز مقابل 15% خلال الفترة (1990-1999)، يليها قطاع السكن بنسبة 17% خلال هذه الفترة مقابل 8% خلال الفترة السابقة (1990-1999)، ثم قطاع الزراعة والري بنسبة 11% والذي ارتفعت حصته بـ 1% مقارنة بالفترة السابقة، كما ارتفعت البنى التحتية الاجتماعية والثقافية من 3% خلال الفترة (1990-1999) إلى 5% خلال الفترة (2000-2018)، في حين نلاحظ انخفاض حصة قطاع التعليم والتكوين من إجمالي نفقات التجهيز من 10% خلال الفترة السابقة (1990-1999) إلى 7% خلال (2000-2018)، أما بخصوص بقية القطاعات كقطاع الصناعة والطاقة ومخططات تطوير الجماعات المحلية فنلاحظ أن حصص نفقاتها كانت ضعيفة جدا خلال هذه الفترة.

وعموما يتماشى هذا التوزيع مع الأهداف المسطرة في إطار البرامج التنموية التي قامت الجزائر بتنفيذها خلال هذه الفترة والتي تضمنت توجيه جزء هام وكبير من نفقات التجهيز نحو قطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بالدرجة الأولى، وكذا قطاع السكن وهذا بغرض تهيئة وتطوير المنشآت القاعدية تلبية للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وامتصاص السكنات الهشة وإنجاز واستكمال البرامج السكنية بمختلف الصيغ منها صيغتي عدل 1 (2001) وعدل 2 (2013).

المطلب الثاني : السياسة الضريبية في الجزائر (1990-2018)

إن الحديث عن السياسة الضريبية في الجزائر يقودنا للحديث عن الإيرادات بشكل عام، حيث تتكون الإيرادات العامة من الجباية البترولية والجباية العادية وأخرى غير جبائية، وكما نعلم أن الجباية البترولية تمثل أكثر من نصف الإيرادات العامة والتي ترتبط بتغيرات أسعار النفط العالمية، وبذلك لا يمكن استخدامها كسياسة اقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي للدولة، في حين الجباية العادية غير ذلك، وهذا ما سنستعرضه في النقطة الموالية

1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

تعدّ الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد أساسا في إيراداتها على الجباية البترولية، ونظرا للاختلالات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات جراء التراجعات الحادة في أسواق النفط، كان لزاما عليها تحسين أداء الجباية العادية لرفع الأداء المالي للاقتصاد والتخلص من تبعية الجباية العامة لقطاع المحروقات، وكل ذلك بغرض الولوج إلى اقتصاد السوق الحر.

وقد عرفت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية تذبذبا على طول الفترة (1990-1999) أين سجلت 152.5 مليار دج سنة 1990، لترتفع سنة 1997 إلى 926.6 مليار دج، ثم تنخفض سنة 1998 بمعدل (-16.4%) لانخفاض الجباية البترولية على إثر انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة الآسيوية، ثم ترتفع سنة 1999 إلى 950.5 مليار دج بمعدل نمو قدر بـ 22.7% بفعل تحسن الجباية البترولية.

أ - الإيرادات البترولية (الجباية البترولية^(*)) : رغم أننا ذكرنا أن الجباية البترولية لا يمكن استخدامها كسياسة اقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي للدولة، إلا أننا سنقوم بتحليل تطورها خلال الفترة (1990-1999) لإبراز مكانتها ضمن الإيرادات العامة، حيث وحسب ما يوضحه الجدول (3-14) نلاحظ أن نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة كانت تقدر بـ 49.97% سنة 1990، ثم ارتفعت بعد ذلك نسبتها مع تحسن أسعار النفط، أين سجلت نسبة 63.94% سنة 1997، لتتخف بعدها إلى 54.98% سنة 1998 مسجلة إيراد قدره 425.9 مليار دج، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار البترول من 18.86 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.28 دولار للبرميل سنة 1998 (الأزمة النفطية وتداعيات الأزمة الآسيوية 1997)، وفي سنة 1999 حققت معدل نمو موجب قدر بـ 38.1% لتحسن سعر النفط الذي ارتفع سعره إلى 17.44 دولار للبرميل.

كما يلاحظ من خلال الشكل (3-12) أن الجباية البترولية تتماشى طرديا مع إجمالي الإيرادات العامة، حيث ترتفع الإيرادات العامة مع ارتفاع الجباية البترولية وتنخفض مع انخفاض هاته الأخيرة، وما هذا إلا تأكيدا على حقيقة الاقتصاد الجزائري الريع الذي ارتكز على الإيرادات البترولية خلال تلك الفترة.

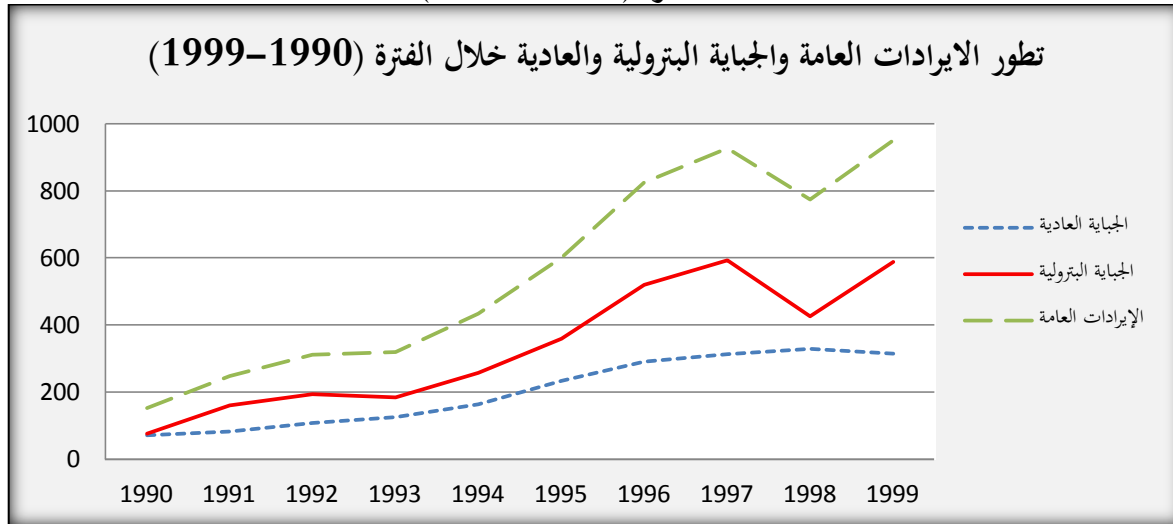
(*) : الجباية البترولية هي كافة الرسوم والضرائب والآتوى التي تدفع للدولة المالكة لحقوق النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية

الجدول رقم (3-14) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	إيرادات خارج المحروقات	الجباية العادية	إيرادات غير جباية	هبات	الجباية البترولية العامة (%)	الجباية العادية العامة (%)	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة (%)
1990	152,5	76,2	76,3	71,1	5,2	0	49,97	50,03	554,38	27,51
1991	248,9	161,5	87,4	82,7	4,7	0	64,89	35,11	862,13	28,87
1992	311,8	193,8	118	108,8	9,2	0	62,16	37,84	1074,69	29,01
1993	320,1	185	135,1	126,1	9	0	57,79	42,21	1189,72	26,91
1994	434,2	257,7	176,5	163,2	13,3	0	59,35	40,65	1487,4	29,19
1995	600,9	358,8	242,1	233,2	8,9	0	59,71	40,29	2004,99	29,97
1996	824,8	519,7	305,1	290,5	14,6	0	63,01	36,99	2570,03	32,09
1997	926,6	592,5	334,1	313,9	20,2	0	63,94	36,06	2780,17	33,33
1998	774,6	425,9	348,7	329,8	18,9	0	54,98	45,02	2830,49	27,37
1999	950,5	588,2	358,4	314,8	43,6	3,9	61,88	37,71	3238,19	29,35

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (3-12) : تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية والعادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول (3-14)

ب- الإيرادات الجبائية (الجباية العادية) : على وقع الاختلالات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1990-1999) كان لزاما على صانعي السياسة المالية أن يعيدوا النظر في النظام الجبائي وإجراء التعديلات عليه، ومن أهم الإصلاحات الضريبية التي أُعتمدت تلك الفترة سنعرضها باختصار :

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) : أنشئت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1992، وتتميز بكونها ذات اتجاه تصاعدي، وقد عرفت الضريبة عدّة تعديلات موضحة في الجدول أدناه :

الجدول (3-15) : هيكل الضريبة على الدخل الإجمالي (1992، 1994 و 1999)

قانون المالية 1999		قانون المالية 1994		قانون المالية 1992	
معدل الضريبة	الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة	الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة	الدخل الخاضع للضريبة (دج)
%0	لا يتجاوز 60.000	%0	لا يتجاوز 30.000	%0	لا يتجاوز 25.200
%10	من 60.001 إلى 180.000	%15	من 30.001 إلى 120.000	%12	من 25.201 إلى 37.800
%20	من 180.001 إلى 360.000	%20	من 120.001 إلى 240.000	%15	من 37.801 إلى 63.000
%30	من 360.001 إلى 720.000	%30	من 240.001 إلى 720.000	%19	من 63.001 إلى 100.800
%35	من 720.001 إلى 1.920.000	%40	من 720.001 إلى 1.920.000	%23	من 100.801 إلى 151.200
%40	أكثر من 1.920.000	%50	أكثر من 1.920.000	%29	من 151.201 إلى 214.200
				%35	من 214.201 إلى 289.800
				%42	من 289.801 إلى 378.000
				%49	من 378.001 إلى 882.000
				%56	من 882.001 إلى 1.512.000
				%63	من 1.512.001 إلى 3.024.000
				%70	ما زاد عن 3.024.000 دج

المصدر :

- قانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المادة 104، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991.
- المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، يتضمن قانون المالية لسنة 1994، المادة 104، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 88، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1993.
- القانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998، يتضمن قانون المالية لسنة 1999، المادة 104، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 98، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1998.

وما يجذر الإشارة إليه من خلال الجدول (3-15) أنه لا يتميز بالعدالة في التقسيم على الرغم من تقليص من معدل الضريبة من قانون مالية لآخر، حيث أن طول فئمة الدخل لذوي الدخل الضعيفة أقصر من الفئمة الأخرى، وبذلك فإن المعدلات الأقل لا تمس بشكل واسع الطبقات الكادحة.

- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :** نفس التعديل طرأ على هذه الضريبة حيث تم تقليص معدلها حسب قوانين المالية المبينة الجدول الموالي :

الجدول (3-16) : تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (1992-1999)

قانون المالية 1999	قانون المالية 1994	قانون المالية 1992	المعدل العام
%30	%38	%42	

المصدر :

- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991.
- المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، يتضمن قانون المالية لسنة 1994، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 88، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1994.
- القانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998، يتضمن قانون المالية لسنة 1999، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 98، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1998.

الجدول (3-16) يوضح التعديلات في معدل الضريبة على أرباح الشركات ولو أنها انخفضت بغرض جلب وتوفير بيئة استثمارية مواتية للمستثمرين المكلفين بالضريبة، فإنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول أخرى، كما أن حصة الضريبة من إجمالي الناتج المحلي تبقى ضعيفة، نظرا لقلّة الاستثمارات في تلك الفترة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA) :** هي ضريبة غير مباشرة ترتبط بالقيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج يتحملها المستهلك النهائي، وقد حدد قانون المالية لسنة 1992 في المواد 21، 22، 23، 24 معدل الضريبة كالتالي :

- المعدل المنخفض الخاص le taux réduit spécial بـ 7%

- المعدل المنخفض le taux réduit بـ 13%

- المعدل العادي le taux normal بـ 21%

- المعدل المرتفع (المضاعف) le taux majoré بـ 40%

وأُسست هذه الضريبة بعدما كان يتعامل مع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS).

ويمكن تلخيص تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (1990-1999) من خلال الجدول التالي :

الجدول (3-17) : تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر
خلال الفترة (1990-1999)

المعدلات	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1995	قانون المالية لسنة 1997
المعدل الخاص بالمخفض	7%	7%	7%
المعدل المخفض	13%	13%	14%
المعدل العادي	21%	21%	21%
المعدل المرتفع	40%	ملغى	

المصدر :

- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991، يتضمن قانون المالية لسنة 1992، المواد 21، 22، 23 و 24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1991.
- الأمر رقم 94-03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994، يتضمن قانون المالية لسنة 1995، المواد 21، 22، 23 و 24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1994.
- الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، يتضمن قانون المالية لسنة 1997، المواد 21، 22 و 23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996.

- **الرسم على النشاط المهني (TAP) :** أنشئ هذا الرسم سنة 1996 بمعدل 2.55% معوضا بذلك الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC) ويحدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يأتي :

الجدول (3-18) : معدل الرسم على النشاط المهني في الجزائر سنة 1996

الرسم على النشاط المهني	المعدلات			
	حصصة الولاية	حصصة البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0,75%	1,66%	0,14%	2,55%

المصدر :

- الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 يتضمن قانون المالية لسنة 1996، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995.

- **الرسم الجزائي (VF) :** هي ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات لمستخدميها¹، ويحصل على مبلغ الدفع الجزائي بتطبيق المعدلين التاليين على مجموع المدفوعات السنوية الخاضعة للضريبة² :
- بالنسبة للمرتبات والأجور والتعويضات والرواتب بما فيها قيمة الامتيازات العينية : 6%
- بالنسبة للمعاشات والريوع العمرية : 2%

¹ - القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، المادة 108، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1990.

² - القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المادة 211، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991.

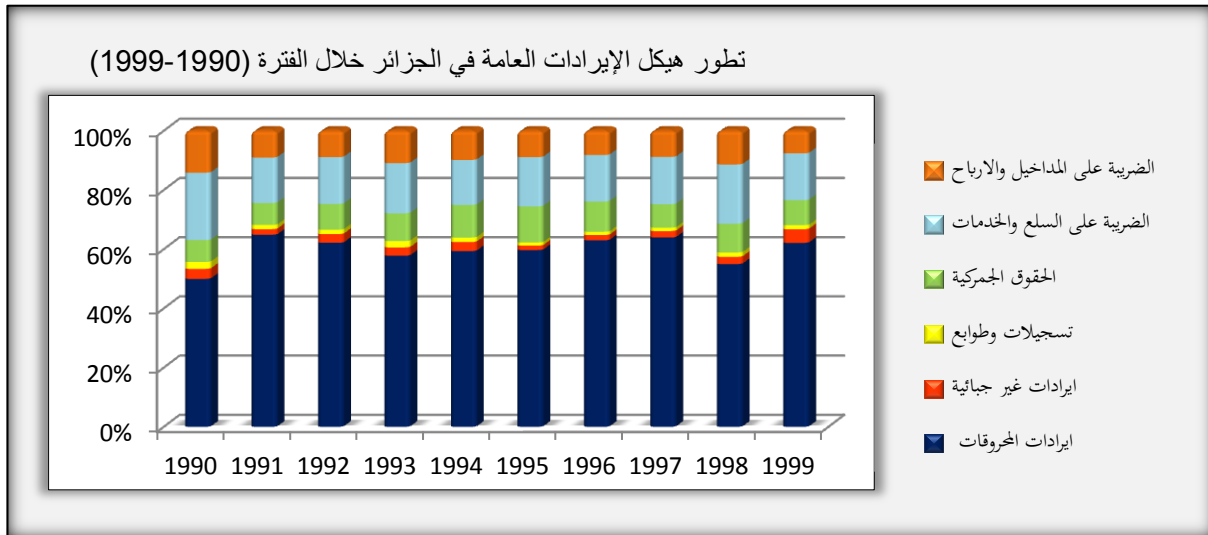
ومع هذه الإصلاحات الجبائية فإنها لم تحمل آثارا إيجابية على الإيرادات خارج المحروقات ومنها الجباية العادية التي عرفت تذبذبا وتراجع مساهمتها من إجمالي الإيرادات العامة، أين انتقلت من 50.03% سنة 1990 إلى 37.71% سنة 1999، كما أن الهيكل الضريبي للجباية العادية يعكس ضعف مساهمته في الإيرادات العامة حسب ما يوضحه الجدول (3-19) والشكل (3-14) التاليين :

الجدول (3-19) : هيكل الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) الوحدة : مليار دج

السنوات	الضريبة على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع
1990	21,6	34,7	11,3	3,5
1991	22,5	38,2	18,5	3,5
1992	27,8	49,2	27,2	4,6
1993	35,0	54,2	30,0	6,9
1994	42,8	65,9	47,9	6,6
1995	53,6	99,9	73,3	6,4
1996	67,5	129,5	84,4	9,1
1997	81,8	148	73,5	10,6
1998	88,1	154,9	75,5	11,3
1999	72,2	149,7	80,2	12,7

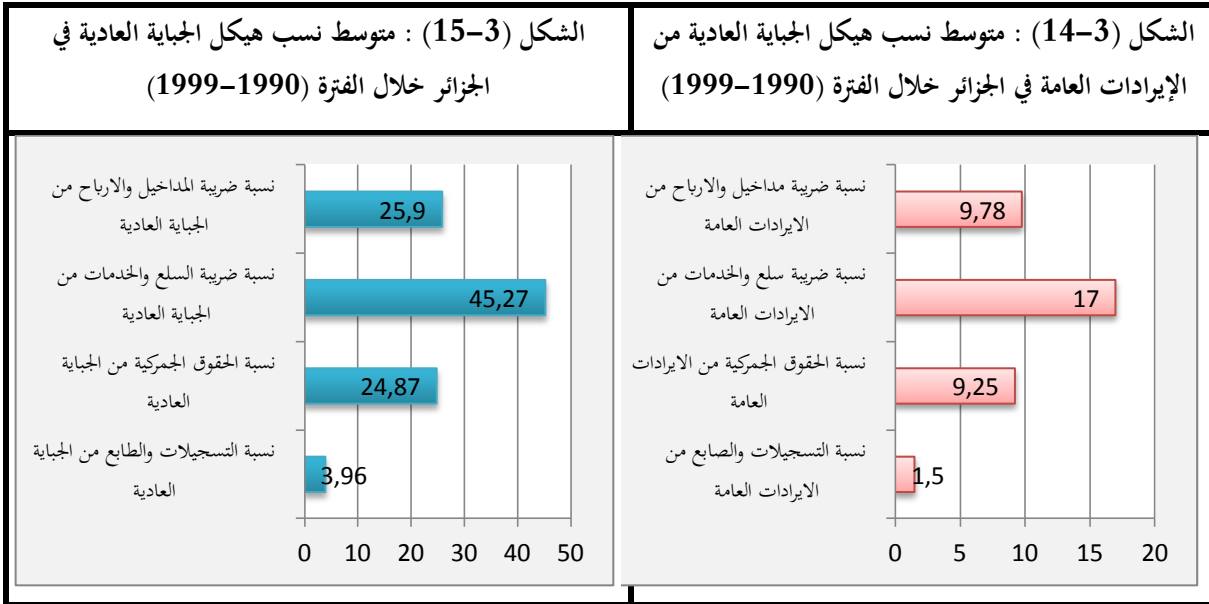
المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (3-13) : تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



نرى أن الضريبة على المداخيل والأرباح (الضريبة على الأجور والدخل الإجمالي وأرباح الشركات والرسم على النشاط المهني) تأتي بالمرتبة الثانية بعد الضريبة على السلع والخدمات (الرسم على القيمة المضافة وغيرها) سواء من حيث متوسط نسبتها من الإيرادات العامة أو من الجباية العادية، حيث قدر متوسط نسبة ضريبة السلع والخدمات من إجمالي الإيرادات بـ 17% ومن الجباية العادية بـ 45.27% مقابل 9.78% و 25.9% بالنسبة

لضريبة المداخيل والأرباح على التوالي حسب ما يبينه الشكل أدناه، تليهما الحقوق الجمركية ثم التسجيلات والطابع، وكما هو واضح تبقى نسب مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة ضئيلة جدا مقارنة بالجباية البترولية على الرغم من الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر خلال تلك الفترة.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (3-14) و (3-18)

ولقياس الأداء الضريبي يستخدم المؤشر الكمي المعبر عنه بأداة الضغط الضريبي، حيث أنه يبحث عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الإجمالي، وتعطى العلاقة بـ :

$$\text{الضغط الضريبي العام} = \frac{\text{الإيرادات العامة} \times 100}{\text{النتائج المحلي الإجمالي}}$$

$$\text{الضغط الضريبي خارج المحروقات} = \frac{\text{الجباية العادية} \times 100}{\text{النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات}}$$

والجدول الموالي يبرز تطور معدل الضغط الضريبي العام ومعدل الضغط الضريبي خارج المحروقات خلال الفترة (1990-1999) :

الجدول رقم (3-20) : تطور معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الضغط الضريبي العام (%)	26,57	28,33	28,16	26,15	28,3	29,53	31,52	32,6	26,7	27,89
معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات (%)	15,65	11,3	12,16	13,83	14,31	15,53	15,77	16,17	15,04	13,41

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 " sur le site : <http://www.ons.dz> (2012/07/15 تاريخ الإطلاع)
- IMF; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 98/87 September 1998, P50
- IMF ; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 03/69, March 2003, P51

من خلال تظر معدل الضغط الضريبي العام في الجزائر نلاحظ أنه عرف تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا، مسجلا أدنى معدل له 26.15% سنة 1993، وأعلى معدل 32.6% سنة 1997، إلا أنّ تلك المعدلات مضللة لكون جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي من قطاع المحروقات وذات الشيء بالنسبة للإيرادات العامة التي تمثل منها الجباية البترولية نسبة 59.76% كمعدل متوسط خلال الفترة (1990-1999)، وبذلك يستعان بمعدل الضغط الضريبي خارج المحروقات الذي يؤخذ مستواه النموذجي حسب الاقتصادي الأسترالي "كولن كلارك" عند 25%¹، وكما هو مبين في الجدول (3-20) أن معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات لم يرتقي إلى ذلك المعدل النموذجي، فقد سجّل أعلى مستوى له قدّر بـ 16.17% سنة 1997، وهذا دليل على ضعف مردودية النظام الضريبي الجزائري.

مع أن هدف الإصلاحات الجبائية كان إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية إلا أنه لم يتحقق ذلك، حيث سجلت الجباية العادية خلال تلك الفترة (1990-1999) متوسط نمو قدّر بـ 18.8% مقابل متوسط نمو الجباية البترولية بـ 30.53% على الرغم من الأزمة النفطية التي تسببت في تراجع الإيرادات البترولية، إضافة إلى وجود أسباب أخرى نذكرها باختصار²:

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس وخصوصة ما هو قابل منها للخصوصة، وهذا ما أدى إلى تراجع الحصيلة الضريبية للخزينة العمومية.
- اللجوء إلى الاحتيال والتهرب الضريبي لكثرة منح الامتيازات الجبائية من إعفاءات وتخفيضات بهدف تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل
- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط باستثناء سنة 1998، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع.

2- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

مع مطلع الألفية الثالثة عرفت الإيرادات العامة في الجزائر ارتفاعا محسوسا، حيث حققت 1578.1 مليار دج سنة 2000، لتصل إلى 6314 مليار دج سنة 2018، تخلّلتها انخفاضات سنوات 2001، 2009 و 2015 حسب ما يوضحه الجدول (3-21) والشكل (3-16) بمعدل انخفاض قدّر بـ (-4.6%)

¹ - ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2003/02، جامعة البليدة، ص 111.

² - عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة يومي 20 و 21 ماي 2002، ص 07.

و(-29.1%) و (-11%) على التوالي كما يبينه الشكل (3-17)، وجاء هذا جراء انخفاض الجباية البترولية حين ذاك، كما أن نسبة الإيرادات العامة من إجمالي الناتج المحلي تبقى معتبرة بمعدل متوسط 36.74% خلال الفترة (2000-2018) مقارنة بـ 29.36% خلال الفترة (1990-1999).

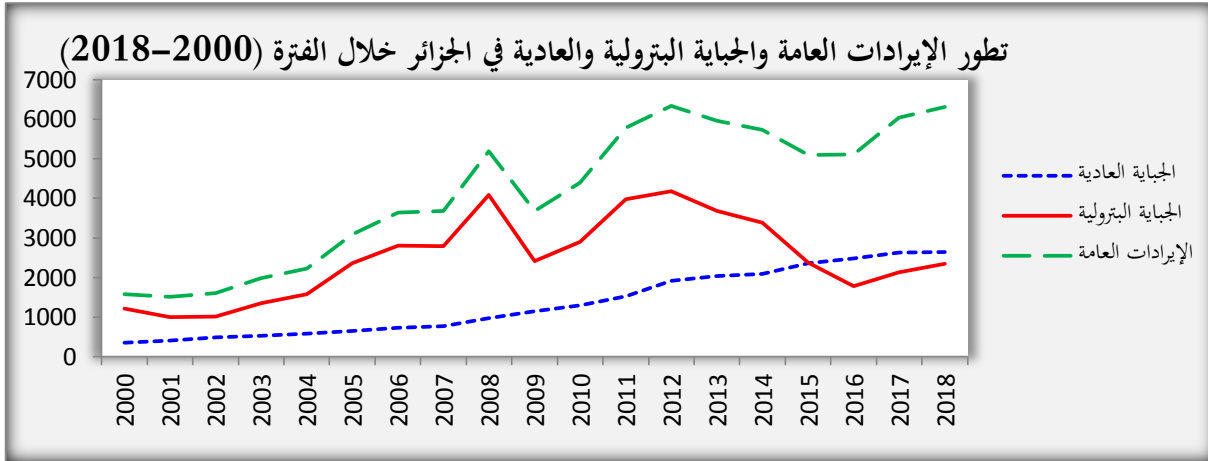
الجدول رقم (3-21) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	إيرادات خارج الخروقات	الجباية العادية	إيرادات غير جباية	هبات	الجباية البترولية العامة	الجباية العادية العامة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة
2000	1578,1	1213,2	364,9	349,5	15,4	0	76,88	22,15	4123,51	38,27
2001	1505,5	1001,4	488,5	398,2	90,3	15,6	66,52	26,45	4227,11	35,62
2002	1603,2	1007,9	595,1	482,9	112,2	0,2	62,87	30,12	4522,77	35,45
2003	1974,4	1350	624,3	524,9	99,4	0,1	68,38	26,59	5252,32	37,59
2004	2229,7	1570,7	652,5	580,4	72,1	6,5	70,44	26,03	6149,11	36,26
2005	3082,6	2352,7	724,2	640,4	83,8	5,7	76,32	20,77	7561,98	40,76
2006	3639,8	2799	840,5	720,8	119,7	0,3	76,90	19,80	8501,63	42,81
2007	3687,8	2796,8	883,1	766,7	116,4	7,9	75,84	20,79	9352,88	39,43
2008	5190,5	4088,6	1101,6	965,2	136,4	0,3	78,77	18,60	11043,7	47,00
2009	3676,0	2412,7	1263,3	1146,6	116,7	0	65,63	31,19	9968,02	36,88
2010	4392,9	2905	1487,8	1298	189,8	0,1	66,13	29,55	11991,56	36,63
2011	5790,1	3979,7	1810,4	1527,1	283,3	0	68,73	26,37	14588,97	39,69
2012	6339,3	4184,3	2155	1908,6	246,4	0	66,01	30,11	16209,6	39,11
2013	5957,5	3678,1	2279,4	2031	248,4	0	61,74	34,09	16647,92	35,79
2014	5738,4	3388,4	2349,9	2091,4	258,5	0	59,05	36,45	17228,6	33,31
2015	5103,1	2373,5	2729,6	2354,7	374,9	0	46,51	46,14	16712,67	30,53
2016	5110,1	1781,1	3329	2482,2	846,8	0	34,85	48,57	17514,63	29,18
2017	6047,9	2127	3921	2630	1264,9	0	35,17	43,49	18575,76	32,56
2018	6314,0	2349,6	3964,2	2648,5	1318,5	0	37,21	41,95	20259,04	31,17

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على

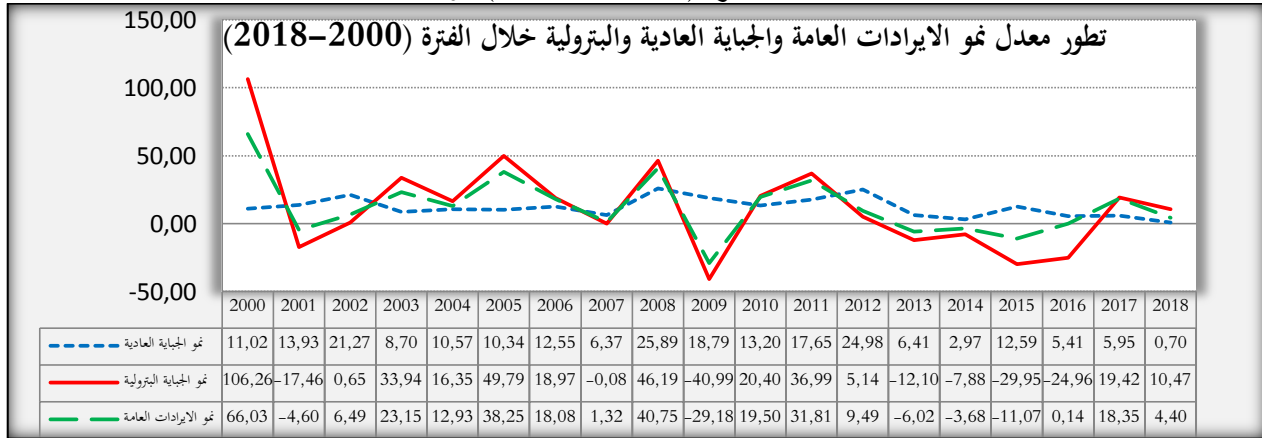
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2004، دون صفحة
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2007، ص 165.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 210.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2015، ص 155.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 144.
- وزارة المالية على الموقع [http://www.dgpp-mf.gov.dz/](http://www.dgpp-mf.gov.dz)

الشكل (3-16) : تطور الإيرادات العامة والجبائية البترولية والعبادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) الوحدة : مليار دج



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-21)

الشكل (3-17) : تطور معدل نمو الإيرادات العامة والجبائية البترولية والعبادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-21)

أ- الإيرادات البترولية (الجبائية البترولية) :

شهد مسار الجبائية البترولية نفس مسار الإيرادات العامة، أين سجّل انخفاضات ملحوظة سنوات 2001 بمعدّل نقصان (-17.4%) وسنة 2009 بأدنى مستوى له بمعدل (-40.9%) وسنة 2015 بمعدل انخفاض (-29.9%)، ويمكن تقسيم تغيرات حصيلة الجبائية البترولية حسب الفترات التالية :

- الفترة (2001-2000) : تراجعت الجبائية البترولية من 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1001.4 مليار دج سنة 2001، بسبب انخفاض أسعار النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23.12 دولار للبرميل سنة 2001 أي بنسبة انخفاض (-16.23%)، وهذا نتيجة للركود والتباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم من تراجع شديد في معدلات نموه والتي تعتبر هاته الأخيرة من أهم محددات الطلب على النفط، إلى جانب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أكبر اقتصاديات العالم والمستهلك الأول للنفط وارتباطات مختلف اقتصاديات الدول بها.

- **الفترة (2002-2009) :** نجحت الدول المنتجة للنفط في إعادة الاستقرار لأسواق النفط مرة أخرى والذي شهد صعودا سريعا إلى نحو 147 دولار للبرميل في بدايات سنة 2008، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها :

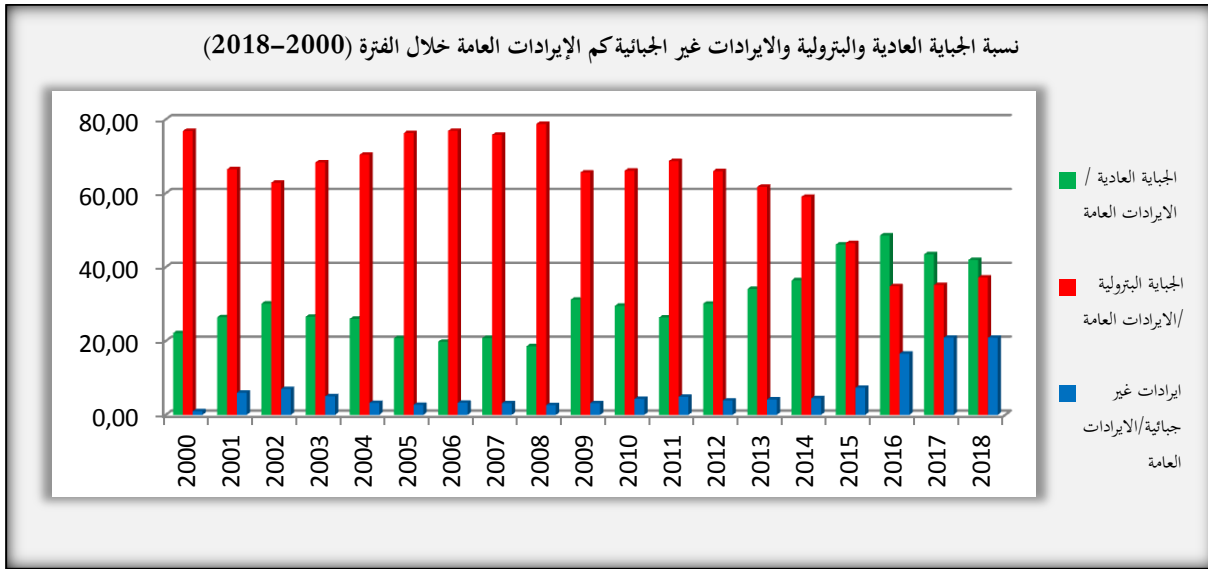
- تحسن النمو الاقتصادي وارتفاع الطلب العالمي على النفط
- انخفاض سعر صرف الدولار وارتفاع معدلات التضخم
- انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج لمشاريع إنتاج النفط
- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط
- ضعف نمو الطاقة التكريرية للدول المستهلكة تحت راية قوانين وتشريعات حماية البيئة
- الظواهر الطبيعية كإعصار "إيفان" الذي اجتاح المكسيك سنة 2004، وإعصار "كاترينا" الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، ما أدى إلى شلّ قدرة الإنتاج النفطي حينها.
- التوترات الجيوسياسية التي شهدتها مختلف دول العالم كإيران والعقوبات الدولية المسلطة على ملفها النووي باعتبارها كمنتج ومصدر رئيسي للنفط، وكذا العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 الذي كان يعتبر (العراق) ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب الاضطرابات السياسية في فنزويلا ونيجيريا فقدت على إثرها منظمة الأوبك 300.000 برميل نفط يوميا ما أدى إلى تراجع العرض النفطي في السوق النفطية.
- وعلى إثر ذلك وتحسن أسعار النفط ارتفعت الجباية البترولية الجزائرية من 1007.9 مليار دج سنة 2002 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، لكنها انخفضت إلى 2412.7 مليار دج سنة 2009 بنسبة تراجع (-40.9%) متأثرة بالأزمة المالية العالمية التي مسّت معظم دول العالم نهاية سنة 2008.

- **الفترة (2010-2018) :** شهدت هذه الفترة ارتفاع في الجباية البترولية محققة بذلك 2905 مليار دج سنة 2010 وأكبر حصيلة سنة 2012 بـ 4184.3 مليار دج، بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط إلى 109.45 دولار للبرميل تأثرا بأحداث الربيع العربي، غير أنه سرعان ما اتجهت نحو الانخفاض بداية من سنة 2013 بـ (-12.1%) مسجلة أدنى معدل نمو لها سنة 2015 بـ (-29.9%)، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط جراء انخفاض الطلب العالمي للنفط بسبب المشاكل الاقتصادية في بعض الدول المستهلكة للنفط مثلها الصين، الهند، البرازيل وروسيا، فلجأت دول أخرى إلى التحفيز الاستثماري في مجال النفط الصخري (أمريكا) والنفط الرملي (كندا) لتدارك التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على اقتصادها، وبذلك ارتفعت احتياطياتها وانخفضت وارداتها النفطية بشكل حاد، مما أدى إلى مزيد من الانهيار لأسعار النفط العالمية.
- هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى رفض دول من الأوبك (السعودية خاصة) خفض عرضها الإنتاجي من النفط (لقلّة تكلفتها الإنتاجية بالسعودية)، وبهذا تراجع سعر البرميل إلى 49.49 دولار سنة 2015 وإلى 40.68 دولار، وفي نوفمبر 2016 وبعد اتفاق دول الأوبك على تخفيض إنتاجها من النفط بداية من 2017 عادت أسعار البترول للارتفاع إلى 52.51 دولار و69.52 دولار للبرميل سنتي 2017 و2018

على التوالي، وبذلك انتقلت الجباية البترولية في الجزائر من 1781.1 مليار دج سنة 2016 إلى 2349.6 مليار دج سنة 2018.

وقد مثّلت الجباية البترولية في بداية الألفية الثالثة 76.88% من إجمالي الإيرادات العامة، إلا أنها تناقصت إلى 46.51% سنة 2015 ثمّ إلى 37.21% سنة 2018، حسب ما يظهره الشكل الموالي :

الشكل (3-18) : نسبة الجباية العادية والبترولية والإيرادات غير الجبائية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2018-2000) الوحدة (%)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-21)

ويعود ذلك إلى تذبذب وتراجع أسعار النفط في أواخر الفترة (2018-2000) للأسباب التي

تم ذكرها سابقا، إضافة إلى تحسّن تحصيل الجباية العادية والتي سيتمّ عرضها في النقطة الموالية.

ب- الإيرادات الجبائية (الجبائية العادية) : قبل التطرق إلى تطور الإيرادات الجبائية سنطّلع على أهم التعديلات

التي طرأت على النظام الجبائي الجزائري والتي يمكن ذكرها باختصار كالاتي :

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) : عرفت هذه الضريبة تعديلات ممثلة في الجدول أدناه

الجدول (3-22) : هيكل الضريبة على الدخل الإجمالي (2003 و 2008)

قانون المالية لسنة 2008		قانون المالية لسنة 2003	
نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 120.000	0%	لا يتجاوز 60.000
20%	من 120.001 إلى 360.000	10%	من 60.001 إلى 180.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000	20%	من 180.001 إلى 360.000
35%	أكثر من 1.440.000	30%	من 360.001 إلى 1.080.000
		35%	من 1.080.001 إلى 3.240.000
		40%	ما فوق 3.240.000

المصدر :

- القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، المادة 104، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002.

- القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007 يتضمن قانون المالية لسنة 2008، المادة 104، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007.

يلاحظ من الجدول أعلاه وخلال الفترة (2000-2018) أنه تمّ تقليص نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للفئة الأخيرة إلى 35% حسب قانون المالية لسنة 2008 بدلا عن 40% حسب قانون المالية لسنة 2003، كما أن آخر أكبر معدل للضريبة التي تمس المكلفين ذوي الدخل الأعلى قدّرت بـ 35% عوضا عن معدل 70% حسب قانون المالية 1992، و50% حسب قانون المالية 1994، و40% حسب قانون المالية لسنة 1999، إضافة إلى أن طول فئة الدخل لذوي الدخل الضعيفة أصبحت أطول مقارنة بقوانين المالية لفترة التسعينات.

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) : بالنسبة لهاته الضريبة حدّدت على حسب كل نشاط وهذا خلافا لما سبق خلال فترة التسعينات التي طبّقت على جميع الأنشطة باختلاف طبيعتها التجارية والخدمية والإنتاجية، كما أنّ معدّل الضريبة قد خفّض من 42% سنة 1992 إلى 26% كأعلى معدل سنة 2015، ويبقى هذا المعدل مقبولا مقارنة مع معدلات الضريبة لأرباح الشركات المطبقة في أوروبا والدول العربية.

الجدول (3-23) : تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (2008-2015)

المعدل	قانون المالية التكميلي لسنة 2015	المعدل	قانون المالية التكميلي لسنة 2009	المعدل	قانون المالية التكميلي لسنة 2008
19%	أنشطة إنتاج السلع	19%	الأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية	19%	الأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية
23%	أنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار	19%	الأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المذكورة في الفقرة السابقة يساوي 50% من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه	25%	الأنشطة التجارية والخدمات
26%	بالنسبة للأنشطة الأخرى	25%	الأنشطة التجارية والخدمات	25%	الأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات أكثر من 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسوم

المصدر :

- الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008.
- الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.
- الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جويلية 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

وكما يجدر الإشارة إلى أنه تمّ تعديل المادة 150 سنة 2014 حيث أضيفت أنشطة وكالات السياحة والأسفار النشطة في مجالي السياحة الوطنية والسياحة الاستقبالية بمعدل 19%¹. وفي سنة 2015 وُحِدَت الضريبة على أرباح الشركات لكافة الأنشطة بمعدل 23%². ثم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أعيد تقسيم الضريبة على أرباح الشركات حسب الأنشطة الموضحة في الجدول أعلاه.

- الرسم على القيمة المضافة (TVA) : خلال هذه الفترة تمّ تقليص معدّل الرسم على القيمة المضافة إلى معدّلين مخفض وعادي حسب ما يوضحه الجدول (3-24)

¹- القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن لقانون المالية لسنة 2014، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

²- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

الجدول (3-24) : تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المعدلات	قانون المالية لسنة 2001	قانون المالية لسنة 2017
المعدل المخفض	7%	9%
المعدل العادي	17%	19%

المصدر :

– القانون رقم 06-2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، يتضمن قانون المالية لسنة 2001، المادتين 21 و23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2000
 – القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادتين 21 و23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

وقد تمّ رفع المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة سنة 2017 من 7% إلى 9%، والمعدل العادي من 17% إلى 19% لإحداث التوازن بين التراجع المستمر لأسعار النفط والنفقات الاجتماعية، وكذا خلق موارد مالية تتضمن تحصيل الضرائب في جميع المجالات بشكل سريع باعتبارها ضريبة غير مباشرة تطبق على شريحة واسعة من المجتمعات، إضافة إلى دعم ميزانية الدولة في حدود 75% و ميزانية البلديات 10% و 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية¹.

- الرسم على النشاط المهني (TAP) : لم يعرف الرسم على النشاط المهني في الجزائر تغيرات كبيرة خلال الفترة (2000-2018) حسب ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (3-25) : تطور معدل الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2000-2018)

قانون المالية التكميلي لسنة 2001				
المعدل	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	
المعدل العام	0,11%	1,3%	0,59%	2%
قانون المالية التكميلي لسنة 2008				
المعدل	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	
المعدل العام	0,11%	1,3%	0,59%	2%
	0,16%	1,96%	0,88%	3%
				نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنايب
قانون المالية التكميلي لسنة 2015				
المعدل	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	
نشاطات البناء والأشغال العمومية والري مع تخفيض	0,11%	1,3%	0,59%	2%
المعدل العام				25%

¹ - المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، القوانين الجبائية، وزارة المالية نشرة 2020، ص32.

%3	%0,16	%1,96	%0,88	نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب
%1	%0,05	%0,66	%0,29	المعدل المخفض بالنسبة لنشاطات الإنتاج
قانون المالية التكميلي لسنة 2018				
المعدل	الصندوق المشترك للجماعات المحلية من ناتج الرسم	الحصة العادية للبلدية من ناتج الرسم	الحصة العادية للولاية من ناتج الرسم	
%2	%5	%66	%29	نشاطات البناء والأشغال العمومية والري مع تخفيض 25% المعدل العام
%3				نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب
%1				المعدل المخفض بالنسبة لنشاطات الإنتاج

المصدر :

- القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.
- الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008.
- الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جويلية 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.
- القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن المعدل العام للرسم على النشاط المهني قد انخفض من 2.55% سنة 1996 إلى 2% حاليا، مع فصل نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتطبيق عليها معدل 3%، وإضافة معدّل مخفض قدره 1% بالنسبة لنشاطات الإنتاج، كما أن حصص العائد لكل من الولاية والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال معدل الرسم على النشاط المهني لم تشهد تغيرات ملموسة.

- **الرسم الجزافي (VF) :** لقد تمّ رفع معدل الرسم الجزافي إلى 3% بموجب قانون المالية لسنة 2003¹، ثم خفّض إلى 1% قانون المالية لسنة 2005²، لكنه سرعان ما ألغي بموجب قانون المالية لسنة 2006.

وقد أسفرت هذه التعديلات على النظام الجبائي نتائج إيجابية في حصيللة الجباية العادية، حيث وحسب ما يوضحه الشكل (3-18) نرى تحسن وارتفاع نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات العامة في السنوات الأخيرة خاصة سنوات 2016، 2017 و2018 أين سجّلت نسب أعلى من نسب الجباية البترولية من إجمالي

¹- القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

²- القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 يتضمن قانون المالية لسنة 2005، المادة 211، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004.

الإيرادات العامة، نذكرها 48.57% مقابل 34.85% سنة 2016، و43.49% مقابل 35.17% سنة 2017، و41.95% مقابل 37.21%، وهذا مؤشر جيد لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. كما أن الجباية العادية لم تسجل أي معدل نمو سلبي خلال الفترة (2000-2018) وحافظت على استقرارها ونموها حتى ولو كان بشكل بطيء حسب الشكل (3-17). وما يدعو للانتباه تزايد وتطور الإيرادات غير الجبائية خلال هذه الفترة خاصة في الآونة الأخيرة، حيث سجلت حصيلتها 1318.5 مليار دج سنة 2018 بعدما كانت حصيلتها 15.4 مليار دج فقط سنة 2000، وارتفعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة من 0.98% سنة 2000 إلى 20.91% و20.88% سنتي 2017 و2018 على التوالي، وتشمل الإيرادات غير الجبائية على حاصل ممتلكات الدولة وحقوق أرباح بنك الجزائر.

وعن هيكل الإيرادات الجبائية العادية خلال الفترة (2000-2018) فهي موضحة في الجدول الموالي :

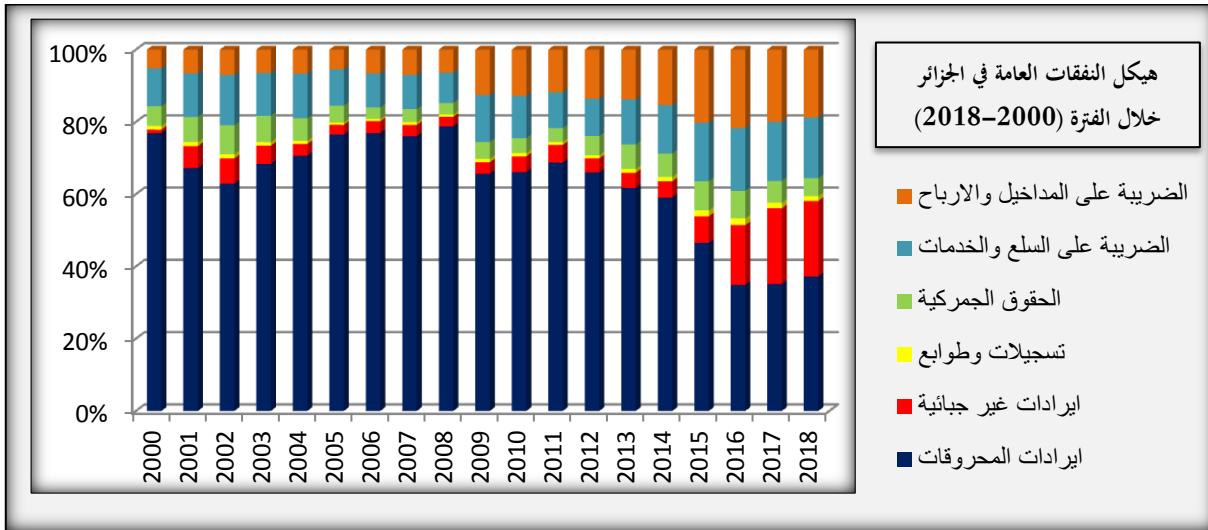
الجدول (3-26) : هيكل الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) الوحدة : مليار دج

السنوات	الضريبة على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع
2000	82	165	86,3	16,2
2001	98,5	179,2	103,7	16,8
2002	112,2	223,4	128,4	18,9
2003	127,9	233,9	143,8	19,3
2004	148	274	138,8	19,6
2005	168,1	308,8	143,9	19,6
2006	241,2	341,3	114,8	23,5
2007	258,1	347,4	133,1	28,1
2008	331,5	435,2	164,9	33,6
2009	462,1	478,5	170,2	35,8
2010	561,7	514,7	181,9	39,7
2011	684,7	572,6	222,4	47,4
2012	862,3	652	338,2	56,1
2013	823,1	741,6	403,8	62,5
2014	881,2	768,5	370,9	70,8
2015	1034,5	824,3	411,2	84,7
2016	1109,2	887,8	389,4	95,8
2017	1207,6	991	364,8	92,6
2018	1185	1061,8	313,5	85,6

المصدر : وزارة المالية احصائيات المديرية العامة للتقدير والسياسات على الموقع :

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique> تاريخ الإطلاع (2020/07/16)

الشكل (3-19) : هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-26)

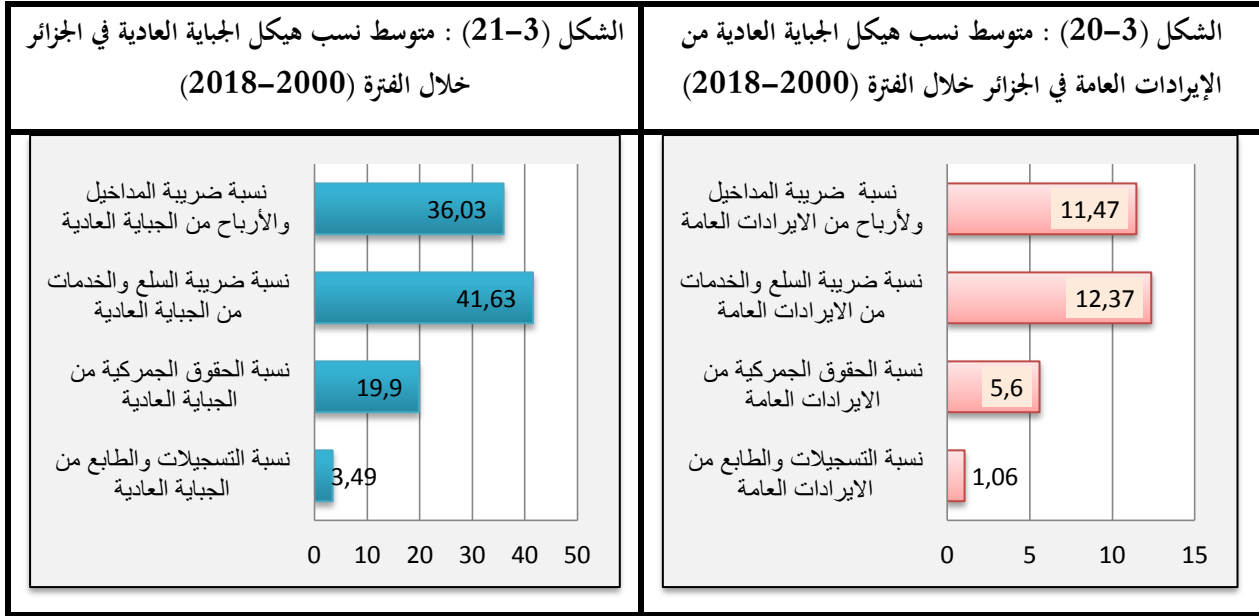
يظهر لنا الجدول (3-26) والشكل (3-19) تزايد مستمر لكل من الضريبة على المداخيل والأرباح، الضريبة على السلع والخدمات، الحقوق الجمركية، تسجيلات وطوابع خلال الفترة (2000-2018)، وإذا قمنا بتقسيم الفترة إلى مرحلتين :

- الفترة الأولى (2000-2009) : نجد تطور حصيلة الضريبة على السلع والخدمات أعلى من تطور حصيلة الضريبة على المداخيل والأرباح حيث سجلت هذه الأخيرة إيرادات قدرها 82 مليار دج سنة 2000 و 462.1 مليار دج سنة 2009، مقابل 165 مليار دج سنة 2000 و 478.5 مليار دج سنة 2009 بالنسبة لإيرادات الضريبة على السلع والخدمات، لكن يبقى معدل نمو الضريبة على السلع والخدمات متباطئا بمتوسط 12.56% في حين سجل معدل نمو الضريبة على المداخيل والأرباح متوسط أحسن قدره 20.92%، ثم تأتي الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع بالمرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

- الفترة الثانية (2010-2018) : في هذه الفترة حصيلة الضريبة على المداخيل والأرباح تعدت حصيلة الضريبة على المداخيل والأرباح، وبمعدل نمو أعلى منها، أي متوسط معدل النمو للضريبة على المداخيل والأرباح قدر بـ 11.5% مقابل 9.31% بالنسبة لمتوسط معدل النمو للضريبة على السلع والخدمات، وقد سجلت الضريبة على المداخيل والأرباح أعلى مستوى لها سنة 2017 بحصيلة 1207.6 مليار دج مقابل 991 مليار دج للضريبة على السلع والخدمات، وتبقى دائما المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي للحقوق الجمركية والتسجيلات والطابع.

وإجمالا تعتبر متوسط نسبة الضريبة على السلع والخدمات من الإيرادات العامة (12.37%) وكذا متوسط نسبتها من الجباية العادية (41.63%) أعلى منها من متوسط نسبة الضريبة على المداخيل والأرباح من الإيرادات العامة (11.47%) ومن إجمالي الجباية العادية (36.03%) حسب ما يوضحه الشكلين (3-20)

و(3-21)، وتبقى هذه النسب مقبولة إذا ما قورنت بالفترة السابقة (1990-1999) لوجود التقارب بين متوسط النسب لضريبة المداخل والأرباح وضريبة السلع والخدمات، غير أن الحقوق الجمركية سجلت تراجعاً في متوسط نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (5.6%) خلال الفترة (2000-2018) مقابل (9.25%) خلال الفترة (1990-1999)، وكذا تراجع نسبتها من الجباية العادية (19.9%) مقابل (24.87%) في الفترة ما بين 1990 و1999، في حين ظلت تقريبا مستقرة متوسط نسبة التسجيلات والطابع من إجمالي الإيرادات العامة والجبائية العادية خلال الفترتين السابقتين.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدولين (3-21) و (3-26)

ومثلما قمنا بقياس الأداء الضريبي خلال الفترة (1990-1999) سنقوم بذاتها خلال الفترة (2000-2018)، حيث يبرز الجدول الموالي معدل الضغط الضريبي العام ومعدل الضغط الضريبي خارج المحروقات خلال الفترة ما بين 2000 و2018 :

الجدول (3-27) : تطور معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الضغط الضريبي العام (%)	36,88	47	39,43	42,81	40,76	36,26	37,59	35,45	35,62	38,27
الضغط الضريبي خارج المحروقات (%)	16,72	15,96	14,57	15,6	15,21	15,16	15,51	15,86	14,31	13,94
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
الضغط الضريبي العام (%)	31,17	32,56	29,18	30,53	33,31	35,79	39,11	39,69	36,63	
الضغط الضريبي خارج المحروقات (%)	16,86	17,68	17,13	17,34	16,64	17,39	17,88	16,34	16,62	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المديرية العامة للتقدير والسياسات من وزارة المالية على الموقع :

<http://www.dgpp-mf.gov.dz> تاريخ الإطلاع (2020/07/20)

وكما أشرنا سابقا أن معدل الضغط الضريبي العام لا يعتمد عليه في قياس الأداء الضريبي، حيث عرف هذا الأخير معدلات مرتفعة ومضللة وصلت إلى 47% سنة 2008، فيما سجل أدنى مستوى له سنة 2016 بمعدل 29.18 %، وبالنسبة لمعدل الضغط الضريبي خارج المحروقات فقد شهد ارتفاعا محسوسا مقارنة بالفترة (1990-1999)، فكان أعلى مستوى له 17.88 % سنة 2012 ومعدل متوسط قدره 16.14 % خلال الفترة (2000-2018)، لكن ومع تحسّن الجباية العادية وارتفاع معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الآونة الأخيرة، فإنه لم يصبو إلى المعدل النموذجي المقدر بـ 25% وهذا ما يستدعي إعادة النظر في النظام الجبائي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع عملية التحصيل الجبائي ومكافحة الغش والتهرب الضريبي.

المطلب الثالث : الموازنة العامة في الجزائر (1990-2018)

تتأثر الموازنة العامة للدولة بالسياسة المالية المنتهجة من قبلها سواء كانت توسعية أو انكماشية، ما ينتج عنها فائضا أو عجزا في الموازنة القائمة على الفارق بين النفقات والإيرادات العامة، وتلجأ الدولة إلى استخدام العجز الموازني كأداة لتقييم كفاءة وفاعلية سياستها المالية وتحديد مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وسنحاول في هذا الجزء معرفة حالة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1990-2018)

1- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) :

يوضح الجدول والشكل المواليين تطور الموازنة العامة في الجزائر، والتي تخللتها تذبذبات على طول الفترة (1990-1999).

الجدول (3-28) : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) الوحدة مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	رصيد الحسابات الخاصة	فروض الخزينة صافية	رصيد الموازنة خارج صندوق التطهير	تخصيص لصندوق التطهير	الرصيد الأولي	الرصيد الإجمالي	نسبة رصيد الموازنة من PIB (%)
1990	152.5	142.5	10.0	-	-	-	-	-	-	1.8
1991	248.9	239.6	9.3	-	-	-	-	-	-	1.08
1992	311.8	308.7	3.1	-	-	-	-	-	-	0.29
1993	320,1	390,5	-70,4	5,6	11,5	-76,3	24,3	-73,6	-100,6	5.92 -
1994	434,2	461,9	-27,7	1,1	7	-33,7	31,7	-24,3	-65,4	1.86 -
1995	600,9	589,1	11,8	-0,7	2,4	8,7	36,9	34	-28,2	0.59
1996	824,8	724,7	100,2	1,5	2,4	104,1	24,4	163,9	74,9	3.9
1997	926,6	845,1	81,5	1,1	1,5	84,1	18	193,5	66,1	2.93
1998	774,6	876	-101,2	-6,9	0,1	-108,2	0	2,7	-108,2	3.58 -
1999	950,5	961,7	-11,2	-5,6	-0,3	-16,5	0	109,9	-16,5	0.35 -

المصدر :

- IMF; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 98/87 September 1998, P50
- IMF ; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 03/69, March 2003, P51
- Banque d'Algerie, Rapport annuel 2002, évolution économique et monétaire en Algérie sur le site : <https://www.bank-of-algeria.dz/> , consulté le 21/07/2020.

علما أن :

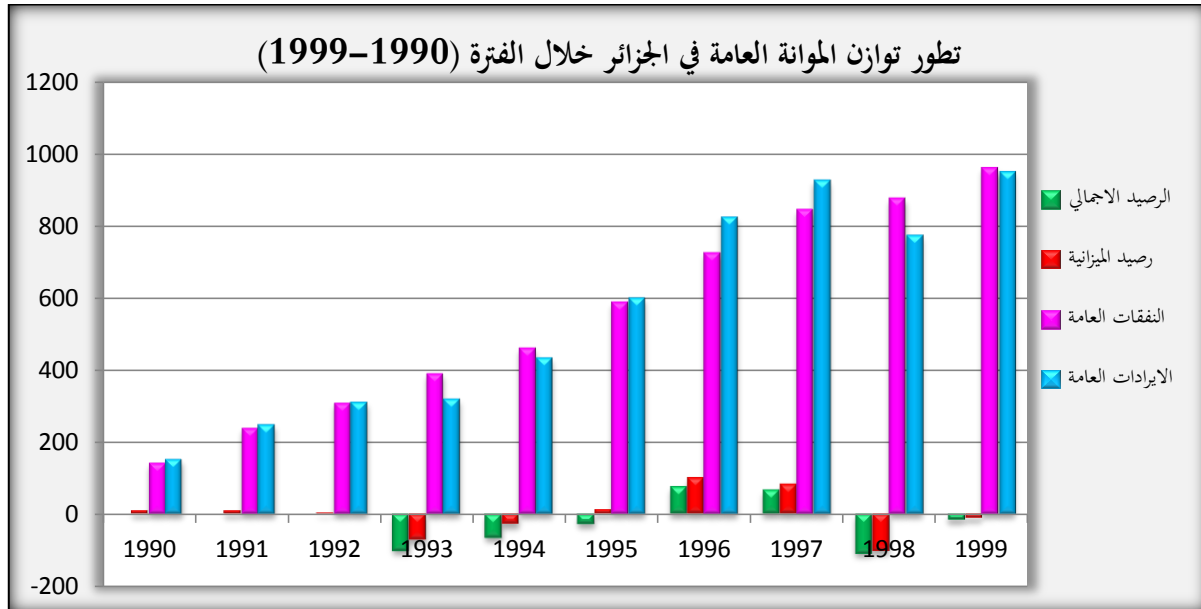
رصيد الميزانية العامة = إجمالي الإيرادات العامة - إجمالي النفقات العامة

رصيد الميزانية خارج صندوق التطهير = رصيد الميزانية العامة + رصيد الحسابات الخاصة - صافي قروض الخزينة

الرصيد الأولي = رصيد الميزانية خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام

الرصيد الإجمالي = رصيد الميزانية خارج صندوق التطهير - مخصصات صندوق التطهير

الشكل (3-22) : تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-28)

حقق رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990-1992) فائضا قدره 10 مليار دج سنة 1990، و 9.3 مليار دج سنة 1991، و 3.1 مليار دج سنة 1992 نتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة آنذاك، لكن سرعان ما تحول الفائض في الموازنة إلى عجز سنتي 1993 و 1994 اللذين يمثلان 5.92% و 1.86% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض أسعار البترول من 18.44 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 16.33 دولار للبرميل سنة 1993 و 15.53 دولار للبرميل سنة 1994، وهذا مقابل ارتفاع النفقات العامة بنسبة 26.5% و 18.28% سنتي 2013 و 2014 على التوالي، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي (الإيرادات الكلية مطروحا منها نفقات التسيير) خلال هاتين السنتين قيمة 31.2 مليار دج لسنة 2013 و 89.5 مليار دج لسنة 1994، لكنهما لم يسمحا بتمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة، مما أدى ظهور الحاجة إلى التمويل من طرف الخزينة العمومية بـ 100.6 مليار دج سنة 1993 و 65.4 مليار دج سنة 1994.

أما في الفترة ما بين 1995 و 1997 عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل فائضا قدره 11.8 مليار دج سنة 1995 و 100.2 مليار دج سنة 1996 و 81.5 مليار دج سنة 1997، وهو ما يمثل 0.59% و 3.9%

و2.93% من إجمالي الناتج المحلي لتلك السنوات على التوالي، ويعود هذا الفائض في الموازنة لتحسن الإيرادات العامة بالتحديد الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت إلى 16.86 دولار و20.29 دولار و18.86 دولار للبرميل على التوالي، كما بلغ التدفق في الادخار العمومي إلى 156.5 مليار دج سنة 1995، و274.21 مليار دج سنة 1996 و283.05 مليار دج سنة 1997 ليساهم في تمويل نفقات الاستثمار للدولة.

وفي سنة 1998 رصدت الموازنة العامة أكبر عجز لها قدره 101.2 مليار دج سببه التراجع الكبير لمعدل نمو الإيرادات العامة بنسبة (-16.4%) وزيادة معدل نمو النفقات العامة بـ 3.66%، ويعود ذلك لانخفاض أسعار النفط (الأزمة النفطية) التي وصل فيها سعر البرميل إلى 12.28 دولار، التي تبعها تراجع الجباية البترولية بنسبة 28.12% خلال هذه السنة، ما استدعى الخزينة العمومية إلى تمويل نفقات الاستثمار للدولة بقيمة 108.2 مليار دج لعدم قدرة الادخار العمومي على ذلك والذي بلغ قيمة هذا الأخير 110.75 مليار دج، كما يمثل عجز رصيد الموازنة العامة 3.58% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبخصوص سنة 1999 فقد تقلص عجز الموازنة العامة إلى 11.2 مليار دج ما يعادل 0.35% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا راجع لتداعيات أزمة 1998 التي استمر أثرها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999، أين سجلت أسعار النفط تحسنا وصل سعر البرميل فيه 17.44 دولار، مما سمح بارتفاع الجباية البترولية بنسبة 38.11% ارتفعت على إثرها الإيرادات العامة بنسبة 22.71%، ومع ذلك لم يسمح التدفق في الادخار العمومي الذي قدره 175.81 مليار دج من تمويل نفقات الاستثمار ما أدى إلى التمويل من طرف خزينة الدولة العمومية بقيمة 16.5 مليار دج.

2- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

شهدت هذه الفترة (2000-2018) تحقيق الموازنة العامة لأرصدة سالبة (عجز) وموجبة (فائض)

حسب ما يوضحه الجدول والشكل أدناه

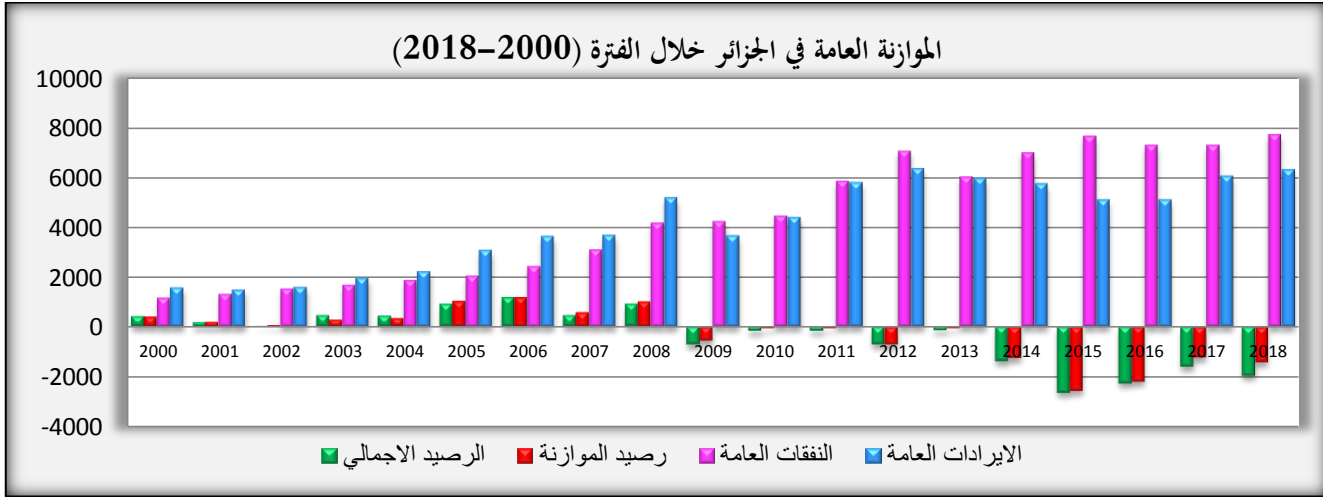
الجدول (3-29) : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) الوحدة مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النققات العامة	رصيد الموازنة	رصيد الحسابات الخاصة	قروض الخزينة صافية	رصيد الموازنة خارج صندوق التطهير	تخصيص لصندوق التطهير	الرصيد الأولي	الرصيد الإجمالي	نسبة رصيد الموازنة من PIB (%)
2000	1578,1	1178,1	400	-0,7	0,5	398,8	0	560,5	398,8	9.7
2001	1505,5	1321	184,5	-20	-6,5	171	0	318,5	171	4.36
2002	1603,2	1550,6	52,6	-11,2	30,9	10,5	0	153,5	10,5	1.16
2003	1974,4	1690,2	284,2	186,9	32,6	438,5	0	552,5	438,5	5.41
2004	2229,7	1891,8	337,9	109,9	11,8	436	0	521,2	436	5.5
2005	3082,6	2052	1030,6	-129	5,2	896,4	0	969,6	896,4	13.63
2006	3639,8	2453	1186,8	-4,1	32,1	1150,6	0	1219,2	1150,6	13.96
2007	3687,8	3108,5	579,3	18,8	141,3	456,8	0	537,3	456,8	6.19
2008	5190,5	4191	999,5	31,2	123,8	906,9	0	968,3	906,9	9.05
2009	3676	4246,3	-570,3	-4,3	138,5	-713,1	0	-675,7	-713,1	-5.72
2010	4392,9	4466,9	-74	34,7	138,9	-178,2	0	-145	-178,2	-0.62
2011	5790,1	5853,6	-63,5	24,1	129,2	-168,6	0	-130,9	-168,6	-0.44
2012	6339,3	7058,1	-718,8	74,6	66,7	-710,9	0	-668,9	-710,9	-4.43
2013	5957,5	6024,1	-66,6	53,4	130,5	-143,7	0	-99,5	-143,7	-0.40
2014	5738,4	6995,7	-1257,3	-27,7	90,3	-1375,3	0	-1337,5	-1375,3	-7.3
2015	5103,1	7656,3	-2553,2	60,7	129,2	-2621,7	0	-2579,1	-2621,7	-15.28
2016	5110,1	7297,5	-2187,4	58,5	116,4	-2245,3	0	-2198,5	-2245,3	-12.49
2017	6047,9	7282,6	-1234,7	34,8	390,34	-1199,9	0	-1508	-1590,3	-6.65
2018	6314	7726,3	-1412,3	-22,8	517,44	-1435,1	0	-1826	-1952,5	-6.97

المصدر :

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2004، دون صفحة
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2007، ص 165.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 210.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2015، ص 155.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 144.
- IMF, Rapport N° 18/168 , Le conseil d'administration du FMI conclut les consultations de 2018 au titre de l'article IV avec l'Algérie, P 31. sur le site www.imf.org › Publications › 2018 › French › cr18168f : [file:///C:/Users/lenovo%20%20ThinkPadT550/Downloads/cr18168f%20\(5\).pdf](file:///C:/Users/lenovo%20%20ThinkPadT550/Downloads/cr18168f%20(5).pdf), consulté le 20/07/2020

الشكل (3-23) : تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-29)

من خلال ملاحظتنا للجدول (3-29) والشكل (3-23) يمكن لنا تقسيم الفترة (2000-2018) إلى مرحلتين :

- **الفترة (2000-2008) :** عرف على طول هذه الفترة تحقيق رصيد موازنة موجب، أي فائض في الموازنة العامة، حيث حقق فائض قدره 400 مليار دج سنة 2000 ليبدأ الفائض في الانخفاض تدريجيا محققا رصيد قدره 184.5 مليار دج سنة 2001، وأدنى رصيد لهذه الفترة بقيمة 52.6 مليار دج سنة 2002، بسبب ارتفاع معدل نمو النفقات بـ 17.38% على حساب الإيرادات التي نمت بمعدل 6.29% على إثر تراجع أسعار النفط من 27 دولار سنة 2000 إلى 24.36 دولار للبرميل سنة 2002، ومع تحسن وعودة تلك الأسعار إلى الارتفاع والتي ارتفعت معها الإيرادات البترولية بنسب عالية 33.94% سنة 2003، 49.79% سنة 2005 و 46.19% سنة 2008، ما أدى إلى رفع في الإيرادات العامة بمعدلات أكبر من معدلات النفقات العامة، فترصد بالأخير فوائض في الموازنة العامة قدرت بـ 284.2 مليار دج سنة 2003، وأعلى رصيد 1186.8 مليار دج سنة 2006 و 999.5 مليار دج سنة 2008 كل ذلك ساهم في تغذية صندوق ضبط الإيرادات^(*) (FRR) حيث انتقل رصيد هذا الأخير من 232.14 مليار دج سنة 2000 إلى 320.89 مليار دج سنة 2003، ثم تضاعف أكثر من 13 مرة سنة 2008 ليحقق رصيد قدره 4280.07 مليار دج حسب ما يوضحه الجدول (3-30).

(*) : صندوق ضبط الإيرادات أنشئ بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، تحت حساب خاص للخزينة رقم 103-302 بهدف امتصاص فوائض الجباية النفطية واستخدامها لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.

الجدول (3-30) : تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

خلال الفترة (2008-2000) الوحدة : مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	232,14	171,53	27,98	320,89	721,69	1842,69	2931,05	3215,53	4280,07

المصدر : المديرية العامة للتقديرات والسياسات على الموقع : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/07/21)

وبخصوص نسبة رصيد الموازنة من إجمالي الناتج المحلي فحققت هي كذلك نسب ايجابية تراوح أدنى مستوى لها سنة 2002 بمعدل 1.16% وأعلى مستوى لها سنة 2006 بمعدل 13.96%.

وعموما تحقيق الفوائض في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة التي تراوحت بين سنة 2000 و2008 رجع بالأساس إلى تحسن الإيرادات العامة وعودة الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتعاش أسعار المحروقات.

● **الفترة (2009-2018) :** ما يميّز هذه الفترة تسجيل عجز في الموازنة العامة على طول الفترة بعد تحقيق الفوائض المتتالية خلال الفترة السابقة، حيث رصد رصيد سلبي للموازنة سنة 2009 وصل إلى 5.75% من إجمالي الناتج المحلي، أي بواقع عجز قدره 570.3 مليار دج، ويرجع ذلك إلى مواصلة المحافظة على مستوى النفقات العامة، إلى جانب انخفاض الإيرادات العامة بمعدل 29.18% جراء الأزمة المالية الدولية التي بدأت نهاية سنة 2008 واستمرت آثارها على سنة 2009، وتراجع أسعار النفط من 94.1 دولار سنة 2008 إلى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009، كما لم يسمح الادخار العمومي الذي بلغ قيمته 1376 مليار دج سنة 2009 من تمويل نفقات الاستثمار المقدرة بـ 1946.3 مليار دج، ما أدى إلى تمويل هاته الأخيرة من طرف الخزينة العمومية بـ 713.1 مليار دج.

وفي سنتي 2010 و2011 تراجع العجز الموازي بنسبة 87.02% و14.19% على التوالي، نتيجة للارتفاع الشديد في إيرادات المحروقات بمعدل نمو 20.4% سنة 2010 و36.99% سنة 2011، كما بلغا تدفق الادخار العمومي 1733.9 مليار دج و 1910.9 مليار دج على التوالي، اللذين لم يسمحا بتمويل كافة نفقات الاستثمار، ونتيجة لذلك لجأ إلى التمويل بمقدار 178.2 مليار دج و168.6 مليار دج سنتي 2010 و2011 على التوالي.

ثمّ ما لبث عجز الموازنة ليرتفع مجددا إلى 718.8 مليار دج سنة 2012، نظرا لارتفاع نفقات التسيير بنسبة 23.29% في ظرف يتميز بارتفاع متواضع للإيرادات الكلية، بينما لم يمول مبلغ الادخار العمومي المقدر بـ 1556.7 مليار دج نفقات الاستثمار ليمول هو الآخر من الخزينة العمومية بـ 710.9 مليار دج وبعد تقلص رصيد الموازنة العامة سنة 2013 إلى 66.6 مليار دج والذي يمثل أدنى نسبة (0.4%) من إجمالي الناتج المحلي، بتخفيض النفقات العامة الجارية منها ورأس المال، عاد رصيد الموازنة ليسجل عجزا أكبر سنة 2014 بـ 1257.3 مليار دج وعجزا قياسيا بـ 2553.2 مليار دج سنة 2015، محققا الرصيد الأخير أكبر نسبة من إجمالي الناتج المحلي على طول الفترة (2000-2018) المقدرة بـ 15.28%، ويعود

هذا التأثير بالأزمة النفطية العالمية والتي انخفضت فيها الإيرادات العامة بـ (-635.3 مليار دج)، كما ارتفعت النفقات العامة بـ 971.6 مليار دج، وبلغ تدفق الادخار العمومي 486.1 مليار دج، وبالتالي لم يتم ادخار سوى 9.5% من إجمالي الإيرادات سنة 2015 مقابل 21.7% سنة 2014، وبذلك تم تمويل نفقات الاستثمار بـ 2621.7 مليار دج.

وفي سنتي 2016 و 2017 تم تسجيل تراجع ضعيف في الرصيد الموازي بواقع 2187.4 مليار دج و 1234.7 مليار دج على التوالي، ليرتفع العجز مجددا إلى 1412.3 مليار دج سنة 2018 ممثلا بـ 6.97% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا بسبب الزيادة في النفقات العامة بمعدل 6.09%، مقابل الزيادة بمعدل 4.4% في الإيرادات العامة، كما بلغ تدفق الادخار العمومي إلى 1665.7 مليار دج، وهو غير كاف لتمويل نفقات الاستثمار، ما استدعى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (*).

وعلى إثر هذا كله وبتتمويل عجز الموازنة من الخزينة العمومية المعبر عنها بقائم ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات) أدى ذلك إلى تراجع في رصيد الصندوق بداية من سنة 2013 أين انخفض إلى 5563.5 مليار دج ليتهاوى إلى ما دون النصف سنة 2015 حسب ما يوضحه الجدول (3-31). ثم تقلص أكثر سنة 2016 مسجلا رصيد قدره 784.46 مليار دج تم توجيهها لتمويل عجز الموازنة بواقع 58.1% فقط أما الباقي فتم تغطيته باللجوء إلى موارد تمويل أخرى لا سيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين.

أما في سنة 2017 استنفد رصيد الصندوق كليا نظرا للعجز الكبير الذي طال الموازنة العامة آنذاك، فتم اللجوء إلى التمويل من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

وبنهاية سنة 2018 سجل صندوق ضبط الإيرادات رقبا ايجابيا قدره 305.5 مليار دج جراء الحصول على فائض في قيمة الجباية البترولية بواقع 437.41 مليار دج، تم منها تمويل عجز الموازنة بـ 131.91 مليار دج

الجدول (3-31) : تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

خلال الفترة (2009-2018) الوحدة : مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	4316,47	4842,84	5381,7	5633,75	5563,5	4408,16	2073,85	784,46	00	305,5

المصدر : المديرية العامة للتقديرات والسياسات على الموقع : <http://www.dgpp-mf.gov.dz> تاريخ الاطلاع (2020/07/21)

(*): دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب المادة 45 مكرر من القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، بالجريدة الرسمية العدد 57، التي تنص على قيام بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة (05) سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية من أجل المساهمة في تمويل الدين العمومي الداخلي وتغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وتم تجميد التمويل التقليدي شهر ماي 2019 بعد ضخ 6555 مليار دج الى غاية جانفي 2019

المبحث الثالث : تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

سنركز في هذا الجزء من البحث على تحليل واقع الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال مراحلها الاقتصادية التي شهدت عبره عدّة اختلالات ضمن مؤشراتّها الاقتصادية الكلية، وتغيّر السياسة المالية المنتهجة من الانكماشية فترة التسعينات إلى التوسعية فترة بداية الألفية الثالثة، وكذا مدى توافق تلك المؤشرات مع النتائج المحققة من خلال المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول : تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)

لتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر سنعرض تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة عامة مع أخذ تطور نمو القطاعات المختلفة من قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات.

1- تطور النمو الاقتصادي (1990-2018) :

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول منها الجزائر، والذي عرف تغيّرات عدة على طول الفترة 1990-2018، فحسب ما يوضحه الجدول (3-32) والشكل (3-24) يمكن تقسيم تطور معدل النمو الاقتصادي إلى أربع مراحل كالآتي :

- **المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1994) :** سُجّلت معدلات منخفضة وسالبة للنمو الاقتصادي في بداية فترة التسعينات ما بين 1990 و1994، ويرجع ذلك إلى تداعيات آثار الأزمة النفطية سنة 1986، إضافة إلى كون هذه الفترة هي بداية مرحلة انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق في ظل عدم وجود الاستقرار السياسي والاجتماعي.

كما عرف معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كذلك معدلات سالبة خلال هذه الفترة بأدنى قيمة له -4.4% سنة 1993، ولا يختلف عنه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات أين عرف انخفاضا محسوسا من 61.1% سنة 1991 إلى 22.7% سنة 1994.

وما ميّز هذه الفترة أيضا ارتفاع معدل النمو الديمغرافي عن معدل النمو الاقتصادي، مسجلا بذلك أعلى مستويات له بمعدل متوسط 2.41% للنمو الديمغرافي مقابل معدل متوسط للنمو الاقتصادي بـ -0.32%

- **المرحلة الثانية خلال الفترة (1995-2000) :** عرفت هذه الفترة تباينا في معدل النمو الاقتصادي، حيث ارتفع معدل النمو من 3.8% سنة 1995 إلى 4.1% سنة 1996، لينخفض سنة 1997 إلى 1.1% ثم ارتفع إلى 5.1% سنة 1998، ثم عاد للانخفاض مجددا سنة 1999 إلى 3.2%، وسنة 2000 ارتفع إلى 3.8%، ويعود ذلك إلى تعدّد الشروط المملية على الجزائر من خلال اتفاقياتها مع المؤسسات الدولية.

وبالمثل شهدت معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تذبذبا حيث انتقل من 1.7% سنة 1995 لينخفض تدريجيا إلى -0.6% سنة 1997، ثم ارتفع بعدها إلى 3.5% سنة 1998، ليعود وينخفض إلى 1.6% سنة 1999، أما بخصوص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات فقد سجل

أعلى مستوى له سنة 1995 بـ 30.2% ثمّ انخفض إلى 6.8% سنة 2000، وعن معدل النمو الديمغرافي فقد حقق انخفاضا محسوسا من 2.05% سنة 1995 إلى 1.51% سنة 2000.

● **المرحلة الثالثة خلال الفترة (2001-2005) :** انطلاقا من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع من 3% سنة 2001 إلى أعلى معدل مسجل له خلال الفترة 7.2% سنة 2003، ويرجع ذلك إلى تحسن وارتفاع أسعار النفط، والتي أطلق العنان على إثرها لبداية تسطير البرامج التنموية وتطبيقها.

انعكس ذلك على تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات والتي شهدت تحسنا هي الأخرى على طول الفترة، أما عن معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فقد ارتفع من 1.5% سنة 2001 إلى 5.5% سنة 2003، و 4.2% سنة 2005، وبخصوص معدل النمو الديمغرافي فقد عرف استقرار على طول الفترة بمعدل متوسط قدره 1.58%.

● **المرحلة الرابعة خلال الفترة (2006-2014) :** شهدت هذه الفترة استقرارا نسبيا على طول الفترة محققة أعلى معدل نمو 3.8% سنة 2014 وأدنى معدل نمو سنة 2009 بـ 1.6%، لكن تبقى تلك المعدلات منخفضة مقارنة بالفترة التي سبقتها، رغم انتعاش أسعار النفط التي وصلت إلى أعلى مستوى لها بسعر متوسط 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ثم تراجع إلى 96.29 دولار للبرميل سنة 2014، وهذا لركود قطاع المحروقات وتسجيله لمعدلات نمو منخفضة وسلبية خلال الفترة.

بينما عرفت معدلات النمو للناتج الحقيقي خارج المحروقات تحسنا ملحوظا أين وصل إلى 19.7% سنة 2011، في حين انخفض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مسجلا معدلات سلبية سنوية 2006 و 2009، وبمعدل متوسط قدره 0.89% خلال هذه الفترة، أما معدل النمو الديمغرافي فقد ارتفع من 1.75% سنة 2006 إلى 2.13% سنة 2014.

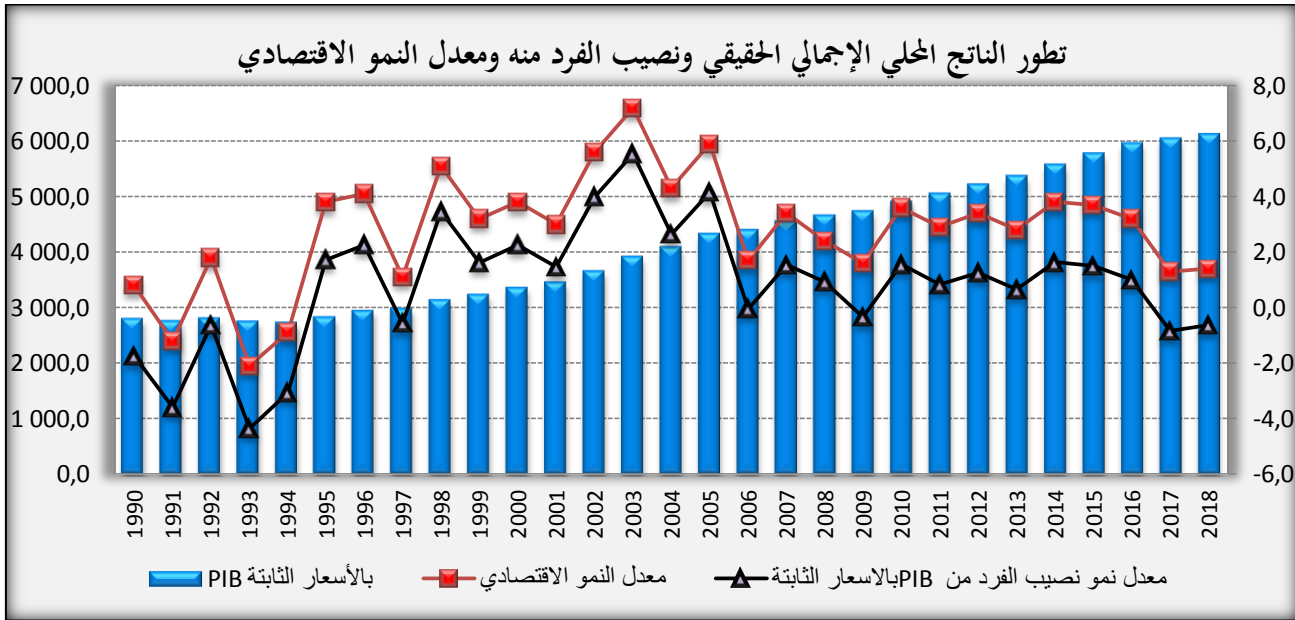
● **المرحلة الخامسة خلال الفترة (2015-2018) :** عرفت هذه الفترة انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي من 3.7% سنة 2015 إلى 1.4% سنة 2018، وهذا لتراجع نمو قطاع المحروقات بفعل تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014، كما تراجعت على إثرها معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وكذا معدلات نمو الناتج خارج المحروقات، بينما ظلت معدلات النمو الديمغرافي مستقرة عند مستوى 2%.

الجدول (32-3) : تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من PIB الوحدة مليار دج

السنة	PIB بالأسعار الجارية	PIB بالأسعار الثابتة	معدل النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من PIB بالأسعار الجارية	نصيب الفرد من PIB بالأسعار الثابتة	معدل نمو نصيب الفرد من PIB بالأسعار الجارية	معدل نمو نصيب الفرد من PIB بالأسعار الثابتة	معدل نمو PIB خارج المحروقات	معدل النمو الديمغرافي
1990	554,4	2 800,6	0,8	22 156,0	111 924,7	-	-1.75	454,4	2.51
1991	862,1	2 767,0	-1,2	33 620,6	107 903,5	51,7	-3,6	732,1	2,48
1992	1 074,7	2 816,8	1,8	40 908,1	107 219,7	21,7	-0,6	894,7	2,45
1993	1 189,7	2 757,6	-2,1	44 237,6	102 536,6	8,1	-4,4	939,6	2,37
1994	1 487,4	2 732,8	-0,9	54 095,3	99 389,0	22,3	-3,1	1 153,2	2,24
1995	2 005,0	2 836,7	3,8	71 453,8	101 092,3	32,1	1,7	1 501,6	2,05
1996	2 570,0	2 953,0	4,1	89 968,1	103 372,9	25,9	2,3	1 842,3	1,80
1997	2 780,2	2 985,4	1,1	95 719,3	102 786,7	6,4	-0,6	1 941,2	1,68
1998	2 830,5	3 137,7	5,1	95 926,1	106 337,1	0,2	3,5	2 192,3	1,59
1999	3 238,2	3 238,1	3,2	108 066,0	108 062,7	12,7	1,6	2 347,3	1,55
2000	4 123,5	3 361,2	3,8	135 570,6	110 506,0	25,5	2,3	2 507,2	1,51
2001	4 227,1	3 462,0	3,0	136 892,8	112 114,4	1,0	1,5	2 783,2	1,52
2002	4 522,8	3 655,9	5,6	144 234,9	116 588,0	5,4	4,0	3 045,7	1,55
2003	5 252,3	3 919,1	7,2	164 918,4	123 055,5	14,3	5,5	3 383,4	1,57
2004	6 149,1	4 087,6	4,3	189 998,7	126 300,5	15,2	2,6	3 829,3	1,62
2005	7 562,0	4 328,8	5,9	229 805,6	131 549,3	21,0	4,2	4 209,1	1,67
2006	8 501,6	4 402,4	1,7	253 924,2	131 488,0	10,5	-0.05	4 619,4	1,75
2007	9 352,9	4 552,0	3,4	274 310,4	133 506,3	8,0	1,5	5 263,6	1,84
2008	11 043,7	4 661,3	2,4	319 265,2	134 754,1	16,4	0,9	6 042,2	1,45
2009	9 968,0	4 735,9	1,6	282 636,5	134 282,1	-11,5	-0,4	6 858,9	1,96
2010	11 991,6	4 906,4	3,6	333 302,7	136 370,8	17,9	1,6	7 811,2	2,01
2011	14 589,0	5 048,6	2,9	397 323,6	137 501,4	19,2	0,8	9 346,5	2,05
2012	16 209,6	5 220,3	3,4	432 289,6	139 226,3	8,8	1,3	10 673,2	2,12
2013	16 647,9	5 366,5	2,8	434 598,9	140 127,4	0,5	0,6	11 679,9	2,14
2014	17 228,6	5 570,4	3,8	439 870,8	142 414,0	1,2	1,6	12 570,8	2,13
2015	16 712,7	5 776,5	3,7	418 203,7	144 546,0	-4,9	1,5	13 578,5	2,17
2016	17 514,6	5 961,3	3,2	428 901,8	145 982,5	2,6	1,0	14 489,0	2,18
2017	18 575,8	6 038,8	1,3	445 237,7	144 743,2	3,8	-0,8	14 876,1	2,17
2018	20 259,0	6 123,4	1,4	475 810,1	143 815,6	6,9	-0,6	15 711,3	2,05

المصدر : بيانات البنك الدولي على الموقع <https://data.worldbank.org/indicator> تاريخ الاطلاع : 2020/08/01

الشكل (3-24) : تطور الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه ومعدل النمو الاقتصادي



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-32)

2- تطور النمو القطاعي (1990-2018) :

يظل قطاع المحروقات مهيمنة على الاقتصاد الجزائري مقارنة مع غيره من القطاعات والتي سنعرضها

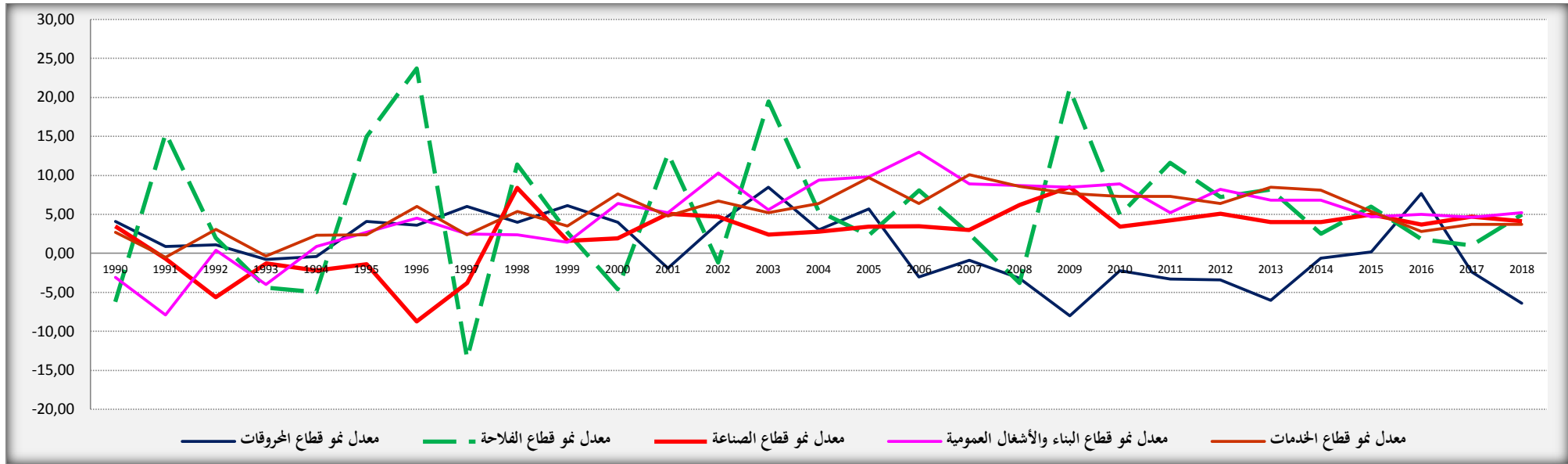
بالتفصيل كما يلي :

الجدول (3-33) : تطوّر القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) الوحدة : مليار دج

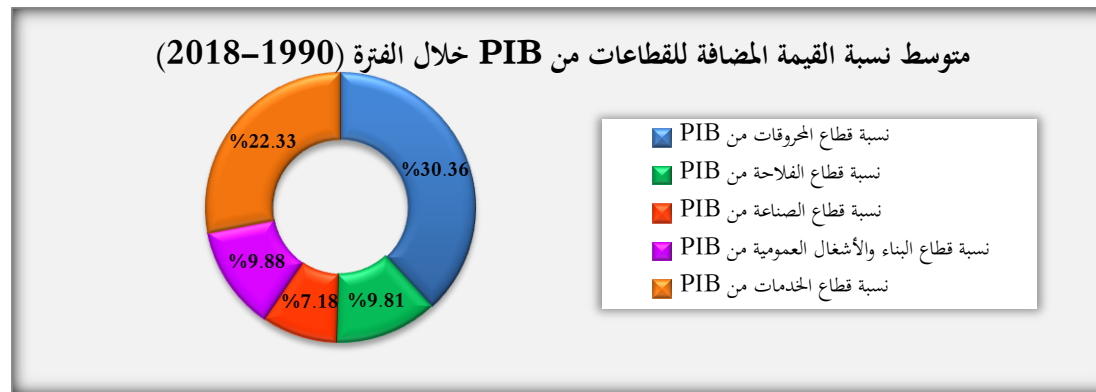
السنة	قطاع الخروقات			قطاع الفلاحة			قطاع الصناعة			قطاع البناء والأشغال العمومية			قطاع الخدمات		
	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	نسبته من PIB	معدل النمو للخدمات السوقية	
1990	125,2	22,58	4,10	62,7	11,31	-6,20	66,9	12,07	3,50	61,8	11,15	-3,10	112,7	20,33	2,70
1991	236,2	27,40	0,90	87,3	10,13	15,40	99,5	11,54	-0,70	85	9,86	-7,90	171,8	19,93	-0,50
1992	250,4	23,30	1,10	128,4	11,95	2,00	127,1	11,83	-5,60	112,2	10,44	0,40	220,4	20,51	3,10
1993	247,4	20,79	-0,80	131,1	11,02	-4,40	130,8	10,99	-1,30	134,8	11,33	-4,00	275,2	23,13	-0,35
1994	327,3	22,00	-0,40	145,6	9,79	-5,00	161,7	10,87	-2,20	169,5	11,40	0,90	351,6	23,64	2,30
1995	505,6	25,22	4,10	196,6	9,81	15,00	193,9	9,67	-1,40	213,1	10,63	2,70	459,6	22,92	2,40
1996	750,4	29,20	3,60	277,8	10,81	23,70	213,4	8,30	-8,70	245,7	9,56	4,50	560,3	21,80	6,00
1997	839	30,18	6,00	240,4	8,65	-13,50	222,1	7,99	-3,80	276,6	9,95	2,50	633,8	22,80	2,40
1998	638,2	22,55	4,00	324,8	11,48	11,40	256,8	9,07	8,40	300,9	10,63	2,40	696,7	24,61	5,40
1999	890,9	27,51	6,10	359,7	11,11	2,70	270,4	8,35	1,60	307,7	9,50	1,40	770,3	23,79	3,50
2000	1616,3	39,20	4,00	346,2	8,40	-4,60	290,7	7,05	1,90	335	8,12	6,40	842,7	20,44	7,60
2001	1443,9	34,16	-1,90	412,1	9,75	12,80	315,2	7,46	5,10	358,9	8,49	5,20	921,8	21,81	4,80
2002	1477	32,66	3,90	417,2	9,22	-1,20	337,6	7,46	4,70	409,9	9,06	10,30	1004,2	22,20	6,70
2003	1868,9	35,58	8,50	515,3	9,81	19,50	355,4	6,77	2,40	445,2	8,48	5,60	1112,2	21,18	5,20
2004	2319,8	37,73	3,00	580,5	9,44	5,40	388,2	6,31	2,80	508	8,26	9,40	1138	18,51	6,40
2005	3352,9	44,34	5,70	581,6	7,69	2,30	418,3	5,53	3,40	564,4	7,46	9,80	1518,9	20,09	9,70
2006	3882,2	45,66	-3,00	641,3	7,54	8,10	449,5	5,29	3,50	674,3	7,93	13,00	1698,1	19,97	6,40
2007	4089,3	43,72	-0,90	708,1	7,57	2,50	479,8	5,13	3,00	825,1	8,82	8,90	1919,6	20,52	10,10
2008	4997,6	45,25	-3,20	727,4	6,59	-3,80	519,6	4,70	6,20	956,7	8,66	8,70	2113,7	19,14	8,60
2009	3109,1	31,19	-8,00	931,3	9,34	21,10	570,7	5,73	8,50	1094,8	10,98	8,50	2349,1	23,57	7,70
2010	4180,4	34,86	-2,20	1015,2	8,47	4,90	617,4	5,15	3,40	1257,4	10,49	8,90	2586,3	21,57	7,30
2011	5242,5	35,93	-3,30	1183,2	8,11	11,60	664,2	4,55	4,20	1333,3	9,14	5,20	2933,2	20,11	7,30
2012	5536,4	34,16	-3,40	1421,7	8,77	7,20	729,5	4,50	5,10	1491,2	9,20	8,20	3305,1	20,39	6,40
2013	4968	29,84	-6,00	1640	9,85	8,20	771,8	4,64	4,00	1627,4	9,78	6,80	3849,8	23,12	8,50
2014	4657,8	27,04	-0,60	1772,2	10,29	2,50	837,7	4,86	4,00	1794	10,41	6,80	4186,4	24,30	8,10
2015	3134,2	18,75	0,20	1935,1	11,58	6,00	919,3	5,50	5,00	1917,2	11,47	4,70	4553,1	27,24	5,40
2016	3025,6	17,27	7,70	2140,3	12,22	1,80	979,3	5,59	3,70	2072,9	11,84	5,00	4841,3	27,64	2,80
2017	3699,7	19,92	-2,40	2219,1	11,95	1,00	1044,9	5,63	4,70	2203,7	11,86	4,60	4858,9	26,16	3,70
2018	4547,8	22,45	-6,40	2426,9	11,98	5,00	1128,0	5,57	4,10	2346,4	11,58	5,20	5305,4	26,19	3,70

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/08/05)

الشكل (3-25) : تطور معدلات النمو القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) الوحدة : %



الشكل (3-26) : متوسط نسبة القيمة المضافة للقطاعات من PIB في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : الشكلاان من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (3-3)

أ- نمو قطاع المحروقات : كما ذكرنا سابقا فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في موارد ميزانيته على الإيرادات النفطية، وخلال الفترة ما بين 1990 و 2018 فقد عرف قطاع المحروقات تغيرات في قيمته المضافة ما بين الانتعاش والارتفاع سنوات (1991، 2000 و 2005) والركود بتسجيل معدلات نمو سلبية سنوات (1993، 1998، 2001 و 2009) متأثرا بتذبذب أسعار النفط والأزمات الاقتصادية منها والسياسية حسب ما يوضحه الشكل (3-25)، وقد تعرضنا إلى أهم النقاط التي أدت إلى تلك التغيرات من خلال تطور الجباية البترولية خلال الفترة ما بين (1990-2018)^(*).

ويحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى في نسبة قيمته المضافة من إجمالي الناتج المحلي، بمعدل تراوح بين أدنى بـ 22% سنوات التسعينات وكأقصى بـ 45.66% بداية الألفية الثالثة، لكنه سجل أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة 17.27% لمزاحمته من طرف قطاعي الفلاحة والخدمات وكذا انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز، وتراجع الطلب على المحروقات لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي و بروز العروض الجديدة الناتجة عن استغلال الغاز الصخري.

ب- نمو قطاع الفلاحة : شهد قطاع الفلاحة تحسنا ملحوظا في قيمته المضافة وبمتوسط نسبة 9.81% من إجمالي الناتج المحلي على طول الفترة (1990-2018)، وهو يحتل المرتبة الرابعة في ذلك بعد قطاعات المحروقات والخدمات والبناء والأشغال العمومية، كما عرف هذا القطاع من زراعة وغابات وصيد بحري تذبذبات في معدل مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت معدلات نمو سلبية غالبيتها فترة ما بين 1990 و 2000، وهذا لعدم تولي الاهتمام الكافي للقطاع من طرف الدولة، أما باقي الفترات فقد عرفت تحسنا في معدلات نموها كان أعلى مستوى لها سنة 2009، أين سجلت معدل قدره 21.1% وهو ثاني أكبر معدل لها بعد تحقيق 23.7% سنة 1996، ويعود هذا للتحسن المناخي والأسعار الدنيا المضمونة للمنتجات الإستراتيجية (الحبوب والحليب) مع الرفع من الإنتاج الحيواني والزراعي، إضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لإنعاش وتنمية القطاع الفلاحي من دعم مصادر التمويل الفلاحي وزيادة حجم العمالة والاستثمار في ذاك المجال، وتخصيص مبالغ مالية معتبرة لها في برامجها التنموية المسطرة من 2001 إلى 2019، وكل هذا لتحقيق النمو الفعلي للقطاع والاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية ومساهمتها في ترقية وتنوع الصادرات خارج المحروقات.

غير أنه في السنوات الأخيرة بداية من 2016 حقق القطاع الفلاحي معدلات نمو منخفضة جدا بـ 1.8% سنة 2016 و 1.0% سنة 2017 و 5% سنة 2018، ويرجع ذلك إلى تباطؤ نمو المنتجات الزراعية من الحبوب والحمضيات وتقلص الإنتاج البستاني بـ 8.8%.

ج- نمو قطاع الصناعة : ما يظهر جليا من خلال تطور نمو هذا القطاع تسجيله لمعدلات سالبة خلال الفترة ما بين 1991 و 1997، وابتداء من سنة 1998 إلى غاية 2018 حققت الصناعة معدلات نمو إيجابية بمتوسط

(*)- ارجع إلى المطلب الثاني من المبحث الثاني.

4.27% وهو معدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، غير أنه يظل الأخير في ترتيب القطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط معدل 9.81% على طول الفترة (1990-2018) حسب الشكل (3-26)، وكذا الحال بالنسبة لقيمتها المضافة ونسبتها من الناتج المحلي التي تبقى ضعيفة مقارنة مع غيرها من القطاعات، ويرجع ذلك إلى ضعف العمالة الصناعية التي لا تتجاوز متوسط 13% من إجمالي اليد العاملة النشطة، وكذا التفاوت الكبير في الأجور بين القطاع العام والخاص، وهيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية، كما توقفت عدّة مؤسسات عن النشاط الصناعي من ضمن 97803 مؤسسة صناعية إلى غاية سنة 2018.

ويشمل النشاط الصناعي عشرة (10) فروع هي الطاقة والمياه، الصناعة الميكانيكية والكهرباء، مواد البناء، الصناعات الكيماوية البلاستيك والمطاط، الصناعات الغذائية، الصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر)، النسيج والملابس الجاهزة، الجلود والفرو والأحذية، الخشب والورق والفلين، وصناعات أخرى مختلفة، وتعدّ الفروع الخمسة الأولى من الأنشطة المساهمة في نمو النشاط الصناعي، فيما تبقى بقية الفروع ضعيفة الإنتاج، ولذلك تدعو الحاجة الملحة لرفع مستوى الاستثمار في كل فروع الصناعة خاصة ذات النمو الضعيف وذلك لتكثيف النسيج الصناعي وبناء اقتصاد إنتاجي مولّد للشغل في صالح مختلف فئات المجتمع والرفع من العرض الداخلي.

د- نمو قطاع البناء والأشغال العمومية : كغيرها من القطاعات عرف البناء والأشغال العمومية معدلات نمو منخفضة وسالبة بداية سنوات التسعينات قدّرت أدنى مستوى لها سنة 1991 بـ -7.9% للزعزعة الأمنية التي عاشتها البلاد، وبداية من سنة 2000 إلى 2012 حققت معدلات مرتفعة بمتوسط نمو 8.32% بسبب توالي الحكومة الاهتمام البالغ والأكبر لهذا القطاع في مشاريعها التنموية التي سطرها بداية من سنة 2001، والتي خصّصت للسكن ولتطوير البنية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات، بعدها بدأ معدل نمو القطاع في التناقص من 8.2% سنة 2012 إلى 4.6% سنة 2017 و 5.2% سنة 2018، ويعود ذلك لإتمام معظم المشاريع الكبرى للبنية التحتية والسكن بمختلف صيغته، حيث تمّ تسليم 300800 وحدة سكنية سنة 2017 منها 30% خصّصت للسكن الاجتماعي و 56.6% خصّصت للسكن المدعّم.

ويحتل هذا القطاع المركز الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات بمتوسط نسبة 9.88% كمساهمة في القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي، يشغل حوالي مليون عامل بنسبة 17% من القوى المشتغلة.

هـ- نمو قطاع الخدمات : لهذا القطاع دور كبير فتحريك الاقتصاد الوطني وينقسم إلى قسمين هما :

- خدمات مسوقة (خدمات خارج الإدارات العمومية) : تشمل التجارة، الفنادق، النقل والاتصالات، الخدمات المقدمة للمؤسسات والخدمات المقدمة للأسر.

- خدمات غير مسوقة (خدمات الإدارات العمومية) : تشمل خدمات الإدارات العمومية، خدمات مصرفية والأعمال العقارية.

بلغت القيمة المضافة للخدمات المسوقة وغير المسوقة 5305.4 مليار دج سنة 2018 بعدما كانت تقدر بـ 112.7 مليار دج سنة 1990، أي تضاعفت خلال هذه الفترة بأكثر من 47 مرة، ويبقى قطاع الخدمات ثاني أكبر مساهم في خلق الثروات بعد قطاع المحروقات والأول في الإنتاج خارج المحروقات، حيث سجل معدل 22.33% كمتوسط لنسبة القيمة المضافة من إجمالي الناتج الخام على طول الفترة (1990-2018)، كما يضم الخدمات أكثر من نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يشغل ما يقارب 6.4 مليون شخص (59.1% من التشغيل الإجمالي)، ويعود الأداء الجيد للخدمات المسوقة إلى النمو القوي للإنتاج الفلاحي وارتفاع الواردات بصفة معتبرة الذي يسمح بتسجيل مستوى عال لنشاط النقل والتوزيع.

وقد تأثر معدل نمو القيمة المضافة للخدمات بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية، حيث نرى أدنى مستويات له سجلت خلال السنوات 1998 بـ 9.92% و2008 بـ 10.11% وظهرت جليا خاصة في السنوات الأخيرة بداية من 2014 أين ساهم القطاع بـ 8.74% من القيمة المضافة للناتج، 0.36% سنة 2017، من جهة أخرى انخفض معدل النمو الحقيقي للقطاع من 8.5% سنة 2013 إلى 2.8% سنة 2016 و3.7% سنتي 2017 و2018، وهذا ما يعكس تباطؤ نمو كل من الواردات من السلع وتراجع قطاع التجارة والتي تعد هي وقطاع النقل والاتصالات عصب الخدمات المسوقة المنتجة للقيمة المضافة للخدمات والتي تساهم بنسبة أكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني : تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة (1990-2018)

يعتبر التضخم المؤشر العاكس للاستقرار في المستوى العام للأسعار، حيث يمثل إحصائيا عن التغير النسبي للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية (IPC)، أي :

$$\text{التضخم} = \frac{IPC_t - IPC_{t-1}}{IPC_{t-1}} \cdot 100\%$$

وهو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال الإجراءات المتخذة لكبح التضخم لآثاره السلبية على النمو الاقتصادي، وكذا المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عرف الاقتصاد الوطني ضغوطات تضخمية خلال الفترة (1990-2018) نوضحها في الجدول (3-34) .

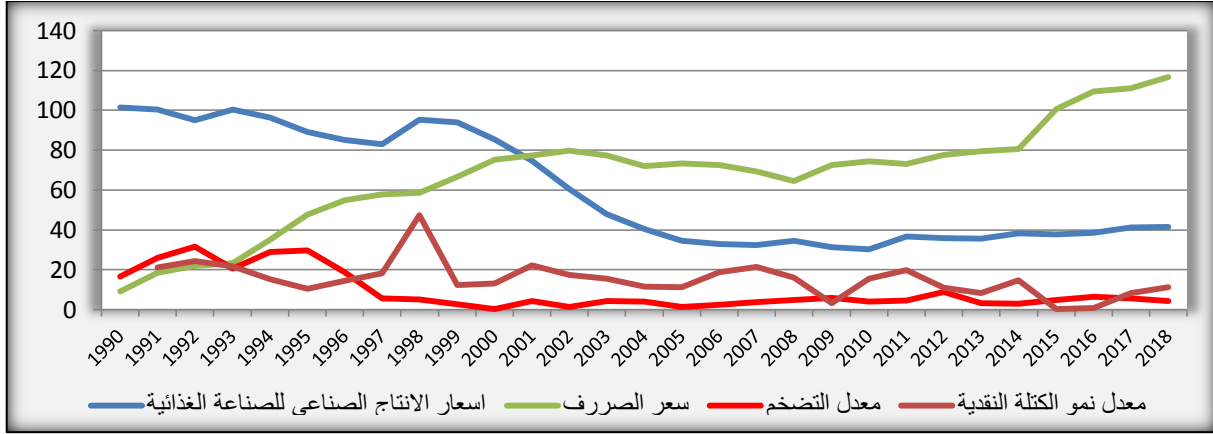
الجدول (3-34) : تطور معدل التضخم وأسعار الإنتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018)

السنة	المؤشر العام للأسعار	معدل التضخم	الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية	سعر الصرف دج/دولار	أسعار الإنتاج الصناعي للصناعة الغذائية
1990	21,16	16,65	343	-	8,96	101,5
1991	26,64	25,90	415,3	21,08	18,47	100,30
1992	35,08	31,68	515,9	24,22	21,84	95,10
1993	42,28	20,52	627,4	21,61	23,35	100,50
1994	54,54	29,00	723,5	15,32	35,06	96,40
1995	70,79	29,79	799,5	10,50	47,66	89,00
1996	84,03	18,70	915,1	14,46	54,75	85,00
1997	88,82	5,70	1081,5	18,18	57,71	83,10
1998	93,26	5,00	1592,5	47,25	58,74	95,40
1999	95,68	2,59	1789,4	12,36	66,57	93,90
2000	95,99	0,35	2022,5	13,03	75,26	85,50
2001	100	4,18	2473,5	22,30	77,22	74,80
2002	101,41	1,41	2901,5	17,30	79,68	60,60
2003	105,76	4,28	3354,4	15,61	77,39	48,00
2004	109,95	3,96	3738	11,44	72,06	40,50
2005	111,47	1,38	4157,6	11,23	73,28	34,60
2006	114,05	2,31	4933,7	18,67	72,65	33,00
2007	118,24	3,68	5994,6	21,50	69,29	32,30
2008	123,99	4,86	6956	16,04	64,58	34,50
2009	131,1	5,74	7173,1	3,12	72,65	31,30
2010	136,23	3,91	8280,6	15,44	74,39	30,30
2011	142,39	4,52	9929,2	19,91	72,94	36,60
2012	155,05	8,89	11015,1	10,94	77,54	35,90
2013	160,1	3,25	11941,5	8,41	79,37	35,60
2014	164,77	2,92	13686,7	14,61	80,58	38,20
2015	172,65	4,78	13704,5	0,13	100,69	37,80

38,60	109,44	0,82	13816,3	6,40	183,7	2016
41,30	110,97	8,38	14974,6	5,59	193,97	2017
41,50	116,59	11,10	16636,7	4,27	202,25	2018

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع : <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/08/10)

الشكل (3-27) : تطور معدل التضخم وأسعار الإنتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-34)

شهد التضخم عدّ تغيرات يمكن ذكرها عبر المراحل التالية :

- **المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1995) :** عُرفت هذه الفترة بمعدلات التضخم المرتفعة جدا وصلت من 16.65% سنة 1990 إلى أقصاها 29.79% سنة 1995، ويرجع ذلك إلى زيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أبريل 1994 بنسبة 40.17%، وهذا جراء بداية تطبيق الاتفاقية المبرمة من طرف الدولة مع مؤسسات النقد الدولية.
- **المرحلة الثانية خلال الفترة (1996-2000) :** خلال هذه الفترة انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ حيث بلغت أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.35%، وتعود هذه النتائج بفضل تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي والداعي إلى تخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم.
- **المرحلة الثالثة خلال الفترة (2001-2018) :** يتجلى خلال هذه المرحلة عودة ظهور الموجات التضخمية ولكن بأقل حدّة من المرحلة الأولى فترة بداية التسعينات بسبب تنفيذ البرامج التنموية وزيادة الإنفاق العمومي، حيث سجل سنة 2001 معدل 4.18% وسنة 2003 معدل 4.28% وسنة 2008 معدل 4.86%، لتصل سنة 2012 إلى أكبر معدل خلال هذه الفترة قدر بـ 8.89%، ويرجع ذلك الارتفاع إلى عدة عوامل نذكرها :

- النمو القوي للكتلة النقدية الذي وصل إلى 19.21% سنة 2011 و10.94% سنة 2012، والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84%¹.
- الزيادة المعتبرة للأجور أحيانا برقمين، ذات التأثير المضخم بأثر الصدى وبالترايط المتزايد المعترف للطلب وتكاليف الإنتاج في ظرف يتميز بضعف إنتاجية العوامل.
- أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها.
- مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة والمتزايد بقوة².
- ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية التي ساهمت في نسبة التضخم بـ 14% سنة 2012، وبـ 30% سنة 2011.
- ارتفاع أسعار الصرف التي ساهمت في نسبة التضخم بـ 2% سنة 2012، و7% سنة 2011³.
- وقد تراجع معدل التضخم سنة 2018 إلى 4.27% بعدما انخفض من 6.40% سنة 2016 إلى 5.59% سنة 2017، رغم الارتفاع النسبي للتوسع النقدي في السنوات الأخيرة، وتفسر هذه التطورات غير النمطية، إلى حد كبير بكثره نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة، في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع الاستهلاكية⁴، إلى جانب الاستقرار النسبي لأسعار الصرف التي ساهمت في انخفاض التضخم حسب ما يوضحه الجدول (3-34).

¹- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 52.

²- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص 46.

³- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، نفس المرجع، ص 52.

⁴- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 5-6.

المطلب الثالث : تحليل تطور وضعية التوازن والمالية الخارجية في الجزائر للفترة (1990-2018)

إن الوضعية الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر فترة الثمانينات دفعت بها إلى اتخاذ تدابير إصلاحية لاسترجاع الاستقرار الاقتصادي خاصة الوضعية الخارجية منها، فتبنت بداية سنوات التسعينات التوجه نحو اقتصاد السوق وانفتاح التجارة الخارجية، وقد قيس ذلك بحساب ميزان المدفوعات وما يحويه وما مدى لجوء الدولة إلى المديونية الخارجية في حالة اختلاله وهذا ما سنعرضه بالتفصيل في هذا المطلب.

1- تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) :

يعرّف ميزان المدفوعات على أنه "سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة"¹، ويتكون رصيد ميزان المدفوعات من رصيدين هما :

- رصيد الحساب الجاري

- رصيد رأس المال

ويمكن كتابة علاقات الأرصدة كالتالي :

رصيد ميزان المدفوعات = رصيد الحساب الجاري + رصيد رأس المال
رصيد الحساب الجاري = رصيد الميزان التجاري + صافي الخدمات + صافي الدخل + صافي التحويلات
رصيد الميزان التجاري = الصادرات - الواردات
رصيد رأس المال = صافي حساب رأس المال + صافي رؤوس الأموال الرسمية + صافي الأخطاء والسهو

وقد عرف تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018) عدة تغيرات حسب ما يوضحه الجدول (3-35)

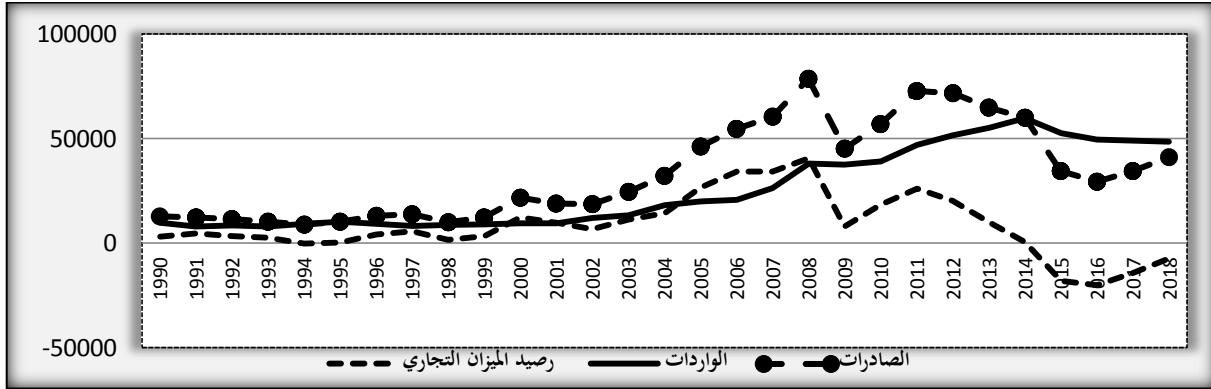
¹- زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر 2003، ص 100.

الجدول (3-35) : تطور هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) الوحدة مليون دولار

السنة	متوسط سعر البترول	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	صافي الخدمات	صافي الدخل	صافي التحويلات	رصيد الحساب الجاري	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
1990	22.26	12880	9770	3110	-1200	-2090	1530	1350	-1570	-220
1991	18.62	12440	7770	4670	-1350	-2210	1290	2400	-1870	530
1992	18.44	11510	8300	3210	-1140	-2160	1390	1300	-1070	230
1993	16.33	10410	7990	2420	-1010	-1750	1140	800	-810	-10
1994	15.53	8890	9150	-260	-1240	-1740	1400	-1840	-2540	-4380
1995	16.86	10260	10100	160	-1330	-2190	1120	-2240	-4090	-6320
1996	20.29	13220	9090	4130	-1400	-2350	880	1250	-3340	-2090
1997	18.86	13820	8130	5690	-1080	-2220	1060	3450	-2290	1160
1998	12.28	10140	8630	1510	-1480	-2000	1060	-910	-830	-1740
1999	17.44	12320	8960	3360	-1840	-2290	790	20	-2400	-2380
2000	27.60	21650	9350	12300	-1450	-2710	790	8930	-1360	7570
2001	23.12	19090	9480	9610	-1530	-1690	670	7060	-870	6190
2002	24.36	18710	12010	6700	-1180	-2230	1070	4360	-710	3650
2003	28.10	24460	13320	11140	-1350	-2700	1750	8840	-1370	7470
2004	36.05	32220	17950	14270	-2010	-3600	2460	11120	-1870	9250
2005	50.59	46330	19860	26470	-2270	-5080	2060	21180	-4240	16940
2006	61.00	54740	20680	34060	-2200	-4520	1610	28950	-11220	17730
2007	69.04	60590	26350	34240	-4090	-1830	2220	30540	-990	29550
2008	94.10	78589	37993	40596	-7589	-1335	2778	34450	2540	36990
2009	60.86	45186	37402	7784	-8696	-1318	2632	402	3457	3859
2010	77.38	57090	38885	18205	-8340	-366	2650	12149	3177	15326
2011	107.46	72888	46927	25961	-8805	-2039	2650	17767	2375	20141
2012	109.45	71736	51569	20167	-7006	-3906	3163	12418	-361	12057
2013	105.87	64870	54990	9880	-6998	-4521	2792	1153	-1020	133
2014	96.29	60129	59670	459	-8141	-4814	3219	-9277	3396	-5881
2015	49.49	34565	52649	-18084	-7524	-4453	2771	-27290	-248	-27538
2016	40.68	29309	49437	-20128	-7343	-1570	2822	-26219	187	-26032
2017	52.51	34569	48981	-14412	-8178	-2594	3088	-22096	333	-21763
2018	69.52	41120	48570	-7450	-8170	-4420	3350	-16690	880	-15810

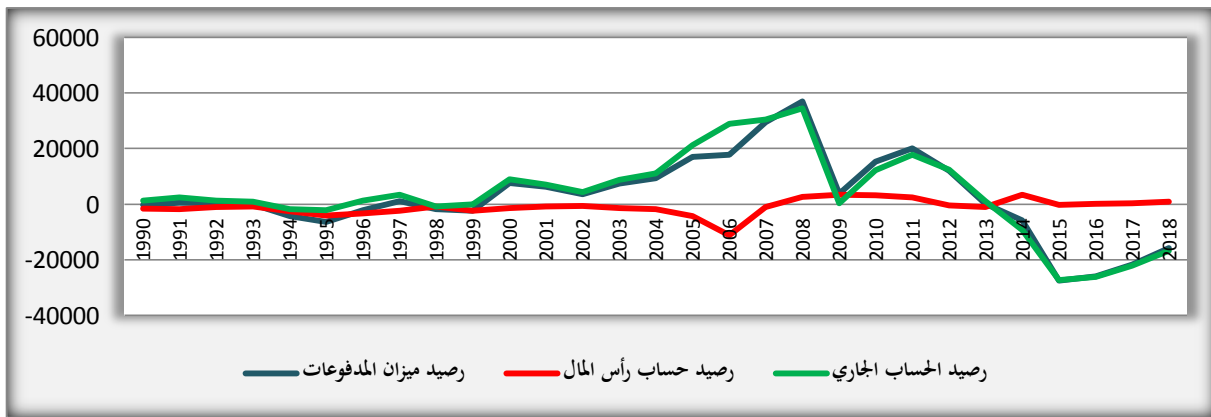
المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع : <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/08/12)

الشكل (3-28) : تطور رصيد الميزان التجاري وهيكله في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : من إعدادا الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-35)

الشكل (3-29) : تطور أرصدة الحساب الجاري ورأس المال وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : من إعدادا الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-35)

نلاحظ من خلال الشكلين (3-28) و (3-29) أن الاتجاه العام لتطور أرصدة ميزان المدفوعات والحساب الجاري والميزان التجاري وكذا الاتجاه العام للصادرات متوافقة، أما رصيد حساب رأس المال فتطوراته مغايرة تماما عن اتجاه رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على علاقة تغير رصيد ميزان المدفوعات حسب تغير رصيد الميزان التجاري، ويمكن تقسيم تغيرات تطور رصيد ميزان المدفوعات إلى المراحل التالية :

- **المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1999) :** تميزت هذه الفترة بأرصدة سلبية لميزان المدفوعات وذلك لانخفاض أسعار البترول ما عدا سنتي 1991 و1992 التي سجل فيها رصيد موجب لميزان المدفوعات 530 مليون دولار و230 مليون دولار على التوالي، نتيجة انخفاض الواردات وارتفاع الصادرات، وقد سجل أسوأ عجز لميزان المدفوعات سنتي 1994 و1995 بقيمة -4380 مليون دولار و-6320 مليون دولار على التوالي مقابل تراجع أسعار النفط إلى 15.53 دولار للبرميل سنة 1994 و16.86 دولار للبرميل سنة 1995.

- **المرحلة الثانية خلال الفترة (2000-2013) :** بداية من الألفية الثالثة سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة، حيث انتقل من 7570 مليون دولار سنة 2000 إلى أعلى رصيد حققه على طول الفترة سنة 2008 بقدر 36990 مليون دولار، مع استمرار العجز المسجل في رصيد حساب المال الذي وصل إلى أكبر عجز له سنة 2006 بـ 11220 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 3859 مليون دولار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي تراجعت على إثرها أسعار النفط من 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009، ما أدى إلى تراجع صادرات المحروقات من 77194 مليون دولار سنة 2008 إلى 44415 مليون دولار سنة 2009، وما يجب أن ننوه إليه أنه رغم الأزمة المالية العالمية إلا أن ميزان المدفوعات قد حقق رصيد موجب (فائض) وهذا ما يعكس الإدارة الرشيدة للحكومة إزاء الصدمة الخارجية مع تقليل حجم الواردات التي انخفضت آنذاك بمعدل 1.56%، كل هذا ساعد في صلابتها مؤشرات الاقتصاديات خصوصا بعد تطبيقها لإستراتيجية التحرر من الدين الخارجي الذي سمح بالتقليل القوي للمديونية الخارجية أساسا من سنة 2006¹. وعموما ترجع الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة أساسا إلى تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط².
- **المرحلة الثالثة خلال الفترة (2010-2013) :** خلال هذه الفترة وفي ظل السلامة الجيدة للدين الخارجي، فقد تحسّن وضع رصيد ميزان المدفوعات، أين بدأت ترتفع أسعار المحروقات حيث وصلت إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ومع ذلك قلّ أداء ميزان المدفوعات في سنة 2013 مقارنة مع سنوات 2010، 2011 و2012، حيث سجل رصيد قدره 133 مليون دولار، وكذا انخفض رصيد الحساب الجاري إلى 1153 مليون دولار، ويرجع هذا أساسا للارتفاع القوي لواردات السلع بمعدل نمو 6.63% (خاصة مواد التجهيز الصناعية ومنتجات شبه تامة الصنع)، المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات بمعدل -9.57% بعد انخفاض سعر النفط إلى 105.87 دولار للبرميل،
- **المرحلة الرابعة خلال الفترة (2014-2018) :** شهد رصيد ميزان المدفوعات المدعم بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضا لمدة 14 سنة متتالية، مع تسجيل تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 194.0 مليار دولار في نهاية سنة 2013، ليشهد ميزان المدفوعات في 2014 أول عجز له منذ 1999، تحت الارتفاع القوي للواردات 59670 مليون دولار التي أدت إلى عجز الحساب الجاري، وكذا على وقع الأزمة النفطية العالمية التي زادت من تفاقم العجز سنة 2015 برصيد -27538 مليون دولار نتيجة لانخفاض أسعار البترول، ما أدى إلى تراجع الصادرات بنسبة 42.52% وكذا تسجيل أدنى مستوى رصيد للحساب الجاري خلال الفترة قدر بـ 27290 مليون دولار، كما سجل

¹- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 55.
²- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سابق، ص 285.

حساب رأس المال والمعاملات المالية عجزا بـ 248 مليون دولار سنة 2015 مقابل فائضا قدره 3396 مليون دولار في 2014، في أعقاب تحويل 2.34 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لخصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري¹.

في سنة 2016 ومع الانخفاض المستمر لأسعار البترول التي وصلت لأدنى مستوى لها بمتوسط 40.68 دولار للبرميل، أدى إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6%، ما نتج عنه تسجيل عجز في الميزان التجاري للمرة الثانية على التوالي برصيد -20128 مليون دولار بعد أكثر من 20 سنة من الفوائض المتتالية، ومع ذلك سمح تراجع الواردات من السلع خاصة منتجات التجهيز الصناعية والمنتجات الغذائية والطاقة بنسبة 6.1%، في الحد من العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار².

من جهة أخرى تبقى الصادرات خارج المحروقات منخفضة جدا مقارنة بصادرات المحروقات التي تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، ما يدلّ على الضعف الكبير لتنزاع الاقتصاد الوطني.

وسمح الانتعاش في أسعار البترول سنتي 2017 و2018 بعد سنتين من الانخفاض المتواصل إلى زيادة قيمة الصادرات من المحروقات بواقع 18.9% سنة 2017 و 17.16% سنة 2018، وكنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات تقلص العجز التجاري بمقدار 5.72 مليار دولار سنة 2017 و6.96 مليار دولار سنة 2018، منتقلا إلى 14412 مليون دولار و7450 مليون دولار على التوالي، وعليه تقلص كذلك عجز الحساب الجاري بمعدل 15.72% سنة 2017 و24.46% سنة 2018، وهو ما يعكس فائضا في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح، أو عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار³.

كما أظهر رصيد حساب رأس المال فائضا في 2017 و2018 قدره 333 مليون دولار و880 مليون دولار على التوالي، ويعود ذلك إلى التراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية وتدفقات الاستثمار المباشر مقابل ارتفاع حساب صافي الأخطاء والسهو، وعموما سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا قدره 21763 مليون دولار و15820 مليون دولار سنتي 2017 و2018 على التوالي وهما أقل حدة من عجز سنتي 2015 و2016.

ولا يمكن تحليل تطور ميزان المدفوعات دون التطرق إلى الوضعية المالية الخارجية التي تتغير مع تواجد المشاكل الاقتصادية منها اختلال ميزان المدفوعات.

¹- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 64.

²- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 46.

³- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 45.

2- تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) :

إلى جانب ميزان المدفوعات تعتبر المديونية الخارجية من أهم مؤشرات المالية الخارجية لاستقرار الاقتصاد الوطني، وقد مرّت هاته الأخيرة بعدة تطورات يمكن تقسيمها إلى مراحل حسب الجدول (3-36) الموالي.

الجدول (3-36) : تطور المديونية واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

السنة	المديونية الخارجية مليار دولار	نسبة المديونية إلى PIB (%)	احتياطي الصرف مليار دولار
1990	27,85	45,04	0.7
1991	28,20	60,41	1.6
1992	27,10	55,15	1.5
1993	26,10	51,23	1.5
1994	29,50	69,53	2.6
1995	31,50	74,86	2.11
1996	33,60	71,58	4.23
1997	31,20	64,73	8.05
1998	30,26	62,79	6.84
1999	28,14	57,85	4.4
2000	25,26	46,10	11,9
2001	22,70	41,49	17.96
2002	22,64	39,89	23,11
2003	23,35	34,41	32,94
2004	21,82	25,57	43,11
2005	17,19	16,68	56,18
2006	5,60	4,79	77,78
2007	5,47	4,06	110,18
2008	5,58	3,26	143,1
2009	5,81	4,23	148,91
2010	5,54	3,44	162,22
2011	4,40	2,20	182,22
2012	3,68	1,76	190,7
2013	3,40	1,62	194.0
2014	3,73	1,75	178,9
2015	3,02	1,81	144,1
2016	3,85	2,41	114,1
2017	3,99	2,38	97,3
2018	4,04	2,33	79,9

المصدر : بالاعتماد على المصادر التالية :

- Ministère des finances, sur le site <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le 15/08/2020.
- Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives statistiques Monétaires 1964-2011, statistiques de la balance des paiements 1992-2011, Juin 2012, PP 85-88, sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

• المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1996) : خلال هذه الفترة وصل رصيد المديونية الخارجية إلى 33.6 مليار دولار كأقصى حد سنة 1996، بعدما كان 27.85 مليار دولار سنة 1990، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى طلبات المساعدة من صندوق النقد الدولي، حيث قدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، مما أدى إلى ارتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.90 من سنة 1994 إلى سنة 1996، كما أن نسبة المديونية من إجمالي الناتج المحلي قد تراوحت ما بين 45.04% و 74.86% وهي نسب عالية جدا، تدلّ على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وفي علاج المشكلات الاقتصادية التي تواجهها وتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية التي لا تؤدي بأية زيادة في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد بقدر ما تزيد من مشاكل التسديد مستقبلا.

إضافة لعدم مراعاة الجزائر للقاعدة العامة لعمليات الاقتراض، حيث يفترض على الدولة أن تقتصر بعملة التصدير، وأن تحتفظ باحتياطاتها بالعملة التي تتمنّ بها وارداتها، غير أنها لم توفّق بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي حسب الجدول (3-37) وبين نمط التجارة الخارجية، مما أدى إلى تضخم المديونية الخارجية وزيادة تكاليف الاقتراض الخارجي¹.

الجدول (3-37) : تركيبة الدين الخارجي في الجزائر بالعملة الأجنبية خلال الفترة (1990-1996) الوحدة %

العملة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الدولار الأمريكي	40,1	40,3	46,2	49	51,3	47,7	42,1
الين الياباني	15,8	16,2	15,6	15,7	15,6	13,6	12,7
المارك الألماني	11	10,5	8,6	6,5	6,8	6,5	6,4
الفرنك الفرنسي	17,7	16,3	13,1	11,8	15,3	15,8	15,9
عملات أخرى	15,4	16,7	16,5	17	11	16,4	22,9

المصدر : بنك الجزائر على الموقع : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/evoldette.htm> تاريخ الاطلاع 2020/08/18.

يتضح من الجدول أن العملات الأجنبية غير الدولار الأمريكي المشكلة للدين الخارجي تمثل في المتوسط الغالبية بـ 52%، في حين أن فاتورة الصادرات الوطنية تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي. كل هذا دفع بالجزائر إلى اللجوء لإعادة جدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن، والتي اندرجت في إطار برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي (1994 إلى 1998) لتخفيض مستوى المديونية.

¹ - روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2006/2005، ص 105.

وبالنسبة لاحتياطي الصرف كان ضعيفا جدا مقارنة بحجم المديونية الخارجية، حيث لم يتجاوز 4.2 مليار دولار كأقصى احتياطي له خلال تلك الفترة.

● **المرحلة الثانية خلال الفترة (1997-2004) :** بدأت المديونية الخارجية بالانخفاض تدريجيا من 31.2 مليار دولار سنة 1997 إلى 23.35 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004، بفضل الارتفاع المحسوس في أسعار البترول التي وصل سعر البرميل فيها 27.6 دولار سنة 2000 و 36.05 دولار سنة 2004، والذي دفع بالجزائر إلى تقليص التدرج للتراكم في المديونية الخارجية للفترة السابقة، كما أن نسبة المديونية الخارجية من إجمالي الناتج المحلي قد تناقصت بصورة ملموسة خلال هذه الفترة من 64.73% سنة 1997 إلى 25.57% سنة 2005. وقد شهد احتياطي الصرف تقلبات هو الآخر، حيث قدر 8.05 مليار دولار سنة 1997، أي حوالي 9.39 بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات، وتناقص سنة 1998 إلى 6.84 مليار دولار أي ما يقابل 7.56 بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات، وسنة 1999 إلى 4.4 مليار دولار، وذلك بسبب تقلبات سعر البرميل وانخفاضها إلى أدنى مستوى لها بـ 12.28 دولار للبرميل سنة 1998، ومع تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة، ارتفع احتياطي الصرف من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 43.11 مليار دولار سنة 2004.

● **المرحلة الثالثة خلال الفترة (2005-2013) :** أدى التسديد المسبق للديون الخارجية الذي باشرته الجزائر نهاية سنة 2004 وتواصل سنة 2008، بعد أن سجل وتيرة سريعة سنة 2006 عند تسديد 10.9 مليار دولار إلى انخفاض كبير في رصيد المديونية، حيث انتقل من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.6 مليار دولار سنة 2006 بانخفاض قوي قدر بمعدل 67.42%، ثم تناقص إلى 5.47 مليار دولار سنة 2007، لكنه ارتفع بمعدل ضئيل 2.01% سنة 2008 ثم بـ 4.12% سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية الدولية، ليعود ويتناقص الدين الخارجي من جديد ابتداء من سنة 2010 حيث سجل وقتها 5.54 مليار دولار، و 3.4 مليار دولار سنة 2013، بفعل انتعاش أسعار البترول، والتي ساهمت هاته الأخيرة بالرفع من احتياطي الصرف من 56.2 مليار دولار إلى ذروته 194 مليار دولار سنة 2013، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ تناقص في نسبة المديونية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ما بين 2005 و 2013، أين انخفض من 16.68% سنة 2005 إلى 1.62% سنة 2013، وهذا ما يدل على الإجراءات الرشيدة التي انتهجتها الحكومة من خلال التسديدات المسبقة للديون الخارجية.

● **المرحلة الرابعة خلال الفترة (2014-2018) :** شهدت سنة 2014 عودة ارتفاع رصيد المديونية الخارجية بمعدل 9.71% على إثر الأزمة البترولية التي نتج عنها عجز في ميزان المدفوعات بـ 5.88 مليار دولار، وتراجع احتياطي الصرف بمعدل 7.78%، وفي سنة 2015 عاد الدين الخارجي ليتناقص

إلى 3.02 مليار دولار نتيجة لانخفاض الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي بلغ مستواه 1.197 مليار دولار، جراء التعبئة المنخفضة في 2015 (58 مليون دولار) وبسداد أصل قدره 582 مليون دولار، وبتأثير التقييم لصالح الجزائر (-94 مليون دولار) على الديون في نهاية 2014، بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار بمعدل 10.24%، منتقلا من 1.21 دولار لكل أورو في نهاية 2014 إلى 1.09 دولار لكل أورو في نهاية 2015.

وخلال الفترة (2016-2018) ارتفع مستوى الدين الخارجي إلى 3.85 مليار دولار سنة 2016، 3.99 مليار دولار سنة 2017، 4.04 مليار دولار سنة 2018، ويعود سبب هذا إلى ارتفاع مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، وهذا بالاستدانة من البنك الإفريقي للتنمية سنة 2016 وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار في 2016

فيما عادت لترتفع نسب المديونية الخارجية من إجمالي الناتج المحلي من 1.75% سنة 2014 إلى 2.41% سنة 2016 ثم تناقصت بشكل ضئيل جدا إلى 2.38% سنة 2017، و 2.33% سنة 2018.

كما سمح احتياطي الصرف بتخفيف آثار الصدمة البترولية الكبيرة على الاقتصاد الوطني لكنه انخفض إلى مستويات دنيا بواقع 79.9 مليار دولار سنة 2018، بعدما كان يقدر بـ 178.9 مليار دولار سنة 2014، أي تمّ تآكل نصف الاحتياطي في ظرف 04 سنوات فقط على وقع تسجيل العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2018)، وهذه الوضعية لا تخدم صلابة المالية الخارجية للاقتصاد الوطني، خصوصا أن مستويات الواردات لا تزال عالية، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية، ولهذا فمن الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطات من الصرف نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوّق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية، باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات¹.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الرابع : تحليل تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر للفترة (1990-2018)

تعدّ سياسة التشغيل الكامل ومحاربة البطالة من الأهداف الأساسية لأيّ سياسة اقتصادية، والجزائر من الدول التي لا زالت تسعى إلى إيجاد الحلول والتدابير المختلفة للحد من انتشار البطالة وسط المجتمعات، وقبل التطرق إلى تحليل تطور ظاهرة البطالة وأسبابها في الجزائر يجب أن ننوه إلى أن فئة السكان تنقسم إلى قسمين :

- فئة السكان غير النشطين : وهم الأفراد غير المعنّين بسوق العمل بسبب سنهم (أقل من 15 سنة أو أكبر من 65 سنة) والمتدربين أو لظروف واهتمامات أخرى.

- فئة السكان النشطين : وهم القوى العاملة الراغبين والقادرين على العمل، وتنقسم بدورها إلى فئتين هما : فئة عاملة وفئة عاطلة عن العمل

ومنه يمكن كتابة ما سبق كالتالي :

عدد السكان = سكان نشطون + سكان غير نشطون
عدد السكان النشيطون = عدد السكان العاملين (المشغلين) + عدد السكان العاطلين (البطالين)

ويعتبر السكان البطالين من الفئة النشطة في سوق العمل رغم أنهم لا يزالون أية وظيفة لأنهم يبحثون عن العمل ولم يجدوه ولهذا فهم نشيطين لا يعملون، من جهة أخرى يمكن تعريف البطالة أنّها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة للعمل، وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويقاس معدل البطالة حسب العلاقة الآتية¹ :

لقد عرفت معدلات البطالة والتشغيل تطورات مختلفة خلال الفترة (1990-2018)، يمكن إبرازها من خلال ما يلي عبر تقسيم الفترة إلى مرحلتين :

• المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1999) : شهدت هذه المرحلة منحى تصاعدي في معدلات البطالة، وكذا عدد العاطلين عن العمل والقوى العاملة حسب ما يوضحه الجدول (3-38)

¹ - البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، الجزائر 2009، ص ص 177-179

الجدول (3-38) : تطور مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) الوحدة : ألف نسمة

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد السكان العاطلين	1156	1233	1350	1519	1660	2125	2186	2257	2333	2516
معدل البطالة (%)	19,8	20,3	21,4	23,2	24,36	28,1	28	28	28,02	29,29
عدد السكان العاملين	4695	4852	4968	5042	5154	5436	5625	5815	5993	6073
العاملين في قطاع الفلاحة	1000	1040	1055	1035	1023	1084	1154	1144	1180	1185
العاملين في قطاع الصناعة	550	547	541	532	528	519	502	487	493	493
العاملين في قطاع البناء والأشغال العمومية	672	674	669	659	667	678	705	723	740	743
العاملين في قطاع التجارة والخدمات	822	870	880	876	896	932	954	987	1030	1057
العاملين في الإدارات العمومية	1073	1105	1135	1171	1211	1292	1326	1378	1415	1420
العمالة غير المهيكلة	578	616	688	769	829	931	984	1096	1135	1175

Source : IMF, Algeria : Selected issues supplemental information, Staff Country Reports N° 03/69, February 2003, P04, sur le site : https://www.elibrary.imf.org/view/IMF002/00238-9781451811421/00238-9781451811421/00238-9781451811421_A004.xml#A04tab01, consulté le 21/08/2020

فقد ارتفع معدل البطالة من 19.8% سنة 1990 إلى أقصى مستوى 29.29% سنة 1999، كما يلاحظ تزايد في كلا من عدد العاطلين عن العمل والقوى العاملة، ويرجع هذا إلى عدة عوامل نذكرها باختصار :

- زيادة عدد السكان النشطين حيث ارتفع من 5.85 مليون نسمة سنة 1990 إلى 6.81 مليون نسمة سنة 1994، ليتصاعد إلى 8.59 نسمة سنة 1999، وهو ما يولد في الزيادة في طلبات العمل سنويا، حيث قدرت سنة 1995 بـ 260000 طلب إضافي، وسنة 1996 بـ 300000 طلب، مقابل الضعف في عرض العمل إلى جانب اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي.

- زيادة الحجم السكاني (النمو الديمغرافي السريع)، حيث تراوح معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة ما بين 1.55% و 2.51%، ما تسبب في الضغط على البطالة خصوصا أن نسبة السكان من الشباب عالية جدا (60% أقل من 25 سنة، و 50% أقل من 20 سنة).

- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي من ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور سعر صرف الدينار الجزائري، وتقليص حجم الواردات، إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد فترة التسعينات.

- إغلاق بعض المؤسسات والتسريح الجماعي للعمال تطبيقا للإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة بالاتفاق مع الهيئات المالية الدولية.

- ضعف الجهاز الإنتاجي وتحلي الدولة عن دورها في الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى تتمركز القوة العاملة أكثر في الإدارات العمومية بمتوسط معدل 23.32%، يأتي قطاع الفلاحة بالمرتبة الثانية بمتوسط معدل قدره 20.37%، ثم قطاع التجارة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية بم متوسط معدلي 17.36% و 12.97% على التوالي، ويقيمى قطاع الصناعة آخر قطاع جالب للعمالة بمتوسط معدل 9.79%

● المرحلة الثانية خلال الفترة (2001-2018) : تتميز هذه المرحلة بالتناقص في معدلات البطالة مقارنة بالفترة التي سبقتها حسب ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول (3-39) : مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) الوحدة : ألف نسمة

عدد السكان النشيطون	عدد القوى العاملة حسب القطاعات				عدد العاملين			عدد العاطلين عن العمل			معدل البطالة %			السنوات
	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	الإجمالي %	إناث %	ذكور %	
8691	3864	617	826	873	6180	797	5383	2511	286	2225	28,9	26,4	29,2	2000
8568	3406	650	861	1312	6229	884	5345	2339	404	1935	27,3	31,4	26,6	2001
9305	2660	860	504	1438	5462	-	-	2388	-	-	25,7	27,1	25,7	2002 ^(*)
8762	3668	800	804	1412	6684	933	5751	2078	318	1760	23,7	25,4	23,4	2003
9470	4153	967	1061	1617	7798	1359	6439	1672	301	1371	17,7	18,1	17,5	2004
9492	4393	1212	1059	1380	8044	1174	6870	1448	249	1199	15,3	17,5	14,9	2005
10110	4738	1258	1263	1610	8869	1497	7372	1241	253	988	12,3	14,4	11,8	2006
9969	4872	1524	1028	1170	8594	1347	7247	1375	303	1072	13,8	18,3	12,8	2007
10315	5178	1575	1141	1252	9146	1428	7718	1169	301	868	11,3	17,4	10,1	2008
10544	5318	1718	1194	1242	9472	1447	8025	1072	320	752	10,2	18,1	8,6	2009
10812	5377	1886	1337	1136	9736	1474	8262	1076	348	728	10,0	19,1	8,1	2010
10661	5603	1595	1367	1034	9599	1561	8038	1062	324	738	10,0	17,2	8,4	2011
11423	6260	1663	1335	912	10170	1778	8392	1253	365	888	11,0	17,0	9,6	2012
11963	6449	1791	1407	1141	10788	1903	8885	1175	371	804	9,8	16,3	8,3	2013
11453	6224	1826	1290	899	10239	1722	8517	1214	355	859	10,6	17,1	9,2	2014
11932	6524	1776	1377	917	10594	1934	8660	1338	384	954	11,2	16,6	9,9	2015
12117	6620	1895	1465	865	10845	1912	8933	1272	479	793	10,5	20,0	8,1	2016
12298	6417	1847	1493	1102	10859	1965	8894	1439	513	926	11,7	20,7	9,4	2017
12463	6726	1774	1434	1067	11001	1961	9040	1462	474	988	11,7	19,4	9,9	2018

Source: – ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 " sur le site : <http://www.ons.dz>, consulté le 25/08/2020

- Ministère de finance, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le 25/08/2020

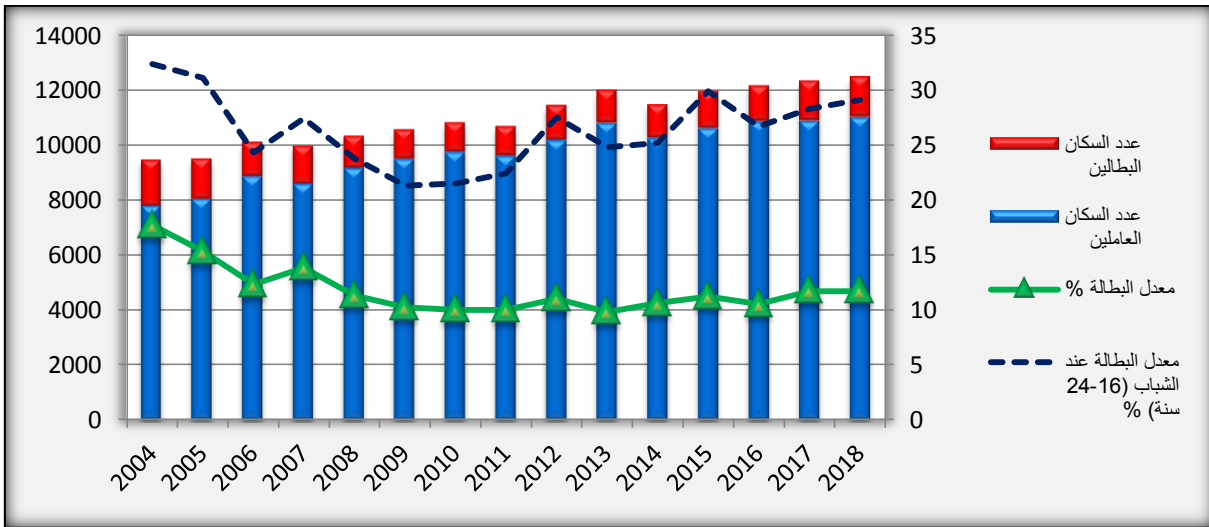
(*) : Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2006, sue le site <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat5.htm>, consulté le 25/08/2020

عرفت البطالة خلال الفترة (2000-2018) انخفاضا بحيث انتقلت من معدل 28.9% سن 2000 إلى 9.8% سنة 2013، لترتفع قليلا سنة 2018 إلى 11.7%، وتميز تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل خلال نفس الفترة بارتفاع السكان النشطين من 8.69 مليون نسمة سنة 2000 إلى 12.46 مليون نسمة سنة 2018 حسب ما يوضحه الجدول (3-39).

كما شهدت الفترة (2000-2018) تراجعاً في عدد البطالين من 2.5 مليون نسمة سنة 2000 إلى 1.4 مليون نسمة سنة 2018، مقابل تزايد في عدد العاملين من 6.1 مليون نسمة سنة 2000 إلى أكثر من 11 مليون نسمة سنة 2018 حسب الشكل (3-30).

إن تفاقم ظاهرة البطالة مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنة، حتى وإن تراجعت قليلا من 32.4% سنة 2004 إلى 21.3% سنة 2009، لترتفع تدريجيا إلى 29.1% سنة 2018، إلا أنها تبقى عالية جدا مقارنة بمعدل البطالة حسب ما يظهره الشكل (3-30)، وتبقى النسبة العالية من البطالة تمس الشباب دون شهادات (مؤهلات) بمعدل 45.7%، ثم خريجي التعليم العالي بنسبة 27.9%، وخريجي التكوين المهني بمعدل 26.4% حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018.

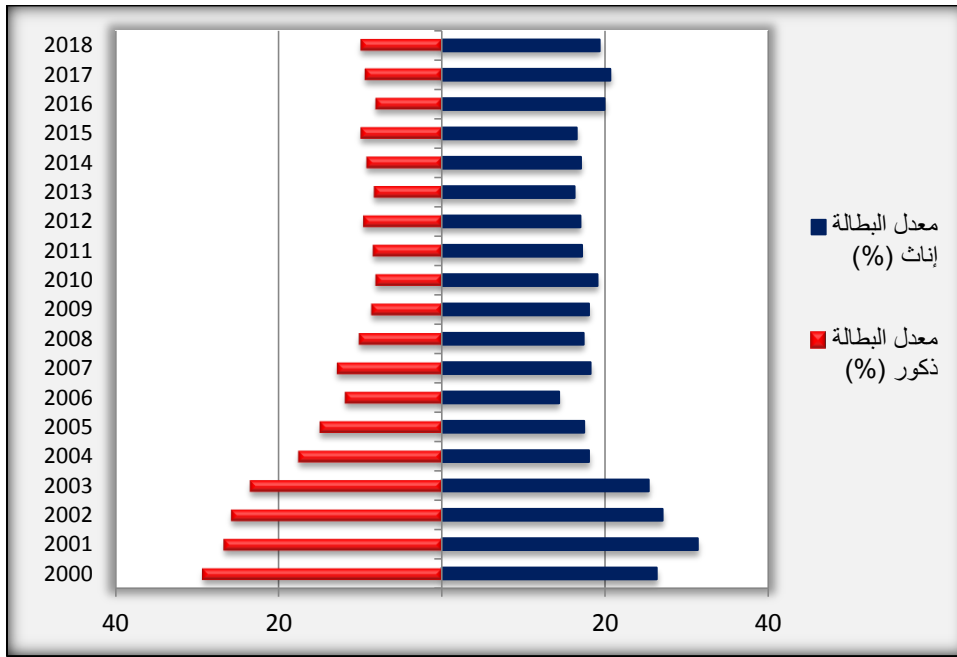
الشكل (3-30) : مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (3-39)

كما يلاحظ تفاوت كبير في معدل البطالة حسب نوع الجنس، حيث تسجل الإناث معدلات بطالة مرتفعة خاصة في الآونة الأخيرة من نفس الفترة، أين نجد معدل البطالة بالنسبة للإناث تقدر بـ 20.7% و 19.4% سنتي 2017 و 2018 على التوالي مقابل 9.4% و 9.9% بالنسبة للذكور سنتي 2017 و 2018 على التوالي، والشكل (3-31) يوضح بياناً أكثر نسب التفاوت بين الجنسين في معدل البطالة.

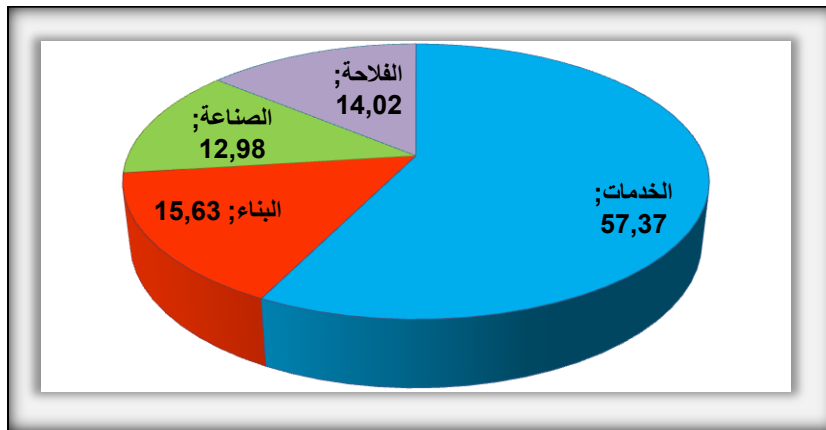
الشكل (3-31) : معدل البطال حسب نوع الجنس في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (3-39)

كما تُدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي، هيمنة قطاع الخدمات الذي يشمل على قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والخدمات الإدارية وغير الإدارية، بتسجيله أعلى نسبة قدرها 57.37% كمتوسط من إجمالي عدد العاملين خلال الفترة (2018-2000)، والتي تمثل عمالة الإناث فيها أكثر من 75%¹، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة بنسبتين متقاربتين قدرهما 15.63% و 14.02% على التوالي، ليأتي قطاع الصناعة كآخر قطاع جالب للقوة العاملة بمتوسط معدل 12.98% حسب الشكل (3-32).

الشكل (3-32) : متوسط عدد العمال حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2018-2000)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (3-39)

¹ - ONS, Activité, Emploi et Chômage en septembre 2018, publication N 840, P02 sur le site : <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique204>, consulté le 25/08/2020.

ويظهر الجدول (3-40) أن القطاع الخاص يستوعب متوسط نسبة 62.3% من القوى العاملة مقارنة بـ 37.7% للقطاع العام، ويعدّ هذا التفاوت الكبير بينهما لتواجد أغلب المهن والمؤسسات (عروض العمل) ضمن مختلف القطاعات للخواص، أبرزها في قطاع الخدمات الذي يشمل النقل والتجارة وكذا قطاعي الصناعة والفلاحة، كما يلاحظ تذبذب في عدد العمال بالقطاع العام (الذي يمثل 59.1% من الإناث) نظرا للتسريحات أو الإحالة على التقاعد المسبق مثلما حصل سنة 2016 بطلب إحالة مستخدمي الإدارات والمؤسسات العمومية على التقاعد النسبي والمسبق قبل تطبيق قانون التقاعد الأخير الذي ينص على استيفاء شرطين للاستفادة من معاش التقاعد وهما: بلوغ سن 60 سنة بالنسبة للرجال و55 سنة بالنسبة للنساء، وقضاء مدة 15 سنة على الأقل في العمل¹، لأجل إعادة التوازن لصندوق الوطني للتقاعد، لكن هذا الإجراء زاد من معضلة البطالة لدى الشباب مؤخرا وهو ما يظهر جليا من معدلات البطالة سنتي 2017 و2018، في حين يفرض القطاع العام الاحتفاظ بالعمال إلى سن الشيخوخة.

الجدول (3-40) : توزيع القانوني لعدد العمال في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) الوحدة : ألف نسمة

السنوات																		
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	عدد العمال	النسبة %
4090	4001	4355	4455	4100	4440	4354	3843	3346	3234	3149	2987	2746	2964	2678	2658	2560	عدد العمال	النسبة %
37,2	36,8	40,2	42,0	40,0	41,1	42,8	40,0	34,4	34,1	34,4	34,8	31	36,8	34,3	39,8	41,1	عدد العمال	النسبة %
6911	6857	6490	6139	6139	6349	5816	5756	6390	6238	5997	5607	6123	5080	5121	4026	3669	عدد العمال	النسبة %
62,8	63,2	59,8	58,0	60,0	58,9	57,2	60,0	65,6	65,9	65,6	65,2	69,0	63,2	65,7	60,2	58,9	عدد العمال	النسبة %

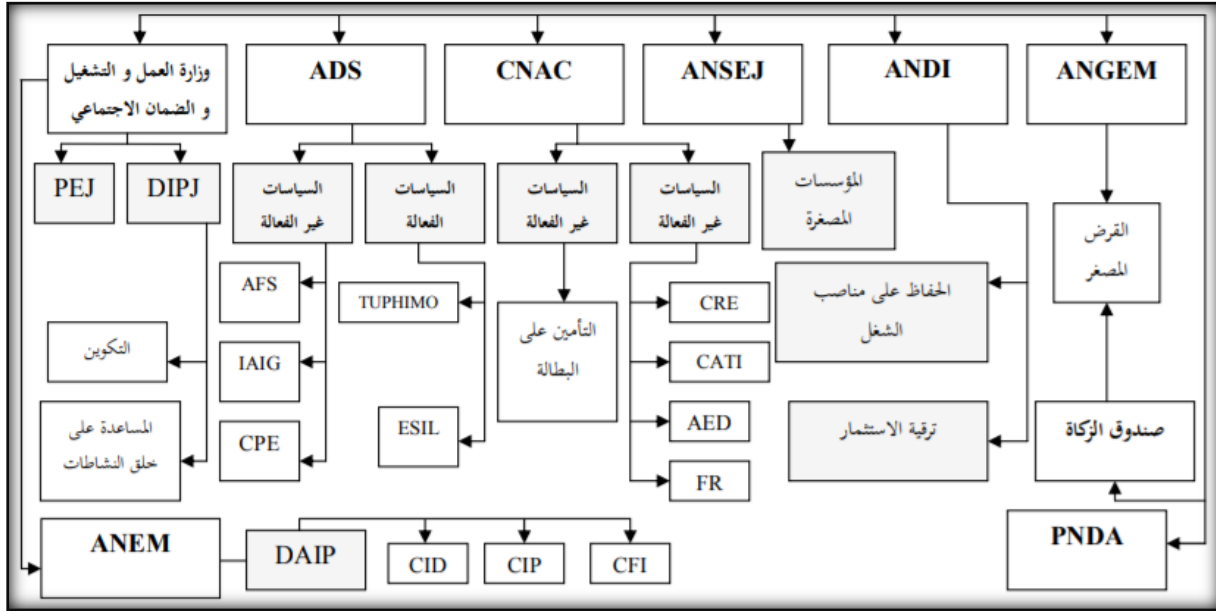
Source: Ministère de finance, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le 26/08/2020

وعموما فقد عرفت فترة بداية الألفية الثالثة تحسنا ملحوظا في مؤشرات سوق العمل مقارنة بفترة التسعينات، ويرجع ذلك التحسن للأسباب التالية:

- تسطير الدولة وتطبيقها لبرامج تنمية عبر مختلف المخططات الوطنية وفي شتى المجالات الاقتصادية خاصة البناء والأشغال العمومية والخدمات والنقل التي امتصت نسب كبيرة من البطالة خاصة في أوساط الشباب.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- استجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية والتسهيلات الممنوحة للفلاحين وصغار المستثمرين من طرف الدولة.
- تحسن الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات على إثر ارتفاع أسعار النفط، مما سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة.
- إنشاء برامج وأجهزة خاصة بسياسة التشغيل للحد من تفاقم مشكلة البطالة حسب ما يوضح الشكل التالي:

¹- القانون رقم 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ص03.

الشكل (3-33) : الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر



Source :

- MERZOUK Farida, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein? 21 journées de l'Association Tiers-monde « Formation, emploi et développement », Marrakech, 22-23 Avril 2005.
- Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, sur le site <https://www.mtess.gov.dz/fr>

حيث تعبر الرموز إلى :

- ANSEJ : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
 - ANGEM : جهاز تسيير القرض المصغر
 - CNAC : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
 - ANDI : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
 - PND : البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.
 - ANEM : الوكالة الوطنية للتشغيل، وتحوي برامج الشبكة الاجتماعية (DAIP) والتي بدورها تشمل على عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)، وعقود الإدماج المهني (CPI)، وعقود الإدماج للفئات غير المؤهلة (CFI)
 - ADS : وكالة التنمية الاجتماعية، ويضم التعويضات مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)، المنحة الجزافية للتضامن (AFS)، برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO)، عقود ما قبل التشغيل (CPE)، الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL)
- غير أن هذا التحسن في مؤشرات البطالة والتشغيل تظل ضعيفة مقارنة بدول أخرى ولا تصبو إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها خاصة في سوق العمل، هذا وكما أفاد به المنتدى

الاقتصادي العالمي في تقاريره المستقلة والمتعلقة بالتنافسية العالمية والتي تشير إلى مراتب مختلف الدول عبر مؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل سنة، والجدول الآتي يبرز مراتب الجزائر من خلال مؤشرات سوق العمل.

الجدول (3-41) : تطور مؤشرات التنافسية العالمية لسوق العمل الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2015-2018)

سنة 2018		سنة 2017		سنة 2016		سنة 2015		المؤشرات
المرتبة/140	التنقيط [7-1]	المرتبة/137	التنقيط [7-1]	المرتبة/138	التنقيط [7-1]	المرتبة/140	التنقيط [7-1]	
134	-	133	3,3	132	3,2	135	3,2	كفاءة سوق العمل
74	17,3	74	17,3	74	17,3	77	17,3	الأجرة الأسبوعية
91	3,6	104	3,3	111	3,3	103	3,4	عمليات التوظيف والتوقيف
101	4,0	107	3,9	115	3,8	128	3,6	العلاقة والتعاون بين العمال وأرباب العمل
92	4,7	94	4,6	113	4,3	106	4,4	مرونة تحديد الأجر
134	3,0	132	2,9	135	3,0	134	2,9	الاعتماد على تسيير الإدارة
109	3,4	116	3,3	122	3,3	122	3,3	الأجرة والإنتاجية
135	0,21	134	0,24	136	0,24	140	0,21	نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة
124	30,6	85	3,7	89	3,7	96	3,5	معدل ضريبة العمل
83	2,9	123	2,5	116	2,7	125	2,5	قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب
108	58,8	127	2,0	125	2,2	128	2,4	قدرة الدولة على جذب المواهب
128	3,2							إمكانية تشغيل العمالة الأجنبية
57	4,6							النقل الداخلي للعمال

Source : - World Economic Forum, The global competitiveness report 2015-2016, P95

- World Economic Forum, The global competitiveness report 2016-2017, P97

- World Economic Forum, The global competitiveness report 2017-2018, P45

- World Economic Forum, The global competitiveness report 2018, P61.

يلاحظ من خلال الجدول أن كفاءة سوق العمل الجزائري ضعيفة جدا، حيث تحتل المراتب الأخيرة ضمن الدول، وجلّ مؤشرات التنافسية ضعيفة هي الأخرى خاصة تسيير الإدارة والعلاقة والتعاون بين العمال وأرباب العمل أو المسؤولين، الذي يجوبها البيروقراطية والفساد الإداري، إضافة إلى نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة التي تعتبر منخفضة جدا (على ذيل الترتيب)، نظرا لقلّة فرص مشاركتها في سوق العمل مقارنة مع الذكور، والتقسيم التقليدي الذي لا يزال سائدا، إذ يتمركز حظوظ توظيفها في قطاعات الصحة والتعليم أكثر من غيرها من باقي القطاعات.

المطلب الخامس : تحليل الأداء الاقتصادي الجزائري عن طريق مربع كالدور للفترة (1990-2018)

من الأهداف الأساسية التي تسعى الجزائر لتحقيقها عبر سياستها الاقتصادية منها المالية في المدى القصير أو الطويل، هو تحقيق أفضل معدل نمو اقتصادي، استقرار الأسعار، القضاء على البطالة وكذا تحقيق التوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات، ويمكن شمل هذه الأهداف الأربعة في مربع يدعى "مربع كالدور"، ونظرا لطول الفترة ما بين سنة 1990 و2018، ارتأينا تقسيم فترة الدراسة إلى ستة مجالات زمنية ملخصة في الجدول التالي.

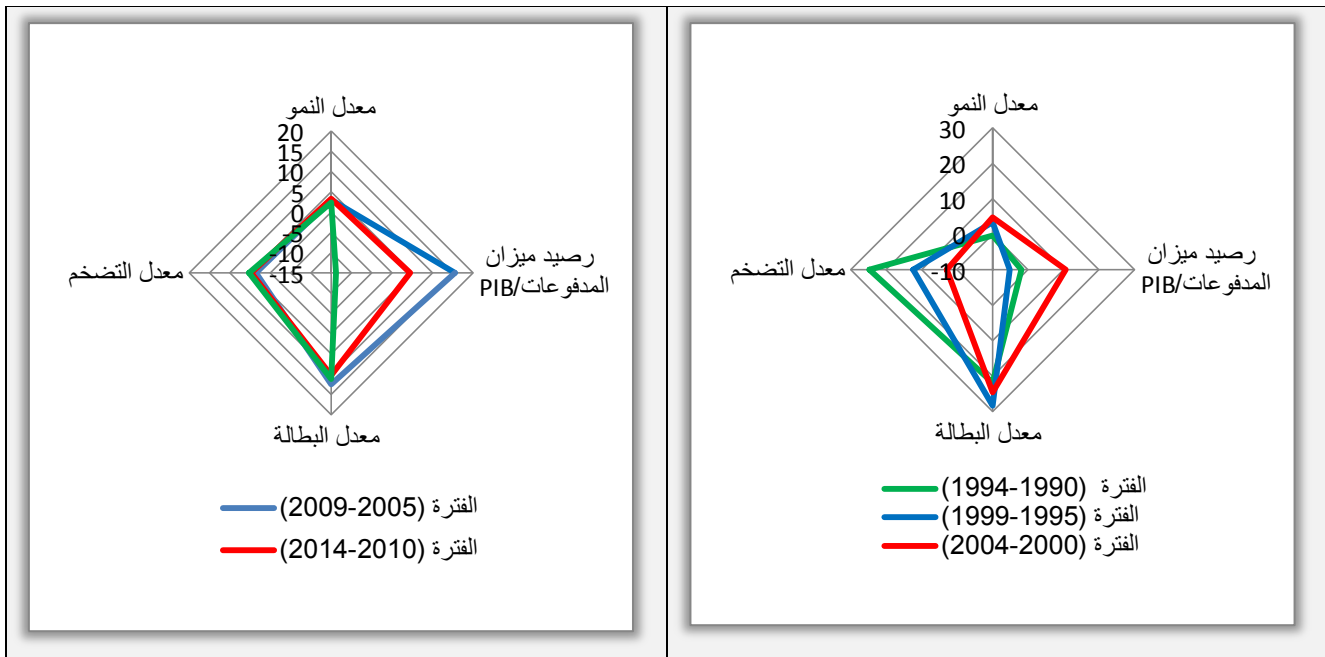
الجدول (3-42) : تطور متوسط المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة ما بين (1990-2018) الوحدة (%)

الفترة	الفترة	الفترة	الفترة	الفترة	الفترة	
(2018-2015)	(2014-2010)	(2009-2005)	(2004-2000)	(1999-1995)	(1994-1990)	
2,4	3,3	3	4,78	3,46	-0,32	متوسط معدل النمو
5,26	4,7	3,6	2,84	12,36	24,75	متوسط معدل التضخم
11,28	10,28	12,58	24,66	28,28	21,81	متوسط معدل البطالة
-13,73	4,53	15,59	10,68	-5,11	-1,82	متوسط (رصيد ميزان المدفوعات/PIB)

المصدر : محسوبة من طرف الطالبة بناء على معطيات الجداول (32-3)، (34-3)، (35-3) و(38-3) و(39-3)

وبذلك يمكن تمثيل نتائج الجدول السابق لمتوسط المؤشرات الاقتصادية الكلية في التمثيلين البيانيين التاليين الذي يضم كل واحد منها ثلاث مجالات زمنية حسب الشكل (3-34)

الشكل (3-34) : مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1990-2018)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3-42)

يمكن تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر حسب مربع كالدور كما يلي :

- **الفترة الأولى (1990-1994) :** تعتبر هذه الفترة الأضعف في الأداء الاقتصادي للجزائر، حتى ولو كانت مساحة المربع أكبر من الفترة الثانية (1995-1999)، فإنها أكبر ناحية معدل التضخم 24.75%، وهذا يثبط من فعالية الأداء الاقتصادي، إضافة إلى معدل النمو الاقتصادي ونسبة رصيد ميزان المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي السالبين وكذا معدل البطالة المرتفع .
 - **الفترة الثانية (1995-1999) :** خلال هذه الفترة وحسب ما يظهره مربع كالدور، يلاحظ تحسن مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي والتضخم، بينما ارتفع معدل البطالة وانخفضت نسبة رصيد ميزان المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي، ومع ذلك تعتبر هذه الفترة أحسن في الأداء الاقتصادي عن سابقتها.
 - **الفترة الثالثة (2000-2004) :** يلاحظ من خلال الشكل اتساع مساحة مربع كالدور في اتجاهين هما معدل النمو الاقتصادي ونسبة رصيد ميزان المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي، وهذا نتيجة تحسن أسعار المحروقات الذي دفع إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحسن المستوى العام للأسعار، غير أن معدل البطالة ظل مرتفعا نسبيا كمتوسط لهذه الفترة
 - **الفترة الرابعة (2005-2009) :** تعتبر هذه الفترة المثلى للأداء الاقتصادي مقارنة بغيرها من الفترات، حيث ارتفعت نسبة رصيد ميزان المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي إلى 15.59% وهي أعلى مستوى يسجله كمتوسط هنا، كما انخفضت معدلات البطالة، في حين ارتفع قليلا معدل التضخم وانخفض معدل النمو الاقتصادي بواقع 37.24% كمتوسط لهذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، ومن خلال ذلك ارتفعت مساحة مربع كالدور.
 - **الفترة الخامسة (2010-2014) :** يتقارب الأداء الاقتصادي لهذه الفترة مع سابقتها غير أن نسبة رصيد ميزان المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي يعتبر الفاصل بينهما لانخفاضه خلال هذه الفترة بمعدل 70.94% مقارنة مع الفترة (2005-2009) جراء الأزمة المالية، كما ارتفع معدل التضخم بنسبة محسوسة، غير أن معدلي البطالة والنمو الاقتصادي قد تحسنا قليلا لكنهما يبقيان غير كافيان للرفع من فعالية الأداء الاقتصادي للدولة.
 - **الفترة السادسة (2015-2018) :** هذه الفترة الأخيرة عرفت تقلص في مساحة مربع كالدور في اتجاه معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، متأثرا بذلك بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول، كما ارتفع أيضا معدلي التضخم والبطالة، وهي الفترة الأضعف في الأداء الاقتصادي بالألفية الثالثة.
- وعموما فإن الأداء والنمو الاقتصادي شهدا عدّة تغيرات خلال الفترة (1990-2018) واختلالات وتحسنات في مؤشراتهما الاقتصادية الكلية، بداية من الإصلاحات والتعديل الهيكلي إلى غاية التوسع بالسياسة المالية وتنفيذ البرامج التنموية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر بالمرور عبر مراحل ألقينا فيها الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري منذ بداية الاستقلال إلى غاية سنة 2020، حيث عرضنا مختلف مخططاته الاقتصادية وإصلاحاته وتعديله الهيكلي وكذا برامج التنمية، والتي لا تزال مرهونة مع مدى استقرار السوق النفطي، باعتبار أن الجزائر تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على الجباية البترولية، فقد تميزت سنوات التسعينات بالإصلاحات الجبائية وزيادة الوعاء الضريبي من جهة، وتقليص حجم النفقات العامة بشقيها التسيير والتجهيز ورفع الدعم عن الأسعار من جهة أخرى، وهذا تحت وصاية المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على إثر الاتفاقية المبرمة معهما، وهذا للعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية التي سجل فيها معدلات نمو سالبة إلى جانب عدم استقرار المستوى العام للأسعار أين عرف التضخم معدلات قياسية بلغ نسبة 31.68% سنة 1992، كما سجل ميزان المدفوعات عجزا في أرصده، كل هذا أدى إلى ارتفاع البطالة التي وصلت إلى مستوى 29.29% سنة 1999.

ومع بداية الألفية الثالثة وتزامنا مع الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، استغلت الجزائر ذلك بانتهاجها لسياسة مالية توسعية بالرفع من نفقاتها العامة عبر تسطيرها لبرامج تنمية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الخماسي (2015-2019)، إضافة إلى برنامج عمل الحكومة لأجل الإصلاح والتنمية الاقتصادية 2020، وقد تحسنت من خلالها المؤشرات الاقتصادية في تلك الفترة، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوى له 7.2% سنة 2003، وانخفض معدل التضخم إلى ما دون 9%، ووصلت معدلات البطالة إلى أدنى معدل لها 9.8% سنة 2013، كما حقق ميزان المدفوعات فوائض في أرصده إلى غاية نهاية 2013.

وعلى الرغم من تخصيص الحكومة لإعتمادات مالية هائلة في الفترة الأخيرة لتغطية نفقات برامجها الاستثمارية، لكن نتائجها لم تصبو إلى الأهداف المنشودة للدولة، حيث صاحب التحسن الظرفي والمؤقت لتلك المؤشرات الاقتصادية والممثلة على مربع كالدور، مع مصاحبة ارتفاع وتحسن الإيرادات البترولية، وبانهيار أسعار النفط وظهور بؤادر الأزمة البترولية سنة 2014، تراجع الأداء الاقتصادي للدولة وعاودت معدلات البطالة والتضخم إلى الارتفاع، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 1.3% سنة 2017، وسجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا على طول الفترة (2014-2018)، إضافة إلى تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

- المبحث الأول : أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)
- المبحث الثاني : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
- المبحث الثالث : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

- المبحث الأول : أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)
- المبحث الثاني : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
- المبحث الثالث : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

تمهيد :

بعد التطرق إلى وضعية الاقتصاد في الجزائر وتطور أدوات سياستها المالية وكذا تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الفصل السابق، سنقوم في هذا الفصل بدراسة قياسية لأدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام السلاسل الزمنية، بهدف معرفة مدى التأثير الذي تمارسه السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي والمحافظة عليه في المدى القصير والبعيد.

وسنقوم بقياس ذلك الأثر بتقسيم أدوات السياسة المالية إلى أداتين السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، حيث سندرس قياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي وكذا أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي كل على حدى، إضافة إلى الجمع بين هاتين السياستين في نموذج واحد باستخدام نماذج النمو الداخلي، وبذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل الأخير إلى ثلاث مباحث مبينة كما يلي :

- المبحث الأول : أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)

- المبحث الثاني : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

- المبحث الثالث : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

باستخدام منهجية (VECM)

المبحث الأول : أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

لدراسة أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) نستخدم منهجية الإنحدار الذاتي (VAR) الذي يتوافق مع الدراسة القياسية، بتقدير واختبار جودة النموذج بعد تطبيق اختبار سكون السلاسل الزمنية واختبار السببية والتكامل المشترك بين المتغيرات.

المطلب الأول : تحديد المتغيرات وصياغة النموذج القياسي

إن أولى خطوات الدراسة القياسية لبناء أي نموذج قياسي هو جمع المعلومات وتحديد المتغيرات الاقتصادية المستعملة، ثم اختيار النموذج الرياضي المناسب ضمن مختلف الصيغ الخطية واللاخطية مع تمثيل تلك المتغيرات بيانياً.

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها :

يقصد بالمتغيرات مجموعة من المتغيرات المستعملة في النموذج وتنقسم إلى نوعين، متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، وفي هذه الدراسة تمّ استخدام سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (1990-2018)، وتمثل المتغيرات في:

- الناتج المحلي الإجمالي **PIB** : كمتغير تابع، تمّ استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معبّر عنه بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي، وقد تمّ الحصول على بياناته من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI)¹.

- الإيرادات الجبائية العادية **Rfis** : كمتغير مستقل، وتشمل على الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الضريبة على المداخيل والأرباح، الضريبة على السلع والخدمات، الحقوق الجمركية، تسجيلات وطوابع معبّر عنها بالأسعار الجارية، وقد استخدمنا في دراستنا القيم الحقيقية لهاته المتغيرة بقسمة قيم أسعارها الجارية (الاسمية) على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC).

- الإيرادات البترولية **Rhyd** : كمتغير مستقل، تمّ استخدام الإيرادات البترولية (المحروقات) معبّر عنها بالأسعار الجارية، وقد استخدمنا في دراستنا القيم الحقيقية لهاته المتغيرة بقسمة قيم أسعارها الجارية (الاسمية) على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC).

¹- موقع البنك العالمي : <https://data.worldbank.org/indicator> تاريخ الاطلاع (2020/10/10)

كما تم الحصول على قاعدة بيانات المتغيرات المستقلة انطلاقا من وزارة المالية لإحصائيات المديرية العامة للتقدير والسياسات، ومؤشر أسعار الاستهلاك من الديوان الوطني للإحصائيات¹.

2- اختيار النموذج الرياضي المناسب :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (قد تكون معادلة واحدة أو أكثر)، ودرجة خطية النموذج (قد يكون نموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (قد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة)، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج، وإنما قد توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج، وبذلك ولغرض الوقوف على أفضل صيغة (شكل رياضي) للنماذج محل الدراسة، تم اشتقاق العديد من الصيغ التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية، إضافة إلى الشكل الخطي حسب ما يوضحه الجدول أدناه² :

الجدول (1-4) : الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية المتعلقة بالسياسة الضريبية والنمو الاقتصادي

النتائج	الدالة	الشكل الأصلي	صيغة الدالة
$PIB = \alpha + Rfis + Rhyd + \varepsilon$ R ² =0.9879 F=1069.305	$Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$	$Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$	خطية Linear
$LnPIB = \alpha + LnRfis + LnRhyd + \varepsilon$ R ² =0.9054 F=124.4679	$\ln Y = \alpha_0 + \beta \ln X + \varepsilon$	$Y = \alpha X^\beta e^\varepsilon$	لوغاريتمية مزدوجة Double-Log
$LnPIB = \alpha + Rfis + Rhyd + \varepsilon$ R ² =0.9585 F=300.2567	$\ln Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$	$Y = e^{\alpha + \beta X + \varepsilon}$	نصف لوغاريتمية Log-Lin
$PIB = \alpha + LnRfis + LnRhyd + \varepsilon$ R ² =0.8747 F=90.8161	$Y = \alpha_0 + \beta \ln X + \varepsilon$	$e^Y = \alpha + X^\beta + e^\varepsilon$	نصف لوغاريتمية Lin-Log
$PIB = \alpha + \beta \frac{1}{Rfis} + \delta \frac{1}{Rhyd} + \varepsilon$ R ² =0.5424 F=15.4145	$Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$	$Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$	التحويل مقلوب Inverse
$LnPIB = \alpha + \beta \frac{1}{Rfis} + \delta \frac{1}{Rhyd} + \varepsilon$ R ² =0.5852 F=18.3460	$\ln Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$	$Y = e^{\alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon}$	لوغاريتم-مقلوب Log-Inverse

المصدر : النتائج من إعداد الباحثة حسب الملحق (01) اعتمادا على برنامج Eviews10

¹ - موقع المديرية العامة للتقدير والسياسات على الموقع: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>: تاريخ الاطلاع (2020/10/11)

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/10/12)

² - مها محمد زكي، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، ترجمة لـ Damodar Gujarati، دار حميثرا للنشر، ط1، القاهرة، مصر 2010، ص 88

حيث α : الحد الثابت ، δ و β : معاملات الانحدار، ε : حد الخطأ العشوائي
من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أحسن نموذج انحدار متعدد هو ذو الصيغة الخطية التالية :

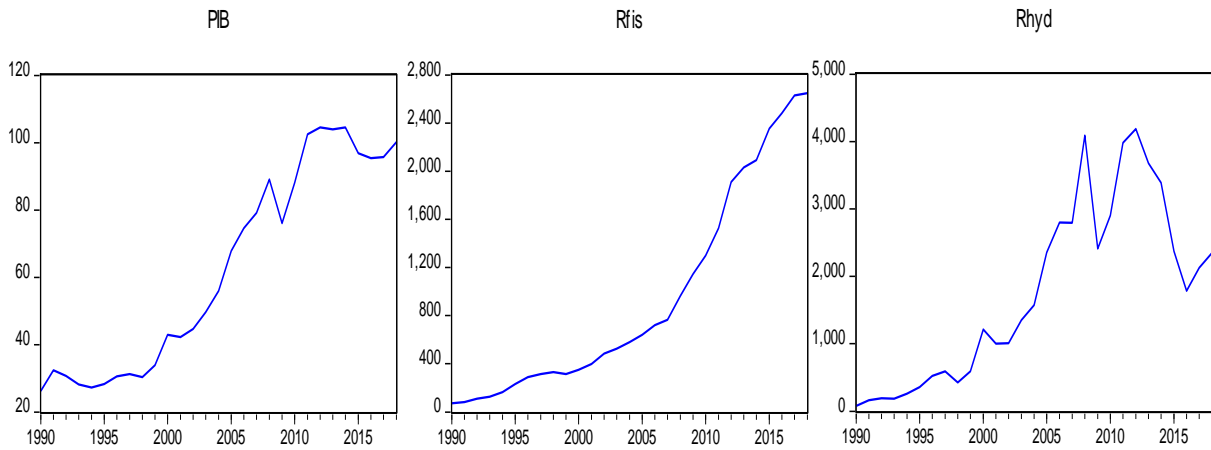
$$PIB = \alpha + Rfis + Rhyd + \varepsilon$$

وهذا لمعنوية الكلية للنموذج حسب قيمة فيشر $F=1069.305$ ، وأكبر معدل لمعامل التحديد $R^2=98.79\%$

3- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج :

تم تمثيل متغيرات الدراسة بيانيا والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العادية والإيرادات البترولية كما يلي :

الشكل (4-1) : الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة PIB, Rfis, Rhyd وجود تذبذبات في هذه السلاسل، مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل سنقوم باختبار الاستقرار التالى.

المطلب الثاني : الاستقرار والتكامل المشترك للنموذج

إن شرط الاستقرار أمر ضروري لنمذجة السلسلة الزمنية، وفي هذا الإطار سنقوم باختبار الاستقرار إلى جانب اختبار التكامل المشترك بعد تحديد درجة الإبطاء للنموذج.

1- اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية :

إن المنهجية الإحصائية تقتضي أنه من الضروري قبل تقدير النموذج التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها فإن استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الإنحدار الزائف والذي يعطي لنا مقدرات متحيزة، ونقول عن سلسلة زمنية معينة أنها مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص الإحصائية التالية :

$$E(y_t) = \mu \text{ ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن}$$

$$Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \text{ ثبات التباين عبر الزمن}$$

- التباين المشترك (التغاير) بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنية t ، $t+k$ يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك :

$$cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$$

وهناك عدة معايير لاختبار الاستقرار منها بيان الارتباط الذاتي واختبار جذر الوحدة التي سنقوم بتطبيقها على النموذج المقترح.

1-1- بيان الارتباط الذاتي :

يرمز لدالة الارتباط الذاتي Autocorrelation function (ACF) ذات الدرجة (التأخير) k بالرمز ρ_k وتكتب صيغة الدالة على النحو التالي¹ :

$$\rho_k = \frac{Cov(y_t, y_{t-k})}{\sigma_{y_t} \sigma_{y_{t-k}}} = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})^2} \sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_{t-k} - \bar{y})^2}}$$

¹- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 203.

حيث :

$$\bar{y} : \text{الوسط الحسابي للسلسلة الذي يتم حسابه على } n \text{ فترة صيغته كالتالي : } \bar{y} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n y_t$$

إن الشكل الممثل لدالة الارتباط الذاتي عند مختلف الفجوات الزمنية k يسمى منحني أو بيان الارتباط الذاتي Correlogram، كما تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي ρ_k بين $(-1, 1)$ ، ونقول عن السلسلة أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر.

وحسب الملحق رقم (02) يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية PIB, Rfis, Rhyd، أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الأولى تقع خارج فترة الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة.

كما أن الإحصائية Q لـ Ljung-Box تؤكد ذلك، حيث نلاحظ أن قيمة Q-Stat بالنسبة لجميع السلاسل عند درجة التأخر $(k=12)$ هي $Q\text{-Stat}(Rfis)=89.29$ ، $Q\text{-Stat}(PIB)=120.72$ ، $Q\text{-Stat}(Rhyd)=96.92$ كلها تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05}(12) = 21.026$ ، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تفيد بأن كل معاملات الارتباط الذاتي متساوية، وعليه يستنتج أن السلاسل محل الدراسة غير مستقرة.

1-2- اختبار جذر الوحدة :

هناك عدة اختبارات لجذر الوحدة، وسنعمد هنا على اختباري هما :

- ديكي فولر الموسع (ADF (Dickey-Fuller Augmented(1981) : الذي يعمل على البحث عن الاستقرار من عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت محددة (deterministic) أو عشوائية (stochastic)، ويرتكز هذا الاختبار على الفرضية $H_1: |\phi| \pi 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة التالية :

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{نموذج (4) بدون قاطع و اتجاه عام}$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{نموذج (5) بوجود قاطع}$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{نموذج (6) بوجود قاطع واتجاه عام}$$

وتكون السلسلة مستقرة إذا لم تحوي النماذج الثلاث على جذر الوحدة.

- فليس بيرون (PP (Phillips-Perron (1988)) : يعتمد هذا الاختبار في تقديره على نفس المعادلات بالنماذج (4) (5) (6) السابقة، إلا أنه يختلف عن اختبار ADF في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (nonparametric) لاحصائية (t) ستودنت للمعلمة ρ ، كما أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process) AR، بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر عمومية وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (Average Autoregressive Integrated Moving) ARIMA

لذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل من ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير.

وقد كانت نتائج هاذين الاختبارين ملخصة في الجدول الموالي حسب الملحق رقم (03)

الجدول (4-2) : نتائج اختباري ADF و PP لجذر الوحدة لمتغيرات نموذج السياسة الضريبية

PP			ADF				
Rhyd	Rfis	PIB	Rhyd	Rfis	PIB		
-1.4268 (0.5549)	2.0336 (0.9998)	-0.4657 (0.8838)	-1.4536 (0.5418)	1.7811 (0.9995)	-0.4499 (0.8869)	مع ثابت	عند المستوى عام
-1.7164 (0.7170)	-1.1409 (0.9034)	-1.8494 (0.6533)	-1.6811 (0.7328)	-1.2056 (0.8898)	-1.7553 (0.6990)	مع ثابت واتجاه عام	
-0.2342 (0.5928)	4.2836 (1.0000)	1.8015 (0.9800)	-0.2816 (0.5754)	4.0107 (0.9999)	1.8717 (0.9827)	.بدون ثابت واتجاه عام	
-5.6215*** (0.0001)	-4.9554*** (0.0005)	-4.8131*** (0.0007)	-5.5974*** (0.0001)	-4.9359*** (0.0005)	-4.8092*** (0.0007)	مع ثابت	عند الفرق الأول
-5.6466*** (0.0005)	-6.1112*** (0.0002)	-4.7232*** (0.0041)	-5.5889*** (0.0005)	-6.1112*** (0.0002)	-4.7183*** (0.0042)	مع ثابت واتجاه عام	
-5.5904*** (0.0000)	-3.4525*** (0.0013)	-4.2297*** (0.0001)	-5.5886*** (0.0000)	-0.9457 (0.2976)	-4.2297*** (0.0001)	.بدون ثابت واتجاه عام	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

(*)، (**، ***) تشير إلى الاستقرار عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%) على التوالي

() تمثل القيم الحرجة Prob للاختبار

من خلال الجدول أعلاه يشير إختباري ديكي فولر وفليبس بيرون إلى أنه عند المستوى نقبل فرضية العدم لجذر الوحدة بعدم استقرارية المتغيرات PIB, Rfis, Rhyd عند مستواها، لأن القيم الإحصائية ل ADF, PP أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعند إجراء الفروق الأولى اتضح أن القيم الإحصائية للاختبارين أقل من القيمة الحرجة للاختبارين عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الزمنية الأصلية التالية : PIB, Rfis, Rhyd مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2- تحديد درجة التأخير للنموذج :

من المهم تحديد درجة تأخير النموذج، حيث أن عدد صغير جدا لدرجات التأخر قد يؤدي إلى الإفراط في رفض فرضية العدم في حين أنها قد تكون صحيحة، بينما عدد كبير لدرجات التأخير قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية¹.

لتحديد درجة تأخير النموذج نستخدم عدّة معايير منها :

- معيار معلومات اكيائي **AIC** (Akaike's Information Criterion 1973) : تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة p التي تحقق أدنى قيمة لدالة Akaike والتي تعطى كما يلي :

$$AIC(p) = Ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{2p}{n}$$

SCR_p : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخير يساوي p

n : عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان مشاهدة أو ملاحظة)

Ln : اللوغاريتم النيبيري

- معيار معلومات شوارز **SIC** (Schwarz's Information Criterion) : هذه الطريقة هي قريبة جدا من الطريقة السابقة، حيث تعمل على أخذ القيمة p التي تقوم بتدنية دالة Schwarz

$$SC(p) = Ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{pLn(n)}{n}$$

¹- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 326.

- معيار معلومات حنان وكوين HQ (Hannan-Quinn Information Criterion 1979) :
تم اقتراح معيار بديل عن المعيار السابق، وذلك باستبدال $\ln(n)$ بـ $\ln \ln(n)$ حسب الصيغة التالية :

$$HQ(p) = \ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{2p \ln \ln(n)}{n}$$

- معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE (Final Predictor Error Criterion 1969) :

يعد من المعايير المهمة في تحديد رتبة النموذج، يمثل مقياس خطأ التنبؤ النهائي ويعرف على أنه تباين خطأ التنبؤ للفترة القادمة وتعطى صيغته بالشكل التالي :

$$FPE(p) = \ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{N + p - n}{n}$$

ويتم اختيار الفترة التي تكون فيها أقل قيم مشاهدات لهذه المعايير، ونتائج هذا الاختبار حسب الجدول (4-4) تشير إلى أنه المعايير كلها متفقة على درجة التأخير في الفترة الأولى، أي (Lag=1).

الجدول (3-4) : نتائج تحديد درجة تأخير النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB RFIS RHYD
Exogenous variables: C
Date: 10/14/20 Time: 13:40
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-478.3734	NA	1.06e+13	38.50987	38.65614	38.55044
1	-392.0008	145.1060*	2.20e+10*	32.32006*	32.90512*	32.48233*
2	-385.6809	9.100607	2.83e+10	32.53447	33.55833	32.81845
3	-380.8271	5.824615	4.34e+10	32.86617	34.32882	33.27184
4	-365.6747	14.54628	3.23e+10	32.37398	34.27542	32.90136

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

3- اختبار التكامل المشترك لـ Johansen-Juselius بين المتغيرات :

يسمح اختبار (1990) Johansen-Juselius cointegration test بالتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين أكثر من متغيرين، والتي تعتبر من أفضل المناهج المعتمدة في اختبار التكامل المشترك حتى في حالة وجود متغيرين فقط، وذلك لأنها تتميز عن طريقة "أنجل وجرانجر" بأنها تسمح بتبادل الأثر بين المتغيرات المستخدمة في مثل هذه الدراسات، ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية المستقرة من نفس الرتبة حتى وإن كان موجود اختلال في الأجل القصير.

يمكن التعبير عن طريقة Johansen-Juselius كالآتي :

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + \dots + A_p Y_{t-p} + \beta X_t + \varepsilon_t$$

إذ يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي :

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \beta X_t + \varepsilon_t$$

$$\Pi = \sum_{i=1}^p A_i - I, \Gamma_i = -\sum_{j=i+1}^p A_j$$

حيث تمثل Π مصفوفة المعاملات التي تمثل آثار المتغيرات في الأجل الطويل، ويفترض أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ويشار إلى رتبة المصفوفة بـ r ، والتي تحدد عدد متجهات التكامل المشترك.

ومن أجل اختبار فيما إذا كان يوجد تكاملاً مشتركاً بين السلاسل الزمنية، وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك r فقد اقترح Johansen-Juselius اختبارين احصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى وهما :

- اختبار الأثر **Trace test** (λ_{trace}) إذ تحسب إحصائيته بالطريقة التالية :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(\lambda_i)$$

حيث n يمثل حجم العينة، r عدد متجهات التكامل المشترك، λ_i القيم الذاتية، k عدد المتغيرات.

وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r (أي أن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو يساوي r) مقابل الفرضية البديلة $r \leq n$

- اختبار القيمة الكامنة العظمى **Maximum Eigen Value Test** (λ_{\max}) تحسب إحصائياته وفق العلاقة التالية :

$$\lambda_{\max} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

ويتم اختبار فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك r ، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي $r+1$ ، حيث $(r=0.1.2)$

وفي دراستنا هاته، وباعتبار أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي تظهر نتائجه في الجدول (4-4) (أنظر الملحق (04)).

الجدول (4-4) : نتائج اختبار Johansen

اختبار Maximum Eigen value Test			اختبار Trace Test				
الاحتمال	القيمة الحرجة عند %5	إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{trace}	الاحتمال	القيمة الحرجة عند %5	إحصائية الأثر λ_{trace}	القيمة الذاتية Eigen value	الفرضية العدمية
0.0432	21.131	21.586	0.0562	29.797	29.351	0.550447	$r=0$
0.5671	14.264	6.362	0.4909	15.497	7.764	0.209948	$r \leq 1$
0.2364	3.841	1.402	0.2364	3.941	1.402	0.050602	$r \leq 2$

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

وقد استعنا باختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى، وهما اختبار الأثر واختبار القيم الكامنة العظمى، حتى نستطيع اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة.

3-1- اختبار الأثر Trace Test :

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 29.351 أقل من القيمة الحرجة 29.797 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى ($r=0$)، نفس الشيء عند ($r \leq 1$) و ($r \leq 2$)، وبذلك نقبل فرضية العدم التي مفادها عدم وجود علاقة تكامل متزامن في الأجل الطويل.

3-2- اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximum Eigen Value Test :

تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول (4-4) إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن ($r=0$)، وذلك لأن إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{Trace} عند هذه الفرضية تساوي 21.586 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 21.131 عند مستوى معنوية 5%، في حين نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل متزامن عند ($r \leq 1$) ($r \leq 2$) نظرا لكون إحصائية القيمة الذاتية العظمى تساوي 6.362 و 1.402 على التوالي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار 14.264 و 3.841 عند مستوى معنوية 0.05 على التوالي.

وبذلك و لاختلاف نتيجة اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen عبر اختباري Trace test و Maximum Eigen value test فإنه يمكن الاعتماد على اختبار الأثر لقوته التفسيرية عن الاختبار الثاني، حيث تظهر نتيجته أنه لا يوجد علاقة التكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات PIB, Rfis, Rhyd، وبالتالي سنستخدم هنا نموذج الإنحدار الذاتي للمتجه VAR (Vector Auto Regression) لتقدير أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

المطلب الثالث : تقدير النموذج القياسي واختبار جودته

بعد عملية توصيف النموذج بتحديد المتغيرات واختيار الشكل الرياضي المناسب له، ثم اختبار الاستقرار والتكامل المشترك بين تلك التغيرات، تأتي مرحلة تقدير النموذج ومن ثم اختبار جودته لتأكد خلوه من المشاكل القياسية.

1- تقدير نموذج VAR :

يعدّ نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression) VAR من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، كما أنه يعد امتدادا طبيعيا من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير (univariate autoregressive model) إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات (Dynamic multivariable time series)، ويتكون هذا النموذج من منظومة من المعادلات، كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي، بمعنى تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج.

بدراستنا وبعد اختيار درجة التأخير (p=1) والتأكد من عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات قمنا بتقدير نموذج النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي (VAR)، فكانت النتائج حسب الملحق رقم (05) الخاصة بمعادلة معدل النمو الاقتصادي كالتالي :

$$\text{PIB} = 1.7185988166 * \text{PIB}(-1) - 0.0138092692146 * \text{RFIS}(-1) - 0.00935900951529 * \text{RHYD}(-1) - 13.0970074185$$

[5.80261] [-2.4850] [-2.34248] [-1.84191]

R-squared = 0.969525 Adj.R-squared = 0.965715 F-statistic = 254.5063 n= 28

1-1- التقييم الإحصائي للنموذج :

- يقوم معامل التحديد R^2 (Coefficient of détermination) بقياس وشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمشروحة بواسطة تغيرات المتغيرات المستقلة، وهو مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج باختبار جودة التوفيق والارتباط¹، وتعطى علاقته بالشكل التالي :

$$R^2 = \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{ESS}{TSS}$$

¹ - طهراوي فريد، مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وأمثلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 43.

حيث أن :

$$RSS = \sum \hat{y}^2 = \sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 \quad \text{RSS : مجموع مربعات الانحدار}$$

$$TSS = \sum y_i^2 \quad \text{TSS : مجموع المربعات الكلي}$$

$$ESS = \sum e_i^2 \quad \text{ESS : مجموع مربعات الأخطاء}$$

وقد بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.9695$ وهذا دليل على القوة التفسيرية العالية جدا لنموذج النمو الاقتصادي، أين تشرح الإيرادات العادية والإيرادات البترولية ما نسبته 96.95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، فيما ترجع نسبة 3.05% المتبقية إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات لم يتم إدراجها في النموذج.

- معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 : يتم استخدام \bar{R}^2 لمقارنة نموذجين أو أكثر من نماذج الانحدار التي لها نفس المتغير التابع، ولكن تختلف في عدد المتغيرات المستقلة، لأن إضافة متغير مستقل أو أكثر إلى النموذج يؤدي إلى زيادة قيمة معامل التحديد R^2 ، وذلك نتيجة لزيادة قيمة البسط في معادلة تقدير معامل التحديد وبقاء المقام على حاله دون تغيير، وحتى يتم معالجة ذلك اقترح القياسيون تعديل معامل التحديد، وذلك عن طريق أخذ عدد درجات الحرية بعين الاعتبار، حيث أن درجات الحرية تقل مع زيادة عدد المتغيرات المستقلة وثبات حجم العينة، وعادة ما يكون \bar{R}^2 أصغر من R^2 وقد يأخذ قيم سالبة، حيث يمكن تحديد العلاقة بين معاملي التحديد كما يلي :

$$R^2 \geq \bar{R}^2 \quad \text{إذا كان } k \neq 1$$

$$R^2 = \bar{R}^2 \quad \text{إذا كان } k = 1$$

- يمكن أن يأخذ قيمة سالبة

إذا كانت n تأخذ قيمة كبيرة فإن $\bar{R}^2 \approx R^2$ لكن في المقابل إذا كان حجم العينة صغيرا وكان عدد المتغيرات المستقلة كبيرا بالمقارنة مع حجم العينة فإن \bar{R}^2 يقل بكثير عن R^2 ويمكن أن يأخذ قيمة سالبة، في هذه الحالة يجب شرحه على أساس أنه يأخذ القيمة 0.

كما يحسب معامل التحديد المصحح وفق الصيغة التالية¹ :

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\frac{n-k-1}{\sum_{i=1}^n (y - \bar{Y})^2} \cdot n - 1}$$

ويمكن أيضا حسابه بالصيغة التالية :

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k} (1 - R^2)$$

حيث أن :

n : تمثل عدد المشاهدات

k : تمثل عدد المعالم المقدرة.

لدينا في نتيجة تقدير النموذج حسب الملحق رقم (05) معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = \text{Adj.R-squared} = 0.965715$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإيرادات العادية والإيرادات البترولية تفسر %96.57 من التغير الحقيقي الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي.

- اختبار فيشر : يستخدم هذا الاختبار لاختبار معنوية النموذج بصورة كلية، وهذا يعني اختبارات تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، وتقدر قيمة F المحسوبة وفقا للصيغة التالية² :

$$F = \frac{\frac{R^2}{k-1}}{\frac{1-R^2}{n-k}}$$

¹ - عامر ايمان، التحليل الكمي، مطبوعة محاضرات، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، السنة الجامعية 2019-2020، ص68.

² - خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، الأردن 2018، ص 143.

وكقاعدة عامة إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة F_{cal} أكبر من قيمة فيشر الجدولية F_{th} عند مستوى ثقة α ودرجة حرية k و $(n-k-1)$ نرفض الفرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي النموذج معنوي وذلك كالآتي :

$$F_{cal} \phi F_{th}(\alpha, k, n-k-1) : \text{رفض } H_0$$

أما إذا كانت $F_{cal} \leq F_{th}(\alpha, k, n-k-1)$ ، يتم قبول الفرضية H_0 ، وهذا يعني أنه لا توجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

وحسب الملحق رقم (05) لدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal}=254.5063$ هي أكبر من القيمة الجدولية $F_{th}=2.975$ عند درجة حرية $(k, n-k-1, \alpha)$ ما تشير إلى أن النموذج ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 5%.

1-2- التقييم الاقتصادي للنموذج :

- معلمات الإيرادات العادية والإيرادات البترولية والناتج المحلي الإجمالي معنوية، وذلك لأن قيم ستودنت المحسوبة بقيمتها المطلقة أكبر من قيمة إحصائية ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهذا مقبول اقتصاديا.

- عدم معنوية الثابت

- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الإيرادات العادية والناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه إذا ارتفعت الإيرادات العامة بمعدل 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بـ 1.38%، وهذا ما يناقض النظرية الاقتصادية ويتوافق مع العديد من الدراسات أمثال (Lucas, 1990) و (Vazquez et al, 2010)، أين استخدموا المنهج الاستقرائي وأدوات التحليل الكمي لدراسة عدد من الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة الزمنية (1972-2005)، وهذه النتيجة تُظهر وجود خلل في النظام الضريبي الجزائري.

- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الإيرادات البترولية مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الإيرادات البترولية اذا ارتفعت بـ 1% فسينخفض الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.9%، وهو كذلك يتنافى مع النظرية والواقع الاقتصادي، حيث نرى أنه بوجود ارتفاع في الإيرادات البترولية بالجزائر تتحسن المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي.

2- اختبار جودة نموذج VAR :

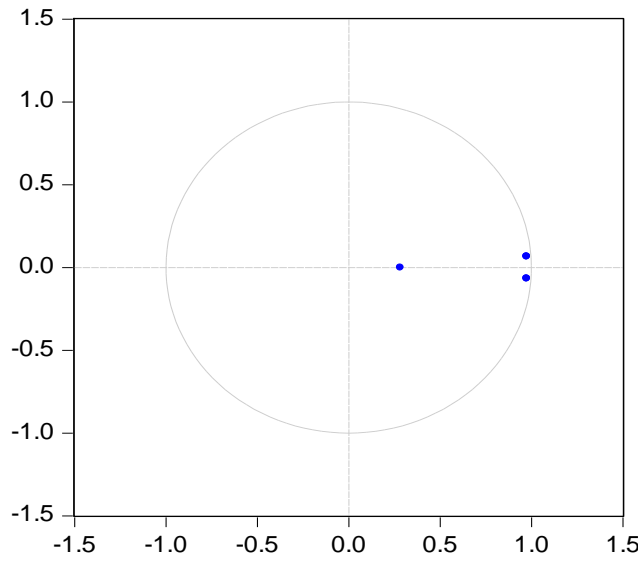
لاختبار جودة النموذج وتشخيص صلاحيته نقوم بدراسة استقرارية النموذج ككل عن طريق اختبار جذر الوحدة، واختبار استقرارية البواقي وكذا لا يوجد ارتباط ذاتي بينهم مع التأكد من أنها تتبع التوزيع الطبيعي.

2-1- اختبار جذر الوحدة :

حتى نتأكد من استقرارية النموذج نستخدم AR Roots Graph، والنتائج مبينة في الشكل التالي

الشكل (4-2) : نتائج استقرارية نموذج VAR

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ أن كل الجذور العكسية inverse roots لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أن كل النقاط تقع داخل دائرة الوحدة، وعليه فالنموذج المقدر لدالة النمو الاقتصادي يحقق شروط الاستقرار الكلي.

2-2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

قدم هذا الاختبار كل من جاركوي و بيرا Jarque-Bera في سنة 1987، يستند على المفهوم الخاص بـ Skewness (عدم التماثل) و Kurtosis (التفلطح)، ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي، ويأخذ الصيغة الآتية :

$$JB = n \left(\frac{(\sqrt{b_1})^2}{6} + \frac{(b_2 - 3)^2}{24} \right)$$

إذ أن :

n : عدد المشاهدات

وأن $\sqrt{b_1} = \frac{m_3}{m_2^{3/2}}$ وأن $\sqrt{b_2} = \frac{m_4}{m_2^2}$ ، وأن m_i (لما $i=1.2.3.4$) هي العزوم المركزية للمشاهدات (central

$$m_i = \frac{\sum (x_i - \bar{x})^i}{n} \text{ (moment of the observation) حيث أن}$$

وبموجب هذا الاختبار ترفض الفرضية القائلة أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت قيمة (J-B) أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي (χ^2) عند مستوى معنوية 5%.

من خلال اختبار Jarque-Bera حسب الملحق رقم (06)، تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية (J-B) التي تساوي (0.4424) في المعادلة الأولى وتساوي (0.0846) في المعادلة الثانية وتساوي (0.7169) في المعادلة الثالثة وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، لذا فإننا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على عدم إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، وبهذا نقبل الفرضية البديلة، أي أن البواقي تتوزع طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

2-3- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

إن أحد الافتراضات الهامة التي يقوم عليها نموذج الانحدار الخطي هو استقلال قيم الخطأ العشوائي عن بعضها البعض، فإذا لم يتحقق هذا الافتراض فإننا نقول أن هناك ارتباط ذاتي بين قيم عنصر الخطأ العشوائي، ومن ثمّ فقيمة ε_1 في فترة معينة ستكون مرتبطة بقيمتها في الفترات السابقة أو اللاحقة، وهذا الارتباط يحدث بسبب العلاقات الاقتصادية بين الظاهرة المدروسة، إذ ما من ظاهرة اقتصادية إلا ولها علاقة مع الظاهرة السابقة فقد تكون

امتداد لها على مر السنوات، وكذلك أن هذه الظاهرة مؤثرة على الظاهرة اللاحقة أو المستقبلية لأنها امتداد لها،
بمعنى :

$$\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j$$

ويوجد أسباب أخرى قياسية لوجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء تتمثل في ¹ :

- حذف بعض المتغيرات التفسيرية المستقلة من نموذج الانحدار

- الخطأ في صياغة الشكل الرياضي للنموذج

- الخطأ في معالجة البيانات

- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية

فوجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء يؤثر سلبا على نتائج المربعات الصغرى العادية من حيث :

- سوف تكون المقدرات غير متحيزة

- تباين مقدرات النموذج سوف لا يكون أقل ما يمكن

لذلك يتم استخدام عدة اختبارات للكشف عن هذا الاختلال لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من بينها اختبار

²LM، حيث حسب الملحق رقم (07) يتم قبول فرضية العدم التي تشير إلى غياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج لأن القيمة الاحتمالية لفيشر F أكبر من مستوى معنوية 5%.

¹- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق، ص 97.

²- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج EViews، أمثلة تطبيقات تقدير نماذج تفسير نتائج تنبؤ، دار الكتب والوثائق، ط1، بغداد العراق 2015، ص 61.

المطلب الرابع : التحليل الهيكلي للنموذج

1- اختبار السببية ل Granger بين المتغيرات:

يعرف غرانجر (1969) العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، أي أن التغير في قيم Y_{1t} مثلا الحالية والماضية يسبب التغير في قيم Y_{2t} ويتضمن اختبار غرانجر للسببية تقدير نموذج انحدار ذاتي كما يلي :

$$Y_{1t} = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p \lambda Y_{2t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p \beta Y_{1t-j} + \varepsilon_{2t}$$

حيث أن $\delta, \lambda, \alpha, \beta$ معلمات يراد تقديرها، ε_t حد عشوائي يتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر.

بمعنى آخر نستخدم اختبار السببية للتعرف على مدى وجود علاقة سببية (علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو تبادلية¹) بين متغيرات محلّ الدراسة من عدمها، ويتم بتقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS وهذا عن طريق اختبار فيشر Fisher عند مستوى معنوية 5%، والتي تدلي فرضية العدم على عدم وجود سببية بين المتغيرات (في حالة ما إذا كان F_{cal} أصغر من F_{th})، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول (4-5). (أنظر الملحق رقم (08)).

الجدول (4-5) : نتائج اختبار علاقة السببية ل Granger

النتيجة	الفرضيات	اتجاه السببية ل Granger	احتمال إحصائية فيشر
سببية أحادية الاتجاه	قبول فرضية العدم	الإيرادات العادية لا تسبب الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.6664 > 0.05
	رفض فرضية العدم	الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الإيرادات العادية	Prob=0.0161 < 0.05
سببية ثنائية الاتجاه	رفض فرضية العدم	الإيرادات البترولية لا تسبب الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.0238 < 0.05
	رفض فرضية العدم	الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الإيرادات البترولية	Prob=0.0125 < 0.05
سببية أحادية الاتجاه	رفض فرضية العدم	الإيرادات البترولية لا تسبب الإيرادات العادية	Prob=0.0396 < 0.05
	قبول فرضية العدم	الإيرادات العادية لا تسبب الإيرادات البترولية	Prob=0.8818 > 0.05

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

- وجود سببية وحيدة الاتجاه (من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإيرادات الجبائية العادية) و (من الإيرادات الجبائية العادية نحو الإيرادات البترولية)

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

¹ - شخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن 2011، ص 277

- وجود سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات البترولية (المحروقات) وهي مقبولة اقتصاديا خصوصا وأنا نعلم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مبني على إيرادات المحروقات والتي تمثل أكثر من نصف مداخيلها العامة، والتي تساهم بشكل مباشر في الرفع من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية :

كما نعلم أن نموذج VAR يُنمذج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة، إن تحليل الاستجابة الدفعية (Impulse Response Analysis) يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، بمعنى أن اختبار تحليل الصدمات يعتمد على معرفة المسار الزمني للمتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، لو نأخذ النموذج المقدر التالي :

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^0 \\ \hat{\phi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^1 & \hat{\phi}_1^2 \\ \hat{\phi}_2^1 & \hat{\phi}_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varepsilon}_{1t} \\ \hat{\varepsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في $\hat{\varepsilon}_{1t}$ خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على Y_{1t} و Y_{1t+1} ثم على Y_{2t+1} ، فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على $\hat{\varepsilon}_{1t}$ تساوي 1 فإن أثرها يكون كالتالي :

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t} \\ \nabla Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} : \text{في الفترة } t -$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^1 & \hat{\phi}_1^2 \\ \hat{\phi}_2^1 & \hat{\phi}_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} : \text{في الفترة } t+1 -$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+2} \\ \nabla Y_{2t+2} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^1 & \hat{\phi}_1^2 \\ \hat{\phi}_2^1 & \hat{\phi}_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} : \text{في الفترة } t+2 -$$

... الخ

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة، تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء، وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات.

في هذه الحالة نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين ε_{1t} و ε_{2t} ، فإن صدمة ما على ε_{1t} حتما ستكون متبوعة بصدمة على ε_{2t} ، في هذه الحالة معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي $\hat{\varepsilon}_{1t}$ و $\hat{\varepsilon}_{2t}$ ولكن لا تشير إلى اتجاه السببية.

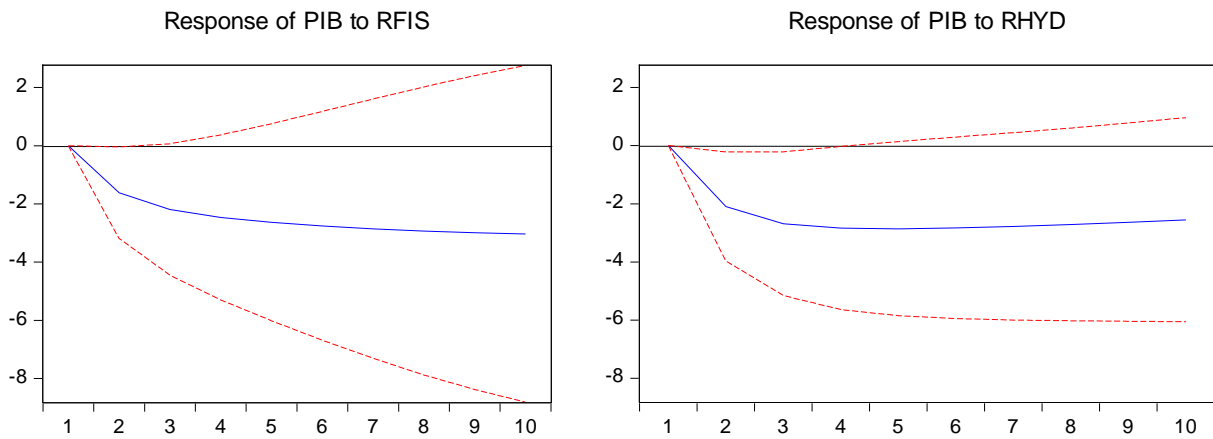
وتجدر الإشارة إلى أن اختيار اتجاه التأثير هو مهم جدا، ويضع قيودا على النتائج المحصل عليها، كما ان تأثير الصدمة يتلشى عبر الزمن وهذا يميز سيروورة VAR مستقرة¹.

وسنكتفي بالبحث عن مدى استجابة معدل النمو الاقتصادي الممثل في الناتج المحلي الإجمالي للصدمة المرتبطة بمتغيرات السياسة الضريبية والمتمثلة في الإيرادات العادية والإيرادات البترولية، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (3-4) : استجابة النمو الاقتصادي لصدمة تنبؤية لمتغيرات السياسة الضريبية خلال عشر سنوات

مقبلة

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

حسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية على مدار عشر سنوات كما هو موضح في الملحق رقم (09) فإنه

في حالة :

- أثر صدمة الإيرادات العادية على الناتج المحلي الإجمالي : إن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في الإيرادات العادية تؤدي إلى استجابة فورية سلبية للناتج المحلي الإجمالي ابتداء من الفترة الثانية بقيمة -1.617458 وحدة، ويستمر هذا الأثر السلبي في التزايد في باقي الفترات ليصل إلى -2.631317 وحدة في السنة الخامسة، و-3.027879 وحدة في السنة العاشرة.

¹ - Régis bourbonnais, économétrie, op.cit, P283-284.

- أثر صدمة الإيرادات البترولية على الناتج المحلي الإجمالي : نفس الأثر مثل صدمة الإيرادات العادية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في الإيرادات البترولية تؤدي إلى استجابة فورية سلبية في الناتج المحلي الإجمالي بـ -2.096435 وحدة في السنة الثانية، ويستمر هذا الأثر بصفة متزايدة حتى السنة الخامسة بـ -2.857286 وحدة، وابتداءً من السنة السادسة يبدأ الأثر السلبي بالتراجع تدريجياً حتى السنة العاشرة أين يسجل أثر سلبي قدره -2.549156 وحدة.

من التحليل السابق نستنتج أن أي تذبذب في الإيرادات العادية والإيرادات البترولية سيؤثر حتماً على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي.

3- تحليل التباين :

يهدف تحليل خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ، رياضياً نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ بكل متغير على حداً، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج :

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية :

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i v_{t+h-i}$$

نقوم بتقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة لـ Y_t التي نرسم إليها بـ Y_{jt} لدينا :

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} (m_{j1,i} v_{1,t+h-i} + m_{j2,i} v_{2,t+h-i} + \dots + m_{jm,i} v_{m,t+h-i})$$

حيث يعبر $m_{j1,i}$ عن العنصر $(j,1)$ الخاص بالمصفوفة M_j ، يمكن التعبير عنه بطريقة مختلفة :

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = 1 \sum_{k=1}^n (m_{jk,1} v_{k,t+h} + \dots + m_{jk,h-1} v_{k,t+1})$$

بما أن الأخطاء v لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ :

$$E(Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}))^2 = \sum_{k=1}^n (m^2_{jk,1} + \dots + m^2_{jk,h-1})$$

$$(m^2_{jk,1} + \dots + m^2_{jk,h-1}) = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j M_i e_k)^2 \quad \text{مع :}$$

حيث e_i يمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية والتي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h للمتغير j .

يكتب تباين خطأ التنبؤ لـ Y_{t+h} كما يلي :

$$\sigma_{Y_1}^2(h) = \sigma_{Y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{Y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث m_{ii} هي عناصر المصفوفة M

في الأفق h ، تحليل تباين الأخطاء (Y_{2t} على Y_{1t})، بالنسبة المئوية (على الترتيب Y_{2t} على Y_{1t}) يعطى بالصيغة :

$$\frac{\sigma_{Y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)}$$

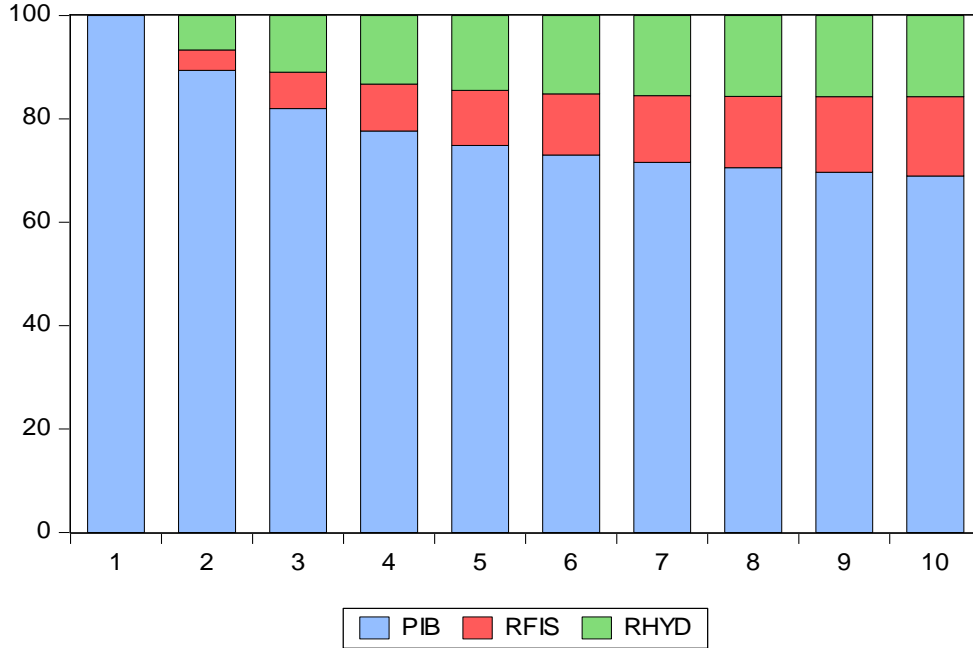
$$\frac{\sigma_{Y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)}$$

إذا كانت صدمة معينة على ε_{1t} لا تؤثر على تباين خطأ Y_{1t} مهما تكن h ، فمن المحتمل أن Y_{2t} متغير خارجي باعتبار أن Y_{2t} و ε_{1t} مستقلان، وعكس ذلك، إذا كانت لصدمة معينة على ε_{1t} أثر أكبر على تباين خطأ Y_{2t} فإن هذا الأخير متغير داخلي.

وللتعرف على دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة أي توقع خطأ كل متغير، نقوم بتحليل تباين الناتج المحلي الإجمالي وقد كانت النتائج حسب الشكل الموالي (أنظر الملحق رقم (10))

الشكل (4-4) : نتائج تحليل التباين لدالة النمو الاقتصادي ومؤشرات السياسة الضريبية

Variance Decomposition of PIB
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

- في المدى القصير : حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء للناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن معظم التقلبات الظرفية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الأولى تتعلق بصدمات المتغير نفسه، حيث أن تباين الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى يرجع بشكل تام إلى PIB وذلك بنسبة 100%، إلا أنه ابتداء من السنة الثانية نسجل تناقص تباين الناتج المحلي الإجمالي، مع ازدياد تباين المتغيرين الآخرين ولكن بنسب ضعيفة نوعا ما، أين نسجل 89.35% من تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن الإيرادات العادية تساهم بحوالي 3.97% والإيرادات البترولية تساهم بحوالي 6.67%.

- في المدى المتوسط : في السنة الخامسة المستقبلية يساهم الناتج المحلي الإجمالي بـ 74.62% من تباين خطأ التنبؤ الخاص به، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرتين المفسرتين بحوالي 25.38% حيث تزداد مساهمة الإيرادات العادية إلى حوالي 10.64%، والإيرادات البترولية إلى 14.49%.

- في المدى البعيد : وخلال السنة العاشرة المستقبلية تنخفض مساهمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 68.95% من تباين خطأ التنبؤ التي تعزى إلى ذلك المتغير بحد ذاته، وتزداد نسبة المساهمة لمتغيرتي الإيرادات العادية والإيرادات

البتروولية إلى حوالي 15.33% و 15.70% على التوالي، ويظهر هذا تأثير الإيرادات العادية والإيرادات البتروولية على الناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد.

المبحث الثاني : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

لدراسة أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) نستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي يتوافق مع الدراسة، مستخدمين في ذلك متغيرات السياسة الإنفاقية المتمثلة في نفقات التسيير ونفقات رأس المال، وفصلنا نفقات هاته الأخيرة (نفقات رأس المال) إلى نفقات عامة على مختلف القطاعات، لتبيان دور وأثر كل منهم في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : تحديد المتغيرات وصياغة النموذج القياسي

قبل دراسة أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي، يجب تحديد متغيرات النموذج وصياغة دالته الرياضية المناسبة للدراسة القياسية.

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها :

في هذه الدراسة تم استخدام سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (1990-2018)، وتمثل هاته الأخيرة في :

- الناتج المحلي الإجمالي PIB : كمتغير تابع، تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معبر عنه بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي، وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI)¹.

- النفقات الجارية Gcrt : كمتغير مستقل ويطلق عليها نفقات التسيير، تشمل نفقات المستخدمين ومنح المجاهدين ومواد ولوازم وتحويلات جارية إضافة إلى خدمة الدين معبر عنها بالأسعار الجارية .

- نفقات الفلاحة والري Gagr : كمتغير مستقل وتمثل الإنفاق الحكومي على قطاع الفلاحة والري معبر عنها بالأسعار الجارية.

¹- موقع البنك العالمي : <https://data.worldbank.org/indicator> تاريخ الاطلاع (2020/10/14)

- نفقات التعليم والتكوين **Gedu** : كمتغير مستقل وتمثل الإنفاق الحكومي على القطاعات التعليمية وبنائها التحتية والتجهيزات المتعلقة بمجالات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

- نفقات الصناعة **Gind** : كمتغير مستقل وتمثل الإنفاق الحكومي على قطاع الصناعة والطاقة والمناجم بما فيها من التوزيع العمومي للكهرباء والغاز معبر عنها بالأسعار الجارية.

- نفقات البنى التحتية الاقتصادية **Ginf-eco**: كمتغير مستقل وتمثل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية من منشآت قاعدية (أساسية) الخاصة بقطاع النقل بمختلف مجالاته البري (الطرق والسكك الحديدية، والبحري (موانئ) والجوي (مطارات) مضاف إليها قطاع الاتصالات والبنية التحتية الإدارية، والكل معبر عنهم بالأسعار الجارية.

- نفقات السكن **Glogt**: كمتغير مستقل وتمثل الإنفاق الحكومي على قطاع السكن معبر عنه بالأسعار الجارية.

- النفقات الاجتماعية والثقافية **Gsoc-cul**: كمتغير مستقل وتمثل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاجتماعية من منشآت الصحة العمومية (مستشفيات وعيادات ومدارس تكوين شبه الطبي) وقطاع الشباب والرياضة (ملاعب وقاعات متعددة الرياضات ومراكز للتسلية العلمية للشباب) والبنية التحتية الثقافية من دور ومكاتب ثقافية ومسارح ومعاهد الفنون الجميلة، إضافة إلى المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية، وجميعها معبر عنها بالأسعار الجارية.

وقد استخدمنا في دراستنا القيم الحقيقية للمتغيرات المستقلة بقسمة قيم أسعارها الجارية (الاسمية) على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) الذي تم الحصول على بياناته من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، فيما استخرجنا بيانات مختلف المتغيرات المستقلة من مقر وزارة المالية، وكذا مواقع صندوق النقد الدولي (IMF) بالإضافة إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر.¹

¹- موقع صندوق النقد الدولي : <https://www.elibrary.imf.org> تاريخ الاطلاع (2020/10/14)
- موقع بنك الجزائر : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تاريخ الاطلاع (2020/10/14)
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات : <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/10/15)

2- اختيار النموذج الرياضي المناسب :

للقوف على أفضل صيغة (شكل رياضي) للنماذج محل الدراسة، تم اشتقاق العديد من الصيغ التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية، إضافة إلى الشكل الخطي حسب ما يوضحه الجدول أدناه (أنظر الملحق رقم (11)) :

الجدول (4-6) : الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية للعلاقة بين السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي

صيغة الدالة	شكل الدالة ونتائج تقديرها
خطية Linear	الشكل الأصلي : $Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$ الدالة : $Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$ النتائج : $PIB = \alpha + \beta Gcrt + \delta Gagr + \phi Gedu + \varphi Gind + \gamma Ginf\ eco + \lambda G\log t + \omega Gsoccul + \varepsilon$ $R^2=0.9927$ $F=85.8047$
لوغاريتمية مزدوجة Double-Log	الشكل الأصلي : $Y = \alpha X^\beta e^\varepsilon$ الدالة : $\ln Y = \alpha_0 + \beta \ln X + \varepsilon$ النتائج : $\ln PIB = \alpha + \beta \ln Gcrt + \delta \ln Gagr + \phi \ln Gedu + \varphi \ln Gind + \gamma \ln Ginf\ eco + \lambda \ln G\log t + \omega \ln Gsoccul + \varepsilon$ $R^2=0.9938$ $F=101.0418$
نصف لوغاريتمية Log-Lin	الشكل الأصلي : $Y = e^{\alpha + \beta X + \varepsilon}$ الدالة : $\ln Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$ النتائج : $\ln PIB = \alpha + \beta Gcrt + \delta Gagr + \phi Gedu + \varphi Gind + \gamma Ginf\ eco + \lambda G\log t + \omega Gsoccul + \varepsilon$ $R^2=0.9894$ $F=58.8615$
نصف لوغاريتمية Lin-Log	الشكل الأصلي : $e^Y = \alpha + X^\beta + e^\varepsilon$ الدالة : $Y = \alpha_0 + \beta \ln X + \varepsilon$ النتائج : $PIB = \alpha + \beta Gcrt + \delta Gagr + \phi Gedu + \varphi Gind + \gamma Ginf\ eco + \lambda G\log t + \omega Gsoccul + \varepsilon$ $R^2=0.9902$ $F=63.2934$
التحويل لمقلوب Inverse	الشكل الأصلي : $Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$

$Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$ <p>الدالة :</p> $PIB = \alpha + \beta \frac{1}{Gcrt} + \delta \frac{1}{Gagr} + \phi \frac{1}{Gedu} + \varphi \frac{1}{Gind} + \gamma \frac{1}{Ginf\ eco} + \lambda \frac{1}{Glogt} + \varpi \frac{1}{Gsocul} + \varepsilon$ <p>الناتج :</p> $R^2=0.9897 \quad F=60.6259$	
$Y = e^{\alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon}$ <p>الشكل الأصلي :</p> $\ln Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$ <p>الدالة :</p> <p>الناتج :</p> $LnPIB = \alpha + \beta \frac{1}{Gcrt} + \delta \frac{1}{Gagr} + \phi \frac{1}{Gedu} + \varphi \frac{1}{Gind} + \gamma \frac{1}{Ginf\ eco} + \lambda \frac{1}{Glogt} + \varpi \frac{1}{Gsocul} + \varepsilon$ $R^2=0.7265 \quad F=1.6608$	<p>لوغاريتم-مقلوب</p> <p>Log-Inverse</p>

المصدر : النتائج من إعداد الباحثة حسب الملحق (11) اعتمادا على برنامج Eviews10

حيث :

α : الحد الثابت.

$\beta, \delta, \phi, \varphi, \gamma, \lambda, \varpi$: معاملات الانحدار أو مروونات نفقات التسيير، نفقات الفلاحة، نفقات التعليم، نفقات

الصناعة، نفقات البنى التحتية الاقتصادية، نفقات السكن، نفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية على التوالي.

ε : حد الخطأ العشوائي، والذي يضم كل الأخطاء المتعلقة بالقياس والمتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج، وهو

يخضع للفرضيات الأساسية للنموذج.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أحسن نموذج هو ذو الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة :

$$LnPIB = \alpha + \beta LnGcrt + \delta LnGagr + \phi LnGedu + \varphi LnGind + \gamma LnGinf\ eco + \lambda LnGlogt + \varpi LnGsocul + \varepsilon$$

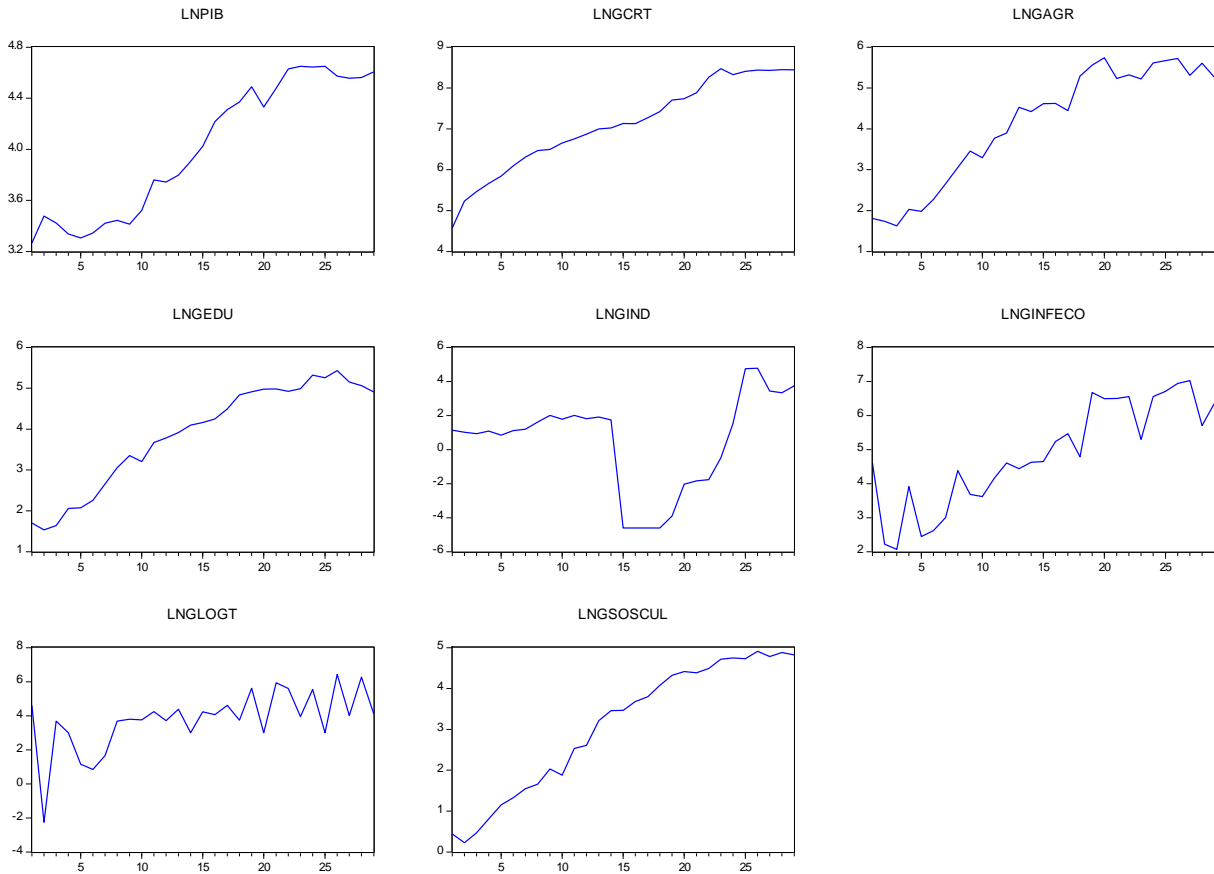
وهذا المعنوية الكلية للنموذج حسب قيمة فيشر $F=1069.305$ ، وأكبر معدل لمعامل التحديد

$$R^2=98.79\%$$

3- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج :

تمّ تمثيل سلاسل متغيرات الدراسة بيانياً والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، نفقات كل من : التسيير، الفلاحة، التعليم، الصناعة، البنى التحتية الاقتصادية، السكن، البنى التحتية الاجتماعية والثقافية كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (4-5) : الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي



المصدر : برنامج Eviews10

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة LnPIB, LnGcrt, LnGagr, LnGedu, LnGind, LnGinfeco, LnGlogt, LnGsoc-cul وجود تذبذبات في هذه السلاسل، مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل سنقوم باختبار الاستقرارية التالي.

المطلب الثاني : الاستقرارية والتكامل المشترك للنموذج

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات السياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي واختبار تكاملها المشترك دور مهم في عملية اختيار النموذج القياسي المناسب.

1- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية :

لاختبار الاستقرارية سنقوم ببيان الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة عبر اختباري ديكي فولر وفليبس بيرون.

1-1- بيان الارتباط الذاتي :

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية LnPIB , LnGcrt , LnGagr , LnGedu , LnGind , LnGinfeco , LnGsoc-cul الممتلة في الملحق رقم (12)، أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الأولى تقع خارج فترة الثقة 95%، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة، في حين وحسب الشكل البياني للسلسلة الزمنية LnGlogt فإن حدودها تقع داخل فترة الثقة 95% وعليه فمتغيرة نفقات السكن مستقرة.

كما أن الإحصائية Q لـ Ljung-Box تؤكد ذلك، حيث نلاحظ أن قيمة $Q\text{-Stat}$ بالنسبة للسلاسل

الزمنية عند درجة التأخر ($k=12$) هي : $Q\text{-Stat}(\text{LnGcrt})=86.51$, $Q\text{-Stat}(\text{LnPIB})=121.32$

$Q\text{-Stat}(\text{LnGagr})=101.85$, $Q\text{-Stat}(\text{LnGedu})=99.78$, $Q\text{-Stat}(\text{LnGind})=97.69$

$Q\text{-Stat}(\text{LnGinfeco})=82.26$, $Q\text{-Stat}(\text{LnGsos-cul})=105.46$

كلها تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05}(12) = 21.026$ ، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تفيد بأن كل معاملات الارتباط الذاتي متساوية، وعليه يستنتج أن تلك السلاسل غير مستقرة

أما بخصوص نفقات السكن فإن $Q\text{-Stat}(\text{LnGlogt})=12.295$ ومنه يقبل فرضية العدم بأن تلك السلسلة الزمنية مستقرة.

1-2- اختبار جذر الوحدة :

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختباري ديكي فولر الموسع واختبار فلييس بيرون، وذلك لدورهما المهم في تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابع، والنتيجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج القياسي¹.

والجدول الموالي يظهر نتائج اختباري فلييس بيرون وديكي فولر المطور (أنظر الملحق رقم (13))

الجدول (4-7) : نتائج اختباري ADF و PP لجذر الوحدة لنموذج السياسة الإنفاقية

ADF			PP				
بدون ثابت واتجاه عام	مع ثابت واتجاه عام	مع ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	مع ثابت واتجاه عام	مع ثابت		
2.5235 (0.9960)	-1.2919 (0.8692)	-0.8582 (0.7863)	2.5235 (0.9960)	-1.4403 (0.8258)	-0.8582 (0.7863)	LnPIB	عند المستوى
4.0213 (0.9999)	-3.6781** (0.0409)	-3.9125*** (0.0058)	3.1076 (0.9991)	-3.5747* (0.0506)	-3.7228*** (0.0092)	LnGcrt	
1.4253 (0.9580)	0.5950 (0.9990)	-2.9131* (0.0586)	1.4053 (0.9564)	-0.5700 (0.9731)	-1.8165 (0.3651)	LNGagr	
2.1883 (0.9913)	0.2383 (0.9971)	-1.9730 (0.2962)	1.6716 (0.9740)	0.9207 (0.9997)	-1.9978 (0.2860)	LnGedu	
-1.1551 (0.2200)	-1.1692 (0.8976)	-1.1877 (0.6653)	-1.4171 (0.1424)	-1.3920 (0.8411)	-1.4452 (0.5459)	LnGind	
0.6538 (0.8512)	-5.8410*** (0.0003)	-1.3305 (0.6004)	0.2449 (0.7500)	-5.8256*** (0.0003)	-1.1959 (0.6618)	LnGinf- eco	
0.1630 (0.7255)	-8.7596*** (0.0000)	-2.6809* (0.0903)	-1.2704 (0.1829)	-8.7596*** (0.0000)	-4.7218*** (0.0008)	LnGlogt	
0.5275 (0.8232)	0.4995 (0.9987)	-3.0248** (0.0452)	1.9088 (0.9840)	0.1605 (0.9964)	-1.8479 (0.3508)	LnGsos- cul	
-4.3258*** (0.0001)	-4.7880*** (0.0036)	-4.9222*** (0.0005)	-4.3420*** (0.0001)	-4.7880*** (0.0036)	-4.9222*** (0.0005)	LnPIB	عند الفرق الأول
-4.1536*** (0.0002)	-5.8036*** (0.0003)	-5.4532*** (0.0001)	-4.1768*** (0.0002)	-5.8962*** (0.0003)	-5.5285*** (0.0001)	LnGcrt	
-5.0068*** (0.0000)	-4.4199*** (0.0095)	-5.9119*** (0.0000)	-5.0618*** (0.0000)	-6.4404*** (0.0001)	-5.9078*** (0.0000)	LNGagr	
-1.9566** (0.0498)	-6.0669*** (0.0002)	-4.6453*** (0.0010)	-3.5636*** (0.0009)	-6.2954*** (0.0001)	-4.6834*** (0.0009)	LnGedu	
-4.1944*** (0.0002)	-4.1482** (0.0153)	-4.1290*** (0.0036)	-4.1983*** (0.0002)	-4.1537** (0.0151)	-4.1333*** (0.0035)	LnGind	

¹ - R.BOURBONNAIS. ,) 2009("Économétrie." 7ème édition. Dunod, Paris, P205.

-7.9711*** (0.0000)	-4.1780** (0.0158)	-8.0376*** (0.0000)	-9.0419*** (0.0000)	-21.9603*** (0.0000)	-17.7071*** (0.0001)	LnGinf- eco
-14.5507*** (0.0000)	-4.6150*** (0.0062)	-14.5962*** (0.0000)	-19.4977*** (0.0000)	-33.9737*** (0.0000)	-24.7422*** (0.0001)	LnGlogt
-1.4715 (0.1290)	-8.2417*** (0.0000)	-2.6645* (0.0937)	-4.0442*** (0.0002)	-8.5522*** (0.0000)	-6.3160*** (0.0000)	LnGsos- cul

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

(*)، (**، ***) تشير إلى الاستقرار عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%) على التوالي

() تمثل القيم الحرجة Prob للاختبار

من خلال الجدول (4-7) نستنتج ما يلي :

- المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) مستقر في الفرق الأول، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

- المتغيرات المستقلة المتمثلة في : نفقات التسيير، نفقات الفلاحة، نفقات التعليم، نفقات الصناعة، نفقات، الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية، الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاجتماعية والثقافية مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)

- المتغير المستقل المتمثل في : نفقات السكن مستقر عند المستوى، أي أنها متكاملة من الدرجة I(0).

وبالتالي السلاسل الزمنية المستقلة متكاملة من الدرجة I(1) والدرجة I(0) والمتغير التابع متكامل من الدرجة I(1)، ولا توجد متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني، وعليه يسمح بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL(Autoregressive Distributed Lag model

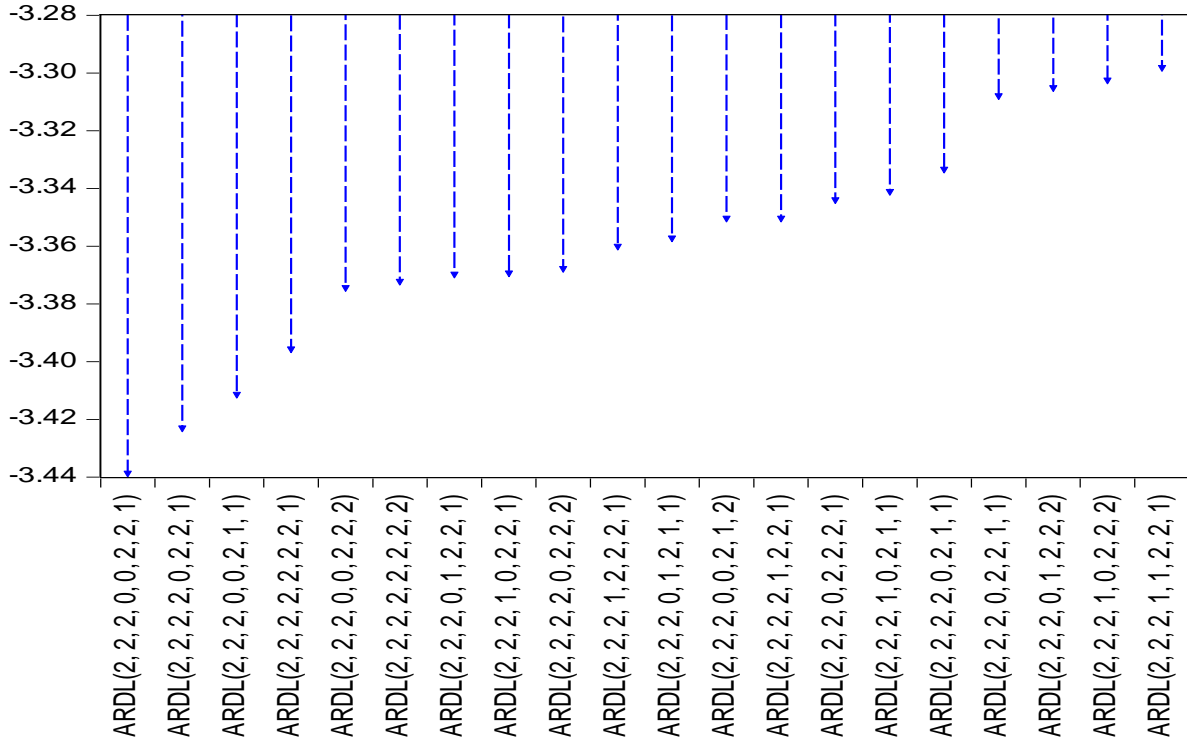
2- تحديد درجة الإبطاء الأمثل للنموذج :

لإستخدام منهجية ARDL نقوم بتحديد درجة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة والمتمثلة في معيار معلومات أكيائي (Akaike) ومعيار معلومات شوارز (Schwarz) ومعيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn)، ويتم اختيار الفترة التي تكون فيها أقل قيم مشاهدات لهذه المعايير، ونتائج هذا الاختبار حسب الشكل الموالي تشير إلى أنه بعد تقدير 20 نموذج كان طول الإبطاء الأمثل لمتغيرات النموذج عند (2,2,2,0,0,2,2,1)، حسب معيار أكيائي AIC والذي بلغ أدناه عند القيمة 3.439- أي أن قيمة التأخير هي 2 لكل من المتغيرات المتمثلة في لوغاريتمات الناتج المحلي الإجمالي، نفقات التسيير والفلاحة والبنى التحتية الاقتصادية والسكن، أما متغيرتي لوغاريتم نفقات التعليم والصناعة فقيمة

تأخرهما هي 0، وتبقى نفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية قيمة تأخرها 1، وهذا حسب ما يوضحه الشكل (4-6).

الشكل (4-6) : نتائج درجة الإبطاء الأمثل لنموذج السياسة الإنفاقية

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

3- تحليل التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود :

لتحليل التكامل المشترك نستخدم منهج الحدود Bonds test المقترحة من قبل Pesaran et al (2001)، وذلك للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، حيث يتم اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج UECM وذلك بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO) بالصيغة التالية :

¹ - Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), PP 289-326.

$$\Delta \text{LnPIB}_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta (\text{LnPIB})_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_i \Delta (\text{LnGcrt})_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta (\text{LnGagr})_{t-i} + \sum_{i=0}^m \phi_i \Delta (\text{LnGedu})_{t-i} + \sum_{i=0}^r \varphi_i \Delta (\text{LnGind})_{t-i} + \sum_{i=0}^s \gamma_i \Delta (\text{LnGinf eco})_{t-i} + \sum_{i=0}^u \lambda_i \Delta (\text{LnGlogt})_{t-i} + \sum_{i=0}^v \varpi_i \Delta (\text{LnGsoccul})_{t-i} + \lambda_1 \text{LnPIB}_{t-1} + \lambda_2 \text{LnGcrt}_{t-1} + \lambda_3 \text{LnGagr}_{t-1} + \lambda_4 \text{LnGedu}_{t-1} + \lambda_5 \text{LnGind}_{t-1} + \lambda_6 \text{LnGinf eco}_{t-1} + \lambda_7 \text{LnGlogt}_{t-1} + \lambda_8 \text{LnGsoccul}_{t-1} \varepsilon_t \dots \dots \dots (01)$$

حيث أن :

Δ : هو الفرق الأول

n : عدد فترات إبطاء المتغير التابع (النتائج المحلي الإجمالي)

p, q, m, r, s, u, v : عدد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة، أي نفقات التسيير والفلاحة والتعليم والصناعة والبنى التحتية الاقتصادية والسكن والبنى التحتية الاجتماعية والثقافية على التوالي.

ونقوم باختبار الفرضيتين التاليتين :

- فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = \lambda_6 = \lambda_7 = \lambda_8 = 0$

- الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك $H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq \lambda_6 \neq \lambda_7 \neq \lambda_8 \neq 0$

ويمتاز اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج ARDL (ARDL bounds test) عن أساليب الكشف عن التكامل المشترك الأخرى بما يلي¹ :

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة $I(1)$ أو $I(0)$ على شرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة $I(2)$.

- يأخذ ARDL عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من النموذج القاعدي.

- يسمح بتحليل العلاقة في المدى الطويل والمدى القصير ضمن معادلة واحدة.

- يمكن تطبيقه على العينات الصغيرة الحجم.

¹ - دحماني محمد أدريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2012-2013، ص 158.

وللتذكير يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة $I(1)$ ، وعليه نرفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة $I(0)$ ، فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم، أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ولا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

أما إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحد الأعلى $I(1)$ والحد الأدنى $I(0)$ ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة

وعن نتيجة تطبيق اختبار الحدود على هذا النموذج فهي مبينة في الجدول التالي :

الجدول (8-4) : نتيجة اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج السياسة الإنفاقية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.855723	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	2.196	3.37
		5%	2.597	3.907
		1%	3.599	5.23
Finite Sample: n=30				
		10%	2.277	3.498
		5%	2.73	4.163
		1%	3.864	5.694

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج اختبار الحدود حسب الجدول (8-4) يتضح أن القيمة المحسوبة ($F=4.8557$) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة $I(1)$ عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك ما بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والفلاحة والتعليم والصناعة والبنى التحتية الاقتصادية والسكن والبنى التحتية الاجتماعية والثقافية (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)

المطلب ثالث : تقدير النموذج القياسي واختبار جودته

بتوفر الشروط اللازمة لاستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، المطورة من طرف (Pesaran et al (2001)، نقوم في هذه المرحلة بعملية تقدير ذاك النموذج واختبار مدى صلاحيته وجودته.

1- تقدير معلمات نموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج (ARDL) للأجلين القصير والطويل، ومعلمة متجه تصحيح الخطأ وفق المعادلة (01).

1-1- تقدير نموذج ARDL لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير :

إن نتيجة تقدير نموذج ARDL لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لمعادلة النمو الاقتصادي موضحة في الجدول الموالي :

الجدول (4-9) : تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LNPIB)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 0, 0, 2, 2, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/25/20 Time: 12:47
 Sample: 1 29
 Included observations: 27

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB(-1))	0.469420	0.091850	5.110725	0.0009
D(LNGCRT)	0.213307	0.054100	3.942841	0.0043
D(LNGCRT(-1))	-0.385564	0.048236	-7.993288	0.0000
D(LNGAGR)	-0.119635	0.025381	-4.713585	0.0015
D(LNGAGR(-1))	0.104704	0.024874	4.209374	0.0030
D(LNGINFECO)	0.127305	0.027496	4.629941	0.0017
D(LNGINFECO(-1))	-0.289030	0.038733	-7.462205	0.0001
D(LNGLOGT)	-0.049661	0.008699	-5.708695	0.0004
D(LNGLOGT(-1))	0.019622	0.009521	2.060870	0.0733
D(LNGSOSCUL)	0.193443	0.040297	4.800372	0.0014
CointEq(-1)*	-0.529976	0.056688	-9.348958	0.0000
R-squared	0.941529	Mean dependent var	0.041847	
Adjusted R-squared	0.904985	S.D. dependent var	0.090396	
S.E. of regression	0.027864	Akaike info criterion	-4.031390	
Sum squared resid	0.012423	Schwarz criterion	-3.503456	
Log likelihood	65.42376	Hannan-Quinn criter.	-3.874407	
Durbin-Watson stat	2.369616			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

$$\begin{aligned} \text{LNPIB} = & 0.939*\text{LNPIB}(-1) - 0.469*\text{LNPIB}(-2) + 0.213*\text{LNGCRT} - 0.440*\text{LNGCRT}(-1) + \\ & 0.385*\text{LNGCRT}(-2) - 0.119*\text{LNGAGR} + 0.127*\text{LNGAGR}(-1) - 0.104*\text{LNGAGR}(-2) + \\ & 0.072*\text{LNGEDU} - 0.020*\text{LNGIND} + 0.127*\text{LNGINFECO} - 0.267*\text{LNGINFECO}(-1) + \\ & 0.289*\text{LNGINFECO}(-2) - 0.049*\text{LNGLOGT} + 0.027*\text{LNGLOGT}(-1) - 0.019*\text{LNGLOGT}(-2) \\ & + 0.193*\text{LNGSOSCU} - 0.195*\text{LNGSOSCU}(-1) + 0.613 \end{aligned}$$

يلاحظ من خلال الجدول (4-9) أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% قدر بـ (-0.52997)، وهذا يعني أن 52.99% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في واحدة من الزمن (سنة واحدة)، وتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم سنة واحدة و10 أشهر.

يقدر معامل التحديد بـ $R^2=0.9415$ وهو ارتباط قوي، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 94.15% من التغيرات التي تحدث بحجم الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين PIB ونفقات التسيير والفلاحة والتعليم والصناعة والبنى التحتية الاقتصادية والسكن والبنى التحتية الاجتماعية وكذا الثقافية.

وعن أثر المتغيرات المقترحة في شرح وتفسير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من جانب السياسة الإنفاقية على المدى القصير، فإنه يلاحظ ما يلي :

- بالنسبة لنفقات التسيير : هي معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، ولها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في السنة الحالية، حيث أن زيادة معدل نمو نفقات التسيير بـ 1% يؤدي إلى زيادة قدرها 0.21% في الناتج المحلي الإجمالي، أما في السنة الموالية فيكون أثرها سلبا على الناتج المحلي الإجمالي بمعدل -0.38%، وهذا الأثر مقبول اقتصاديا لأن نفقات التسيير تتمثل أساسا وبنسبة أكبر في نفقات المستخدمين بالقطاعات العامة، وهي نفقات غير منتجة للقيمة المضافة وإنما صرف رواتب بمقابل جهد العمال سواء العضلي أو الفكري.

- بالنسبة لنفقات الفلاحة : هي معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، لها أثر عكسي على النمو الاقتصادي في السنة الحالية، حيث أن زيادة معدل نمو نفقات الفلاحة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض قدره 0.11% في السنة الحالية، أما في السنة الموالية فيكون أثرها ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.10%، وهذا قد يكون مقبولا نوعا ما من الوجهة الاقتصادية، لأن الإنتاج بالنسبة لقطاع الفلاحة يتحكم فيه بالدرجة الأولى حالة الطبيعة والظروف المناخية، وبذلك تبقى أثره على النمو الاقتصادي متذبذب حسب الظروف المتحكممة فيه.

- بالنسبة لنفقات التعليم والصناعة لا أثر لهما على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير لعدم ظهورها في الجدول تقدير النموذج في الأجل القصير.

- بالنسبة لنفقات البنى التحتية الاقتصادية : هي معنوية إحصائيا في الفترة الحالية، ولها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو الإنفاق الحكومي على البنى التحتية الاقتصادية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.12%، غير أنه في الفترة الثانية ذاك الإنفاق معنوي عند مستوى دلالة 5%، وله أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي بمعدل -0.28%، وتعد هذه النتيجة غير مقبولة من ناحية النظرية الاقتصادية، فحسب نموذج "Barro" للنمو الاقتصادي يُلخص إلى الأثر الايجابي للإنفاق الحكومي على المنشآت القاعدية حسب ما تطرقنا إليه سابقا (أنظر الفصل الثاني)، وهذا ما يتحقق فقط في الفترة الحالية حسب هذه الدراسة القياسية، ولا تتوافق معها في السنة الموالية.

- بالنسبة لنفقات السكن : هي معنوية إحصائيا في الفترة الحالية ولها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو النفقات على قطاع السكن بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.04%، غير أنه في السنة الموالية يصبح هذا الإنفاق غير معنوي عند مستوى دلالة 5%، وهذه النتيجة مقبولة اقتصاديا، لأن الإنفاق الحكومي على قطاع السكن بمختلف أنواعه والبنية التحتية الإدارية لا يُسهم في الرفع من معدل النمو الاقتصادي بقدر ما يساهم في عملية تحسين الحالة والوضع الاجتماعي للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتسيير المصالح العامة.

- بالنسبة لنفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية : هي معنوية إحصائيا في الفترة الحالية ولها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو النفقات على البنية التحتية الاجتماعية والثقافية بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.19%، ومن الوجهة الاقتصادية لا يمكن قبول هذه النتيجة ، حيث أن النفقات العامة على البنية التحتية الاجتماعية والثقافية من منشآت قطاع الشباب والرياضة والصحة والمراكز الثقافية لا تُسهم في القيمة المضافة باعتبار أنها قطاعات غير منتجة وبالتالي فهي غير محفزة للنمو الاقتصادي.

1-2- تقدير نموذج ARDL مع ديناميكية الأجل الطويل :

يمثل الجدول الموالي تقدير نموذج ARDL لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل، حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل المرونات.

الجدول رقم (4-10) : تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGCRT	0.298860	0.241641	1.236793	0.2512
LNGAGR	-0.183658	0.178831	-1.026993	0.3345
LNGEDU	0.137646	0.213603	0.644403	0.5373
LNGIND	-0.038318	0.020912	-1.832351	0.1043
LNGINFECO	0.281286	0.110902	2.536358	0.0349
LNGLOGT	-0.079676	0.053670	-1.484565	0.1760
LNGSOSCUL	-0.002945	0.199265	-0.014778	0.9886
C	1.157265	1.230936	0.940150	0.3747

$$EC = LNPIB - (0.2989 * LNGCRT - 0.1837 * LNGAGR + 0.1376 * LNGEDU - 0.0383 * LNGIND + 0.2813 * LNGINFECO - 0.0797 * LNGLOGT - 0.0029 * LNGSOSCUL + 1.1573)$$

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول (4-10) عدم معنوية كل متغيرات النفقات العامة للتسيير وعلى قطاع الفلاحة وقطاع التعليم وقطاع الصناعة والسكن والبنى التحتية الاجتماعية والثقافية عند مستوى دلالة 5%، فبذلك وإحصائيا ليس لتلك المتغيرات أثر على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وبعبارة أخرى لم تسجل تلك المتغيرات تأثيرا واضحا (تأثير ضعيف جدا) على النمو الاقتصادي والمتمثل في حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأمد الطويل، حيث يتبن من الجدول وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة على الفلاحة والصناعة والسكن والبنى التحتية الاجتماعية والثقافية وبين الناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل، أما نفقات التسيير فعلاقتها ايجابية مع هذا الأخير.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي على البنى التحتية الاقتصادية فمعلمتها في الأجل الطويل مقبولة وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، ولها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام ومرونتهما 0.2812، أي أن زيادة نفقات البنى التحتية الاقتصادية بـ 1% يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.28%.

وهذه النتائج تتوافق مع الطرح النظري والنظرية الاقتصادية حسب نموذج "Barro" الذي يعتمد على الإنفاق الحكومي على المنشآت القاعدية الخاصة بقطاع النقل بمختلف مجالاته البري (الطرق والسكك

الحديدية¹، والبحري (موانئ) والجوي (مطارات) مضاف إليها قطاع الاتصالات، والتي يظهر أثرها على المدى الطويل بمساهمتها المباشرة وغير المباشرة في تحسين مردودية باقي القطاعات الاقتصادية من الفلاحة والصناعة والأشغال العمومية والخدمات، وبالتالي تحفيز زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع من معدلات النمو الاقتصادي.

2- اختبار جودة نموذج ARDL :

يمكن التأكد من جودة وتشخيص النموذج المقترح الخاص بدالة النمو الاقتصادي وآثاره المترتبة عن السياسة الإنفاقية باستخدام عدة اختبارات أهمها :

2-1- اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي :

يسمح اختبار مضروب لاغرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للكشف عن وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء من درجة أكبر الواحد، نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي¹ :

$$e_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + u_t$$

ليكن النموذج العام حيث أن الأخطاء مرتبطة ذاتيا :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \dots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + u_t$$

هناك ثلاث خطوات لإجراء هذا الاختبار :

- تقدير الأخطاء e_i بعد تقدير معادلة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث $e_i = Y_i - \hat{Y}_i$

- تقدير معادلة انحدار مربعات الأخطاء كمتغير تابع، على المتغيرات المستقلة، أي :

$$\hat{\varepsilon}_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \dots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \rho_2 \hat{\varepsilon}_{t-2} + \dots + \rho_p \hat{\varepsilon}_{t-p} + u_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 . نذكر أن باستعمال هذه المعادلة سنفقد p مشاهدة وطول العينة يصبح : $n-p$.

¹ - شيخي محمد، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، النسخة الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2011/2010، ص 57.

- اختبار فرضية استقلالية الأخطاء H_0 وهي :

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

وذلك باستعمال الإحصائية :

$$LM = (n-p) \times R^2 \rightarrow \chi_p^2$$

حيث أن LM هو مضاعف لاغرانج Lagrange Multiplier test ويتبع توزيعه الكاي مربع χ^2 بدرجة حرية p

* فإذا كان LM أكبر من القيمة الجدولة لتوزيع الكاي $\chi^2(p)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

والجدول رقم (4-11) يظهر لنا أن $LM=2.001689$ وهي أقل من $\chi_7^2 = 14.067$ (الجدولية) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يشير إلى قبول H_0 أي أنه لا يوجد مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء.

** وهناك طريقة أخرى كبديل يمكننا استخدام قيمة F التي تم الحصول عليها في جدول نتائج الاختبار (4-11)، حيث هذه القيمة F لها $(p, n-k, p)$ درجات الحرية، حيث k تمثل عدد المعلمات بما في ذلك ثابت الانحدار، فإذا تجاوزت القيمة F المحسوبة القيمة الحرجة F عند مستوى معنوية 5%، يمكننا رفض فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي، كما يمكننا الاعتماد على القيمة الاحتمالية لـ F المقدرة ورفض فرض العدم إذا كانت تلك الأخيرة أقل من مستوى معنوية 5%، ويعطى هذان الاختباران نتائج متشابهة، وهو ما لا ينبغي أن يكون مفاجئاً بالنظر إلى العلاقة بين الإحصاء F و χ^2 .¹

وحسب الجدول أدناه فإن قيمة إحصائية (F) المحسوبة بلغت 0.560511 بقيمة احتمالية (Prob: 0.4785) وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 أي مستوى دلالة 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

¹ - مها محمد زكي، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، ترجمة لـ Damodar Gujarati، مرجع سبق ذكره، ص 182.

الجدول (4-11) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.560511	Prob. F(1,7)	0.4785
Obs*R-squared	2.001689	Prob. Chi-Square(1)	0.1571

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

2-2- اختبار تباين الأخطاء :

هناك عدة اختبارات للكشف عن تباين البواقي إن كان متجانس أم لا، ومن بينها ستستخدم اختبار

ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey

أ- اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** : تم تقديم هذا الاختبار سنة 1997، ويعتمد هذا الاختبار على استخدام البواقي وفكرة مضاعف لاجرانج، وعن نتائج هذا الاختبار فهي مبينة في الجدول أدناه.

الجدول (4-12) : نتائج اختبار تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.539025	Prob. F(18,8)	0.8684
Obs*R-squared	14.79829	Prob. Chi-Square(18)	0.6758
Scaled explained SS	0.703887	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

يشير اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي إلى قبول فرضية عدم الثبات التي مفادها ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، باعتبار أن احتمالية فيشر F تساوي 0.8684 وهي أكبر من 0.05 (عند مستوى معنوية 5%).

ب- اختبار **ARCH** :

الجدول (4-13) : نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.195711	Prob. F(1,24)	0.6622
Obs*R-squared	0.210305	Prob. Chi-Square(1)	0.6465

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

يظهر اختبار ARCH أن حد الخطأ العشوائي في الدالة المقدرة ذو تباين ثابت، لأن حسب قيمة F المحتسبة وهي 0.195711، قيمة الاحتمال 0.6622 هي أكبر من 0.05 حسب ما يبينه الجدول (4-13).

2-3- اختبار تحديد الشكل الدالي للنموذج :

يبين اختبار RAMSEY (RESET) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، ومن خلال الجدول المبين أدناه والذي يوضح أن قيمة الاحتمال لـ F المحسوبة (0.316) والذي تفوق 0.05، وهو ما يشير إلى عدم دلالاته عند مستوى معنوية 5%، وبذلك نرفض فرضية عدم صحتها عدم صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، ونقبل الفرضية البديلة، أي أن الشكل الدالي المحدد والمستخدم صحيح.

الجدول (4-14) : نتائج اختبار تحديد الشكل الدالي للنموذج

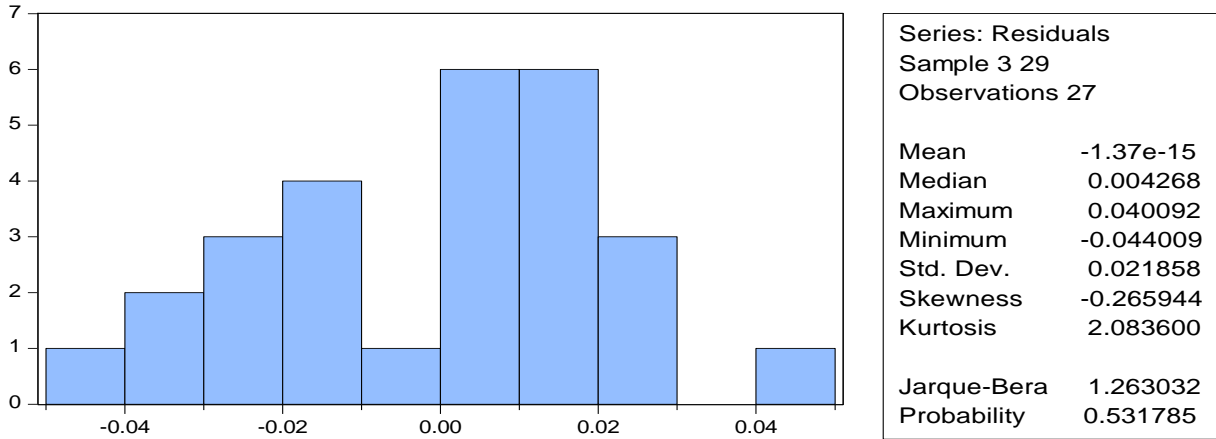
Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LNPIB LNPIB(-1) LNPIB(-2) LNGCRT LNGCRT(-1) LNGCRT(-2) LNGAGR LNGAGR(-1) LNGAGR(-2) LNGEDU LNGIND LNGINFECO LNGINFECO(-1) LNGINFECO(-2) LNGLOGT LNGLOGT(-1) LNGLOGT(-2) LNGSOSCU LNGSOSCU(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.562418	7	0.5914
F-statistic	0.316314	(1, 7)	0.5914

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

2-4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

سنعتمد على احصائية (Jaque-Bera)، حيث تشير نتائجه إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج مع التقدير، لأن قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار ألا وهي 1.2630 هي أكبر من 0.05، وهذا ما يشير إلى عدم معنويته عند مستوى 5%، ومنه فالباقي موزعة توزيعاً طبيعياً حسب ما يظهره الشكل الموالي.

الشكل (4-7) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

2-5- اختبار استقرارية معاملات نموذج (ARDL) :

إن اختبار استقرارية معاملات النموذج، أي الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، يسمح لنا بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما :

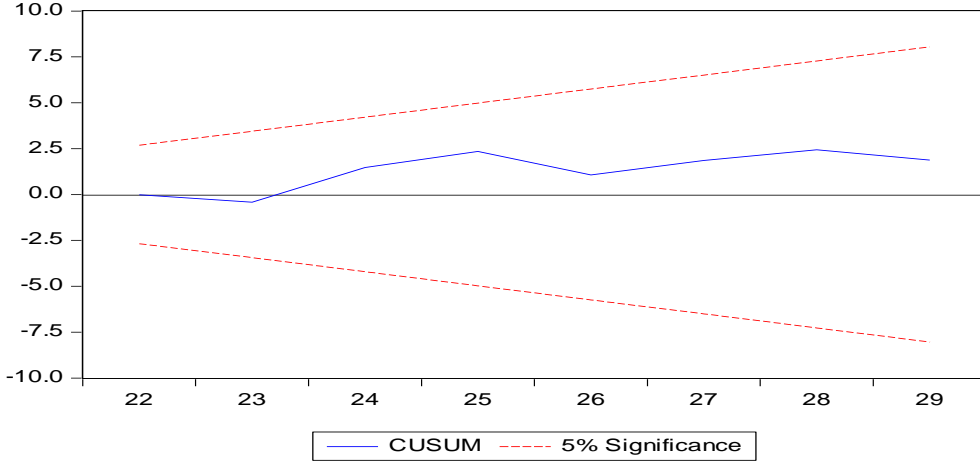
- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) Cumulative Sum of Recursive Residual

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ) Cumulative Sum of Square Recursive Residual

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أما إذا وقع خارجها فتكون تلك المعلمات غير مستقرة

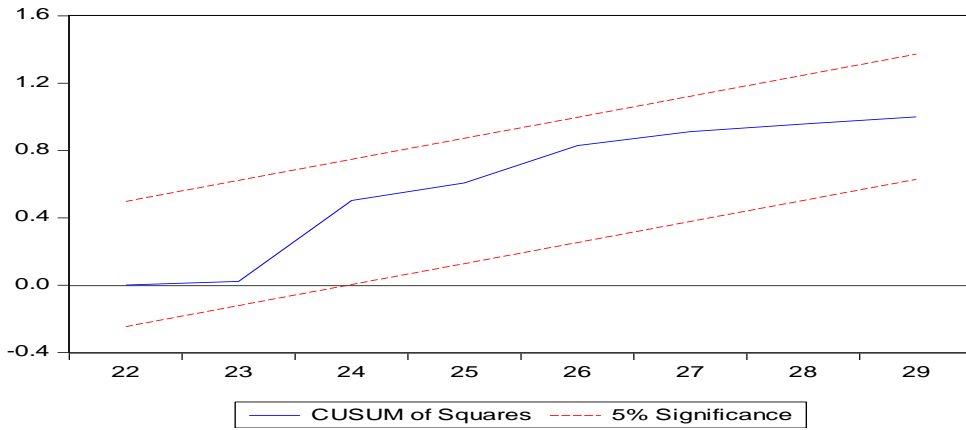
والشكلين المواليين يبينان نتائج الاختبارين كالتالي :

الشكل (4-8) : المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM



المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

الشكل (4-9) : المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ



المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال الشكلين أن المعلمات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقرة هيكلية عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الرابع : التحليل الهيكلي للنموذج

يعتبر اختبار السببية بين متغيرات السلاسل الزمنية الخاصة بالسياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي من الاختبارات الهامة لفهم والتمييز بين الظواهر التابعة والظواهر المستقلة.

1- اختبار السببية :

إن اختبار السببية لجرانجر (1969) Granger يسمح بتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيري الدراسة¹، ويعتمد على اختبار فرضية العدم التي مفادها لا وجود للسببية بين المتغيرين، وتقبل فرضية العدم عندما تكون قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر أكبر من 5%، والجدول التالي يلخص نتيجة اختبار السببية بين متغيرات الدراسة، وسنكتفي بدراسة السببية بين كل من المتغير المستقل وبين المتغير التابع حسب هدف دراستنا (أنظر الملحق (14)).

الجدول (4-15) : نتائج اختبار السببية لجرانجر

النتيجة	الفرضيات	اتجاه السببية ل Granger	احتمال إحصائية فيشر
لا وجود للسببية	قبول فرضية العدم	لوغاريتم نفقات التسير لا تسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.0798>0.05
	قبول فرضية العدم	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا تسبب لوغاريتم نفقات التسير	Prob=0.2659>0.05
سببية أحادية الاتجاه	رفض فرضية العدم	لوغاريتم نفقات الفلاحة لا تسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.0043<0.05
	قبول فرضية العدم	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب لوغاريتم نفقات الفلاحة	Prob=0.7974>0.05
سببية أحادية الاتجاه	رفض فرضية العدم	لوغاريتم نفقات التعليم لا تسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.0053<0.05
	قبول فرضية العدم	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب لوغاريتم نفقات التعليم	Prob=0.4875>0.05
لا وجود للسببية	قبول فرضية العدم	لوغاريتم نفقات الصناعة لا تسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.1435>0.05
	قبول فرضية العدم	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب لوغاريتم نفقات الصناعة	Prob=0.6790>0.05
سببية أحادية الاتجاه	رفض فرضية العدم	لوغاريتم نفقات البنى التحتية الاقتصادية لا تسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.0160<0.05
	قبول فرضية العدم	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب لوغاريتم نفقات البنى التحتية الاقتصادية	Prob=0.6374>0.05
سببية أحادية الاتجاه	رفض فرضية العدم	لوغاريتم نفقات السكن لا تسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.0091<0.05
	قبول فرضية العدم	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب لوغاريتم نفقات السكن	Prob=0.2522>0.05
سببية أحادية الاتجاه	رفض فرضية العدم	لوغاريتم نفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية لا تسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	Prob=0.0006<0.05
	قبول فرضية العدم	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب لوغاريتم نفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	Prob=0.7801>0.05

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

¹ - Granger, C.W.J: Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods, Econometrica, (1969)37 (3), PP424-438.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد :

- من النفقات العامة على الفلاحة نحو الناتج المحلي الإجمالي

- النفقات العامة على التعليم نحو الناتج المحلي الإجمالي

- من النفقات العامة على البنى التحتية الاقتصادية نحو الناتج المحلي الإجمالي

- من النفقات العامة على السكن نحو الناتج المحلي الإجمالي

- من النفقات العامة على البنى التحتية الاجتماعية والثقافية نحو الناتج المحلي الإجمالي

بمعنى أن النفقات العامة سالفة الذكر هي التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، بينما لا توجد سببية بين نفقات التسيير

والناتج المحلي الإجمالي، وبين هذا الأخير والنفقات العامة على الصناعة.

المبحث الثالث : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
 باستخدام نموذج النمو الداخلي باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

لقياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)،
 نستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) الموافق للدراسة بعد اختبار استقرارية متغيراتها ودرجة تكاملها
 المشترك، وفي هذا النموذج أدمج بين متغيرات السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، وسيتم الاعتماد هنا على نموذج
 النمو الداخلي "Barro (1990)" بإدراج متغيري العمالة ورأس المال (الاستثمار).

المطلب الأول : تحديد المتغيرات وصياغة النموذج القياسي

بنفس خطوات كيفية بناء نموذج قياسي، نستعملها بتحديد متغيرات النموذج وتمثيل شكلها البياني مع
 صياغة النموذج الرياضي المناسب .

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها :

الناتج المحلي الإجمالي **PIB** : كمتغير تابع، تمّ استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معبّر عنه بالأسعار الثابتة
 كمؤشر للنمو الاقتصادي، وقد تمّ الحصول على بياناته من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI) ¹.

- الإيرادات الجبائية العادية **Rfis** : كمتغير مستقل، وتشمل على الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الضريبة
 على المداخيل والأرباح، الضريبة على السلع والخدمات، الحقوق الجمركية، تسجيلات وطوابع معبّر عنها بالأسعار
 الجارية.

- النفقات الجارية **Gcrt** : كمتغير مستقل ويطلق عليها نفقات التسيير، تشمل نفقات المستخدمين ومنح
 المجاهدين ومواد ولوازم وتحويلات جارية إضافة إلى خدمة الدين معبّر عنها بالأسعار الجارية.

- نفقات رأس المال **Gcap** : كمتغير مستقل وتدعى كذلك نفقات التجهيز، تشمل على النفقات العامة
 للتجهيز الخاصة بمختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وكذا الثقافية.

¹ - موقع البنك العالمي : <https://data.worldbank.org/indicator> تاريخ الاطلاع (2020/10/14)

- الاستثمار **K** : كمتغير مستقل والمعبر عنه بخزين رأس المال، أي التراكم الخام للأصول الثابتة ABFF (Accumulation Brute de Fonds Fixes)، وقد تمّ الحصول على قاعدة بياناتها انطلاقاً من الديوان الوطني للإحصائيات، وقد استخدمنا في دراستنا القيم الحقيقية لهاته المتغيرة بقسمة قيم أسعارها الجارية.

- العمالة **L** : كمتغير مستقل وهو عدد العمال المشتغلين فعلا في مختلف القطاعات.

وتم الحصول على مختلف بيانات المتغيرات المستقلة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، وموقع صندوق النقد الدولي (FMI)، وكذا موقع وزارة المالية من إحصائيات المديرية العامة للتقدير والسياسات، فيما استخدمنا في دراستنا القيم الحقيقية لتلك المتغيرات بقسمة قيم أسعارها الجارية (الاسمية) على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) الذي تمّ الحصول على بياناته من موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)¹.

2- اختيار النموذج الرياضي المناسب :

للقوف على أفضل صيغة (شكل رياضي) للنماذج محل الدراسة، تمّ اشتقاق العديد من الصيغ التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية، إضافة إلى الشكل الخطي حسب ما يوضحه الجدول أدناه (أنظر الملحق رقم (15)) :

الجدول (4-16) : الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

صيغة الدالة	شكل الدالة ونتائج تقديرها
خطية Linear	الشكل الأصلي : $Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$ الدالة : $Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$ النتائج : $PIB = \alpha + \beta Rfis + \delta Gcrt + \phi Gcap + \varphi K + \gamma L + \varepsilon$ $R^2=0.9823$ $F=64.995$
لوغاريتمية مزدوجة Double-Log	الشكل الأصلي : $Y = \alpha X^\beta e^\varepsilon$ الدالة : $\ln Y = \alpha_0 + \beta \ln X + \varepsilon$ النتائج : $\ln PIB = \alpha + \beta \ln Rfis + \delta \ln Gcrt + \phi \ln Gcap + \varphi \ln K + \gamma \ln L + \varepsilon$

¹ - موقع صندوق النقد الدولي : <https://www.elibrary.imf.org> تاريخ الاطلاع (2020/10/15)
- موقع وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير والسياسات) : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique> تاريخ الاطلاع (2020/10/15)
- موقع بنك الجزائر : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تاريخ الاطلاع (2020/10/16)
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات : <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/10/16)

$R^2=0.9867$ $F=86.7651$	
الشكل الأصلي : $Y = e^{\alpha+\beta X+\varepsilon}$ الدالة : $\ln Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$ النتائج : $\ln PIB = \alpha + \beta Rfis + \delta Gcrt + \phi Gcap + \varphi K + \gamma L + \varepsilon$	نصف لوغاريتمية Log-Lin
$R^2=0.9805$ $F=58.8850$	
الشكل الأصلي : $e^Y = \alpha + X^\beta + e^\varepsilon$ الدالة : $Y = \alpha_0 + \beta \ln X + \varepsilon$ النتائج : $B = \alpha + \beta \ln Rfis + \delta \ln Gcrt + \phi \ln Gcap + \varphi \ln K + \gamma \ln L + \varepsilon$	نصف لوغاريتمية Lin-Log
$R^2=0.9807$ $F=59.5436$	
الشكل الأصلي : $Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$ الدالة : $Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$ النتائج : $PIB = \alpha + \beta \frac{1}{Rfis} + \delta \frac{1}{Gcrt} + \phi \frac{1}{Gcap} + \varphi \frac{1}{K} + \gamma \frac{1}{L} + \varepsilon$	التحويل لمقلوب Inverse
$R^2=0.9763$ $F=48.2669$	
الشكل الأصلي : $Y = e^{\alpha+\beta \frac{1}{X}+\varepsilon}$ الدالة : $\ln Y = \alpha + \beta \frac{1}{X} + \varepsilon$ النتائج : $\ln PIB = \alpha + \beta \frac{1}{Rfis} + \delta \frac{1}{Gcrt} + \phi \frac{1}{Gcap} + \varphi \frac{1}{K} + \gamma \frac{1}{L} + \varepsilon$	لوغاريتم-مقلوب Log-Inverse
$R^2=0.9841$ $F=72.5467$	

المصدر : النتائج من إعداد الباحثة حسب الملحق (15) اعتمادا على برنامج Eviews10
 حيث :

α : الحد الثابت.

$\beta, \delta, \phi, \varphi, \gamma$: معاملات الانحدار أو مروونات كل من الإيرادات العادية ونفقات التسيير ونفقات التجهيز ورأس المال والعمالة على التوالي

ε : حد الخطأ العشوائي، والذي يضم كل الأخطاء المتعلقة بالقياس والمتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج، وهو يخضع للفرضيات الأساسية للنموذج.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن النتائج متقاربة نوعا ما ويقتضى أحسن نموذج هو ذو الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة:

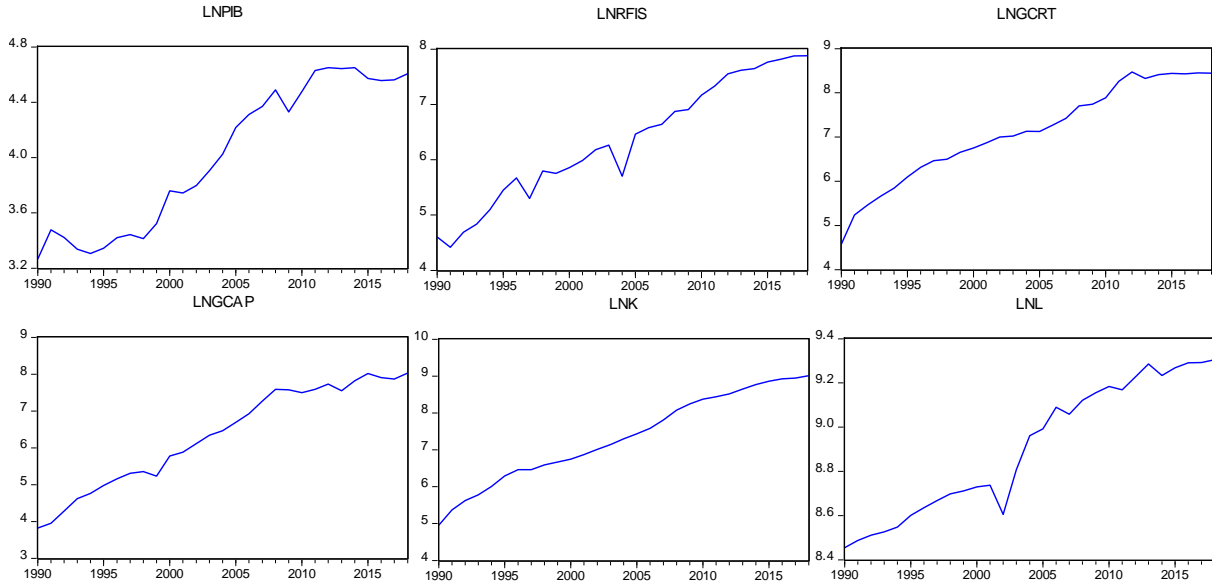
$$\ln PIB = \alpha + \beta \ln Rfis + \delta \ln Gcrt + \phi \ln Gcap + \varphi \ln K + \gamma \ln L + \varepsilon$$

وهذا للمعنوية الكلية للنموذج حسب قيمة فيشر $F=86.7651$ ، وأكبر معدل لمعامل التحديد $R^2=98.67\%$

3- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج :

تمّ تمثيل سلاسل متغيرات الدراسة بيانياً والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، نفقات كل من : التسيير، الفلاحة، التعليم، الصناعة، البنى التحتية الاقتصادية، السكن، البنى التحتية الاجتماعية والثقافية كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (4-10) : الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السياسة المالية والنمو الاقتصادي



المصدر : برنامج Eviews10

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة LnPIB , LnRfis , LnGcrt , LnGcap , LnK , LnL , وجود تذبذبات في هذه السلاسل، مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل سنقوم باختبار الاستقرار التالي.

المطلب الثاني : الاستقرار والتكامل المشترك للنموذج

تأتي المرحلة الثانية المتمثلة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لتقدير نموذج النمو الاقتصادي، مع تحديد درجة الابطاء وهذا بعد تحديد الشكل الرياضي المناسب له.

1- اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية :

لاختبار الاستقرار سنقوم ببيان الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة عبر اختباري ديكي فولر وفليس بيرون.

1-1- بيان الارتباط الذاتي :

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية LnPIB , LnRfis , LnGcrt , LnGcap , LnK , LnL الممثلة في الملحق رقم (16)، أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الأولى تقع خارج فترة الثقة 95%، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة.

كما أن الإحصائية $Ljung-Box$ Q تؤكد ذلك، حيث نلاحظ أن قيمة $Q-Stat$ بالنسبة للسلاسل

الزمنية عند درجة التأخر ($k=12$) هي : $Q-Stat(\text{LnPIB})=121.32$, $Q-Stat(\text{LnRfis})=91.93$,

$Q-Stat(\text{LnGcrt})=86.51$, $Q-Stat(\text{LnGcap})=103.11$, $Q-Stat(\text{LnK})=95.84$, $Q-$

$Stat(\text{LnL})=106.32$ ، كلها تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05}(12) = 21.026$ ، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي

تفيد بأن كل معاملات الارتباط الذاتي متساوية، وعليه يستنتج أن تلك السلاسل غير مستقرة.

1-2- اختبار جذر الوحدة :

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختباري ديكي فولر الموسع واختبار فليس بيرون، وذلك لدورهما المهم في تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابع، والناجحة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج القياسي¹.

وحسب الملحق رقم (17) تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول (4-17) : نتائج اختباري ADF و PP لجذر الوحدة لمتغيرات نموذج السياسة المالية

ADF			PP				
بدون ثابت واتجاه عام	مع ثابت واتجاه عام	مع ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	مع ثابت واتجاه عام	مع ثابت		
2.5235 (0.9960)	-1.2919 (0.8692)	-0.8582 (0.7863)	2.5235 (0.9960)	-1.4403 (0.8258)	-0.8582 (0.7863)	LnPIB	عند المستوى
3.3750 (0.9995)	-4.2413** (0.0121)	-1.2638 (0.6305)	3.7627 (0.9998)	-4.2459** (0.0119)	-0.7316 (0.8226)	LnRfis	
4.0213 (0.9999)	-3.6781** (0.0409)	-3.9125*** (0.0058)	3.1076 (0.9991)	-3.5747* (0.0506)	-3.7228*** (0.0092)	LnGcrt	
4.0223 (0.9999)	-1.1054 (0.9101)	-2.0214 (0.2765)	3.4633 (0.9996)	-1.0612 (0.9180)	-2.1091 (0.2427)	LNGcap	
2.4496 (0.9952)	-1.4561 (0.8197)	-1.2063 (0.6566)	4.7138 (1.0000)	-2.7617 (0.2218)	-2.9182* (0.0559)	LnK	
2.6954 (0.9974)	-2.2654 (0.4378)	-0.7907 (0.8063)	3.1144 (0.9991)	-2.3270 (0.4069)	-0.7645 (0.8137)	LnL	
-4.3258*** (0.0001)	-4.7880*** (0.0036)	-4.9222*** (0.0005)	-4.3420*** (0.0001)	-4.7880*** (0.0036)	-4.9222*** (0.0005)	LnPIB	عند الفرق الأول
-5.9396*** (0.0000)	-5.6359*** (0.0005)	-8.3548*** (0.0000)	-5.8857*** (0.0000)	-18.0765*** (0.0000)	-11.9121*** (0.0000)	LnRfis	
-4.1536*** (0.0002)	-5.8036*** (0.0003)	-5.4532*** (0.0001)	-4.1768*** (0.0002)	-5.8962*** (0.0003)	-5.5285*** (0.0001)	LnGcrt	
-3.0610*** (0.0036)	-5.6142*** (0.0005)	-4.9317*** (0.0005)	-2.9538*** (0.0047)	-5.7042*** (0.0004)	-4.9326*** (0.0005)	LNGap	
-2.6838*** (0.0093)	-3.9877** (0.0217)	-4.0091*** (0.0048)	-2.7445*** (0.0080)	-3.9854** (0.0218)	-4.0401*** (0.0044)	LnK	
-4.5116*** (0.0001)	-5.4935*** (0.0007)	-5.5823*** (0.0001)	-4.5116*** (0.0001)	-5.5591*** (0.0006)	-5.6508*** (0.0001)	LnL	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

(*)، (**، ***) تشير إلى الاستقرارية عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%) على التوالي

() تمثل القيم الحرجة Prob للاختبار

¹ - R.BOURBONNAIS. , "Économétrie." 7ème édition. Dunod, Paris 2009 , P205.

من خلال الجدول أعلاه يشير إختباري ديكي فولر وفليبس بيرون إلى أنه عند المستوى نقبل فرضية العدم لجذر الوحدة بعدم استقرارية المتغيرات LnPIB , LnRfis , LnGcrt , LnGcap , LnK , LnL عند مستواها، لأن القيم الإحصائية لـ ADF , PP أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعند إجراء الفروق الأولى اتضح أن القيم الإحصائية للاختبارين أقل من القيمة الحرجة للاختبارين عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الزمنية الأصلية التالية : LnPIB , LnRfis , LnGcrt , LnGcap , LnK , LnL مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

2- اختبار التكامل المشترك لـ **Johansen-Juselius** بين المتغيرات :

بعد معرفة أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ ، يمكننا تطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسون **Johansen**، لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار (أنظر الملحق رقم (18))، مع الملاحظة أننا اخترنا النموذج الرابع (04) بافتراض وجود ثابت ومركبة اتجاه عام في معادلة التكامل المشترك

الجدول (4-18) : نتائج اختبار **Johansen**

اختبار Maximum Eigen value Test			اختبار Trace Test				
الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{trace}	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	إحصائية الأثر λ_{trace}	القيمة الذاتية Eigen value	الفرضية العدمية
0.0004	44.49720	60.56116	0.0000	117.7082	158.0099	0.893861	* $r=0$
0.0063	38.33101	45.54289	0.0103	88.80380	97.44878	0.814884	* $r\leq 1$
0.5561	32.11832	21.20429	0.3331	63.87610	51.90589	0.544037	$r\leq 2$
0.4269	25.82321	17.37263	0.4611	42.91525	30.70160	0.474514	$r\leq 3$
0.7650	19.38704	8.598591	0.7122	25.87211	13.32896	0.272736	$r\leq 4$
0.6354	12.51798	4.730373	0.6354	12.51798	4.730373	0.160710	$r\leq 5$

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **Eviews10**

(*) : رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 5%

وقد استعنا باختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى، وهما اختبار الأثر واختبار القيم الكامنة العظمى، حتى نستطيع اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة.

2-1- اختبار الأثر Trace Test :

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة للاختبار الأثر والتي تقدر بـ 158.009 أكبر من القيمة الحرجة 117.708 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى ($r=0$)، وعند ($r \leq 1$) نلاحظ أن القيمة المحسوبة للاختبار الأثر 97.448 أكبر من القيمة الحرجة 88.803 عند مستوى معنوية 5%.

أما عند ($r \leq 2, r \leq 3, r \leq 4, r \leq 5$) فإن قيمها المحسوبة للاختبار الأثر (51.90 , 30.70 , 13.32 , 4.73) أقل من القيم الحرجة (63.8 , 42.91 , 25.87 , 12.51)

وبذلك نرفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود علاقة تكامل متزامن في الأجل الطويل، ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل متزامن، أي وجود علاقتي (معادلتين) تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2-2- اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximum Eigen Value Test :

تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول (4-18) إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن ($r=0$)، وذلك لأن إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 60.561 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 44.497 عند مستوى معنوية 5%، وعند ($r \leq 1$) يلاحظ أن إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{trace} تساوي 45.542 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 38.331 عند مستوى معنوية 5%.

أما عند ($r \leq 2, r \leq 3, r \leq 4, r \leq 5$) فإن القيم الذاتية العظمى للاختبار (21.20 , 17.37 , 8.59 , 4.73) أقل من القيم الحرجة (32.11 , 25.82 , 19.38 , 12.51)

بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد تكامل متزامن في الأجل الطويل، أي وجود علاقتي (معادلتين) تكامل مشترك بين المتغيرات

وبما أن الاختبارين للأثر والقيمة الكامنة العظمى يتفقان على نفس النتيجة، فإدًا هناك تكامل متزامن في الأجل الطويل، أي وجود علاقتي تكامل مشترك بين المتغيرات $LnPIB$, $LnRfis$, $LnGcrt$, $LnGcap$, LnK , LnL ، إلا أنه لم يحدد طبيعة هذه العلاقة، ولتحديد ذلك لا بد من تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM (Vector Error Correction Model).

3- تحديد درجة التأخير للنموذج :

لتحديد درجة تأخير النموذج نستخدم عدّة معايير منها : معيار معلومات اكيائي (Akaike) ومعيار معلومات شوارز (Schwarz) ومعيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn)، ويتم اختيار الفترة التي تكون فيها أقل قيم مشاهدات لهذه المعايير، ونتائج هذا الاختبار حسب الجدول (4-19) تشير إلى أنه المعايير كلها متفقة على درجة التأخير في الفترة الأولى، أي (Lag=1).

الجدول (4-19) : نتائج تحديد درجة تأخير النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LNPIB LNRFIS LNGCRT LNGCAP LNK LNL
 Exogenous variables: C
 Date: 10/30/20 Time: 18:23
 Sample: 1990 2018
 Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	91.63157	NA	7.09e-11	-6.343079	-6.055116	-6.257453
1	225.8490	198.8406*	5.28e-14*	-13.61844*	-11.60270*	-13.01905*
2	253.4139	28.58584	1.54e-13	-12.99362	-9.250092	-11.88047

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

المطلب الثالث : تقدير النموذج القياسي واختبار جودته

كمرحلة أخيرة لتحليل أي ظاهرة اقتصادية وبناء النموذج القياسي المناسب لها، يتم تقدير النموذج واختبار جودته باستخدام مختلف اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية المتمثلة في عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء والارتباط الذاتي فيما بينها، إلى جانب عدم تجانس التباين

1- تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM :

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM هو عبارة عن نموذج الانحدار الذاتي المتجه المقيد VAR Restricted Vector Autoregressive المصمم للاستخدام مع السلاسل الزمنية غير المستقرة لكنها متكاملة فيما بينها، أي يوجد بين السلاسل الزمنية علاقة طويلة الأمد.

كما يمتلك نموذج متجه تصحيح الخطأ علاقات تكاملية مبنية على محددات تستطيع تقييد السلوك طويل الأجل للمتغيرات المستقلة، لغرض تقاربها مع علاقاتها التكاملية، بينما في الوقت نفسه تسمح لآليات التكيف في الأمد القصير، لذلك فإن حد التكامل المشترك هو نفسه حد تصحيح الخطأ، طالما الانحرافات من التوازن طويل الأمد يتم تصحيحها تدريجياً من خلال سلسلة التكييفات الجزئية قصيرة الأمد¹.

يمكن تقدير نموذج (VECM) الذي يقدر تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المدى القصير والبعيد بعلاقة توازنية (2) وفترة تأخير واحدة، حيث تحدد العلاقة قصيرة الأجل بناء على معنوية فيشر F الإحصائية، فيما تتحدد العلاقة طويلة الأجل بناء على معنوية معلمة تصحيح الخطأ المبطة.

وقد كانت نتائج تقدير نموذج VECM كالاتي :

1-1- التقييم الإحصائي للنموذج : من الملحق رقم (19) لدينا ما يلي

- قَدَّر معامل التحديد R^2 بـ 0.4736، وهو ما يبين أن الارتباط متوسط بين المتغيرات، أي أن 47.36% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى التغيرات الحاصلة في الإيرادات العادية ونفقات التسيير ونفقات رأس المال والعمالة ورأس المال، وعليه فالقوة التفسيرية للنموذج مقبولة نظراً لطبيعة النمو الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية.

¹ - عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 114.

- معامل التحديد المصحح $Adj.R-squared = 0.2397$ وهذا يعني أن التغيرات الحاصلة في الإيرادات العادية ونفقات التسيير ونفقات رأس المال والعمالة ورأس المال تفسّر 23.97% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 76.03% فهي راجعة إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج المقترح وتدرج ضمن الأخطاء العشوائية.

- القيمة الإحصائية المحسوبة لفيشر $F_{th} = 2.0247$ وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{cal} = 2.64$ عند درجة حرية $(k, n-k-1, \alpha)$ ما تشير إلى أن النموذج ليس ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 5%.

- قيمة درين واتسن $DW\ statistic = 2.1039$ تقع ضمن منطقة القبول بين حدّي $[4-d_u] > 2.1039 > d_u$ ، مع العلم أن $d_u = 1.05$ ، وبالتالي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء للنموذج، وهذا ما سيتم التأكد منه لاحقا في الاختبارات التشخيصية للنموذج.

1-2- التقييم الاقتصادي للنموذج :

- معامل تصحيح الخطأ : يمثل سرعة الرجوع أو العودة من التوازن في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويلة بتصحيح المسار عن وضعه المنحرف، ويشير الملحق رقم (20) أن معامل تصحيح الخطأ الموجه الخاص بدالة الناتج المحلي الإجمالي سالب قدر بـ (-0.380794) ومعنوي عند مستوى دلالة 5% ($prob = 0.0203$) حسب الملحق رقم (21)، حيث أنه عند انحراف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد يسبب صدمة في احد مكونات النموذج، فإنه يصحح ما يقارب 38.07% من هذا الاختلال في الفترة (t) ، وبمعنى آخر فإن 0.3807 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي يتطلب حوالي سنتين وسبعة أشهر، وهي استجابة طويلة نوعا ما لبلوغ التوازن في المدى البعيد، أما معامل تصحيح الخطأ الثاني فهو خاص بمتجه شعاع دالة الإيرادات العادية وهو كذلك سالب ومعنوي قدر بـ (-0.414702) ، وبما أننا بصدد دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي والذي عبّر عن المتغير التابع فيه بالناتج المحلي الإجمالي فإننا سنركز هنا على معامل تصحيح الخطأ الخاص فقط بمعادلة الناتج المحلي الإجمالي.

- العلاقة في المدى الطويل : تقدر معادلة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل كالتالي

$$\begin{aligned} d\text{LnPIB} = & -0.3807*\text{LnPIB}(-1)-0.8090*\text{LnGcrt}(-1)-0.7407*\text{LnGcap}(-1)+1.8387*\text{LnK}(-1) \\ & -2.7295*\text{LnL}(-1)+17.2650-0.4147*\text{LnRfis}(-1)+0.1657*\text{LnGcrt}(-1) \\ & +0.2472*\text{LnGcap}(-1)-1.6774*\text{LnK}(-1)+1.3404*\text{LnL}(-1)-8.7526 \end{aligned}$$

نلاحظ من المعادلة أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة عكسية مع مختلف متغيرات النموذج ما عدا رأس المال الذي يرتبط به بعلاقة طردية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة لمتغير رأس المال $\text{LnK}(-1)$ تؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.8387 تقريبا. وهذا مقبول ويتمشى مع الواقع الاقتصادي، فكما نعلم أن الحكومة الجزائرية قد أنفقت مبالغ ضخمة جدا خاصة في السنوات الأخيرة تعادل مجموع ميزانية عدّة دول بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة التي يأتي بصدارتها النمو الاقتصادي، لكنها لم تحققه لعدة أسباب منها الفساد الإداري والتبذير والاعتماد على مداخل البترول وهذا الأخير يبقى المحدد الأول في رفع أو خفض الناتج المحلي الإجمالي.

كما يمكن إرجاع سبب وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي إلى هاجس تكلفة التمويل عن طريق اقتطاع الضرائب (التي تؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار والإنتاجية في الاقتصاد) الإصدار النقدي (حدوث التضخم)، وجود أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي بحكم ندرة الموارد، ارتفاع حجم تكاليف الإعانات الحكومية المخصصة للأزمات الاقتصادية أو الطبيعية والتي لها أثر عكسي على النمو الاقتصادي، نقص الكفاءة في استعمال الموارد المتاحة مقارنة مع القطاع الخاص الذي يجوبه المنافسة، إضافة إلى غياب الإبداع والابتكار في الطرق الإنتاجية ونوعية المنتجات¹.

- العلاقة في المدى القصير : تقدر معادلة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير كالتالي

$$\begin{aligned} d\text{LnPIB} = & +0.3944*d\text{LnPIB}(-1)+0.0299*d\text{LnRfis}(-1)-0.2434*d\text{LnGcrt}(-1) \\ & -0.3079*d\text{LnGcap}(-1)+0.1054*d\text{LnK}(-1)-0.2160d\text{LnL}(-1)+0.0911 \end{aligned}$$

نلاحظ من المعادلة أن الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير يرتبط بعلاقة طردية مع الإيرادات العادية ورأس المال فقط، بينما تربطه علاقة عكسية مع كل من نفقات التسيير ونفقات رأس المال وعدد العمال المشتغلين، إضافة إلى أن معلمة نفقات رأس المال وحدها معنوية عند مستوى دلالة 5%، $\text{Prob}(C3_{d\text{LnPIB}}):0.0745$,

¹ - Daniel Mitchell, the impact of government spending on economic growth, published by the heritage foundation, N1831, Washington 2005, P04.

من الإيرادات العادية ونفقات التسيير ورأس المال فهي غير معنوية إحصائياً، وهذا مقبول اقتصادياً لنفس الأسباب سالفه الذكر في معادلة الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

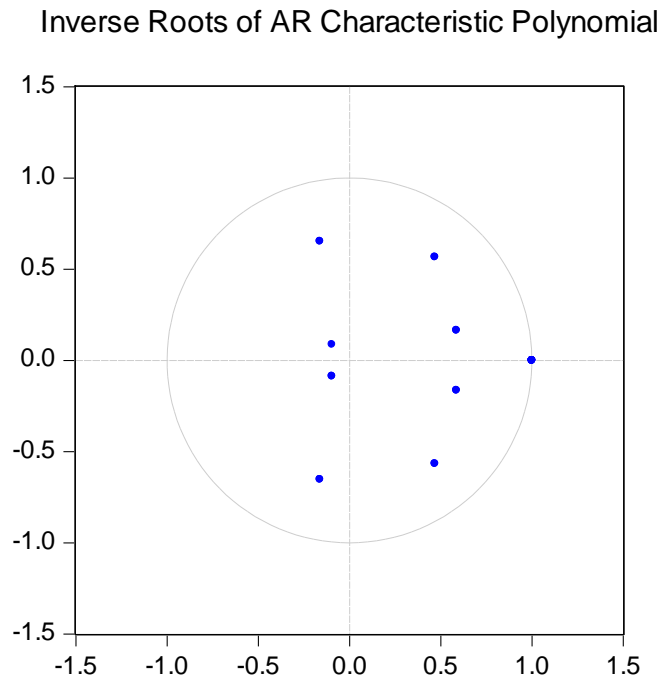
2- اختبار جودة نموذج VECM :

لاختبار جودة النموذج وتشخيص صلاحيته نقوم بدراسة استقرارية النموذج ككل عن طريق اختبار جذر الوحدة، واختبار استقرارية البواقي والتأكد من أنها تتبع التوزيع الطبيعي.

2-1- اختبار جذر الوحدة :

كانت نتائج اختبار استقرارية النموذج حسب AR Roots Graph، كالتالي

الشكل (4-11) : نتائج استقرارية نموذج السياسة المالية



المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ أن كل الجذور العكسية inverse roots لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أن كل النقاط تقع داخل دائرة الوحدة، وعليه فالنموذج المقدر لدالة النمو الاقتصادي يحقق شروط الاستقرار الكلي.

2-2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

من خلال اختبار Jarque-Bera حسب الملحق رقم (21)، تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية J-B التي تساوي (0.6749) في المعادلة الأولى، وتساوي (0.2582) في المعادلة الثانية، وتساوي (0.6352) في المعادلة الثالثة، وتساوي (0.9435) في المعادلة الرابعة، وتساوي (0.7814) في المعادلة الخامسة، وتساوي (0.7996) في المعادلة السادسة، هي أكبر من مستوى معنوية 0.05، لذا فإننا نستطيع رفض فرضية العدم التي مفادها عدم إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، وبهذا نقبل الفرضية البديلة، أي أن البواقي تتوزع طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

2-3- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

باستخدام اختبار LM للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تشير إلى غياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج لأن القيمة الاحتمالية لفيشر F أكبر من مستوى معنوية 5% حسب ما يبينه الجدول رقم (4-20)

الجدول (4-20) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/31/20 Time: 21:41
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	25.58157	36	0.9016	0.613778	(36, 33.5)	0.9235
2	41.85287	36	0.2317	1.200881	(36, 33.5)	0.2980
3	46.70610	36	0.1091	1.415886	(36, 33.5)	0.1567

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

2-4- اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) :

يلاحظ من خلال الجدول (4-21) أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصائية كاي تربيع (Chi-sq) المحسوبة أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض مشكل عدم التجانس وبالتالي تقبل فرضية ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

الجدول (4-21) : نتائج اختبار ثبات التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 10/31/20 Time: 22:20
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
342.6629	336	0.3893

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

المطلب الرابع : التحليل الهيكلي للنموذج

يأتي هذا الجزء الأخير لدراسة التحليل الهيكلي لنموذج أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وهذا باختبار السببية وتحليل الصدمات والتباين في المدى القصير والمتوسط والطويل بين المتغيرات الاقتصادية.

1- اختبار السببية لـ Granger بين المتغيرات:

نستخدم اختبار السببية لـ Granger (1969) للتعرف على مدى وجود علاقة سببية (علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو تبادلية) بين متغيرات محل الدراسة من عدمها، وهذا عن طريق اختبار فيشر Fisher عند مستوى معنوية 5%، والتي تدلي فرضية العدم على عدم وجود سببية بين المتغيرات، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول (4-22) (أنظر الملحق رقم (22)).

الجدول (4-22) : نتائج اختبار علاقة السببية لـ Granger

النتيجة	الفرضيات	اتجاه السببية لـ Granger	احتمال إحصائية فيشر
لا وجود للسببية	قبول فرضية العدم	dLnRfis لا تسبب dLnPIB	Prob=0.2557>0.05
	قبول فرضية العدم	dLnPIB لا يسبب dLnRfis	Prob=0.6552>0.05
لا وجود للسببية	قبول فرضية العدم	dLnGcrt لا تسبب dLnPIB	Prob=0.4272>0.05
	قبول فرضية العدم	dLnPIB لا يسبب dLnGcrt	Prob=0.3935>0.05
سببية أحادية الاتجاه	رفض فرضية العدم	dLnGcap لا تسبب dLnPIB	Prob=0.0547<0.06
	قبول فرضية العدم	dLnPIB لا يسبب dLnGcap	Prob=0.3980>0.05
لا وجود للسببية	قبول فرضية العدم	dLnK لا يسبب dLnPIB	Prob=0.6532>0.05
	رفض فرضية العدم	dLnPIB لا يسبب dLnK	Prob=0.4742>0.05
لا وجود للسببية	قبول فرضية العدم	dLnL لا يسبب dLnPIB	Prob=0.1936>0.05
	قبول فرضية العدم	dLnPIB لا يسبب dLnL	Prob=0.3605>0.05

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي :

- لا وجود للسببية بين الإيرادات العادية والنتاج المحلي الإجمالي، وبين نفقات التسيير والنتاج المحلي الإجمالي، وكذا بين رأس المال والنتاج المحلي الإجمالي، وبين عدد العمالة والنتاج المحلي الإجمالي.
- هناك سببية وحيدة الاتجاه من نفقات رأس المال نحو الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة 6%، في حين أنه ليس هناك سببية من الناتج المحلي الإجمالي نحو نفقات رأس المال.

وتعدّ هذه النتائج مقبولة اقتصاديا، حيث تبقى لنفقات رأس المال (نفقات التجهيز) في الجزائر على مختلف القطاعات الاجتماعية والثقافية والإدارية خاصة الاقتصادية مردودية أكبر وقيم مضافة مساهمة في تحسين مؤشر النمو الاقتصادي ودعم لعملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وهذا مقارنة بمختلف المتغيرات الأخرى، أين نرى وكما أشرنا إليه سابقا أن نفقات التسيير لا تتسبب في رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي وإنما تبقى مستحقات للعمال لقاء عملهم وخدماتهم فقط، إضافة إلى أن الإيرادات العادية تبقى نسبة تحصيلها أقل بكثير من الإيرادات البترولية (المحروقات)، وبذلك فهي ذات مساهمة ضئيلة في تغطية النفقات العامة وتحسن معدل النمو الاقتصادي، في حين جاءت نتائج السببية أيضا بعدم وجود سببية من رأس المال وعدد العمالة نحو الناتج المحلي الإجمالي وهذا لضعف حجم الاستثمار المحلي وقلة المشاريع الاستثمارية من جهة، وارتفاع معدلات البطالة وقلة كفاءة اليد العاملة من جهة أخرى.

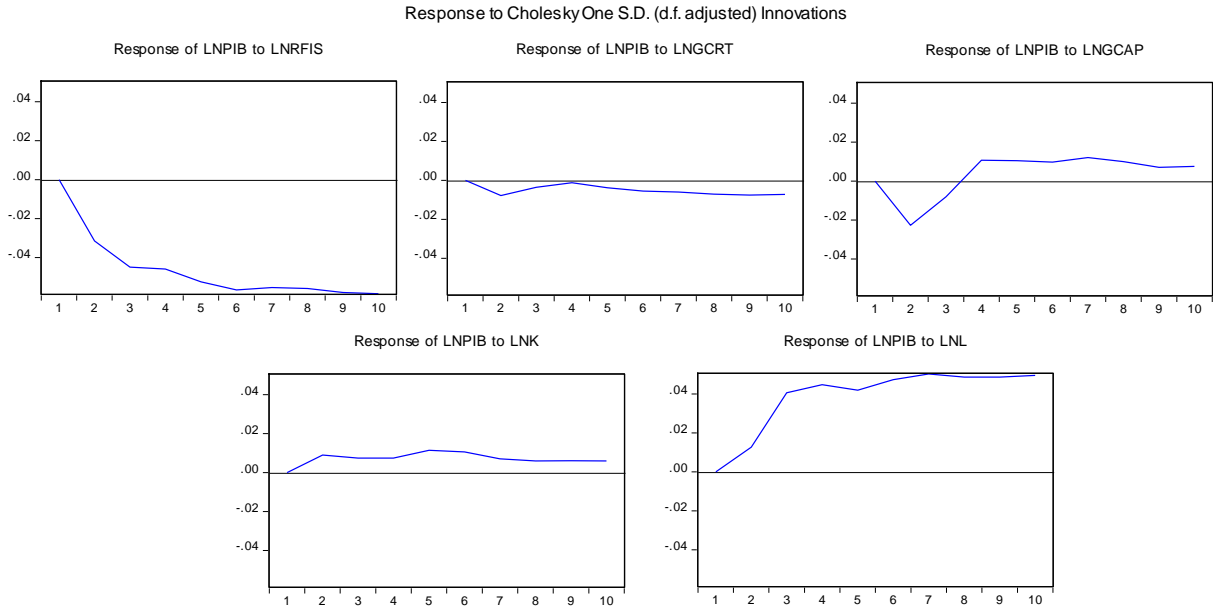
2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية :

تقيس دالة الاستجابة الدفعية كل أثر متغير من متغيرات النموذج في ذاته وفي المتغيرات الأخرى، وتظهر ما إذا كان للصدمة أثر إيجابي أو سلبي مع تتبع تطور الأثر خلال مدة زمنية معينة¹

وسنكتفي بالبحث هنا عن مدى استجابة معدل النمو الاقتصادي الممثل في الناتج المحلي الإجمالي للصدمات المرتبطة بمتغيرات الإيرادات العادية ونفقات التسيير ونفقات رأس المال والعمالة ورأس المال، والشكل (4-12) يوضح ذلك.

¹ - حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية حالة الكويت، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد3، 2009، ص261.

الشكل (4-12) : استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة تنبؤية لمتغيرات السياسة المالية خلال عشر سنوات مقبلة



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

حسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية على مدار عشر سنوات كما هو موضح في الملحق رقم (23) فإنه

في حالة :

- أثر صدمة الإيرادات العادية على الناتج المحلي الإجمالي : إن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في الإيرادات العادية تؤدي إلى استجابة فورية سلبية للناتج المحلي الإجمالي ابتداء من الفترة الثانية بقيمة -0.031393 وحدة، ويستمر هذا الأثر السلبي في التزايد في باقي الفترات ليصل إلى -0.056542 وحدة في السنة السادسة، و-0.058572 وحدة في السنة العاشرة.

- أثر صدمة نفقات التسيير على الناتج المحلي الإجمالي : نفس الأثر مثل صدمة الإيرادات العادية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في نفقات التسيير تؤدي إلى استجابة فورية سلبية في الناتج المحلي الإجمالي بـ -0.007759 وحدة في السنة الثانية، وفي السنة الثالثة يُسجَّل أثر سلبي أقل حدة بمقدار -0.001189 وحدة، لكن بعد هذه السنة وابتداء من السنة الرابعة يزداد الأثر السلبي ارتفاعاً إلى أن يصل إلى -0.007542 وحدة في السنة التاسعة و-0.007159 وحدة في السنة العاشرة.

- أثر صدمة نفقات رأس المال على الناتج المحلي الإجمالي : لصدمة نفقات رأس المال أثرين على الناتج المحلي الإجمالي، أحدها أثر سلمي في السنتين الثانية والثالثة، حيث أن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في تلك النفقات تؤدي إلى استجابة فورية سلبية في الناتج المحلي الإجمالي بـ -0.022644 و -0.008055 وحدة في السنة الثانية والثالثة على التوالي، والأثر الآخر ايجابي بداية من السنة الرابعة وإلى غاية السنة العاشرة، حيث يسجل أثر بمقدار 0.010787 وحدة في السنة الرابعة و 0.012077 وحدة في السنة السابعة، و 0.007621 وحدة في السنة العاشرة.

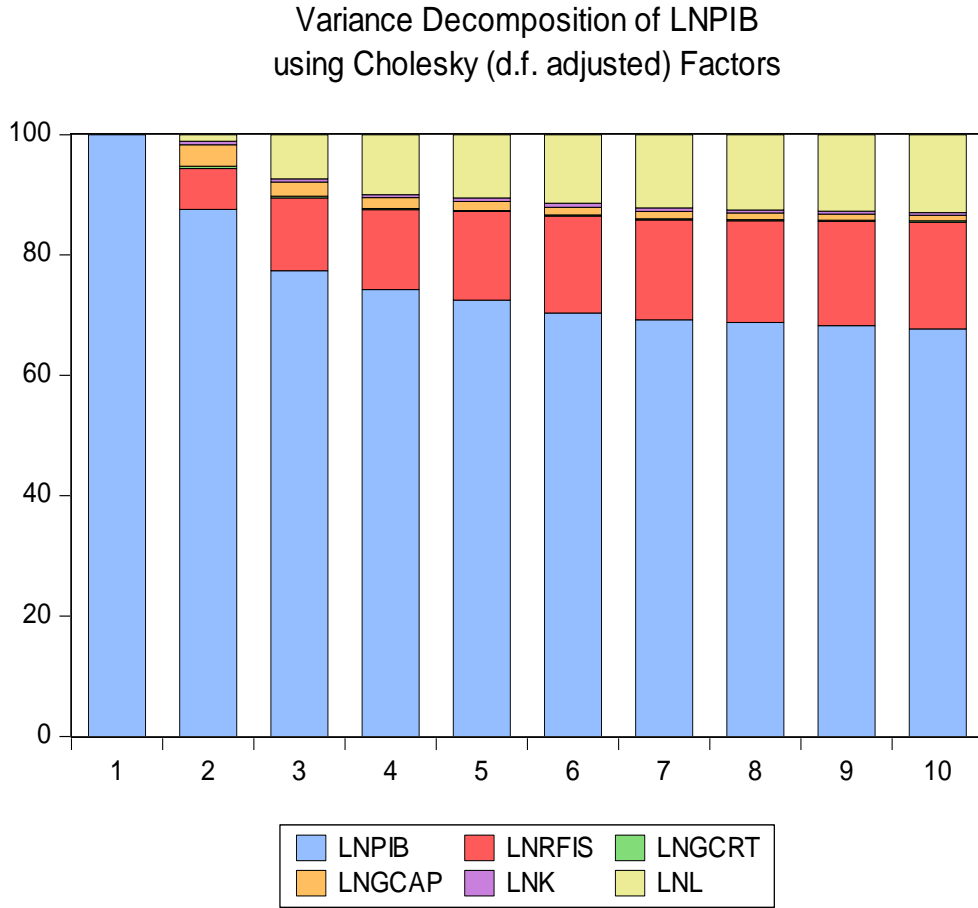
- أثر صدمة رأس المال على الناتج المحلي الإجمالي : لصدمة رأس المال أثر ايجابي ومستقر نوعا ما على الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة العشر سنوات، حيث أن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في رأس المال، تؤدي إلى استجابة فورية في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.009122 وحدة في السنة الثالثة و 0.011480 في السنة الخامسة لينخفض مقدار الأثر قليلا إلى 0.006058 وحدة في السنة العاشرة.

- أثر صدمة عدد العمال المشتغلين على الناتج المحلي الإجمالي : لصدمة عدد العمال المشتغلين على الناتج المحلي الإجمالي أثر ايجابي و متزايد إلى غاية السنة السابعة، حيث ارتفعت استجابة الناتج المحلي الإجمالي من مقدار 0.012722 وحدة في السنة الثانية إلى 0.050352 وحدة في السنة السابعة وهذا بحدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في عدد العمال، بينما في باقي السنوات الثامنة والتاسعة والعاشرة انخفض مقدار أثر الصدمة في حدود 0.049 وحدة.

3- تحليل التباين :

للتعرف على دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة أي توقع خطأ كل متغير، نقوم بتحليل تباين الناتج المحلي الإجمالي وقد كانت النتائج حسب الشكل الموالي (أنظر الملحق رقم (24)).

الشكل (4-13) : نتائج تحليل التباين لدالة النمو الاقتصادي ومؤشرات السياسة المالية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews10

- في المدى القصير : حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء للناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن معظم التقلبات الظرفية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الأولى تتعلق بصددمات المتغير نفسه، حيث أن تباين الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى يرجع بشكل تام إلى PIB وذلك بنسبة 100%، إلا أنه ابتداء من السنة الثانية نسجل تناقص تباين الناتج المحلي الإجمالي إلى 87.56% ، مع ازدياد تباين كل المتغيرات ولكن بنسب متفاوتة، حيث استحوذت الإيرادات العادية على أكبر نسبة بمقدار 6.79%، تليها نفقات رأس المال 3.53%، ثم العمالة بـ 1.11% وأخيرا 0.57% و 0.41% لكلا من رأس المال ونفقات التسيير على التوالي.

- في المدى المتوسط : في السنة الخامسة المستقبلية يساهم الناتج المحلي الإجمالي بـ 72.47% من تباين خطأ التنبؤ الخاص به، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة (المستقلة) بحوالي 27.53% حيث تزداد مساهمة الإيرادات العادية إلى حوالي 14.73%، كما ترتفع نسبة مساهمة العمالة إلى 10.49%، كما ترتفع أيضا نسبة مساهمة رأس المال إلى 0.61% ثم إلى أقصى نسبة لها في السنة السادسة بحوالي 0.64%، أما نفقات التسيير فتتناقص إلى 0.16% ثم تزداد بعدها بنسبة ضئيلة مقدرة بـ 0.19% في السنة الثامنة، وعن نفقات رأس المال فتتخفف نسبة مساهمتها إلى 1.51% في السنة الخامسة.

- في المدى البعيد : وخلال السنة العاشرة المستقبلية تنخفض مساهمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 67.72% من تباين خطأ التنبؤ التي تعزى إلى ذلك المتغير بحد ذاته، وتزداد نسبة المساهمة للإيرادات العادية إلى 17.71%، كما تعود للارتفاع نسبة مساهمة كلا من نفقات التسيير إلى 0.22%، وعدد العمالة إلى 12.96%، بينما تنخفض نسبة مساهمة نفقات رأس المال إلى 0.92% في السنة الأخيرة، أما بخصوص متغيرة رأس المال فتتخفف هي الأخرى إلى 0.44% في المدى البعيد بعدما كانت متزايدة في المدى المتوسط. وبذلك تبقى أكبر نسبة مساهمة في المدى البعيد من نصيب كلا من الإيرادات العادية وعدد العمال المشغلين.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وباستخدام ثلاث مناهج متوافقة مع نماذج الدراسة والمتعلقة بكل من منهجية الانحدار الذاتي (VAR) لقياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، و منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لقياس أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي، ومنهجية متجه تصحيح الخطأ (VECM) لقياس أثر السياسة المالية بكلي من أداتها على النمو الاقتصادي في إطار نموذج النمو الداخلي "Barro".

وفي مختلف النماذج قمنا بتحديد متغيرات الدراسة واختبار الشكل الرياضي المناسب لها، مع اختبار درجة استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تأخير النماذج، وكذا اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الذي أظهر أنه لا وجود لعلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات العادية والبتروولية مع الناتج المحلي الإجمالي في نموذج السياسة الضريبية، أما بالسياسة الإنفاقية والسياسة المالية فتظهر النتائج على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، كما أسفرت نتائج اختبار جودة النماذج الثلاث على خلوها من المشاكل القياسية.

وعن الفصل بين أداتي السياسة المالية وفعاليتها على النمو الاقتصادي، يتبين أن للسياسة الإنفاقية أثر إيجابي على الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي خاصة من ناحية النفقات العامة على البنية التحتية الاقتصادية، في حين أن متغيرات السياسة الضريبية ليست ذو معنوية ولا تؤثر النمو الاقتصادي.

وفي حالة استخدام السياستين الضريبية والإنفاقية معا في نموذج واحد، فالنتائج القياسية تشير إلى عدم فعالية انتهاجهما مع بعض.

الخاتمة العامة

تعدّ السياسة المالية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين وأهل الفكر الإقتصادي، كما تعتبر من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة لأي دولة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة لها، في مقدمتها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية بالرفع أو التخفيض من مستوى الإنفاق الحكومي، أو السياسة الضريبية من خلال زيادة أو خفض المعدلات الضريبية، أو باستعمال الموازنة العامة.

ولازال الصراع قائما بين المفكرين الاقتصاديين حول استخدام السياسة المالية ومدى نجاعتها في مجابهة الاختلالات والأزمات الاقتصادية، خاصة مع تباطؤ نتائجها في المدى القصير، ومما لا شك فيه أن الطرق الكمية الممثلة في الدراسات القياسية والتي هي مبنية على أسس علمية وموضوعية وبيانات واقعية، تساعد في الفصل في ذلك الجدل، وهذا ما تعكسه دراستنا، وما حاولنا تقديمه في الأطروحة، من خلال قياس مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع السعي قدر الإمكان للإلمام والإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بذلك، من خلال تحليل الموضوع ومناقشته عبر الفصول الأربعة للبحث.

فبداية تمّ وضع الإطار النظري للسياسة المالية بالتعرف على مفهومها وتطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية، من الفكر الكلاسيكي والكينزي والنقدي، وكذا الفكر الكلاسيكي الجديد، حيث اختلفت نظرة كل منهم في إتباع السياسة المناسبة للوضع الاقتصادي، كما تعرّفنا على أهم محددات السياسة المالية وكيفية مواجهتها للاختلالات الاقتصادية، من غير أن ننسى أهداف تلك السياسة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تخصيص الموارد المتاحة، إعادة التوزيع الأمثل للدخل، تحقيق مستوى التوظيف الكامل والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى أننا اطلعنا على أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العادية والموازنة العامة والتي يمكن تبيينهم مع أو كل واحدة على حدة.

بعدها عرّجنا إلى عرض أهم النظريات ونماذج النمو الاقتصادي بداية من النظريات الكلاسيكية التي تشمل رؤى مختلفة للنمو الاقتصادي، إلى النماذج الاقتصادية المبنية على أسس رياضية من ضمنها النماذج التقليدية التي تركز دعائمها على المنهج الكينزي، والنماذج النيوكلاسيكية التي أدخلت عامل التقدم التقني (التكنولوجي) للنموذج، في حين ارتكزت نماذج النمو الداخلي (الحديثة) على عوامل المعرفة والبحث والتطوير

ورأس المال البشري والمادي، وكل هذا بعد التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته، كما قمنا بتسليط الضوء على فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال نموذج "هيكس-هونسن" (IS-LM) في الاقتصاد المغلق، ونموذج "مندل-فلمنج" (IS-LM-BP) في الاقتصاد المفتوح، التي تباين تأثيرها في كلا الأسواق.

أما تطبيقياً فقد أبرزنا أهم التدابير المتخذة من طرف الحكومة في إطار السياسة المالية، تماشياً مع البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر، بتحليل وضعية الاقتصادية للدولة خلال الفترة (1962-2020)، مروراً بمرحلة المخططات الاقتصادية (1962-1989)، إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على السوق (1990-1999)، وصولاً إلى مرحلة البرامج التنموية (2001-2019)، مع عرض عمل الحكومة لأجل الإصلاح والتنمية الاقتصادية (2020)، أين وجد هناك فاصل ما بين فترة ما قبل الألفية الثالثة وما بعدها، حيث تميزت الفترة الأخيرة بانتهاج سياسة مالية توسعية بالرفع في مستوى الإنفاق الحكومي جراء انتعاش إيرادات المحروقات لارتفاع أسعار البترول، مقارنة بالفترة التي سبقتها والتي اعتمدت السياسة المالية الانكماشية.

من جهة أخرى كان للسياستين المالية والانكماشية المنتهجة تلك الفترة أثر على الأداء الاقتصادي في الجزائر، من ناحية النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي، وتمثل تلك المؤشرات أقطاب المربع السحري لكالدور.

وختم البحث كان عن قياس الأثر الإيجابي أو السلبي للسياسة الإنفاقية، والسياسة الضريبية، كل على حدا وكليهما معا على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2018)، وحسب الدراسة القياسية استخدمنا ثلاث نماذج مختلفة لكل أداة من أدوات السياسة المالية، هي منهجية الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وقد تبين أن للسياسة الإنفاقية دون السياسة الضريبية، لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي.

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا وعرضنا لما سبق، وإجابتنا على الفرضيات والتساؤلات المطروحة في بداية البحث، توصلنا إلى النتائج الموضحة في النقاط التالية :

أ- النتائج النظرية :

1- تتمثل أدوات السياسة المالية في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة، وتختلف تقسيماتها وفقا للنظم الاقتصادية.

2- للدولة دور هام وفعال في الاقتصاد المعاصر، من خلال تدخلها عن طريق تطبيق السياسة المالية الإنفاقية أو الضريبية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة وإعادة توزيع الدخل، وبلوغ مستوى التشغيل التام وتحقيق التنمية الاقتصادية.

3- تختلف المدارس الاقتصادية في وجهات نظرها للسياسة المالية باختلاف النظام الاقتصادي المتبع، فأهل الفكر الكلاسيكي يؤمنون بحيادية الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، بينما تدعو المدرسة الكينزية إلى حرية الدولة في رسم سياستها المالية، غير أن الفكر النقدي يفضل السياسة النقدية عن السياسة المالية لما لها من أثر مباشر وسريع في معالجة الفجوات والأزمات الاقتصادية، في حين تم إدراج مفهوم التوقعات الرشيدة ضمن التيار الكلاسيكي الجديد.

4- تساهم السياسة المالية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ويتيح ذلك نظريا عن طريق نموذج "هيكس-هونسن" في الاقتصاد المغلق، ونموذج "مندل-فلمنج" في الاقتصاد المفتوح.

5- يقاس النمو الاقتصادي بالناتج الداخلي الخام الذي يقي مؤشرا غير كافٍ لقياس حجم النشاط الاقتصادي السائد ومعدل نمو القطاعات خاصة بالدول النامية، أين يتم فيها إعادة تقويم تكليف المشاريع وتنامي بها نشاطات الأسواق الموازية وهذا لضعف الأجهزة الرقابية.

6- للنمو الاقتصادي محددات تتمثل في عوامل الإنتاج، عوامل إدارية، سياسية، اجتماعية، طبيعية، وعوامل السياسات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسات.

7- تباين آراء مختلف النظريات الاقتصادية والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، سواء النظريات الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية، أو الكينزية وحتى النماذج الحديثة، وهذا راجع إلى التسارع الديناميكي والتغيرات الاقتصادية العشوائية بمعنى أنه يصعب إعطاء الوضعية الاقتصادية الحقيقية للبلد محل الدراسة وقياس مستوى النمو الاقتصادي به لعدم سيادة طابع الاستمرارية والشمولية فيه.

ب- النتائج التطبيقية :

1- تبنت الجزائر بعد استقلالها النظام الاشتراكي، القائم على تدخل الدولة في جميع الميادين الاقتصادية، أين اعتمدت على التخطيط المركزي، والتركيز على الصناعات الثقيلة للخروج من مخلفات الاستعمار، وهذا بوضع مخططات اقتصادية (1962-1989)، مع قيامها بالإصلاحات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية بالاتفاق مع المؤسسات الدولية.

2- قامت الجزائر منذ استقلالها وإلى غاية نهاية القرن العشرين بتطبيق سياسة مالية انكماشية، ومع انتعاش الأسواق النفطية وزيادة الإيرادات البترولية بداية من الألفية الثالثة، أقدمت الحكومة على تسطير وتجسيد برامج تنموية ضمن انتهاجها لسياسة مالية توسعية بالرفع من حجم الإنفاق العام، وتمثل تلك البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الخماسي (2015-2019)، .

3- رغم حجم النفقات العامة المعتمدة في الفترة الأخيرة (2001-2019)، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية من جراءها، حيث ارتفع النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوى له سنة 2003 بمعدل 7.2%، وانخفض معدل التضخم إلى ما دون 9%، ووصلت معدلات البطالة إلى أدنى معدل لها 9.8% سنة 2013، كما حقق ميزان المدفوعات فوائض في أرسدته إلى غاية نهاية 2013 إلا أنها لم تصبو إلى تحقيق الأهداف المنشودة، وتبقى تلك النتائج ضعيفة نوعا ما مقارنة ببقية الدول.

4- خلال فترة محل الدراسة، يمكن تقسيم الأوضاع الاقتصادية بالجزائر إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (1990-2000) فترة التدهور الاقتصادي، والتي تميزت بالإصلاحات الضريبية وتوسعة وعاءها، إضافة إلى تقليص حجم النفقات العامة، والمرحلة الثانية (2001-2019) فترة الانتعاش الاقتصادي، تجلّت فيه بوادر الإنفراج المالي (البحبوحة المالية)، التي عرفت تخصيص مبالغ طائلة لتمويل البرامج التنموية، رغم مرورها

بالأزمة المالية العالمية 2008، والأزمة البترولية 2014 لكنها تجاوزتها بآثار محدودة نسبيا، وذلك ليس بفضل قوتها اقتصادها، وإنما لتوفر احتياطي الصرف الذي وصل إلى 194 مليار دولار سنة 2013.

5- عرفت أقطاب المربع السحري لكالدور فترة (2000-2018) تحسن أفضل من الفترة التي سبقتها، حيث سجلت خلال فترة التسعينات معدلات نمو اقتصادية منخفضة وسالبة وصلت أدناها إلى -2.1% سنة 1993، وارتفعت مستويات البطالة والتضخم إلى أقصاها 29.29% و 31.68% على التوالي، أما الفترة (2000-2019) فتميزت بتحسن المؤشرات بصفة عامة.

6- لا يزال استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون بالتطورات والتغيرات الخارجية المبنية أساسا على انتعاش السوق النفطي، حيث تمثل إيرادات المحروقات 93% من إجمالي الصادرات.

7- تمّ استنفاد رصيد صندوق ضبط الإيرادات كليا سنة 2017، بعدما كان يسجل 5633.75 مليار دج سنة 2012، نظرا للعجز الكبير الذي طال الموازنة العامة آنذاك، فتمّ اللجوء إلى التمويل من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

8- تطغى نفقات التسيير على نفقات التجهيز بنسب تتعدى 60% من إجمال النفقات، نلمسها أكثر في الإدارات الحكومية، وهذا ما يحدّ من فعالية السياسة الإنفاقية في تفعيل النشاط الاقتصادي.

9- إن النفقات العامة على مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية منها، تعاني من ضعف الرقابة عليها، إضافة إلى وجود معوقات وعراقيل إدارية بيروقراطية، سياسية، اقتصادية ومالية تحدّ من إسهامها في التنمية الاقتصادية الشاملة.

10- بالدراسة القياسية لأثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2018)، وبناء على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، الذي استخدمت فيه الطرق الكمية تم تقدير المعادلة تكونت من متغير تابع هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية الممثل لمعدل النمو الاقتصادي، ومتغيرين مستقلين هما الإيرادات العادية والإيرادات البترولية، خلصت نتائجه إلى :

- اختيار نموذج ذو الصيغة الخطية لاعتباره أنسب شكل رياضي يمثل العلاقة بينهم.

- كل المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1)I

- لا وجود للتكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل
- بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.9695$ وهذا دليل على الارتباط القوي بين المتغيرات، أي أن 96.95% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى التغيرات الحاصلة في الإيرادات العادية والإيرادات البترولية.
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الإيرادات العامة و PIB، وبين الإيرادات البترولية و PIB
- النموذج المقترح لا يعاني من أي مشكل قياسي باستخدام اختبارات جذر الوحدة، التوزيع الطبيعي للبواقي.
- وجود سببية وحيدة الاتجاه (من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإيرادات الجبائية العادية) و (من الإيرادات الجبائية العادية نحو الإيرادات البترولية)
- 11- بخصوص قياس أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2018)، ومع استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، المتضمن للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والنفقات العامة الجارية، و نفقات الفلاحة والري، التعليم والتكوين، الصناعة، البنى التحتية الاقتصادية، السكن، والنفقات الاجتماعية والثقافية كمتغيرات مستقلة، استخرج من الدراسة النتائج التالية :
- اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة كأحسن نموذج رياضي يمثل العلاقة بين المتغيرات.
- المتغير التابع (PIB) متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وباقي المتغيرات المفسرة (المستقلة) متكاملة من الدرجتين $I(0)$ و $I(1)$.
- يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل
- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% قَدَّر بـ (-0.52997)، وهذا يعني أنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم سنة واحدة و 10 أشهر.
- يقدر معامل التحديد بـ $R^2=94.15\%$ ، أي أن هناك ارتباط قوي بين PIB و نفقات التسيير والفلاحة والتعليم والصناعة والبنى التحتية الاقتصادية والسكن والبنى التحتية الاجتماعية وكذا الثقافية.
- لنفقات التسيير أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وأثر سلبي في المدى المتوسط، وأثر ضعيف في المدى الطويل.

- لنفقات الفلاحة أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، واثر ايجابي في المدى المتوسط، وأثر ضعيف في المدى الطويل.
- لا أثر لنفقات التعليم والصناعة على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وأثر ضعيف في المدى الطويل
- لنفقات السكن أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وأثر ضعيف في المدى الطويل
- لنفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وأثر ضعيف في المدى الطويل.
- لنفقات البنى التحتية الاقتصادية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وأثر سلبي في المدى المتوسط
- لا يعاني نموذج من أي مشاكل قياسية حسب اختبارات الارتباط الذاتي بين البواقي، التباين والتوزيع الطبيعي للأخطاء، استقرارية معلمات النموذج.
- هناك سببية وحيدة الاتجاه من النفقات العامة على الفلاحة والتعليم والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكن نحو الناتج المحلي الإجمالي، ولا وجود للسببية بين هذا الأخير والنفقات العامة على الصناعة ونفقات التسيير.
- 12- من خلال دراسة قياس السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وبالاعتماد على نموذج النمو الداخلي Barro، الذي تضمن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والإيرادات الجبائية، النفقات الجارية، نفقات رأس المال، الاستثمار والعمالة كمتغيرات مستقلة، أظهرت من خلاله النتائج التالية :
- اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة كأحسن نموذج رياضي يمثل العلاقة بين المتغيرات
- جميع المتغيرات التابع والمستقلة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.
- هناك تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل
- قدر معامل التحديد $R^2=47.36\%$ وهو ارتباط متوسط ما بين المتغيرات.
- معامل تصحيح الخطأ قدر بـ (-0.380794) ، أي أنه يتطلب للعودة من التوازن في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل حوالي سنتين وسبعة أشهر، وهي استجابة طويلة نوعا ما لبلوغ التوازن في المدى البعيد.

- الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة عكسية مع مختلف متغيرات النموذج ما عدا رأس المال الذي يرتبط به بعلاقة طردية في المدى الطويل.
 - يرتبط الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير بعلاقة طردية مع الإيرادات العادية ورأس المال، وبالعلاقة عكسية مع كل من نفقات التسيير ونفقات رأس المال وعدد العمال المشتغلين.
 - النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية باستخدام اختبارات جذر الوحدة، التوزيع الطبيعي للبواقي، التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء.
 - وجود سببية وحيدة الاتجاه من نفقات رأس المال نحو الناتج المحلي الإجمالي، ولا وجود للسببية بين باقي المتغيرات.
- وفي الأخير يمكننا القول أن فعالية استخدام مختلف أدوات السياسة المالية لها أثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، لكن ومع ذلك فهناك عوامل أخرى تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في التأثير على الظاهرة، الشيء الذي يفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الميدان الواسع والذي يبقى فضاء غني للبحث والإثراء.

التوصيات والاقتراحات :

على ضوء ما تقدم من النتائج والملاحظات ومن أجل الرفع من فعالية السياسة المالية لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي، نستطيع في الختام الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التالية :

- 1- رفع التجميد للاستمرار في تجسيد المشاريع التنموية خاصة المتعلقة بالبنية التحتية والهياكل القاعدية الاقتصادية، لتطوير المناخ الاستثماري، مع وضع وتعزيز أجهزة الرقابة والإشراف على القطاع المالي.
- 2- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.
- 3- وضع خريطة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص فوارق التنمية بين مناطق البلاد، وخلق النشاطات الاقتصادية ومناصب العمل على مستوى 9502 منطقة الظل.
- 4- تكريسا لمبدأ الانفتاح الاقتصادي، يجب فتح المجال أمام شراكة القطاع الخاص وتوفير الظروف المواتية لتوسع بالنشاطات التي هي حكرها على الدولة كالنقل البحري والجوي والتنقيب عن المناجم المعدنية وغيرها، وقيادة مسارات الاقتصاديات الوطنية والعالمية قصد المساهمة بفعالية في تنمية الاقتصاد الوطني.

5- ضرورة تأهيل وتحديث وتعزيز الرقمنة الجبائية والوسائل البشرية والمادية للرفع من حجم الإيرادات العادية للدولة، والحد من التهرب والغش الضريبي الذي تجاوز مبلغه 11000 مليار دج، والحرص على تكوين مستخدمي الإدارة للنظام المعلوماتي الجديد "جبايتك Jibaya'tic"، وتطبيقها على مستوى المراكز الجوارية ومراكز.

6- استقرارية ومصداقية النظام الضريبي وعدم عشوائية إصدار القوانين الخاصة به، يعزز من ثقة للمتعاملين الاقتصاديين ويسمح لهم باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على المدى الطويل، كما يجب مراجعة التشريع الضريبي لسد الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري.

7- مراجعة النظام الجبائي لرفع الإيراد الجبائي عبر زيادة النشاط الصناعي وليس عبر رفع الضريبة، ومحاربة الفساد المالي، ومحاولة تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف وتشجيع التشغيل، واستخدام آلية الإعفاء الضريبي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية مع المرافقة المالية لها.

8- يجب وضع استراتيجيات واضحة المعالم وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع، وتحديد أهداف واقعية وقابلة للتنفيذ، لا قرارات ارتجالية غير مدروسة، لترشيد النفقات العامة وتجنب تضخيم حجمها وتفادي الإسراف والتبذير، كما يجب العمل على نظام المساءلة، الذي سيضفي مزيدا من المصداقية والشفافية في نظام المالية العامة.

9- يجب مواكبة التطورات العلمية والاستفادة من التجارب الدولية، والاهتمام بمجال البحث والتطوير لما له من أثر إيجابي على دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

10- بناء منظومة إحصائية قوية لنشر بيانات عن المؤشرات الاقتصادية الكلية، لتمكين الباحثين من بناء نماذج ترصد التوقعات المستقبلية بشكل أدق، مع عدم الانحياز للنظام السياسي الحاجب للوقائع الاقتصادية المحققة، لترميم صورة النظام أمام العالم الخارجي.

11- إضافة إلى تدابير الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2020، باستخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة في رفع تخفيض نفقات التسيير للدولة والمؤسسات التابعة لها إلى 50%، تخفيض العبء الضريبي بإعفاء الأجور التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة وإخضاع حسابها لسلم تصاعدي (لمن تفوق

ثروتهم 100 مليون دج حسب المادة 281 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لقانون المالية (2021)، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، يجب محاربة الفساد الإداري بشتى أنواعه لتجسيد تلك القرارات.

12- البحث عن مصادر تمويلية للنفقات العامة، بديلة لإيرادات المحروقات وتخفيف الاقتصاد من تبعيتها والتعاون على بناء اقتصاد وطني متنوع خارج المحروقات، وذلك لتجنب الوقوع في أزمات وصددمات دولية جزاء تقلبات أسعار النفط، والوضع الراهن يحدّ على ذلك، حيث ومع استمرار انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل، فقد أثر سلبي على المؤشرات الاقتصادية الوطنية، بالموازاة مع استنفاد صندوق ضبط الإيرادات كلياً سنة 2017، وتراجع احتياطي الصرف إلى أكثر من 65% في شهر فبراير من سنة 2020، أين بلغ 62 مليار دولار، بعدما كان مسجلاً لـ 179.9 مليار دولار سنة 2014.

13- إن جائحة كوفيد-19 (كورونا) والاضطراب السياسي (الحراك السلمي) لسنة 2019 أظهرت فشل المنظومة الصحية والبحث العلمي بالجزائر من جهة، وثقل حجم الاقتصاد الموازي الذي يمتص ما يقرب نصف إجمالي القوى العاملة، 33% ينشطون بقطاعي البناء والتجارة من جهة أخرى، إلى جانب تباطؤ نشاط أغلب القطاعات ما أدى إلى التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9% في الثلاثي الثاني من سن 2020 حسب ONS، وارتفاع معدل البطالة إلى 15% حسب FMI، وعلى هذا الأساس يجب بعث الثقة من جديد في الوسط الاجتماعي، والاهتمام أكثر برأس المال البشري، وعقلنة استخدام أدوات السياسة المالية لتجنب الوقوع في مطب الديون السيادية.

14- البحث عن أساليب تمويلية غير المتعارف عليها، والخروج من التبعية الاقتصادية، لتجنب الوقوع مرة أخرى بين مطرقة تدهور الأسواق النفطية، وسندان الأزمات الصحية (الكورونا حالياً).

آفاق الدراسة :

انطلاقاً مما ذكر سابقاً من نتائج فعالية السياسة المالية في الجزائر والتوصيات والاقتراحات التي تصبّ في إطار معالجة النقائص والاختلالات الملاحظ عليها، وتكملة للتوسع بالبحث نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية أخرى ذات صلة بالموضوع، منها :

✓ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثرهما على تحفيز النمو الاقتصادي

- ✓ تأثير استخدام السياسات الاقتصادية على أقطاب المربع السحري لكالدور
- ✓ الجزائر ما بعد البترول، والصيغ التمويلية للنفقات العامة
- ✓ السياسة المالية والتشغيل بالجزائر، دراسة مقارنة مع دول أجنبية وعربية
- ✓ دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر
- ✓ دور أجهزة الرقابة المالية في تحسين أداء الموازنة العامة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العلي العظيم التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث، عسى أن يكون ذو إفادة للباحثين والمهتمين.

تمت بحمد الله وعونه

المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2002.
- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، مصر 2012.
- أحمد مُجد مندور و مُجد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي الأوفست والماستر، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2000.
- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الريبة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2013.
- أعمر يجياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه للنشر، بوزريعة، الجزائر 2005.
- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر 2000
- أنطونيس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، ط1، بيروت، لبنان 2008.
- أوجست سواينبيرج، الاقتصاد الكلي، ترجمة خالد العامري، الطبعة الأولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، عمان، الأردن 2008.
- برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2015.
- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الريبة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2008.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- تودارو ميشال، ترجمة حسني مُجد حسن، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، السعودية 2006.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004.
- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، دون جهة نشر، 2015.
- جيراد فونوني - فارد، ترجمة مُجد هيثم أحمد العزاوي ومراجعة سمية الجراح، مقدمة في التحليل الاقتصادي (الاقتصاد للجميع)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان 2013.
- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002.
- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002.

- حربي مُجَّد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن 2014.
- حربي مُجَّد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن 2016.
- حربي مُجَّد، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن 2006.
- خالد أحمد المشهداني ونبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014.
- خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن 2007.
- خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2005.
- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، الجزائر.
- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر 2016.
- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2016.
- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2014.
- زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر 2003.
- سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الاقتصاد، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 2000.
- سالم مُجَّد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2015.
- سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2018.
- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2013.
- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2011.
- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان 2015.
- سهيل محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، مصر 2000.
- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2000.
- سي مُجَّد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2017.
- شيخي مُجَّد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن 2011.
- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

- طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس، ط1، القاهرة، مصر 2006.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 2006.
- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007.
- عاطف وليد أندراوس، السياسة المالية وأسواق رأس المال خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2005.
- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2014.
- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن 2010.
- عبد الرحمن مُجَّد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية 2018.
- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2001.
- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان 2014.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر 2010.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، مجموعة النيل العربية القاهرة، ط1، مصر 2003.
- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلة والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية الأردن، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية 2000.
- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2002.
- عجمية مُجَّد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر 2007.
- عريقات حربي مُجَّد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن 2006.
- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال الوادي، الجزائر 2020.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، ط1، عمّان الأردن 2014.

- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، أمثلة تطبيقات تقدير نماذج تفسير نتائج تنبؤ، دار الكتب والوثائق، ط1، بغداد العراق 2015.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر 2005.
- فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2013.
- فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية 2001.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان 2008.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2005.
- قمومية سفيان، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر 2017.
- قنوني حبيب، البسيط في الاقتصاد الكلي مع تمارين محلولة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر 2016.
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر 2004.
- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة منصور إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1999.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 1999.
- مجيد علي حسين، عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2004.
- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر 2015.
- محمد السيد راضي ومصطفى حسني السيد، المالية العامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2017.
- محمد الكفراوي عوف، السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر 2006.
- محمد خير العكام، المالية العامة 1، رخصة المشاع المبدع، الجامعة الافتراضية السورية، سورية 2018.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2001.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن 2008.

- مُجَّد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن 2011.
- مُجَّد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2009.
- مُجَّد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، مكتبة إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2008.
- مُجَّد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن 2007.
- مُجَّد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية - المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر 2008.
- مُجَّد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية قسم الاقتصاد كلية التجارة، مصر 2002.
- مُجَّد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.
- مُجَّد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999.
- مُجَّد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، ط1، المملكة العربية السعودية 2007.
- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2007.
- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2015.
- محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2011.
- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت مُجَّد، التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2017.
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن 2007.
- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن 2000.
- مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.
- مها مُجَّد زكي، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، ترجمة لـ Damodar Gujarati، دار حميثرا للنشر، ط1، القاهرة، مصر 2010.
- ميثم صاحب عجم وعلي مُجَّد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2015.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006.

- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2006.

- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار البازوري للنشر، مصر 2013.

- نوزاد عبد الرحمان الهبتي ومنجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، الأردن 2005.

- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية مصر 2006.

- هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005.

- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2010.

- يسرى أبو العلا وماجدة شلبي وأحمد مصطفى معبد وعصام حسني، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة بنها، مصر.

- يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010.

- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه

علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2017-2018.

- جبوري مُجد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل،

أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي

بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.

- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة،

علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2005-2006.

- زرنوخ يسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012-2013.
- صواليي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014-2015.
- عبد القادر فار، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-آفاق 2019)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2017-2018.
- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014.
- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.
- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015.
- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017.

3- المطبوعات الجامعية :

- حواس أمين، مطبوعة محاضرات في النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2016.
- دحماني مُجد أدريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2012-2013.
- دغمان زوبير، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجد الشريف مساعدي سوق أهراس، السنة الجامعية 2016-2017.
- دوداح رضوان، مطبوعة محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2016-2017.
- رابح بلعباس، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2019/2020.
- مُجد شيخي، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، النسخة الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2010/2011.
- طهراوي فريد، مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وأمثلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، السنة الجامعية 2016-2017.
- طيب بولحية، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجد الصديق بن يحي جيجل، السنة الجامعية 2015-2016.
- عبد الكريم بوغزالة المُجد، مطبوعة محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2016-2017.
- لوني نصيرة وربيح زكرياء، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2013-2014.
- مُجد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، جامعة الجزائر، 2003.
- مُجد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة، سورية 2013.
- مُجد صلاح، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2015-2016.
- معيوف المُجد، مطبوعة محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المُجد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2016-2017.

- نبيل سوفي، مطبوعة دروس إقتصاد العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجد الصديق بن يحي جيجل، السنة الجامعية 2018-2019.
- نمر مُجد الخطيب ومسعود صديقي، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2008-2009.
- نمر مُجد الخطيب، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق محاضرات وتمارين، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2007-2008.
- يونس معبدي، مطبوعة الإقتصاد الكلي، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 4- المقالات :**
- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر 2009.
- البشير عبد الكريم وحيد حميد، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد 19، 2018.
- حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية حالة الكويت، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2009.
- حيدر وهاب عبود، دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية القانون، بغداد، العراق 2012.
- بن ويدان فاطمة الزهرة، محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل 1990-2016، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018.
- حمدي أحمد علي الهنداوي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد 02، المجلد 02، مصر 2017.
- شرفق سمير، إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 38(1)، جوان 2016.
- عقون شراف وبوقجان وسام وبوفنغور خديجة، التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 02، أبريل 2018.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، 2003.

5- المداخلات :

- البشير عبد الكريم ودحمان بو علي سمير، مداخلة بعنوان قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، منتدى المغاربة "تطورات نظريات النمو الاقتصادي"، شلف، 2011.
- الهاشمي بن واضح وحاجي كريمة، دور الدولة في ظل اقتصاد السوق مع إشارة للتجربة الجزائرية 2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسة الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة 28 أكتوبر 2014.
- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية - أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف، يومي 11 و 12 مارس 2013.
- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، ديسمبر 2012،
- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدة يومي 20 و 21 ماي 2002.
- عبو عمر وعبو هدى، جهود الدولة في الألفية لتحقيق التنمية المستدامة. ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي 2009.

6- التقارير

- أشرف إبراهيم، مؤشر الابتكار العالمي 2016، العالم والاقتصاد 2016/08/21.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني 2001، جوان 2002.
- المصطفى بنتور، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع : إسقاطات على حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2004.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2007.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2015.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018.
- بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.
- عادل عامر، التضخم وأثره على النمو الاقتصادي، دنيا الوطن 2017/08/26.
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

7- القوانين التنظيمية

- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، المواد 11 و 23 و 24 و 35
- القانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يعدل ويتمم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 01، لسنة 1989.
- القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 35، لسنة 1990
- القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، المادة 108، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1990.
- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المواد 21، 22، 23، 24، 211، 150، 104 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991.
- الأمر رقم 94-03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994، يتضمن قانون المالية لسنة 1995، المواد 21، 22، 23 و 24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1994.
- الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 يتضمن قانون المالية لسنة 1996، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995.
- الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، يتضمن قانون المالية لسنة 1997، المواد 21، 22 و 23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996.
- القانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998، يتضمن قانون المالية لسنة 1999، المادة 104، 150 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 98، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1998.
- القانون رقم 2000-06 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، يتضمن قانون المالية لسنة 2001، المادتين 21 و 23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2000.
- القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

- القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، المادة 104، 211، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002.
- القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 يتضمن قانون المالية لسنة 2005، المادة 211، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004.
- القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007 يتضمن قانون المالية لسنة 2008، المادة 104، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007.
- الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 150، 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008.
- الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.
- القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن لقانون المالية لسنة 2014، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.
- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.
- الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جويلية 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المادة 150، 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.
- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادتين 21 و23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.
- القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، المادة 222، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
- المادتين 01 و36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية نشرة 2019
- المادة 21 والمادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادتين 21 و23 المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية 2017.
- المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، القوانين الجبائية، وزارة المالية 2020،
- المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، يتضمن قانون المالية لسنة 1994، المادة 104، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 88، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، يتضمن قانون المالية لسنة 1994، المادة 150، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 88، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1994.

- المادة 120 من الدستور الجزائري.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية

1- Les ouvrages :

- Arnaud Mayeur, Macroéconomie, avenue pierre de Coubertin Nathan, Paris, France 2011.
- Arnaud Mayeur, Traite de Macro choix collectifs et raison d'état, PUF, France 2005.
- D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 2nd ed.; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2005.
- D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 2nd ed.; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2005.
- Dominique Geullec, Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5^{eme} édition, la découverte, Paris 2003.
- Emanuele Baldacci, Benedict Clements et Sanjeev Gupta, Utiliser la politique budgétaire pour stimuler la croissance, Finances et développement, vol 40, FMI 2003.
- Gilbert A.F, Dynamique économique, édition Dalloz, 7^{eme} édition, Paris, France 1991.
- Granger, C.W.J: Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods, Econometrica, (1969)37 (3), PP424-438.
- JeanLuc Gaffard la croissance économique, editeur21, Armand colin Paris 2011.
- Jesus Felipe; " Inclusive Growth, Full Employment, and Structural Change : Implications and Policies For Developing Asia "; 2nd Edition; Anthem Press and Asian Development Bank, London and Manila, 2012.
- Karl. E Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster, Principles of Macroeconomics, 10th édition, Pearson éducation, Boston, United States of America 2012.
- Katheline schubert, Macroéconomie, comportement et croissance, 2^{eme} édition, vuibert France 2000.
- Lars Weber, Demographic Change and Economic Growth Simulations on Growth library of congress control, Springer verlag Berlin heidelberg, New York 2010.
- Longatte et Van Hove, Economie générale, Dunod, Paris, France 2001.
- Longatte et Van Hove, Economie générale, Dunod, Paris, France 2001, P56
- Matthieu Caron, Budget et politiques budgétaires thèmes et débats, éditions Bréal, Paris 2007.
- Michael Parkin and Robin Bade, Macro Economics, CANADA in the global environment, 09th Edition, PEARSON Toronto, CANADA 2016.
- Michael Wickens, Analyse macroéconomique approfondie, une approche par l'équilibre général dynamique, traduction par Marc Sangnier, Mouhamadou Sy et Hamidreza Tabarraei, groupe de Boeck université Paris, 2010.
- Murat Yidizoglu, sources de la croissance économique, université Bordeau France. V.3.6, Février 2013.

- MURRAY Hunter, The stages of economic development from an opportunity Perspective : Rostow extended, Geopolitics, History, and International Relations, Volume 4(2), Addleton academic publishers, New york 2012.
- Olivier Blanchard, Macroeconomics, 07th edition, Person Education Limited, London, England 2017.
- Philippe Darreau, croissance et politique économique, édition de Boeck, Paris, France 2003.
- R.BOURBONNAIS. , "Économétrie." 7ème édition. Dunod, Paris 2009 .
- Rémy Herrera, Dépenses publiques et croissance économique pour sortir de la science (-fiction) néo-classique, l'Harmattan Paris, France 2010.
- Robert J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2nd Edition, the MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England 2004.
- T.R. Jain, Macroeconomics, V.K. Publications, New Delhi, 2008.
- Vincent Drobinski, Introduction à l'économie, Aubin imprimeur, Paris, France 2015.
- Murat Yildizoglu, croissance économique, université Montesquieu Bordeaux IV. France2007.

2- Thèses :

- Achour TaniYamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie, thèse de doctorat on sciences économique, université de Tlemcen 2013/2014. P33
- Rakotomalala Marie Anatholie, La nouvelle théorie de la croissance : une revue de littérature, mémoire de maitrise en sciences économiques, faculté de droit, d'économies, de gestion et de sociologie, université d'Antananarivo, 2012-2013.
- Serge Macé, Externalités et modèles de croissance, thèse pour obtenir le doctorat en sciences économiques, université des sciences et technologies de Lille Flandres Artois, Année 1999, P226.

3- Rapports, articles et périodiques :

- Alain Béraud, Kaldor et la théorie Keynésienne de la répartition, Macro-économie et effets de répartition : Histoire et théories, Maison des Sciences Economiques, université de Cergy-Pontoise, France,.,Avril 2007.
- Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives statistiques Monétaires 1964-2011, statistiques de la balance des paiements 1992-2011, Juin 2012.
- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2002.
- Beatriz Betegon, histoire de l'analyse de la croissance économique harrod-domar, Paris 1998/1999.
- Daniel mitchell, the impact of governmenet spending on economic growth, published by the heritage foundation, N1831, Washington 2005, P04
- Diemer Arnaud, Cours de Economie générale, université Blaise Pascal, IUFM Auvergne, France 2011,P 127.

- FMI, Finances et développement Juin 2019.
- IMF ; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 03/69, March 2003.
- IMF ; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 03/69, March 2003.
- IMF ; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 03/69, March 2003.
- IMF, Algeria : Selected issues supplemental information, Staff Country Reports N° 03/69, February 2003.
- IMF; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 98/87 September 1998.
- IMF; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 98/87 September 1998.
- IMF; Algeria selected issues and statistical appendix, IMF Country Report N° 98/87 September 1998.
- J.Ayesha, Joan Robinson's Model of Economic Growth Economics, economics discussion.
- Jean Paul Kimbambu.TsasaVangu, Modèles macroéconomiques, théories de la croissance endogène, Congo octobre2012.
- Jean Paul Tsasa, dérivation du modèle basique de Barro approche par l'optimisation dynamique non stochastique, vol1, Congo 2012.
- Jean Paul Tsasa, rappelés et recueil d'exercices sur la long terme, université protestante au Congo, centre congolais Allemande de Micro finance 2010. PP59-60
- Karl Whelan, endogenous Technological change : The Rpmr Model, article university college Dublin 2014.
- Keita Moussa, Elements de Macroeconomie, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), université d'auvergne clermont ferrand 1, France 2015.
- Kouame Wassakou, Relation inflation et croissance économique dans les pays de l'UEMOA, Université Cocody- Abidjan, Côte d'Ivoire 2009.
- La croissance économique le Modèle Keynésien harrod-domar, 2017.
- la croissance endogène : introduction, sans auteur, 2016-2017.
- Les théories de croissance, sans auteur.
- Lexique de catégorisation de l'innovation élargie- Version du 06 janvier 2014.
- Liam Ebrill, Michael Keen, Jean-Paul Bodin et Victoria Summers : "L'attrait de la taxe sur la valeur ajoutée", Finance et développement, Juin 2002.
- MERZOUK Farida, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein? 21 journées de l'Association Tiers-monde « Formation, emploi et développement », Marrakech, 22-23 Avril 2005.
- Olivier Blanchard and David R.Johnson , Macroeconomics, 06th edition, Person Education Limited, London, England 2013.
- ONS, Activité, Emploi et Chômage en septembre 2018, publication N 840.

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "
- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 " .
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3).
- Philippe Aghion and Steven Durlauf, From Growth theory to policy design, World Bank, commission on growth and development, working paper 2009.
- Pierre Olivier Gourinchas, The Ramsey-Cass-Koopmans Model, 2014.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2006.
- Sanket Suman, Joan Robinson's Model of Growth (With Diagram), economics discussion.
- SOPHIE Brana, cours de macroéconomie, université Montesquieu Bordeaux IV, France 2011/2012,
- Tejvan Pettinger, Harrod-Domar Model of Growth and its Limitations, university of Oxford, Britain 2019.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2015-2016.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2016-2017.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2017-2018.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2018.
- World economic forum, The global competitiveness Report 2019.
- X.Ragot, la théorie de la croissance économique à long terme, ENSAE France 2006.

4- Sites :

- ANDI sur le site : <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
- Ministère de finance, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>,
- Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, sur le site <https://www.mtess.gov.dz/fr/>

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع : <http://www.ons.dz/>

- وزارة المالية على الموقع <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

الملاحق

I- السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي

ملحق رقم (01) : الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية

الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة					الصيغة الخطية				
Dependent Variable: LNPIB Method: Least Squares Date: 10/13/20 Time: 14:31 Sample: 1990 2018 Included observations: 29					Dependent Variable: PIB Method: Least Squares Date: 10/13/20 Time: 14:23 Sample: 1990 2018 Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.972267	0.197899	4.912933	0.0000	C	22.88685	1.079962	21.19228	0.0000
LNRFIS	0.285382	0.070867	4.027031	0.0004	RFIS	0.018043	0.001031	17.50375	0.0000
LNRHYD	0.173989	0.067994	2.558871	0.0167	RHYD	0.012841	0.000668	19.21841	0.0000
R-squared	0.905432	Mean dependent var	4.008663		R-squared	0.987989	Mean dependent var	62.50611	
Adjusted R-squared	0.898158	S.D. dependent var	0.525281		Adjusted R-squared	0.987065	S.D. dependent var	30.25052	
S.E. of regression	0.167631	Akaike info criterion	-0.636403		S.E. of regression	3.440503	Akaike info criterion	5.406810	
Sum squared resid	0.730606	Schwarz criterion	-0.494959		Sum squared resid	307.7636	Schwarz criterion	5.548254	
Log likelihood	12.22785	Hannan-Quinn criter.	-0.592105		Log likelihood	-75.39874	Hannan-Quinn criter.	5.451108	
F-statistic	124.4679	Durbin-Watson stat	0.199887		F-statistic	1069.305	Durbin-Watson stat	1.189888	
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000			
Lin-Log الصيغة نصف اللوغاريتمية					Log-Lin الصيغة نصف لوغاريتمية				
Dependent Variable: PIB Method: Least Squares Date: 10/13/20 Time: 14:33 Sample: 1990 2018 Included observations: 29					Dependent Variable: LNPIB Method: Least Squares Date: 10/13/20 Time: 14:29 Sample: 1990 2018 Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-105.7602	13.11457	-8.064331	0.0000	C	3.325621	0.034857	95.40718	0.0000
LNRFIS	21.82625	4.696256	4.647585	0.0001	RFIS	0.000269	3.33E-05	8.097532	0.0000
LNRHYD	4.181601	4.505903	0.928027	0.3619	RHYD	0.000244	2.16E-05	11.31571	0.0000
R-squared	0.874779	Mean dependent var	62.50611		R-squared	0.958500	Mean dependent var	4.008663	
Adjusted R-squared	0.865146	S.D. dependent var	30.25052		Adjusted R-squared	0.955308	S.D. dependent var	0.525281	
S.E. of regression	11.10873	Akaike info criterion	7.751037		S.E. of regression	0.111047	Akaike info criterion	-1.460036	
Sum squared resid	3208.502	Schwarz criterion	7.892482		Sum squared resid	0.320615	Schwarz criterion	-1.318591	
Log likelihood	-109.3900	Hannan-Quinn criter.	7.795336		Log likelihood	24.17052	Hannan-Quinn criter.	-1.415737	
F-statistic	90.81611	Durbin-Watson stat	0.276000		F-statistic	300.2567	Durbin-Watson stat	0.828669	
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000			
صيغة لوغاريتم-مقلوب					صيغة التحويل بالمقلوب				
Dependent Variable: LNPIB Method: Least Squares Date: 10/13/20 Time: 14:39 Sample: 1990 2018 Included observations: 29					Dependent Variable: PIB Method: Least Squares Date: 10/13/20 Time: 14:37 Sample: 1990 2018 Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.381145	0.091413	47.92719	0.0000	C	83.60925	5.529266	15.12122	0.0000
1/RFIS	-179.2717	59.91056	-2.992323	0.0060	1/RFIS	-11432.81	3623.808	-3.154915	0.0040
1/RHYD	93.90563	77.75214	1.207756	0.2380	1/RHYD	7426.439	4702.991	1.579089	0.1264
R-squared	0.585274	Mean dependent var	4.008663		R-squared	0.542489	Mean dependent var	62.50611	
Adjusted R-squared	0.553372	S.D. dependent var	0.525281		Adjusted R-squared	0.507295	S.D. dependent var	30.25052	
S.E. of regression	0.351046	Akaike info criterion	0.841900		S.E. of regression	21.23372	Akaike info criterion	9.046756	
Sum squared resid	3.204071	Schwarz criterion	0.983344		Sum squared resid	11722.65	Schwarz criterion	9.188200	
Log likelihood	-9.207549	Hannan-Quinn criter.	0.886199		Log likelihood	-128.1780	Hannan-Quinn criter.	9.091054	
F-statistic	18.34603	Durbin-Watson stat	0.303022		F-statistic	15.41459	Durbin-Watson stat	0.332541	
Prob(F-statistic)	0.000011				Prob(F-statistic)	0.000038			

ملحق رقم (02) : الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية

Rhyd							Rfis							PIB						
Date: 10/13/20 Time: 16:53 Sample: 1990 2018 Included observations: 29							Date: 10/13/20 Time: 16:52 Sample: 1990 2018 Included observations: 29							Date: 10/13/20 Time: 16:47 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.875	0.875	24.575	0.000				1 0.902	0.902	26.115	0.000				1 0.924	0.924	27.435	0.000	
		2 0.773	0.031	44.456	0.000				2 0.789	-0.131	46.838	0.000				2 0.856	0.007	51.807	0.000	
		3 0.690	0.034	60.931	0.000				3 0.674	-0.068	62.553	0.000				3 0.781	-0.078	72.873	0.000	
		4 0.582	-0.147	73.091	0.000				4 0.555	-0.093	73.617	0.000				4 0.688	-0.165	89.909	0.000	
		5 0.486	-0.020	81.946	0.000				5 0.444	-0.026	80.995	0.000				5 0.579	-0.184	102.48	0.000	
		6 0.390	-0.075	87.903	0.000				6 0.329	-0.104	85.229	0.000				6 0.463	-0.133	110.87	0.000	
		7 0.247	-0.263	90.392	0.000				7 0.216	-0.072	87.140	0.000				7 0.334	-0.177	115.42	0.000	
		8 0.105	-0.152	90.868	0.000				8 0.126	0.030	87.820	0.000				8 0.201	-0.124	117.14	0.000	
		9 -0.027	-0.126	90.900	0.000				9 0.048	-0.028	87.923	0.000				9 0.078	-0.027	117.41	0.000	
		10 -0.121	0.072	91.589	0.000				10 -0.025	-0.061	87.953	0.000				10 -0.020	0.122	117.43	0.000	
		11 -0.189	0.041	93.367	0.000				11 -0.087	-0.029	88.331	0.000				11 -0.123	-0.076	118.19	0.000	
		12 -0.259	-0.049	96.921	0.000				12 -0.135	-0.003	89.299	0.000				12 -0.219	-0.059	120.72	0.000	

ملحق رقم (04) : اختبار Johansen					ملحق رقم (03) : اختبار الاستقرار لـ ADF و PP				
Date: 10/14/20 Time: 12:01 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: PIB RFIS RHYD Lags interval (in first differences): 1 to 1					UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					At Level				
Hypothesized		Trace	0.05		With Constant	PIB	RFIS	RHYD	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	t-Statistic	-0.4657	2.0336	-1.4268	
None	0.550447	29.35135	29.79707	0.0562	Prob.	0.8838	0.9998	0.5549	
At most 1	0.209948	7.764776	15.49471	0.4909	With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8494	-1.1409	-1.7164
At most 2	0.050602	1.402036	3.841466	0.2364	Prob.	0.6533	0.9034	0.7170	
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					At First Difference				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)					With Constant	d(PIB)	d(RFIS)	d(RHYD)	
Hypothesized		Max-Eigen	0.05		t-Statistic	-4.8131	-4.9554	-5.6215	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	Prob.	0.0007	0.0005	0.0001	
None *	0.550447	21.58657	21.13162	0.0432	With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7232	-6.1112	-5.6466
At most 1	0.209948	6.362740	14.26460	0.5671	Prob.	0.0042	0.0002	0.0005	
At most 2	0.050602	1.402036	3.841466	0.2364	Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2297	-3.4525	-5.5904
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
					At Level	PIB	RFIS	RHYD	
					With Constant	t-Statistic	-0.4499	1.7811	-1.4536
					Prob.	0.8869	0.9995	0.5418	
					With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7553	-1.2056	-1.6811
					Prob.	0.6990	0.8898	0.7328	
					Without Constant & Trend	t-Statistic	1.8717	4.0107	-0.2816
					Prob.	0.9827	0.9999	0.5754	
					At First Difference	d(PIB)	d(RFIS)	d(RHYD)	
					With Constant	t-Statistic	-4.8092	-4.9359	-5.5974
					Prob.	0.0007	0.0005	0.0001	
					With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7183	-6.1112	-5.5889
					Prob.	0.0042	0.0002	0.0005	
					Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2297	-0.9457	-5.5886
					Prob.	0.0001	0.2976	0.0000	
					Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

الملحق رقم (06) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	ملحق رقم (05) : تقدير نموذج VAR																																																																																																																																																										
<p>VAR Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal Date: 10/15/20 Time: 10:08 Sample: 1990 2018 Included observations: 28</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Skewness</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>-0.590891</td> <td>1.629378</td> <td>1</td> <td>0.2018</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>-0.653831</td> <td>1.994977</td> <td>1</td> <td>0.1578</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>0.125335</td> <td>0.073307</td> <td>1</td> <td>0.7866</td> </tr> <tr> <td>Joint</td> <td></td> <td>3.697662</td> <td>3</td> <td>0.2960</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Kurtosis</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>2.961118</td> <td>0.001764</td> <td>1</td> <td>0.9665</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>4.588664</td> <td>2.944494</td> <td>1</td> <td>0.0862</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>3.712567</td> <td>0.592377</td> <td>1</td> <td>0.4415</td> </tr> <tr> <td>Joint</td> <td></td> <td>3.538635</td> <td>3</td> <td>0.3158</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Jarque-Bera</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>1.631142</td> <td>2</td> <td>0.4424</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>4.939471</td> <td>2</td> <td>0.0846</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>0.665684</td> <td>2</td> <td>0.7169</td> </tr> <tr> <td>Joint</td> <td>7.236296</td> <td>6</td> <td>0.2995</td> </tr> </tbody> </table> <p>*Approximate p-values do not account for coefficient estimation</p>	Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*	1	-0.590891	1.629378	1	0.2018	2	-0.653831	1.994977	1	0.1578	3	0.125335	0.073307	1	0.7866	Joint		3.697662	3	0.2960	Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.	1	2.961118	0.001764	1	0.9665	2	4.588664	2.944494	1	0.0862	3	3.712567	0.592377	1	0.4415	Joint		3.538635	3	0.3158	Component	Jarque-Bera	df	Prob.	1	1.631142	2	0.4424	2	4.939471	2	0.0846	3	0.665684	2	0.7169	Joint	7.236296	6	0.2995	<p>Vector Autoregression Estimates Date: 10/14/20 Time: 13:53 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>PIB</th> <th>RFIS</th> <th>RHYD</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PIB(-1)</td> <td>1.718599 (0.29618) [5.80261]</td> <td>15.53949 (5.52823) [2.81093]</td> <td>86.00720 (26.3033) [3.26982]</td> </tr> <tr> <td>RFIS(-1)</td> <td>-0.013809 (0.00557) [-2.48050]</td> <td>0.721577 (0.10391) [6.94411]</td> <td>-1.582686 (0.49441) [-3.20113]</td> </tr> <tr> <td>RHYD(-1)</td> <td>-0.009359 (0.00400) [-2.34248]</td> <td>-0.154742 (0.07457) [-2.07501]</td> <td>-0.209054 (0.35482) [-0.58918]</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>-13.09701 (7.11057) [-1.84191]</td> <td>-349.2481 (132.721) [-2.63145]</td> <td>-1710.114 (631.487) [-2.70807]</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.969525</td> <td>0.987495</td> <td>0.875946</td> </tr> <tr> <td>Adj. R-squared</td> <td>0.965715</td> <td>0.985932</td> <td>0.860439</td> </tr> <tr> <td>Sum sq. resid</td> <td>739.2548</td> <td>257551.4</td> <td>5830604.</td> </tr> <tr> <td>S.E. equation</td> <td>5.549980</td> <td>103.5920</td> <td>492.8913</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>254.5063</td> <td>631.7455</td> <td>56.48809</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-85.55841</td> <td>-167.5051</td> <td>-211.1803</td> </tr> <tr> <td>Akaike AIC</td> <td>6.397029</td> <td>12.25036</td> <td>15.37002</td> </tr> <tr> <td>Schwarz SC</td> <td>6.587344</td> <td>12.44068</td> <td>15.56033</td> </tr> <tr> <td>Mean dependent</td> <td>63.80277</td> <td>963.1857</td> <td>1808.671</td> </tr> <tr> <td>S.D. dependent</td> <td>29.97368</td> <td>873.3911</td> <td>1319.379</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Determinant resid covariance (dof adj.)</td> <td>1.64E+10</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Determinant resid covariance</td> <td>1.03E+10</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-442.0294</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Akaike information criterion</td> <td>32.43067</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Schwarz criterion</td> <td>33.00162</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Number of coefficients</td> <td>12</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		PIB	RFIS	RHYD	PIB(-1)	1.718599 (0.29618) [5.80261]	15.53949 (5.52823) [2.81093]	86.00720 (26.3033) [3.26982]	RFIS(-1)	-0.013809 (0.00557) [-2.48050]	0.721577 (0.10391) [6.94411]	-1.582686 (0.49441) [-3.20113]	RHYD(-1)	-0.009359 (0.00400) [-2.34248]	-0.154742 (0.07457) [-2.07501]	-0.209054 (0.35482) [-0.58918]	C	-13.09701 (7.11057) [-1.84191]	-349.2481 (132.721) [-2.63145]	-1710.114 (631.487) [-2.70807]	R-squared	0.969525	0.987495	0.875946	Adj. R-squared	0.965715	0.985932	0.860439	Sum sq. resid	739.2548	257551.4	5830604.	S.E. equation	5.549980	103.5920	492.8913	F-statistic	254.5063	631.7455	56.48809	Log likelihood	-85.55841	-167.5051	-211.1803	Akaike AIC	6.397029	12.25036	15.37002	Schwarz SC	6.587344	12.44068	15.56033	Mean dependent	63.80277	963.1857	1808.671	S.D. dependent	29.97368	873.3911	1319.379	Determinant resid covariance (dof adj.)	1.64E+10			Determinant resid covariance	1.03E+10			Log likelihood	-442.0294			Akaike information criterion	32.43067			Schwarz criterion	33.00162			Number of coefficients	12		
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*																																																																																																																																																							
1	-0.590891	1.629378	1	0.2018																																																																																																																																																							
2	-0.653831	1.994977	1	0.1578																																																																																																																																																							
3	0.125335	0.073307	1	0.7866																																																																																																																																																							
Joint		3.697662	3	0.2960																																																																																																																																																							
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.																																																																																																																																																							
1	2.961118	0.001764	1	0.9665																																																																																																																																																							
2	4.588664	2.944494	1	0.0862																																																																																																																																																							
3	3.712567	0.592377	1	0.4415																																																																																																																																																							
Joint		3.538635	3	0.3158																																																																																																																																																							
Component	Jarque-Bera	df	Prob.																																																																																																																																																								
1	1.631142	2	0.4424																																																																																																																																																								
2	4.939471	2	0.0846																																																																																																																																																								
3	0.665684	2	0.7169																																																																																																																																																								
Joint	7.236296	6	0.2995																																																																																																																																																								
	PIB	RFIS	RHYD																																																																																																																																																								
PIB(-1)	1.718599 (0.29618) [5.80261]	15.53949 (5.52823) [2.81093]	86.00720 (26.3033) [3.26982]																																																																																																																																																								
RFIS(-1)	-0.013809 (0.00557) [-2.48050]	0.721577 (0.10391) [6.94411]	-1.582686 (0.49441) [-3.20113]																																																																																																																																																								
RHYD(-1)	-0.009359 (0.00400) [-2.34248]	-0.154742 (0.07457) [-2.07501]	-0.209054 (0.35482) [-0.58918]																																																																																																																																																								
C	-13.09701 (7.11057) [-1.84191]	-349.2481 (132.721) [-2.63145]	-1710.114 (631.487) [-2.70807]																																																																																																																																																								
R-squared	0.969525	0.987495	0.875946																																																																																																																																																								
Adj. R-squared	0.965715	0.985932	0.860439																																																																																																																																																								
Sum sq. resid	739.2548	257551.4	5830604.																																																																																																																																																								
S.E. equation	5.549980	103.5920	492.8913																																																																																																																																																								
F-statistic	254.5063	631.7455	56.48809																																																																																																																																																								
Log likelihood	-85.55841	-167.5051	-211.1803																																																																																																																																																								
Akaike AIC	6.397029	12.25036	15.37002																																																																																																																																																								
Schwarz SC	6.587344	12.44068	15.56033																																																																																																																																																								
Mean dependent	63.80277	963.1857	1808.671																																																																																																																																																								
S.D. dependent	29.97368	873.3911	1319.379																																																																																																																																																								
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.64E+10																																																																																																																																																										
Determinant resid covariance	1.03E+10																																																																																																																																																										
Log likelihood	-442.0294																																																																																																																																																										
Akaike information criterion	32.43067																																																																																																																																																										
Schwarz criterion	33.00162																																																																																																																																																										
Number of coefficients	12																																																																																																																																																										
ملحق رقم (08) : اختبار السببية لـ Granger	ملحق رقم (07) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي																																																																																																																																																										
<p>Pairwise Granger Causality Tests Date: 10/14/20 Time: 00:24 Sample: 1990 2018 Lags: 2</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Null Hypothesis:</th> <th>Obs</th> <th>F-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>RFIS does not Granger Cause PIB</td> <td>27</td> <td>0.41340</td> <td>0.6664</td> </tr> <tr> <td>PIB does not Granger Cause RFIS</td> <td></td> <td>5.01142</td> <td>0.0161</td> </tr> <tr> <td>RHYD does not Granger Cause PIB</td> <td>27</td> <td>4.45082</td> <td>0.0238</td> </tr> <tr> <td>PIB does not Granger Cause RHYD</td> <td></td> <td>5.38577</td> <td>0.0125</td> </tr> <tr> <td>RHYD does not Granger Cause RFIS</td> <td>27</td> <td>3.75207</td> <td>0.0396</td> </tr> <tr> <td>RFIS does not Granger Cause RHYD</td> <td></td> <td>0.12647</td> <td>0.8818</td> </tr> </tbody> </table>	Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	RFIS does not Granger Cause PIB	27	0.41340	0.6664	PIB does not Granger Cause RFIS		5.01142	0.0161	RHYD does not Granger Cause PIB	27	4.45082	0.0238	PIB does not Granger Cause RHYD		5.38577	0.0125	RHYD does not Granger Cause RFIS	27	3.75207	0.0396	RFIS does not Granger Cause RHYD		0.12647	0.8818	<p>VAR Residual Serial Correlation LM Tests Date: 10/15/20 Time: 10:44 Sample: 1990 2018 Included observations: 28</p> <p>Null hypothesis: No serial correlation at lag h</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Lag</th> <th>LRE* stat</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> <th>Rao F-stat</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>7.675009</td> <td>9</td> <td>0.5672</td> <td>0.857198</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.5689</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>6.854449</td> <td>9</td> <td>0.6523</td> <td>0.759131</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.6538</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>4.729017</td> <td>9</td> <td>0.8573</td> <td>0.512490</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.8580</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>14.49433</td> <td>9</td> <td>0.1058</td> <td>1.737715</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.1072</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>8.935324</td> <td>9</td> <td>0.4433</td> <td>1.010997</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.4452</td> </tr> <tr> <td>6</td> <td>7.832792</td> <td>9</td> <td>0.5511</td> <td>0.876240</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.5528</td> </tr> <tr> <td>7</td> <td>6.274929</td> <td>9</td> <td>0.7121</td> <td>0.690837</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.7134</td> </tr> <tr> <td>8</td> <td>11.86464</td> <td>9</td> <td>0.2210</td> <td>1.383842</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.2229</td> </tr> <tr> <td>9</td> <td>6.867249</td> <td>9</td> <td>0.6509</td> <td>0.760648</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.6524</td> </tr> <tr> <td>10</td> <td>10.54975</td> <td>9</td> <td>0.3078</td> <td>1.213771</td> <td>(9, 46.4)</td> <td>0.3098</td> </tr> </tbody> </table>	Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.	1	7.675009	9	0.5672	0.857198	(9, 46.4)	0.5689	2	6.854449	9	0.6523	0.759131	(9, 46.4)	0.6538	3	4.729017	9	0.8573	0.512490	(9, 46.4)	0.8580	4	14.49433	9	0.1058	1.737715	(9, 46.4)	0.1072	5	8.935324	9	0.4433	1.010997	(9, 46.4)	0.4452	6	7.832792	9	0.5511	0.876240	(9, 46.4)	0.5528	7	6.274929	9	0.7121	0.690837	(9, 46.4)	0.7134	8	11.86464	9	0.2210	1.383842	(9, 46.4)	0.2229	9	6.867249	9	0.6509	0.760648	(9, 46.4)	0.6524	10	10.54975	9	0.3078	1.213771	(9, 46.4)	0.3098																																																	
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.																																																																																																																																																								
RFIS does not Granger Cause PIB	27	0.41340	0.6664																																																																																																																																																								
PIB does not Granger Cause RFIS		5.01142	0.0161																																																																																																																																																								
RHYD does not Granger Cause PIB	27	4.45082	0.0238																																																																																																																																																								
PIB does not Granger Cause RHYD		5.38577	0.0125																																																																																																																																																								
RHYD does not Granger Cause RFIS	27	3.75207	0.0396																																																																																																																																																								
RFIS does not Granger Cause RHYD		0.12647	0.8818																																																																																																																																																								
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.																																																																																																																																																					
1	7.675009	9	0.5672	0.857198	(9, 46.4)	0.5689																																																																																																																																																					
2	6.854449	9	0.6523	0.759131	(9, 46.4)	0.6538																																																																																																																																																					
3	4.729017	9	0.8573	0.512490	(9, 46.4)	0.8580																																																																																																																																																					
4	14.49433	9	0.1058	1.737715	(9, 46.4)	0.1072																																																																																																																																																					
5	8.935324	9	0.4433	1.010997	(9, 46.4)	0.4452																																																																																																																																																					
6	7.832792	9	0.5511	0.876240	(9, 46.4)	0.5528																																																																																																																																																					
7	6.274929	9	0.7121	0.690837	(9, 46.4)	0.7134																																																																																																																																																					
8	11.86464	9	0.2210	1.383842	(9, 46.4)	0.2229																																																																																																																																																					
9	6.867249	9	0.6509	0.760648	(9, 46.4)	0.6524																																																																																																																																																					
10	10.54975	9	0.3078	1.213771	(9, 46.4)	0.3098																																																																																																																																																					
ملحق رقم (10) : تحليل التباين	ملحق رقم (09) : نتائج تحليل الصدمات لمتغيرات السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي																																																																																																																																																										
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Period</th> <th>S.E.</th> <th>PIB</th> <th>RFIS</th> <th>RHYD</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>5.549980</td> <td>100.0000</td> <td>0.000000</td> <td>0.000000</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>8.114718</td> <td>89.35254</td> <td>3.973007</td> <td>6.674457</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>10.28670</td> <td>82.00203</td> <td>7.026466</td> <td>10.97150</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>12.17693</td> <td>77.62709</td> <td>9.109457</td> <td>13.26346</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>13.85677</td> <td>74.86490</td> <td>10.64065</td> <td>14.49446</td> </tr> <tr> <td>6</td> <td>15.37258</td> <td>72.97840</td> <td>11.85850</td> <td>15.16310</td> </tr> <tr> <td>7</td> <td>16.75335</td> <td>71.59829</td> <td>12.88528</td> <td>15.51643</td> </tr> <tr> <td>8</td> <td>18.01754</td> <td>70.53154</td> <td>13.78585</td> <td>15.68261</td> </tr> <tr> <td>9</td> <td>19.17744</td> <td>69.67079</td> <td>14.59674</td> <td>15.73247</td> </tr> <tr> <td>10</td> <td>20.24169</td> <td>68.95261</td> <td>15.33979</td> <td>15.70761</td> </tr> </tbody> </table> <p>Cholesky Ordering: PIB RFIS RHYD</p>	Period	S.E.	PIB	RFIS	RHYD	1	5.549980	100.0000	0.000000	0.000000	2	8.114718	89.35254	3.973007	6.674457	3	10.28670	82.00203	7.026466	10.97150	4	12.17693	77.62709	9.109457	13.26346	5	13.85677	74.86490	10.64065	14.49446	6	15.37258	72.97840	11.85850	15.16310	7	16.75335	71.59829	12.88528	15.51643	8	18.01754	70.53154	13.78585	15.68261	9	19.17744	69.67079	14.59674	15.73247	10	20.24169	68.95261	15.33979	15.70761	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Period</th> <th>RFIS</th> <th>RHYD</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>0.000000 (0.00000)</td> <td>0.000000 (0.00000)</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>-1.617458 (0.78747)</td> <td>-2.096435 (0.93778)</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>-2.195215 (1.13038)</td> <td>-2.685999 (1.23706)</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>-2.464171 (1.41797)</td> <td>-2.838502 (1.40410)</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>-2.631317 (1.69477)</td> <td>-2.857286 (1.49827)</td> </tr> <tr> <td>6</td> <td>-2.755440 (1.96733)</td> <td>-2.828791 (1.56018)</td> </tr> <tr> <td>7</td> <td>-2.853447 (2.23000)</td> <td>-2.778098 (1.61050)</td> </tr> <tr> <td>8</td> <td>-2.930449 (2.47534)</td> <td>-2.712936 (1.65766)</td> </tr> <tr> <td>9</td> <td>-2.988276 (2.69737)</td> <td>-2.636138 (1.70523)</td> </tr> <tr> <td>10</td> <td>-3.027879 (2.89189)</td> <td>-2.549156 (1.75538)</td> </tr> </tbody> </table> <p>Cholesky Ordering: PIB RFIS RHYD Standard Errors: Analytic</p>	Period	RFIS	RHYD	1	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	2	-1.617458 (0.78747)	-2.096435 (0.93778)	3	-2.195215 (1.13038)	-2.685999 (1.23706)	4	-2.464171 (1.41797)	-2.838502 (1.40410)	5	-2.631317 (1.69477)	-2.857286 (1.49827)	6	-2.755440 (1.96733)	-2.828791 (1.56018)	7	-2.853447 (2.23000)	-2.778098 (1.61050)	8	-2.930449 (2.47534)	-2.712936 (1.65766)	9	-2.988276 (2.69737)	-2.636138 (1.70523)	10	-3.027879 (2.89189)	-2.549156 (1.75538)																																																																		
Period	S.E.	PIB	RFIS	RHYD																																																																																																																																																							
1	5.549980	100.0000	0.000000	0.000000																																																																																																																																																							
2	8.114718	89.35254	3.973007	6.674457																																																																																																																																																							
3	10.28670	82.00203	7.026466	10.97150																																																																																																																																																							
4	12.17693	77.62709	9.109457	13.26346																																																																																																																																																							
5	13.85677	74.86490	10.64065	14.49446																																																																																																																																																							
6	15.37258	72.97840	11.85850	15.16310																																																																																																																																																							
7	16.75335	71.59829	12.88528	15.51643																																																																																																																																																							
8	18.01754	70.53154	13.78585	15.68261																																																																																																																																																							
9	19.17744	69.67079	14.59674	15.73247																																																																																																																																																							
10	20.24169	68.95261	15.33979	15.70761																																																																																																																																																							
Period	RFIS	RHYD																																																																																																																																																									
1	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)																																																																																																																																																									
2	-1.617458 (0.78747)	-2.096435 (0.93778)																																																																																																																																																									
3	-2.195215 (1.13038)	-2.685999 (1.23706)																																																																																																																																																									
4	-2.464171 (1.41797)	-2.838502 (1.40410)																																																																																																																																																									
5	-2.631317 (1.69477)	-2.857286 (1.49827)																																																																																																																																																									
6	-2.755440 (1.96733)	-2.828791 (1.56018)																																																																																																																																																									
7	-2.853447 (2.23000)	-2.778098 (1.61050)																																																																																																																																																									
8	-2.930449 (2.47534)	-2.712936 (1.65766)																																																																																																																																																									
9	-2.988276 (2.69737)	-2.636138 (1.70523)																																																																																																																																																									
10	-3.027879 (2.89189)	-2.549156 (1.75538)																																																																																																																																																									

II- السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي

ملحق رقم (11) : الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية

1- الدالة الخطية :

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/17/20 Time: 21:03
Sample (adjusted): 3 29
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	PIB	GCRT	GAGR	GEDU	GIND	GINF ECO	GLOGT	GSOC CUL
PIB(-1)	1.055059 (0.42067) [2.50807]	-6.737963 (15.9333) [-0.42289]	-3.320312 (2.39935) [-1.38384]	1.005027 (0.59112) [1.70022]	-0.419688 (0.42442) [-0.98885]	-1.019632 (12.3343) [4.81776]	1.143882 (0.23343) [0.23743]	-0.010406 (0.22092) [-0.04711]
PIB(-2)	0.023557 (0.37225) [0.06328]	-21.21298 (14.0993) [-1.50454]	1.272489 (2.12318) [0.59933]	0.741600 (0.52308) [1.41776]	-0.335305 (0.37557) [-0.89279]	-7.270847 (10.9146) [-4.26322]	-4.346578 (4.26322) [-1.01955]	0.262147 (0.19549) [1.34097]
GCRT(-1)	0.003119 (0.00794) [0.39268]	0.793252 (0.30083) [2.63688]	-0.004148 (0.04530) [-0.09156]	0.005015 (0.01116) [0.44931]	-0.025891 (0.00801) [-3.23096]	0.274548 (0.23288) [1.17893]	0.006492 (0.09096) [0.07137]	0.005444 (0.00417) [1.30517]
GCRT(-2)	-0.002042 (0.00828) [-0.24655]	-0.357532 (0.31369) [-1.13978]	-0.070545 (0.04724) [-1.49343]	0.010341 (0.01164) [0.88860]	0.043785 (0.00836) [5.24011]	-0.332166 (0.24283) [-1.36789]	-0.027906 (0.09485) [-0.29421]	-0.011249 (0.00435) [-2.58647]
GAGR(-1)	0.098384 (0.08673) [1.13434]	-4.057567 (3.28512) [-1.23513]	-1.085395 (0.49470) [-2.19405]	-0.201447 (0.12188) [-1.65288]	-0.077809 (0.08751) [-0.88918]	1.074592 (2.54309) [0.42255]	-0.501660 (0.99333) [-0.50503]	-0.089388 (0.04555) [-1.96245]
GAGR(-2)	0.140558 (0.06561) [2.14247]	-1.597602 (2.48490) [-0.64292]	-0.937165 (0.37419) [-2.50449]	-0.059656 (0.09219) [-0.64710]	-0.261056 (0.06619) [-3.94397]	-0.200269 (1.92361) [-0.10411]	-0.173342 (0.75136) [-0.23070]	-0.115783 (0.03445) [-3.36052]
GEDU(-1)	0.241880 (0.14826) [1.63143]	24.07632 (5.61563) [4.28738]	1.669823 (0.84564) [1.97462]	0.542246 (0.20834) [2.60274]	0.118628 (0.14959) [0.79305]	7.854072 (4.34718) [1.80671]	2.985897 (1.69800) [1.75848]	0.155485 (0.07786) [1.99693]
GEDU(-2)	-0.230712 (0.22335) [-1.03294]	-1.069926 (8.45987) [-0.12647]	4.671323 (1.27395) [3.66680]	0.745304 (0.31386) [2.37466]	0.214220 (0.22535) [0.95062]	-3.957998 (6.54896) [-0.60437]	3.835473 (2.55802) [1.49939]	0.569336 (0.11730) [4.85374]
GIND(-1)	-0.040569 (0.07134) [-0.56867]	-0.518829 (2.70209) [-0.19201]	-1.170377 (0.40690) [-2.87632]	-0.092269 (0.10025) [-0.92043]	0.525653 (0.07198) [7.30313]	0.669686 (2.09174) [0.32016]	0.138201 (0.81703) [0.16915]	-0.011777 (0.03747) [-0.31434]
GIND(-2)	0.145900 (0.12858) [1.13469]	-11.12033 (4.87020) [-2.28334]	-0.942365 (0.73339) [-1.28494]	-0.215780 (0.18068) [-1.19425]	-0.833589 (0.12973) [-6.42560]	1.409296 (3.77013) [0.37381]	-0.226835 (1.47261) [-0.15404]	-0.138903 (0.06753) [-2.05700]
GINF ECO(-1)	-0.054029 (0.01903) [-2.83918]	-0.072371 (0.72077) [-0.10041]	0.078574 (0.10854) [0.72392]	0.034825 (0.02674) [1.30232]	0.042475 (0.01920) [2.21229]	0.125579 (0.55797) [0.22507]	0.029932 (0.21794) [0.13734]	-0.009068 (0.00999) [-0.90733]
GINF ECO(-2)	-0.003913 (0.02088) [-0.18743]	0.467774 (0.79068) [0.59161]	-0.061603 (0.11907) [-0.51738]	0.039551 (0.02933) [1.34833]	-0.021407 (0.02106) [-1.01639]	0.298416 (0.61208) [0.48754]	0.475190 (0.23908) [1.98760]	-0.004635 (0.01096) [-0.42276]
GLOGT(-1)	0.033980 (0.02951) [1.15150]	2.019992 (1.11770) [1.80728]	-0.289545 (0.16831) [-1.72030]	-0.153451 (0.04147) [-3.70065]	-0.007981 (0.02977) [-0.26807]	-1.425635 (0.86523) [-1.64769]	-1.156006 (0.33796) [-3.42056]	0.005268 (0.01550) [0.33995]
GLOGT(-2)	0.038736 (0.03998) [0.96896]	2.215756 (1.51418) [1.46333]	-0.325263 (0.22802) [-1.42649]	-0.142770 (0.05618) [-2.54150]	0.007006 (0.04033) [0.17369]	-1.757721 (1.17216) [-1.49955]	-0.618406 (0.45784) [-1.35069]	0.007802 (0.02099) [0.37163]
GSOC CUL(-1)	-1.055874 (0.51611) [-2.04583]	-12.77475 (19.5484) [-0.65349]	5.566267 (2.94375) [1.88748]	0.336804 (0.72524) [0.46441]	-0.291476 (0.52072) [-0.55976]	3.155864 (15.1328) [0.20854]	-3.171253 (5.91086) [-0.53651]	0.406675 (0.27104) [1.50040]
GSOC CUL(-2)	0.664978 (0.43418) [1.53159]	22.08881 (16.4450) [1.34320]	-3.217219 (2.47641) [-1.29915]	-1.746996 (0.61010) [-2.86346]	0.815298 (0.43805) [1.86120]	5.033251 (12.7304) [0.39537]	-0.502390 (4.97248) [-0.10103]	0.126193 (0.22801) [0.55344]
C	-4.228441 (12.5846) [-0.33600]	792.3485 (476.658) [1.66230]	73.45051 (71.7787) [1.02329]	-43.07474 (17.6838) [-2.43584]	21.00420 (12.6969) [1.65428]	215.0834 (368.991) [0.58290]	86.93865 (144.127) [0.60321]	-7.507771 (6.60900) [-1.13599]
R-squared	0.992769	0.996744	0.981773	0.997346	0.993316	0.955296	0.967858	0.999240
Adj. R-squared	0.981198	0.991534	0.952609	0.993101	0.982620	0.883770	0.916431	0.998024
Sum sq. resids	168.0011	241017.6	5465.464	331.7302	171.0134	144433.2	22035.77	46.33471
S.E. equation	4.098793	155.2474	23.37833	5.759603	4.135377	120.1804	46.94227	2.152550
F-statistic	85.80400	191.3301	33.66385	234.9120	92.87500	13.35588	18.81996	821.5948
Log likelihood	-62.99114	-161.1180	-110.0013	-72.17589	-63.23106	-154.2053	-128.8232	-45.60208
Akaike AIC	5.925270	13.19392	9.407504	6.605622	5.943042	12.68187	10.80172	4.637191
Schwarz SC	6.741167	14.00982	10.22340	7.421519	6.758939	13.49777	11.61762	5.453088
Mean dependent	64.96724	2095.833	132.0734	91.28351	14.84460	327.3691	118.8370	54.51035
S.D. dependent	29.89228	1687.320	107.3899	69.34185	31.36854	352.5121	162.3832	48.41952
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.68E+14						
Determinant resid covariance		1.66E+11						
Log likelihood		-655.2349						
Akaike information criterion		58.60999						
Schwarz criterion		65.13717						
Number of coefficients		136						

2- الدالة اللوغاريتمية المزوجة

Vector Autoregression Estimates

Date: 10/17/20 Time: 20:35

Sample (adjusted): 3 29

Included observations: 27 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	LNPIB	LNGCRT	LNGAGR	LNGEDU	LNGIND	LNGINFECO	LNGLOGT	LNGSOSCUL
LNPIB(-1)	0.639183 (0.22108) [2.89118]	0.114292 (0.38963) [0.29334]	-1.063405 (0.65643) [-1.61998]	-0.108434 (0.46095) [-0.23524]	5.088947 (3.83022) [1.32863]	1.541242 (1.19087) [1.29421]	2.060776 (3.70210) [0.55665]	-0.491997 (0.53939) [-0.91213]
LNPIB(-2)	-0.083044 (0.19341) [-0.42937]	-0.323997 (0.34086) [-0.95053]	0.954249 (0.57427) [1.66167]	0.046418 (0.40326) [0.11511]	-0.723786 (3.35083) [-0.21600]	1.106421 (1.04182) [1.06200]	0.069078 (3.23874) [0.02133]	0.532458 (0.47188) [1.12837]
LNGCRT(-1)	-0.135887 (0.17411) [-0.78045]	0.687061 (0.30685) [2.23907]	0.906959 (0.51697) [1.75436]	0.542114 (0.36303) [1.49332]	0.811363 (3.01651) [0.26897]	-0.173737 (0.93788) [-0.18524]	-0.263803 (2.91561) [-0.09048]	0.383302 (0.42480) [0.90231]
LNGCRT(-2)	0.137711 (0.19393) [0.71011]	0.013099 (0.34178) [0.03833]	-1.418844 (0.57581) [-2.46407]	-0.206313 (0.40434) [-0.51024]	5.916451 (3.35983) [1.76094]	1.318766 (1.04462) [1.26243]	2.412852 (3.23745) [0.74300]	-0.674238 (0.47315) [-1.42500]
LNGAGR(-1)	0.046316 (0.09557) [0.48461]	-0.137819 (0.16844) [-0.81823]	-0.588307 (0.28378) [-2.07314]	-0.254164 (0.19927) [-1.27546]	2.286980 (1.65581) [1.38118]	1.146031 (0.51482) [2.22609]	0.320741 (1.60043) [0.20041]	-0.248474 (0.23318) [-1.06558]
LNGAGR(-2)	0.064653 (0.10182) [0.63498]	-0.175405 (0.17944) [-0.97750]	-0.092132 (0.30232) [-0.30475]	0.134370 (0.21229) [0.63295]	-3.910449 (1.76402) [-2.21679]	0.743719 (0.54846) [1.35602]	2.286150 (1.70501) [1.34084]	-0.200433 (0.24842) [-0.80684]
LNGEDU(-1)	0.013676 (0.14612) [0.09359]	0.076025 (0.25753) [0.29521]	1.355735 (0.43387) [3.12473]	0.878200 (0.30467) [2.88245]	-3.280980 (2.53162) [-1.29600]	0.726373 (0.78712) [0.92283]	3.118841 (2.44694) [1.27459]	-0.005305 (0.35652) [-0.01488]
LNGEDU(-2)	-0.164216 (0.19110) [-0.85930]	0.115397 (0.33680) [0.34263]	1.254405 (0.56743) [2.21069]	0.520814 (0.39845) [1.30708]	5.958175 (3.31089) [1.79957]	0.085708 (1.02941) [0.08326]	-0.023808 (3.20015) [-0.00744]	0.936867 (0.46626) [2.00934]
LNGIND(-1)	-0.007917 (0.01371) [-0.57737]	0.022157 (0.02417) [0.91688]	0.022601 (0.04071) [0.55512]	0.001716 (0.02859) [0.06002]	0.534381 (0.23756) [2.24945]	-0.049045 (0.07386) [-0.66402]	-0.193259 (0.22961) [-0.84167]	0.011962 (0.03345) [0.35755]
LNGIND(-2)	-0.003361 (0.01174) [-0.28632]	-0.034671 (0.02069) [-1.67603]	-0.028177 (0.03485) [-0.80850]	-0.037530 (0.02447) [-1.53351]	-0.129810 (0.20336) [-0.63833]	0.009861 (0.06323) [0.15597]	0.113617 (0.19655) [0.57804]	-0.011772 (0.02864) [-0.41108]
LNGINFECO(-1)	-0.072114 (0.03551) [-2.03065]	0.052039 (0.06259) [0.83147]	-0.219234 (0.10544) [-2.07914]	-0.118499 (0.07404) [-1.60038]	0.709086 (0.61526) [1.15249]	-0.288461 (0.19129) [-1.50794]	-0.445509 (0.59468) [-0.74915]	-0.071481 (0.08664) [-0.82499]
LNGINFECO(-2)	0.033804 (0.03059) [1.10516]	0.084018 (0.05391) [1.55857]	-0.352023 (0.09082) [-3.87604]	-0.177587 (0.06378) [-2.78457]	0.434445 (0.52993) [0.81982]	-0.126908 (0.16476) [-0.77024]	0.229087 (0.51220) [0.44726]	-0.194254 (0.07463) [-2.60298]
LNGLOGT(-1)	0.026845 (0.01899) [1.41327]	0.015715 (0.03348) [0.46943]	-0.029110 (0.05640) [-0.51615]	-0.047351 (0.03960) [-1.19560]	-0.257999 (0.32909) [-0.78398]	-0.212893 (0.10232) [-2.08069]	-0.559145 (0.31808) [-1.75787]	0.046480 (0.04634) [1.00295]
LNGLOGT(-2)	0.018466 (0.01525) [1.21092]	-0.022626 (0.02688) [-0.84186]	-0.008173 (0.04528) [-0.18051]	-0.019355 (0.03180) [-0.60873]	-0.315744 (0.26420) [-1.19509]	-0.284370 (0.08214) [-3.46184]	-0.153742 (0.25536) [-0.60205]	0.037273 (0.03721) [1.00179]
LNGSOSCUL(-1)	-0.144410 (0.11901) [-1.21345]	0.038568 (0.20974) [0.18389]	0.253845 (0.35336) [0.71838]	-0.000489 (0.24813) [-0.00197]	-4.224228 (2.06181) [-2.04879]	-1.106802 (0.64105) [-1.72655]	-3.911090 (1.99285) [-1.96256]	0.674217 (0.29036) [2.32204]
LNGSOSCUL(-2)	0.300529 (0.14420) [2.08407]	0.186870 (0.25414) [0.73530]	0.044537 (0.42817) [0.10402]	-0.164829 (0.30066) [-0.54822]	-3.092682 (2.49831) [-1.23791]	-1.219587 (0.77676) [-1.57009]	-1.698522 (2.41475) [-0.70340]	0.272492 (0.35183) [0.77451]
C	1.526877 (0.87761) [1.73981]	2.333933 (1.54668) [1.50900]	2.932791 (2.60580) [1.12549]	-0.869673 (1.82983) [-0.47528]	-49.10640 (15.2046) [-3.22970]	-13.63757 (4.72736) [-2.88482]	-21.34555 (14.6961) [-1.45247]	1.494960 (2.14120) [0.69819]
R-squared	0.993852	0.994458	0.991807	0.994662	0.942796	0.978655	0.769207	0.995449
Adj. R-squared	0.984016	0.985590	0.978698	0.986121	0.851270	0.944503	0.399938	0.988167
Sum sq. resids	0.041994	0.130430	0.370219	0.182557	12.60463	1.218469	11.77551	0.249972
S.E. equation	0.064803	0.114206	0.192411	0.135114	1.122703	0.349066	1.085150	0.158105
F-statistic	101.0418	112.1440	75.65890	116.4572	10.30086	28.65606	2.083052	136.7022
Log likelihood	48.98066	33.68083	19.59687	29.14184	-28.02741	3.514922	-27.10884	24.89895
Akaike AIC	-2.368937	-1.235617	-0.192361	-0.899395	3.335364	0.998895	3.267322	-0.585107
Schwarz SC	-1.553040	-0.419720	0.623537	-0.083498	4.151261	1.814792	4.083219	0.230790
Mean dependent	4.055870	7.265376	4.305117	4.052783	0.413542	4.981845	3.962086	3.292593
S.D. dependent	0.512572	0.951388	1.318315	1.146879	2.911161	1.481747	1.400850	1.453440
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.68E-13						
Determinant resid covariance		3.43E-16						
Log likelihood		174.2398						
Akaike information criterion		-2.832580						
Schwarz criterion		3.694599						
Number of coefficients		136						

3- الدالة نصف لوغارتمية Log-Lin

Vector Autoregression Estimates

Date: 10/17/20 Time: 21:20

Sample (adjusted): 3 29

Included observations: 27 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	LNPIB	GCRT	GAGR	GEDU	GIND	GINF_ECO	GLOGT	GSOC_CUL
LNPIB(-1)	0.889330 (0.30371) [2.92821]	-446.3210 (591.053) [-0.75513]	-55.93317 (88.4849) [-0.63212]	42.98187 (20.9475) [2.05189]	-9.605418 (13.6856) [-0.70186]	-274.5969 (372.602) [-0.73697]	-42.66766 (157.183) [-0.27145]	0.095424 (7.26370) [0.01314]
LNPIB(-2)	0.050749 (0.29264) [0.17342]	-354.5229 (569.508) [-0.62251]	-10.40518 (85.2594) [-0.12204]	10.22230 (20.1839) [0.50646]	-19.49876 (13.1868) [-1.47866]	-439.0606 (359.020) [-1.22294]	-186.2352 (151.453) [-1.22965]	11.30056 (6.99892) [1.61462]
GCRT(-1)	6.21E-05 (0.00017) [0.35702]	0.660830 (0.33848) [1.95232]	-0.007831 (0.05067) [-0.15454]	0.013147 (0.01200) [1.09591]	-0.029796 (0.00784) [-3.80168]	0.137835 (0.21338) [0.64595]	-0.038105 (0.09002) [-0.42332]	0.007281 (0.00416) [1.75035]
GCRT(-2)	1.42E-06 (0.00015) [0.00916]	-0.218527 (0.30091) [-0.72622]	-0.047873 (0.04505) [-1.06270]	-0.000690 (0.01066) [-0.06468]	0.048552 (0.00697) [6.96836]	-0.307112 (0.18970) [-1.61897]	-0.023217 (0.08002) [-0.29012]	-0.012173 (0.00370) [-3.29188]
GAGR(-1)	0.001545 (0.00146) [1.05931]	-3.079410 (2.83825) [-1.08497]	-0.816215 (0.42491) [-1.92093]	-0.295479 (0.10059) [-2.93745]	-0.043706 (0.06572) [-0.66504]	0.433435 (1.78924) [0.24224]	-0.760684 (0.75480) [-1.00780]	-0.087776 (0.03488) [-2.51649]
GAGR(-2)	0.002186 (0.00132) [1.65130]	0.350208 (2.57678) [0.13591]	-0.890034 (0.38576) [-2.30721]	-0.176509 (0.09132) [-1.93279]	-0.226851 (0.05966) [-3.80211]	0.384649 (1.62441) [0.23679]	0.049786 (0.68526) [0.07265]	-0.128292 (0.03167) [-4.05125]
GEDU(-1)	0.003116 (0.00250) [1.24717]	20.55340 (4.86174) [4.22758]	1.538739 (0.72784) [2.11412]	0.734695 (0.17230) [4.26393]	0.073185 (0.11257) [0.65011]	9.195369 (3.06486) [3.00025]	3.243615 (1.29292) [2.50876]	0.165046 (0.05975) [2.76237]
GEDU(-2)	-0.000514 (0.00453) [-0.11346]	2.400702 (8.81358) [0.27239]	4.299148 (1.31946) [3.25827]	0.626658 (0.31236) [2.00620]	0.289176 (0.20408) [1.41700]	0.613121 (5.55612) [0.11035]	5.568907 (2.34386) [2.37596]	0.501673 (0.10831) [4.63167]
GIND(-1)	-0.000653 (0.00149) [-0.43772]	0.036495 (2.90393) [0.01257]	-1.246211 (0.43474) [-2.86657]	-0.117246 (0.10292) [-1.13921]	0.515242 (0.06724) [7.66276]	0.508698 (1.83065) [0.27788]	0.112618 (0.77226) [0.14583]	-0.008880 (0.03569) [-0.24884]
GIND(-2)	0.001997 (0.00209) [0.95591]	-9.796519 (4.06545) [-2.40970]	-0.513565 (0.60863) [-0.84381]	-0.348617 (0.14408) [-2.41955]	-0.780000 (0.09413) [-8.28603]	0.326778 (2.56288) [0.12750]	-0.651163 (1.08116) [-0.60228]	-0.136763 (0.04996) [-2.73735]
GINF_ECO(-1)	-0.000900 (0.00041) [-2.19979]	-0.761998 (0.79609) [-0.95717]	0.089960 (0.11918) [0.75482]	0.071829 (0.02821) [2.54585]	0.030667 (0.01843) [1.66370]	-0.274386 (0.50186) [-0.54674]	-0.119380 (0.21171) [-0.56388]	-0.002658 (0.00978) [-0.27165]
GINF_ECO(-2)	-0.000240 (0.00040) [-0.59914]	-0.009062 (0.77961) [-0.01162]	-0.005673 (0.11671) [-0.04860]	0.057861 (0.02763) [2.09412]	-0.023944 (0.01805) [-1.32640]	-0.006043 (0.49147) [-0.01230]	0.346006 (0.20733) [1.66889]	-0.000149 (0.00958) [-0.01552]
GLOGT(-1)	0.000571 (0.00056) [1.02686]	3.000065 (1.08195) [2.77283]	-0.360612 (0.16198) [-2.22633]	-0.196201 (0.03835) [-5.11668]	0.001101 (0.02505) [0.04393]	-0.964666 (0.68207) [-1.41433]	-0.951513 (0.28773) [-3.30695]	-0.003144 (0.01330) [-0.23648]
GLOGT(-2)	0.000645 (0.00082) [0.78491]	3.017038 (1.59934) [1.88642]	-0.403380 (0.23943) [-1.68473]	-0.178494 (0.05668) [-3.14902]	0.013466 (0.03703) [0.36364]	-1.131026 (1.00823) [-1.12179]	-0.381124 (0.42532) [-0.89608]	0.000177 (0.01966) [0.00902]
GSOC_CUL(-1)	-0.015199 (0.00847) [-1.79358]	-23.23322 (16.4919) [-1.40877]	4.497925 (2.46895) [1.82180]	1.020721 (0.58449) [1.74635]	-0.496397 (0.38186) [-1.29993]	7.576234 (10.3965) [0.72873]	-1.986460 (4.38580) [-0.45293]	0.428354 (0.20268) [2.11350]
GSOC_CUL(-2)	0.006458 (0.00915) [0.70597]	20.81472 (17.8031) [1.16916]	-3.539921 (2.66525) [-1.32818]	-1.629985 (0.63096) [-2.58335]	0.692424 (0.41222) [1.67972]	0.938259 (11.2231) [0.08360]	-1.707446 (4.73450) [-0.36064]	0.177421 (0.21879) [0.81092]
C	0.156801 (0.97493) [0.16083]	2701.774 (1897.32) [1.42399]	236.5871 (284.043) [0.83293]	-172.7409 (67.2429) [-2.56891]	97.32907 (43.9320) [2.21545]	2383.213 (1196.08) [1.99252]	767.6241 (504.569) [1.52135]	-38.71642 (23.3170) [-1.66044]
R-squared	0.989493	0.996328	0.979683	0.997269	0.994304	0.966566	0.971960	0.999327
Adj. R-squared	0.972683	0.990453	0.947176	0.992899	0.985190	0.913071	0.927096	0.998249
Sum sq. resids	0.071770	271816.6	6092.022	341.4178	145.7318	108022.6	19223.58	41.05243
S.E. equation	0.084717	164.8686	24.68202	5.843097	3.817483	103.9339	43.84470	2.026140
F-statistic	58.86156	169.5800	30.13728	228.2287	109.0955	18.06834	21.66454	927.3912
Log likelihood	41.74532	-162.7415	-111.4665	-72.56449	-61.07141	-150.2838	-126.9801	-43.96802
Akaike AIC	-1.832987	13.31418	9.516035	6.634407	5.783067	12.39140	10.66519	4.516149
Schwarz SC	-1.017089	14.13008	10.33193	7.450304	6.598965	13.20729	11.48109	5.332047
Mean dependent	4.055870	2095.833	132.0734	91.28351	14.84460	327.3691	118.8370	54.51035
S.D. dependent	0.512572	1687.320	107.3899	69.34185	31.36854	352.5121	162.3832	48.41952
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.11E+11						
Determinant resid covariance		1.81E+08						
Log likelihood		-563.1634						
Akaike information criterion		51.78988						
Schwarz criterion		58.31706						
Number of coefficients		136						

4- الدالة النصف اللوغارتمية Lin-Log

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/17/20 Time: 21:26
Sample (adjusted): 3 29
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	PIB	LNGCRT	LNGAGR	LNGEDU	LNGIND	LNGINFECO	LNGLOGT	LNGSOSCUL
PIB(-1)	0.726118 (0.28553) [2.54307]	0.005448 (0.00660) [0.82491]	-0.019511 (0.01163) [-1.67756]	-0.007103 (0.00773) [-0.91858]	0.061817 (0.06849) [0.90252]	0.021371 (0.02176) [0.98218]	0.026579 (0.06684) [0.39767]	-0.011625 (0.00936) [-1.24246]
PIB(-2)	-0.121324 (0.24606) [-0.49307]	-0.007863 (0.00569) [-1.38164]	0.014616 (0.01002) [1.45826]	0.003188 (0.00666) [0.47841]	0.005575 (0.05903) [0.09444]	0.017974 (0.01875) [0.95857]	-0.015403 (0.05760) [-0.26743]	0.008691 (0.00806) [1.07787]
LNGCRT(-1)	-9.572958 (13.7767) [-0.69486]	0.615825 (0.31864) [1.93266]	1.025684 (0.56117) [1.82777]	0.726531 (0.37310) [1.94731]	0.679574 (3.30482) [0.20563]	-0.456363 (1.04985) [-0.43469]	-0.118597 (3.22487) [-0.03678]	0.518388 (0.45145) [1.14828]
LNGCRT(-2)	14.41805 (14.4380) [0.99862]	0.146268 (0.33394) [0.43801]	-1.485167 (0.58810) [-2.52536]	-0.380868 (0.39100) [-0.97408]	4.922644 (3.46344) [1.42132]	1.016311 (1.10024) [0.92372]	2.022658 (3.37966) [0.59848]	-0.798453 (0.47312) [-1.68764]
LNGAGR(-1)	4.400891 (7.50988) [0.60140]	-0.088810 (0.16925) [-0.52472]	-0.651365 (0.29807) [-2.18527]	-0.308534 (0.19818) [-1.55688]	2.160258 (1.75540) [1.23063]	1.098143 (0.55764) [1.96926]	0.323673 (1.71294) [0.18896]	-0.304020 (0.34934) [-1.26784]
LNGAGR(-2)	3.676367 (7.50988) [0.48954]	-0.168943 (0.17370) [-0.97264]	-0.200131 (0.30590) [-0.65424]	0.099504 (0.20338) [0.48925]	-3.492142 (1.80150) [-1.93847]	0.850766 (0.57229) [1.48661]	2.130149 (1.75792) [1.21175]	-0.272512 (0.24609) [-1.10737]
LNGEDU(-1)	2.209514 (10.5260) [0.20991]	0.079019 (0.24346) [0.32457]	1.213239 (0.42875) [2.82969]	0.860447 (0.28506) [3.01848]	-2.667598 (2.52501) [-1.05647]	0.852401 (0.80213) [1.06267]	3.034640 (2.46393) [1.23163]	-0.085355 (0.34493) [-0.24746]
LNGEDU(-2)	-22.64876 (14.1330) [-1.60255]	0.070375 (0.32688) [0.21529]	1.349169 (0.57568) [2.34362]	0.534746 (0.38274) [1.39714]	5.882755 (3.39027) [1.73519]	0.142791 (1.07700) [0.13258]	-0.224582 (3.30826) [-0.06789]	0.986075 (0.46312) [2.12919]
LNGIND(-1)	-0.634643 (1.02794) [-0.61739]	0.021770 (0.02378) [0.91567]	0.030207 (0.04187) [0.72144]	0.008193 (0.02784) [0.29431]	0.511426 (0.24659) [2.07403]	-0.058223 (0.07833) [-0.74327]	-0.152455 (0.24062) [-0.63359]	0.019577 (0.03368) [0.58117]
LNGIND(-2)	-0.304108 (0.89522) [-0.33970]	-0.031822 (0.02071) [-1.53687]	-0.045454 (0.03646) [-1.24651]	-0.046417 (0.02424) [-1.91461]	-0.085041 (0.21475) [-0.39601]	0.020237 (0.06822) [0.29665]	0.071867 (2.02955) [0.34295]	-0.025326 (0.02934) [-0.86332]
LNGINFECO(-1)	-3.033877 (2.58695) [-1.17276]	0.056745 (0.05983) [0.94839]	-0.184328 (0.10537) [-1.74928]	-0.113090 (0.07006) [-1.61422]	0.527848 (0.62057) [0.85059]	-0.330824 (0.19714) [-1.67815]	-0.368335 (0.60555) [-0.60826]	-0.049940 (0.08477) [-0.58911]
LNGINFECO(-2)	5.220414 (2.32490) [2.24543]	0.096362 (0.05377) [1.79203]	-0.338201 (0.09470) [-3.57129]	-0.177328 (0.06296) [-2.81643]	0.292991 (0.55771) [0.52535]	-0.166872 (0.17717) [-0.94189]	0.334768 (0.54421) [0.61514]	-0.184682 (0.07618) [-2.42415]
LNGLOGT(-1)	1.820783 (1.43667) [1.26737]	0.003377 (0.03323) [0.10163]	-0.008725 (0.05852) [-0.14910]	-0.037572 (0.03891) [-0.96567]	-0.222822 (0.34463) [-0.64655]	-0.179269 (0.10948) [-1.63745]	-0.537796 (0.33630) [-1.59917]	0.062298 (0.04708) [1.32330]
LNGLOGT(-2)	0.724904 (1.13642) [0.63788]	-0.026653 (0.02628) [-1.01401]	-0.010957 (0.04629) [-0.23669]	-0.018811 (0.03078) [-0.61121]	-0.274985 (0.27261) [-1.00871]	-0.271882 (0.08660) [-3.13949]	-0.181313 (0.26602) [-0.68159]	0.035492 (0.03724) [0.95308]
LNGSOSCUL(-1)	-12.81158 (8.72411) [-1.46853]	-0.025383 (0.20178) [-0.12579]	0.339685 (0.35536) [0.95590]	0.047343 (0.23626) [0.20038]	-3.852046 (2.09277) [-1.84064]	-0.834109 (0.66482) [-1.25465]	-3.649546 (2.04214) [-1.78711]	0.751627 (0.28588) [2.62918]
LNGSOSCUL(-2)	21.73837 (10.5313) [2.06416]	0.162993 (0.24358) [0.66916]	0.112404 (0.42897) [0.26203]	-0.092626 (0.28520) [-0.32477]	-2.970410 (2.52629) [-1.17580]	-1.125855 (0.80253) [-1.40288]	-1.118120 (2.46518) [-0.45356]	0.356759 (0.34510) [1.03378]
C	-5.227080 (49.0541) [-0.10656]	1.392315 (1.13457) [1.22717]	2.538746 (1.99811) [1.27057]	-1.007962 (1.32846) [-0.75874]	-31.37874 (11.7673) [-2.66661]	-3.183389 (3.73814) [-0.85160]	-13.52459 (11.4826) [-1.17783]	1.699388 (1.60745) [1.05720]
R-squared	0.990222	0.994836	0.991659	0.995128	0.940675	0.976891	0.756039	0.995559
Adj. R-squared	0.974577	0.986574	0.978313	0.987333	0.845754	0.939916	0.365703	0.988453
Sum sq. resids	227.1671	0.121523	0.376907	0.166606	13.07214	1.319186	12.44734	0.243932
S.E. equation	4.766205	0.110237	0.194141	0.129076	1.143334	0.363206	1.115676	0.156183
F-statistic	63.29343	120.4101	74.30533	127.6662	9.910110	26.42052	1.936889	140.1025
Log likelihood	-67.06430	34.63580	19.35518	30.37609	-28.51906	2.442760	-27.85788	25.22915
Akaike AIC	6.226985	-1.306355	-0.174457	-0.990822	3.371782	1.078314	3.322806	-0.609567
Schwarz SC	7.042883	-0.490458	0.641440	-0.174925	4.187680	1.894211	4.138703	0.206331
Mean dependent	64.96724	7.265376	4.305117	4.052783	0.413542	4.981845	3.962086	3.292593
S.D. dependent	29.89228	0.951388	1.318315	1.146879	2.911161	1.481747	1.400850	1.453440
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.73E-09						
Determinant resid covariance		2.74E-12						
Log likelihood		52.92812						
Akaike information criterion		6.153473						
Schwarz criterion		12.68065						
Number of coefficients		136						

5- الدالة دالة المقلوب

Vector Autoregression Estimates

Date: 10/17/20 Time: 21:33

Sample (adjusted): 3 29

Included observations: 27 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	PIB	_1_GCRT	_1_GAGR	_1_GECO	_1_GEDU	_1_GIND	_1_GLOGT	_1_GSOS...
PIB(-1)	1.381318 (0.26206) [5.27107]	-5.76E-06 (2.8E-06) [-2.07368]	0.000313 (0.00013) [2.36808]	8.08E-05 (0.00019) [0.42910]	4.80E-05 (0.00013) [0.35735]	0.407545 (0.57252) [0.71184]	-0.000431 (0.00093) [-0.46146]	0.000525 (0.00032) [1.64968]
PIB(-2)	-0.305930 (0.24818) [-1.23271]	1.32E-06 (2.6E-06) [0.50288]	6.40E-05 (0.00013) [0.51169]	-3.52E-05 (0.00018) [-0.19752]	0.000108 (0.00013) [0.84593]	0.316531 (0.54220) [0.58379]	0.001315 (0.00088) [1.48706]	-0.000443 (0.00030) [-1.46978]
_1_GCRT(-1)	-365.9701 (29992.1) [-0.01220]	0.456982 (0.31813) [1.43648]	38.58650 (15.1221) [2.55167]	36.95290 (21.5630) [1.71372]	25.15629 (15.3833) [1.63530]	-5045.550 (65524.5) [-0.07700]	12.61819 (106.874) [0.11807]	128.7643 (36.3936) [3.53810]
_1_GCRT(-2)	15148.29 (26036.1) [0.58182]	-0.000157 (0.27617) [-0.00057]	-19.29415 (13.1275) [-1.46975]	-21.99940 (18.7189) [-1.17525]	-12.86645 (13.3543) [-0.96347]	95757.97 (56881.9) [1.68345]	42.92421 (92.7775) [0.46266]	-128.3109 (31.5933) [-4.06133]
_1_GAGR(-1)	-705.6074 (637.822) [-1.10628]	-0.005626 (0.00677) [-0.83165]	-1.041570 (0.35843) [-3.23880]	-0.128281 (0.45857) [-0.27974]	-0.660635 (0.32715) [-2.01938]	-146.0132 (1393.47) [-0.10478]	0.928554 (2.27282) [0.40855]	-1.473046 (0.77396) [-1.90326]
_1_GAGR(-2)	12.96782 (485.512) [0.02671]	-0.003775 (0.00515) [-0.73313]	-0.202434 (0.24480) [-0.82695]	0.999686 (0.34906) [2.86392]	0.020517 (0.24903) [0.08239]	1404.372 (1060.71) [1.32399]	0.776258 (1.73008) [0.44868]	0.905666 (0.58914) [1.53727]
_1_GECO(-1)	18.10168 (259.153) [0.06985]	-0.003774 (0.00275) [-1.37280]	-0.120546 (0.13067) [-0.92255]	-0.646965 (0.18632) [-3.47233]	-0.219768 (0.13292) [-1.65335]	852.5674 (566.180) [1.50582]	-2.166292 (0.92347) [-2.34582]	1.041422 (0.31447) [3.31170]
_1_GECO(-2)	-253.2989 (274.595) [-0.92245]	-0.001992 (0.00291) [-0.68388]	-0.184883 (0.13845) [-1.33537]	-0.177710 (0.19742) [-0.90015]	-0.288336 (0.14084) [-2.04721]	-154.1466 (599.915) [-0.25695]	-0.702127 (0.97849) [-0.71756]	-1.225440 (0.33320) [-3.67774]
_1_GEDU(-1)	566.0794 (710.892) [0.79629]	0.008273 (0.00754) [1.09719]	1.514717 (0.35843) [4.22593]	1.221903 (0.51110) [2.39073]	1.227696 (0.36463) [3.36700]	-2217.455 (1553.11) [-1.42775]	7.573924 (2.53320) [2.98986]	-1.036509 (0.86263) [-1.20157]
_1_GEDU(-2)	266.5123 (646.527) [0.41222]	0.007285 (0.00686) [1.06234]	0.397322 (0.32598) [1.21885]	-1.212755 (0.46483) [-2.60906]	0.223394 (0.33161) [0.67366]	-1156.448 (1412.49) [-0.81873]	-2.823166 (2.30384) [-1.22542]	1.993015 (0.78452) [2.54042]
_1_GIND(-1)	-0.387344 (0.11960) [-3.23862]	9.40E-07 (1.3E-06) [0.74067]	-1.38E-05 (6.0E-05) [-0.22949]	5.61E-06 (8.6E-05) [0.06529]	3.57E-05 (6.1E-05) [0.58188]	-0.157900 (0.26130) [-0.60429]	0.000754 (0.00043) [1.76920]	0.000415 (0.00015) [2.85685]
_1_GIND(-2)	0.348465 (0.12376) [2.81569]	-2.17E-06 (1.3E-06) [-1.65183]	2.95E-05 (6.2E-05) [0.47241]	-2.58E-05 (8.9E-05) [-0.29009]	-4.22E-05 (6.3E-05) [-0.66525]	0.157310 (0.27038) [0.58181]	-0.000533 (0.00044) [-1.20758]	4.87E-05 (0.00015) [0.32439]
_1_GLOGT(-1)	-17.73762 (13.2555) [-1.33813]	-2.69E-05 (0.00014) [-0.19147]	0.000187 (0.00668) [0.02798]	0.008136 (0.00953) [0.85369]	0.001907 (0.00680) [0.28055]	-48.65114 (28.9597) [-1.67996]	-0.063611 (0.04723) [-1.34670]	0.057557 (0.01608) [3.57837]
1_GLOGT(-2)	-1.049397 (3.98240) [-0.26351]	2.46E-06 (0.00201) [0.05835]	-0.006736 (0.00201) [-3.35461]	-0.002691 (0.00286) [-0.93980]	-0.003474 (0.00204) [-1.70068]	2.994172 (8.70047) [0.34414]	-0.041359 (0.01419) [-2.91449]	0.005463 (0.00483) [1.13053]
_1_GSOS_CUL(-1)	92.78829 (102.980) [0.90104]	0.000968 (0.00109) [0.88613]	0.003156 (0.05192) [0.06079]	-0.057528 (0.07404) [-0.77700]	-0.022364 (0.05282) [-0.42340]	108.5121 (224.983) [0.48231]	-1.636233 (0.36696) [-4.45890]	0.771427 (0.12496) [6.17340]
_1_GSOS_CUL(-2)	-155.5331 (101.302) [-1.53535]	-0.000247 (0.00107) [-0.23021]	0.076686 (0.05108) [1.50140]	0.029588 (0.07283) [0.40625]	0.060639 (0.05196) [1.16705]	-196.3981 (221.316) [-0.88741]	0.544341 (0.36098) [1.50796]	-0.052120 (0.12292) [-0.42400]
C	-12.00067 (20.8632) [-0.57521]	0.000518 (0.00022) [2.33860]	-0.043402 (0.01052) [-4.12593]	-0.007731 (0.01500) [-0.51541]	-0.017330 (0.01070) [-1.61947]	-79.58325 (45.5803) [-1.74600]	-0.103033 (0.07434) [-1.38589]	-0.009136 (0.02532) [-0.36088]
R-squared	0.989796	0.999083	0.999094	0.994940	0.998967	0.534321	0.988577	0.999436
Adj. R-squared	0.973470	0.997616	0.997645	0.986844	0.997313	-0.210765	0.970301	0.998533
Sum sq. resid	237.0602	2.67E-08	6.03E-05	0.000123	6.24E-05	1131.498	0.003010	0.000349
S.E. equation	4.868883	5.16E-05	0.002455	0.003501	0.002497	10.63719	0.017350	0.005908
F-statistic	60.62595	680.8646	689.2868	122.8914	604.1391	0.717127	54.09048	1106.773
Log likelihood	-67.63978	241.6181	137.3586	127.7783	136.8961	-88.74006	84.56021	113.6462
Akaike AIC	6.269614	-16.63838	-8.915452	-8.205803	-8.881194	7.832597	-5.004460	-7.158975
Schwarz SC	7.085511	-15.82248	-8.099555	-7.389906	-8.065296	8.648495	-4.188563	-6.343078
Mean dependent	64.96724	0.001073	0.033484	0.019081	0.035099	2.765798	0.052726	0.102607
S.D. dependent	29.89228	0.001058	0.050583	0.030519	0.048177	9.667118	0.100675	0.154232
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.37E-32						
Determinant resid covariance		1.55E-35						
Log likelihood		775.5834						
Akaike information criterion		-47.37655						
Schwarz criterion		-40.84937						
Number of coefficients		136						

6- الدالة مقلوب-لوجارتمية

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/17/20 Time: 23:30
Sample (adjusted): 3 29
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () and t-statistics in []

	LNPIB	_1_GCRT	_1_GAGR	_1_GECO	_1_GEDU	_1_GIND	_1_GLOGT	_1_GSOS...
LNPIB(-1)	-0.671654 (0.33658) [-1.99553]	-4.12E-05 (2.5E-05) [-1.67533]	0.001750 (0.00149) [1.17202]	0.002131 (0.00117) [1.81552]	0.000644 (0.00101) [0.63653]	-0.664947 (4.59489) [-0.14471]	-0.003146 (0.01169) [-0.26906]	-119.5199 (188.349) [-0.63457]
LNPIB(-2)	0.122031 (0.26914) [0.45340]	7.60E-06 (2.0E-05) [0.38619]	0.000628 (0.00119) [0.52603]	-0.000465 (0.00094) [-0.49577]	0.001003 (0.00081) [1.24108]	0.612592 (3.67428) [0.16672]	-0.014049 (0.00935) [-1.50259]	134.6307 (150.612) [0.89389]
_1_GCRT(-1)	8161.828 (6284.80) [1.29866]	1.352573 (0.45968) [2.94239]	5.574382 (27.8853) [0.19990]	9.668810 (21.9218) [0.44106]	24.05768 (18.8805) [1.27421]	-51847.75 (85798.5) [-0.60430]	-194.7124 (218.325) [-0.89185]	5385397. (3516961) [1.53126]
_1_GCRT(-2)	-7170.612 (5840.65) [-1.22771]	-0.431964 (0.42720) [-1.01116]	-13.03079 (25.9146) [-0.50284]	-3.325605 (20.3726) [-0.16324]	-21.75327 (17.5463) [-1.23977]	77813.29 (79735.2) [0.97590]	70.65691 (202.896) [0.34824]	-5501664. (3268418) [-1.68328]
_1_GAGR(-1)	182.5950 (105.445) [1.73166]	-0.006522 (0.00771) [-0.84564]	-0.843125 (0.46785) [-1.80212]	-0.216801 (0.36780) [-0.58945]	-0.666078 (0.31677) [-2.10269]	678.8048 (1439.51) [0.47155]	-1.469607 (3.66301) [-0.40120]	21439.92 (59006.8) [0.36335]
_1_GAGR(-2)	304.1922 (113.702) [2.67535]	0.005401 (0.00832) [0.64944]	-0.256560 (0.50449) [-0.50856]	0.518130 (0.39660) [1.30643]	0.156487 (0.34158) [0.45813]	1840.925 (1552.23) [1.18599]	0.016212 (3.94984) [0.00410]	51748.61 (63627.3) [0.81331]
_1_GECO(-1)	-55.91040 (30.1253) [-1.85593]	-0.001738 (0.00220) [-0.78886]	-0.576117 (0.13366) [-4.31018]	-0.613730 (0.10508) [-5.84065]	-0.471182 (0.09050) [-5.20636]	215.3090 (411.264) [0.52353]	-1.682011 (1.04651) [-1.60726]	-21389.16 (16858.1) [-1.26878]
_1_GECO(-2)	-9.909801 (31.2188) [-0.31743]	0.001648 (0.00228) [0.72178]	-0.548572 (0.13852) [-3.96035]	-0.273124 (0.10889) [-2.50818]	-0.508753 (0.09379) [-5.42461]	-269.1698 (426.191) [-0.63157]	-3.156851 (1.08450) [-2.91089]	5215.255 (17470.0) [0.29853]
_1_GEDU(-1)	-178.8539 (133.135) [-1.34341]	0.006263 (0.00974) [0.64319]	1.790841 (0.59071) [3.03167]	1.290356 (0.46438) [2.77865]	1.438163 (0.39996) [3.59579]	-2057.221 (1817.52) [-1.13188]	7.937603 (4.62491) [1.71627]	3210.178 (74501.9) [0.04309]
_1_GEDU(-2)	-307.0928 (123.884) [-2.47887]	-0.005985 (0.00906) [-0.66050]	0.982762 (0.54967) [1.78792]	-0.617454 (0.43212) [-1.42891]	0.423435 (0.37217) [1.13775]	-1634.031 (1691.24) [-0.96617]	1.369184 (4.30357) [0.31815]	-49942.82 (69325.5) [-0.72041]
_1_GIND(-1)	0.063372 (0.02376) [2.66667]	1.02E-06 (1.7E-06) [0.58515]	2.43E-05 (0.00011) [0.23003]	-3.37E-05 (8.3E-05) [-0.40652]	6.42E-05 (7.1E-05) [0.89919]	-0.066880 (0.32443) [-0.20615]	0.000987 (0.00083) [1.19556]	17.00081 (13.2986) [1.27839]
_1_GIND(-2)	0.016529 (0.02296) [0.72001]	3.76E-07 (1.7E-06) [0.22364]	-9.84E-05 (0.00010) [-0.96612]	-0.000112 (8.0E-05) [-1.40414]	-8.18E-05 (6.9E-05) [-1.18602]	0.146200 (0.31340) [0.46649]	-8.02E-05 (0.00080) [-0.10060]	-4.081977 (12.8466) [-0.31775]
_1_GLOGT(-1)	4.840057 (2.76760) [1.74883]	0.000168 (0.00020) [0.83028]	1.29E-05 (0.01228) [0.00105]	-0.003115 (0.00965) [-0.32270]	0.005572 (0.00831) [0.67016]	-23.94008 (37.7826) [-0.63363]	-0.123713 (4.62491) [-1.28676]	2710.591 (1548.74) [1.75019]
_1_GLOGT(-2)	2.094432 (0.77691) [2.69584]	4.50E-05 (5.7E-05) [0.79105]	-0.003433 (0.00345) [-0.99589]	-0.005983 (0.00271) [-2.20798]	-0.000783 (0.00233) [-0.33543]	9.978107 (10.6062) [0.94078]	-0.054169 (0.02699) [-2.00707]	510.6362 (434.759) [1.17453]
_1_GSOS_CUL(-1)	0.000429 (0.00061) [0.69761]	4.61E-08 (4.5E-08) [1.02664]	-1.92E-06 (2.7E-06) [-0.70338]	-3.41E-06 (2.1E-06) [-1.59218]	-1.41E-06 (1.8E-06) [-0.76303]	0.000117 (0.00839) [0.01396]	-1.21E-06 (2.1E-05) [-0.05682]	-0.128977 (0.34373) [-0.37522]
_1_GSOS_CUL(-2)	-0.000461 (0.00062) [-0.74251]	-1.07E-08 (4.5E-08) [-0.23655]	3.59E-07 (2.8E-06) [0.13041]	2.74E-07 (2.2E-06) [0.12652]	-7.74E-07 (1.9E-06) [-0.41512]	-0.002279 (0.00847) [-0.26904]	2.11E-05 (2.2E-05) [0.97926]	-0.406688 (0.34715) [-1.17149]
C	8.190483 (1.86677) [4.38751]	0.000164 (0.00014) [1.19792]	-0.014428 (0.00828) [-1.74188]	-0.009737 (0.00651) [-1.49539]	-0.008762 (0.00561) [-1.56243]	5.605864 (25.4847) [0.21997]	0.086313 (0.06485) [1.33098]	425.4057 (1044.64) [0.40723]
R-squared	0.726582	0.998472	0.997541	0.995826	0.998757	0.362741	0.961954	0.349336
Adj. R-squared	0.289114	0.996026	0.993608	0.989147	0.996769	-0.656874	0.901080	-0.691727
Sum sq. resids	8.308187	4.44E-08	0.000164	0.000101	7.50E-05	1548.401	0.010026	2601711.
S.E. equation	0.911493	6.67E-05	0.004044	0.003179	0.002738	12.44348	0.031664	510.0697
F-statistic	1.660881	408.3153	253.5826	149.1070	502.3892	0.355762	15.80244	0.335557
Log likelihood	-22.40030	234.7235	123.8800	130.3767	134.4091	-92.97475	68.31710	-193.2352
Akaike AIC	2.918541	-16.12767	-7.917040	-8.398276	-8.696974	8.146278	-3.801267	15.57298
Schwarz SC	3.734438	-15.31177	-7.101142	-7.582379	-7.881076	8.962175	-2.985369	16.38888
Mean dependent	4.309496	0.001073	0.033484	0.019081	0.035099	2.765798	0.052726	98.23522
S.D. dependent	1.081069	0.001058	0.050583	0.030519	0.048177	9.667118	0.100675	392.1610
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.34E-23						
Determinant resid covariance		2.60E-26						
Log likelihood		488.8196						
Akaike information criterion		-26.13478						
Schwarz criterion		-19.60761						
Number of coefficients		136						

ملحق رقم (12) : الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية

LnGcrt							LnPIB						
Date: 10/18/20 Time: 16:08 Sample: 1 29 Included observations: 29							Date: 10/18/20 Time: 16:07 Sample: 1 29 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.863	0.863	23.930	0.000				1 0.921	0.921	27.260	0.000	
		2 0.758	0.049	43.055	0.000				2 0.857	0.054	51.727	0.000	
		3 0.656	-0.034	57.933	0.000				3 0.785	-0.083	73.008	0.000	
		4 0.553	-0.060	68.949	0.000				4 0.692	-0.182	90.228	0.000	
		5 0.449	-0.074	76.499	0.000				5 0.581	-0.204	102.89	0.000	
		6 0.355	-0.032	81.422	0.000				6 0.462	-0.160	111.21	0.000	
		7 0.261	-0.062	84.201	0.000				7 0.338	-0.112	115.87	0.000	
		8 0.179	-0.026	85.567	0.000				8 0.214	-0.070	117.83	0.000	
		9 0.104	-0.032	86.054	0.000				9 0.088	-0.089	118.18	0.000	
		10 0.038	-0.029	86.123	0.000				10 -0.020	0.032	118.20	0.000	
		11 -0.027	-0.059	86.160	0.000				11 -0.118	0.017	118.90	0.000	
		12 -0.082	-0.028	86.514	0.000				12 -0.214	-0.073	121.32	0.000	
LnGedu							LnGagr						
Date: 10/18/20 Time: 16:09 Sample: 1 29 Included observations: 29							Date: 10/18/20 Time: 16:07 Sample: 1 29 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.920	0.920	27.181	0.000				1 0.914	0.914	26.848	0.000	
		2 0.818	-0.188	49.442	0.000				2 0.819	-0.105	49.186	0.000	
		3 0.706	-0.097	66.697	0.000				3 0.707	-0.153	66.467	0.000	
		4 0.598	-0.031	79.576	0.000				4 0.609	0.034	79.815	0.000	
		5 0.484	-0.117	88.354	0.000				5 0.497	-0.154	89.056	0.000	
		6 0.367	-0.087	93.621	0.000				6 0.384	-0.088	94.806	0.000	
		7 0.269	0.054	96.577	0.000				7 0.279	-0.002	97.978	0.000	
		8 0.181	-0.044	97.974	0.000				8 0.174	-0.104	99.273	0.000	
		9 0.098	-0.057	98.410	0.000				9 0.091	0.052	99.649	0.000	
		10 0.005	-0.160	98.411	0.000				10 -0.013	-0.225	99.658	0.000	
		11 -0.072	0.037	98.669	0.000				11 -0.098	0.017	100.13	0.000	
		12 -0.145	-0.096	99.786	0.000				12 -0.180	-0.050	101.85	0.000	
LnGinfeco							LnGind						
Date: 10/18/20 Time: 16:10 Sample: 1 29 Included observations: 29							Date: 10/18/20 Time: 16:10 Sample: 1 29 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.794	0.794	20.249	0.000				1 0.832	0.832	22.236	0.000	
		2 0.704	0.198	36.746	0.000				2 0.616	-0.248	34.881	0.000	
		3 0.656	0.142	51.631	0.000				3 0.401	-0.112	40.452	0.000	
		4 0.561	-0.079	62.935	0.000				4 0.160	-0.251	41.372	0.000	
		5 0.469	-0.077	71.159	0.000				5 -0.075	-0.167	41.583	0.000	
		6 0.316	-0.270	75.063	0.000				6 -0.252	-0.046	44.059	0.000	
		7 0.290	0.163	78.488	0.000				7 -0.391	-0.131	50.294	0.000	
		8 0.207	-0.082	80.330	0.000				8 -0.487	-0.101	60.446	0.000	
		9 0.065	-0.187	80.517	0.000				9 -0.538	-0.127	73.462	0.000	
		10 -0.018	-0.089	80.533	0.000				10 -0.524	-0.021	86.438	0.000	
		11 -0.102	-0.065	81.054	0.000				11 -0.396	0.222	94.276	0.000	
		12 -0.151	-0.002	82.267	0.000				12 -0.254	-0.066	97.695	0.000	

LnGsos-cul							LnGlogt						
Date: 10/18/20 Time: 16:13 Sample: 1 29 Included observations: 29							Date: 10/18/20 Time: 16:11 Sample: 1 29 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.917	0.917	27.006	0.000			1	0.125	0.125	0.4983	0.480
		2	0.817	-0.150	49.246	0.000			2	0.364	0.354	4.9144	0.086
		3	0.714	-0.068	66.867	0.000			3	0.242	0.196	6.9384	0.074
		4	0.612	-0.047	80.337	0.000			4	0.272	0.146	9.5898	0.048
		5	0.517	-0.022	90.341	0.000			5	0.230	0.094	11.572	0.041
		6	0.416	-0.104	97.117	0.000			6	0.021	-0.189	11.589	0.072
		7	0.315	-0.074	101.16	0.000			7	0.114	-0.083	12.124	0.097
		8	0.213	-0.073	103.11	0.000			8	-0.003	-0.080	12.125	0.146
		9	0.118	-0.040	103.73	0.000			9	0.048	0.002	12.226	0.201
		10	0.010	-0.182	103.74	0.000			10	-0.018	0.024	12.242	0.269
		11	-0.079	0.035	104.05	0.000			11	-0.016	0.028	12.256	0.345
		12	-0.163	-0.079	105.46	0.000			12	-0.027	-0.010	12.295	0.422

ملحق رقم (13) : اختبار الاستقرار لـ PP و ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		<u>At Level</u>							
		LNPIB	LNGCRT	LNGAGR	LNGEDU	LNGIND	LNGINF...	LNGLOGT	LNGSO...
With Constant	t-Statistic	-0.8582	-3.7228	-1.8165	-1.9978	-1.4452	-1.1959	-4.7218	-1.8479
	Prob.	0.7863	0.0092	0.3651	0.2860	0.5459	0.6618	0.0008	0.3508
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4403	-3.5747	-0.5700	0.9207	-1.3920	-5.8256	-8.7596	0.1605
	Prob.	0.8258	0.0506	0.9731	0.9997	0.8411	0.0003	0.0000	0.9964
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5235	3.1076	1.4053	1.6716	-1.4171	0.2449	-1.2704	1.9088
	Prob.	0.9960	0.9991	0.9564	0.9740	0.1424	0.7500	0.1829	0.9840
		<u>At First Difference</u>							
		d(LNPIB)	d(LNGCRT)	d(LNGAGR)	d(LNGEDU)	d(LNGIND)	d(LNGINF...)	d(LNGLOGT)	d(LNGSO...)
With Constant	t-Statistic	-4.9222	-5.5285	-5.9078	-4.6834	-4.1333	-17.7071	-24.7422	-6.3160
	Prob.	0.0005	0.0001	0.0000	0.0009	0.0035	0.0001	0.0001	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7880	-5.8962	-6.4404	-6.2954	-4.1537	-21.9603	-33.9737	-8.5522
	Prob.	0.0036	0.0003	0.0001	0.0001	0.0151	0.0000	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3420	-4.1768	-5.0618	-3.5636	-4.1983	-9.0419	-19.4977	-4.0442
	Prob.	0.0001	0.0002	0.0000	0.0009	0.0002	0.0000	0.0000	0.0002

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>							
		LNPIB	LNGCRT	LNGAGR	LNGEDU	LNGIND	LNGINF...	LNGLOGT	LNGSO...
With Constant	t-Statistic	-0.8582	-3.9125	-2.9131	-1.9730	-1.1877	-1.3305	-2.6809	-3.0248
	Prob.	0.7863	0.0058	0.0586	0.2962	0.6653	0.6004	0.0903	0.0452
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2919	-3.6781	0.5950	0.2383	-1.1692	-5.8410	-8.7596	0.4995
	Prob.	0.8692	0.0409	0.9990	0.9971	0.8976	0.0003	0.0000	0.9987
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5235	4.0213	1.4253	2.1883	-1.1551	0.6538	0.1630	0.5275
	Prob.	0.9960	0.9999	0.9580	0.9913	0.2200	0.8512	0.7255	0.8232
		<u>At First Difference</u>							
		d(LNPIB)	d(LNGCRT)	d(LNGAGR)	d(LNGEDU)	d(LNGIND)	d(LNGINF...)	d(LNGLOGT)	d(LNGSO...)
With Constant	t-Statistic	-4.9222	-5.4532	-5.9119	-4.6453	-4.1290	-8.0376	-14.5962	-2.6645
	Prob.	0.0005	0.0001	0.0000	0.0010	0.0036	0.0000	0.0000	0.0937
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7880	-5.8036	-4.4199	-6.0669	-4.1482	-4.1780	-4.6150	-8.2417
	Prob.	0.0036	0.0003	0.0095	0.0002	0.0153	0.0158	0.0062	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3258	-4.1536	-5.0068	-1.9566	-4.1944	-7.9711	-14.5507	-1.4715
	Prob.	0.0001	0.0002	0.0000	0.0498	0.0002	0.0000	0.0000	0.1290

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (14) : اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 10/19/20 Time: 21:06
 Sample: 1 29
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNGCRT does not Granger Cause LNPIB	27	2.84300	0.0798
LNPIB does not Granger Cause LNGCRT		1.40789	0.2659
LNGAGR does not Granger Cause LNPIB	27	7.06045	0.0043
LNPIB does not Granger Cause LNGAGR		0.22876	0.7974
LNGEDU does not Granger Cause LNPIB	27	6.71470	0.0053
LNPIB does not Granger Cause LNGEDU		0.74241	0.4875
LNGIND does not Granger Cause LNPIB	27	2.12343	0.1435
LNPIB does not Granger Cause LNGIND		0.39406	0.6790
LNGINFECO does not Granger Cause LNPIB	27	1.62520	0.2196
LNPIB does not Granger Cause LNGINFECO		7.87822	0.0026
LNGLOGT does not Granger Cause LNPIB	27	1.42599	0.2616
LNPIB does not Granger Cause LNGLOGT		2.89328	0.0766
LNGSOCCUL does not Granger Cause LNPIB	27	10.5048	0.0006
LNPIB does not Granger Cause LNGSOCCUL		0.25110	0.7801

III- السياسة المالية والنمو الاقتصادي

ملحق رقم (15) : الصيغ الرياضية للنماذج الاقتصادية

1- الصيغة الخطية

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/25/20 Time: 13:35
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	PIB	L	K	GCRT	GCAP	RFIS
PIB(-1)	0.852031 (0.30770) [2.76902]	39.48944 (25.4856) [1.54948]	0.070206 (5.56123) [0.01262]	15.83596 (13.8426) [1.14400]	15.21877 (5.20906) [2.92160]	-1.102599 (3.39200) [-0.32506]
PIB(-2)	0.024002 (0.38910) [0.06169]	-30.70433 (32.2271) [-0.95275]	14.17468 (7.03232) [2.01565]	-0.240962 (17.5043) [-0.01377]	11.25942 (6.58698) [1.70934]	1.932067 (4.28927) [0.45044]
L(-1)	0.002369 (0.00376) [0.62962]	0.515919 (0.31159) [1.65576]	-0.002035 (0.06799) [-0.02993]	-0.089212 (0.16924) [-0.52712]	-0.044753 (0.06369) [-0.70271]	-0.064487 (0.04147) [-1.55498]
L(-2)	0.004173 (0.00371) [1.12596]	0.069307 (0.30696) [0.22579]	0.052497 (0.06698) [0.78375]	0.133197 (0.16672) [0.79891]	0.150754 (0.06274) [2.40285]	0.119390 (0.04085) [2.92232]
K(-1)	-0.019358 (0.01487) [-1.30196]	-1.932899 (1.23151) [-1.56954]	0.753056 (0.26873) [2.80230]	1.376034 (0.66890) [2.05716]	0.531617 (0.25171) [2.11202]	0.115722 (0.16391) [0.70602]
K(-2)	0.022622 (0.01360) [1.66302]	1.670981 (1.12669) [1.48309]	-0.079371 (0.24586) [-0.32284]	-0.548132 (0.61196) [-0.89569]	-0.246414 (0.23029) [-1.07003]	0.236670 (0.14996) [1.57826]
GCRT(-1)	-0.002550 (0.00645) [-0.39532]	-0.428199 (0.53426) [-0.80149]	-0.122294 (0.11658) [-1.04901]	0.998027 (0.29018) [3.43930]	-0.291621 (0.10920) [-2.67057]	0.205928 (0.07111) [2.89604]
GCRT(-2)	0.006923 (0.00969) [0.71466]	1.030559 (0.80233) [1.28447]	0.001225 (0.17508) [0.00700]	-0.472967 (0.43579) [-1.08532]	-0.339611 (0.16399) [-2.07094]	0.060062 (0.10679) [0.56245]
GCAP(-1)	-0.003463 (0.01240) [-0.27940]	2.054777 (1.02671) [2.00132]	0.162543 (0.22404) [0.72551]	-1.341917 (0.55766) [-2.40632]	-0.059438 (0.20985) [-0.28324]	-0.124440 (0.13665) [-0.91065]
GCAP(-2)	0.007257 (0.00852) [0.85153]	-0.248423 (0.70583) [-0.35196]	-0.110600 (0.15402) [-0.71809]	0.379959 (0.38338) [0.99109]	-0.349142 (0.14427) [-2.42012]	-0.046037 (0.09394) [-0.49005]
RFIS(-1)	-0.021596 (0.01871) [-1.15423]	-1.080780 (1.54971) [-0.69741]	0.321158 (0.33816) [0.94971]	-0.416985 (0.84173) [-0.49539]	0.088505 (0.31675) [0.27942]	-0.296947 (0.20626) [-1.43968]
RFIS(-2)	-0.009864 (0.01655) [-0.59612]	-0.303438 (1.37053) [-0.22140]	0.451619 (0.29906) [1.51011]	-0.827783 (0.74441) [-1.11200]	0.825732 (0.28013) [2.94772]	-0.165135 (0.18241) [-0.90529]
C	-24.86154 (15.1267) [-1.64356]	2206.603 (1252.88) [1.76123]	-575.9248 (273.391) [-2.10659]	-502.8580 (680.506) [-0.73895]	-1197.901 (256.078) [-4.67787]	-238.3207 (166.752) [-1.42920]
R-squared	0.982367	0.977516	0.999272	0.988799	0.995871	0.997485
Adj. R-squared	0.967252	0.958245	0.998648	0.979199	0.992332	0.995329
Sum sq. resids	409.6652	2810346.	133817.5	829099.5	117405.7	49783.30
S.E. equation	5.409418	448.0391	97.76704	243.3545	91.57579	59.63179
F-statistic	64.99541	50.72290	1601.413	102.9952	281.3941	462.6558
Log likelihood	-75.02464	-194.2766	-153.1747	-177.7968	-151.4083	-139.8259
Akaike AIC	6.520343	15.35382	12.30924	14.13310	12.17839	11.32044
Schwarz SC	7.144265	15.97774	12.93316	14.75702	12.80232	11.94436
Mean dependent	64.96724	7941.259	2955.523	2095.833	1207.909	995.7963
S.D. dependent	29.89228	2192.602	2658.926	1687.320	1045.781	872.4844

2- الصيغة اللوغاريتمية مزدوجة

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/25/20 Time: 23:57
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	LNPIB	LNRFIS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL
LNPIB(-1)	1.133290 (0.25266) [4.48552]	-0.402757 (0.44689) [-0.90125]	0.304960 (0.30140) [1.01182]	1.223394 (0.46124) [2.65241]	-0.062063 (0.16496) [-0.37623]	0.258050 (0.18666) [1.38248]
LNPIB(-2)	-0.362933 (0.20297) [-1.78810]	0.097246 (0.35901) [0.27087]	-0.293746 (0.24213) [-1.21319]	-0.724526 (0.37054) [-1.95534]	0.141359 (0.13252) [1.06671]	-0.062717 (0.14995) [-0.41825]
LNRFIS(-1)	-0.065610 (0.12930) [-0.50741]	-0.337722 (0.22871) [-1.47665]	0.112971 (0.15425) [0.73239]	-0.047150 (0.23605) [-0.19974]	0.044578 (0.08442) [0.52804]	-0.036602 (0.09553) [-0.38316]
LNRFIS(-2)	-0.004562 (0.11192) [-0.04076]	-0.155175 (0.19796) [-0.78389]	-0.090014 (0.13351) [-0.67422]	0.333611 (0.20431) [1.63285]	0.101903 (0.07307) [1.39459]	-0.063145 (0.08268) [-0.76371]
LNGCRT(-1)	-0.181650 (0.24477) [-0.74212]	0.770440 (0.43295) [1.77953]	0.577022 (0.29199) [1.97616]	-0.922823 (0.44685) [-2.06519]	-0.067808 (0.15981) [-0.42430]	-0.077389 (0.18083) [-0.42796]
LNGCRT(-2)	0.206130 (0.17383) [1.18585]	0.065933 (0.30746) [0.21444]	-0.080013 (0.20736) [-0.38587]	0.639417 (0.31733) [2.01499]	0.073282 (0.11349) [0.64572]	-0.025386 (0.12842) [-0.19768]
LNGCAP(-1)	-0.164095 (0.13305) [-1.23331]	-0.135124 (0.23534) [-0.57416]	-0.087070 (0.15872) [-0.54857]	0.680368 (0.24290) [2.80107]	0.157634 (0.08687) [1.81461]	0.036176 (0.09830) [0.36803]
LNGCAP(-2)	0.407470 (0.14076) [2.89476]	-0.006358 (0.24898) [-0.02554]	0.219956 (0.16792) [1.30991]	0.269464 (0.25697) [1.04862]	0.029677 (0.09190) [0.32292]	-0.016947 (0.10399) [-0.16297]
LNK(-1)	-0.091590 (0.41731) [-0.21948]	0.840123 (0.73813) [1.13818]	0.030209 (0.49782) [0.06068]	-0.091968 (0.76183) [-0.12072]	0.761796 (0.27246) [2.79599]	0.204254 (0.30830) [0.66251]
LNK(-2)	-0.062685 (0.35581) [-0.17618]	-0.365378 (0.62934) [-0.58057]	0.180110 (0.42445) [0.42434]	-0.222033 (0.64955) [-0.34183]	-0.280435 (0.23230) [-1.20719]	0.129220 (0.26286) [0.49159]
LNL(-1)	-0.203656 (0.40866) [-0.49835]	-0.539368 (0.72282) [-0.74620]	-0.295952 (0.48749) [-0.60709]	-0.937832 (0.74603) [-1.25710]	0.124557 (0.26681) [0.46684]	0.318956 (0.30191) [1.05647]
LNL(-2)	0.166990 (0.39076) [0.42735]	2.205324 (0.69116) [3.19076]	0.329749 (0.46614) [0.70740]	1.082933 (0.71335) [1.51809]	0.272855 (0.25512) [1.06950]	-0.346562 (0.28868) [-1.20049]
C	1.213446 (3.55476) [0.34136]	-12.58715 (6.28757) [-2.00191]	0.857309 (4.24053) [0.20217]	-0.162916 (6.48944) [-0.02510]	-2.064486 (2.32089) [-0.88952]	7.181483 (2.62619) [2.73456]
R-squared	0.986732	0.989101	0.994520	0.992287	0.998715	0.976744
Adj. R-squared	0.975360	0.979759	0.989822	0.985676	0.997614	0.956810
Sum sq. resids	0.090632	0.283550	0.128975	0.302049	0.038634	0.049467
S.E. equation	0.080460	0.142315	0.095982	0.146884	0.052532	0.059442
F-statistic	86.76517	105.8762	211.7114	150.0970	906.9357	48.99931
Log likelihood	38.59519	23.19743	33.83235	22.34418	50.10632	46.76952
Akaike AIC	-1.895940	-0.755365	-1.543137	-0.692162	-2.748617	-2.501446
Schwarz SC	-1.272019	-0.131444	-0.919216	-0.068240	-2.124695	-1.877524
Mean dependent	4.055870	6.470443	7.265376	6.530586	7.504708	8.941323
S.D. dependent	0.512572	1.000307	0.951388	1.227287	1.075456	0.286024

3- الصيغة نصف لوغاريتمية Log-Lin

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/25/20 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	LNPIB	RFIS	GCRT	GCAP	K	L
LNPIB(-1)	0.942827 (0.26037) [3.62115]	-93.53940 (157.855) [-0.59257]	472.8675 (655.453) [0.72144]	247.3945 (311.669) [0.79377]	-243.9766 (296.507) [-0.82284]	1700.647 (1189.06) [1.43025]
LNPIB(-2)	-0.002672 (0.32521) [-0.00822]	18.79429 (197.167) [0.09532]	218.1038 (818.688) [0.26641]	600.5095 (389.288) [1.54259]	389.7773 (370.349) [1.05246]	-509.6744 (1485.18) [-0.34317]
RFIS(-1)	-0.000291 (0.00032) [-0.91251]	-0.305455 (0.19315) [-1.58143]	-0.172230 (0.80201) [-0.21475]	0.352558 (0.38136) [0.92448]	0.350123 (0.36281) [0.96504]	-0.543277 (1.45493) [-0.37340]
RFIS(-2)	-7.08E-05 (0.00029) [-0.24244]	-0.135359 (0.17717) [-0.76403]	-0.896955 (0.73563) [-1.21930]	0.843474 (0.34980) [2.41133]	0.575870 (0.33278) [1.73049]	-0.686750 (1.33452) [-0.51461]
GCRT(-1)	-4.01E-05 (9.6E-05) [-0.41983]	0.207975 (0.05792) [3.59060]	1.173319 (0.24051) [4.87853]	-0.057580 (0.11436) [-0.50349]	-0.040815 (0.10880) [-0.37515]	-0.160183 (0.43630) [-0.36714]
GCRT(-2)	9.91E-05 (0.00015) [0.65390]	0.078987 (0.09184) [0.86006]	-0.646328 (0.38134) [-1.69489]	-0.478914 (0.18133) [-2.64115]	0.047785 (0.17251) [0.27701]	0.529203 (0.69179) [0.76498]
GCAP(-1)	-4.90E-05 (0.00020) [-0.24155]	-0.075363 (0.12307) [-0.61236]	-1.555634 (0.51102) [-3.04417]	-0.165377 (0.24299) [-0.68059]	0.321792 (0.23117) [1.39201]	1.277317 (0.92704) [1.37784]
GCAP(-2)	5.55E-05 (0.00015) [0.36740]	-0.036355 (0.09160) [-0.39691]	0.372619 (0.38033) [0.97973]	-0.321552 (0.18085) [-1.77803]	-0.057136 (0.17205) [-0.33209]	-0.354253 (0.68996) [-0.51344]
K(-1)	-0.000253 (0.00026) [-0.96335]	0.084070 (0.15940) [0.52741]	1.711988 (0.66188) [2.58656]	0.884778 (0.31472) [2.81128]	0.762966 (0.29941) [2.54820]	-1.186639 (1.20071) [-0.98828]
K(-2)	0.000286 (0.00022) [1.29834]	0.232550 (0.13370) [1.73932]	-0.857141 (0.55516) [-1.54395]	-0.678662 (0.26398) [-2.57087]	-0.245868 (0.25114) [-0.97902]	1.252383 (1.00712) [1.24353]
L(-1)	3.58E-05 (6.4E-05) [0.55983]	-0.057539 (0.03878) [-1.48373]	-0.061108 (0.16102) [-0.37950]	-0.001313 (0.07657) [-0.01715]	0.022697 (0.07284) [0.31159]	0.548174 (0.29211) [1.87659]
L(-2)	4.99E-05 (6.6E-05) [0.76087]	0.132300 (0.03979) [3.32531]	0.124024 (0.16520) [0.75075]	0.175829 (0.07855) [2.23833]	0.105108 (0.07473) [1.40647]	-0.036476 (0.29969) [-0.12171]
C	-0.155529 (0.62264) [-0.24979]	-63.93855 (377.492) [-0.16938]	-2553.826 (1567.44) [-1.62929]	-3751.516 (745.322) [-5.03341]	-1097.747 (709.063) [-1.54817]	-1267.636 (2843.50) [-0.44580]
R-squared	0.980572	0.997535	0.988638	0.993312	0.999064	0.977856
Adj. R-squared	0.963920	0.995423	0.978899	0.987580	0.998261	0.958876
Sum sq. resids	0.132710	48780.87	841040.8	190161.2	172108.7	2767835.
S.E. equation	0.097362	59.02837	245.1007	116.5459	110.8760	444.6375
F-statistic	58.88507	472.1872	101.5162	173.2867	1244.867	51.51987
Log likelihood	33.44689	-139.5513	-177.9899	-157.9185	-156.5719	-194.0708
Akaike AIC	-1.514585	11.30010	14.14740	12.66063	12.56088	15.33858
Schwarz SC	-0.890663	11.92402	14.77132	13.28455	13.18481	15.96250
Mean dependent	4.055870	995.7963	2095.833	1207.909	2955.523	7941.259
S.D. dependent	0.512572	872.4844	1687.320	1045.781	2658.926	2192.602

4- الصيغة نصف لوغاريتمية Lin-log

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/25/20 Time: 23:55
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	PIB	LNRFIS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL
PIB(-1)	0.996962 (0.33125) [3.00974]	-0.005697 (0.00847) [-0.67273]	0.007324 (0.00537) [1.36342]	0.020015 (0.00823) [2.43208]	0.002303 (0.00295) [0.78069]	0.004831 (0.00347) [1.39206]
PIB(-2)	-0.237057 (0.23378) [-1.01403]	0.002777 (0.00598) [0.46454]	-0.006680 (0.00379) [-1.76204]	-0.017494 (0.00581) [-3.01200]	0.001187 (0.00208) [0.57010]	-0.001217 (0.00245) [-0.49703]
LNRFIS(-1)	-3.700104 (9.13459) [-0.40507]	-0.342951 (0.23354) [-1.46846]	0.103916 (0.14814) [0.70148]	-0.035948 (0.22695) [-0.15840]	0.025003 (0.08135) [0.30734]	-0.042452 (0.09571) [-0.44356]
LNRFIS(-2)	1.048363 (8.08338) [0.12969]	-0.204617 (0.20667) [-0.99008]	-0.032393 (0.13109) [-0.24711]	0.519969 (0.20083) [2.58911]	0.105551 (0.07199) [1.46616]	-0.034729 (0.08469) [-0.41005]
LNGCRT(-1)	-12.93280 (19.8285) [-0.65223]	0.787858 (0.50696) [1.55410]	0.452743 (0.32156) [1.40794]	-1.052584 (0.49263) [-2.13665]	-0.203215 (0.17660) [-1.15074]	-0.144549 (0.20775) [-0.69578]
LNGCRT(-2)	6.002149 (13.3516) [0.44955]	0.035091 (0.34136) [0.10280]	-0.000113 (0.21653) [-0.00052]	0.784440 (0.33172) [2.36479]	0.138543 (0.11891) [1.16510]	0.013656 (0.13989) [0.09762]
LNGCAP(-1)	-9.704470 (8.19714) [-1.18389]	-0.209512 (0.20958) [-0.99969]	-0.095199 (0.13293) [-0.71613]	0.805025 (0.20366) [3.95287]	0.150108 (0.07300) [2.05614]	0.073459 (0.08588) [0.85533]
LNGCAP(-2)	23.79095 (10.3617) [2.29606]	-0.012367 (0.26492) [-0.04668]	0.218717 (0.16804) [1.30160]	0.231124 (0.25743) [0.89780]	0.075493 (0.09228) [0.81807]	0.010495 (0.10856) [0.09667]
LNK(-1)	-13.42030 (30.4088) [-0.44133]	0.859461 (0.77746) [1.10547]	0.102836 (0.49315) [0.20853]	0.106757 (0.75550) [0.14131]	0.691346 (0.27082) [2.55274]	0.131443 (0.31860) [0.41256]
LNK(-2)	7.272183 (25.3190) [0.28722]	-0.244246 (0.64733) [-0.37731]	0.116738 (0.41060) [0.28431]	-0.681048 (0.62904) [-1.08267]	-0.175376 (0.22549) [-0.77774]	0.137289 (0.26528) [0.51753]
LNL(-1)	-3.344678 (29.8943) [-0.11188]	-0.628258 (0.76431) [-0.82200]	-0.374122 (0.48480) [-0.77170]	-0.735243 (0.74272) [-0.98994]	-0.059135 (0.26624) [-0.22211]	0.274597 (0.31321) [0.87671]
LNL(-2)	15.34746 (27.0189) [0.56803]	2.108145 (0.69079) [3.05178]	0.327312 (0.43817) [0.74700]	1.368463 (0.67128) [2.03860]	0.203422 (0.24063) [0.84536]	-0.365287 (0.28309) [-1.29037]
C	-62.16082 (300.595) [-0.20679]	-12.04663 (7.68533) [-1.56748]	1.586793 (4.87483) [0.32551]	-2.693565 (7.46822) [-0.36067]	0.420721 (2.67714) [0.15715]	8.437710 (3.14945) [2.67910]
R-squared	0.980783	0.988782	0.995011	0.992963	0.998822	0.976959
Adj. R-squared	0.964311	0.979167	0.990734	0.986932	0.997813	0.957209
Sum sq. resids	446.4530	0.291835	0.117417	0.275578	0.035412	0.049010
S.E. equation	5.647079	0.144379	0.091580	0.140300	0.050294	0.059167
F-statistic	59.54366	102.8373	232.6659	164.6269	989.5554	49.46747
Log likelihood	-76.18555	22.80862	35.09981	23.58239	51.28186	46.89492
Akaike AIC	6.606337	-0.726565	-1.637023	-0.783881	-2.835693	-2.510735
Schwarz SC	7.230259	-0.102643	-1.013101	-0.159959	-2.211772	-1.886813
Mean dependent	64.96724	6.470443	7.265376	6.530586	7.504708	8.941323
S.D. dependent	29.89228	1.000307	0.951388	1.227287	1.075456	0.286024

5- صيغة التحويل لمقلوب

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/26/20 Time: 00:44
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	PIB	_1_RFIS	_1_GCRT	_1_GCAP	_1_K	_1_L
PIB(-1)	0.739841 (0.28843) [2.56508]	6.68E-07 (2.1E-05) [0.03191]	-2.46E-06 (1.7E-06) [-1.44643]	-2.78E-05 (2.3E-05) [-1.22295]	-3.05E-06 (2.2E-06) [-1.36800]	-5.03E-07 (4.0E-07) [-1.24749]
PIB(-2)	-0.172046 (0.27335) [-0.62940]	4.04E-06 (2.0E-05) [0.20351]	3.69E-06 (1.6E-06) [2.29213]	3.27E-05 (2.2E-05) [1.51842]	7.73E-07 (2.1E-06) [0.36606]	-3.26E-07 (3.8E-07) [-0.85253]
_1_RFIS(-1)	2003.914 (3804.51) [0.52672]	-0.343624 (0.27613) [-1.24445]	0.079935 (0.02239) [3.56976]	-0.266228 (0.29973) [-0.88823]	-0.001381 (0.02940) [-0.04696]	-0.007034 (0.00532) [-1.32315]
_1_RFIS(-2)	-2905.980 (5197.36) [-0.55913]	-0.010202 (0.37722) [-0.02704]	0.066802 (0.03059) [2.18378]	0.611883 (0.40946) [1.49437]	0.060589 (0.04017) [1.50840]	-0.006517 (0.00726) [-0.89737]
_1_GCRT(-1)	26028.82 (28080.1) [0.92695]	0.805893 (2.03801) [0.39543]	0.225923 (0.16527) [1.36698]	-2.374314 (2.21220) [-1.07328]	-0.291658 (0.21702) [-1.34395]	-0.018182 (0.03924) [-0.46342]
_1_GCRT(-2)	-9752.622 (17752.1) [-0.54938]	1.426696 (1.28842) [1.10732]	0.292519 (0.10448) [2.79966]	2.218013 (1.39855) [1.58594]	0.280350 (0.13720) [2.04342]	-0.035031 (0.02480) [-1.41230]
_1_GCAP(-1)	4.694294 (3263.71) [0.00144]	0.027099 (0.23688) [0.11440]	0.007638 (0.01921) [0.39764]	0.523374 (0.25712) [2.03551]	0.064774 (0.02522) [2.56802]	-0.001915 (0.00456) [-0.41983]
_1_GCAP(-2)	-873.1621 (2504.22) [-0.34868]	0.384699 (0.18175) [2.11661]	0.035848 (0.01474) [2.43217]	-0.118579 (0.19729) [-0.60105]	0.084799 (0.01935) [4.38154]	-0.000349 (0.00350) [-0.09985]
_1_K(-1)	-31485.63 (28650.6) [-1.09895]	1.360254 (2.07941) [0.65415]	0.236864 (0.16863) [1.40465]	4.862914 (2.25715) [2.15445]	0.578296 (0.22142) [2.61170]	0.061852 (0.04003) [1.54504]
_1_K(-2)	19170.50 (33738.6) [0.56821]	-3.380569 (2.44870) [-1.38056]	-0.576797 (0.19858) [-2.90467]	-4.241791 (2.65800) [-1.59586]	-0.661329 (0.26075) [-2.53628]	0.063519 (0.04714) [1.34740]
_1_L(-1)	-97835.94 (212522.) [-0.46036]	-13.75899 (15.4245) [-0.89202]	1.390897 (1.25084) [1.11197]	-6.891191 (16.7429) [-0.41159]	0.561764 (1.64247) [0.34202]	0.096187 (0.29695) [0.32392]
_1_L(-2)	-209002.9 (204760.) [-1.02072]	38.68216 (14.8612) [2.60290]	2.559839 (1.20516) [2.12407]	16.45252 (16.1314) [1.01991]	2.219073 (1.58248) [1.40228]	-0.352973 (0.28610) [-1.23373]
C	72.15363 (48.6680) [1.48257]	-0.002592 (0.00353) [-0.73394]	-0.000437 (0.00029) [-1.52574]	-0.001516 (0.00383) [-0.39545]	3.40E-05 (0.00038) [0.09038]	0.000202 (6.8E-05) [2.96654]
R-squared	0.976399	0.979914	0.999347	0.989276	0.998566	0.972936
Adj. R-squared	0.956170	0.962698	0.998787	0.980085	0.997337	0.949737
Sum sq. resids	548.2974	2.89E-06	1.90E-08	3.40E-06	3.27E-08	1.07E-09
S.E. equation	6.258123	0.000454	3.68E-05	0.000493	4.84E-05	8.74E-06
F-statistic	48.26692	56.91816	1785.141	107.6284	812.4843	41.94030
Log likelihood	-78.95958	178.3732	246.2010	176.1587	238.8466	285.0272
Akaike AIC	6.811821	-12.24986	-17.27415	-12.08583	-16.72938	-20.15017
Schwarz SC	7.435742	-11.62594	-16.65022	-11.46191	-16.10546	-19.52624
Mean dependent	64.96724	0.002432	0.001073	0.002928	0.000923	0.000136
S.D. dependent	29.89228	0.002352	0.001058	0.003494	0.000937	3.90E-05

6- صيغة لوغاريتم - مقلوب

Vector Autoregression Estimates
 Date: 10/26/20 Time: 00:44
 Sample (adjusted): 1992 2018
 Included observations: 27 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

	PIB	_1_RFIS	_1_GCRT	_1_GCAP	_1_K	_1_L
PIB(-1)	0.739841 (0.28843) [2.56508]	6.68E-07 (2.1E-05) [0.03191]	-2.46E-06 (1.7E-06) [-1.44643]	-2.78E-05 (2.3E-05) [-1.22295]	-3.05E-06 (2.2E-06) [-1.36800]	-5.03E-07 (4.0E-07) [-1.24749]
PIB(-2)	-0.172046 (0.27335) [-0.62940]	4.04E-06 (2.0E-05) [0.20351]	3.69E-06 (1.6E-06) [2.29213]	3.27E-05 (2.2E-05) [1.51842]	7.73E-07 (2.1E-06) [0.36606]	-3.26E-07 (3.8E-07) [-0.85253]
_1_RFIS(-1)	2003.914 (3804.51) [0.52672]	-0.343624 (0.27613) [-1.24445]	0.079935 (0.02239) [3.56976]	-0.266228 (0.29973) [-0.88823]	-0.001381 (0.02940) [-0.04696]	-0.007034 (0.00532) [-1.32315]
_1_RFIS(-2)	-2905.980 (5197.36) [-0.55913]	-0.010202 (0.37722) [-0.02704]	0.066802 (0.03059) [2.18378]	0.611883 (0.40946) [1.49437]	0.060589 (0.04017) [1.50840]	-0.006517 (0.00726) [-0.89737]
_1_GCRT(-1)	26028.82 (28080.1) [0.92695]	0.805893 (2.03801) [0.39543]	0.225923 (0.16527) [1.36698]	-2.374314 (2.21220) [-1.07328]	-0.291658 (0.21702) [-1.34395]	-0.018182 (0.03924) [-0.46342]
_1_GCRT(-2)	-9752.622 (17752.1) [-0.54938]	1.426696 (1.28842) [1.10732]	0.292519 (0.10448) [2.79966]	2.218013 (1.39855) [1.58594]	0.280350 (0.13720) [2.04342]	-0.035031 (0.02480) [-1.41230]
_1_GCAP(-1)	4.694294 (3263.71) [0.00144]	0.027099 (0.23688) [0.11440]	0.007638 (0.01921) [0.39764]	0.523374 (0.25712) [2.03551]	0.064774 (0.02522) [2.56802]	-0.001915 (0.00456) [-0.41983]
_1_GCAP(-2)	-873.1621 (2504.22) [-0.34868]	0.384699 (0.18175) [2.11661]	0.035848 (0.01474) [2.43217]	-0.118579 (0.19729) [-0.60105]	0.084799 (0.01935) [4.38154]	-0.000349 (0.00350) [-0.09985]
_1_K(-1)	-31485.63 (28650.6) [-1.09895]	1.360254 (2.07941) [0.65415]	0.236864 (0.16863) [1.40465]	4.862914 (2.25715) [2.15445]	0.578296 (0.22142) [2.61170]	0.061852 (0.04003) [1.54504]
_1_K(-2)	19170.50 (33738.6) [0.56821]	-3.380569 (2.44870) [-1.38056]	-0.576797 (0.19858) [-2.90467]	-4.241791 (2.65800) [-1.59586]	-0.661329 (0.26075) [-2.53628]	0.063519 (0.04714) [1.34740]
_1_L(-1)	-97835.94 (212522.) [-0.46036]	-13.75899 (15.4245) [-0.89202]	1.390897 (1.25084) [1.11197]	-6.891191 (16.7429) [-0.41159]	0.561764 (1.64247) [0.34202]	0.096187 (0.29695) [0.32392]
_1_L(-2)	-209002.9 (204760.) [-1.02072]	38.68216 (14.8612) [2.60290]	2.559839 (1.20516) [2.12407]	16.45252 (16.1314) [1.01991]	2.219073 (1.58248) [1.40228]	-0.352973 (0.28610) [-1.23373]
C	72.15363 (48.6680) [1.48257]	-0.002592 (0.00353) [-0.73394]	-0.000437 (0.00029) [-1.52574]	-0.001516 (0.00383) [-0.39545]	3.40E-05 (0.00038) [0.09038]	0.000202 (6.8E-05) [2.96654]
R-squared	0.976399	0.979914	0.999347	0.989276	0.998566	0.972936
Adj. R-squared	0.956170	0.962698	0.998787	0.980085	0.997337	0.949737
Sum sq. resids	548.2974	2.89E-06	1.90E-08	3.40E-06	3.27E-08	1.07E-09
S.E. equation	6.258123	0.000454	3.68E-05	0.000493	4.84E-05	8.74E-06
F-statistic	48.26692	56.91816	1785.141	107.6284	812.4843	41.94030
Log likelihood	-78.95958	178.3732	246.2010	176.1587	238.8466	285.0272
Akaike AIC	6.811821	-12.24986	-17.27415	-12.08583	-16.72938	-20.15017
Schwarz SC	7.435742	-11.62594	-16.65022	-11.46191	-16.10546	-19.52624
Mean dependent	64.96724	0.002432	0.001073	0.002928	0.000923	0.000136
S.D. dependent	29.89228	0.002352	0.001058	0.003494	0.000937	3.90E-05

ملحق رقم (16) : الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية

LnRfis							LnPIB						
Date: 10/26/20 Time: 01:21 Sample: 1990 2018 Included observations: 29							Date: 10/26/20 Time: 01:18 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.889	0.889	25.388	0.000				1 0.921	0.921	27.260	0.000	
		2 0.777	-0.064	45.506	0.000				2 0.857	0.054	51.727	0.000	
		3 0.672	-0.031	61.119	0.000				3 0.785	-0.083	73.008	0.000	
		4 0.561	-0.090	72.439	0.000				4 0.692	-0.182	90.228	0.000	
		5 0.463	-0.010	80.452	0.000				5 0.581	-0.204	102.89	0.000	
		6 0.372	-0.030	85.872	0.000				6 0.462	-0.160	111.21	0.000	
		7 0.294	-0.006	89.406	0.000				7 0.338	-0.112	115.87	0.000	
		8 0.182	-0.227	90.829	0.000				8 0.214	-0.070	117.83	0.000	
		9 0.109	0.111	91.368	0.000				9 0.088	-0.089	118.18	0.000	
		10 0.043	-0.057	91.455	0.000				10 -0.020	0.032	118.20	0.000	
		11 -0.031	-0.077	91.502	0.000				11 -0.118	0.017	118.90	0.000	
		12 -0.090	-0.033	91.932	0.000				12 -0.214	-0.073	121.32	0.000	
LnGcap							LnGcrt						
Date: 10/26/20 Time: 01:22 Sample: 1990 2018 Included observations: 29							Date: 10/26/20 Time: 01:23 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.899	0.899	25.925	0.000				1 0.863	0.863	23.930	0.000	
		2 0.797	-0.054	47.074	0.000				2 0.758	0.049	43.055	0.000	
		3 0.700	-0.032	64.025	0.000				3 0.656	-0.034	57.933	0.000	
		4 0.603	-0.059	77.098	0.000				4 0.553	-0.060	68.949	0.000	
		5 0.508	-0.048	86.764	0.000				5 0.449	-0.074	76.499	0.000	
		6 0.423	-0.009	93.767	0.000				6 0.355	-0.032	81.422	0.000	
		7 0.332	-0.092	98.284	0.000				7 0.261	-0.062	84.201	0.000	
		8 0.241	-0.068	100.77	0.000				8 0.179	-0.026	85.567	0.000	
		9 0.145	-0.102	101.72	0.000				9 0.104	-0.032	86.054	0.000	
		10 0.033	-0.166	101.77	0.000				10 0.038	-0.029	86.123	0.000	
		11 -0.061	-0.007	101.95	0.000				11 -0.027	-0.059	86.160	0.000	
		12 -0.148	-0.073	103.11	0.000				12 -0.082	-0.028	86.514	0.000	
LnL							LnK						
Date: 10/26/20 Time: 01:24 Sample: 1990 2018 Included observations: 29							Date: 10/26/20 Time: 01:23 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.905	0.905	26.282	0.000				1 0.885	0.885	25.139	0.000	
		2 0.812	-0.039	48.210	0.000				2 0.781	-0.007	45.472	0.000	
		3 0.718	-0.051	66.058	0.000				3 0.680	-0.045	61.478	0.000	
		4 0.619	-0.088	79.846	0.000				4 0.578	-0.067	73.477	0.000	
		5 0.527	-0.024	90.244	0.000				5 0.480	-0.044	82.090	0.000	
		6 0.423	-0.122	97.249	0.000				6 0.393	-0.012	88.121	0.000	
		7 0.328	-0.025	101.65	0.000				7 0.312	-0.032	92.094	0.000	
		8 0.240	-0.033	104.13	0.000				8 0.224	-0.093	94.236	0.000	
		9 0.148	-0.089	105.12	0.000				9 0.137	-0.070	95.077	0.000	
		10 0.047	-0.141	105.22	0.000				10 0.051	-0.070	95.200	0.000	
		11 -0.050	-0.068	105.35	0.000				11 -0.032	-0.067	95.252	0.000	
		12 -0.135	-0.035	106.32	0.000				12 -0.106	-0.037	95.842	0.000	

ملحق رقم (17) : اختبار الاستقرارية لـ PP و ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level					
		LNPIB	LNRFFIS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL
With Constant	t-Statistic	-0.8582	-0.7316	-3.7228	-2.1091	-2.9182	-0.7645
	Prob.	0.7863	0.8226	0.0092	0.2427	0.0559	0.8137
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4403	-4.2459	-3.5747	-1.0612	-2.7617	-2.3270
	Prob.	0.8258	0.0119	0.0506	0.9180	0.2218	0.4069
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5235	3.7627	3.1076	3.4633	4.7138	3.1144
	Prob.	0.9960	0.9998	0.9991	0.9996	1.0000	0.9991

		At First Difference					
		d(LNPIB)	d(LNRFFIS)	d(LNGCRT)	d(LNGCAP)	d(LNK)	d(LNL)
With Constant	t-Statistic	-4.9222	-11.9121	-5.5285	-4.9326	-4.0401	-5.6508
	Prob.	0.0005	0.0000	0.0001	0.0005	0.0044	0.0001
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7880	-18.0765	-5.8962	-5.7042	-3.9854	-5.5591
	Prob.	0.0036	0.0000	0.0003	0.0004	0.0218	0.0006
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3420	-5.8857	-4.1768	-2.9538	-2.7445	-4.5116
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0002	0.0047	0.0080	0.0001

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level					
		LNPIB	LNRFFIS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL
With Constant	t-Statistic	-0.8582	-1.2638	-3.9125	-2.0214	-1.2063	-0.7907
	Prob.	0.7863	0.6305	0.0058	0.2765	0.6566	0.8063
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2919	-4.2413	-3.6781	-1.1054	-1.4561	-2.2654
	Prob.	0.8692	0.0121	0.0409	0.9101	0.8197	0.4378
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5235	3.3750	4.0213	4.0223	2.4496	2.6954
	Prob.	0.9960	0.9995	0.9999	0.9999	0.9952	0.9974

		At First Difference					
		d(LNPIB)	d(LNRFFIS)	d(LNGCRT)	d(LNGCAP)	d(LNK)	d(LNL)
With Constant	t-Statistic	-4.9222	-8.3548	-5.4532	-4.9317	-4.0091	-5.5823
	Prob.	0.0005	0.0000	0.0001	0.0005	0.0048	0.0001
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7880	-5.6359	-5.8036	-5.6142	-3.9877	-5.4935
	Prob.	0.0036	0.0005	0.0003	0.0005	0.0217	0.0007
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3258	-5.9396	-4.1536	-3.0610	-2.6838	-4.5116
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0002	0.0036	0.0093	0.0001

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

ملحق رقم (18) : اختبار التكامل المشترك Johansen

Date: 10/26/20 Time: 02:29
 Sample (adjusted): 1992 2018
 Included observations: 27 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
 Series: LNPIB LNRFFIS LNGCRT LNGCAP LNK LNL
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.893861	158.0099	117.7082	0.0000
At most 1 *	0.814884	97.44878	88.80380	0.0103
At most 2	0.544037	51.90589	63.87610	0.3331
At most 3	0.474514	30.70160	42.91525	0.4611
At most 4	0.272736	13.32896	25.87211	0.7122
At most 5	0.160710	4.730373	12.51798	0.6354

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.893861	60.56116	44.49720	0.0004
At most 1 *	0.814884	45.54289	38.33101	0.0063
At most 2	0.544037	21.20429	32.11832	0.5561
At most 3	0.474514	17.37263	25.82321	0.4269
At most 4	0.272736	8.598591	19.38704	0.7650
At most 5	0.160710	4.730373	12.51798	0.6354

ملحق رقم (19) : نموذج تصحيح الخطأ vecm

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/30/20 Time: 21:56
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2					
LNPIB(-1)	1.000000	0.000000					
LNRFIS(-1)	0.000000	1.000000					
LNGCRT(-1)	-0.809090 (0.29203) [-2.77059]	0.165779 (0.16619) [0.99752]					
LNGCAP(-1)	-0.740742 (0.17109) [-4.32950]	0.247263 (0.09737) [2.53949]					
LNK(-1)	1.838720 (0.38601) [4.76336]	-1.674745 (0.21968) [-7.62364]					
LNL(-1)	-2.729507 (0.61324) [-4.45099]	1.340482 (0.34899) [3.84105]					
C	17.26506	-8.752688					
Error Correction:	D(LNPIB)	D(LNRFIS)	D(LNGCRT)	D(LNGCAP)	D(LNK)	D(LNL)	
CointEq1	-0.380794 (0.14956) [-2.54606]	-0.231204 (0.12770) [-1.81059]	-0.329286 (0.18758) [-1.75547]	0.105043 (0.31665) [0.33173]	-0.131104 (0.10773) [-1.21692]	0.072324 (0.12470) [0.58000]	
CointEq2	-0.414702 (0.24584) [-1.68690]	-0.535319 (0.20989) [-2.55042]	-0.725470 (0.30832) [-2.35296]	0.032604 (0.52048) [0.06264]	0.085144 (0.17708) [0.48081]	-0.001187 (0.20496) [-0.00579]	
D(LNPIB(-1))	0.394495 (0.20834) [1.89356]	0.122597 (0.17788) [0.68923]	0.411137 (0.26129) [1.57350]	0.488251 (0.44108) [1.10694]	-0.141743 (0.15007) [-0.94451]	0.143530 (0.17370) [0.82632]	
D(LNRFIS(-1))	0.029985 (0.23770) [0.12615]	0.173737 (0.20294) [0.85608]	0.103914 (0.29811) [0.34857]	-0.665654 (0.50325) [-1.32272]	-0.152521 (0.17122) [-0.89079]	0.116105 (0.19818) [0.58586]	
D(LNGCRT(-1))	-0.243437 (0.15290) [-1.59217]	0.162079 (0.13054) [1.24158]	-0.095256 (0.19176) [-0.49675]	-0.055736 (0.32371) [-0.17218]	0.044547 (0.11014) [0.40447]	-0.059381 (0.12748) [-0.46582]	
D(LNGCAP(-1))	-0.307970 (0.11601) [-2.65462]	0.039396 (0.09905) [0.39774]	-0.110880 (0.14550) [-0.76206]	-0.025651 (0.24562) [-0.10443]	0.088842 (0.08357) [1.06310]	0.112071 (0.09673) [1.15866]	
D(LNK(-1))	0.105471 (0.26291) [0.40117]	0.165978 (0.22447) [0.73942]	0.440960 (0.32973) [1.33733]	0.883532 (0.55662) [1.58731]	0.588116 (0.18938) [3.10546]	-0.073393 (0.21920) [-0.33483]	
D(LNL(-1))	-0.216048 (0.35545) [-0.60781]	-0.036523 (0.30349) [-0.12035]	-0.149270 (0.44580) [-0.33483]	-0.385517 (0.75256) [-0.51227]	-0.186834 (0.25605) [-0.72969]	-0.014960 (0.29636) [-0.05048]	
C	0.091104 (0.03448) [2.64215]	0.046680 (0.02944) [1.58559]	0.054954 (0.04325) [1.27075]	0.109847 (0.07300) [1.50469]	0.061081 (0.02484) [2.45919]	0.010956 (0.02875) [0.38111]	
R-squared	0.473650	0.618304	0.445914	0.310147	0.566023	0.171040	
Adj. R-squared	0.239716	0.448661	0.199653	0.003546	0.373145	-0.197387	
Sum sq. resids	0.111827	0.081519	0.175899	0.501260	0.058025	0.077734	
S.E. equation	0.078820	0.067296	0.098854	0.166876	0.056777	0.065716	
F-statistic	2.024718	3.644736	1.810739	1.011567	2.934610	0.464245	
Log likelihood	35.75826	40.02594	29.64335	15.50598	44.61531	40.66764	
Akaike AIC	-1.982093	-2.298218	-1.529137	-0.481924	-2.638171	-2.345751	
Schwarz SC	-1.550148	-1.866273	-1.097192	-0.049979	-2.206225	-1.913805	
Mean dependent	0.041847	0.128390	0.118887	0.151140	0.134778	0.030318	
S.D. dependent	0.090396	0.090632	0.110499	0.167173	0.071711	0.060056	

ملحق رقم (21) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي					ملحق رقم (20) : نتائج اختبار معنوية المعامل في المدى القصير																																																																																														
VEC Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal Date: 10/31/20 Time: 21:31 Sample: 1990 2018 Included observations: 27					Dependent Variable: D(LNPIB) Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 10/31/20 Time: 23:21 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments $D(LNPIB) = C(1)*LNPIB(-1) - 0.809089724881*LNGCRT(-1) - 0.740742316479*LNGCAP(-1) + 1.83872035937*LNK(-1) - 2.72950724433*LNL(-1) + 17.265064654 + C(2)*(LNRFS(-1) + 0.165778984519*LNGCRT(-1) + 0.247263389563*LNGCAP(-1) - 1.67474524808*LNK(-1) + 1.34048236681*LNL(-1) - 8.75268751295) + C(3)*D(LNPIB(-1)) + C(4)*D(LNRFS(-1)) + C(5)*D(LNGCRT(-1)) + C(6)*D(LNGCAP(-1)) + C(7)*D(LNK(-1)) + C(8)*D(LNL(-1)) + C(9)$																																																																																														
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Skewness</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>1</td><td>-0.371854</td><td>0.622239</td><td>1</td><td>0.4302</td></tr> <tr><td>2</td><td>-0.692676</td><td>2.159097</td><td>1</td><td>0.1417</td></tr> <tr><td>3</td><td>0.424678</td><td>0.811583</td><td>1</td><td>0.3677</td></tr> <tr><td>4</td><td>-0.068173</td><td>0.020914</td><td>1</td><td>0.8850</td></tr> <tr><td>5</td><td>-0.011012</td><td>0.000546</td><td>1</td><td>0.9814</td></tr> <tr><td>6</td><td>-0.116140</td><td>0.060698</td><td>1</td><td>0.8054</td></tr> <tr><td>Joint</td><td></td><td>3.675077</td><td>6</td><td>0.7205</td></tr> </tbody> </table>					Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*	1	-0.371854	0.622239	1	0.4302	2	-0.692676	2.159097	1	0.1417	3	0.424678	0.811583	1	0.3677	4	-0.068173	0.020914	1	0.8850	5	-0.011012	0.000546	1	0.9814	6	-0.116140	0.060698	1	0.8054	Joint		3.675077	6	0.7205	<table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>C(1)</td><td>-0.380794</td><td>0.149562</td><td>-2.546063</td><td>0.0203</td></tr> <tr><td>C(2)</td><td>-0.414702</td><td>0.245837</td><td>-1.686899</td><td>0.1089</td></tr> <tr><td>C(3)</td><td>0.394495</td><td>0.208335</td><td>1.893559</td><td>0.0745</td></tr> <tr><td>C(4)</td><td>0.029985</td><td>0.237696</td><td>0.126147</td><td>0.9010</td></tr> <tr><td>C(5)</td><td>-0.243437</td><td>0.152896</td><td>-1.592173</td><td>0.1288</td></tr> <tr><td>C(6)</td><td>-0.307970</td><td>0.116013</td><td>-2.654617</td><td>0.0161</td></tr> <tr><td>C(7)</td><td>0.105471</td><td>0.262907</td><td>0.401172</td><td>0.6930</td></tr> <tr><td>C(8)</td><td>-0.216048</td><td>0.355455</td><td>-0.607808</td><td>0.5509</td></tr> <tr><td>C(9)</td><td>0.091104</td><td>0.034481</td><td>2.642148</td><td>0.0166</td></tr> </tbody> </table>						Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C(1)	-0.380794	0.149562	-2.546063	0.0203	C(2)	-0.414702	0.245837	-1.686899	0.1089	C(3)	0.394495	0.208335	1.893559	0.0745	C(4)	0.029985	0.237696	0.126147	0.9010	C(5)	-0.243437	0.152896	-1.592173	0.1288	C(6)	-0.307970	0.116013	-2.654617	0.0161	C(7)	0.105471	0.262907	0.401172	0.6930	C(8)	-0.216048	0.355455	-0.607808	0.5509	C(9)	0.091104	0.034481	2.642148	0.0166
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*																																																																																															
1	-0.371854	0.622239	1	0.4302																																																																																															
2	-0.692676	2.159097	1	0.1417																																																																																															
3	0.424678	0.811583	1	0.3677																																																																																															
4	-0.068173	0.020914	1	0.8850																																																																																															
5	-0.011012	0.000546	1	0.9814																																																																																															
6	-0.116140	0.060698	1	0.8054																																																																																															
Joint		3.675077	6	0.7205																																																																																															
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																															
C(1)	-0.380794	0.149562	-2.546063	0.0203																																																																																															
C(2)	-0.414702	0.245837	-1.686899	0.1089																																																																																															
C(3)	0.394495	0.208335	1.893559	0.0745																																																																																															
C(4)	0.029985	0.237696	0.126147	0.9010																																																																																															
C(5)	-0.243437	0.152896	-1.592173	0.1288																																																																																															
C(6)	-0.307970	0.116013	-2.654617	0.0161																																																																																															
C(7)	0.105471	0.262907	0.401172	0.6930																																																																																															
C(8)	-0.216048	0.355455	-0.607808	0.5509																																																																																															
C(9)	0.091104	0.034481	2.642148	0.0166																																																																																															
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Kurtosis</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>1</td><td>2.618153</td><td>0.164033</td><td>1</td><td>0.6855</td></tr> <tr><td>2</td><td>3.698789</td><td>0.549313</td><td>1</td><td>0.4586</td></tr> <tr><td>3</td><td>2.707898</td><td>0.095989</td><td>1</td><td>0.7567</td></tr> <tr><td>4</td><td>3.291283</td><td>0.095452</td><td>1</td><td>0.7574</td></tr> <tr><td>5</td><td>2.338215</td><td>0.492704</td><td>1</td><td>0.4827</td></tr> <tr><td>6</td><td>2.413868</td><td>0.386495</td><td>1</td><td>0.5341</td></tr> <tr><td>Joint</td><td></td><td>1.783986</td><td>6</td><td>0.9385</td></tr> </tbody> </table>					Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.	1	2.618153	0.164033	1	0.6855	2	3.698789	0.549313	1	0.4586	3	2.707898	0.095989	1	0.7567	4	3.291283	0.095452	1	0.7574	5	2.338215	0.492704	1	0.4827	6	2.413868	0.386495	1	0.5341	Joint		1.783986	6	0.9385	<table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>R-squared</th> <th>Mean dependent var</th> <th>Adjusted R-squared</th> <th>S.D. dependent var</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td></td><td>0.473650</td><td>0.041847</td><td>0.239716</td><td>0.090396</td></tr> <tr><td></td><td>0.078820</td><td>-1.982093</td><td>0.078820</td><td>-1.982093</td></tr> <tr><td></td><td>0.111827</td><td>-1.550148</td><td>0.111827</td><td>-1.550148</td></tr> <tr><td></td><td>35.75826</td><td>-1.853653</td><td>35.75826</td><td>-1.853653</td></tr> <tr><td></td><td>-2.024718</td><td>2.103974</td><td>-2.024718</td><td>2.103974</td></tr> <tr><td></td><td>0.101990</td><td></td><td>0.101990</td><td></td></tr> </tbody> </table>						R-squared	Mean dependent var	Adjusted R-squared	S.D. dependent var		0.473650	0.041847	0.239716	0.090396		0.078820	-1.982093	0.078820	-1.982093		0.111827	-1.550148	0.111827	-1.550148		35.75826	-1.853653	35.75826	-1.853653		-2.024718	2.103974	-2.024718	2.103974		0.101990		0.101990																
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.																																																																																															
1	2.618153	0.164033	1	0.6855																																																																																															
2	3.698789	0.549313	1	0.4586																																																																																															
3	2.707898	0.095989	1	0.7567																																																																																															
4	3.291283	0.095452	1	0.7574																																																																																															
5	2.338215	0.492704	1	0.4827																																																																																															
6	2.413868	0.386495	1	0.5341																																																																																															
Joint		1.783986	6	0.9385																																																																																															
	R-squared	Mean dependent var	Adjusted R-squared	S.D. dependent var																																																																																															
	0.473650	0.041847	0.239716	0.090396																																																																																															
	0.078820	-1.982093	0.078820	-1.982093																																																																																															
	0.111827	-1.550148	0.111827	-1.550148																																																																																															
	35.75826	-1.853653	35.75826	-1.853653																																																																																															
	-2.024718	2.103974	-2.024718	2.103974																																																																																															
	0.101990		0.101990																																																																																																
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation																																																																																																			
ملحق رقم (23) : دوال الاستجابة						ملحق رقم (22) : اختبار السببية																																																																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Period</th> <th>LNRFS</th> <th>LNGCRT</th> <th>LNGCAP</th> <th>LNK</th> <th>LNL</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>1</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td></tr> <tr><td>2</td><td>-0.031393</td><td>-0.007759</td><td>-0.022644</td><td>0.009122</td><td>0.012722</td></tr> <tr><td>3</td><td>-0.044889</td><td>-0.003551</td><td>-0.008055</td><td>0.007418</td><td>0.040664</td></tr> <tr><td>4</td><td>-0.045816</td><td>-0.001189</td><td>0.010787</td><td>0.007449</td><td>0.044819</td></tr> <tr><td>5</td><td>-0.052436</td><td>-0.003724</td><td>0.010520</td><td>0.011480</td><td>0.042026</td></tr> <tr><td>6</td><td>-0.056542</td><td>-0.005451</td><td>0.009748</td><td>0.010683</td><td>0.047357</td></tr> <tr><td>7</td><td>-0.055339</td><td>-0.005999</td><td>0.012077</td><td>0.007163</td><td>0.050352</td></tr> <tr><td>8</td><td>-0.055803</td><td>-0.007023</td><td>0.009996</td><td>0.005999</td><td>0.048766</td></tr> <tr><td>9</td><td>-0.057945</td><td>-0.007542</td><td>0.007170</td><td>0.006126</td><td>0.048699</td></tr> <tr><td>10</td><td>-0.058572</td><td>-0.007159</td><td>0.007621</td><td>0.006058</td><td>0.049597</td></tr> </tbody> </table>						Period	LNRFS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL	1	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	2	-0.031393	-0.007759	-0.022644	0.009122	0.012722	3	-0.044889	-0.003551	-0.008055	0.007418	0.040664	4	-0.045816	-0.001189	0.010787	0.007449	0.044819	5	-0.052436	-0.003724	0.010520	0.011480	0.042026	6	-0.056542	-0.005451	0.009748	0.010683	0.047357	7	-0.055339	-0.005999	0.012077	0.007163	0.050352	8	-0.055803	-0.007023	0.009996	0.005999	0.048766	9	-0.057945	-0.007542	0.007170	0.006126	0.048699	10	-0.058572	-0.007159	0.007621	0.006058	0.049597	Pairwise Granger Causality Tests Date: 10/30/20 Time: 17:14 Sample: 1990 2018 Lags: 2																											
Period	LNRFS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL																																																																																														
1	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000																																																																																														
2	-0.031393	-0.007759	-0.022644	0.009122	0.012722																																																																																														
3	-0.044889	-0.003551	-0.008055	0.007418	0.040664																																																																																														
4	-0.045816	-0.001189	0.010787	0.007449	0.044819																																																																																														
5	-0.052436	-0.003724	0.010520	0.011480	0.042026																																																																																														
6	-0.056542	-0.005451	0.009748	0.010683	0.047357																																																																																														
7	-0.055339	-0.005999	0.012077	0.007163	0.050352																																																																																														
8	-0.055803	-0.007023	0.009996	0.005999	0.048766																																																																																														
9	-0.057945	-0.007542	0.007170	0.006126	0.048699																																																																																														
10	-0.058572	-0.007159	0.007621	0.006058	0.049597																																																																																														
Cholesky Ordering: LNPIB LNRFS LNGCRT LNGCAP LNK LNL						<table border="1"> <thead> <tr> <th>Null Hypothesis:</th> <th>Obs</th> <th>F-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>DLNRFS does not Granger Cause DLNPIB</td><td>26</td><td>1.45648</td><td>0.2557</td></tr> <tr><td>DLNPIB does not Granger Cause DLNRFS</td><td></td><td>0.43146</td><td>0.6552</td></tr> <tr><td>DLNGCRT does not Granger Cause DLNPIB</td><td>26</td><td>0.88593</td><td>0.4272</td></tr> <tr><td>DLNPIB does not Granger Cause DLNGCRT</td><td></td><td>0.97536</td><td>0.3935</td></tr> <tr><td>DLNGCAP does not Granger Cause DLNPIB</td><td>26</td><td>3.34820</td><td>0.0547</td></tr> <tr><td>DLNPIB does not Granger Cause DLNGCAP</td><td></td><td>0.96281</td><td>0.3980</td></tr> <tr><td>DLNK does not Granger Cause DLNPIB</td><td>26</td><td>0.43462</td><td>0.6532</td></tr> <tr><td>DLNPIB does not Granger Cause DLNK</td><td></td><td>0.77319</td><td>0.4742</td></tr> <tr><td>DLNL does not Granger Cause DLNPIB</td><td>26</td><td>1.77725</td><td>0.1936</td></tr> <tr><td>DLNPIB does not Granger Cause DLNL</td><td></td><td>1.07160</td><td>0.3605</td></tr> </tbody> </table>				Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	DLNRFS does not Granger Cause DLNPIB	26	1.45648	0.2557	DLNPIB does not Granger Cause DLNRFS		0.43146	0.6552	DLNGCRT does not Granger Cause DLNPIB	26	0.88593	0.4272	DLNPIB does not Granger Cause DLNGCRT		0.97536	0.3935	DLNGCAP does not Granger Cause DLNPIB	26	3.34820	0.0547	DLNPIB does not Granger Cause DLNGCAP		0.96281	0.3980	DLNK does not Granger Cause DLNPIB	26	0.43462	0.6532	DLNPIB does not Granger Cause DLNK		0.77319	0.4742	DLNL does not Granger Cause DLNPIB	26	1.77725	0.1936	DLNPIB does not Granger Cause DLNL		1.07160	0.3605																																														
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.																																																																																																
DLNRFS does not Granger Cause DLNPIB	26	1.45648	0.2557																																																																																																
DLNPIB does not Granger Cause DLNRFS		0.43146	0.6552																																																																																																
DLNGCRT does not Granger Cause DLNPIB	26	0.88593	0.4272																																																																																																
DLNPIB does not Granger Cause DLNGCRT		0.97536	0.3935																																																																																																
DLNGCAP does not Granger Cause DLNPIB	26	3.34820	0.0547																																																																																																
DLNPIB does not Granger Cause DLNGCAP		0.96281	0.3980																																																																																																
DLNK does not Granger Cause DLNPIB	26	0.43462	0.6532																																																																																																
DLNPIB does not Granger Cause DLNK		0.77319	0.4742																																																																																																
DLNL does not Granger Cause DLNPIB	26	1.77725	0.1936																																																																																																
DLNPIB does not Granger Cause DLNL		1.07160	0.3605																																																																																																
ملحق رقم (24) : تحليل التباين																																																																																																			
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Period</th> <th>S.E.</th> <th>LNPIB</th> <th>LNRFS</th> <th>LNGCRT</th> <th>LNGCAP</th> <th>LNK</th> <th>LNL</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>1</td><td>0.078820</td><td>100.0000</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td><td>0.000000</td></tr> <tr><td>2</td><td>0.120440</td><td>87.56665</td><td>6.794008</td><td>0.415041</td><td>3.534853</td><td>0.573635</td><td>1.115808</td></tr> <tr><td>3</td><td>0.157338</td><td>77.35960</td><td>12.12094</td><td>0.294139</td><td>2.333407</td><td>0.558422</td><td>7.333491</td></tr> <tr><td>4</td><td>0.195961</td><td>74.25626</td><td>13.28016</td><td>0.193300</td><td>1.807255</td><td>0.504477</td><td>9.958548</td></tr> <tr><td>5</td><td>0.230766</td><td>72.47509</td><td>14.73947</td><td>0.165427</td><td>1.511049</td><td>0.611251</td><td>10.49771</td></tr> <tr><td>6</td><td>0.261914</td><td>70.35464</td><td>16.10261</td><td>0.171734</td><td>1.311544</td><td>0.640890</td><td>11.41858</td></tr> <tr><td>7</td><td>0.291573</td><td>69.22045</td><td>16.59543</td><td>0.180897</td><td>1.229856</td><td>0.577492</td><td>12.19588</td></tr> <tr><td>8</td><td>0.319331</td><td>68.77129</td><td>16.88955</td><td>0.199182</td><td>1.123335</td><td>0.516754</td><td>12.49990</td></tr> <tr><td>9</td><td>0.344693</td><td>68.25297</td><td>17.32154</td><td>0.218827</td><td>1.007380</td><td>0.475091</td><td>12.72419</td></tr> <tr><td>10</td><td>0.368200</td><td>67.72453</td><td>17.71096</td><td>0.229577</td><td>0.925700</td><td>0.443431</td><td>12.96580</td></tr> </tbody> </table>								Period	S.E.	LNPIB	LNRFS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL	1	0.078820	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	2	0.120440	87.56665	6.794008	0.415041	3.534853	0.573635	1.115808	3	0.157338	77.35960	12.12094	0.294139	2.333407	0.558422	7.333491	4	0.195961	74.25626	13.28016	0.193300	1.807255	0.504477	9.958548	5	0.230766	72.47509	14.73947	0.165427	1.511049	0.611251	10.49771	6	0.261914	70.35464	16.10261	0.171734	1.311544	0.640890	11.41858	7	0.291573	69.22045	16.59543	0.180897	1.229856	0.577492	12.19588	8	0.319331	68.77129	16.88955	0.199182	1.123335	0.516754	12.49990	9	0.344693	68.25297	17.32154	0.218827	1.007380	0.475091	12.72419	10	0.368200	67.72453	17.71096	0.229577	0.925700	0.443431	12.96580				
Period	S.E.	LNPIB	LNRFS	LNGCRT	LNGCAP	LNK	LNL																																																																																												
1	0.078820	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000																																																																																												
2	0.120440	87.56665	6.794008	0.415041	3.534853	0.573635	1.115808																																																																																												
3	0.157338	77.35960	12.12094	0.294139	2.333407	0.558422	7.333491																																																																																												
4	0.195961	74.25626	13.28016	0.193300	1.807255	0.504477	9.958548																																																																																												
5	0.230766	72.47509	14.73947	0.165427	1.511049	0.611251	10.49771																																																																																												
6	0.261914	70.35464	16.10261	0.171734	1.311544	0.640890	11.41858																																																																																												
7	0.291573	69.22045	16.59543	0.180897	1.229856	0.577492	12.19588																																																																																												
8	0.319331	68.77129	16.88955	0.199182	1.123335	0.516754	12.49990																																																																																												
9	0.344693	68.25297	17.32154	0.218827	1.007380	0.475091	12.72419																																																																																												
10	0.368200	67.72453	17.71096	0.229577	0.925700	0.443431	12.96580																																																																																												
Cholesky Ordering: LNPIB LNRFS LNGCRT LNGCAP LNK LNL																																																																																																			